

الحمد لله الذي اعطانا التوفيق والصلوة والسلام
على افضل رسله الذي بدينا بسببه الطوبى
على طبع النعمة المباركة الفاتحة في الدين
المستقيم



ببقيهم ومقابلته لوسي محمد محمود
ويوبندي مولوي عبدالرحمن صاحب كندلوي
غفر الله ذنوبها وترجموها الفخر المطلب باعتماد نياز اسما

لا يشك على محققين الباقين غايه التحقيق والله ذل الذي في والهادي الى سواء الطريق سائلين الله الكريم
 أمركم من طلبة التقدير في محله الصالحين والكرام وسبيلهم الى سبيل النعيم ونافعا الى الألفاظ والمفاهيم
 لأجباب والأخوان متوقفا من فاضل العصر والرفاه الذين شرفوا بالمطالعة وتوجه الألفاظ ان ينظر واقفه بعين
 الرضاء والأجسان وان يصالحوا به الواسع ولا مكان لو اطلعوا على الخطاء الفسيان اوجبان القلم بالطغيان اذ
 لا ميمون من الخطاء والفسيان الكلام الرحمن والنسيان مركب مع الألفاظ والخطا قبيح من فحش دين في جن
 الألفاظ والأغراض عن كل عيب وفحصان فعل الله الكريم للناس بما يزيه ويأمر بالحق والصدق ان وارزقني وبيا كرامة
 التقاء والرفوان ويسهل علينا ومليكم تحقيق الكلام في جميع ما يتعلق بهذا الكتاب من المقاصد والمهم قال الشيخ
 رحمه في بداية كتابه في المحرر المحرر الكلمة وكان ينبغي ان يبدأ بعد التفتت بالحمل على اقتداء بالسلف وعمل بقوله
 عليه السلام كل أئمة في باب لم يبدأ فيه بالحمل فهو اقلح لكنه ترك ذلك هضم النفس بتحليل ان كتبه هذا من حيث
 كتاب ليس ككتب السلف حتى يبدأ به على سنها وليس ذبا الحق يكون ترك هذا اقلح في ما كان القوي يبحث عن احوال
 الكلمة والكلام من حيث الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وهذه الاحوال عوارض ذاتية لها مما يبحث في علم عن عوارضه
 الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعي هذا العلم ببدء الشيخ اول ابداء الكلمة وثانيا بذكر الكلام لان
 معرفة احوال الشيء مسبوقة بمعرفة ذلك الذي يجوز ان يكون الموضوع امر متفكر في اشتراكه في امر واحد وهذا ملا
 في سائر العلم كالادلة الشرعية من الكتاب والسنة والاجماع والقياس فانها موضوعة لعلم واحد وهو اصول الفقه لا يشتركها
 في كون كل واحد منها دليل شرعي مما مثله الحكم شرعي والكلمة والكلام كذلك لا يشتركان في كون كل واحد منهما لفظا
 موصوفه بالمعنى على ان الموضوع في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته واما التقدير بالنظر الى
 نوعه واما قله والكلمة على الكلام لا فاجزء الكلام والكلام مركب ومعرفة المركب موقوفة على معرفة للجزء والموقوف عليه مقدم
 طبعا على الوقوف فظهر وقتئذ ان الموضوع الطبعي وان العوارض الذاتية للشيء هي التي تلحقه بما الذات او بجزءه او كماله خارج
 مساو له وقد علمت ان العوارض الذاتية للكلمة والكلام هي الاعراب والبناء والاعراب لا يمتنع الكلام بالنظر الى ذاته واما
 يلحقه بالنظر الى جزئية وهو الكلمة لقيام مقامها اذ لا محتمل له من الاعراب الا اذا قام مقام للجزء على ما عرف فكأنه يمتنع
 بالتقدير ومنه ونفائل ان يقول القوي كما يبحث عن احوال المركب الاستنادي يبحث عن احوال المركب الإضافي والتوسيع والامتداد
 لو غير ذلك لكان حرجا كبيرا في احد عشر وعرب احدها دون الاخر في اشاعت وكيفية اضافته لحد عشر الى غير ذلك
 نحو احد عشر واستماع اضافته الى مائة نحو ذلك لان الحكم خلاف ذكر هذه الكلمات كما ذكر ذلك اللهم لان يجب لعنيدان
 ذكر الكلمة يعني عن ذكرها كان القوي انما يبحث عن احوالها من حيث اعراب الجزئين او بنائها او اعراب احد هما وبناء الكلمة
 وهو ذلك فكلت مباحث هذه الكلمات بمباحث الكلمات فلا حاجة الى تفكرها بخلاف ذلك كما يستند
 فانها مباحث موقوفة مقام للجزء فيكون يكون الجوهرية معربا باصلا فالقوي يباحث عن احوال من حيث بناء
 باعتبار ذاته ومن حيث الاعراب باعتبار جزئية فلا يكون مباحثا عند رتبة مباحث الكلمة فلا بد من ذكرها او في
 بحث لا يخفى فان قيل الكلام في الكلمة لا يخلو اما ان يكون الجسدي او الاستغراق او للعهد المتأخر او للزمان او للزمان
 كل واحد منها اما لا يخلو من ذلك فانه لا بد من البحث في كل واحد من هذه الاحوال في كل واحد من هذه

والكثرة والتاء التي في الكلمة شتم بالوحدة وهي توجب اعتبار الفرد فكان بينهما منافاة واما لام الاستغراق فلا يشار الى
الماهية من حيث هي موجودة في جميع الافراد اللغوية او العرفية والتاء توجب وقوعها على الفرد فكان بينهما ايضا
منافاة ولا تها لادير المحل لان المحل محل التعريف والتعريف انما يكون للشيء لا للافراد اما لام العهد الخارجى فلا يشار
الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهودين المتكلم والسامع في الخارج وليس هو كلمة معهودة في
الخارج ولم يجر لها ذكر ليشار في تعيها وعهديتها الى تلك الكلمة واما لام العهد الذهني فلا يشار فيها الى العدد
ولا يشار الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهودين المتكلم والسامع في الذهن حتى قيل ان التعريف
بها في المعنى كالتسمية قيل يمكن ان الكلام الجنس والتاء للوحدة النوعية دون الفردية وذلك لان الكلام يدون التاء
جنس يعرج وقوعه وضعا على الخطبة وعلى كلمة الشهادة وعلى الكلمة المنطقية وعلى الفعل وحركة على الكلمة اللغوية
ما ينطق به الانسان مفردا او مركبا وعلى الكلمة النحوية وهي كل لفظ وضع لمعنى مفردا فاذا ادلت التاء افادت
وحدة النوع الغير للعين واريد بذلك مقام التعريف النوع المعين وهو الكلمة النحوية ثم ادخلت لام الجنس لاشارة
الى نفس ماهية الكلمة النحوية فلا تنافي بين لام الجنس وتاء الوحدة لان النوع الواحد كل بال نظر الى افراد كما ان
الجنس كل بالنظر الى افراد فيكون المراد حبيثة جنس الكلمة النحوية ويمكن ان يكون التاء للوحدة الفردية ولا منافاة
بينهما ايضا لان الكلمة الواحدة كليته باعتبار المفهوم وان كانت جزئية باعتبار ما صدقت عليه والتعريف باعتبار
المفهوم ولا باعتبار ما صدقت عليه وقال بعض الشارحين في تفسير لام الجنس ان التاء جردت عن معنى الوحدة وجعلت
متضمنة للتأنيث بذلك مقام التعريف لما تضمنه التعريف انما يكون الحقيقة لا للفرد ولا للافراد وانما بقي بها تنزيها عن
وقوع المحدود على الشئ فضاء كما هو حكم المجرى عنها فلا يكون التعريف للافراد بخلاف الكلمة مع التاء فانها جنس يعرج
على القليل والكثير وفيه نقلنا قد عرفنا ان الاسم المجرى يخرج يده عن معنى الوحدة كما قيل قوله تعالى ان الانسان لحن
خسر ان الانسان جرد عن معنى الوحدة واريد به الاستغراق بقرينته الاستثناء وهو قوله تعالى الا الذين آمنوا و
عملوا الصالحات واما جرد التاء عن معنى الوحدة فغير معهود في كلامهم لكونه نصا في الوحدة اللهم الا ان يجازى
بان التاء بحسب الوضع تعيد معنى الواحد والتأنيث جميعا واريد بهذا التأنيث فقط على سبيل المجاز بقرينة
محل التعريف على طريق ذكر الكل واردة البعض والمجان لا يحتاج في ثبوته الى النقل والسامع بل يحتاج في محله
الاتصال المنقول والسموع عن العرب وفي فهم السامع الى القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة وقد تحقق ههنا
كما ان لام الابتداء تعيد بحسب الوضع معنى الحال والتأكيد ثم قال المجاز بانها جردت عن معنى الحال وجعلت متضمنة
للتأكيد في قوله تعالى ولستوف يعطيك اذ لو كان فيها معنى الحال للمجامع التي في الموضوع للاستقبال وكما
ان الاسماء وضع للاذهاب بالليل ثم اريد به الاذهاب فقط في قوله تعالى سبحان الذي يرفع بينة
قوله ليلا وكذلك كل لفظ اريد به معنى معناه واذا ثبت ان التاء للوحدة النوعية او العرفية والكلمة المنطقية
بالوحدة كلية من حيث المفهوم ثبت انها لا ينافي لام الاستغراق لان الاستغراق هنا استغراق فرد لا جمع اي معنى
الكل الافراد في دون المجموع كما استغراق المستفاد من كل كل ولا ينافي لان الاستغراق لا ينافي في معنى كل
كل فيكون معناه كل كلمة لفظ وضع كذا فلا ينافي في معنى كذا لانه في معنى قوله كل فرد وكل واحد وليس معناه جميع

كل لفظ وضع لكن لحق تناقض الاستغراق لكن محل التعريف يا بالة للمرين التعريف انما يكون للحقيقة لا للأفراد الا ان يمنع كون
المحل محل التعريف ويقال بيان المقصود ههنا بيان الطرح الملازم للتعريف والتعريف انما يميزهم من هذا التركيب ضمنا و
انما لم يبرز الكلمة فمضد لان اول نظر الفخاة الى افراد الكلمة لا الى ما هيئتها فذكر كما الاستغراق بمعنى الكل الافراد
ليكون ذكر الافراد قصدا والتعريف ضمنا وعلمنا استقامة بيان الطرح ان يعبر عن كل كلمة كل في الحد والمحد ودهنا
كذلك حيث صح ان يقال كل كلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وكل لفظ وضع لمعنى مفرد وفي كلمة ويمكن ان يكون اللام للعهد المتحد
والعهود الخارجية على السنة الفخاة بقية ان المتكلم يخوي وكل كلمة تكلم بامسلاحد ولا يلزم في العهد الخارجي ان
يكون للعهود مقدما ذكره بل يلزم ان يكون معلوما للبعد لا شارة اليه والكلمة المذكورة على السنة الفخاة معلومة
للمخاطب بالقرائن كما يقال خرج الامير اذ الركن في البلد الامير واحد ويمكن ان يكون اللام للعهد الذهني ولا وجه
جهالة المحدود والحصول تحيز الكلمة المعنوية عند السامع باعتبار مقام وفيه نظرا لذلك اذا اعتبرت المتعين باعتبار
المقام صار اللام لاحد الى انجي دون الذهني صرح الامام سعد الدين الهروي في شرح التلخيص في بحث لام العهد
الخارجي وقد يستغنى عن نقل ذكره لعلم المخاطب بالقرائن يخرج الامير اذ الركن في البلد الامير واحد الى هنا
لفظ هذا نظير منه على ما قلنا فاولى ان يحمل اللام على الجنس او العهد الخارجي على ما بينا ويمكن ان يقال اللام للجنس
والكلمة مع التاء صار في الاصطلاح اسما للفظ وضع لمعنى مفرد فيكون منقول اصطلاحية فلم يبق في التاء معنى
الوحدة فلا يردشى فافهم وانصف ثم اختلف الفخاة في الكلام المجرى عن التاء قيل انه جنس كاجع كقوله وقوله بديل جريا
احكام المجرى فيه من تذكر صفة كقوله تعالى اليه يبعد الكلام الطيب فلو كان جمدا لوجب ان يقال الطيبة ومن
التصغير بلا رة الى واحده مع كونه على غير صيغة الفة يقال على كلام ولو كان جمدا وجب رة الى واحده في
تصغير فقبل كلمة ومن وقوع تميز النواحد عشر يقال لحد عشر جمدا ولو كان جمعا لوقع تميز له لان تميزه لا يكون
الامور افضل اذ ينسب كاجع وانما لا يقع على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال كما بالوضع وقيل انه جمع يدل لانه
لا يقع في الاستعمال الا على اثنى ضاعدا ولو كان جنسا لوقع على الواحد ضاعدا وكلاية محمولة على حد والمضاف
والنقد بل اليه يبعد بعض الكلام الطيب والقول بتصغير على كلام ووقوع تميز النواحد عشر منوع عن
ذهب الى انه جمع بل يقال عذرة في التصغير كلمة وفي التميز احد عشر كلمة ثم تعريف الكلمة لما اشتمل على فينوج
كونها ملحوظا بها والثاني كونها موضوعا للمعنى والثالث كون ذلك المعنى مفردا انما الشئ الى الفيد الاول بقوله
لفظ وهو جنس قريب للكلمة لاختراجه عن الدوال الارب الخ والاشارة والنصب وعقد الاصابع وعن الحركات
الاعرابية والعلامات المعنوية فاذا كتب زيد مثلا فالحرف المكتوبة وهي الزاء والياء والهمزة وبن كانت مشتركة
للكلمة في كونها موضوعا لمعنى مفرد لكن لا يسمى كلمة اذ ليس بملفوظا قال قيل الاختراع عن الجنس لا يحد لانه يتركز
في المحد للشمول لا للاخراج فين سلطنا ذلك لكن اذا كان بين الجنس والفصل عموما وخصوصا مطلقا اما اذا كان
بينهما عموما وخصوصا من وجه جازا لا اختراجه عن الجنس لكن لا يكون جنسا بل يكون فصلا من وجه وههنا كذلك
قان اللفظ عام بالنسبة الى الموضع اذ هو قد يكون موضوعا للمستصلوات وقد يكون كالمستلاد والموضع ايضا
بالنسبة الى اللفظ لانه قد يكون لفظا فيكون قد لا يكون كالدوال الارب ثم اللفظ في اللغة وهي شئ من اللفظ يقال كانت

النقرة ونظمت النواة اي رمتها من الفم وفي الاصطلاح صوت يعتمد على الخارج من حرف فضاء او فيه نظر
 بوجوه الاول ان الصوت قبل الصائت لانه مصدر من صاقت يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو اللفظية الحاصلة
 من المصدر فكيف يحل واجب بان الصوت يستعمل للمعنى المعنى للمصدر الذي هو قبل الصائت ولمعق
 الاسم الذي هو اللفظية الحاصلة من المصدر المراد ههنا الثاني والثاني ان الاعتماد على الشيء من غير البيان والقصور لا يقصر في الاستعمال
 شيء فكيف يقل متوهم على الخارج واجيب بان معناه هو يحصل باستعانة الخارج وهذه هي غرض الاعتماد الصوت على الخارج فلا يروى ما
 قيل ان هذا القول ليس بحقيقة لعدم الوضع ولا بجاري لعدم الاشكال وان استعمال الجازم الغير للشهور غير شائع في التعريف والثالث ان هذا
 المحل وحيث اخذ الحرف في تعريف اللفظ والحرف نوع من انواع اللفظ واخر
 الجنس يوجب الدور وذلك لان معرفة النوع متوقفه على معرفة الجنس لان النوع عبارة عن الجنس والفضل فاذا عرف
 الجنس الذي له الدواعي والاصحالة واجيب بان المراد من الحرف الماخوذ في تعريف اللفظ حروف الهجاء دون المعنوي
 الذي هو احاد انواع اللفظ ومعرفة حروف الهجاء كايته قف على معرفة اللفظ لا استهزئت اللفظ بحيث يعرف من لفظ
 اللفظ فلا دور والراجح ان الخارج جمع في كل اضافة ثلثة فوجب ان لا يكون لفظ به ون ثلثة احرف كل واحد منها +
 معتد على مخرج واجيب بان اللفظ للجنس فيبطل معناه الجمعيه فيكون المعنى ما يعتمد على جنس المخرج والجنس يقع
 على الواحد فضاء عدا وقيل اللفظ ما يتلفظ به الاثنان من حرف فضاء عدا وفيه نظر بوجوه الاول انه عرف اللفظ +
 اللفظ وما اعني واحد فيلزم تعريف الشيء بما يشا فيه في المعرفة والجهالة وهذا متنع واجيب بان تعريف اللفظ لا
 صلاحي بان اللفظ اللغوي اي ما يتكلم به الاثنان والثاني ان هذا التعريف صادق على اللسان لانه ما يتلفظ به
 الاثنان واجيب بان الباء للتغذية دون السببية والاستعانة والثالث ان قيد الاثنان يوجب ان لا يكون ما
 يتلفظ به الماك والنجاة اذ لا ليس الامر كذلك واجيب بان تعريف ما يكون لفظا بالنسبة اليه لا مطلقا فما يتلفظ به
 الملك والنجى ليس بلفظ في المحدث ودفع في خروج امثال ذلك عن المحل والراجح ان هذا التعريف يصدق على
 الحروف السابعة من الحركات الاعرابية كالواو في ابو وكالا في اباء والياء في ابيك وهي ليست بلفظة لانها
 اخذت حكم الحركات الاعرابية التي ليست بلفظة بانهان واجيب بانها لفظية عند البعض وان لم يكن الحركات
 الاعرابية لفظا فلما ان نفع وبعد التسليم قلنا ان المراد بالحرف ما هو حرف حقيقة وحكما وهي ليس بحرف حكما
 لقياسها مع الحركات الاعرابية وقيل اللفظ هو الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف فضاء عدا وفيه نظر ويؤيد
 الاول ان التكلم لو قصد حصول الحرف ولم يحصل حرف بل حصل صوت سائح ينبغي ان يكون لفظا لصدق هذا
 المحل عليه اذ لا يلزم من قصد حصول الحرف حصول الفعل الكتبة وايضا يصدق في هذا المحل صوت الاخرى لانه يقصد
 به حصول حرف ولم يحصل ذلك فينبغي ان يكون مرته لفظا والامر بعلامه واجيب بان المراد القصد المعتد به باعتبار
 حصول الحرف المبتنى على اعمال القوة اللفظية والثاني ان صوت النائم من نواح اخ وكذا صوت صاحب المشعل
 من نواح اخ لفظا بل انما احترق واعتما يقيد الوضع دون اللفظ ولم يمدح عليهما هذا المحل لعدم
 قصد حصول الحرف فيهما واجيب بان المراد بالقصد اعتم من ان يكون حقيقة او حكما والقصد الحكيم صادق بينهما
 والثالث ان الحاصل متفق فلا بد لمن يقلير مو صوفي وهو لا يخلو ما يكون اللفظ او الصوت او الحرف اذ لا يخلو

عندها ولا يستقيم الأول حيث يلزم ذكر المحدود في المحدود واين جازي ولكن الثاني حيث يلزم حصول الصوت
 من الصوت وحصول الشيء من نفسه محال وكذا الثالث حيث كان الاسباب حيث يذان يقول حصوله بالضمير
 لتحقيق معادلة واجيب بانه يمكن تقدير الصوت لاداء الماد بالصوت الثاني المصدر وبالأول الاسم ولا شك انه يحصل
 بالمصدر فلا يلزم حصول الشيء من نفسه وكذا يمكن تقدير الحرف ولا تسلم بتحقيق معاد الضمير وان الموصوف
 لما حذف واقيمت الصفة مقام لم يبق للضمير معاد ولأن سلمنا ذلك بناء على ان المقدر كالمعقود قلنا هذا
 من باب وضع المظهر موضع للضمير لتكنة والتكنة هنا التنبية على انه لا يشترط في اللفظ ان يحصل حرف يفقد
 اللفظ حصوله بل الشرط حصول حرف ابي حرف كان حتى لو فقد اللفظ حصول حرف وحصل مكانه حرف آخر يكون لفظا
 الا في بعض الحروف لم يحصل في السنته بعض الناس لا فية بل يحصل مكانها حرف آخر وكلامهم لفظي تجري
 فيه لحكام اللفظ من ثبوت البيع ولا جازاة والنكاح والطلاق وعنده ذلك واليه اشار النبي عليه السلام بقوله
 سين بلال عند الله شين والرابع انه يصدق على فرح يحصل من سماع صوت طبيب يقصد به حصول فضاء عدا
 وكذا يصدق على حزن يحصل من سماع صوت كربة يقصد به حصول حرف فضاء عدا واجيب بان المراد بالحاصل
 من صوت ما يحصل منه بلا واسطة والفرح والحزن يحصلان منه بوساطة على ان امثال ذلك قد خرجت من تقدير
 موصوف الحاصل فان قيل المثنوي في زيد ضرب وفي اضراب ليس بلفظ لانه ليس من مقولة الحرف والصوت أصلا
 فينبغي ان لا يكون كلمة وهو كلمة بالاقتران قيل المراد باللفظ ما يكون ملفوظا بحقيقته او حكما وهو ملفوظا به
 حكما حيث يجري عليه احكام اللفظ من اسناد الفعل اليه وتاكيداه وعطف عليه وغير ذلك فان قيل ما الفرق
 بين المثنوي في زيد ضرب واضراب وبين المحدوف في قوله تعالى واسل القربة في كون الاول لفظا حكما والثاني حقيقة
 مع ان كل واحد منهما غير مذكور قيل الفرق بينهما ان المثنوي انما يكون لفظا حقيقة لان ماهيته اللفظ لم يصدق
 عليه حقيقة كما ذكرنا انه ليس من مقولة الحرف والصوت أصلا ولم يوضع للفظ وانما عبروا عنه باستفاد
 لفظ المنفصل له من نحو هو وانت لكنهم اخرجوا عليه احكام اللفظ فيصدق عليه ماهية اللفظ اعتبارا وحكما فكان لفظا
 حكما بهذا الاعتبار بخلاف المحدوف فان ماهيته سقط صادق عليه حقيقة لانه من معول ما يتلفظ به الانسان فكان
 لفظا حقيقة ولا يقال لما صدقت عليه ماهية اللفظ كان موجودا كالمحدوف فافليف يقال انه محدوف لانه لم يقل
 ان صدق الماهية لا يقتضي الوجود حقيقة والحذف كينافيه فان قيل الكلمة محل بناء الوحدة فوجب ان يقول
 لفظة محل بناء الوحدة ايضا ليوافق المحدود والمحدود قيل انما قيل لفظة لان الوحدة في اللفظ غير مرادة كذا
 حق اللفظة بالبناء لا بالحق كالحرف ولعل لان تشبهها من اللفظ مثل نسبة الضمة من الضم وهو غير مراد
 بالاجماع بخلاف البناء في الكلمة فانها مجردة عن معنى الوحدة او معينة وحدة نوعيتها وفردية على ما سبق ذكره
 فكانت الوحدة فيها مرادة لا يقال المطابقة بين البيتلام والحبر واجبة فوجب ان يقول لفظة لا تقول المطابقة
 انما وجب بينهما اذا كان الحبر مشتقا واللفظ غير مشتق فلما كان الوحدة غير مرادة والمطابقة غير واجبة
 واللفظ احضر من اللفظة فكان ذكر اللفظ اولى ثم اشار الى القيد الثاني بقوله وضع المعنى الجار والمجرور معقول به
 باللام والجملة الفعلية صفة قوله اللفظ ومنه احتراز عن الحركات والاصوات والملازمات وما يدرك بالسمع كالحركة

الالفاظ المدركة من اللفظ المسبوع من وراء الجدار فانها ليست بموضوعة للمعنى وكذا عن حروف الهجاء فانها
ومنعت لغرض تركيب الالفاظ للمعنى لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض معناه انما لا
لاحتراز عنها بهذا القيد لانا نقول ان الغرض من الشيء لا يكون معنى ذلك الشيء اذ المعنى ما يعنى من اللفظ كما لا حيلة
اللفظ والا كانت حروف الهجاء كلها مترادفات ثم الوضع في اللغة لتعيين اللفظ واصطلاح تعيين اللفظ للمعنى اولا
وفيه نظر بوجهين الاول انه يخرج من المشتبه باعتبار المعنى الثاني وكذا المنقولات باعتبار المعنى الثاني وهذا
انما يرد اذا اريد بالوضع مطلقا سواء كان لغويا او عرفيا واصطلاحيا كما ذهب اليه البعض حتى قالوا ان المنقول
باعتبار المعنى الثاني حقيقة لا مجال وان شئتم كلمة باعتبار الوضع الثاني واجيب بان اللاد الاولية عند الوضع
فان السبب الغالب في الاشتراك املاسيان الوضع الاول او تعدد الواقع وكل وضع بالنسبة اليه ولو ثانيا او
ثالثا وهما في الاول فيدخل للمشتبه والمنقول والثاني انه يخرج من قيد اللفظ الاول والاربع مع كونها موضوعة
للمعنى واجيب بان تعريف اللفظ الموضوع كالتعريف كل موضوع فلا يكون الاول والاربع دال على الحدود وقيل
الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وفيه نظر لانه يخرج منه الحرف لا حيلة الى الضميمة واجيب بانه لما خرج
الى الضميمة في قوله علم المعنى لا في قوله تعبير للمعنى فمهما ذكر التعريف والادلة وقيل الوضع تخصيص شيء لشيء مطلق
المخصص او اسير بهم المخصص وفيه نظر بوجه الاول انه يدخل فيه الحرف كما يفهم معناه متى اطلوبه واجيب بان المراد
بالتخصيص الوضع وليس فيها تخصيص وضع فلا يدخل والثاني انه يدخل في المنقول اصطلاحا والعرفية والادلة كالحدود والادلة
حيث يفهم منها المعنى الشرعي والعرفي اصطلاحا الشرح والعرف متى اطلقت مع انهما ليستا موضوعين هذا
انما يرد اذا اريد بالوضع اللغوي كما ذهب اليه العامة حتى قالوا ان المنقول باعتبار معنى الثاني مجال الحقيقة
وان شئتم كلمة باعتبار محل الحقيقة واجيب بان المراد بالتخصيص التخصيص الاول وهو تخصيص اهل اللغة
فيخرج تخصيص الشرح والعرف العام ويمكن ان يعترف فيها بالوضع عنده من عرف الوضع بهذا التعريف فيراد بها
مطلق الوضع لغويا كل او اصطلاحيا او عرفيا فلا يرد عليه المنقولات اصلا والثالث انه يخرج من الحرف حيث
لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا لا شك ان الحرف
متى اطلق اطلاقا صحيحا يفهم معناه لا محالة والاطلاق الصحيح ما اذا اطلق مع ضميمة لان اطلاقا بلا ضميمة
غير صحيح فان قيل يخرج من جميع التعريفات المذكورة بقيد المعنى حروف الهجاء مع كونها موضوعة لغرض تركيب
الالفاظ وقد بينا ان الغرض من الشيء لا يكون معناه فكيف يستقيم قبل المعنى في محل الوضع قيل هذه التعريفات
تعريفات اللفظ الموضوع للمعنى لا مطلقا فلا يكون حروف الهجاء دخلت تحت الحدود ثم اشار الى القيد الثالث بقوله
معرفة والمعنى لفظة ما لا يقتصر على اللفظة بمعنى زيد وعبد الله على اوجه احتراز عن المعنى تلك حيث يقتصر على
لفظ بمعنى الرجل وصيرت ثم قوله معرفة بالرفع صفة اللفظ وبالحرف صفة المعنى وبالنسب حال من مفرد وضع كذا في
المواشي لا يقال ان الجوز راجع الى الرفع وعدم الفصل ولا يصح العدول من القرب بلا مانع كما نقول بل كلا
الوجهين متساويان لان كلاهما راجع على الاخر من وجه اقرار جهات الجوز فذكره واما راجح الرفع فلان الكلام
على تقدير لا يجري على سائرنا سطر ان الافراد حقيقة صفة اللفظ وانما يكون دقة للمعنى يتبع اللفظ لان اللفظ من

من اللفظ ما لا يقصد به لالة على جزء معناه حين هو جزء والمعنى المفرد ما يكون اللفظ مفردا فاذا افرد
 المعنى لا يستعمل بدون اعتبار افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ لا يستعمل بدون افراد المعنى فليست
 الوجهان ولما كان ان يقول لا يخرج الجرح باذكاره لان قوله وضع لمعنى صفة اللفظ ومفرد صفة بعد صفة وتقديم
 الصفة الاولى على الثانية لا يسمي اتصالا وكذا لا يخرج الرفع من ماذكر ان الافراد حقيقة صفة اللفظ الخ وهي
 اصطلاح المنطقيين دون النحويين لا نقاد وجدنا في جميع قضايا تفهم المعنى انهم جعلوا الافراد صفة للمعنى
 دون اللفظ فعلمنا اصطلاحهم هذا اقتباسهم للصفة في ذلك لان كل متكلم يتكلم باسطة لا يخرج احد
 من الجرح والرفع على ان جعله صفة اللفظ ينقض ما ذكره الا ان الوحدة غير مرادة فان قيل نحو قائمة وتفق
 وبصري كلمة بدليل انها اعربت باعراب كلمة مع ان جزء لفظها يدل على جزء معناها فان التاء في قائمة تدل
 على التانيث وحر: ف لا تناقض في نقض يدل على الضارعة والياء في بصري تدل على النسيبة فيجب ان يكون كل
 واحد منها مركبا ولا يكون كلمة بل كلمتين قيل ان جميع ما ذكرت كلمتان صادقتان من شدة الاحتياج كالكلية
 الواحدة فاعرب للركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحرف المتصلة في الكلمة المذكورة وانما قلنا
 انها كلمتان لانه لو لم يكن كلمتين لزم في حصة توالي الهمز حركات في كلمة واحدة وفي عداة ابدال الواو في الوط
 ولا يلزم بالتعريب في قائمة اجتماع التذكير والتانيث اذ لزم اجتماعهما فيه بعد لحوق التاء للز في التانيث
 دخول الهمزة لجمع التانيث في الهمز في الجملة اجتماع التعريف والتذكير بالالتقاء فليس في قائمة اجتماع التذكير والتانيث
 فثبت انه مركب فهذا شرح الفيرد المذكورة في تعريف الكلمة فان قيل هلا ذكر الفيرد الرابع وهو كونه لالة على
 المعنى كما ذكره النحويون وغيره قيل لان قيد الوضع يفني عنه لاهم انما قيدوا باللالة كاجزاء للمهمات وذلك
 حاصل بقيد الوضع لان الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى فيخرج بهذا ما يخرج بذلك وقيل انما ترك قيد الدلالة
 لتلاخيص الحرف قبل ضم الضميمة فانه لا يدل على المعنى مع انه كلمة بالاتفاق وفيه نظرا لان اللفظ بالدلالة +
 الدلالة بالقوة ودلالة اللفظ بالحرف قبل ضم الضميمة يدل على اللفظ بالقوة يحصل الدلالة فيها بعد ضم الضميمة بالفعل
 فلا يخرج الحرف واجب بانه لو كان اشاد بالدلالة الدلالة بالقوة لدخلت المهمات في تعريف الكلمة لا يها ايضا
 تدل على المعاني بالقوة لمحصل الدلالة فيها بعد الوضع بالفعل وفيه لاف لانه اللفظ بالدلالة بالقوة بلا شرط
 شيء والدلالة في المهمات بشرط الوضع على ان دلالة المهمات على المعنى قبل الوضع لا يسمي دلالة بالقوة
 لا دلالة بالفعل بعد الوضع انما يحصل بعد تغيير ما يستلزم اللفظ بعد الوضع لا يقع مهمات الا ترى انك لا تقول
 بعد: واخر ناطق بالقوة باعتبار حصول النطق فيه بعد ان جعله الله تعالى انسانا لا حصول النطق فيه بعد
 تغيير ماهيته لانه بعد ما صار انسانا لا يبق جاد بخلاف دلالة الحرف قبل ضم الضميمة فلما قلنا في دلالة
 بالقوة كان دلالة بالفعل بعد ضم الضميمة يحصل بدون تغيير ماهية الحرف فانظر الفرق بين دلالة المهمات
 قبل الوضع ودلالة الحرف قبل ضم الضميمة ثم لا فرغ المصنف عن تعريف الكلمة شرعا وفي بيان قسميها و
 وانحصارها في الانواع الثلاثة فقال وهي اسم وفعل ووجه في الصغير فليقل الى الكلمة فان قيل الكلمة من حيث
 هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف لاني اعلم من كل واحد من هذه الثلاثة فكيف يستعمل كل واحد منها انما انما

اذا كان معادلا مذكرا او خبره مؤنثا او على العكس كان رعاية الحرف الحسن والنجس ههنا مذكرة وكان اللطيف ههنا مؤنثا
 قبل الخلف محذوف والتقدير هو منقسم الاسم وفعل وحرف او هو صامدة على اسم وفعل وحرف فارقت الواصل والواصل هو الحرف
 كما يجب بلطف الجمع فيكون الكلمة مجموع هذه الثلاثة كما ذكرنا في تقسيمها على اقسامها فكل اسم ينقسم على كل الى اجزاء
 كما نقول السكينيون فحل وعسل وماء والواو فيه يوجب اجتماع المصطوف والمعطوف عليه في الوجود ليس شئ
 المحكم على المجموع فلا يغير اطلاق المقسوم على كل جزء بطريق الحقيقة فان السكينيون لا يطلق حقيقة على الكل
 ولا على العسل بل على المجموع وثانيهما تقسيم الكلمة الى جزئيات كما نقول الحيوان انسان وحرس وغم ولا بد فيه ان يكون
 مورد التقسيم مشتركا فيهم اطلاق المقسوم على كل جزء بطريق الحقيقة فان الحيوان يطلق على كل احد منها و
 الواو فيه لطلاق لجميع الاخر اذ هي الثابت في كل فرد والتقسيم الذي نحن بصدد ذكره من هذا القبيل فيجوز اطلاق
 الكلمة على كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة فالاسم مشتق من المسمى عند البصريين بدليل اشتقاق
 نحو سمي بيوم اسماء وسمي فانها تدل على انه محتل للاسم فاصله عندهم سمي على وزن فعل بكسر الفاء وسكون العين
 فحذفت اللام التي هي الواو على خلاف القياس وجعلت هذه الواو موصلة عوضا عنه ووزنه افْع وعنده الكوفيين من
 الوسم بوجود التناسب بينهما لان الوسم في اللغة العلامة والاسم ايضا يعرف به المسمى فاصله عندهم وسم
 بكسر الفاء وسكون العين فحذفت الفاء التي هي الواو وجعلت هذه الواو موصلة عوضا عنه وامثلة اشتقاق عندهم
 محمولة على القلب فاصل سمي يسمي وسم يوسم واصل اسماء اوسام واصل سمي وسم ثم قلت وهذا كما ترى خلا
 الظاهر والفعل مأخوذ من التلفع وهي التضمن سمي الفعل به لتضمن الفعل اللغوي وهو المصدر حتمية
 الدال باسم المدلول والحرف في حرف الواو كما هي طرفة وسم به لا يكون في طرف من الاسم والفعل ثم
 لما قسم الكلمة وحصرها في الانواع الثلاثة شرع في تحليل اقسامها وحصرها فيها فقلل لانها فان قل
 ليس في كلام المصنف دعوى المحصر وما يتعلق به الاسم حتى يوجه طلب الدليل على المحصر ويتعلق به الاسم
 ويل للوضع موضع بيان المحضر اقسام الكلمة والمساكوت في موضع البيان بيان وقد سكت على هذه الثلاثة فكلما
 قال المحصر الكلمة على هذه الثلاثة كقولها كذا فيكون الاسم متعلقا بمفهوم الكلام والتقدير راجع الى
 الكلمة اي لان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها دلالة اللفظ كونه بحيث يلزم من العلم بالعلم بمصنوع
 وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه عند اطلاقه او تحييله او احساسه وفيه نظر لان الدلالة صفة اللفظ
 والفهم ان كان بمعنى المصدر المبني للفاعل اعني الفاعلية فهو السامع وان كان بمعنى المصدر المبني
 للمفعول اعني المفومية فهو منقبة المعنى وبما كان فلا يغير حمله على الدلالة وتفسيرها به واجيب بان
 تعريف باثر الدلالة وعلاقتها ولا شك ان فهم المعنى من اللفظ اثر الدلالة وعلاقتها فانما محل مجازي
 او على حذف مضاف ويمكن ان يقال الفهم بمعنى المصدر البقي للمفعول صفة للمعنى حقيقة
 ومنقبة اللفظ سببا اذ اللفظ سبب افهام المعنى منه وكما جاز تعريف الشئ بصفة قائمة به جاز
 بصفة قائمة بمنطقه اصطلاحا ولا مشاحة في الاصطلاح فان قيل المصنف في قوله لانها لمكان راجعا الى
 الكلمة هو اسم ان قوله ان تدل بتاويل المصدر راجع الى الكلام لانها اما ان تدل على معنى في نفسه

اولا وهو غير مستقيم لان الالة مصدر وحل المصدر على الذات غير صحيح لانه محل الوصف على الذات لا يقال زيد ضرب فلا يصح حل الالة على الكلمة قيل في الكلام حذف مضاف اما من لا اسم اى لان حالها اما دلالة او من الخبر اى لانها اما ذات دلالة ويمكن ان يجعل قوله ان تدل بتاويل المصدر مبتدأ ام محذوف الخبر والمجمل خبر اى لانها اما دلالة على معنى في نفسه ثابتة اولا ويمكن ان ياول المصدر باسم الفاعل اى لانها اما دلالة ولا يلزم المجاز في المجاز لان الفعل مع ان المصدرية مصدر حقيقة بالوضع الكلي وان كان فعلا موصوفا وكذا الصغير في قوله في نفسها راجع الى الكلمة والجوار والمجور صفة قوله معنى اى تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة اولا على قوله تدل اى لا تدل على معنى في نفسها فان قيل لو كان الصغير راجعا الى الكلمة لكان في ذكر قوله في نفسها توكرا لان معنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولها فيصير معنى الكلام اما ان تدل الكلمة على معنى هو مدلولها فهو توكرا لا طائل تحقيقه فكرر في ذكره لان الكلمة قل تدل على معنى هو مدلولها كالا اسم والفعل وقد تدل على معنى هو مدلول غيرها كالحرف فانه تدل على معنى حاصل في غيره اى مدلول لغيره كاللهم تدل على تعريف تضمنه الاسم ولم تدل على معنى تضمنه الفعل على هذا ففسر وسياتي تمام الكلام في تعريف الاسم اشياء الله تعالى ويمكن ان يكون الجوار والمجور ظرفا لقوله تدل وفي معنى الياء اى تدل بنفسها لا يضمن حقيقة مجازا الحرف فانه تدل بضم الضميمة وفي بعض الشهور وفي نفسه بتذكير الضمير فغلب هذا يرجع الى اللفظ المذكور وحل الالة الكلمة عليه او الى المعنى وعلى الاجز يكون بمعنى الياء لا يلزم اتحاد الطرف والمظروف فعمل هذه النسخة ان كان الجوار والمجور صفة معنى كان المعنى اما ان تدل على معنى حاصل بنفسه اى بالنظر اليه كالات نظر الى كونه مدلول لفظ آخر من اسم وفعل بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل بالنظر الى كونه مدلول اسم وفعل وان كان ظرفا تدل كان المعنى اما ان تدل على معنى في ذاته لا في غيره بخلاف الحرف فانه يدل على معنى في غيره + لا في ذاته فان قيل بعض الاسماء لا تدل على معنى في نفسها كالموصولات واسماء الاشارات وصغير العائذ فانها يحتاج الى الصلة والمشار اليه والحاد فيفتح ان يكون حقا معناه قبل الالة بالدلالة على معنى في نفسها لانها لا يكون معنى في نفسها في نفسها بل هو معناه في نفسه وان خفي عن الاستقلال بحسب الاستعمال لا بد بوجه التاويل هو مدلول على معنى في نفسه وهو يبدو في الحرف والجملة مستلانة لا قال اما تدل على معنى في نفسها او لا سمع ان يقال ما لا دل وما الشان في مقال الثاني كذا او الاول كذا او اما قدم الحرف في الدليل وان كان اخيرا في الدعوى لانه في اللغة الطرف فذكر مرة في طرف ومرة في طرف او للشروع في البيان من انقريب او لعدم التقسيم لان الكلمة التي تدل على معنى في نفسها فانها يحتاج الى التقسيم في دليل الحصر بخلاف ما تدل على معنى في نفسه اى فانها يحتاج الى التقسيم لانه عدى لكونه عبارة عن عدم الالة على معنى في نفسها والعدم مقدم على الوجود فان قيل العلم لا يكون مقوما اى محصلا او ملتبسا للماهية فكيف يكون عدم الالة فصلا مقوما للحرف وكذا عدم الالة ان كيف يكون مقوما للاسم قيل بل التعريف اسمي كما هيته او يقال العلم للمعنى لا يكون مقوما للماهية واما العلم المضاف الى الوجود فلا ثم انه لا يكون مقوما للماهية الا ترى منهم قالوا العلم عدم المصو صلتها شأنه البصر واللون عدم الحيوة عما من شأنه الحيوة والجمل عدم العلم عما من شأنه العلم والعدم ههنا مضافا

الى الوجود وهو اللزامة فيكون لا يكون فيضاً متوقفاً على الحقيقة الحرف والمادة بقوله الاول وهو ما يدل على معنى في
 نفسه وهو مبتدأ خبر اما ان يقتضيه معناه باحد الازمنة الثلاثة اي للماضي والحال والاستقبال هذا التركيب
 على طريقة اما ان تدل فبصرف المضارع من المبتدأ اي حال الاول اما اقتضاه او من الخبر اي والاول اما
 ذواته ان او يجر قوله اما ان يقتضيه مبتدأ محذوف الخبر اي والاول اما اقتضاه باحد الازمنة الثلاثة
 ثابتة او لا او ياول المصدر باسم الفاعل اي والاول اما مقتضيه باحد الازمنة الثلاثة او لا عطف على قوله
 يقتضيه ان يقتضيه باحد الازمنة الثلاثة وتعيينها الاقتضاه باحد الازمنة الثلاثة منع خروج نحو الصبح و
 الغسق والتأديب عن حد الاسم ودخوله في حد الفعل لانه مقتضيه زمان مطلق والفعل مقتضيه
 باحد الازمنة الثلاثة فان قيل يخرج المضارع من تعريف الفعل لانه مقتضيه زمان في الحال والاستقبال قيل لا
 مقتضيه باحدهما عند الوضع والازمنة الثلاثة اما عن بخله الواضع او قدوة او يقال انه لا كان مقتضيه بالزمان
 صدق عليه انه مقتضيه باحد الازمنة الثلاثة لوجود الواحد في الشيء لكن لا يصدق عليه انه مقتضيه باحدهما فقط
 والمادة ههنا الاقتضاه باحدهما لا يقيد فقط فلا يخرج المضارع او يقال للمادة بالاقتران الاقتضاه باحدهما لا
 بشرط التعيين بل باحدهما مطلقاً سواء كان ذلك الاحد معيناً كما في الماضي او غير معين كما في المضارع
 لا يقال فعله هذا يدل على نحو الصبح والغسق والتأديب والله في هذا الفعل لا نقول انها اقتضت زمان
 مطلق لا باحد من زمان مطلق والفعل ما اقتضيه باحدهما زمان مطلق والوجه هو نحو الاول فان قيل حد
 الفعل منقوض من طرف او عكسا اما طردا فلانه صادق على نحو هيهات وزيد ضارب الا ان او عدا او امسى فانها مقتضيه
 باحد الازمنة الثلاثة مع انها ليست بانفصال واما عكسا فلانه لم يصدق على الافعال الجملة
 نحو زعم وبشئ وما احسن زيد لانها غير مقتضيه باحد الازمنة الثلاثة مع انها انفصال قيل للمادة بالاقتران
 بحسب الوضع فيخرج نحو هيهات وزيد ضارب الا ان او عدا وامسى لانها غير مقتضيه بحسب الوضع بدليل دخول
 مضارع الاسم عليها وانما اقتضت بالاستعمال العارض ويكمل نحو عسى وبشئ وما احسن زيد لانها مقتضيه
 بحسب الوضع بدليل دخول مضارع الفعل عليها وانما خرجت عن الاقتضاه بالاستعمال العارض ولما قيل
 يقول سلمنا عدم الاقتضاه بحسب الوضع في زيد ضارب الا ان او عدا وامسى لكن لا نسلم ذلك في اسماء الافعال
 فان هيهات مثلا يدل على معنى بعد وصفا وكذا صديق يدل على معنى اسكت بيان للمادة بالوضع الوضع الاول
 واقتضاه اسماء الافعال بحسب الوضع الثاني وهو الوضع الاعتباري الاستعمالي وذلك لان هذه الاسماء
 منقولة عن مصادر رسوله كان اسكت صريحا بخبر ويد فانك تكتسب مصدر او غير ذلك من هيهات
 فانك لا تكتسب مصدر الا انه على وزن قوقات مصدر فوق او عن الفاعل والجار والمجرور نحو ما كثر زيد
 وعيد زعموا ولم يقتضيه زمان شيء من هذه الكلمات بحسب الوضع لكنها استعطت بمعنى الافعال ومنعت
 موضعها واسيا في الكلام فيها في موضع انشاء الله تعالى فان قيل يدخل لفظ الماضي والمستقبل في حد الفعل
 لانها مقتضيه زمان باحد الازمنة الثلاثة وما احسن قيل معنى اقتضاه الفعل ان تدل بآية اي يجوز جوفه على
 الحقيقة لصحة عمل بلان معنيين من الازمنة الثلاثة ولفظا للماضي والمستقبل يدلان على زمان بالمادة لا بالآية

حجة قبل هذا الدليل عقله ومقدما انه اصطلاحية فثبته بانه انا وجدنا في اصطلاح النخاعة ان الكلمة مستخرجة من قسمين
 احدهما ما دل على معنى في نفسه وثانيهما ما لا يدل على معنى في نفسه وكذا وجدنا في اصطلاحهم ان ما دل على معنى في نفسه
 مستخرجة على قسمين احدهما ما اقترن باحدا لاقتة الثلاثة وثانيهما ما لا يقتصر باحدا فهذه المقدمة منقولة عن اهل الاصطلاح
 واذ اثبت هذه المقدمة فحكم العقل بالحصر المذكور ان هذه مقدمة لا يقتصر بالثبات فوق جبر الحصر الا انه ارتفاع النقيضين
 واجتماعهما وكل منهما محال عقلا والدليل ان مقتضاها ان يكون مقدماته عقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون عقلية
 وقد يكون بحجة على ما عرف في المنطق وقد علم بذلك في الدليل المذكور وهو دليل الحصر وكل واحد منها اي من الاقسام الثلاثة
 كما قال انما الحرف والاداء بالثاني ما لا يدل على معنى في نفسه وهو وحده ثم قال الثاني الاسم والاداء بالثالث ما يدل على معنى في نفسه
 لا يقتصر باحدا لاقتة الثلاثة وهو وحده الاسم وقد علم بالضرورة ان الاول الفعل وهو دل على معنى في نفسه واقتصر باحدا لاقتة
 الثلاثة وهو وحده الحرف فثبت ان ما لا يدل على معنى في نفسه لا يقتصر باحدا لاقتة الثلاثة وهو وحده الاسم وقد علم بالضرورة ان الاول الفعل وهو دل على معنى في نفسه واقتصر باحدا لاقتة
 الاسم عن الفعل به ايضا وهو عدم الاقترة ان والقييد العكس لا يكون فضلا مقوما للمباشرة كما مر فكيف يسمى هذا فيل يبين ان
 ههنا الحصر الحقيقي بل المراد القول بالجامع لا افراد المحدود والمانع لجزءها المعرف للشئ سواء كان من الذات او العينية او منهما
 فلا يتوجه ما ذكره في الاول او في قوله وقد علم يمكن ان يكون اعتراضه وانجمله مقترضة تلحق الدليل المذكور بعينها للفظا وتبينها على ان
 هذا الدليل مما يلزم حفظه وضبطه لثبته لكل واحد منها او لثبته من كليهما بالاشارة بل يحتاج التنبيه وذلك لان طبع ان
 علم ثلث مراتب البرهان الاول ان يفهم معنى الكلام مع الاحتياج الى الاشتاق بحيث لا يحتاج التنبيه والتفصيل والتأني في الاقسام الثلاثة
 الاشارة بل يحتاج التنبيه والثالث ان لا يفهم معناه بالاشارة والتنبيه بل يحتاج الى التفصيل والله اعلم بالصواب حيث اشار
 الى المحدود في ضمن الدليل ثم بيته عليها بقوله وقد علم بذلك لكل واحد واحد منها ثم صرح من بعد بقوله الاسم كذا وانما هو كذا انما على لفظ
 الطبايع ليدخلوا طبعية من الطبايع من الاستفاد من هذا الدليل ما يقتضي ان هذا الجملة مقترضة لرد من ظن ان هذا الحصر لا يقتصر بالاشارة
 وانما بطلانه وقع كثيرا في تصانيفهم ولان ورود الجوامع واو العطف فيلزم فلا يحل عليه بدون الضرورة ويمكن ان يكون
 على حد ما قد بين وقد علم بذلك كقوله قد المحقق او للتقريب كقوله الما من الى الحال فيفيد ان العلم بمجمل كل واحد منها بدين
 قريبة من زمان الكلام فكانت قال وقد علم بذلك لكل واحد واحد منها علم متصلا بزمان الكلام وانما اختار عمدا وعرف لان الاختيار
 الهنائي والعلم ادراك الكل ولهذا يقال عرفت الله دون علمت ويقال الله عالم دون عارف وههنا ادراك الكل لان المحدود وانما
 قال بذلك دون بصر ان الموضع موضع المضم ليقوم المعامل بملء التمكن في الذهن وانما اختار ذلك دون هذا للشارع اليه
 وهو دليل الحصر قريب للتعليم دليل الحصر فثبت ان ثبته باعتبار ترتيب بطله وجزءه من جهة منتهى بعد المسافة كما في قوله
 الم ذلك الكتب وانما استحق التعليم لانه بديع الشأن عجيب البيان كانه دليل حصر فمن جملته كل واحد منها وضد انما قد
 المفعول الثاني على الاول اهتماما الشأن هذا الدليل كانه الام الغريب والشئ العجيب فلان قيل انما دل على ان لا يكون في
 الاسم او بمعنى من لا يستقيم كل واحد منهما اما الاول فلان الاختلاف بمعنى الاسم يقتضي التغاير بين المتضا والاضداد المعاني
 ههنا ان كل واحد لا حاطة افرادها اصبحت هي الية اما الثاني فلان الاختلاف بمعنى من يقتضي محو المعنى الية على لفظه ولا يصح
 الحمل ههنا اذ لا يصح ان يقال الكل واحد قيل يمكن ان يكون الاختلاف بمعنى الاسم لان كل واحد من جملته لا يتألف من اجزاء ما اصبحت
 هي الية على سبيل الاسم اذ هو ان يثبت كل اسم بلفظ واحد كانه ليس من غير ومفهوم قوله واحد منها على ان لا يصدق على الاسم

وألفه والخرق والخزني مغائر الكلمة فإذا ثبت الغائرين المضاف والمضاف إليه كانت الإضافات بمعنى اللام كالتحقيق ألقاها
 الأبعد التأويل بالجنسيات والألينة فكلمة عن الإضافات وذلك يجوز لأنه لا ضرورة لإضافة مفصلة للوصف التأويل وقد علم حجة هذا
 الكلمة ولا يلزم فيها يكون الإضافات بمعنى اللام أن يحل ظهور اللام في كفي أفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام الأخرى
 أن الإضافات في قولهم طول سينا ويوم كاحد بمعنى اللام ولا يخرج أظهارها في مثله وهذا يبين الاختصاص كحجة فيما خصته
 لهذا الكلمة ثم لما فرغ من تعريف الكلمة وبيان الحق أرها في الأنواع الثلاثة شرع في بيان الكلام فقال الكلام ما تضمن كلمتين
 وإنما يحط هذه الجملة على جملة قوله الكلمة لقطع وجود الجامع والتناسب لكون كل منهما ومنه علم الغرض جملة
 اسمية لعدم قصد الربط وعدم الخطية بعد خطية وفصل بعد فصل وكتاب بعد كتاب وإنما اختار تضمن دون تركيب فانهما
 حكما كذا قيل وفيه نظر لأن المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الأزد والتركيب دون التضمن والاولى التلطف بالمصطلح لئلا
 تركيب أحسن من تضمن لصحة الاستغناء من قوليهما كلمتين راسبا بل يقول ما تركيب على الأسناد إذا التركيب يكون دون الكلمتين بخلاف
 تضمن فانه يحتاج إلى الكلمتين على أن في دليل الثاني أن جعل أحدهما متضمنا للكلمتين حقيقة يقتضي تأمل ذلك فيهم ذلك من التضمن يفهم منها أنه
 يشترط حقيقة التركيب كلمتا ملحوظتا حقيقة كذلك يشترط حقيقة التضمن كلمتان ملحوظتان حقيقة وذلك لأن الكلمة حقيقة ما يكون
 ملحوظا حقيقة وللنوى في أمر ليس يلزم حقيقة بل حكما كما عرفت من قبل فلا يكون أصرب متضمنا لكلمتين حقيقة بل حكما
 مثل تركيب يكون أمر مركبا من كلمتين حكما ومتضمنا لهما حقيقة تحكم خارج عن مفهوم اللغة اللهم إلا أن يقال المراد
 بالمحقيقة الحقيقة العرفية دون اللغوية فان لفظ تضمن في العرف قد يطلق فيما كان فيه احدا من جزئين ملحوظين ملحوظا
 والاخر مقدرا بخلاف لفظ تركيب فانه لا يطلق في العرف إلا فيما كان فيه كلا الجزئين ملحوظين فكان هذا
 لفظا يوهم اختصاص الكلام بكلمتين ملحوظتين لأنه هو المتعارف فيه فكان لفظ تضمن أطول دلالة
 على دخول أحدهما في حد الكلام فكان أولى فان قيل لفظ تضمن يوهم أن لا يكون المركب من كلمتين نحو
 زيد تأييد كلاما لأن المتضمن يلزم أن يكون غير المتضمن وزيد قام عين ما تضمن كلمتين فلو كان كلاما يلزم
 اتحاد المتضمن وللتضمن قيل الصورة المجموعية الحاصلة من تركيب الكلمتين متضمن لكل واحد من جزئي المركب فالمتضمن
 الكلمتان من حيث الاجتماع والمتضمن الكلمتان من حيث الأثر أو فريد قام بصورة المجموعية متضمن لويدي قام بصورة
 الأخرى فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن فان قيل لو قال الكلام ما تضمن الأسناد أو ما فيه الأسناد وكان أحدهما
 لا يكون بدون الكلمتين فالله اطيب قيل نوقال ذلك لانه هم صدق الحد على الجزء أيضا لأن الأسناد صفة يتعلق بكل جزء
 لو قال ذلك لانه لا يقتصر على الفضل فيكون الحد ناقصا لا تاما وفيه نظر لأنه إنما يلزم الاقتصار على الفضل إذا جعلت كلمة
 ما موصولة تكون الموصول مع الصلة كقوله واحدا ما لم يجهل موصوفة فلا يلزم ذلك حيث يكون كل ما جنسا والمحد الذي
 بعدها صفة فصلا كقولنا حيوان ناطق فلا يكون المحد ناقصا واجيب بأنه وإن أمكن ذلك لأنه لا يخرج عن توهم الاقتصار
 على الفضل باعتبار أن كل ما يجهل أن يكون موصولا فان قيل لو قال ما تضمن اسمين أو فعلا واسما بالأسناد كان أحدهما
 قابلية الإطناب قيل أنه وإن كان أحدهما مذكرا المصنف أصوب وأوضح أما كونه أصوب فلما فيه من تعريف الكلام
 أولا ثم التقييم ثانيا ولو قال ما ذكر لانه لا يقتصر على ذكر التعريف وأما كونه أوضح فلما فيه من سلوك طريق بالاجمال والتفصيل
 وهو من باب البداهة لأنه أمكن في الذهن فاقيل يخرج من الحد فريد أبوة قام عائقين أكثر من كلمتين قيل لا يخرج من هذا

اكثر من كلمتين صدق ان تضمن كلمتين بوجودهما في الاكثر لكنه لا يصدق عليه فخر كلمتين فقط ولذا تضمن صدق
 كلمتين لا يفيد فقط لما كان هو ما تضمن كلمتين مشتملا على التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيف والاكتر
 منهما فيقول بالاسناد احترازاعما وراء التركيب الاسنادي والاسناد هو الحكم المفيد باحد جزئي للركب
 على اخر وقيل النسبة المفيدة فائدة تامة وانما اختار الاسناد على الاخبار لان الاسناد اعم من الاخبار لتناوُلها
 الاشياء والاخبار والباء للاستعانة او السببية او اللصاق او الصحابة والمجار والمجرور متعلق بتضمن او صفة
 مصدر محذوف اي تضمنت افعلا بالاسناد او صفة كلمتين اي كلمتين متبسين بالاسناد والمراد بالاسناد
 الاسناد الاصل للمقصود لذاته فخرجت الصفات مع موصوفاتها فانها ليست بكلام ولا جملة نكوز اسنادها غير اصل
 وكذا خرجت الجملة القائمة مقام المفرد والواقعة صلة او شرط او جزاء فانها جملة وليست بكلام لكون اسنادها لم
 يقصد لذاته بخلاف الاسناد الماخوذ في حد الفاعل فان للادب اعم من ان يكون افعلا او لامقصود لذاته او لا وهذا
 سقط ما قيل ان هذا المحذوف لا مطر لانه صدق على نحو قول قام بوجه والذي قام بوجه تحقق الاسناد بين قام بوجه
 والموصوف مع الصفة وكذا الموصول مع الصلة ليسا بكلامين بخلاف عبارة المفصل من قوله هو المركب من كلمتين
 استل احدهما الى الاخرى فانه صدق على قام بوجه وهو كلام ولم يصدق على ما تقدمه ووجه التماسا فقلنا ان للادب بالاسناد
 المذكور في الحد الاسناد الاصل للمقصود لذاته والاسناد الذي يتجه اليه الموصوف والصفة وكذا بين الموصول وال
 ليس بمقصود لذاته فيكون المحذوف انما علم ان كلام المصنف يشبه ان نحو ضرب زيد قائما فهو كانه منقضي
 كلمتين بالاسناد وكلام جار الله العلامة من قوله هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى يشبه
 الى ان الكلام هو ضربت والتعلقات خارجة منه الا ان يقال المراد بالكلمتين اما حقيقة نحو ضربت او حكما
 نحو ضربت زيد قائما لان الفعل مع جميع متعلقاته بمنزلة كلمة واحدة وللسند اليه مع توابعه بمنزلة كلمة واحدة فلا
 مخالفة بين الكلامين ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع في تقسيمه وبيان انحصاره في النوعين فقال ولايتاني ذلك لا
 في اسمين او اسم وفعل مستثنى مفعول اي لا يحصل الكلام او ما تضمن كلمتين بالاسناد في تركيب ما الا في احد +
 هذين التركيبين نظير المركب من اسمين نحو زيد قائم وضمير المركب من اسم وفعل نحو قام زيد فان قيل كان
 ذلك اشارته الى الكلام او الى ما تضمن كلمتين بالاسناد يلزم اعتقاد الظرف والمظروف لان الاسمين عين الكلام و
 عين ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصير المحذوف ولايتاني الكلام الا في الكلام ولايتاني ما تضمن كلمتين بالاسناد +
 الا ما في تضمن كلمتين بالاسناد قيل الكلام كلي وكذا ما تضمن كلمتين بالاسناد والاسمان جزئي والكلي يصلح
 مظهرا والجزئي وانما اختصر الكلام في هذين التركيبين لان الاسناد ما خوذ في حله وهو يقتضي للسند +
 والمسند اليه وهما لا يحصلان الا في هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مستندا ولا مستند اليه والفعل لا يقع
 مستندا اليه وانما قدم تركيب الاسمين على تركيب الاسم والفعل لاستحقاق جزئيه التقديم وانما قدم الاسم
 على الفعل في تركيب الاسم والفعل لاستحقاقه التقديم وفي بعض النسخ وقع او فعل واسم ووجهه ان
 المركب من الفعل والاسم يلزم تقديم الفعل فقد قدمه في الذكر فان قيل ما الحكمة في ان المصنف صرح في
 تقسيم الكلام بالخصوص ولم يصوح به في تقسيم الكلمة قيل لان التركيب العقلي يرتقي الى سنن

بالمحصول لم يصح به في تقسيم الكلمة قبل ان التركيب العقلي يرتقى الى ستة اقسام الاسمان والفعلان والحروف والاسماء
 مع الفعل والاسم مع الحرف والفعل مع الحرف والكلاميات في اثنين منها الصريحان الاسناد في غيرهما فاحتاج
 الى المحصر لخراج ما وراءها بخلاف تقسيم الكلمة فانه ليس هناك ما احتجى تحتها الى المحصر فان قيل حصل الكلام في هذين
 التركيبين غير مستقيم لانه قد يتركب من حرف واسم نحو اريد وقد يتركب من حرفين نحو ان تذهبوا كرمك قيل نحو اريد في التقيد
 مركب من الفعل والاسم اذ التقيد اذ عوازا والمعجز في الجملة الشريطة هو الجاء والشروط فلا تقيد ليطل المحصر فان قيل ما الشر
 المستعمل في السند اليه ^{البيان} قال لا يتأتى ذلك والبرمشتري فله حيث قال ذلك لاني في قيل انما اخذنا المصنف اخرج الكلام على مقتضى
 الظاهر لان السامع خالي الذهن غير متخرج في هذا الخبر وكما مكره فلا يحتاج الى التقوى والذ ^{كنا} اى الى تقوى حكم هذا الخبر
 بتكرار الاسناد بل يحتاج الى اصل حكم هذا الخبر انما قدمه البرمشتري اخرج الكلام على مقتضى الظاهر لتبين غير المتخرج
 منزلة للمتخرج السائل بل حكم هذا الخبر لتقديمه ما يلوح مثله بحكم هذا الخبر وهو قيد لا ينادى من شأن هذا ^{يقيد}
 ان يشير امثالا الى حكم هذا الخبر حتى ان التفسير اللفظي كما نورد في ان الكلام هل هو مركب من اسمين ام من ^{فصل}
 وفعل ام لا فيسأل حكم هذا الخبر لزوال تردد قد مره ليفيد التقوى والتاكيد بتكرار الاسماء نظيره قوله تعالى ولا تخافوا ^{الطعن}
 في الدين ظلموا انهم مغرورون فان الله تعالى جعل نوحا عليه السلام كالسائل المتخرج فتكلم مع كلامه السائل المتخرج
 ومعلوم انه لم يسبق منه عليه السلام سؤال ولا تردد غير انه قلله اليه ما يلوح مثله بحكم هذا الخبر وهو قوله واضح ^{الفلك}
 فانه يلوح بانزال العذاب من جنس الماء فجعل كانه متخرج في ان قوم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فخرج
 تقوية هذا الخبر وهو ان افعلم هو كذا لا فخرج من تحت الكلمة والكلام شرع في تعريف الاسم فقال الاسم ما دل على معنى
 فان قيل تعريف الاسم قد علم بدليل المحصر كما قال الشيخ وقد علم بذلك لكل واحد منها فذكر ثانيا تكرر افعلم انما
 التكرار لو ذكر في كلاما الموضعين بالمطابقة وليس كذلك حيث ذكرته بالاتزام وههنا بالمطابقة ولم يكن بمذاكرا
 بالاتزام تعليمات وتفهيم لمن لم يكن بالاشارة ولم يقتضيه بالتفهيم واحتاج الى صريح الكلام على ما سبق ذكره على
 ان الضمى مما لا يعتد به في التعريف وانما يلطف هذا الكلام على ما سبق من الكلام لعدم فساد الربط وعلى الخطبة
 على الخطبة بكلمة تام موصولة او موصولة وجعلها موصولة اوى لتلايل من الاحتصار على الفصل لان الوصول مع
 الصلة بمنزلة شئ واحد كان ذكر الفصل الاول لخراج الحرف وذكر الفصل الثاني لخراج الفعل والخبر عن كونه في
 المحل بخلاف ما اذا جعلت موصولة حيث يكون حينئذ كلمة ما جسا وما بعد الفصل فيكون كلمة تاما وقوله ^{فصل}
 ما من اريد به الاسم لان المسمى الواقع في المحل ياديه الاسم اى كلمة ذات دلالة على معنى في نفسه الجاء والمجرور
 صفة معنى والضمي لاجل الى ما هو عبارة عن الكلمة اى الاسم كلمة دللت على معنى حاصل في نفسها فان قيل لو كان
 الضمى عابدا الى ما كان في ذكر في نفسه تكملا اذ معنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولها فيصير معنى للتي ^{فصل}
 كلمة دللت على معنى هو مدلولها وهو تكملا اذ معنى ليس بتكملا اذ الكلمة قد يدل على معنى وهو مدلولها وقد
 تدل على معنى هو مدلول غير هاتين الحرف يدل على معنى هو مدلول لفظ آخر مطابقة او تضمتا او التثنية كنعيم قد
 يدل على معنى تدل عليه الجملة للفتنة بها مطابقة فانغم يدل على تقرير ما سبقها الذي يدل على ذلك التقدير بالجملة
 التي بها مطابقة والاسم في المحل فانه يدل على معنى على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعد ما منضمات باعتبار الوضع

التركيبى لان رجلا يدل على ذكره من بني ادم جاوز حد الصغر فاذا دخل عليه اللام يدل على ذلك مع وصف كونه معينا
 باعتبار الوضع التركيبى فيكون دلالة على الاسم على التعيين تضمنية وكذا في لم يضرب يدل على معنى الذي على المعنى الذي
 تضمنه الفعل باعتبار الوضع التركيبى لان يضرب يدل على الضرب المقترن بالزمان فاذا دخل عليه لم يدل بالوضع التركيبى
 على نفي الضرب المقترن بالزمان فيكون دلالة هذا الفعل على النفي تضمنية وكذا من في سرت من البصري يدل على معنى اى على
 ابتداء تضمنية البصري باعتبار تركيبه مع من بناء على وضع التركيبى لان البصري يدل على ابتداء حين فاذا دخل عليه زيد
 باعتبار الوضع التركيبى عليه منه ابتداء السبب فيكون هذا البلل مع من على الا ابتداء تضمنية وكذا الياء والمها والكاف والتا
 في ياي واياك انت تدل على ما يدل عليه الضمير من الصفات التى تضمنها باعتبار الوضع التركيبى لان الضمير يدل
 على ذات مطلقة فاذا اتصل به لحد الحروف المذكورة يدل على ذات متصفة بصفة التكلم والعيبة والمخاطب فلهذا
 هذه الصفات في الضمير عند التركيب بمنزلة ظهور معنى الابتداء في البصري وما لتقوين فاني يدل على صفا يدل عليه اللفظ
 التزاما لان اللفظ الذى يلحقه التنوين يدل على ما وضع له مطابقة وعلى تلك الصفا وهي الممكن والمقابلة والتثنية العو
 الثما فافهم ويمكن ان يكون الحار والمجور فافهم وفي معنى الياء اى دل بنفسه لا بضم ضميمة بخلاف الحرف فانه دل بضم
 ضميمة وفيل الحرف ليس له في نفسه معنى هو علامة لمصووع معنى في لفظ آخر فافهم في قولك في الدار علامة لمصووع معنى الفطرية
 في الدار من في قولك خرجت من البصري معنى العلامة لمصووع معنى الابتداء في البصري هو على هذا فافهم سائر الحروف واما في قوله
 غير مقترن ذلك المعنى باحد الاثنتي الثلاثة احرار اعني الفعل فانه دل على معنى مقترن باحد الاثنتي الثلاثة وغير بالجملة مع
 وبالضبط حال منه وبالرفع خبر مبتداء محذوف والجملة صفة معنى او حال منه والمرا بالاقتران الاقتران الوضع لا العارضى
 فلا يرد على عكس نحو اسم الفاعل واخوانه واسماء الافعال ولا على طرفة نحوهم وبشر فان قيل دلالة اللفظ على المعنى اما
 مطابقة او تضمنية او التزامية وههنا لا يستقيم ارادة شئ منها اما الاولى فلان دلالة المطابقة دلالة اللفظ
 على جميع معناه الموضوع على كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فلو اريدت ههنا هذه الدلالة دخل الفعل في هذا الحد لان
 ما دل عليه الفعل مطابقة وهو الحد والزمان غير مقترن بزمان والا لم يتر ان الزمان بالزمان الاقتران الكلى بالجزء يستلزم
 تتران الشئ بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق واما الثانية فلان دلالة التقضى دلالة اللفظ على جزء
 معناه الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان فقط فلو اريدت ههنا هذه الدلالة خرجت الاسماء البسيطة عن الحد
 كالعناصر الاربعة وهي النار والماء والطين والريح اذ ليس لها عينها اجزاء اصلا فلا يتحقق فيها دلالة التقضى واما الثالثة
 فلان دلالة الالتزام دلالة اللفظ على خارج معناه الموضوع له كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة والاسم من اقسام
 الكلمة التى تدل على المعنى بالوضع فنورد التقسيم يابى ارادة هذه الدلالة ههنا قيل لا دلالة له الاولى ولا يدل على الفعل لان
 الضمير المستكن العائد الى المعنى مجازى اى غير مقترن بجزءه فيخرج الفعل لان جزءه وهو الحد مقترن باحد الاثنتي
 ولا يخرج البسائط لان قوله غير مقترن سلب معنى اذ المعنى عاقل على معنى في نفسه لم يقترن بجزءه ذلك المعنى باحد الاثنتي
 الثلاثة والسبب لا يستلزم وجود الموضوع فيصدق سلب مقترن ان الجزء عند عدمه ويقال ان جزءه للمعنى للفظ في الفعل كما
 مقترن باصل الكل مقترن باعلى وجه التسامح فافهم عن حد الايام شئ في ميان خواص فقال ومن خواص اى خواص الايام
 جمع خاصة وهي كهيئة مقوله على افراد حقيقة واحدة فقط قولنا عهيا وفي قولنا حقيقة واحدة فقط لحد الحروف

والعرف العام فان كلاهما كل مقول على اقسام حقايق مختلفة وفي قوله قوله عز من انحرى اخترا عن النوع والفضل فان كنههما
كل مقول على اقسام حقيقة واحدة فقط قولاً ذاتياً وانما قال ومن خواصه ولم يقل خصائصه كما قال الزمخشري اختيار اللفظ
المصطلح عليه فيما بين المتأخرين عن المحدثين وانما اختص دخول اللام بالاسم لا فادتها التعريف المختص به وحملت
على اللام المعرف باللام الزائد للتحسين وفيه نظر لان اللام الزائد هو اللام المعروف غاية ما في اليباب انه لم يرد به تعريف
فلا حاجة الى الحمل ولانه كما حلت اللام الزائد على اللام المعروف ينبغي ان يحمل تنوين التثنية والعالى على التنوين الاربعة فالحمل
في بعض المواضع دون البعض تحكم فافهم والجواب انما اختص الجواب بالاسم لكونه اثر حرف الجر وهو محتمل بالاسم فكذا الجواب لكونه
يلزم مختلف الموثق عن الاثر وفيه نظر اذ لا يلزم من اختصاص الموثق باختصاص الاثر قد ثبت موثقات شئ الاثر وان لم
مثلاً مختص بالفضل واثرها وهو النصب ليس يختص به بل يدخل في الاسم موثقات اخرى فيمكن ان يدخل الجواب في الفعل موثقات اخرى
الجر واجب بان ذلك فيما اذا كان لا يثبت موثقات شئ كالنصب واما اذا كان لم يثبت خاص فلا وهذا كذا في الجواب موثقات
حرف الجر وقيل انما اختص الجواب لانه علم للضمان هو مختص به فكذا الجواب وفيه نظر لان الرفع والنصب علم الفاعل والمفعول وهما
مختصان بالاسم فينبغي ان يختص الرفع والنصب ايضا وليس كذلك فانما يدخلون الاسم والفعل المضارع وقيل انما اختص
الجر به لان الاسم اصل في الاعراب والمضارع فرع فخطا عراب الفرع عن اعراب الاصل فيجعل ما هو اصل البناء اعراباً فيه وهو
الجر ومنع الجواب عن ذلك لانه لا يزيد اعراب الفرع على التثنية وقيل انما اختص الجواب بالاسم في الاعراب وهو الاسم والمضارع فرع
والاصل في الاعراب هو الحركة فخطا عراب الفرع بمنع شئ مما هو الاصل في الاعراب فيه وهو الجواب بالمنع من الحركات لتوسط ريشته
توقية للاعتبارين وانما توسطت ريشته لان الرفع اقوى الحركات وشملها والنصب لضعفها ولضعفها والجر متوسط بينهما في القوة
والضعف والنقل والخفة وانما اختص التنوين بالاسم لانه يوجب الانقطاع عما بعده والفعل يوجب الاتصال بالفاعل فثبت
وفي نظر هذه الصفات فيقتضى الفاعل ايضا ومع ذلك يدخل التنوين فيها واجيب بان اقتضاءها الفاعل فرع على فلا
وقيل انما اختص التنوين به لانه ما لا يمكن او للعوض عن المضاف اليه او للفرق بين المعرفة والتسمية في اسماء الافعال
او داخلية في جمع المؤنث بمقابلة فوجع المذكر وكل ذلك لا يتصور الا في الاسم والتنوين الذي هو عوض عن فروع اللفظ
في نحو جوارحه على ما هو عوض عن المضاف اليه طرحة الباب وللا بد بالتنوين التنوين الذي لم يمتنعى بالتأني وفيه
اخترا عن تنوين التثنية والعالى فانما غير مختص بالاسم ولقائل ان يقول لم يحمل تنوين التثنية والعالى على التنوين للمختص
بالاسم طرحة الباب كما حمل التنوين الذي هو عوض عن حرف العلة على ما هو عوض عن المضاف اليه فالعمل بالحمل في منتهى
دون موضع تحكم على ان تنوين التثنية عوض عن حرف العلة ايضا مثلاً في جوارى انما اختص الاضافة الى كونه مضافاً بقيد
حرف الجر بالاسم لانه يستلزم معاقبة التنوين او ما في حكمه من تنوين التثنية والجمع وهو مختص في الاسم كما عرفت فكذا
ما يعاقبه ولان الاضافة يستلزم التعريف والتخصيص وان كانت معنوية والتخصيف بحذف التنوين او ما في حكمه ان كان
لفظية وهذه اللوازم مختص بالاسم فكذا الاضافة ولا يرد عليه ان الاضافة اللفظية مختلفة في نحو الحسن الوجه
ولم يمتنع في التخصيف بحذف التنوين او ما في حكمه لانه يحول على ما يمتنع في التخصيف طرحة الباب وفيه نظر لانه على هذا
ينبغي ان يحمل على نحو الضارب الرجل لان ذلك بمنزلة الاستعانة من المستعير والسؤال من الفقير فالاولى ان
يقال ان التخصيف في نحو الحسن الوجه حكمه حيث حذف منه ما اضيف اليه فاعلة الذي هو الجواب منه وللفاعلية

قام مقام تنوين المضاف فلما حذف ذلك من فاعل المضاف اليه كانه حذف من المضاف لمكان الجزئية وهو المنادى
عليه طرأ التثاوير في هذا البحث في موضع ادنا اسمها تعالى وانما اختصر الاسماء الى الاسم اي كونه مسندا اليها لا
لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط ولو جعل مسندا اليه لم يلزم خلافه فان قيل قوله من خواصه لا يوجب ان يكون
والاسناد اليه حكم الخبر ان يفيد ما لا يفيد للبناء والاسناد عرض والعرض القاييم يحمل لا يحتمل ان يقوم بحمل ان لا اسنادا
اقاييم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بعينه كونه الاسم مسندا اليه مستفادة من تقديره الاسناد بقوله اليه فلا ياتي في
قوله ومن خواصه قيل ان الشيء قد يكون له اعتباران مختلفان يكون الحكم عليه شئ مفيدا بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات
دون البعض كإفعال الانسان المكوف كاتب بالامكان العام والحكم بالكتابة انما يوجب باعتبار الطبيعة النوعية وهي طبيعة الانسان
دون الصفة المستفادة من وصفه بالكوني كما يقال شئ الانسان عمن عام فالحكم بالعرض انما يوجب باعتبار طبيعة الشئ لا
باعتبار طبيعة الشئ للمضاف الى الانسان فان الشئ المضاف اليه خاصة كعرض عام ومثل هذا الاعتبار في الكلام شائع
فكذلك الحكم بالخصوص انما يوجب باعتبار الطبيعة النوعية وهو الاسناد الى الشئ بدون الصفة المستفادة من اليبس فبالاسم
عقلا وهي الاسناد الى الاسم فيفيد الخبر فاحفظ هذا الاصل فان شفعك في حكم كثير من التركيبات فان قيل بعد تقدير
الاسناد بقوله اليه ليرى النوعية بل صار صنفه فكيف يحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية وكذا بعد الاسناد بالكوني
فيلزم ان لا يثبت الصنفية احق من النوعية مطلقا والاضحية تستلزم الاثر لا ماله فكانت الصنفية متضمنة للنوعية لا ماله
فأعرف ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال بان لا يلزم من الاسناد الى الاسم ان يكون خاصة بالشيء بل يحتمل ان يكون خاصا بخواصه
قوله البعض فالاسم ما جاز ان يثبت عند فكار ذكر الخبر مقفاه وهو قوله من خواصه لرفع ذلك الوهم لان تقديم ما حقه التاخير
يوجب التحصيل فيفيد الخبر فأعرف وكذا يمكن ان يجاب بل كلمة من في الخبر للتبعية لصفة استعمال لفظ بعض مكانه فكان
الخبر يفيد ان الاسم انما هو خاص كثيره مخصصة على هذه الجهة فيفيد الخبر فافهم فان قيل للاسم خواص كثيرة فلهذا اختار هذه
الخصنة بالذكر قيل لكونها من مميزات الخاص لتضمن كل منها خواص كثيرة اذ اختصاص الاسم متضمن لانواع التعريفات
من المصطلحات والبيانات والادعاء وامتناع الادعاء من الامم الجبروت والاستغراق والعهد وكذا يتضمن الليم كقولهم ليس من امر مصليا
في امسك واختصاص بالانتماء اختصاص حروف الجبروت اختصاص التنوين يتضمن اختصاص اصنافها ومعانيها واختصاص
الاضافة يتضمن انتماء اسم او مضاف او مضاف اليه اختصاص التعريف والتخصيص والتخفيف لما ذكره ونحو ذلك لاختصاص المسند
يتضمن اختصاص كونه موصوفا واحاد ومفعولا وقائما ونحو ذلك لاختصاص اصناف المسند اليه الجبروت يختارها بالذات لانها قد
العلامات اللفظية وهي اللام والجبروت والتنوين لانها في الالام تظهر ثم تظهر ما يثبت في الاول وهو اللام واخرها يثبت الاخر وهو الجبروت
والتنوين ثم تقدم الجبروت والتنوين يفتح الحركة وجودا فلذا ذكر امره من المعنوية الاضافة لتفخيم الصلابة اللفظية ايضا وهي
الجبروت وحروف الجبروت ما فرغ عن تعريف الاسم وخواصه شرع في تقسيمه فقال وهو معرب ومبني اي الاسم ينقسم الى هذين
التصنيفين انقسام الكل الى الجزئيات ثم المعرب مأخوذ من الاعراب وهو الاظهار يقال اعرب الرجل عن حجة اذا اظهرها فانها
للقلة والعرب فلما حمل اظهار المعاني المتقنية للافراد على المعنوية والاضافة وقيل الاعراب هو ازالة الفساد
يقال اعرب مطهرا اذا سافت والمخالف للسلب والعرب ظرف ايضا حمل ان اللفظ واللبس مأخوذ من البناء المقصود منه
الفرار عن التغيير لما فرغ من بيان خصائص النوعين شرع في تعريف كل واحد منهما فقال فالمعرب المركب الذي لا يثبت له

الجزء من الكل

فاعلم بالتفسير في قوله المركب كالجس حيث يفتل كل مركب بخرجه بما ليس بمركب كالأصوات وكما في أو زيدا وقوله الذي لم
 يشبهه مبنى الأصل والفصل حيث خرج عنه ما نسب مبنى الأصل وهو الحرف والفصل المأمى والأمر غير اللام وهو المشهور وقيل
 النجدة أيضا وتستخرج معنوي مبنى الأصل في تعريفه المبني انشا الله تعالى وإضافة المبني إلى الأصل بيانية أي لم يشبهه
 مبنى هو أصل المبنيات وليس هو من قبيل إضافة المفعول إلى المفعول مالم يسم فاعلم معنوي لم يشبهه مبنى أملا كما في زيد
 معنوي العلامة ولا من قبيل إضافة إلى الطرف بمعنى لم يشبهه مبنى في أصله كما في زيد معنوي الدار لأن الأول يقتضي أن يكون
 مبنى الأصل مبنى بنفسه بل يكون أصلا مبنى والثاني يقتضي أن لا يكون مبنى الأصل مبنى إلا أن يكون مبنى في الأصل
 وفي كل من ذلك فساد لا يخفى وليس الأصل هو ما معنى القانون إذ لا معنى لقولك لم يشبهه مبنى القانون واختلف السكابر
 في تفسير المركب فقال بعضهم الماد بل المركب الذي مركب مع غيره تركيبا اسناديا لأنه هو الأصل للأعراب إذ به يحدث المعاني
 المقنضية للأعراب وفيه نظر لأنه على هذا يخرج المضاف اليه قبل التركيب لاستنادي كما يقال غلام زيد سكون لليم والدال لأنه
 غير مركب مع غيره تركيبا اسناديا وهو معرب مرخ به الرضى وقال بعضهم الماد بالمركب الذي مركب مع عامله فينادى
 التركيب الاستنادي والتركيب الإضافي لأن المضاف عامل في المضاف إليه والحرف المقدر وفيه أيضا نظر لأنه على
 هذا يخرج للبنيان والجن فلان كلاهما غير مركب مع عامله لأن عامله معنوي واجب عن الأول بأن من قبل المركب
 بالذو مركب مع غيره تركيبا اسناديا كان المضاف قبل التركيب الاستنادي على قوله مبنى ويشهد بهذا عبارة الوافي
 والكلام ومن قبل الذي مركب مع عامله كان المضاف قبل التركيب الاستنادي على قوله معربا لأنه مركب مع عامله وهو الماد
 أو حرف الإضافة المقدر على حسب الاختلاف ويشهد بهذا اللفظ المسمى وعن الثاني بأنه لما كان تأثير العامل المعنوي في
 البنيان والجن مثل تأثير العامل اللفظي في غيرها جعل في حكم العامل اللفظي فكانها مركبان مع العامل حكما واعتبارا
 فان قيل المركب الاستنادي من حيث هو هو مبني حتى ذهب البعض إلى أنه من مبنيات الأصل كيف عرف العرب بالمركب
 مع غيره تركيبا اسناديا قيل ليس للماد بالمركب هذا معنوي في مقابلة المفعول المادي بجزء المركب الذي من مركبه
 غيره تركيبا اسناديا أو مركب مع عامله فان قيل هذا المصداق على ما يقتضيه مبنى الأصل كإين وعلى ما وقع سوا قوله أن
 وعلى ما صنف إليه نحو مؤذن فان كلامها مركب مع غيره تركيبا اسناديا ولم يشبهه مبنى الأصل قيل للماد بقوله لم يشبهه
 يناسب ببله تحديده وهو قوله ما نسب مبنى الأصل والمناسبة يتناول المشابهة والنقطة والوقوف موقعا وما ينبغي
 إليه فان قيل قد يوجد في كثير من الأسماء مناسبة مبنى الأصل مع أنها معرفة بمناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى المأمى أو
 مناسبة غير المضاف المأمى والأمر في الفاعلين ومناسبة سقياسفك الله في إفادة معناه ومناسبة غير معنى الألف
 ومناسبة المثل والكاف ومناسبة المضاف حرف الإضافة في إفادة معناه ومناسبة آخر اللام أو من كونه مدحولا
 عن الآخر أو آخر من ومناسبة أي الشطية حرة الشط والاسقفية حرف الاستفهام ونقن المثني والمجوع حرف
 العطف لأن الزيد إن بمعنى أي حديد والزيدون بمعنى زيد وزيد وزيد أعجز كما عامل يورث في منع الأعراب فلا يكون
 المحذ منسكسا ولو استدلل على عدم مناسبة هذه الأشياء بكونها معرفة ويكون ذلك الأشياء مبنية يلزم الدور
 لأن كونها معرفة توقف على عدم المناسبة ولو توقف عدم المناسبة على كونها معرفة لم يلزم الدور وقيل للماد بالنسبة
 المندسة أو ما ذكرته من للنسبة فغيره تنزه لضعف أو معارضة في غير المضاف فانما نسبت الفعل مطلقا

في الترتيبين مناسبتة للماضي والامر يقتضي البناء ومناسبتة للصانع يقتضي الاعراب فلا يورث في البناء مناسبتة
مع المعارض وكذا في غير مثل والمضائق فانه يتحقق في مناسبتة معارضا وهو الاضافة للملحقة للبناء لكونها لازمة
الاضافة واما الضم في اسم الفاعل الذي بمعنى الماض فانه وان كان بمعنى الماضى كخارج على المضارع اى يورثه في
حكاية وسكناته فهو مناسب للماضى في المعنى ومخالف في اللفظ فكان مناسبتة للماضى ضعيفة ولذا لم يعمل اذا كان
بمعنى الماضى فلم يورث هذه المناسبتة مع الضم في البناء كما لا يورث في العمل وكذا سقيا فانه لا يفيد معنى الجملة بل معنى الجملة
يستفاد منها وانما هو قائم مقامها فيكون مناسبتة الجملة ضعيفة وكذا مناسبتة اخر الا مرفا فانه يحذفها بالنظر الى الاصل وما
الان فلا كان اخر نكرة صار بمعنى غير ولم يبق فيه معنى التقييد فكان مناسبتة الامر ومن ضعيفة وكذا مناسبتة المثني والمجوع
لان كونها بمعنى واو العطف اعتبارا من كون المثني لفظا واحدا وكون المجوع واو او يقتضى المعطوف والمعطوف عليه وكونا
فيهما معنى واو العطف حقيقة لكان فيهما معاملة المعطوف عليه في الاحكام وليس كذلك فظهر ان ليس فيهما معنى
واو العطف حقيقة بل اعتبارا محض فيكون مناسبتة ما واو العطف ضعيفة جدا فلا يورث في البناء وفيه نظر لان المراد بقوله
غير معتبر لا يخلو من ان يراد غير معتبر في منع الاعراب او في اثبات البناء وعلى تقدير الاول يلزم تعريف المثني بنفسه اذا المعرب
ما فيه الاعراب وعلى تقدير الثاني يلزم اخذ الماضى في التعريف لان البناء يبنى في الاعراب وكلاهما معتنعان واجيب بان
المراد الثاني ولا نسلم ان اخذ الماضى في التعريف محتج حيث يقال العمد من البصير بما من شانه المهيض الموت عدم الحيوة
صا من شانه الحيوة ولجيب الصبيان المراد بالمعتبة الملازمة لاثبات حكمها والمناسبتة مع الضمف والمعارض ملازمة لاثبات
حكم من الاحكام وفيه نظر لانه على هذا يكون المناسبتة مجعولة وذكر الامور المجعولة في المحل ولا يفيد للتعريف واردة المناسبتة
القوية لا يخرجها عن المجعولة لكون القوة والضعف من الامور النسبية فكم من قوى يكون بالنسبة الى ما فوقه ضعيفا وكم من
ضعيف يكون بالنسبة الى ما وذكرا وقويا وذكر الامور النسبية يورث المجعولة فلا بد لك من بيان القوة والضعف في المنا
الامر الان يقال المراد بالمناسبتة توجه من الوجوه للتعريف في باب البناء وتلك الوجوه ستة اوجه بالاستقراء اما انضغ
معناه كاني ومتى وكيف او بالمشابهة في الاقتفال ونحوه كالمشابهة او بوقوع موقع كنه ان او بمشاكلته الواقع موقع
كمناسبات او بوقوع موقع ما شبه كالمنادى المضموم او بالاضافة الى ما شبهه نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وهذا
الوجوه معلومة في باب البناء وكون الشئ من الامور النسبية كليا في العلم به فلا يورث الاستنباط المذكور لان المناسبتة التي يتحقق
فيها لم يعتد بها في هذا الباب فان قيل هذا الحد صادق على معنى الاصل لان مركب لم يشبهه معنى الاصل اذا الشئ لا يشبهه
قيل يخرج ذلك من الموضوع المركب لان المراد الاسم المركب بلالة مورد التقسيم او يخرج ذلك بدلالة قوله لم يشبهه معنى الاصل
لان غير ذلك كان مبنيا على مشابهة فلا يكون له مبنيا بنفسه بالطريق الاول على ان كل واحد من مبنيات الاصل يشبهه صاحبه
كل واحد منها معنى الاصل فلم يصدق عليه قوله لم يشبهه معنى الاصل ثم لما فرغ من تعريف العرب شرع في بيان حكمه فقال
في المعرب ان يختلف اخراج الحروف في اللام باختلاف الحروف في اللام باختلاف صفة والا فخر المعرب ما في ترجم من
الحروف وهو لا يشبه
اخترازا عن اختلاف اخر غلا
اخترازا من اختلاف اخر من في من الحروف

العرب بكتابة مورد التقسيم فالخروف خارج عن مورد التقسيم فلا حاجة الى الاختلاف عنه واجيب بان كلام الشارح مختل
 يخل ان يرد من الاستفهامية وهو الاسم فلا بد من الاختلاف عنه لكونه مبنيا للاصبا فان قيل حكم الشيء هو الاثر الثابت
 بل لا للشيء واختلف لغير العرب اقر العاصم لا اقر العرب فكيف جعل الاختلاف حكم العرب قيل اضافة الحكم الى مفعلي العرب
 بمعنى في كسر اي حكم فيه ولا شك ان الاختلاف حكم في العرب او بمعنى الاسم والاصناف باء في ملازمة اي حكم له
 اختصاص بالعرب بلاستثناء الوقوع فيه او المراد بالحكم الخاصة دون الاثر فان قيل العواصم جمع واقل ثلثة فيلزم منه ان لا يتحقق
 العرب الا باختلاف ثلثة عواصم والامر بخلافه قيل الا لا للجنس لان الامر اذا وقع على الجمع ولم يكن ثم معهود يحصل على الجنس
 فيبطل معنى الجملة فان قيل جاء في زيد مثلا اذا وقع في اول الامر لم يختلف فيه العواصم وهو عرب قيل المراد صلاحية ترتيب
 اختلاف الآخر على حصول اختلاف العواصم فيصدق على جاء في زيد اذا وقع في اول الامر به يصح اختلاف آخره عند حصول
 اختلاف العواصم او يرد في كلا الموضوعين حصول الاختلاف بالفعل ويحصل الخاصة على كونها مفارقة للازمة فلا يلزم وجوب
 الاختلاف في جميع الاحوال او يرد بالاختلاف الثاني في الوجود للازمة بينهما اذا اختلفت العواصم فيستلزم وجوده فكان
 من قبيل ذكر الملزوم وادارة الازمة وانما قال باختلاف العواصم ولم يقل بوجود العواصم لمشاكلته قوله ان يختلف وصفته
 المشاكلة من محسنات الكلام وهو ان تذكر لفظا بصورة مميزة لوقوعه في صنفه فيكون المعنى ان يختلف صنف اخره لوجوده في
 العاقل فلا يرد شيء مما ذكر وقوله لفظا او قل بغير تفصيل لاختلاف العواصم اولا لاختلاف الآخر فيكون هذا من باب التنازع
 بين الفعل والمصدر وهما مضمويان على انهما صنف مصدر ومحل في اي اختلافهما ملحوظا او مقدرا او على انهما جزءان من الكلمة
 اي سواء كانت العواصم ملحوظة او مقدرة والجملة من باب التمثيل وهو تخصيص الجملة بجملة تشمل على معناها للتأكيد بان
 قيل ما بال المصنوع لاختلاف الآخر لاختلاف العواصم حكما للعرب ولم يجعل حد ذلك كما جعل حدا لاسيا والخاصة قيل لوجوه ذلك
 حد لهم الدور لان معرفة اختلاف الآخر يتوقف على معرفة العرب فالعرب لم يلزم الدور وهو باطل واجيب بان لا ^{شك} ان معرفة
 اختلاف الآخر موقوفة على معرفة العرب اذ يجوز ان يعلم من استعمالات العرب قبل ان يعلم العرب ان هذا النوع من الالتقاط
 يختلف اخره باختلاف العواصم وهذا النوع لا يختلف ولكن لا يعلم ان العرب على اي من هذا النوعين يطلق فاذا لم يتوقف
 معرفة الاختلاف على معرفة العرب لم يلزم الدور في نظر لان معرفة اختلاف الآخر لا يحصل عن استقفاهم اذ كان العرب
 ما اختلف آخره لفظا اما اذا اختلف تقديره كالعصا فلا يحصل معرفة ذلك واجيب بان يمكن معرفة ذلك بالاستدلال بالواقع
 او بالجمع اما الاول فمثل جرحي فانما عرفنا ان واحدا وهو جرحي يختلف آخره باختلاف العواصم استدلالنا على ان عدم الاختلاف
 في الجمع كاجل المانع وهو اللفظ وعلى ان الاختلاف فيه متحقق تقديره او اما الثاني فمثل جرحي فانما عرفنا ان جرحي وهو جرحي
 يختلف اخره باختلاف العواصم استدلالنا على ان اختلافه في الواحد كاجل المانع وعلى ان الاختلاف فيه تقديره فان قيل
 لما امكن معرفة اختلاف الآخر بالاستدلال او بالاستدلال بالواحد والجميع فما فائدة اضافة اختلاف الآخر الى اختلاف العواصم
 قيل اضافة الى المدارية فان العامل ملاك الاختلاف وجودا او عدمها حيث يوجد الاختلاف عند وجود العامل وينعدم
 عند عدمه والشيء اذا ارجع الى وجوده او عدمه ايضا فاليه وفيه نظر فان المدارية قد وجدت في هذان وهذان حيث يوجد
 اختلاف آخرهما عند وجود العواصم فيعلم عند علمهم مع ان اختلاف آخرهما لا يقتضي الى العامل عند الاثر بل هما مبنيان
 والاختلاف بينهما صيغ فوضعي على ما يلي بيانه في اسما الاشارة الى ان الله تعالى وجب انما لا يكونا اختلاف آخرهما الى العامل

مع وجود الدوران بناء على الواحد والجمع فان واحدها وهو هذا والنسبة وجمعها وهو ذلك والذين لم يوجد فيهما الاختلاف عند وجود العامل مع عدم المانع استند لنا على ان الاختلاف في مشتقها مبيح وضفي غير مضاف الى العامل كالاختلاف في معنى الضاير مثل انا واياي وقيل انما لا يفتنا اختلافا فيهما الى العامل بناء على بناء هاتين فيهما لا واحد مبين علمنا ان اختلاف معنى وضفي غير مضاف الى العامل وفيه نظر لان بناء هاتين على عدم اضافة اختلافا فيهما الى العامل فلا وجه في عدم اضافة الاختلاف فيهما الى العامل على بناء هاتين في بيان الاعراب فقال الاعراب ما اختلفت الحركات فيه عايد الى الاسم والعرب وفي قوله الى ما والبناء تفصيلية اي الاعراب شئ اختلفت الحركات او الاسم او آخر الخ بسبب ذلك المشرفان قيل يدخل في الحد العامل ولا يشئ اختلفت الحركات بسببه وكذا الاسناد والمقتضى الاعراب في كل ما عايد عن حركته اهرف فيخرج الاشياء للذوق او يقال للاد بالاسباب القريب وهو ما يكون سببا بلا واسطة دون السبب البعيد وهو ما يكون سببا بواسطة فيخرج الامور المذكورة لانها استتبعها لوصول الاختلاف لان العامل سبب قريب لوصول الاسناد وهو سبب قريب لوصول المقتضى وهو سبب قريب لوصول الاعراب وهو سبب قريب لوصول الاختلاف فكان العامل سببا بلا واسطة والاسناد سببا بلا واسطة والمقتضى سببا بلا واسطة والاعراب سببا بلا واسطة وكان هذا قريبا فان قيل الاختلاف في الاعراب لا يحصل الا في الحركات الاولى لا يحصل بسببها اختلاف في الاعراب بل اختلاف في الحركات لان الاسم قبل فتح الحركة الاولى مبني للعرب فينبغي ان لا يكون الحركة الاولى اعرابا قبل الاد بالاسباب القريب غير التام او ما يقع تأثير التام فيدخل الحركة الاولى لان لها نوع تابع في اختلاف الاعراب لان الحركة انت بنية لا تعجب اختلاف آخر الامور تحق الاول ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون مما يتم به عند الاختلاف فيصدق عليها انها ما اختلفت به آخر الخ لان الاسم بعد تحقها معرب اي مكسب لم يشبه به مضاف الاصل لاختلاف بها آخر للعرب من السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم معربا في حال الاعراب اي في حال الاختلاف من السكون الى الحركة ونظيره ما يقال ارضعت هذه الالة هذا النجاشي فان هذا الكلام صادق وان لم يكن الرضيع المشار اليه شابا في حال الامتناع فكذلك ارضعت هذه الالة هذا النجاشي فان هذا الكلام صادق وان لم يكن الاسم معربا في حال الاختلاف من السكون فتأمل فانه دقيق واذا عرفت هذا فاعلم ان الاعراب عند الص عبارة عما يتحقق في الاختلاف من الحركات والحروف وعند غيره عبارة عن الاختلاف في الحركات بانهم اتفقوا على ان انواعه الرفع والنصب والجر فانما يتحقق بهما الاختلاف لانها تفسر الاختلاف في الحركات بان الاعراب ضد البناء والبناء ليس يواقع على الحركات بل الحركات مابة البناء فكذلك الاعراب لا يقع على الحركات بل الحركات مابة الاعراب وقوله ليس يواقع على الحركات المعنوية عليه غايه الاختلاف اي ليدل الاختلاف او مابة الاختلاف على المعنوية على ذلك المعرب او على ذلك الكلام وهي المعنوية والمعنوية والامانة اذ لو لا ان لا يترجم عنها ببعض ويجوز بحال هذه حركات نحو غداي لانها ما اختلفت بناء العرب لان غداي معرب على اختيار المصنف على ما ياتي لكننا لا ندين على معنى من المعاني المذكورة وان جعلت هذه حركات خارجة عن الحد وكان فكرها الاستناد الى هذه وضع الاعراب في الاسماء يخرج حركات نحو غداي باعتبار الحسية فانها ليست مما هي بها من حيث انها تختلف بها آخر للعرب بل من حيث انها توافق الياء في الاعتراف منقول يقال اعتور والشوق فاقور وه اي تدلوله وعلى هذا يكون قول المعنوية على معنى اسم المفعول لان المعاني متداولة على المعرب كاعتد او نجت تداولها للمتكلم على المعرب وان ثبت الرواية بكسر الواو وعمل على المعاني العقلية نحو غداي راضية اي راضيا صحتها فيكون المعنى على المعاني المعنوية مفعلا

اياها على المعرب ومظهر المعاني هو المصطلح ويمكن ان يراد في الاحتواء ههنا معنى المفعول على وجه التناوب اى المعاني اللامثلة
 على المعرب على وجه التناوب او يراى به الاخر من اى المعاني المعترضة عليه ثم لما فرغ من بيان الاعراب شرع في بيان انواعها فقال
 وانواع رفع ونصب وجر اى انواع اعراب الكلام مختصة على التثنية لان الاعراب وضع للدلالة على المعاني وهى ثلثة فكل الاعراب
 ليكون الحال على حسب الدلاله والا لزم الاشتراك لو كان الاعراب اقل من المعاني او الترادف لو كان الاعراب اكثر
 منها وكلاهما خلافا للاصل وانما لم يذكر الالف والواو والياء مع ان الاعراب كما يكون بالرفع والنصب والجر يكون بهذه
 الحروف ايضا لان الرفع والنصب والجر عند المصريح يقع على المحركات والحروف جميعا وانما سمى الرفع رفعاً لارتفاع الشقة
 السفلى عند التلغظ به او لرفعة مرتبة من بين اخواته لكونه علماً لما هو معدة الكلام وانما سمى النصب نصباً لانخفاض الشقين
 اى ينصبان على حالهما عند التلغظ به ولا ينصب الفضلة اسمى الكلام من غير ان يحتاج اليها اسماء لام وانما سمى الجر جرّاً لان
 علمه يحجب الفعل الى الاسم لان الشقة السفلى تنجز الى الاسفل عند التلغظ بالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر
 علم الاضافه الفاعل للتفسير فالرفع علامة الفاعلية والنصب علامة المفعولية والجر علامة الاضافه وانما قال القاعدة والمفعول
 دون الفاعل والمفعول المشتغل الفاعل والمفعول وما اتى بها مطابق لان الياء فيها للنسبة جى بها للزيادة اى بانها
 ملحقه والتاء لتأنيده جى بها لمطابقة الموضوع الموصى فيكون المعنى فالرفع علم المخصصة المنسوبة الى الفاعل والنصب علم
 المخصصة المنسوبة الى للمفعول والمخصصة المنسوبة الى الفاعل في الابداء كونه مسنداً اليه وفي الجر كونه جزءاً ثانياً من الجملة
 وفي جر ياء اى كونه جزءاً ثانياً واقعاً بعد كلمة ثلاثية او رباعية متعقبة للاسماء ولم يقتصر على مجرد كونه جزءاً ثانياً لان القيد
 للاعراب يلزم ان يكون حاملاً بالعامل كما قال المصنف في حد العامل وكونه جزءاً ثانياً عاين حاصل بان جودة جى خوفاً بخلاف
 ما ذكرنا لمصولة بان كما ترى وكذا نقول في اسم ما ولا للشبهتين بل يجب كونه مسنداً اليه واقعاً بعد ما يقتضيه الجر كالمبتدأ
 وفي جر لا التى تنفع الجنس كونه جزءاً ثانياً بعد ما يقتضيه الاسماء والمخصصة المنسوبة الى المفعول في الحال والقيمة والنسبة
 المنسوب كونهما فضله كالمفعول وفي اسم ان ولا التى تنفع الجنس وفي جر كان وما ولا جى له كونه واقعاً بعد ما لا
 بالرفع من حيث توقفت تعقله على المنسوب لان حيث صيرورته كلاماً فان الفعل لا يتوقف في صيرورته كلاماً على المنسوب
 ويمكن ان يكون الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية للمصدر رتبة اعرف ان ياء النسبة مع التاء تعقيد معنى المصدر اى فاعل
 علم كونه فاعلاً والنصب علم كونه شئ مفعولاً فاعل هذا يكون الرفع في غير الفاعل والنصب في غير المفعول مما اتى بها على
 التقدير التقريب فيكون المعنى فالرفع علم كونه شئ فاعلاً حقيقياً او حكماً والنصب كونه شئ مفعولاً حقيقياً او حكماً +
 فيدل على المحركات وانما قال علم الاضافه ولم يقل علم الاضافه الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية ان كانت للمصدر
 فاضافة المصدر بنفسها فلاحاجة الى جعلها مصدرين بآيتين الياء والتاء وانما التاء لمطابقة الموضوع الموصى واما
 للنسبة لا ليدان بان لهما ملحقات للجنس المعتد به ملحقة كالرفع والنصب فلاحاجة الى الياء للمؤنثة بلا محاق
 وانما تعقيد تاء بالجر المعتد به احتراز عن الجر الغير الاحصاء في نحو مجسك درهم وكفى بالمرء فانه جر حصل بواسطة الحرف الزائد
 الغير المعتد به فلم يعد ملحقاته وانما جعل الرفع علم الفاعلية للنسبة بينهما في القوة والنصب علم المفعولية للنسبة
 بينهما في النصب والجر علم الاضافه للنسبة بينهما في التوسط لان المضاعفة لا يكون فاعلاً نحو عجبت منى الفضا
 القوب واخرى مفعولاً نحو عجبت منى الرب المص الحلاله فكذلك الجر على ما بيناه فاعل ثم لما فرغ من بيان المقترنة

وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة تنزع في بيان ما يحصل بالمقتضى وهو العامل فقال ولكمال ما به يتقوم المعنى للمقتضى
 الاعراب أى عامل الاسم شئ بسببه يحصل المعنى للمقتضى للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة كعرب في عرب زيد
 فانه يحصل به فاعلية زيد وكعرب في عرب زيد فانه يحصل به مفعولية زيد وكأيا في مررت زيد فانه يحصل به اضافة
 في زيد وانما قدما لجار والمجرور على الفعل للاهتمام وحده على المصغر يحتاج اليه في الحد فان قيل يتبدل في الحد الاسناد
 فانه ايضا يتقوم به المقتضى للاعراب قيل الياء للسببية والمراد به السبب فيعيد فيخرج الاسناد لانه ليس بسبب بل هو
 شرط اوله سبب قريب لمحصل المعنى للمقتضى للاعراب بخلاف العامل فانه سبب بعيد لمصولة على ما بينا في حد الاعراب
 وفينظر لان السبب بعيد مجاز واردة المجاز في التعريف لا يجوز لانه يورث البهكالة في التعريف حيث يسبق الفهم عند
 الاطلاق الى المعنى الحقيقي دون المجازي ولجيب بانه مجاز مشهور في الاصطلاح فتعين السبب بعيدا ويقال ان كلمة
 مجازية عن الحال أى عامل الاسم عامل بسببه يحصل المعنى للمقتضى للاعراب فلا يرد الاسناد فان قيل النسب واخواتها
 عامل في جزها عند المصنف ولم يصدق عليه حد العامل لان الفاعلية في جزها كونه جزءا ثانيا من الجملة وهو يحصل في
 واخواتها بل يتحقق قبل دخولها قيل ليس الفاعلية في جزها كونه جزءا ثانيا من الجملة فقط بل كونه جزءا ثانيا واقعا بعد كلمة
 ثلاثية او رباعية مقننة وهو يحصل بان واخواتها والمفعولية في جزها كانه وما ولا المشبهتين وليس واسم ان ولا التي
 لتنفخ الجرس وقوة بعد لا يتم بالرفع وهو محل هذه العوامل اذ لو لم توجد لما كان في جزها واقعا بعد ما لا يتم بالرفع وعلى
 هذا ففسر هذا الجواب وان كان مذكورا من قبل لكنه ذكر في الموشى ثم وهذا قد كثر كذلك انباء الموشى فان قيل العامل
 في المبتدأ هو المخرج عن العوامل اللفظية للاسناد ولا يحصل به فاعلية وهو كونه مسندا اليه بل لا نسلم انه لا يحصل به فاعلية
 لانه لو لم يكن مخرجا عن العوامل اللفظية بل دخلت هي عليه لم يتحقق فيه الفاعلية المبتدأ فثبتت به العوامل اللفظية فيتحقق
 في المبتدأ حينئذ ما يقتضيه العوامل اللفظية البتة ولو لم يكن المبتدأ مخرجا عن العوامل اللفظية للاسناد فعلم بتحقيق
 الفاعلية في ظاهره لا يحتاج الى البيان لان الفاعلية فيه كونه مسندا اليه ولا يتحقق ذلك بدون الاسناد اصلا لانه بدون
 الاسناد تعداد مثل الف وياء وعدة وعدان وزيد وعمر وهو في حكم اللفظ التي لا تركيب فيها وحقها ان يتعلق
 بها غير مرتبة كقاف ونحو فلم ان الفاعلية في المبتدأ يحصل بالجمع اي بالجرد والاسناد جميعا كما حاصل لان الفاعلية
 فيه بدون الجرد لا يتحقق اليش بل قد يتحقق وقد لا يتحقق ويدون الاسناد لا يتحقق اصلا ففلم ان الجمع موثر في حصول
 الفاعلية فيه ثم ما ذكر المصنف هنا فهو عامل الاسم ومعرفة عامل الاسم مسبوقة بمعرفة مطلق الحال اذ العلم بالمقيد
 مسبوقة بالعلم بالمطلق فنقول العامل للمطلق ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فان قيل ما تريد بالوجه المخصوص
 فان اردت الوجه المخصوص على الاطلاق سواء كان اعرابا او بيا وغير ذلك يلزم ان يكون يافى ياريد والياء في فلا على ما
 وليس الامر كذلك وان اردت وجهها مخصوصا من الاعراب يلزم الدور على قول من اخذ الحال في حد الاعراب قائل
 بان الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل وان اردت وجهها مخصوصا من مقتضى الاعراب يابا فذكر آخر الكلمة
 لان الكلمة بتمامها موصوفة بالفاعلية والمفعولية والاضافة لا غيرها ويخرج عامل الفعل لان عامله لا يوجب الفاعلية
 والمفعولية والاضافة قيل المراد به وجه مخصوص مما يقتضيه المقتضى او الشبه للتمام بالاسم فلا يابا فذكر آخر الكلمة
 لان ما اقتضاه المقتضى يتحقق في آخر الكلمة دون اواخرها واسمها فلا يلزم الدور ولا يخرج عامل الفعل لان اعرابها

اقتضاه للشبه التام بالاسم على ما عرف قم لما فرغ من بيان الاعراب وتقسيمه الى الرفع والنصب والجر
 شرع في تقسيم آخر للاعراب باعتبار الحركات والحروف وبيان ما فيها وذلك ستة اقسام لان الاعراب اما بالحركة او بالحرف
 والاعراب بالحركة اما مستوفى للحركات الثلاث اولا والثاني اما محمول فيه الضمة على الكسرة او على الفتح والاعراب بالحروف
 اما بالحروف الثلاث او بالجر. فبين الثاني اما رفع بالالف او بالواو وهذه ستة اقسام شرع في بيانها على الترتيب فقال
 فالرفع المنصرف الفاء جواب شرط محذوف اي اذا عرفت هذا فقول المرفع المنصرف والمراد بالرفع ههنا ما يقابل النشبة
 والجمع دون الجملة والمضاف وفي تقيد لا بالمنصرف اختار عن المرفع الغير المنصرف كاحد والجمع المكسر المنصرف وانما قيد
 الجمع بالمكسر اختار عن الجمع السالم بالالف والتاء او بالواو والنون وقوله المنصرف صفة اخرى للجمع وفيه اختار عن
 الجمع المكسر الغير المنصرف كما صابغ فان قيل لوقال في المرفع والجمع المكسر المنصرف ان كان اخص فما وجه العدول عند
 الى الاطناب قيل انه وان كان اخص لانه لا كان يحتل التعليل عدل عنه الى الاطناب وقوله بالضمة خبر لقوله فالرفع
 والجمع وقوله رفا اما ظرف اي كايان بالضمة وقت رفع العامل او حال اي كايان حال كونها مرفوعة او مصدرة
 نوعي اي يعربان بالضمة رفعا او قية عن النسبة من بالضمة رفع وقوله والضمة بضامن باد العطف
 على معمولي محليين مختلفين بتقديم الجر ونحو في الدار زيد، والجرعة عرو وقوله والكسرة جرا كالفتحة بضامن الضمة والفتحة والكسرة
 بالتاء واقترع على نفس الحركة لا لشيء كونها اعرابية ههنا يتجلى في الجر عن التاء فانها الفاء البناء والمراد بالضمة والفتحة
 والكسرة اعم من ان يكون لفظية او تقديرية فلا يلزم التكرار في قوله واللفظ فيما عدا ما اعرب المرفع المنصرف
 المكسر المنصرف بالحركات الثلاثة لان الاصل هو الاعراب بالحركات والاصل في استبعاد الحركات الثلاث ولا مقتضى للعدول عنه وانما
 قدم الاعراب بالحركات الثلاث لاصالته فان قيل تدخل في هذا ايضا ابطه وكلا والاسماء الستة لما مر من المراد بالرفع
 ههنا ما يقابل النشبة والجمع وكلا والاسماء الستة مفرجة ان يجد المعنى فيصدق عليها المرفع المنصرف مع ان
 اعرابها ليس بالحركات الثلاث فينبغي ان يذكر قيد اخر اخرجها قيل المراد بالرفع المنصرف من كل وجه فيخرج به المشي والجمع
 وما اتى بهما وكلا والاسماء الستة ملحقات بالمشي على ما سلف فيقال اللام في قوله فالرفع اما المجلس فيكون
 الجملة قضية مهمة ولا يلزم على المجلس بالاهمال تحكم على كل فرد لان القضية المهمة في قوة الموجبة الجزئية
 واما الاستغراق فيكون الجملة قضية مسورة كلية وهي توجد اشتغال الافراد لا اشتغال احوالها وكلا والاسماء
 الستة معربان بالحركات الثلاث ايضا وان لم يكن كذلك في كل حال وفيه نظر لان بيان الاحكام الكلية لا يجوز
 بالقضية المهمة اذ لو جاز ذلك لبطلت القواعد الكلية باسرها ولم يبق حكم كلها ولان ذوما لا يتعرب بالحركات
 في حال من الاحوال فلا يتناول الاستغراق اصلا ولان الاستغراق لو كان موجبا لاشتغال الافراد دون لحوالها
 لما يقيم الى تقيد المرفع بالانصراف لان المرفع الغير المنصرف ايضا معرب بالحركات الثلاث وان لم يكن كذلك في كل حال و
 اجيب عن هذا بان التقيد بالمنصرف وان لم يكن محتاجا اليه البته لكن المستغنى عما ذكره لانه يفيد تقييدا حسنا مع الاعراب
 بالحروف لانه يفيد ان كل واحد من المعرب بالحركة والحروف ثلثة اقسام اذ لو كان هذا التقيد كان المعرب بالحركة على
 قسمين والمعرب بالحروف على ثلثة اقسام فذكر كذا يدل على مناط التقسيم وعكس الجواب عن اصل السؤال بان كلا
 والاسماء الستة خارجة عن قوله فالرفع اذ المراد بالرفع المعرب بالحركات كيد لا لزوم التقسيم وعن قول المنصرف بالاعراب

المعربة بالحروف لم توصف بالاضراف و علم الاضراف بل هي واسطة بينهما يشهد عليه كلام الرخشي في المفصل واللام
المعرب على نوعين نوع يستثنى حركات الاعراب والتنوين كريد ورجل ويسمى للمصنف ونوع يحتمل عنده الجرو والتنوين
ويسمى غير المصنف ثم لما فرغ عن بيان المعرب بالحركات الثلثة شرع في بيان ما يعرب بالحركتين ويحمل فيه الفتحة على الكسرة
فقال جمع للموت السالم بالرفع على انه صفة جمع الموت وليس يعرف من الموصوف لان المضاف الى في اللام في باب
الصفة يحكم دى اللام عند سيبويه وهو الذي اختار للمصنف على ما سمي في موضعه انشا الله تعالى وفي هذا القيد
اختار من الموت المكسر كجمع حراء فان اعرابه بالحركات الثلثة بخلاف جمع موت السالم فان اعرابه بالفتحة رفعا والكسرة
جرا ونفعا نحو جأتني مسلمات ورايت مسلمات ومررت عسلماوات وانما حملت الفتحة على الكسرة فيكون له فرع الجمع المذكور
السالم وقد حمل فيه الفتحة على الكسرة فحمل الفرع ايضا لئلا يلزم من زية الفرع على الاصل فان قيل للزيت لا زية بطلان الاصل
معرب بالحروف والفرع بالحركة قيل للزيت يكون اعراب الفرع بالحركة متحدة ضرورة لعدم الحذف الصالح للاعراب في آخر
بخلاف الاصل فانه يوجد في اخلاف حرف الهمزة الصالح للاعراب واقامتها مقام الحركات او يقال الاعراب بالحروف
في الجمع صارا مفعلا معتبرا باعتبار ان الجمع فرع والاعراب بالحروف ايضا فرع فاعطى
الفرع الفرع بحكم التناسب اصل مهمم عندهم فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيها فان قيل اعراب بعض الجمع المذكورين
ايضا بالفتحة والكسرة نحو سجد وسفرتا فلما يدا بقيد الجمع بالموت قيل في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع الموت
السالم وحذف معطوف اي جمع الموت السالم وما على صيغة فلا يخرج ما جمع بالالف والياء من جوع المذكورين لان
صيغة صيغة جمع الموت السالم في عزف النجاة وال كان بالحقيقة جمع المذكور ونقول ان للمصنف وجه لم يثبت بالجمع
بالالف والياء من جوع المذكورين لقد عجي ذلك لان دأبهم بيان ما هو الاغلب والاكثر لا ما هو الاقل والاكثر ونقول
الماد بجمع الموت السالم الجمع بالالف والياء مجازا بل في ذكر المذموم والافعال لان جمع الموت السالم
في عزف النجاة واقع على الجمع بالالف والياء وللازمة للعربية كلف لجمع المجاز ومجاز حصل التخصيص ما قيل لو قال الجمع
بالالف والياء كان شغلا وانما قد جمع الموت على بين المصنف مع ترك احدي الحركات فيهما لانه اكثر خلافا للاصل من
جمع الموت حيث ترك فيه احدا الحركات مع التنوين بخلاف جمع الموت حيث ترك فيه الحركة فقط وليتأتى ذكرها على ترتيب
الاخر ان صغما في قوله فالمرح للمصنف ولان غير المصنف بمنزلة المتقدم لانه قد يكون مفردا وقد يكون جمعا فلهذا فرغ
عن بيان ما يعرب بحركتين ويحمل فيه الفتحة على الكسرة شرع في بيان ما يعرب بحركتين ويحمل فيه الكسرة على الفتحة فقال
غير المصنف بالفتحة رفعا والفتحة لصابورا وانما حملت الكسرة على الفتحة فيكون له ما ترك جلا يشبه الفعل باعتبار التعريف
كما ستعرف حمل الجرح على القرب كان المشككة بينهما في الصورة ثم لما فرغ من بيان ما يعرب بالحركة شرع في بيان
ما يعرب بالحرف فقال ابوك واخوك وجموعا بكسر الكاف لانه خطاب للموت لان لكم ابو الزوج او عصبة على حسب
الاختلاف فلا يضاف اليه الاء ابا ابوزجك وهو كذا في هذه الاربعة منقوصا بالواو ودل عليه تشبيها ابوان وابوان
وهنوان واصلا ابوا واخوه وهو على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وفوك هذا الجوف بالواو واللام
واصله فوك على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين دل عليه جمع اخوة ككثوب والثواب ففت الراء على سبيل الشدة
فلذا قطع عن الاضافة ابدان الواو مما قيل فم واذا اضيف قيل فوك وذو مال لطيف مقرون بالواو وبني واصدق

على وزن فعل مطلق الفاعل واثنين و يضاف ذو الى الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجزاء والظاهر
وقوله مضافة الى غير ياء المتكلم بالضم على ان حال من قوله اولك واخواته مفعول فعل الاخراب من حيث المعنى فيكون
حالا من مفهم الكلام وحالا من ضمير قوله بالواو والعبارة مفعولة على التثنية والتأخير والافاقا حال لا يستعمل على حال
المصنوق وفي جعلها خبر كان المحذوف نظرا كان حذف حرف الشطر سماعي فلا يحل كراهه للصنف عليه بلا ضرورة فلا
يقال كانت ههنا محذوف مع حرف الشطر اي ان كانت مضافة فكان حذف قيا مالا لا نقول ليس الاخر كان لك بل حذف
مع ذكر حرف الشطر قياسا فيكون خبر خبر ههنا ليس كذلك وقوله بالواو خبر قوله اولك واخواته اي كايمة بالواو ورفعا
والالف مضيا والياء مجزا فان قيل قوله اولك واخواته الى قوله بالواو والالف والياء من باب الحكم على جنس في المقصود
ههنا الحكم على الكل وهو الحكم على اسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم سواء كانت مضافة الى الاسم المظاهر
نحو ابوك او الى الضمير الغائب نحو ابوك او الى الضمير المخاطب نحو ابوك والحكم على الجنس لا يستلزم الحكم على الكل
فكيف يتناول الحكم على ابوك واخواته الحكم على ابوك واخواته قيل المراد بقوله ابوك واخوك وهنوك وحوك ودول
ود مال الاسماء الستة المبكدة الموحدة المضافة الى غير ياء المتكلم لانه لا يضاف الى اللفظ فان قيل من اي نوع هذه اللفظة
فيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون على العلم بغير تاويله بالصفة المشتهر سماعا كما عرف في رب حلق حلق وكل
زعمون موسى اي رب جواد وكل جبار قاهر عادل فيخرج ان ياقول ابوك واخوك الى نوع بالصفة التي اشتهرت في بها
ويمكن ان يقدّر مثل مضاف ويجعل الصفة التي اشتهرت في بها وجه التشبيه اي مثل ابوك واخوك الى آخره فيكون الحكم
على الكل ثم الاسماء الستة في اعرابها وجمع معناها بها بالحروف الثلاثة اذا كان في آخر حرف يصح للاعراب وذلك اذا
مكبر مضافة الى غير ياء المتكلم وانما اعراب حيث بالحروف الثلاثة

تقدم على الثاني وجع المذكر السالم ولا مقتضى للصدول عنه واما بالحروف فلان هذه الاسماء تشبه للثني في الدلالة على امرين
من حيث انما من الاسماء ايضا فيقول الاخ فيستلزم الاخ والاب فيستلزم الاب وكذا البواقي وامكن التحمل بالشبه في هذا
الحال بوجود حروف العلة الصالحة لا قامتها مقام امر كانت في آخرها في هذه الاسماء ماعجلا فيقال في الاخراد والافاضة
الى ياء المتكلم لانه في الصالحة للاعراب في آخرها في حالتين الاولى في حالة التثنية في قوله اولك واخواتك وهنوك وحوك ودول
طرف الميم كيمير في قوله اولك واخواتك وهنوك وحوك ودول في التثنية في الدلالة على امرين فيجب ان لا يبعد في آخر حرف يصح
للاعراب في حال الاخراد والامانة حيث كايمة حرف العلة فيهما في حالة الاضافة سماعا حيث لا يبداء ودمك وكذا في
سائر المحذوفات الاخر فاعرف فان قيل ما كان اعراب هذه الاسماء بالحروف المشبهة للثني وجب ان لا يسنو في الحروف الثلاثة
ليلا يميز ههنا الفهم على الاصل في انما وان ظهرت على للثني في الاعراب بالحروف لكنها استوفت الحروف الثلاث بناء على انما
ذاتنا كونها مفردة وكذلك قدمها على المتفرقة في قول ما ذكره للتثنية ان امر بها في حالة الاضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء
فهو كايمة من ان يحل على الوجوب او على الجواز فان قيل على الوجوب يوجب في قوله وحوك وكذا في اعرابها بالحروف في قوله وحوك
كلاهما حيث يقال لك وحوك وكذا في قوله وحوك وكذا في قوله وحوك وكذا في قوله وحوك وكذا في قوله وحوك وكذا في قوله وحوك
واخواته وحوك فان امر بها كايمة حرف في هذه الحالة واجبا

اما على

والجواز لان الممكنة العامة هي التي يحكم فيها بارتفاع الضووق من جانب المخالف المحكم فلان كان المحكم في القضية كالحكم
 كان مفهوم الامكان العام ارتفاع الضووق عن جانب السلب كان المخالف لا يحل هو السلب وان كان المحكم في القضية
 بالسلب كان مفهوم ارتفاع الضووق عن جانب الايجاب لان المخالف للسلب هو الايجاب فاذا قلت كل ناصب اثنان بالاحكام
 العلم كان معناه ان سلب الحقائق عن الناصب ضروري فاذا قلت كل ناصب اثنان من ناصب بار بالامكان العام كان معناه ان ايجاب
 البراهمة للناصر ليس ضروري وقول الشيخ ابو علي ولفوا الى قولنا بالواو وكلاهما والياء قضية موجبة فاذا قلت هذه القضية
 على الامكان العام كان مفهومها ارتفاع الضووق عن جانب السلب فيكون معناه ان سلب اعراب هذه الاصطلاح بالحق
 ليس ضروري فيقتل الوجود والجواز يمكن ان يحمل كلامه على الضد ونوجب والجواز في وجه بالواو والالف وثما
 فيقتل الوجود والجواز ايضا ثم لما فرغ من بيان ما يعرب بالحروف الثلاث شي في بيان ما يعرب بالحرفين ووجه بالالف فقال
 المثنى وكلا وكلا كذا لم يذكر لانه فرع كذا فذكر الاصل يقف عن ذكر وفيه نظر كذا ذكر اثنتان مع ان فرع اثنتان واجب بان ذكر
 لنكتة وهي ان الحكم التذكير والتانيث في بلب العدد لما كان على خلاف جميع الاشياء صرح بلفظ الذكر والمؤنق فيهما للتنبيه على ان
 التذكير والتانيث فيهما على جميع الاشياء كما في الواحد والواحد على انه مذكور في بعض النسخ متروك في بعضها قلنا ان جميع
 صفة الاولى فلا يلزم علينا تغيير كل شئ على ان الذكر عمل بالاصل فلا يتوجب ههنا على ان هذا كذا على المناسبة وفيه مجموع
 وقوله مضافا الى مضمون حال عن كذا وفيه اختراعا اذا كان مضافا الى مظهر فان كل حكم الصانع هو كذا الرجبين
 ورايست كذا الرجبين ومر في كذا الرجبين وقوله واثنتان واثنتان عطف على المثنى وقوله بالالف والياء ج. قوله المثنى
 مما عطف عليه اي كائنه بالالف وقوله والياء نصبا وجزا وانما اعرب المثنى والمجموع بالحرف لان كلامهما فرع الواحد والآخر بالحرف
 فرع الاعراب بالحرف فيتمتع بالنسبة بينهما وبينه في الفرعية والحروف الصالحة للاعراب ثلثة فاعطى الالف للتثنية كحفظها كقوله
 التثنية لانها لا يتصرف كواحد الضلام اولان الالف في الفعل ضمير التثنية نحو فعلا ويفعلان اولوق آخرهما في الفعل وهو واحد
 الواو والجمع ثقلها وهذا الجمع لا يقتضيه بذكر الضلام اولان حصولها يجمع الضميرين ولا يجمع الجمع في الفعل نحو فعلوا
 ويفعلون اولوق آخر ضمير في الفعل وهو موصوفه خذها حالة الرفع فيها التثنية وبقى المثلثان في كل واحد منهما فاشتبهت
 الياء للضووق وفتح ياء التثنية والجمع بحركة ما قبلها فحة في التثنية لوقت ما قبل الالف وكسر في الجمع لوقت الياء ثم زيدت
 الحرف عوضا عن الحركة والتثنية التانيث في الواحد هذامذهب سيبويه فان قيل حرف الاعراب فيهما عوضا عن حركة
 الواحد فلو كان التثنية عوضا عن الهم تكرر العوض قبل النون عوض عن حركة الواحد من حيث انها اعرب فلا يلزم تكرار العوض او قيل
 النون عوض عن حركة الواحد وتثنيته وحرف الاعراب اعرب للمثنى والمجموع لا عوض عن حركة الواحد فلا يلزم تكرار العوض فصار
 اعرب المثنى بالالف وقوله والياء نصبا وجزا والجمع المسال بالواو والياء نصبا فان قيل البليل الذي ذكر في اعراب
 المثنى والمجموع بالحرف يوجد جبينه في المصغر والضموي والكسر ايضا لا تافهم الكبر والضموي اليه والواحد كما ان الاعراب
 بالحرف فرع فينبغي ان يخطى الفرع للفرع ههنا ايضا بحكم التثنية سبيل ان التثنية يفتنى اعرابها بالحرف لكنها كانت
 العمل بالتثنية سبيل لضووق عدم الحرف الصلة للاعراب في كذا وقيل اعرب للمثنى والمجموع بالحرف كذا في آخرها حرفا
 وكذا على التثنية والجمع وامتنع اعرابها بالحرف لخطا فاما ان يربا بالحرف فغيره او بالحرف لخطا وكلاهما خلاف الحسن لكن
 الاعراب بها بحرف لخطا اولي لانه اظهر في الكلا من كذا بحرف فغيره او بالحرف لخطا فغيره او بالحرف لخطا فغيره او بالحرف لخطا فغيره

الجصاص فانه قد بين ان يحرب بالحركة تقديرها وبالحرف لفظها فينبغي ان يحرب بالحرف لفظ الالف في الكلمة اظهر من المقدر
 وان كان بحركة قيل سلمنا ان هذا الدليل يوجد حينئذ فيه لكن يتحقق فيه مانع من جعل اعرابها بالحرف لانه لو جعل اعرابه
 بالحرف يلزم احد المخطورات الثلاث لان اعرابها بالحرف لا يخلو اما ان يكون بالالف المملوطة مع ترك المتون فيلزم
 تولد التووين من الاسم المتكسر وذو اعرابها بالالف المملوطة مع بقاء التووين فيلزم التمام الساكنين وهو ممنوع
 او بالالف المقدح مع اثبات التووين فيلزم خلاف اصلين الاعراب بالحرف وتقدير الحرف وقد ثبت عن تقدير الحركتين
 في تقدير الحرف فاذا تحقق المانع عن الاعراب بالحرف اعرابها بالحركة تقديرها وضروقة مع اثبات التووين وحذف الالف
 لفظا لا يلائم ساكنان بخلاف المثني والمجموع حيث لا مانع من اعرابها بالحرف لفظا فاعربها بذلك وقيل امر بالمثنى
 والمجموع بالحرف لانه وجد في آخر كل واحد منهما وضما آخر فان التثنية على التثنية وليصح فلو جعلنا كل واحد من هذين
 الحرفين لكل واحد من المثني والمجموع لزم الترادف وهو خلاف الاصل فالجواب عن الترادف بتخصيص كل واحد منهما لفظا
 وجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب ووجه تخصيص الالف بالمثنى والواو بالمجموع هو ان الالف قدام واو اعراب كلا
 مضافا الى مضمم بالحرف لانه موحد اللفظ معني فعلمنا بالاعتبارين في الحاليتين فاعربنا بالحرف باعتبار معني
 التثنية في حال الاضافة الى المضمم واعربنا بالحركة المقدح باعتبار موحد اللفظ في حال الاضافة الى المظهر ولو عكس
 لمناسبة المضمم المعني في التمام ومع الاعراب بالحرف في الفرعية ومناسبة المظهر اللفظ في التمام ومع الاعراب
 بالحركة في الاصل لانه اذا اضيف الى مضمم يكون تأكيد المثني التثنية فحمل على مقتضى ذلك اذ اضيف الى مثني مضمم
 متصل صار موحد كمتزاجه ككلمة واحدة ففوى امر التثنية في لفظا ومعني فاجرى المجري المثني في الاعراب واما اعراب
 اثنان واثنان بالحرف في كل واحد منهما بالمثنى لفظا ومعني اما لفظا فلو جرد الالف والياء في آخرها واما معني فلا لكثرة
 على شيتين بخلاف كلا فانه يشبه المثني لفظا ومعني فاعرب اعرابها في حال دون حال ثم لما فرغ من بيان ما يحرب بالحرفين
 ورفع بالالف شرع في بيان ما يحرب بالحرفين ورفع بالواو فقال جم للذكر السالم وفي قيد للذكر اختار عن جم الموش
 السالم وفي قيد السالم اختار عن جميع المكسر نحو مسلمات ورجال ووجهه وكلمة لفظه قال قيل قد قاله ابو جندب
 في العرب كلمة اخرها واو بعد ضمة وهذا اللفظ كان لا يحمل الواو في غير من التثنية فلم يقدّر به ويقل الواو فيه لما قام مقام
 الضمة صلوات كما هنا منه لا واو ومثرون واخوتها اي امثال عشرة ون وقيل اخرها من ثلثين الى خمسين واردة الامثال
 والنظائر بالاخوات على وجه الاستعارة المصحح بما يشبهه النظائر والامثال بالاخوات وقوله بالواو والياء خبر قوله جمع
 للذكر وما عطف عليها كانه بالواو فها والياء نصبا وجر وقوله الدليل على العرب جم للذكر السالم بالحرف واما اعراب
 الواو بالحرف لانه يشبه جم المذكور السالم لفظا ومعني فاعربها فلو جرد ما يعرب للعراب في آخرها واما معني فلا لكثرة
 كانه محمول على واحد وهو ذو طرفة اللباب وفي كلا الدليلين قسرا اما الاول فلانه منقوض في نحو اول وتلقب بوجود
 الشبه فيها ذكر فينبغي ان يحمل على جم المذكور السالم واما الثاني فلان الحمل دليل ضعيف والاعراب بالحرف حكم ثبت
 على خلاف الحمل وما ثبت بخلاف الحمل لا يثبت بدليل ضعيف ولان الحمل لو كان عللة للعراب بالحرف لوجب
 ان يحمل ابائوك واخوتك على ابوك واولادك فالحمل بالحرف في بعض المجموع دون البعض متحكم محض واجب عن الاول
 بان الواو في اول وتلقب على وجه ما على قوله فاعرب بالحرف كما يحتمل السالم لو لم يولد عليه من قبل فاعرب

ويظهر ان بعض المبنيات مضافة بحيث واذا غيرها فانها اضيفت الى الجتمع مع انها مبنيّة واجيب بان الاضافة فرضت
 ما نقلناه في بعض النسخ انه اكلن مرّيا قبل الاضافة فالاضافة تميم بناءه واما اذا كان مبنيّا قبلها فيكون بناءه والبناء
 المضاف من هذا القبيل فانها كانت مبنيات قبل الاضافة فاذا اضيفت الى الجملة المبنيّة فالاضافة كانت بناءه وسرّ ان اضافة
 المبني نازلة منزلة التنوين المقدّم اي المفروضة والتنوين المقدّم في مبنى له مدح لا لتفاعله امكنة الاسم فكذلك
 الاضافة النازلة منزلة التنوين في اختلاف اضافة العرب فانما نازلة منزلة التنوين المحققة في مبنى البناء لانهما على
 امكنة الاسم فكذلك الاضافة النازلة من لبنائها متافية فان قيل اضافة العرب قد يكون على البناء كما في يوم يرفع ويومئذ فان يكون
 كان مرّيا قبل الاضافة ثم صار مبنيّا بالاضافة الى الجملة ولو بواسطة كما في يومئذ فكيف تكون متافية البناء والشيء يكون
 على ما ينافيه قبل الاضافة فتع تأثيره على اخرى في البناء لا تأثير نفسه اذ اكانت داعية اليه بنفسها وذلك لان الاضافة اذا كانت
 داعية اليه بنفسها كانت متفارقة لاذ الحلة متفارقة حكمها فكانت نازلة منزلة التنوين المقدّم فلا يكون مائة كما ان البناء
 المتقدم على الاضافة لا تحتمل الاضافة كذلك فان قيل للضم ان يقول ان الاضافة في غلای ايضا داعية الى البناء بنفسها
 فكيف يكون ما نقلناه قبل ان الاضافة فقط اعية اليه بل على البناء كما قال الضم هو المجمع المركب من ثلاثة اجزاء الاضافة
 الى المبني والاضال الضمير وسكون حرف العلة فكانت الاضافة الى اللبني جزء البناء والعلة اذا كانت ذات اجزاء لا يضاف اليها
 الجزء من اجزائها وهذا لا ينافي فلا مرّيا الاضافة لانه اتصال الضمير وسكون حرف العلة وان تحتمل الاضافة الى اللبني وذلك ان
 لا يبنى غلاما لعدم سكون حرف العلة وان تحتمل الاضافة الى اللبني واتصال الضمير فيه نظر لان الحكم اذا انقلب بناءه ذات اجزاء
 يضاف الى آخرها وجودا على ما مرّ في الاضافة في غلای اخرها وجود لان اتصال الضمير وسكون حرف العلة سابقان على
 الاضافة فينبغي ان يضاف الحكم اليها واجيب بان يحتمل ان يكون هذا اصطلاح الاموالين دون الحاجة فيكون قد تحتمل
 فكل من الاصل بين الاصطلاحات المتوافقة ما لم ينص بخلافه بالتصوير وهذا لا يقتضي ذلك فذهب قوم الى ان غلای ليس
 ولا مبني لتوسط الحرف الآخر بالاضافة والاعراب والبناء من صفات الآخر والجواب ان توسط الحرف الآخر واجب انشاء
 الاعراب والبناء في الحرف المتوسط ولا يوجب انشاء ما في اللفظ بل يجوز ان يكون الاءراب في اللفظ على ما نقلناه في
 يكون غير مرّيا ومبني غلط وقولنا واستثقل على البناء المحمول على تقديرنا لا يقتضي ان يكون في وقت استثناءه ان يلفظ
 اعرابا في مرّيا وفي العرب الذي استثقل تلفظ اعرابه على نحو ما مرّ كقاضي صفة مصدر محد وفي اوجز مبتداء محذوف
 اي استثقل الامثال استثقل تلفظ اعراب قاض او هو مثل قاض والراء قبل قاض كل اسم متحرك في آخرها ياء قبلها
 كسوق وقوله رفاعا جازا فلان اي وقت رفع العامل وجرحه او حاله اي في حال رفع العامل وجرحه وانما استثقل الاعراب
 في قاض رفاعا وجزا لانهما على الياء بخلاف الضمير فانه يظهر ان الاعراب اللبني اصله كما حان للضمير كقضية فيقال
 جاء في قانون ولان قاض قاض رفاعا وجزا لانهما على الياء بخلاف الضمير فانه يظهر ان الاعراب اللبني اصله كما حان للضمير كقضية فيقال
 كقاض او على انه جزم مبتداء محذوف وهذا او متقدّم مصدر محد وفي ويحتمل ان يكون مجزوا لانه عطفت على قانون ويكون
 التقدير وكثير من هذا ما قد يعين على هذا الامر تكاد انه آفة التشبيه وهو الكاف والنون في كثر الامثلة التي لا بد
 في الاستثقال وان في كذا النظم كما سلكا بالواو والنون معهما الى ياء التكلم والهاء على ما نقلناه في
 الحواشي ولو عرفت في الياء كما في مرّيا وانما استثقل الاعراب في صيغة كذا لانه من صيغة الياء وقد اوردنا

والتنوين فيها مانع عما في الضرورة والتناسب فظاهر ان الضرر يقع في المخطورات والتناسب
 امر مقصود ادهم عندهم واماني مسلمات فلان منع تنوينه يفتون المقابلة المقصودة في المنقول عند ومنع جبر
 بحمل على النسب يقلب تبعيته اذ النسب فيه تابع ولا متبوع ولو قيل بانصاف كما ذهب اليه البعض فلا يرد شيء
 واذا عرفت هذا فاعلم ان في منع الكسرة عن غير المضروف اختلافا مشهورا قال قوم انه ممنوع بتبع المتنوين
 وقال قوم انه ممنوع قصد كالتنوين ودلائل الفريقين مذكورة في المطولات وفي كلام المصنف اشارة
 الى اختيار اذهب الفريق الثاني حيث قدم الكسرة على التنوين ثم لما فرغ من بيان حكمه شرع فيما هو ضابط
 لان الشيء يتبين بضده فقال ويجوز صرفه اي صرف غير المضروف للضرورة اي لا يضطر ارا الشاعر لان
 الضرورات تتبع المخطورات كقول امرئ القيس ويوم دخلت الخدر خدر غيرتي قالت لك الويلان انك امرئ
 وكقول صاحب المنظوم فرقاوى زفر بعدة ما هو قول الشاعر وحده او للتناسب لان التناسب
 مقصود ادهم عندهم مثل قوله تعالى **سلاسل** وسلاسل اصغر اوصاف سلاسل للتناسب اغلاكا
 وسلاسل واغلاكا قال التناسب دون الضرورة لشهيق نظايرها بخلاف نظاير التناسب فان قيل صوف
 غير للمضروف لاجل اضطرار الشاعر واجب وارجل التناسب جائز حتى قرى في قوله تعالى وسلاسل امنونا
 وغيره من فكيف يستقيم قوله ويجوز صرف للضرورة والتناسب قيل لا اذ بالجواز ههنا الامكان العام فيكون
 معناه ان سلب جواز الصرف للضرورة والتناسب ليس بضروري فيتناول الوجوب والجواز وقدمت نفس
 الامكان العام في الالهام الستة او نقول لا اذ بالجواز ههنا عدم امتناع اي لا يمنع صرف للضرورة
 والتناسب فيتناول الوجوب والجواز ايضا فان قيل عدم الصرف عند الصفت عبارة عن وجود العليتين
 وعند المتقدمين عبارة عن عدم وجود الجبر والتنوين فالصوف عندنا عبارة عن انتفاء العليتين كيف اطلق
 الصرف ههنا على وجود الجبر والتنوين وما خلف التقييد في حديث الضرر وانهم ههنا حيث اطلق الصوف ههنا على وجود الجبر والتنوين
 دون انتفاء العليتين اي غير المضروف عند الضرورة والتناسب
 يدخله الجبر والتنوين ولا ينتفي في العليتين قيل يمكن ان يحمل كلامه على حذف المتناوين اي يجوز ان حكم
 صوفه وهو وجود الجبر والتنوين للضرورة والتناسب فلا مخالفة ويمكن ان يحمل الصوف ههنا على
 اللغوي دون الاصطلاحي فيكون للصوف ويجوز صرف هذا الحكم عند الضرورة والتناسب فلا مخالفة قطع هذا
 كان الغيرة قول صوف ما يدل الى الحكم دون غير المضروف ويمكن ان يرد بقوله صوفه في قوله تعالى وما كان
 ذكر المنزوم واردة الادب فلا مخالفة بين كلامه وكلامه لا تقت من قولنا ذكر في حديث المضروف او واحدا
 منها تقوم مقامها كالم بيان اية علة تقوم مقامها شرعي في بيان ذلك فقال **وما يقوم مقامها**
الجميع والف الثاني في الحالة التي تقوم مقام العليتين الشرعية الا ان الالهام هو
 سببان الجمع الذي هيطة منتهى الجميع والالهام المقصود في المدودة كما في الجميع مقام العليتين لان
 جميع منتهى الجميع لا ينفك عن جميع حيث لا ينفك هذه الصيغة عن حال جعل لزومها بمنزلة جميع فان
 انما يقوم مقامها لزومها كالم ايضا حيث كملت الحكم عنها في

بمنزلة ثابتة فان تم لما بين لعل الشئ محتمل ولم يتعذر الحدود ما يؤثرها شئ في بيان ذلك فاقول **فالعدل** الفاء للتفسير لا لمراد هذا العدل الذي سبق ذكره **خروج** عن صيغة الأصلية أي خروج الاسم عن صيغة أي هيئة الأصلية إلى صيغة أي هيئة أخرى والعدل مصدر مجهول أي كون الاسم معدولا ولذا فخرج بالخروج دون الإخراج ولو كان بمعنى مصدر معروف لم يصح تفسيره به لعدم التظابق ولذا يخرج الاسم خروج مادة الاسم أو خروج معناه كذا في نحو ما شئ أعلم أن كلمة أو في قوله أو خروج معناه لتريد في العبارة أي سواء أريد بالخروج الاسم خروج كما في الاسم أو خروج معناه نحو عمر مثلا فانه يصح أن يقال أنه قد خرج مادته وهو العين والياء عن صيغة الأصلية وهي عامر إلى صيغة أخرى وهي عمرو كذا يصح أن يقال أنه قد خرج معناه وهو العلية عن صيغة الأصلية إلى صيغة أخرى وهي عمرو على هذا أساسا يراد للعدل في قوله هذا الحد صلت على التغيرات التصوفية بتمامها أي أو شاذة قبل معناه خروج الاسم عن صيغة الأصلية خروجا غير توقيفي أو خروجا غير ثابت عنه في النسخية أن المتكلم نحو وكل متكلم يتكلم بامطلاح فيخرج التغيرات التقرينية بتمامها فان قيل هذا الحد يصدق على الترخيم والتضيير والتقدير ونحوها قيل معناه خروج الاسم عن صيغة الأصلية خروجا غير توقيفي ولا معني وتخفيف فلا يرد الترخيم والتضيير ونحوها أو يقال للحد يخرج الاسم خروج مادة عن صيغة الأصلية فيخرج الترخيم لأنه يصيب المادة لا خروجها عن صيغة الأصلية وللفقد ليس بدخول في الصيغة فلا يصدق عليه خروج عن صيغة الأصلية وقوله **محققا** صفة مصدر محذوف أي خرجا محققا وهو ما لا يقال بجولية لغيره منع الصفوف ولا كونه الأخوان ولا التحقق للبناء بل بدليل آخر وقوله **كثلت ومثلت** صفة أخرى للمصدر المحذوف أي خرجا محققا كائنا كخرج كثلت ومثلت أو خرجا مبتدأ محذوف أي هو كخرج كثلت ومثلت فانه ما معدولان من ثلاثة ثلثة لا يستعملان مع التكرار من غير تكرار في اللفظ وكذا الحاد وموحد وشأى ومثنى ورباع وصدر وكلاهما على المختار وقيل إلى حشار وحشر غشك يقولهم خناسى وسداسى والجواب أن النسبة لفظية معدولة معنوية وأخرى معدولة عن الآخر بضم الهاء أو عن من بفتح الهاء معدولة الانضمام أخرى وهو ثابت آخر وهو داخل التفضيل وهو ما اشتق منه ما يلزم أحد القولين الملكة الأمر أو الإضافة أو من وتقدر بالاصناف فوجب التثنية أو البناء أو الإضافة أخرى مثلها نحو حيث قد ويأتيهم عدى وليس في آخر شئ من ذلك فمعين كونه معدولا عن أحد الآخرين فلن قيل لو كان معدولا عن أحد لوجب أن يكون معرفة كالأخذ العدل تغيرا بصفة بدو تغير المعنى وهو تكلف يقال حلة كمال آخر كمن في اختلاف آخر والآخر غير فاضل تكبير للثقل أصل المعنى والتعريف من ملادهم فلا يشترط أن يكون معدولا عن أحد ولا عن اثنين بل يجب أن يكون مبنيا للثقل معنى الله كما مبني فانه معدول عن كماله وسقط ما مبني من غير فانه كان بناء باعتماد الثقل معنى الله كما باعتبار أنه معدول عن كماله بخلاف آخر فانه تكلف فكان معدولا لا متضمنا فلم يكن فأن قيل لو كان معدولا عن آخر من لوجب أن يكون مبنيا للثقل معنى من قبل أن لا يتحقق معنى من كماله بقاء معنى التثنية في حيث جاء بمعنى وهو

زيد ورجل آخر أي غير زيد وإن كان معناه في الأصل اشتقاق من زيد في معنى من المعاني وهذا وحيت
 المطابقة مع موصوفه أفراداً وثلاثية وجمعا وتذكيرا وتانيثا يقال جاء في زيد ورجل آخر ورجلان آخران و
 رجال آخر ولو كان معنى التفضيل باقتياف لما شئ وجعل من أصل التفضيل للاستعمل عن كان مفردا مذكرا
 لا غير فأن قيل آخر ضمير الهمزة جمع وآخر في الهمزة الممدودة لا مفرد ولا يجوز أن يكون الجمع معدولا عن المفرد فكيف يكون
 آخر معدولا عن آخر من قبل آخر من معنى الجماعة دون المفرد كإفضل في قولك علماءنا أفضل من علمائهم وأعلمهم جميع
 لما من أن أفضل التفضيل لو استعمل عن كان مفردا مذكرا لا غير ثم أعلم أن بين العدل والتضمن عسوما وخصوصا
 من وجه اذ قد يوجد التضمن ولا يوجد العدل نحو رجل فانه يتضمن لعنى من وليس معدول وقد يوجد العدل
 ولا يوجد التضمن نحو آخر فانه معدول عن الآخر اذ آخر من وليس يتضمن وقد يوجد التضمن والعدل جميعا
 نحو امرؤ فانه معدول ومتضمن للآخر في الالام في الهيئة وبقاء معنى التعريف بعد العدل وقوله لا يجد بينهما
 نحو يوم الجمعة في صحت فانه ليس معدولاً ومنه صحت في يوم الجمعة لعدم كون في داخلته في الهيئة نحو ازال الفضل
 بين البحار والبحر والآخر الزايد ولا يتضمن لأن معنى في يقههم بتقديرها لا يفسر قول صحت يوم الجمعة
 وجمع فانه معدول عن جميع ضم الكيم وسكون اليم وعن جماعي او جماعات لا جميع جماعات وهو ان كانت صفة
 كان حقا ان يجمع على كجاء وهو ان كانت اسما محضا كان حقا ان يجمع في التنسب على تعالى وفي التفسير على
 وان كجاء محذوف او محذوف وان ولما جاء ضم الفاء وفي العين ثبت انه معدول عن احد ما ذكرنا في هذا
 منقول عن جميع المجموعا الشاذة كايئب واقوسا القياس ايباب واقواس على ما عرف ان الا جوف ولولا كان
 اديا ييا لا يجمع على أقل فينبغي ان يكونا معدولين عما هو القياس قبل اوزان العدل المشهور في خصوص الاستعارة
 وهما ليسا على اوزان العدل المشهور فيجملان على الشذوذ دون العدل وقوله **او قل** **لعل** على
 قوله متحققا فيكون صفة مصدر محذوف مثلا اي خرجا مقدرا اي مفروضا اما الصواب في المنع
 الصواب كصحة حيث قد ريف العدل لصرفه في معنى صوف كانه لم يوجد في الاستعمال الا على غير مضمون وغير
 المصروف لا يكون يد في الخليلين ولم يوجد له سوى العلية فقد ريف العدل كما كان وقد غيرنا حفظا
 فاعلم ثم قل عدل عن عامر العالم ولما استعقب البناء نحو ضار وطار من ذوات الرب من فعال التي هي من
 الايمان الموضوعة حيث قد ريف العدل من البناء على الكسرة الذي هو سبب الامالة الواجبة لتقليل الراء
 من وجه التكرار انما يتاقي البناء بتقدير العدل لتحقيق البناء فعال التي هي من ذوات الرب في الوزن والعدل
 نحو قل وقولك ولما العدل على الاوقات نحو جمل وقطار في المثل الآخر وقدر باقطار **في** **تفسير** **حيث**
 العدل عندهم لا يخرج من محض وطار من ذوات الرب من فعال التي هي من ذوات الرب من فعال التي هي من
 العدل من البناء على الكسرة فاما في البناء العدل في غير ما من البناء على الكسرة في البناء على الكسرة
 في البناء على الكسرة في البناء على الكسرة في البناء على الكسرة في البناء على الكسرة في البناء على الكسرة
 الا انهم قد ريفوا في غير ذلك في البناء على الكسرة في البناء على الكسرة في البناء على الكسرة في البناء على الكسرة
 حيث العدل والوزن لان العدل التقديري لا يكون مؤثرا في البناء عندهم فضعف وانما هو ثري في حقا

وطلا لثقل الراء فوجب التخفيف بالامانة وهي لا يتأتى بدون البناء على الكسر وانما
قال في قيم لان اصل الحجاز يتبونه على الكسر كذا وان الراء لتحقيق التشبيه بفعل التي هي بمعنى الامر فلا يكون
من باب غير المصروف وان كان معد ولا عند هم ايضا الحاصل على الالحاق فالتقيد بتقيد في قيم غير محتاج اليه راسا لانتها
العدل التقديري وانما هو محتاج اليه لكونه معربا غير مصروف ولذا ادب باب قطام ساكن من اعلام الاعيان الموشة على
وزن فعال معدون عن فاعله ولا يكون في آخره راء وبعض الشارحين زعموا ان تقدير العدل في باب قطام محذوف على
نزال وتراكم وفيه نظر لانه ان اعتبرت ما في الوزن فقط يلزم العدل في ذهاب وسحاب وكلام وصلاح وان اعتبر في
الوزن والعدل جميعا لزم الاء وحيث قدر العدل فيه ارجح المشابهة في العدل الا ترى انك لو اعتبرت شبه الالف
والنون في سكران بالهاء التاييف في حراء في حق منع المصروف كان باطلا لانه يستلزم الدور وهو محتج لاستلزامه
تقدير الشيء على نفسه وهو محال والصواب ما ذكرنا من تقدير العدل فيه الحاصل على نحو حضار وطلا باعتبار كون كل
واحد من اعلام الاعيان الموشة ثم لما فرغ من بحث العدل شرع في بحث الوصف فقال **الوصف شرط**
الوصف في منع الصرف او لاد الوصف المانع من الصرف **الوصف** اي في الوضع نه الوصف
في الاصطلاح يطلق على معينين احدهما كونه تابعا يدل على معنى في متبوعه وثانيهما كونه والا على ذات باعتبار
معنى هو المقصود وهو لاد ههنا وهذا اولى مما قيل كونه موضوعا للذات باعتبار المعنى المقصود لانه حيث
يكون الشرط المذكور مستقيا عنه لا ياتي في ذكره والراء ان يكون في الاصل جزءا لا وها وفيه احتراز عن قول من قال
ان هي الحجة واجل للصرف واحيل للطاير غير منصرفي لتوهم الوصف الاصل في هذا ما سيجيء فان قيل الوصف
موقوف منع صرف قلت وليس فيه وصفا اصل لانه وضع للعدد لا للوصف قيل الوصف في اصله كماله لم يستعمل
العدل الاوصاف فكانه موضع للوصف فكان غير المصروف للعدل والصفة الحكيمة فان قيل الوصف موقوف
منع صرف اجمع على قول من لم يعتبر التعريف التوكيدي وهو الصحيح مع ان الوصف فيه ليس باصل لانه وضع للتاكيد
دون الوصف قيل الوصف في اصله تقدير لانه معنى الارتفاع فهو في الاصل وصف الامة لا يجري على موصوفه فقد
الوصف ولما قل ان يقول انه في الاصل من اي الصفات من باب اصل الصفة كاحمر حراء امون باب افضل
التفضيل كالافضل والفضل لا يستقيم الاول مجده على اجمعون ولو كان من باب احمر اجمع بالواو والنون
بل كان جمعا بالنظر الى اصله على جميع مثل مودودهم في جمع مودودهم وبالنظر الى تقديره الى الاعمق بالعلبة
على اجمع مثل اسودادهم اما اجمعون فلا قبل العلية ولا بعدا وكذا لا يستقيم الثاني لكونه موقفا على
غلاء ولو كان من باب الثقل كان موقفا على ما في آخره كخربى به اوجب بانه يحتمل ان يكون من باب احمر بل ليس بانتيه على
جمعا لان جمعا على اجمعون غلاء يحتمل ان يكون من باب ابيض بل ليس جمعا على اجمعون وعمر كونه من الالوان وهو
والخط الالوان تليق على جمعا غلاء فكان غير المصروف لوزن الفعل والصفة التقليدية اما على قول من اعتبر التعريف
التوكيدي فاجمع موقفا غير مصروف لوزن الفعل والتعريف التوكيدي كما يجوز في قول المصنفين **الوصف**
بل لانه كان قبل الوصف موقفا في اوزن تقديره وجميع خبرهم من الوصف في ليس باصل لانه وضع للتاكيد
وصف املا بل باعتبار ان من المصنفين كان لاد الوصف في باب ابيض على ان في موضع كماله وضع للوصف اعتبارا

في الأصل جهات كادها ضعف متعرق من الصفوف وهذا اسم للحيث وأجل اسم للصق
وأجل اسم للطاير الذي في سنة واحد وسياض التوسع الوصفية البناء على توسع
اشتقاق لفظ من القوة بمعنى الكثرة وأجل من الكثرة معنى القوة وأجل من الكثرة معنى القوة
أن يكون لفظ مشتقا من القوة وهو الحذف فيكون بمعنى الكثرة وسعى الحية بحسب التلازم
وهو القوة فيكون أجمل بمعنى القوى وهو الصق لقوته وأجل من الكثرة بمعنى الكثرة
على الجسم من النقطة والقوة فيكون أجمل بمعنى ذي الخلق ومنه الطائر الذي يسمى به كاد وغيلان أي ذي ثقل
ونقوش في قيل هذا الاسم من صفات هذا المصنف كاهو من حب الجسم ورأى في هذا الوصف وهو شرط
عندهم فكيف في الوصف من لفظ إلى آخره بل لفظ في قوله واستمع من لفظ في معناه ومنه من معناه
أنه من القولين من صفات قول الجسم فكان ضعيفا لما فرغ من بحث الوصف في بحث التانيث فقال
التانيث بالثاء التانيث أي التانيث الكائن بالحاء شرط في متع الصفوف
العلية أي العلية للثاء أي كون التانيث معك قوله التانيث معك قوله شرط متبادر تان وقوله العلية في التانيث
الثاني والجملة خبر للتانيث كالأول فاحتمل العلية في التانيث ليس التانيث لانه ما بالعلية كانه لو لم يكن على الكاد
ذلك التانيث في معر من الزم لا يكون محذوفا من وجه فلا يورث في متع الصفوف ولا يثبت الاسم عن أصله وهو
الانحراف من لفظ في قوله كاد وهو التانيث في كل وجه والعلية توجب لزم التانيث كانه وضع ثان مانع عن التغير
كما عرف وقد كلف وصف قاي في مررت بامراة فاحتمل الوصف والتانيث بالبناء من غير العلية فاقيل تمام
اعتبر الزم في عدم متع الصفوف لم يثبت في ذلك في هذا البناء حتى في كاد واحد عشر ويزيد ونحو ذلك من مررت
على البناء مع كون البناء أعظم من الصفوف في خلاف الأصل لأن سلب الحراب الأوم بالعلية أشد من سلب الحراب
والقوانين قيل كاد على البناء في حق أثرت متع في خلاف على من الصفوف فانها ضعيفة حتى لا تؤثر في غير معانها
ومعانته وانما قيد بقوله بالبناء احتراز عن التانيث بالالف الحمد مائة والقصود في كراهه وجيل فان العلية
لا يشترط فيها لأن التانيث بالالف لا يرد في العلية فيقوم مقام العلية **والثالث المعنوي** وهو
الذي لم تقم به ولا ذلك أي كالتانيث بالفاء في شرط العلية في متع الصفوف لا لو لم يكن على الكاد
التانيث في سر من الزم لا يكون لأنها والتانيث العلية هو اللازم ولهذا أثر جري في مررت بامراة جري
مع تحقيق الوصفية والتانيث المعنوي من غير العلية وكذا أجوف لزم مع تحقيق وزن الفعل والتانيث
المعنوي من غير العلية فلهذا شارك الشرح للمؤلف المعنوي اللغوي في كونها متع وطايرتها العلية وكما هو
المشتق بينهما ومن بيان شرع في بيان ما هو متع من المؤثر المعنوي فقال **وشرط**
تانيث أي شرط وجوب تانيث التانيث المعنوي وهو شرط أن يكون العلية في شرط التانيث بالفاء
وجوب تانيث في كل وجه من العلية **للمرأة على التانيث** أي شرط أن يكون التانيث بالفاء
الأولى أي شرط أن يكون التانيث بالفاء في كل وجه من العلية **وشرط**
التانيث في كل وجه من العلية **وشرط** أي شرط وجوب تانيث التانيث المعنوي وهو شرط أن يكون العلية في شرط التانيث بالفاء

وَمُسَافِي عليه موثق بل الواجب ان يقول وما فيه معرفة موثق قبل كلام آخر
 جار على اصطلاح غيره او محمول على التجوز بزيادة التعريف العلم بالعلية بطريق ذكر المنزوم واردة اللازم اذ العلية
 يستلزم التعريف العلم بما فرغ عن بحث المعرفة شرع في بحث العلة فقال **الجمعة** وهي كون الكلمة من غير او شام
 العربية شرطها ان تكون علمية اي كونها منسوبة الى العلم في **الجمعة** اي اللغة
 الجمعية **وتحرك الاوسط** عطفت على قوله ان يكون او زيادة على الثلاثة اي
 ثلاثة احرف اي العلة شرطها في منح الصرف كونها علما في اللغة الجمعية مع تحريك الاوسط او مع الزيادة على
 الثلاثة وانما اشترطت العلية في تأثير العلة لانها لو كانت جنسا لتصرف فيها العرب مثل تصوفات كلامهم
 من اضافة واذا حال لام وتثوين وغيرها فيصيرها الاسماء العربية فلا يعتبر العلية وان وجدت بعد ذلك فهو لحام
 وفرق بخلاف ما اذا كان علمية في الجمعية فانها تنتم للصرف كما نقلت الى العرب قبل التصرف لوجود الجمعية والعلية
 وانما اشترط مع العلية تحريك الاوسط او الزيادة على الثلاثة اذ لو كان الاسم في غاية الكثرة التي من شأنها
 ان تغاير احد السببين فتزاحم تأثيره فان قيل الجمعية موثقة في قالون اسم احدها اذ قراءة نافع مع انه لم يكن
 علما في الجمعية بل كان اسم جنس لكونه اسما المجيد ثم سمى به احدها اذ قراءة نافع ابو عيسى بحودة قرأه قبل انه
 لما جعل علما بعد النقل قبل ان يتصرف في العرب فكانه كان علما في الجمعية فان قيل الجمعية موثقة في ما هو مع ان
 ليس فيها تحريك الاوسط ولا الزيادة على الثلاثة قيل جوابه ما بينا من قبل من ان الجمعية فيها غير معتبرة في كونها
 سببا بل اعتمدت لتخرج امر التاميث ولا يميز من كونها امر حجة كونها سببا موثقا فان قيل ما جعل تحريك الاوسط
 او الزيادة على الثلاثة في الجمعية شرط لتأثيرها حتى كان نوح منصورا البتة وفي التاميث المعنوي شرط تختم تأثيره حتى
 جاز صرف هند وتلك صرفه قبل لما ان الزيادة موجودة في الموثث الثلاثة في تقدير ان التاء مقدر فيه بدليل رجوعها
 في التصغير نحو هنيئة ودعيق فكان مع التاء المقدرة في تقدير الرباعي فكان التاميث اقوى من الجمعية فتخرج زيادة
 النقل في حق جواز التأثير على ان الجمعية لو جاز تأثيرها بدون التحريك او الزيادة لسمع نحو نوح ولو جاز مصروف في
 كلام فيصير او غير فيصير كما سمع ذلك في نحو هند ودعد ولم يسمه فعلم ان التحريك والزيادة في الجمعية شرط لتأثيرها وفي
 التاميث المعنوي شرط تختم تأثيره هذا على اختيار المصنف وعند غيره الزيادة او تحريك الاوسط شرط تختم تأثير العلة
 كما انها شرط تختم تأثير الموثث المعنوي وما ذهب اليه المصنف **ففي منصرف** لعدم تحريك الاوسط
 وعدم الزيادة على الثلاثة هذا على اختيار المصنف وعند غيره نوح ولو جاز مصروف هند ودعد **فتشت** بفتح الشين والتاء
 بفتح **وابراهيم عتق** كل واحد منهما عن الصود، التحريك الاوسط في شتر والزيادة على الثلاثة في ابراهيم
 ولو قال فنوح وخرند مصروف وشترا ابراهيم عتق لكان اولى ليكون نوح نظير فوات الشطر الثاني وهو تحريك الاوسط
 والزيادة على الثلاثة وفند نظير فوات الشطر الاول وهو كونها علمية في الجمعية ففي ذكر نتيجة الشطر الثاني وتولية
 نتيجة الشطر الاول نظر اللهم الا ان يقال انما تعرض بذكر نتيجة الشطر الثاني لانه مختلف فسلان الجمعية مع الشطر
 الساكن الاوسط موثق عند البعض وغير موثق عند البعض فذكر نتيجة اهتمام الشاة بخلاف الشطر الاول فانه متفق
 عليه كقراءه لا احد لان الجمعية النكرية غير موثقة بالاتفاق فلم يصح بذكر نتيجة الشطر الثاني عن بحث الجمعية شرع في بيان

فقال **الجمع شرط** في منه الصرف **صيغة منتهى الجموع** وهي الصيغة التي أو
 مفتوحة وثلاثها ألف بعدها حرفان أو ثلاثة أو سطرها ساكن وقيل هي الصيغة التي لا يجمع متق أخرى جمع
 التكسير ويجوز أن يجمع جمع السلامة نحو صوابات جمع صواب وقيل هي صيغة مفاعل ومفاعيل نحو مبتاد
 مصابيح فان قيل يخرج من هذا التفسير نحو صواب وجعلت واساور واناعيم فانهما ليست على وزن مفاعل
 ومفاعيل بل وزن الاول فواعل ووزن الثاني فعالي ووزن الثالث افاعل ووزن الرابع افاعيل مع ان
 هذه الجموع موثقة في منه الحروف واجيب بان المراد الوزن العروضي وهو المساواة في الحركات والسكنات
 لا النضي في وهو تغيير الزايد بالزايد والاصيط بالاصيط فلا يخرج امثال هذه الجموع وقوله **بغير هاء**
 حال عن صيغة منتهى الجموع اى حال كون تلك الصيغة ملتبسة بغير هاء والمراد بالهاء تأ التانيث اى بغير تمام
 التانيث انما اطلق عليها الهاء نظير في الوقف هاء وانما اشترط في تاثير الجموع صيغة منتهى الجموع لتكون صيغة
 لازمة مصنونة عن قبول التكسير والتصغير فيوثق وانما اشترط في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء لانها ان كانت
 مع هاء كانت على زنة المفردات كقرازة فانه على وزن كراهية وطواعية فيدخل في قوق جعته فتور فلا يقو
 مقارن الحليتين فان قيل لوقال بغير هاء وتاء النسبة لكان او ليخرج مدايني اسم بلد فانه منصوف مع تحقق
 صيغة منتهى الجموع قيل انه ليس يجمع لاقى الحال ولا في الاصل بل هو مع ياء النسبة اسم بلد بعينه مفرد
 محض اياها وانما اجمع مداين وهو لفظ اخذ لو كان جمعا لرد في النسبة الى الواحد لما عرف ان الشئ اذا نسب
 الى اجمع ردد الى الواحد فلفظه جمع ومعناه مفرد كالانصارى والاعرابى والانيارى فلا حاجة الى اخرجه بخلاف
 قرأته فان جمع وقيل يخرج مدايني بدلالة قوله بغير هاء لان تاء التانيث وياء النسبة من واد واحد من حيث
 ان تاء التانيث كما يدخل في المؤنث الحقيقية واللفظ كفاطة وطلحة فكذا ياء النسبة يدخل في المنسوب الحقيقية
 واللفظ كبصوي وكريسي ومن حيث ان كل واحد منهما يكون قاربا بين الجسور والحق نحو مرقع وفروزي
 ورومد من حيث ان كل واحد من الاعراب نحو بصوي وقائمة ومن حيث ان كل واحد من المؤنث والمنسوب
 بصير يدخولها فرعا فان المنسوب فرع المنسوب اليه كما ان المؤنث فرع المذكور وقيل المراد بالجمع اجمع جمع
 الواحد فيخرج مدايني لانه جمع ببعض حر وفتح حيث حذف عنه التاء التي في واحد وفي هذين الجوابين نظر لما
 ذكرنا انه ليس يجمع لاقى الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض دائما وانما اجمع مداين وهو لفظ اخر فلا يعلق
 له بوجود شرط اجمع وعلمه ثم قيل اشتراط صيغة منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم التنظير في الاحاد حيث
 يرد عليه اكلب واحمال فانما جعان لتنظير لهما في الاحاد واجيب بان المراد عدم التنظير في الاحاد من كل
 وجه ونحو اكلب واحمال وان عدم تنظيرهما في الاحاد موثوق الا انهما يماثلانه في قبول التصغير والتكسير
 على لفظه لانهما على جميع القلة وجمع القلة في حكم المفرد في قبول التكسير والتصغير فلم يصدق عليهما على
 التنظير في الاحاد من كل وجه **كساجد** مثال اجمع الذي بعد الفجر فان **ومصابيح**
 مثال اجمع الذي بعد الفجر ثلثة احرف او سطرها ساكن **ولما فرغ من تجميع** فوزن وهي شق
 من الشطر **منصرف** لفوائ شرط تاثير اجمع حسب التام وانما ذكر مثال انتفاء اليقين الاخير

وهو قوله بغير هاء دون مثال انتفاء صيغة منتهى الجموع من نحو رجال وحر لشمعة امثلة هذا وكثرتها وقلة
امثلة ذلك وانما قال في تصريف على صيغة المذكور ولم يقل في تصريف مع وجود تانيث للمبتداء وهو فرازة لان المبدأ
مجرد اللفظ وهو مذكر قل قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون مما فيكون فرازة ههنا علما فينبغي ان يكون
غير منصوب **للعلية والتانيث** وقد سمعنا قتل هو ههنا غير منصوب وتوينا له مشكلا كد مسماة **للمنوع**
في غير المنصوب تنوين التمكن لا تنوين المشكلا فان قيل لما كان هو غير منصوب ههنا فكيف يصح الحكم عليه بان
منصوب قيل الحكم عليه بالانصراف باعتبار مسماة دون اسمه ومسماة منصوب اذ ليس فيه سبب التانيث
فان قيل التاء في فرازة عارضة والعوارض تعتبر في حكم المصداق فلم لا يعتبر هذه التاء في حكم العلة فلا يدخل
في قوع جمعيتها فتورق فينبغي ان تؤثر صيغة منتهى الجموع مع التاء العارضة فتقبل انما لم يعتبر التاء في حكم العلة
لانما وان كانت عارضة لكن لها اثر في تغيير الالوان كما في وزن الفعل نحو يجعله فانه منصوب وان كانت التاء
عارضة لما ان لها اثر في تغيير الالوان على ان التاء في وزن فاعلة موصوفة مع الكيل لعدم استعمال التاء
وفرازة وفيه نظر لان عدم الاستعمال لا يعرف الا بعد الاحتاطة باحوال المتكلم وذاستعمل ولذا لا يبيح
الشهادة على النفي ما لم يكن مبنيا على دليل واجب بانما لو كانا مستعملين لهما في موارد استعمالهما ولما
لم سمعنا حكما بانما غير مستعملين فيكون هذا النفي مبنيا على الدليل فان قيل كلمة اما في قوله واما فرازة
لا يجوز اما ان يكون لتفصيل ما أجده كما هو اكثر استعمالا او للاستيناف لا يستقيم الاول لعدم
التعدد واما التي للتفصيل يجب تعدد وكذا الثاني لسبق كلام آخر اما التي للاستيناف يجب عدم
سبق كلام آخر قيل هن بعض المشارحين الاستيناف بعد مسبق الرجال وهذا كذلك فينبغي ان يكون
للاستيناف ثبوت هذا اشكال هو ان صيغة منتهى الجموع بغير هاء لا يوثق فيها الا بالجموع **وحديث**
علم الضبع اي جنس الضبع وهي انثى الضبعان **غير منصوب** اتفاقا مع انتفاء
معنى الجمع فيه والحكم ينتفي بانتفاء العلة المتخفية فينبغي ان يكون منصوبا قاجا عذرا بالانضمام
ان العلة هي الجمع منتفية فينبغي وجود اعتبار **لا يثني** اي لان حصارا **منقورا عن**
الجمع لانه في الاصل جمع **حيتير** وهو عظيم البطن سمى به الضبع لعظم بطنها على المباشرة وهو غير
منصوب بالجمع الاصيل القاييم مقام العليتين مع وجود الشرط كما ان اسود اسم الحية غير منصوب بالوصف الاصيل
ولفائل ان يقول فعل هذا يلزم ان يقول شرط الجمع ان يكون في الاصل كما قلنا في الوصف واجب بانه يمكن
ههنا اعتبار مطلق الجمع بارادة في الحال او في الاصل بخلاف الوصف فانه لا يمكن اعتبار مطلقه وتقار
من يقول ماله اعتبر في حصار الجمجمة الاصلية ولم يعتبر فيه التانيث من العلية لانه علم للضبع وهي لا يطلق الا على
الانثى والذكر ضبعان واجيب بان الجمجمة اثبت من التانيث مع العلية لان حصار غير منصوب معرفة ونكح
ولم يوجد في النكح العلية بخلاف الجمجمة فانها توجد في المعرفة والنكح فانما حصل ان حصار غير منصوب
بعد التنكير ايضا فلا بد من اعتبار سبب لا يذول بالتنكير وهو الجمع ثم اعلم ان قوله وحصار مبتداء وقوله غير
منصوب خبر وقوله علم حال من ضمير قوله غير منصوب ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا في غير هذه

في حكمه لا النافية حيث يكون **أنا** زينا بغير ضارب كما يجوز أنا زيد لا ضارب وما وقع في بعض الشرح أنه مفعول أعنى
 فينه نظراً أن النصيب قد يراعى لم يعرف إلا في مقام المدح أو الذم أو الترحم أو الاختصاص وهذا لا يوجد شيء منها وفي بعض
 الصنف وقع عليه بالرفع فيكون بديلاً أو خبراً مبتدأً محذوف أي هو علم والجملة معتزلة ثم ههنا سؤال آخر وهو أن هذا
 الصيغة لا يوثق فيها إلا الجمع أو المنقول عن الجمع وسراويل **أذا لم يصرف فهو الأكثر**
 أي عدم صيغة أكثر اشتغالاً وهو مذهب أكثر النحاة ليس يجمع ولا منقول عنه لأنه مفرغ بمعنى سرادة فقام
 عنه بوجهين أحدهما ما أشار إليه بقوله **فقد قيل** أنه لفظ **أجمع** وقع في كلام العرب **حذو**
موازنة أي ما يوازنه أي يوافق في الوزن من العربية نحو أنا عيم وقناديل لأن الأجمع دخل ولا خيل كبد
 يلتحق بنوع والموازن بالالتحاق اليق وأخرى لونه جنسه والخييل عيل المحسن فيكون جمعاً حكماً وهذا قول سيويته وثانيهما
 ما أشار إليه بقوله **فقد قيل** أنه لفظ **الجمع سراديل** أي فخذلانه لما وجد غير مصروف وعرف من قواعد
 العرب أن هذه الصيغة لا يوثق فيها إلا الجمع أو المنقول عنه ولا يوجد شيء منها فإنه فيقول **الجمع** تقديره بغير من انجم والـ
 استعمال بمعنى السروالة أو بضمين كل قطعة من السروال من الاحتفاظ بقاعدته العرب كقديراً العدل في عمره علم أن قوله وسراويل
 مبتدأً وكله إذا في قوله **أذا لم يصرف** للشرط وقوله وهو الأكثر جملة معتزلة وقوله **فقد قيل** جاء الشرط والجملة الشرطية خبراً لقوله
 وسراويل وقوله **أجمع** حين مبتدأً محذوف أي هو **أجمع** والجملة بتأديله هذا القول مفعولاً له ليسم في عمله ولا فمفعولاً له
 فاعله لقيام مقام الفاعل لا يكون جملة كالفاعل وقوله **حمل** موازنة صفة **الجمع** أو خبراً بجد خبراً لمبتدأً محذوف أي هو **أجمع**
 محمول على موازنة وقوله **عربي** خبراً لمبتدأً محذوف أي هو **عربي** وقوله **الجمع سراديل** خبراً لمبتدأً محذوف وقوله **تقدير**
 مصدر محذوف العامل أي قدر تقديره أو مصدر ليقيل أي يقيل هذا القول قولاً بتقديره وفرض أو مفعول له أي قيل **الجمع**
 سراديل **أذا لم يصرف** سراديل وهو الأقل دل عليه قوله وهو الأكثر **فلا اشكالك وإحاجتك**
 حينئذ إلى الحمل والتقدير فإن قيل يتشكل حينئذ منع مصابيح وقناديل من الصرف حيث وجد في الأحاد نظيرها والجمع
 مشروط بعدم النظر في الأحاد فكيف ينفي جنساً لا يشكك في كونه محذوفاً فلا اشكال في إفراد سراديل باعتبار انتفاء الجمعية
 والاشكال المذكور في مصابيح وقناديل لا يفيد أما الجواب عن اشكال منع مصابيح وقناديل مشكك اللهم إلا أن يقال إن جملة المرفوع
 على هذه الصيغة قليل غاية العلة أنه لم يعرف على هذه الصيغة مفرغ سوى سراديل فلا يعجابه ولقائل أن يقول إن كلمة
 إذا تدل على أن صرف سراديل كثير الوجود لأنها تدخل على شرط كإين مقطوع الوجود وليس الأمر كذلك فلو قاله إن صرف
 مكان وإذا صرف كان أو لا يدل على أن صرف قليل الوجود لأن كلمة أن تدخل على شرط مشكوك الوجود **ونحو**
جوار والمراد بنحو جوار كل جملة منقوصة على وزن فاعل سوله كان يابياً كجوار أو دواياً كدواع ولم يتغير الوادى
 لصيرورته بعد الاعلال مثل اليابى فهو **هذا الجمع رفعا وجرا منصوباً على الظرفية** أي في الرفع والجر كقاعدة
 خبراً لقوله ونحو جواراً مثل قار في أسكان الياء لشكلها عليها وهذا في الاجتماع الساكنين وتوحيض التثوين
 عنها كغير النقصان وفي النصب كضارب كخفة وهو غير مصروف في الأحوال الثلاث من الجمهور وهو اختيار
 المصنف لأن الياء ثابتة بتقديره فيكون هذه الصيغة ثابتة بتقديره وذو هب الرجاء إلى أنه مصروف في الرفع والجر
 والتثوين للممكن لا منتفاء صيغة منتهى الجموع لفظاً لأنه صار بعد الاعلال مثل كلامهم وهذا بناء على أن الـ

تقدم على منع الصرف عند وعند الجمهور منع الصرف مقدم على الاعلال ودلايل الفرقين مذكورة في المطبوع
 ثم اختلف الجمهور في اصله فقال اكثرهم اصله في الرفع والجواري وجواري منوين بنه على ان الاصل في الاسم
 الاقصر ا ف اسكنت الياء استثة الا وحذفت للسالكين وجعلت التنوين التي كانت للفتن عوضا عن الياء
 المحذوفة وانحصل عنها معنى للفتن وخلاصت للتعويض فلم تنقطع عن غير الصرف اذ المنوع فيه تنوين ففتن حين
 التعويض نظير ما أتت وبنت فانها كانت للتأنيث حيث كان اصلها ماخوذة وبنوق بالفتريك فجعلت بعد حذف
 اللام عوضا عما حق طولت في الخط ولا يهيب في الوقف هاء وقيل اصله في الرفع جواري مرفوعا غير منون
 لمنع الصرف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت اكتفاء بكسرة ما قبلها كما في بيداء اللام وعوضت عنها التنوين
 فيلزم حذفها لا يلزم الجمع بين العوض والعوض وفي الجري جواري مفقودا عنوعا عن الصرف فحذفت الفتحة
 الواقعة في موضع الجر منفردة بالجر في الاستثقال فاسكنت الياء وحذفت وعوضت عنها التنوين وبضمهم بين الفتحة
 في الجر نظرا الى صورة الفتحة متسكبا بقول الفريزجق + ولوان عبد الله مولى هجوتة + ولكن عبد الله موموليا +
 والصواب موال لان الجرقة للسعي لا للصوق وهذه الفتحة جر مفعول والبيت وارد على خلاف القياس او محمول
 على الترقيم بان كان اصله موال في فتحة ياء للتكلم فزخم مولى بجذف اللام لانهما صادف اخره بطول مدة حذفه لاسم
 ثم اشبهت فتحة ياء في ضلوموليا وقد جاز الترقيم في غير النادى لفتحة ياء الشعر وقيل عوضت التنوين في الرفع
 والجر عن حركة الياء وحذفت للسالكين ثم لما فرغ من بحث الجمع شرع في بحث التركيب فقال **التركيب**
 وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة يخرج فيهما احد الجزئين فلا يبرز الياء ويصير عليين بشرط في منع الصرف
العلمية ليان التركيب اوليتمقق السبب الثاني **وان لا يكون عبا ضافة**
 لان التركيب الاضافي يخرج الاسم الى المعروف والى حكم الصرف على حسب الاختلاف فكيف يوفق في منعها
ولا اسناد لان التركيب الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يوجب منع الصرف المنزه لا عراب
 المنافي له فان قيل كان الواجب ان يقول وان لا يكون باضادا ولا اسناد ولا الجزء الثاني صوتا ومنتهما
 للحرف قبل العلية الخبز مخوم ميبويه وخسته عشر على اقل عدم اشتراط كون الجزئين الثاني صوتا ظاهرا لانه مبني و
 كلاما في العرب فترك اعقاد على ظهوره وخسته عشر على مضمون عند البعض بناء على التركيب فلعل المصنف
 اختار هذا للذهب ولذا لم يشترط عدم كون الجزء الثاني متفصلا للحرف وقوله **مثل بعلبك** خبره
 محذوف اي وهو مثل بعلبك فانه مركب من بعل وبك والعل اسم قم واليك لكسر فمجل علم بلد بالشام فليفرغ
 عن بحث التركيب شرع في بيان الالف والنون **الالف والنون اذا كانا في اسم غير مفتحة**
 اي فتحة ذلك الاسم **العلمية** اي كونه علميتمقق السبب الثاني اطمئنت التاء فيتحقق التشبيه بالفتحة
 اوليتم الزيادة بالعلمية **كم ان** اي مثل **ان او صفة** على قوله اسم اي او اذا كانا في صفة
فانتفاء فعلان اي شرطها انتفاء فعلان لئلا يفتق شيئا في التانيث بدخول التاء المنوع عنهما
 يعني كما ينتف حراء في يلفه سكراته وقيل شرطها **وجود فعل** بعد ان كان على فعلان لئلا يفتق شيئا
 بالفت التانيث باختلاف صيغة الذكر والوئث **وليتنفع فعلان** وجود فعل لان كل فعلان في شئ كيج موشة

وفيه نظرية الاولى انه منقوص في ركن حيث ينفق فيه فعلة بدون وجود فعل فلا حكمة الى وجود فعل لا انتفاء
 فعلته واجيب بانه نادرا والنادر كالمعدوم معنى ان انتفاء فعلته لا يضر اختصاصه باسمه تعالى العارض غير معتبر
 والثاني انه لو كان للقصور من وجود فعل انتفاء فعلته فحصل هذا المقصود في ركن لا بواسطة وجود ركن بل كانهم
 خصصوا هذه اللفظة باسمه تعالى فلم يضعوا منه موتثا لمن لفظه بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعله فوجب ان
 يكون غير منصرف بالاتفاق والثالث ان لا لا تسلم ان وجود فعل مطلوب لاجل انتفاء فعلته بل هو مقصود بذاته
 لانه يحصل بوجودها مشاكهة بين الالف والنون وبين النفي التانيث لاختلاف صيغتي المذكر والمؤنث واجيب
 عن هذا بان هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشاكهة الا انه ليس وجها للشك في ضرورة ما يجتري لا يوفق الا
 والنون بدونه مثل تأثير انتفاء التاء الاتري الى عدم اضطرار و ان وعثمان لمجرد انتفاء التاء من غير وجود فعل
 فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق وكلمة من في قوله

ومن ثم اختلف في رحمان

للسببية وفيه فقه التاء وتثنية اليم للاشاق الى المكان السعيد وهما للاشاق الى المكان الاعتباري ونزول
 فيه هاء السكت عند الوقف ويكتب في الوصل ايضا مع الهاء لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها على
 تقدير لا بتدريجها والوقف عليها ولذلك يكتب لا زيدا وفيه علة بالهاء لانك اذا وقفت عليها قلت لا وفيه
 ولذلك كتب ههنا مع الهاء وان لم يوقف عليها وقولهم ثمة بالتاء من غلط العامة اي لاجل ان بعضهم شرطوا في
 تأثير الالف والنون انتفاء فعلته وبعضهم وجود فعله اختلف في رحمان حيث يصرف من اشتراط وجود فعل لعدم
 رحي ويمنع من اشتراط انتفاء فعلته لان انتفاء رحمان وهو الوجه لان وجود فعله ليس بشرط بالذات بالاستئناس
 انتفاء فعلته الذي هو شرط بالذات فلا يحتاج الى الخبر وان انتفاء فعله في رحمان لا اختصاصه باسمه تعالى نعم وهو
 عارض فوجب الرجوع الى الاصل قبل الاختصاص وهو القياس على النظار ودون في قوله **وسكران**

وندهان ظرف اختلف يعنى اختلف في رحمان ولم يختلف في سكران وندهان بل اتفق على منع سكران
 لوجود الشرط على كلا القولين لان انتفاء سكرانه ووجود فعله وعلا صرف ندهان لان انتفاء الشرط على كلا القولين
 لوجود ندهانه وعدم رندي واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة او في قوله اوصفت محل نظرا لانه لا احد الشرطين فيقتضيه
 ان لا يتحقق الشرط وهو الالف والنون الا في احد الشرطين اي في الاسم او في الصفة وليس كذلك بل يتحقق في كلا
 الشرطين اي في الاسم والصفة فكيف يعرف ان الشرطين في الاسم او في الصفة فانه لا بد من الشرطين في الاسم او في الصفة
 الا احد الشرطين لبا اعتبار ماهية الشرط حيث اجتمع في الكل كلا الشرطين فيصير التثنية قد افرغ عن مجت الالف و
 النون شره في مجت وفي الفعل قلل **وزن الفعل شرطه** في منع الصرف ان يختص اي شرط

اختصاص ذلك الوزن بالفعل بان لا يوجد في الاسم الا منقول عن فعل او عجم فان قيل لا فائق في هذا الجوزان
 الاضافة في قول وزن الفعل يعنى الالف فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرط اختصاص ذلك الوزن بالفعل
 وفي تكرارها مثل تحت قيل كثيرا ما يضاف الشيء الى الشيء لمجرد النسبة بينهما دون الاختصاص كما يقول زيد ابو عمرو
 واخوه او اسنادا لا يفرقها من الاضافات التي لا يراد بها الاختصاص والاضافة ههنا من قبيل الحكم الى الحكم
 بمعنى الالف لمجرد النسبة لا اختصاصا بل ليل الشرط الثاني وهو وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل اذا لا اختصاصا

قسم الاختصاص فيفيد الخبر فاعرف **كنتم** مبنيا للفاعل مشددا **وَضَرَبَ** مبنيا للمفعول مشددا
 ومخففا وكذا استخراج واقتدر ونحوهما عالم يوجد في الاسم المنفول من الفعل ونحوهما مخفضم ويقه **أويكون**
 عطف على قوله ان يختصر وقوله في **أول** خبر يكون قدام على الاسم وهو **زيادة** اي مزيدا على حقيقة و
 قوله **زيادة** صفة زيادة اي كايته كزيادة الفعل وهي احدى حرف ايتين نحو يزيد وتقلب واحمد ونحوه في
 ان شرط وزن الفعل في منع الصرف احد الامرين الاختصاص بالفعل او وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله للتحقق
 الفرعية وانما قال او يكون في اوله زيادة كزيادة لم يقل او يغلب فيه كما قال البعض لان وجود زيادة كزيادة الفعل
 في اوله سبب للعلية فلم يذكر العلية بل ذكر سببها لان العلية معتبرة في المبنية على السبب او يقال انما قال هذا
 فلو كان ذلك لكان الوزن غالبيا في الفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية بناء على الدليل وهو وجود زيادة مثل زيادة
 الفعل في اوله فلا يرد وزن ضارب عما لان وزنه وان كان غلبا في الفعل في الواقع لكن العلية اتفاقية غير مبنية
 على دليل فلم يعتبر هذا الوزن اي لم يؤثر في منع الصرف ولو كان او يغلب فيه ورد ذلك لان وزن فاعل في الافعال
 اكثر منه في الاسماء فلو كان نفس العلية معتبرة لكان وزن الفعل معتبرا في ضارب عما ولم يعتبر بالاجماع فان قيل
 قد يوجد الزيادة في اول كزيادة الفعل ولا يوجد العلية كما في فعل فان وزنه ليس بغالب في الفعل كانه في الاسم ثلثة
 اواخر افعل التفعيل نحو افضل و افعل الصفة نحو اخرج و افعل الاسم نحو ارب واجل واخيل وفي الفعل نوعان افعل الماضي
 من باب الافعال نحو اخرج و افعل المتكلم من المضارع نحو اخرج فكيف يكون وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل سببا
 للعلية ودليلا عليها قيل ليس الامر كما زعم بل وزنه غالب في الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل والسبب وهو
 وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله وبيان العلية ان افعل في الاسم ثلثة كما ذكرتم و افعل في الفعل خمسة اواخر
 افعل التعجب نحوما احسن زيد و افعل المتكلم من المضارع من باب افعل الصفة نحو اخرج من حمير و افعل المتكلم من باب
 اخر نحو اخرج و افعل الماضي من باب الافعال مما جاء لا ينداء الفعل غير مبنية على ثلاثي نحو اخرج واشفق و افعل الماضي
 من باب الافعال مما جاء ثلاثي نحو اخرج ف افعل التفعيل يعارضه افعل التعجب و افعل الصفة يعارضه افعل المتكلم من باب
 و افعل الاسم الفاظ محصورة تعارضها افعل الماضي مما جاء في باب الافعال لا ينداء الفعل فيبقى افعل المتكلم من المضارع
 من باب اخر و افعل الماضي من الافعال مما جاء ثلاثي سالما عن المعارض فثبت غلبة في الفعل فان قيل ظرفية الاول للزيادة
 مشكل لان اول اخر من الزيادة فيلزم اعتقاد الظرف والمطروف فتبطل ليس الذكر لك بل بينهما مومر وخصوص
 من وجه فلا الزيادة قد يكون في الاول وقد لا يكون وكن الاول قد يكون زيادة وقد لا يكون والاعم يصح مضافا
 للاخر او يقال معناه اخرج وفي الاصول زيادة او يقال معناه في اوله صفة الزيادة وقوله **غير قابل للتاء**
 حال من ضمير المضارع في اوله اي غير قابل لتاء التامية المتحركة واما اشتراط كونه غير قابل للتاء لانه ان قبلها خرج عن وزن
 الفعل فلا يتحقق شبهه فان قيل اسود قابل للتاء لمجيء اسودة للجنة الانتش مع انه ممنوع عن الصرف للموصف ووزن
 الفعل وكذا ارب قابل للتاء مع ان فيه وزن الفعل واما لم يمنع عن الصرف لعدم سبب آخر قيل المراد بالتاء التاء اللاحقة
 قياسا وفي اسود لمجيء التاء على خلاف القياس اذ القياس ان يقال في مونة سوداء لكن التاء لمجيء بسبب غلبة كميته
 العارضة فلا عرق بقوله التاء وفي الاخر ايضا لمجيء التاء على خلاف القياس ان يلقى التاء للتاء واولا

او نقول المراد بجهل قول السام عدم قبولها لا اعتبارا لادى امتنع عن العمل وسود عتيم عن القول باعتبار الكيفية وهو بهذا الاعتبار لا يقبل ٢ ملاحيت يحيى موشة بهذا الاعتبار وسود ٢ وانما يقبلها باعتبار غلبة الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير متنع عن الصوف فتتحقق فيه الوصف ووزن للفعل وهذا كما ذكرناه في بحث الوصف **فمنه** اي ولاجل اشتراط عدم قبول السام امتنع **أخرى** عن الصوف للزوم وجود الشرط عند وجود المشروط وقد وجد الشرط ههنا وهو الزيادة المذكورة مع عدم قبول السام فيوجد المشروط وهو امتناع عن الصوف وفي جعل وجود الشرط علته للمشروط نظر لان وجود الشرط لا يؤثر في وجود المشروط اذ المشروط لا يوجد بعلة عند وجود الشرط لا بالشرط نفسه فلا يستقيم قوله ومن ثم امتنع احرار ان يقال انه شرط في حكم العلة كحكم البير في الطريق فيوثق في وجود الحكم **واضرب** جعل مع الوصف الاصله يقال جعل يعمل اي قوى على الفعل اما انضوف للزوم عدم المشروط عند عدم الشرط لا سيما عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم المشروط وقد عدم الشرط ههنا لان جعل قيل السام نكفى حيث يقال ناقة بعلة اي قوبل على العمل فيعدم المشروط وهو الامتناع عن الصوف اما اذا سمع به بان غير منصرف لانه غير قابل للثناء حينئذ لم يفرغ عن بيان عدم الصوف شرعا في بيان ما ذهبنا اليه من ان العمل به هاهنا فقال **ما في علمية موثق** كذا ما هو في الاسم الذي هو النوع الذي علمية موثق اي موجبة مع غير هاهنا الضرسوء كالمطير للشرط كما في التثنية لا

والعجبة والتركيب والالف والنون اذا كانا في اسم او بطريق السببية كما في العدل ووزن الفعل وفيه احتراز عن نحو مساجد وحمام وجعل اذ اسميها فان العلمية في موثق فيها لا بطريق الشرطية ولا بطريق السببية لان منع صيغها لاجل الجمع الا في ذلك لزم والثابت لان الدال على الجمعية والثابت امر فقط يتحقق بعد العلمية وقبلها فان قيل فلاجل الصف من قبل التعريف موثرا والعلمية شرطها وههنا فلاجل العلمية موثق ولم يقل وما فيه تعريف موثرا فما هذا لا يتناقض قيل انما جعل العلمية ههنا موثرا ابتداء على اصطلاح غيره او على التقدير بارادة التعريف العلم من العلمية على ما مر في بحث المعرفة وكذا اذ في قوله **اذا** فكر للشرط وهو الظاهر اوللظرف فان كانت للشرط كان قوله **صوف** جواب الشرط والجملة الشرطية وقعت خبرا لما للوصولة وان كانت للظرف كان قوله صوف خبرا لما للوصولة وقوله اذا انكر ظرف لقوله ٤ صوف اي الاسم الذي فيه علمية موثق صوف ذلك الاسم وقت تنكيره مخرب سعاد او قطا **وتنكير** العلم اما بتاويله بواحد من جنسه وذلك اذا وقع في الشكك الاتفاقية بان اسم جماعة يزيد مثلا فنقول كمن زيد لقينة او رب زيد لقينة واما بتاويله باسم جنس وذلك اذا اشتبه صاحب الصفات فحينئذ جاز تاويله باسم جنس الى على تلك الصنف كما يقال لكل فرعون موسى اي لكل حيا **فالمبطل** مع **وتنكير** اي رب جواد وانما صوف وقت تنكيره **لما تبين** اي للدليل ظهر قبل هذا بطريق الاثر **من انما** بيان ما اي من ان العلمية لا تتجمل حال كونها **موثقة العلمية** شرطية **فمنه** ما عاين عن سبب منصوبة المحل على انه مستثنى من مفعول **لا تتجمل** اي لا تتجمل سببا من الاسباب حال كونها موثقة الاسباب هي اي العلمية شرطية في ذلك للسبب وهو الثابت بغير الالف والعجبة والتركيب والالاف

والنون اذا كانا في اسم وقوله **الا العدل ووزن الفعل** استثناء عما سبق بعد الاستثناء الاول اي لا
تتجامع موثوق غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل كغير واحد فانها تتجامعها موثوق حيث امتنع عن العدل و
العلية واحدا لوزن الفعل والعلية مع انها ليس بشرط فيها حيث امتنع ثلث واحدا من غير العلية ثم لما قال وما فيه علية
موثوق اذا انكره صوف كان لواهم ان يتوهم ان هذه الضابطة ليست بكلية لجواز ان يفرض اسم يحتمل فيه ثلث اسباب
العدل ووزن الفعل والعلية فاذا انكر ذلك انكر في فيه سببان العدل ووزن الفعل بل ان العلية ليس بشرط فيها
حتى ينعدم الشرط عند عدم الشرط فدفع وهو موقوف **وما هي العدل ووزن الفعل متضادان لا خلا**
او زائغا فلا يكونا احدهما اي فلا يوجد لا احدهما اذ المتضادان لا يجتمعان فلا يبق بعد التكبير
سببان وفي هذا الاستثناء نظر لانه ان قيل في معناه فلا يوجد سبب الاحدهما كان على خلاف الواقع حيث يوجد في
الخارج سبب غيرهما وان قيل في معناه فلا يوجد سبب منهما الا احدهما هو الظاهر كان استثناء الكل من الكل لان قوله
احدهما لا يرد به احد معني وهو ايضا معني احدهما فيكون حاصل المعنى فلا يوجد سبب منهما الا سبب منهما و
يمكن ان يقدر بقرينة ما سبق فلا يوجد سبب غيرهما في شرط فيه الا احدهما فيستقيم المعنى واللفظ وفيه نظر لان استثناء
الكل من الكل باق من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله غيرهما في شرط فيه ليس الا العدل ووزن الفعل فيكون حاصل
المعنى فلا يوجد سبب من العدل ووزن الفعل الا احدهما اي احدهما واجيب بان مفهوم قوله غيرهما في شرط فيه
عام يتناول العدل ووزن الفعل وغيرهما وان كان المراد منه هما العدل ووزن الفعل وعموم لفظ المستثنى منه من حيث
اللفظ والمفهوم كان لهتم الاستثناء وان كان ما صدق عليه خاصا لا ترى ان الرجل اذا كان له اربع ذنوب فقال
ذناي طوائف الا فلانة وفلانة وفلانة حتى لم يفتقر واحدة منهم مع انه استثناء الكل من الكل
من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله ذناي ليس الا هذه الارب المستثناة لكنه جعل استثناء البعض من الكل باعتبار
ان مفهوم قوله ذناي عام يتناول الارب المستثنات وغيرها وان كان ما صدق عليه الارب المستثنات فالخاص
اي استثناء الكل من الكل لفظا باطل وحكما صحيح وذلك لان الاستثناء لما كان تصريفا في الكلام شتر طائفة الكلام لا حقا
الحكم فانهم فاذا انكر ذلك انكر اي الحكم الذي كانت العلية فيه موثوق في سببها في موثوق في بطريق
الفرعية حيث ينعدم الشرط عند عدم الشرط فلا يبق فيه سبب **اعلى سبب واحد** اي في موثوق في بطريق
السببية لا بطريق الشرط وهو العدل ووزن الفعل **وخالف سيبويه الا لا خشر** ينصب الا خشر
مثل الحر اي قبل الحر كل ما كان صفة في احدى مقترنا بسبب آخر فيدخل في هذا الحكم مثل سكران **ع**
حال من معنى المائلة اي خالف سيبويه الا لا خشر في كل حال كونه عكسا او قريبا عن التام بالاضافة مولا عن الوصف
اي في كل حال على نحو قوله مثلها زيدا اي على التام زيد مثلها طيبين متعلق بقوله خالف لفساد المعنى حيث يلزم
حينئذ خلاف سيبويه حال العلية وليس كذلك بل يتخلل حالة التكثير على قوله اذا انكر فانه ظرف خالف
سبويه الا خشر في مثل حر وقت تكبيره وذكر في بعض النسخ **والاولى** لغير الا خشر لان الا خشر ثلثة احدها
استثناء سيبويه وهو ابو الخشر والثاني تليق وهو ابو الحسن مصدق سماع والثالث قرينه وهو ابو الحسن
على بن سليمان والاربعون تليق ولا يصح المصنف في شرح الفضل فلو ذهب الا خشر كانت شبهة الخالف

فصل الى الاستاد وفي غير ملائمة برتبة وفيه نظر لان حجة المخالفة قصد الى التليد بعد من الملازمة لانها توجب العفوق
ولو كانت المخالفة لاظهار الحق لا باسرها من كلا الجانبين الا ترى انه وردت حجة الى الاستاذ والتليد جميعا في بارق
الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة كذا خلافا لابي يوسف معني خالف ابو حنيفة ابا يوسف وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا
لابي حنيفة راجع فلا وجه لما ذكر في بعض الشرح من اولوية رفع الاخفش بل الصواب هو النصب في هذا الكلام من حيث
العلم استثناء من الضابطة المذكورة كما قلنا وما فيه عليه موقوف اذا كرر حرف التثنية امر فانه اذا كرر جعل العلية ينفي على
سيبويه عن مضمون **اعتبار للصفة الاصلية بعد التنكير** كما اعتبر في الصفة الاصلية في اسوداسما
للمحبة بالاتفاق والاخفش لم يعتبرها لان الساقط بالعلية التي هي وضع ثان ساقط عن درجته لا اعتبار بخلاف اسود
اسما للمحبة فان الوصف فيه معتبر عند لان علة الاسمية عارضة فلا يارض الاصل ولان علة الاسمية لا يخرج الوصف
عن مسمى الوصفية بالكلية على ما مر بخلاف ما الوجهل مما فانه يخرج الوصف عن مسمى الوصفية بالكلية حتى جاز تنكيره
الاسود بالامر وبالعكس واجيب بان الساقط لما مر يعتبر جذر والمانع وللأخفش ان يقول ان الوصفية تزول
بالعلة لا تضاد بينهما والعلية لا تزول بالتنكير لان تنكير العلم اما بالشركة الانفاقة بان جميع جماعة باحمر او بان يجمع
اسم جسد نحو كل فرعون موسى على ما سبق وعلى كلا التقديرين لا يجرى امر بعد التنكير الى معناه الاصل وهو من جملة
الجموع فيكون يعتبر الوصف الاصل بعد زوال المانع واجيب بان ليس المراد بالاعتبار ان الوصف رجع بعد التنكير بل المراد
انه كما ثبت فيكون اعتبارا مع زوال ما يضافه ولذلك قالوا في جمع **احمر** وان كل علما في احد احوال حامد فلا اعتبار
الوصفية فيه لما عايناهم ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان سيبويه ان كان فاعلا كما هو المختار كان نصب قوله اعتبارا
على انه مفعول لاري خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الصفة الاصلية او على انه تين عن حجة في مثل امر اي خالف
سيبويه الاخفش من حيث اعتبار الصفة الاصلية او على انه حال محذوف مضاف الى خالف سيبويه الاخفش حال
كونه ذا اعتبار للصفة الاصلية او على انه ظرف زمان لان المصدر قد يجعل حين اي خالف سيبويه الاخفش وقت
اعتبار الصفة الاصلية او على انه مفعول مطلق يكون الاعتبار المذكور نوعا من الخالفة مثل رجع الفقهاء او بجذات
مضاف اي خالف سيبويه الاخفش مخالفة اعتبار للصفة الاصلية وضافته المخالفة الى الاعتبار من قبيل
إضافة للسبب الى السبب وان كان مفعولا كما زعم بعض الشارحين كان نصب قوله اعتبارا يجوز
بجميع ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولا للمصدر **انما** فاعل المعمل وفاعل المفعول له لان المخالف حينئذ هو
الاخفش والمعتبر للصفة الاصلية هو سيبويه وهو شرط نصبه ويمكن حينئذ ان يكون بدل اشتمال من قوله سيبويه
ايضا محذوف الضمير اي خالف الاخفش سيبويه اعتبارا للصفة الاصلية وانما هو المحذور في محل النصب على انه
مفعول به لقوله اعتبارا واللام مقوية للعمل وقوله بعد التنكير ظرف اعتبارا يعني ان سيبويه يعتبر الصفة الاصلية
في مثل امر بعد التنكير لاني حال العلم في هذا اشكال يرد على سيبويه في وجه المسئلة المذكورة وتقرب ان يقال انه
ان اعتبر الوصف بعد التنكير وان كان زائلا فيلزم ان يعتبر في حال العلية الاصلية ايضا فحينئذ هو خارج من الصفوف
للو وصف الاصل والعلية فاجاب من قوله **ولا يلزم** اي سيبويه **يا رجل** كما ذكر في حيث لم يعتبر
في الوصف الاصل واللاحية **ح** ان كل علم كان في الاصل وصفا مع بقا علية **لما يلزم** من اعتبار اعتبارا

لا يمتزجا به امتزاجهما ولا يحد ثانيا في معنى الاسم شيئا ولا يقومان مقام القنوين فلم يحد بينهما فامتنع المنصوف
بهما وان كانا من خواص الاسم ومن قال ان الجزية سقطت عن نفع القنوين قلنا انما يمتزج لان الجزية سقطت منه تبعاً للقنوين
اشتمل الفعل وهما يسقط القنوينين للفعل بالاسم والاشتمال يقتضي ان الاسم غير المنصوف لبقاء السببين ثم لا فرق بين تقسيم
المعرب باعتبار الازفواف وعدمه شرعاً في تقسيم اعراب العرب باعتبار اقسام الاعراب فقال **المروعات**
هو ما اشتمل كلمة ما موصوفة عبارة عن اسم او معرب او جملة الفعلية صفتها اي هو اسم او معرب
اشتمل على علم الفاعلية اي علامتها وهي الرض والواو والالف نحو جاءني زيد او ابني او الزيد
سواء كانت تلك العلامة لفظاً او تقديرية فدخل الاعراب اللفظ والتقدير لان اللفظ يشتملها دون اللفظ
اذ لا فرق بين الاشتمال على اللفظ فلا يكون نحو جاءني هو مرفوعاً ومفعولاً في الجملة وكان في مقعر نحو جاءني مرفوعاً متبداً وهو المنصوف
فصل لمن لا يعرف ما هو عايد الى المروعات وانما ذلكا ووجه مع ان المروعات جميع هيئت نظر الى خبر المروعات
اولاً عايد عليها بتاويل كل واحد او لا عايد الى المرفوع المذكور معنى للكافة للمروعات عليه لان المروعات جميع هيئت
دون المروعة لان افراد الاسماء والجمع بالالف والتاء كما يكون للمؤنث يكون لصفات غير الفعل ايضاً نحو الجبال
الراسخات والكواكب الطالعات وانما اعاد الضمير الى المرفوع دون المروعات لان التعريف انما يكون للجنس والخصية
دون الافراد وانما ذكر المروعات على صيغة الجمع ولم يقل المرفوع هو كذا ليشتمل الباب على جميع مسايلها ويمكن ان يكون
قول المرفوع متبداً محذوف في التقدير عند ذكر المرفوعاً وقوله هو متاويل جته مستأنفة لانه لما قال هذا ذكر المروعات فكان
سائلاً قل ما المروعات فقال هو ما اشتمل على كذا والتاء في الفاعلية محتمل ان يكون مطابقة الموضوع والياء
للنسبة اي المختصة بالنسبة الى الفاعل فيدخل للمخاطبات ويحتمل ان يكون التاء والياء لا فائدة له معنى المصيبة
اي كونه فاعلاً غير اذ كونه فاعلاً حقيقة او حكماً ليدخل للمخاطبات وانما قال على علم الفاعلية ولم يقل على المرفوع ليشتمل
الاعراب بالحرف ولئلا يلزم تعريف التثنية بما يساويه في المعرفة والجهالة وليشتمل الى اصله الفاعل في باب
الرض كما هو الصحيح من ذلك **فمنه الفاعل** مبتدأ تقدم خبره والقام للتفسير اي فمن ما اشتمل
على علم الفاعلية الفاعل او فمن المروعات الفاعل وتذكيره وتوجيهه بما عرف من التاويلات في هو ما اشتمل
وانما قدم الفاعل على سائر المروعات لانه اصل المروعات وسائر المروعات ملحقة به على الصحيح لان وضع الكلام
للاخبار والفاعل جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجملة في الاخبار اذ الاصل ان يجرى بالفعل لكونه لم يوضع
الكلام اذ كان الفعل هو الاصل فامتنع عنه بالفعل وهو الفاعل ايضاً يكون اصلاً بخلاف المبتدأ فانه ليس
بذلك المثابة ولان عامل لفظي وعامل للمبتدأ معنوي واللفظ اقوى من المعنوي واذا كان عامله اقوى كان
ضرورياً ولان الفاعل اشد في باب الركنية حيث لا يجوز من ذلك شي مسبق بخلاف المبتدأ وفيه نظر
لان الركنية لا ينفك في الجمل الا ترى ان المبتدأ والمخبر كنان وقسمان حد فاما هو حد فاعل لا ينفك
على ركنية فكيف ينفك على كونه اشد في باب الركنية ولان في الفاعل لا ينفك بالركنية بخلاف المبتدأ فان
الركنية لا ينفك بالركنية ان وصلت وكان وفيه ايضا نظر لان في الفاعل قد ينفك ايضا بدول الحروف التي لا ينفك عنها
وما جاء من احد واجوب بان الزيد ما لا ينفك بها وقول اصل المروعات للمبتدأ وهو في باب

لأنه باق على ما هو الأصل في السند إليه وهو التقدير ولا أنه يحكم عليه بكل حكم حاكم أو مشتقاً فان الخبر
يعد اشتقاقاً وجودة على الصيغ نحو هذا حجر وزيد قائم فكان أقوى بخلاف الفاعل فإنه لا يحكم عليه إلا بالاشتقاق
لأن عاملاً لا يكون الاشتقاق إلا ان المبتدأ يحكم عليه بالحكم متعلد في تركيب واحد نحو زيد عالم +
عاقلاً جواد شجاع بخلاف الفاعل فان حكمه واحد ليس إلا وهو ما أسند إليه الفعل أو
شبهه أي الفاعل أهم أسند إليه الفعل أو شبهه كالمصدر وأسم الفاعل والمفعول وأسم التقدير
ولما قيل ان يقول قد يسند إليه معنى الفعل أيضاً كالظرف نحو زيد في داره أو يجبر عنه بمعنى الفعل لا يشبهه
فقط أو شبهه أما ان يندرج تحت ما هو معنى الفعل كالظرف أو لا يندرج فذا اندرج لم يصدق قوله +
في الحال ان العامل فيها الفعل أو شبهه أو معناه وان لم يندرج كان حقه ان يذكر هنا أيضاً أو معناه واجب
بان العامل في الاسم انما هو الظرف هو الظرف عند البعض لقيامه مقام العامل المحتوي المقدم في
ذهن المتكلمين الأحرار وعند أكثرين هو الفعل لا الاسم كالأظرف لا جامد ولا كأمثلة الصفات منها من جهة كقولهم زيد
وانما قال أو شبهه ليتناول زيد قائم وعمر وحسن وجهه **وقوله عليه عطف على قوله أسند أو حال**
بنقد يرقى ويقدّم ذلك الفعل على ذلك الاسم وفيه احتراز عن نحو زيد في زيد ضرب لأنه ما أسند إليه
الفعل لكنه موخر عنه فان قيل الفعل فيه مسند إلى الضمير وتـ **قيل** بل أسند إليه فأسند فيه كقولهم
حيفا أسند الفعل ولا الضمير ثم عاودوا الضمير إلى زيد أسند الفعل إليه ثانياً فيتم كراهة أسناد وبتقوى الحكم
كذا في المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدر عليه كذا فـ وهم من توهم ان الفعل فيه مسند إلى زيد
لا للاحتراز عنه فـ تقدّر يستلزم ان الفعل فيه مسند إلى الضمير فقط لا إلى زيد في جـض الفتح وقع مقدماً عليه
مكان وقوله عليه وقوله **على جهة قيامه** حال بعد حال أي واقفاً على طريقة قيام ذلك الفعل بذلك
الاسم وطريقة قيامه به ان لا يكون الفعل مبنياً للمفعول أي لا يكون على صيغة المجهول وغيره احتراز عن مفعول
ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد وزيد مفعول غلامه فإنه ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدر عليه لكن على جهة
قيامه به بل على جهة وقوعه عليه وانما لم يذكر الضمير عبد القاهر ولا الضمير في غيرهما هذا التقيد في حد الفاعل
لأن مفعول ما لم يسم فاعله فاعل على اصطلاحهم وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل على قيامه به او قائماً
به لئلا يخرج نحو مات زيد وطلال عمر فان الوقت ليس بقيامه زيد وكذا الطول ليس بقيام به ولكن على جهة
انما قايما به فان قيل يحل في هذا الحد تاج الفاعل بدلاً أو عطفاً نحو جاء في زيد لو كـ وقام زيد وعمر حيث
أسند الفعل إليهما على جهة قيامه به فالحق في المراد في جميع حدود الرفع والخفض والمفعولات والمجوزات المذكورة
غير التوابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد هذه المعربات فيكون المعنى ما أسند إليه الفعل بلا تبعية
أو غير تاج **مثلاً قائم زيد** مثال الفاعل الذي أسند إليه الفعل وزيد في بعض النسخ وزيد قائم أي
ليكون مثلاً للفاعل الذي أسند إليه الفعل مثلاً فـ عن بحث تعريف الفاعل شرح في بيان احكامه
فقد وأصل ان بي الفصل أي الأولى ان يقارن الفاعل للفعل الذي أسند إليه كقولهم
الاجتهال بينه وبين الفاعل أي من الفاعل ولو لم يقارن ان الفاعل كالمجرى من الفعل كقولهم زيد بن زيد

والأولى أن يليه كمان أحضر وأخرج وأحسن أما الأول فلهذا الفعل وأما الثاني فلأن الأصل يحتمل المعاني بخلاف
الأولى فانه لا يحتمل سوى معنى واحد وأما الثالث فلمراعاة الاشتقاق وهو من المحسنات على ما عرفت في سلم
المبدية **فلذلك** الفاء للنتيجة واللام للتعليل على ما مر في بحث الوصف أي ولا جعل أن الأصل في +
الفاعل أن يلي الفعل **جاءه غلام زيد** ينصب غلامه ورفع زيدا أي جاز هذا التركيب للمقدم
معاد الضمير وهو محتمل التقديم الفاعل رتبة فلا يلزم الأضمار قبل الذكر **وأمتنع ضرر غلام**
زيد برفع غلامه وينصب زيد أي وأمتنع هذا التركيب للزوم الأضمار قبل الذكر لتأخر المعاد وهو
المفعول لفظا ورتبة بناء على أصالة تقدم الفاعل عليه وهذا عند الجمهور خلافا للاختصار وابن جرير
فانهما يجوز أن فتسكا بقول الشاعر **جري لي على أي أجم** **جاء الكلاب العاجية وفعل** + فإن
ضميرهم عائد إلى العدي وهو مظهر وأجواب أن الضمير للمصدر لا لحد أي أي جرى رجاء الجاء لئلا تجرى للمقدم
عليه كقول الله تعالى **أعدوا له** أو أقرب للتقوى فإن قيل قد جاء الأضمار قبل الذكر بشرط التفسير **التي هي** اعتبر
في تنازع الفاعلين عند إعمال الثاني قيل الأضمار قبل الذكر بشرط التفسير يختص بالعقود والضمير في غلامه
مضاف إليه وهو غير عطف الاتري أنه لا يضمن المفعول في الأول إذا عمل الثاني عند تنازع الفاعلين
مع كون الاسم الظاهر مفسرا وما قيل أن الضرورة قد دعت إلى الأضمار قبل الذكر في التنازع لتساق اقضاء
الفعل الفاعل ولا كذلك هنا إذ المفعول فضلا عن نظر أن الفعل المتعلق في اقتضاء الفاعل والمفعول يسووا فانه كما يتوقف تصور مهيئة على
يتوقف تصور مهيئة على المفعول كما قلنا فلا فائدة استعمال آلة التنازع في محل قابل للإيلام وهو كما لا يقصور به و
من يستعمل تلك الآلة لا يقصور به وذلك المحل غاية ما في الباب أن الفاعل ركن الكلام حيث يفوت
بفواته والمفعول به ليس بركن فتمحقت الضرورة في كلتا الصورتين وإيجاب بيان الترادف بالضرورة من ذلك
تصحيح الكلام دون ما ذكرته من الضرورة يعني الأضمار قبل الذكر في التنازع لضرورة تصحيح الكلام حيث
التنازع في كلام العرب فيحتاج في تصحيحه إلى الأضمار قبل الذكر ولا توجد تلك الضرورة هنا الصنع محمل مادة
على غير الأضمار لما فرغ بيان بعض أحكام الفاعل شرعا في بيان حكم آخر وهو وجوب تقلد يه وتأخيرها فقال
وإذا انتفى الإعراب فيها أي في الفاعل والمفعول لفظا تعين أي من حيث اللفظ
والقرينة عطف على الإعراب أي وإذا انتفى القرينة الحالية كانت أو مقالية على فاعلية
أحدها ومفعولية الآخر نحو ضرب موسى عيسى وأكرم هؤلاء هؤلاء **أو كانت الفاعل**
مضمرا متصلا سواء كان للمفعول اسما ظاهرا نحو ضرب زيد أو مضمرا منفصلا
نحو ما ضربت الأيالك أو مضمرا متصلا بنحو ضربتك **أو وقع مفعولا** أي مفعولا
الفاعل **يجد إلا** نحو ما ضرب زيد **أو بعد مضمرا** أي بمعنى ألا
وهو هنا فانه بمعنى إلا في افتقار الفاعل على ما هو المشهور عند النحاة نحو ما ضرب زيد **أو**
ثم أنا بمعنى ما وألا بمعنى إلا فقط فكان في جعلها بمعنى الأضمار ثم كونها بمعنى ما وألا
اختيار المصنف والأفضل ذكر في الافتتاح وغيره هو أن ما متضمنة بمعنى ما وألا أنه معنى ما

وجوب تقديم خبر لقوله واذا انتقم مع ما عطف عليه اي وجب تقديم الفاعل على
المفعول اما في الصورتين الاولى اي في صورتين متتاليتين والعريضة فالتحيز عن الالتباس
بخلاف ما لو وجد قرينة مقابلية نحو ضرب سعدى موسى وضربت موسى سعدى وضرب
موسى العاقل ^{عيسى} العاقل الاول ورفع الثاني فان بهما قرينة مقابلية وهي تذكير الفعل في الثاني
الاول تانيته في الثاني واغراب الصفة في الثالث او حاليتها نحو اكل الكثيري موسى فان فيه قرينة
حاليته وهو عدم صلاح الكثيري للفاعلية فيجب تقديم الفاعل لعدم الالتباس فان قيل قد
اعتبرتم في الالتباس ههنا ولم يضر في تقديم المفعول على الفاعل في هذه الصورتين نحو موسى ضرب
عيسى واخبر الوجهان احدهما ان يكون موسى مبتدأ والجملة الفعلية خبرا والثاني ان يكون موسى
مفعول تقدم على الفعل وكان في اقامته يداخيل الوجهان احدهما ان يكون اقامم مبتدأ وما يجب له
فاعلة السادة مسد الخبر والثاني ان يكون اقامم خبرا تاخر المبتدأ وكذا في غيرهما اجيز في الوجهان
٢ والوجه فلا يد من بيان الفرق بين صور الالتباس وجواز الوجهين ١ والوجه قيل الفرق مبدئي
على فهمي اصل وهو ان احد الوجهين اذا كان على خلاف الاصل والاخر على الاصل فقصد ما يخالف
الاصل ملبس عتق الالتباس اذا السامع يحكم بما هو الاصل ليسبق ذهنه اليه ولا يتامل ولا يستمع
فينحل بالمقصود وان استويا اصالة ومخالفة للاصل كاتاجازين على الاحتمال حيث لا يتعين احد
بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستقصار فيكون جوازهما
من باب الاجمال دون الالتباس والاجمال جائز والالتباس ممنوع واذا عرفت هذا فاعلم انك
اذا قلت ضرب موسى عيسى بلا قرينة حالية ومقابلية وقصدت فاعلية عيسى كنت ملبسا
حيث لا يسبق ذهن السامع الى تاخر الفاعل عن المفعول لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى
فاعلية موسى وانت لم تقصد فيلتزم الالتباس المقصود بخبره بخلاف موسى ضرب عيسى
حيث يجوز في موسى الوجهان لاستوائهما في مخالفة الاصل اذ مفعوليته توجب تقدم المفعول
على الفعل وهو خلاف الاصل وابتدائية توجب كون الخبر جملة وهو ايضا خلاف الاصل اذ ^{اصل}
في الخبر افراد فيستويان في خلاف الاصل فلا يلزم اللبس وكذا اقامم زيد حيث يجوز في اقامم
الوجهان لاستوائهما في مخالفة الاصل على ماسنيين ذلك في موضوع ان شاء الله تعالى
وعلى هذا انقصر سائر الامثلة هذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين ٢
او الوجهين واما في الصورتين الثانية اي في صورتين كون الفاعل ضميرا متصلا فلان اتصاله
مانع من تاخير كاستتاع الفصل مع الانقباض والمادة بتقديم الفاعل ان لا يتخلل المفعول بينهما
وبين الفعل فلا ينتقض بغيره اضريت واما في الصورتين الثالثة اي في صورتين وقوع المفعول
بعدها او معناها فلا بد لو اخر الفاعل لا قلب القصر وذلك لان المقصد ذهنه قصر الفاعل
على المفعول فلو قلنا المفعول على الفاعل لا قلب ذلك الى قصر المفعول على الفاعل اذ سعتي ^{لنا}

ما ضرب زيد الا عمرو فان زيد ليس ضارباً بالاحد الا عمرو فاما عمرو فجاز ان يكون مضروباً بالغير وبقتدير المفعول
اي بقولك ما ضرب عمرو الا زيد فيعكس في هذا اذ وقع المفعول فقط بعد الا او معناها اما اذا وقع بعد الا
او معناها كلاهما ثم قدم عمرو على زيد نحو ما ضرب الا عمرو زيد فانه جاز عند الاخفش وعبد القاهر سواه
قصد استثناء عمرو وتقدير الا عمرو على الفاعل بقرينة او قصد استثناء امرين من امرين اي ما ضرب احد
احد الا عمرو وزيد حيث لا ينقلب الاختصار المقصود وذلك لان الاختصار انما يقع فيما يلي الا فلوزكر
الفاعل بعدها فالاختصار يقع فيه فاذا قلت ما ضرب الا زيد فكلنا قلت الضارب زيد لا غير ولو ذكر
المفعول بعدها فالاختصار يقع فيه فاذا قلت ما ضرب الا عمرو زيد فكلنا قلت المضروب عمرو ولا غير
الاكثر من الى انه لا يجوز ذلك سواء قصد استثناء عمرو وتقدير الا عمرو على زيد او قصد استثناء امرين
من امرين اما الثاني فلان وم استثناء شيئين من شيئين باداة واحداً بلا عطف وهو لا يجوز لضعف
الحرف واما الاول فلان وم لا يتناسبان في بيان المواضع التي وجب فيها تقديم الفاعل على المفعول
شرح في بيان المواضع التي وجب فيها تأخير عن فقال **واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول**
اي ضمير عائد الى المفعول نحو قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه **او وقع الفاعل بعد الا**
بنحو ما ضرب عمرو الا زيد **او بعد معناها اي معنى الا وهو انما نحو ما ضرب عمرو زيد او**
اتصل به اي بالفعل مفعول اي مفعول الفعل وهو اي الفاعل غير
متصل بالفعل نحو ضربني زيد وما ضربني الا انت وقوله **وجب تأخيرها** جواب الشك
السابقة اي وجب تأخير الفاعل عن المفعول واما في الصور الاولى اي في صورة اتصال ضمير المفعول
فلنخرج عن لزوم الاضمار قبل الذكر واما في الصورة الثانية اي في صورة وقوعه بعد الا او معناها
فلا ينقلب الفاعل المقصود لان المقصود منه قصر المفعول على الفاعل فلو قلنا الفاعل على المفعول
لا ينقلب ذلك الى قصر الفاعل على المفعول اذ معنى قولنا ما ضرب عمرو الا زيد ان عمرو ليس مضروباً بالاحد الا زيد
فاما زيد فجاز ان يكون ضارباً بالغير وبقتدير الفاعل اي بقولك ما ضرب زيد الا عمرو فيعكس في هذا
اذ وقع مجرد فعله بعد الا او معناها اما اذا وقع بعد الا او معناها فمضروب الا زيد فانه
جاز لبقاء الاختصار المقصود على حاله وقيل الحاجة الى هذا التقييد كما هو ملاحظ المصنف لان مثل
هذا التركيب محمول على كلامين فيكون عمرو مفعول فعل محذوف ليس فيه تقديم فاعل على مفعول واما في الصورة
الثالثة اي في صورة اتصال المفعول لان ابقاء المفعول ما من عن تأخيرها فانه لا اتصال بالفعل
واما قاله هو غير متصل اجتراراً عما اذا كان الفاعل متصلاً ايضاً مثل ضربت فانه يجب تقديم الفاعل
على المفعول على ما مر **وقد يجز الفاعل** كلمة قد للتقليل واللام للعهد اي قلما يجز
الفعل الرابع للفاعل **لقيامه في الالة** بمعنى الوقت الالة لان قيامه في الالة شرط للقيام
بالالة بل الالة الايجاز والاختصار اي وقت حصول قرينة الالة على الحذف وتعيين الحذف
وقوله **جواز** صفة مصدر محذوف اي قد يجز حذف جواز الايجاز والاختصار مع

مع حصول الغرض بالقرينة **كقولك زيد** من مبتداء محذوف والقول بمعنى المفعول أي هو مثل
مفعولك وزيد بدل من المفعول أي كزيد والرفع محذوف في بعض النسخ في مثل زيد في موضع كقولك زيد وهو ظرف
لقوله جواز فعله هذا يكون زيد مضاف إليه والرفع محذوف على التقديرين وقوله **قال** الجار والمجرور صفة
زيد وكلمة من موصولة وقاله أي زيد المفعول للذي قال **مر قام** كلمة من هذا استفهامية مبتدأة
وقام خبرها والجملة الاستفهامية مفعول قاله زيد الواقع في الجواب فاعل فعل محذوف أي قام زيد فخذ
الفعل لوجود القرينة وهو قام المذكور في السؤال فان قيل لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير زيد
قام ليطابق الجواب السؤال وهو من قام لأنه جملة اسمية فوجب ان يكون الجواب كذلك ولن يكون ذلك
الا بتقدير الخبر قيل لوجعل هذا من باب حذف الخبر ليطابق السؤال صورة ولا يطابق معنى لان قوله
من قام سوال عن الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم نكرارا لا سنادا فلا يطابق
الجواب السؤال من حيث المعنى او يوافق حذف الخبر يوجب حذف الجملة وحذف الفعل يوجب حذف شرط
والفعل في المحذوف اولي ثم حذف الفعل كما يكون بقرينة السؤال للمحقق كما في المثال المذكور يكون بقرينة
السؤال للتقدير كقولك **ضار** انما ضار في مرتبة يزيد بن هاشم **وليك** يزيد ضار **لخصو**
لواو في قوله ليك ليست بدخلة في البيت بل هي من عيار المصنف اعطف مثال على مثال وهو لم
غائب مبني للمفعول وقوله يزيد غير منصرف للعلية ووزن الفعل مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعل لقوله
ليك وقوله ضار فاعل فعل محذوف لان الشاعر اثار بالبكاء بقوله ليك يزيد في الحقيقة المجهول حرمان
السامع ان يسأل قائلا من يبكيه وجعل هذا السؤال المقدرا للمحقق فاجاب بقوله ضار أي يبكيه
ضار أي عاجز عن خصمه عند الخصومة فحذف الفعل لذلك السؤال المقدر عليه واللام في قوله لخصومة
بمعنى الوقت متعلق بقوله ضار وان لم يرتفع لثبوت لان الجار والمجرور يكتفي به راجعة الفعل أي يبكيه من غير
عند الخصومة او بقوله يبكيه المقدر والراد بالخصومة خصومة غير مارة او خصومة مع غيره وانما
يبكيه وقت الخصومة لضعف حاله وقلة اخوانه فان يزيد كان ظهيرا للضارعين ومعين الضعفاء قيل
اللام للعلية ان اريد خصومة غير مارة **وفي** نظير ان الخصومة لا تنصرف لعلية للبكاء بل العلة عجزه وقت
خصومة غيره اياه وكون يزيد ظهيرا للضارعين ومعين الضعفاء فاللام بمعنى الوقت على كلا التقديرين
واجيب بان حل اللام على العلة على تقدير ان يكون قوله لخصومة متعلقا بقوله ضار كما بقوله يبكيه المقدر
أي ضار لاجل خصومة غيره مع أي يبكيه من غير عند خصومة في لام هذا البيت من كتاب سيبويه
وأخر ومختبط ما نظير الطوايح قوله **ومختبط** عطف على ضار أي يبكيه ضار ومختبط وهو
سائل الطايا من غير وسيلة وانما يبكيه مختبط لان يزيد معطى السائلين من غير وسيلة وقوله
عاطط الطوايح أي عاتقك الحوادث ماله متعلق بقوله يبكيه المقدر او بقوله
مختبط وكلمة من السببية وما مصدرية والضار بمعنى حكاية حال ما ضيته والاطالة هو الاطلاق
والطوايح هي عطية على خلاف القياس كلوا الرجوع لخطئ والقياس **مختبط** والظهور في الحادثة للهلكة

أي يبيكه محتبط لأجل طاعة الطويح فله أي لأجل أهلاك المهلكان ماله أو متعلق بقوله ليبيك أي ليبيك
 يزيد لأجل طاعة الطويح يزيد أي لأجل أهلاك المهلكات يزيد ومعنى البليت ان ينفخ ان يبيك على يزيد كل دليل
 لأنا صوله وكل فقهه سبيل أصابته حوادث الزمان واهلك ماله ولم يجد من يغيثه فان يزيد ناصو كل دليل وجابر
 فخر كل فقير وقوله **ووجوباً** عطف على قوله واز أي ويجوز حذفاً واجباً في مثل **ان أحد**
من المشركين استجارك فله أي مثل هذا الكلام وقوله أحد مرفوع على أنه فاعل
 فعل محذوف تفسيره استجارك وتقديره وان استجارك أحد من المشركين استجارك والمراد بالمثل كل ما تشبه
 المحذوف فيجوز فيه المحذوف ليدل على الجمع بين المفسر والمفسر قال قيل فليكن الجمع بينهما كما في المفسر بأي وان
 وعطف البيان نحو رأيت غضنفر أي أسداً ونحو قوله ونادينا لا أن يا إبراهيم ونحو جاء في أبو الفضل يزيد قيل ذلك
 تفسير المعنى وهذا تفسير المحذوف ووجه الجمع بين المفسر والمفسر أنه ولم يجد هنا لأنه بالجمع لا ينفخ المفسر حذف
 فلا يكون المفسر تفسير المحذوف ثم لا فرغ من بحث حذف الفعل وحذف الشرع في بحث حذف الفعل والفاعل جميعاً
 فقال **وقد يجد قاصداً** أي الفاعل على إقيام قرينة نظرية **مثله غير لم قال** الجار والمجرور
 صنفه نعم أي نعم المقولة لمن قال أو حال أي مثل نعم مقولة لمن قال **أقام زيد** تقديره نعم قام زيد فحذف
 الفعل والفاعل بدلالة نعم التي لتضيق ما سبق وحذف الجملة هنا جاز لا واجب ونعم قرينة مسددة الجملة
 كذا قالوا ولما قيل ان يقول ان سد لشيء مسد غيراً قد يكون بان يفيد فائدة كما في أقام زيد ان ولا شك أن م
 تفيد فائدة الجملة المحذوفة فيكون السؤال قرينة المحذف ونعم سادة مسد المحذوف فينبغي ان يكون حذف
 الجملة هنا واجباً على أن الجملة لم تستعمل بعد حذف التضيق في موضع وذا اشارة الوجوب والجواب عنه
 ظاهر فليتنامل ثم لا فرغ من بيان بعض أحكام الفاعل شرعاً في بيان حكم آخره وهو الإختار عند التنازع وذكر
 سائر أحكام التنازع استطرح فقال **واذا أنتاز الفعل كاسما ظاهراً بجدها** أي
 بعد الفعلين قوله ظاهراً مفعول تنازع لأن نازع متغلباً على مفعولين تقول نازعته الثوب فيتعدى تنازع
 إلى واحد فيكون من باب بخلافها الثوب كما من باب تضارب زيد وقوله بعد هما منفعة ظاهر أي ظاهراً واقعاً
 بجدها وإنما ذكر الفعلين لأصالة الفعل والتنازع لا يختص بالفعل بل يجري في غيرهما من الصفات أيضاً نحو
 زيد ضارب ومكرم عمر أو بكر شريف ومكرم أبو بكر وغير ذلك وهذا بيان لأقل ما يتحقق فيه التنازع ولا يختص
 التنازع بالفعلين بل يجري في أكثر منهما أيضاً نحو ملجاء في أن يملو في الماشقة كما أصليت وسلمت وبأركت
 ورحمت ونجحت على إبراهيم فان هذه الخمسة تنازعت في على إبراهيم وإنما قيل بالظاهر احتراماً عن المضمر فان
 التنازع لا يجري فيه بل يلحق بإياليه وليس في جواز أعمال كل واحد منهما فإذا قلت ضوبت وأكرمت على صيغة المتكلم
 وضرب وأكرم على صيغة الغائب أو ضربك وأكرمتك على صيغة المخاطب كان كل من الفعلين انضمل بهما ليقبضيه
 ولا يمكن أعمال أحدهما فيما انضمل بالآخر لأن المنضمل يميل إلى فعله بما ملأه وهو كجزء ولا يتصل بهما من آخر
 فلا يجوز في المنضمل لم يجز في المنفصل طرحة الباب وإنما قيد بقوله بعد مما لأن الكلام الظاهر إذا كان متقدماً
 أو متوسطاً يلحق بالفعل الأول إذا ثبت تحققه هو قبل الكلام بالثاني فلا يكون فيه مجال لنزع فلا يكون من هذا

كقولك زيداً ضربت وأكرمت وضربت زيداً وأكرمت فإن قيل التنازع لا يتحقق في تركيب ما عند أحد لأن التنازع
 ذهبوا إلى أعمال الثاني وأعمال الفاعل ^{في} المحذوف المفعول أن استغنى عنه والأظهر للكوفيين إلى أعمال الأول وأعمال
 الفاعل وللفعول في الثاني لأن عندهم ما في فاعله لا على ما ياتي في المتن فكيف قالوا إذا تنازع الفعلان الآخر
 قيل المراد بالتنازع التنازع في القلب دون التركيب فيكون المعنى وإذا قصد توجه الفعلين إلى اسم واحد في
 القلب والفاء في قوله **فقد يكون جواب** إذا فعل هذا يكون الفاء في قوله فإن عملت للتفسير ويجوز
 أن يكون الفاء للتفسير والجزء محذوف بتقدير وإذا تنازع الفعلان ظاهرهما جازا أعمال كل واحد
 منهما وعلى هذا يكون الفاء في قوله فإن عملت أيضاً للتفسير ويجوز أن يكون الفاء للتفسير جزاء الشرط قوله
 فإن عملت الثاني إلى آخره أي فقد يكون تنازع الفعلين واقعاً في **الفاعلية** أي في علوية الأسم الظاهر
 وباء النسبة مع التاء فمعنى المصدرية أي في كونه فاعلاً **مخوضه في** **والمعنى زيد**
وقد يكون واقعاً في المفعولية أي في مفعولية الأسم الظاهر أي في كونه مفعولاً
مخوضه في **وأكرمت زيداً** وقد يكون واقعاً في **الفاعلية** **والمفعولية**
مختلفين في الاقتضاء بأن يقتضي أحد الفعلين فاعلية الأسم الظاهر والآخر مفعولية معاً
مخوضه في **وأكرمت زيداً** وانقلاب قوله مختلفين على أنه حال من الفعلين المقدرين للذين هما فاعل
 المصدر المضاف إليهما المدلول بالضمير المستكن في فقد يكون العامل في قوله وفي الفاعلية والمفعولية بواسطة
 العطف أي وقد يكون تنازع الفعلين واقعاً في الفاعلية والمفعولية معاً حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء
 فيكون العامل في الحال وصاحبها ذلك المصدر فيقتضيه عامل الحال وصاحبها ولقيل أن يقول لو كان ذلك
 حالاً من الفعلين المقدرين وعامل المصدر المدلول بالضمير المستكن في قوله فقد يكون يلزم أعمال الضمير الحاد
 إلى المصدر في الحال وصاحبها لا محالة وذا هتمت ويمكن أن يجاب بأنه حال من الفعلين المفهومين من ذلك الضمير
 فيكون حالاً من مفهوم الكلام وعامل المصدر المفهوم من الكلام والحال يجب أن يكون عاملاً معنوياً
 مفهوماً من الكلام من حيث المعنى فيكون من باب أعمال مفهوم الكلام كمن باب أعمال الضمير فيمكن أن
 يقال أنه خبر كان المحذوف أي أن كان الفعلان مختلفين علماً بأن كان أحدهما واقعاً والآخر ناصباً وقوله
ويختار البصريون بكسر الباء والقياس الفخر وكان الكسرة لبقاء الفصل بين المنسوب إلى المدينة
 وبين المنسوب إلى المدينة بمعنى المجازة أي يختار النخبة المنسوبة إلى النخوة **أعمال الثاني**
 عطف على الجزاء المحذوف أي وإذا تنازع الفعلان ظاهرهما يجوز أعمال كل منهما ويختار البصريون
 أي نخبة البصريين أعمال الفعل الثاني مع تجوز أعمال الأول فالأختلاف في الاختيار والاولوية دون الجواز
 واحتجوا بأن الفصل الثاني أقرب الطالبين إلى المطلوب فهو على اخذ أقدر وبأن أعمال الأول يستلزم
 الفصل بين العامل والمفعول وهو خلاف الأصل إذا كان الأصل في المفعول أن يلي عاملاً وباستفاضة
 الاستعمال على ذلك في القرآن وكلام القدماء منه قوله تعالى هاؤم أقرؤا كتابي حيث عمل الثاني
 إذ لو عمل الأول لقيل أقرؤا واختياراً من المفعول في الثاني عند عمل الأول ومثله قوله تعالى

ويخوما قام وما قصد إلا أنا حيث حذف إلا أنا في الأول وهو الفاعل ونحو أضيفت من حيث حذف الفاعل وهو الواو
 ونحو أكرموا القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو لفظا ليلاديلتقى ساكنان وإن بقيت خطا ليلاديلتقى تسلكهم
 بالواحد ونحو أطعم في يوم ذي مسغبة حيث حذف فاعل المصدر قيل إن المصدر قاصو في العمل لا يجب في كل
 وجود الفاعل فتوالة أطعم في يوم ذي مسغبة من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد كما من باب حذف
 الفاعل وكلا مثله السابقة من باب تقدير الفاعل كما من باب حذفه نسبيا أو المحذوف في باب التنازع ههنا
 منسيا ويظهر أثر الخلاف بين اتفاقين بالاختلاف بين الفاعلين المحذوف في التثنية والجمع دون الواحد لكون
 الضمير بارزا فيهما ومستتر فيه فيقال في الضمائر ضروبان وأكرم من الزيدان وضروب من أكرم من الزيدون وفي الخبر
 ضرب من أكرم من الزيدان أو الزيدون بخلاف ضروب من أكرم من زيد حيث لا يظهر أثر الخلاف فيه صوفا بل
 معني فإن الفاعل في الفعل الأول مضمرة مستتر عند الفاعلين بالاضمار ومحذوف عند الفاعلين بالبيان المحذوف وقوله
وجاز جلة مخرجة أيبان بخلاف الفراء والواو اعتراضه أي وجاز أعمال الثاني عند اقتضاء الأول
 الفاعل وقوله **خلاف للفراء** مفعول مطلق أي يجازي القول بالجواضلا فالقراء فانه من جواز
 ذلك للزم واحد المخطورين الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل وروى عن الفراء فشرطه الراغبين وكلاهما
 بعد الاسم الظاهر كما في صوفا تاخير الناصب يقال ضروب من أكرم من زيد هو وضروب من أكرم من زيد هو وروى
 المتن غير مشهور في قوله **وحذفت للمفعول** عطف على قوله اضممت الفاعل أي وأ
 عملت الثاني حذف المفعول أن اقتضى الأول للمفعول **أن استغنى عنه** هذا شرط استغنى
 عن الجراء ثم قد مر ما يغني عنه والهمز والجر وراعى منه مفعول ما لم يسم فاعله أي حذف المفعول
 أن كان ما استغنى عنه بان لم يكن مفعولا لأفعال القلوب نحو ضروب من أكرم من زيد وأعطيت وأعطيت
 زيد رها لأن المفعول فضلة فلا ضرورة في ضمير قبل الذكر فيحذف لكثرة الاسم الظاهر عليه وإنما لم يذكر
 مثل هذا المفعول تخرا عن سماجة التكرار وإنما لم يعمد كذا عن كذا ضمير قبل الذكر في الفضلة وأما كذا
 في قولهم ربه رجلا فتأذ **والأداة** أي وإن لم يستغن عن أي وإن كان عالم يستغن عن بيان ذلك
 مفعولا ثانيا من باب علمت وكان الأول مذكورا أظهرت المفعول نحو حسبني مطلقا وحسبت زيدا
 مطلقا فإن حسبني وحسبت لما تنازعا في مطلقا لا غير وأصل في حسبني وحسبت وجب أظهر مفعول
 حسبني وهو مطلقا الأول ليلاديلتقى مالا قصار على أحد المفعولين ثم لا فرغ عن تفسيره ذهب للصريين
 وبيان كيفية أعمال الفعل الثاني شرعا في تفسيره ذهب الكوفيون وبيان كيفية أعمال الفعل الأول فقالا
وأن عملت الأول عطف على الشريطة السابقة وهي قوله **فإن عملت الثاني** وأما عملت الأول كما هو
 الكوفيون سواء كان مقتضيا للفاعل أو المفعول **اضممت الفاعل في الفعل الثاني**
 إذا اقتضى الفاعل على **وقال الظاهر** بالانفتاح نحو ضروب من أكرم من زيد وضروب من أكرم من
 الزيدان وضروب من أكرم من الزيدان **واضمت المفعول** أيضا في الفعل الثاني إذا اقتضى
 المفعول على القول المختار على وقف الظاهر نحو ضروب من أكرم من زيد وضروب من أكرم من

وضربني وضربتم الزيدون وأنا اضم للمفعول في الثاني لأن اضماء ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل
 الأول وهو مقدم على ما يضم في الفعل الثاني كما فلا يحذف مع امكن اضماء الأول **ألا ان يمنع مانع** +
قظه استثناء مفرغ أي اضمحت المفعول على المختار في جميع الأوقات الأوقات متناهية عن الكفاية
 فحينئذ وجب اظهار للمفعول وهو ما اذا كان مفعولا ثانيا من باب علمت مع ذكر المفعول الأول غير مطابق
 للظاهر مثل حسبي وحسبته لمطلقين الزيدان منطلقان حسبي وحسبتهما متناهما في مطلقا +
 فاعمل الأول وهو حسبي فجعل الزيدان فاعلا ومنطلقا مفعولا اضم للمفعول الأول في حسبتهما
 وظهر الثاني وهو منطلقين لما منع يمنع اضماء وهو انه لو اضم مفرغ اختلفا فهو هو والمفعول الأول
 وذا عجز جاز لوجوب الحال فيهما فقام صدق عليه في هذا الباب ولو اضمه مثني خالف المعاد وهو قوله منطلقا
 فلما استتم لامر وجب اظهار وان كان مطابقا للظاهر يصح نحو حسبي وحسبته اياها زيد منطلقا لما فرغ
 من ذلك ثم في جواب ما فتى به الكوفيون يقول لمر القيس من ان كفاي ولم اطلب انما في قليل واعمل
 كفاي فقال **وقول امر القيس** + فلو انما سمع لادنى معيشة + كفاي ولم اطلب قليل من
 المال ليس منه القول عجى المفعول أي مفعول ليس من باب التنازع **فمنع المعنى** أي لا اجل
 فساد معنى البيت على تقدير تهمهما إلى قليل من المال حيث يلزم التناقض وخلاف المقصود لأن
 كلمة لو يجعل المبتدأ من شرطه وجزيه وما عطف على أحدهما منقيا والمنع من كل واحد من ذلك مشتبه
 فاذا قلت لو اكرهني اكرهتني فالأمران متغايران واذا قلت لو اكرهني لم اكرهك فالأمران متشابهان وهذا قولنا
 معيشة انتقام انتقام معيشة أي انتقام طلبه لقليل من المال لأنه مثبت وقع في مباح لو وكذا قوله كفاي قليل
 من المال يستلزم انتقام كفاية قليل من المال فلو كان قوله ولم اطلب متوجها إلى قليل من المال كما زعموا يستلزم
 كونه طلبا لقليل من المال لأنه صار مثبتا بالعطف على جزء لو يلزم من الصواعق الأولى ان لا يكون طالب
 لقليل من المال ومن الثاني ان يكون طالبا له وهو تناقض بين وكذا يلزم من الأول انتقام كفاية قليل
 من المال ومن الثاني بثبوت طلبه وهو من مقصود فثبت أن الفعل الثاني غير متوجه إلى ما توجه إليه
 الفصل الأول بل الأول متوجه إلى قليل من المال والثاني متوجه إلى المجدل الموكل المحذوف بدلالة البيت
 الثاني وهو قوله ولكفا سمع لمجد موث + وقد يدل على المجدل الموث ما في فيكون المعنى لو ثبتت سي كفاي
 معيشة كفاي قليل من المال ولم اطلب المجدل موث أي الملك العظيم ولكفا سمع لمجد موث فلا يكون من باب
 التنازع إذ شرطه ان يكون الفعلان متجهين إلى شيء واحد وقالا الفارسي الواد في قوله ولم اطلب للحال دون
 الصطف فلا يصير الطلب مثبتا فلا يلزم التناقض ولا خلاف المقصود ويكون المعنى ما ثبتت سي كفاي معيشة
 وما كفاي قليل من المال والحال اني لم اطلب قليلا من المال فيكون من باب التنازع باعلا الأول وفيه
 نظر لأن الحال قيد العامل فيمتلزم كون المتعذر ملزوما للكفاية للقياس بانضمام الطلب وليس كذلك
 لا يتحقق السمع لادنى معيشة مع كفاية قليل من المال مطلقا سواء طلبه أو لم يطلبه نعم يمكن ان يكون
 البيت من هذا الباب باعلا الأول وحذف المفعول من الثاني على غير المختار كان قوله ولم اطلب

عطنا على مجموع الجملة الشطية دون الجزاء او كان اعتراضا حيث لا يكون جيئد في سياق كوفلا يصيب
 مثبتا فلا يفسد المعنى فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وقول امر القيس مبتدأ وقوله ليس منه خبرا وقوله كفا في
 في البيت جواب لو وفي الكافية بدل من قول امر القيس وازافة التمسك الى المعنى اضافة المصدر الى الفعل
 ثم المصنف لما اخرج مفعول ما لم يسم فاعله عن تعريف الفاعل بقوله على جهة قيامه به شرع في تعريفه بمحل على حدة
فقال مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل لم يذكر فاعله وانما يفصل بينه كما فصل
 المبتدأ لشدة تعلقه بالفاعل حتى سماه بعض النحويين فاعلا **كل مفعول حذف فاعله**
واقيم هو مقامه كلمة كل لبيان الاطراد فلا يكون ذكرها ههنا مستتكر او قوله حذف
 فاعله صفة مفعول وهو تأكيد للضميمة المستتر في اقيم اي واقيم ذلك للمفعول مقام الفاعل وانما الدليل
 بنوهم اسناد اقيم الى قوله مقامه قال قيل هذا الحد صادق على الريح في قولهم انبت الريح البقل حيث
 كان في الاصل مفعولا فإياي انبت الله البقل وقت الريح فهو مفعول حذف فاعله واقيم هو مقام
 قيل انه قد خرج عن كونه مفعولا فيه وصار فاعلا لصديق حذف الفاعل عليه فلم يصدق عليه كل مفعول
 ثم لما فرغ من تعريف مفعول ما لم يسم فاعله شرع في بيان شرطه فقال **ونشرطه** اي شرطه منقول
 ما لم يسم فاعله **ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل** وصيغة الصيغة
 الى صيغة المفعول فان قيل كيف يدخل في هذا الشرط نحو افتعل واستفعل وعزها ما عابني للمفعول
 قيل في الكلام حذف مطوف اي الى فعل وفعل ونحوها ما عابني للمفعول او يقلل الى الاد بقرائه **فقال**
 محذوف اللفظ واللفظ اذا اريد به محذوف اللفظ يكون علما والعلم هو تاويله بصيغة اشتق وسماء بها كما في لكل
 فرعون موسى اي لكل جبار عادل والصيغة المشتقة من لم يسم فعل ويفعل كونه ماضيا مجهولا ومفعولا
 مجهولا او كونه صيغة المبني للمفعول فيكون المعنى ان تغيير صيغة الفعل الى الماضي المجهول والمضارع المجهول
 او ان تغيير صيغة الفعل المبني للفاعل الى صيغة الفعل المبني للمفعول ثم لما كان تعريف مفعول ما لم يسم
 فاعله موهما بان كل مفعول صالح لا قامته مقام الفاعل شرع في بيان ما يقع من للمفعولات مقامه فملا يفت
فقال ولا يقع للمفعول الثاني من باب علمت مقام الفاعل لان المفعول الثاني مستند
 الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو استند الفعل اليه لزم كونه مستندا ومستندا اليه معامح كون كلا
 الاسنادين تاما بخلافه اعجبني خبر زيد فان عوب وان كان مستندا ومستندا اليه لكن اسنادا الى
 الفاعل غير تام وكذا لا يقع للمفعول **الثالث من باب علمت** مقام الفاعل لان حكمه حكم المفعول
 الثاني من باب علمت في كونه مستندا وكذا الثاني مفاعيله عند ليس نحو اعلم موسى عيسى اخاه بخلاف
 علمت زيد حنة احبة **والمفعول له والمفعول مع ذلك** اي المفعول
 له والمفعول معه مثل للمفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب علمت في انهما لا يقعان موقع
 الفاعل لما الاول فلان للمفعول له جواب لم ويبطل السؤال عن البنية قبل تمام الحكم وفيه نظر لان هذا
 الدليل يوجب ان لا يجوز اقامة للمفعول الصجداظهار الامر ايضا لان جواب لم وقد جاز ذلك بالاتفاق

يقال ضوب للتأديب وما يقال لا نسلم أنه بعد أظهر الالام جواب لم رفته وهاء لا يتفقان المفعول له بلام انما
يقع جوابا للام لكونه صالحا للجواب للام ولا يتفاوت تلك الصلاحيته بعد أظهر الالام الا ترى ان قولك للتأديب
بمجر جوابا لمن قال لضوبت كما ان تأديبا صحيحا لذلك وهذا المريف بالوجود ان كذا البرهان وعلى بعض المشتقات
بان الضيب فيما قصد عليه مشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل صامرا فموت الاشارة بالعلية وفيه نظر لانه
يلزم من هذا الدليل جواز اقامته لو قام قرينة تشعر بالعلية وليس الامر كذلك بل الملح مطلق وكان هذا الدليل
يقضي امتناع اقامة الضرب ايضا لان الضيب فيما قصد ظرفية مشعر بالظرفية فلو اقيم مقام الفاعل فام
الضيب والاشارة وقد صح ذلك يقال سير يوطر بحجة واما الثاني فلان المفعول معه لو استدل به الضيب فلا
يجوز اما ان يجذف الواو عند استناد الفعل اليه اما ان حذفته بتغيير ماهية المفعول معه يخرج من كونه
مفعولا معه وان لم يجذف ينتج الانداز اليه اذا اوجب الاستناد اليه ثم لما بين المتاعيل التي لا يقع موقع
الفاعل شرع في بيان ما يقع موقعه فقال **واذا اوجب للمفعول** بلا واسطة ان الكلام مع غيره
من ساير المتاعيل التي تقع موقعه وفي المفعول المطلق الذي ليس له تأكيد وظرف الزمان والمكان والمفعول
بواسطة حرف جر **تعيين** اي تعيين المفعول بلام اقامته فاعلم الفاعل اي الاستناد الفعل اليه وانما
تعيين له لان الفعل للجهول بقي له واستدليل حقيقة والى غير ذلك من الملايسات مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة
مع امكانها فان قيل لا يخرج المفعول المطلق والزمان على الفعل به باعتبار ان كل واحد منهما جزء من اول الفعل
لان الفعل يتبين المصدر والزمان وكذا المكان باعتبار ان مستلزم مدلول الفعل لان كل مصدر يستلزم
امكان بخلاف المفعول به فانه مقتضى مدلوله من حيث ان المصدر يقتضى المحل من جهة الوقوع عليه و
لا يستلزمه فان الضرب في ضرب زيد امثلا وان استلزم المحل من جهة وقوع المصدر على ذلك المحل لكن باعتبار
المدى غير بل باعتبار الصفة الثقلية فان فسر المصدر يمكن ان يكون بدون المفعول به كالقيام والقعود وغير
هما من المصادر اللامزة فثبت ان احتياج الفعل الى هذه المتاعيل اشدهم احتياجه الى المفعول به فلو استلزم
في غير غير يخرج في غير ان الفعل للجهول غير مدني لو امكن من هذه المتاعيل فكان راجحا عليها والدليل
نفوز ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير بشار بن شاذان في هذا
فتعين زيد الفاعل التعليل وهذا تعليل على القتل المذكور لانه اذا قيل تقول كذا فتعين زيد مكانه
قال مثاله كذا انه تعين فيه زيد كما ترى مع وجود غير من المتاعيل التي تقتضي لاقامة فان قوله يوم الجمعة
ظرف زمان وقوله امام الامير ظرف مكان وقوله بشار بن شاذان مفعول مطلق لا يجوز باعتبار الصفة وقوله في دار
مفعول به بواسطة حرف الجر ان المفعول به بلا واسطة حرف جر اقيم مقام الفاعل ولما قيل ان يقول ان
قوله في الدار مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور واما على اصطلاح المصنف فهو مفعول فيه حيث
جاء تقدير في شرط نصب المفعول فيه كشرط نفس المفعول فيه فيلزم فكر ان الظرف المكان وتزاي نظير المفعول
بلا واسطة وايضا انه ان يقول ان كلام المصنف غير منتظم فان قوله اذا وجد وقوله تعين وقوله يقول
او ما يستلزمه وقوله تعين زيد ما من الالهم الا ان يجعل قوله تعين بمعنى المستقيم كافي قوله تعالى يوم

ويؤيد في الصور ففتح من السموات والأرض **فان لم يكن** تامّة لانها ضنة أي فان لم يوجد المفعول
بلا واسطة في الكلام **فجميع سواء** أي فجميع الفاعيل مستوية في الأقامة لاستواء الجميع
في عدم مبدء الفعل المجهول أو كون الاستناد إليه مجازاً فان قيل في كلام الشيخ نوع اشكال وهو أن الكلام
أي جميع الفاعيل مع مفعول الاستتقيم لا يتناهى على قوله فان لم يكن وإن أريد جميع مبدء المفعول
بفتح سواء مطلقاً وجد المفعول به أو لم يوجد قيل للراد وإن لم يوجد المفعول به فجميع مبدء المفعول
في جواز الأقامة وعند وجود كانت سواء في عدم جواز الأقامة أو يقال للراد إن لم يوجد المفعول به فجميع
ما يذكّر في التركيب المذكور من الفاعيل سواء وإن وجد فجميع ما يذكّر منها فيه ليس لسواء لترجح المفعول
ولو قال والأقرب أني سواء كان انحصاراً لرفع الشرح وأظهر لأن لفظ الجميع يؤهم خلاف المقصود على
ما عرفت **والمفعول الأول من مفعولي بادعيت** والراد بباب أعطيت كل فعل متعد
إلى مفعولين تأنيه ما عجز الكلال فيتناول كيوف أي المفعول الأول من الفعل المتعدى إلى مفعولين تأنيه
غير الأول **والثاني من المفعول الثاني** في أقامته مقام الفاعل لأن المفعول الأول من أعطيت
زيدادرها في معنى الفاعلية اذ هو ما يطأ أي اخذ وكذا المفعول الأول من كيوف زيداجبة في
معنى انفاعلية اذ هو مكشور وفي الثاني منها معنى المفعولية لانه ما أخذ ومكشور وما فيه
معنى الفاعلية فهو أنشأ والبق بأقامته مقام الفاعل ويجب أقامته عند اللبس نحو أعطيت زيد
عمر فان كل واحد من مفعوليه يصح أن يكون أخذاً وما أخذ بخلاف أعطيت زيدادرها فان الثاني
لا يصح أن يكون أخذاً بل تعين لكونه ما أخذ فلا ليس في أقامته في الخارج من تحت الفاعل ومفعول
ما لم يسم فاعله شرع في بحث المبتدأ والخبر فقال **ومنها المبتدأ والخبر** مبتدأ متقدم
الخبر والخبر عطف على قوله فانه الفاعل أي من الرفعات المبتدأ والخبريت التمهيد ههنا لتأنيث الفاعل
وذكر في التذكير الخبر وفي بعض النسخ ومنها المبتدأ والخبر أي وما اشتمل على علم الفاعلية المبتدأ والخبر
وفي بعض النسخ المبتدأ والخبر فلهذا يكون المبتدأ مبتدأ محذوف الخبر أي ومنها المبتدأ والخبر
وإنما حذف الخبر كفاء بما ذكر في الفاعل ولذلك حذف ذلك في سائر الرفعات الآتية وإنما جمع المبتدأ والخبر
في فصل واحد لكان التذرع بينهما على ما هو الأصل اذ إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر ما حذف أحدهما
فخلاف الأصل ولا شتر كما في كون عاملاً معنوياً وغير ذلك **فالمبتدأ هو الاسم**
العوامل القظية قوله المبتدأ مبتدأ وهو ضمير الفصل لا جعل له من الكلام وقوله
الاسم خبر وقوله مجرد صفة الاسم وقوله عن العوامل متعلق بالخبر وتعلق القظية صفة العوامل أي العوامل
المعنوية إلى اللفظ خبيرة المفعول إلى المصدر أو البنية **الخبرية إلى الكليات** وعلى الأول يكون
اللفظ بمعنى التلقظ أي العوامل المعنوية إلى تلفظ لا فذلك العوامل فيكون العوامل ملحوظة
وعلى الثاني بمعنى الملحوظ أي العوامل المسموعة إلى الأشياء الملحوظة فالأشياء الملحوظة كليّة
والعوامل بعض جزئياتها وفي قيد الاسم احتراز عن الفصل فإنه لا يقع مبتدأ والراد بالاسم أعم من كونه

اسم اللفظ او تقديره افيدخل في الحد سواء عليهم انذارهم ام لم تنذرهم وستمع بالمعدي خبره ان تراه
 وحق ان زيداً منطلق وفي قيد المجرّد عن العوامل اللفظية احتراز عن الاسم الذي يدخل فيه عامل لفظ
 وانما اطلق العوامل اللفظية ولم يفسرهاباب كان وان وعلمت كما فسرهابالعلاقة جار الله الذي
 في الفصل لا يعرف المبتداء وحل في الحرف ان يطلق بخلاف جار الله حيث قصد بيان ماهو المشترك
 بين المبتداء والخبر قايلها بالاسمان المجرّد ان عن العوامل اللفظية للاسناد والمشاركة بينهما التي
 عن العوامل التي من شأنها ان تدخل عليها وهي الابواب الثلاثة وفروعها ليس الا لا يرد على
 المصنف قولهم بحسبك درهم فان قولهم بحسبك مبتداء وليس عجز عن مطلق العوامل
 اللفظية لان الياء زائدة والحروف الزائدة لا يعتد به وقوله **مسند اليه** حال
 من الضمير المستكن في قوله المجرّد والحجاء والمجرور مفعول مالم يحسم فاعله لقوله مسنداً وهو
 انما عمل كانه حال معقوق على ذي الحال وفيما احتراز عن خبر المبتداء والقسم الثاني من المبتداء
 فانه خارج من هذا القسم فان قيل ماله اني ضمير الفصل في حد المبتداء والخبر دون حد الفاعل و
 مفعول مالم يحسم فاعله قيل الكيفية في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام كان الاطراد و
 الانعكاس وصح بذلك في بعضهم ليكون صور التضييق دالة على صور الاكتفاء وقيل صح بالمعنى
 هنا جرح اعلم من ان اسم الفاعل مبتداء و فاعله مسند الخبر كاقام الزيد ان كانه مسند به كاسند
 اليه ولانه اسم الصفة واقعة بعد حرف النفي والاستفهام وفيه نظر لان ضمير الفصل يقتضي قصر الخبر
 على المبتداء دون العكس فاذا قلت زيد هو المطلق كان الانطلاق مقصوراً على زيد كان زيداً
 مقصوراً على الانطلاق فعلى هذا يكون الاسم المجرّد عن العوامل اللفظية المسند اليه والصفة الواقعة
 خبراً لنفسه مقصوراً على المبتداء لان المبتداء مقصور على الاسم المذكور والصفة المذكورة فلا يحصل
 بضمير الفصل زعمه لان الاسم المذكور والصفة المذكورة مبتداء بخلاف واجبانه قد يجيء لفظ
 المبتداء على الخبر كما يقال الكر هو التقوى ومنه قوله تعالى **واولئك هم المفلحون** اي اولئك هم المفلحون
 على الفلاح لا يتعدى الفلاح منهم الى غيرهم وههنا من هذا القبيل فيكون المبتداء مقصوراً على الاسم
 المذكور والصفة المذكورة فلا يكون المبتداء غيرهما فيحصل به زعمه فان قيل الخبر يد عن العوامل
 اللفظية يقتض سبق وجودها كما ان قولك زيد يخرج عن الثياب يقتض سبق وجود الثياب ولم يوجد
 في المبتداء عامل فاقبل سلماً ذلك لكن قد ينزل الامكان مثلاً الوجود كما في قولك **الحقار ضيق** فم
 التركيب والركبة البيرة قولك سبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الغنم وقوله تعالى امتنا
 اثنتين واحيينا اثنتين بضمية العلم الا على امانة وههنا من هذا القبيل فان قيل الخبر يد
 في الوجود من حيث المعنى واللام في العوامل لا يستغراق فيكون المعنى المبتداء هو الاسم الذي
 لم يوجد فيه كل عامل لفظي والكل في الاسم كقولك لم يقم كل انسان لا يحوم النفع كقولك كل انسان
 لم يقم وقد عرفت ان في العموم لا يفيد في الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل يفيد في الحكم عن

[illegible]

الرافعة نظاهر مبتدأة أيضا بالاعتماد على الموصول نحو اقاير ابوة زيد فلو قال بعد حرف اليق لوالف الاستغناء
 اولام الموصول كان اشمل قيل انما يجتبر وقوع الصفة بعد الموصول لان هذا القسم من المبتدأ ضروري
 يصار اليه لعدم وجه آخر وكذا ضرورة ههنا الزوم اعراب الصلة باعراب اللام الموصولة كما عراب ما بعد
 الا بمعنى غير باعرابه توضيحه ان حق اعراب ان يكون على الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام
 الحرفية والحرف لا يتحمل اعراب نقل اعرابها الى صلتها فاعربت باعرابها عارضة كما ان الا الاسمية كما يدعى
 بمعنى غير لما كانت في صورة الا الحرفية نقل اعرابها الى ما بعدها فاعربت باعرابها عارضة **مثال زيد**
قاير مثال القسم الاول من المبتدأ **وما قاير الزيدان** مثال الصفة الواقعة بعد حرف اليق الواقعة بعد حرف
 اليق **واقاير الزيدان** مثال الصفة الواقعة بعد حرف اليق الواقعة بعد حرف اليق **واقاير الزيدان** مثال الصفة الواقعة بعد حرف اليق الواقعة بعد حرف
 مبتدأة وليس مسند اليها والزيدان قاعلها السادس الحجة في تمام الحجة فان طابقت
مفح اي فان واقعت الصفة الواقعة بعد حرف اليق لوالف الاستغناء اسماء مرفوعة واقعا
 بعدها بان كانت الصفة والاسم المرفوع الواقع بعدها مفح **بطل الامر** احدهما كون
 الصفة مبتدأة وما بعدها قاعلها السامس الحجة في تمام الحجة الثاني كون الصفة جزاء ما بعدها مبتدأة بخلافها اذا طلعت شقها
 نحو اقاير الزيدان واقاير الزيدان فاما جسيدي جليل الا فان قيل هذا القسم للمبتدأ ضروري لا يصار اليه الا عند عدم وجه
 اخر فلما جاز وجه اخر انتفت الضرورة فيل الضم في ههنا على تقدير مخصوص لا مطلقا وهو على تقدير
 جعل الاسم الظاهر فاعلا لانك اذا جعلت الاسم الظاهر فاعلا فلا وجه في الصفة سوى رفعها على
 الابتداء فتحققت الضرورة فان قيل اعتبر في منع تاجيز المبتدأ في نحو زيد قام لمزوم الالتباس بالفاعل
 ولم يجز جسيدي وجهان ولم يجتبر الالتباس ههنا وجوز الوجهان فلا بد من بيان الفرق بين جميع صور
 الالتباس وجوز الوجهين قيل الفرق بينهما قد ذكرنا من قبل وهو ان احد الوجهين ان كان على خلاف الاصل
 والاخر على الاصل فقصده ما يخالف الاصل ملبس عتق الالتباس السامع يحكم بما هو الاصل لسبق ذ
 اليه ولا يتأمل ولا يستفهم فيحل بالمقصود قام زيد من هذا القبيل لانك لو قصدت ابتداء
 زيد كنت ملبسا حيث لا يسبق ذهن السامع الى تاجيز المبتدأ عن الخبر مع صلاحية الفاعل لكونه
 خلافا للاصل بل يسبق الى فاعليته وانت لم تقصد فيلزم الالتباس المقصود بغيره فلا يجوز فيه
 الا انفاعلية مخلوها عن مخالفة الاصل وان استوى الوجهان اصلا ومخالفة للاصل كانا جائزين
 على الاحتمال حيث ايتعين احدهما بالاصل حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التأمل والاستغناء
 فيكون جوازا من باب الاجمال والاحتمال جازم الالتباس عنق وذلك **مثال قاير زيد** فان جسيدي
 مستويان في مخالفة الاصل اذا ابتدأ بيقه توجب وقوع المسند به مبتدأ وهو خلاف الاصل وخبرية
 توجب تقليد الخبر على المبتدأ وهي ايضا خلاف الاصل فاستوى الوجهان فجوز هذا هو الفرق بين جميع
 صور الالتباس وجوز الوجهين فمما فرغ من بيان المبتدأ شره في بيان الخبر فقال **والخبر هو**
الخبر عن العواصم اللغوية **لمسند** **للمفح** **للمصقة** **المذكورة** **اي**

لا يكون صفة واقعة بعد حرف الينف والف الاستفهام رافعة لظاهرة قوله المجرى شامل للمبتدأ +
 يقسم به وقوله المستند به أحسن من القسم الأول منه وقوله المغير للصفة المذكورة احتراماً عن
 القسم الثاني منه وأما قيل هو الاسم المجرى كان الخير قد يكون جملة والجملة من حيث هي ليست
 باسم ولا فعل ولا حرف فترادف ذكر الاسم لتناول الاسم والجملة مقول إنما لم يقبل هو الاسم المجرى الكائن
 قال في المبتدأ والجملة التي وقعت جبراً وبين الاسم فإن قيل يدخل في المجرى ضرب في زيد يضرب أبو ج و
 ليس بجبر بل المجرى هو الجملة قيل معناه المستند إلى المبتدأ فيخرج ذلك لأنه مستند إلى الفاعل دون المبتدأ
 وعلى هذا قوله المغير للصفة المذكورة تأكيداً لأن القسم الثاني من المبتدأ يخرج بهذه العناية ثم المجرى مبتدأ
 وهو ضمير الفصل والمجرى ضمير والمستند بصفة المجرى والمغير بصفة أخرى ثم لا يبين المبتدأ والمجرى شرعاً في
 بيان أحكامها على الترتيب فقال **وأصل المبتدأ التقديم** أي الأول في المبتدأ ومقتضى
 الدليل فيه أن يكون مقدماً على المجرى لأنه موصوف ومعنى والمجرى صفة والموصوف مقدم على الصفة كقوله عبد الله
 والمجرى عمق الأفادة والبيان أهم والأهم يليق وأخرى بالتقديم بخلاف الفعل والفاعل فإن الأهم
 هو الفعل دون الفاعل لأن الفعل يدل على التجدد والحدوث والغرض من الجملة الفعلية هو الدلالة
 على التجدد والحدوث بخلاف المبتدأ والمجرى فإن الأهم هو المبتدأ لأن الغرض من الجملة المبتدأية هو
 الثبات الدوام **من ثم** أي ولعل أن أصل المبتدأ التقديم جاز في ذلك زيد
 مبتدأ متقدم المجرى والجملة تتأويل هذا الكلام فاعلم جاز وأما جاز ذلك مع كون الضمير عابداً إلى زيد
 المتأخر لفظاً للتقدم مرتبة لمكان أصالة تقدمه **وأمتنع صاحبها في الدار**
 الجار والمجرى وجعل لقوله صاحبها والجملة يتأويل هذا الكلام فاعلم امتنع وأما امتنع هذا الجود الضمير
 إلى الدار وهو في الخبر الذي أصالة المتأخر فيلزم عود الضمير إلى المتأخر لفظاً ومرتبة ثم لا يخرج عن بيان بعض
 أحكام المبتدأ شرعاً في حكم آخره فقال **وقد يكون المبتدأ نكرة** كلمة قد للتقليل
 أي قد يكون المبتدأ نكرة في أمثاله إلى أن الأصل في المبتدأ التعريف لكونه محكوماً عليه
 والأصل فيه التعريف بخلاف الفاعل فإنه إنما جاز تشكيكه مع كونه محكوماً للتقدم حكمه عليه الفاعل
 المنكر يخص بتقدير الحكم عليه وذلك أي التنكير **إذا تخصصت** أي قل شيوعها
 وإتمامها وحصل فيها نوع معين **بوجوبها** كلمة ما زايق أو صفة بوجوبها أي وجوبها
 فإن قيل بيان التنكير عند بيان أصالة التقديم غريب فلا بد أن يكون الأول أن يذكر هنا قوله وإذا كان
 المبتدأ مشتقاً على ما لا صدر الكلام إلى آخره مما وجب فيه هذا الأصل أو تخلفه قبل في المبتدأ
 أصلان التقديم والتعريف فيبين أحدهما بالتصريح والآخر بالانتماء لأن بيان قلة التنكير يستلزم
 أصالة التعريف فكانه قال وقد يكون المبتدأ نكرة وأصل التعريف أو يقال لما بين أصالة تقديم المبتدأ
 شرعاً في بيان ما يلزم فيه تأخير مقتضى هذا الأصل وذلك إذا كان المجرى محكوماً في الدار
 فعل هذا المقصود من بيان وجوب تخصيص التنكير قوله في الدار رجل وذكر سائر الوجوه مستطراً

فكان ذكر التنكير بعد ذكر التقديم بهذا التلخيص والبلاغة وفيه نظر لان ذكره بعد ذكره لو كان بهذا
 التلخيص كان ينبغي ان تقدم قوله في الدار رجل على ساير امثلة وجوه التخصيص فتاخير عن ساير امثلة
 ياتي هذا التلخيص **مثل ولعبد مومن** حيز من مشرك فان قوله ولعبد مبتداء +
 تخصص بالصفة لان قوله ولعبد محتمل المومن والكافر فاذا وصف بالمومن صار مخصوصا
 وحصل فيه نوع تعيين **وارجل في الدار** لان قوله ارجل مبتداء تخصص
 بالعلم بثبوت الخبر لا احد المجتسبين عند المتكلم لان المتصلة المعادة للهناء للسؤال عن التعيين
 بعد العلم بثبوت الخبر لا احد هما عنده فاذا كان الخبر معلوما صار بمنزلة الصفة اذ الصفة من شأنها
 ان تكون معلومة للسامع قبل اجرائها على الموصوف بخلاف الخبر فان من شأنه ان يكون مجهولا
 لقبل اجرائه على المخبر عنه ولذا قيل الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات فصلا
 المبتداء كانه تخصص بالصفة وفيه نظر لانه يلزم من هذا امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار
 لفظ ام التي تدل على ثبوت الخبر لا احد هما عند المتكلم فالاولى ان يقول المصور لذلك وقوعها في
 سياق الاستفهام وذلك لان التنكير في سياقه في تاويل المعرفة اذا المعنى هذا الجنس في
 الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحدا بعينه ولا بعينه كذا في العباب **وما احد خير**
منك فان قوله احد مبتداء عند بني تميم تخصص بصفة العموم لان التنكير في سياق +
 التلخيص وفيه نظر لان جمع بين الضدين لان معنى العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل التخصيص
 مع العموم وكيف يوصف اللفظ الواحد بالخصوص والعموم جميعا واجيب انما يلزم الجمع +
 بين الضدين لو اريد بالتخصيص هنا التفرد الذي هو ضد العموم والشمول وليس كذلك
 بل المراد تقليل الشيوء والايمان بالحاصل في التكرات وهنا كذلك لانه لا ينفك عن كل واحد من جميع
 الناس ان يكون خيرا من المختار لم ينق للسامع اشتباه لان الاشتباه انما يكون اذا اراد واحدا
 من الجملة من غير تعيين فيشبهه على السامع ان ذلك لا احد من هو فالتخصيص ههنا يحصل بالعموم
 بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين فافهم ثم هذا التلخيص المبتداء على مذهب بني تميم
 لان ما ولا المشبهتين بليس لا يصلح ان عندهم على ما يعرف **وشراهم ذاناب**
 فان قوله شراهم مبتداء تخصص بالصفة المقدرة تقديرا شر عظيم اهر الكلب لا شر حقير وذلك لان التلخيص
 فيه للتعظيم فيدل على صفة او يكونه فاعلا في المعنى حيث كان في الاصل اهر شر ذاناب يجعل شره كامن
 الضمير المستتر في اهر والبدل من الفاعل فاعل معنى ثم قل لم ليفيد المحصور لان تقديم ملاحقه التاخير
 يوجب المحصور فيكون المعنى ما اهر ذاناب الاشر وانما قل التقديم والتاخير مع انه وجه بعيد عن الفهم
 لضرورة تعميم وقوع التنكير مبتداء ثم اعلم ان المهر للكلب بالنيابة المعتاد قد يكون خيرا بان يكون +
 المجاني جيبا او تاجرا او مختبرا غير مستحقا وقد يكون شرا بان يكون المجاني لصا او عدوا لله له بناج
 غير معتاد يقتضاؤه به ونجس من السوء وهذا لا يكون الا شر افعلا الاول بعد الفعول بالنسبة **هذا**

وعلى الثاني لا يجر القصر لانه لا يكون الا شرا فيقدر الوصف حتى يجر القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقيق
 ٢ هـ انا وبهذا على قوا من قال بان التقيد بالوصف يدل على نفى ما عداه فتخرج رجل طويل جاءني مع
 لا ضمير في قول هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا هريز كلب في وقت لا يجر في مثل ذلك السوء
 فكان مودة هريز يمشي معه ويختبئ منه السوء والمراد بذي ناب الكلب **وفي الدار رجل**
 فان قوله رجل مبتداء مختص بتقدير الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكما لانه اذا قيل في الدار علم
 ان ما بعده موصوف باستقراره في الدار فكانه مختص بالصفة بخلاف نحو قاييم رجل فانه لم يتعين
 لكونه حكما لجواز ان يكون قاييم مبتداء ورجل بدل كانه فلو قلنا بانه خبر يلزم الالتباس فلم يجر ذلك
 وفيه نظر حيث يجر قاييم رجل مع ان هذا الالتباس موجود فيه **وسلام عليك**
 فان قوله سلام مبتداء مختص بكونه منسوبا الى المتكلم اذ معناه سلمت سلاما عليك فحذف
 فعله كما يحذف افعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل من النصب الى الرفع لقصد الاستمرار
 والدوام في الدعاء فان قيل لا يستقيم انه يكون معنى سلام عليك سلمت سلاما عليك
 لان سلمت معناه قلت سلام عليك كما ان سلمت معناه قلت سبحان الله ولييت قلت لييك
 فيلزم التسلسل والدور والتكرار لان سلام عليك في قولك قلت سلام عليك ايضا مبتداء
 منك فاحتاج في تخصيصه الى تقدير آخر مثله وذلك الى تقدير آخر الى ما لا يتناهي فيلزم التسلسل
 ان زعمت ان تخصيصه كونه في معنى سلمت سلاما عليك الاول لزم الدور حيث يختار سلمت سلاما
 عليك الاول في بيان معناه الى قلت سلام عليك والمقول يحتاج في تخصيصه الى احتياج الجزء
 يوجب احتياج الكل لكون الجزء محتاجا اليه واما التكرار فظاهر على الفطن على ما يتناهي قيل لا نسلم
 ان معنى سلمت قلت سلام عليك بل معناه سلمت الله او قلت السلام عليك وذلك لا يحتاج
 الى تقدير فلا يلزم التسلسل والدور فان قيل السلام لما كان مصدرا سلمت الذي معناه قلت
 السلام عليك كان معنى قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقعة عليك لان قوله سلام عليك
 مقول قولي فلا بد من ذكر خبر قولي لئلا يكون المبتداء بلا خبر فيلزم تكرار الخطاب قيل سلمنا ان معنى
 قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقعة عليك لكن ليس فيه تكرار الخطاب بل فيه تعيين الخطاب
 بالارادة من اللفظ الصالح وقد رخص صاحب البصائر سلمنا معرنا من تقدير سلمت وهو غير مسلم حيث لا معر سلمت اي سلمت
 بعد استيقان المفوض اليه ثم لا فرق من حكم المبتداء شرعا في الحكم الخبر فقال **والخبر اللاحق للمبتداء قاييم**
 كما يقع بالجر يقع بالجملة لان خبره صلواته عليه واخره قد اشاق الى الاصل في الخبر الافراد لكونه خبرا في الكلام ثم قوله الخبر مبتداء
 قد يكون خبره خبر فيصير مبتداء لا يجر ولا بالجملة مطلقا سواء كان خبرا او انشائية هو الصحيح وقال ابن ابي عمير وبضم اللام
 لا يكون جملة انشائية بدون تاويل نظيرة بالجملة الخبرية **مثل زيد ابوه**
قاييم فزيد مبتداء وابوه مبتداء ثان وقاييم خبر للمبتداء الثاني والجملة الاسمية خبر
 المبتداء الاول **وزيد قام** فزيد مبتداء

وقام فعل وادوة فاعله والجملة الفعلية جزئية المبتدأ الأول ونظير الجملة الاختشائية قوله تعالى بل انتم لارجوا
بكم وقولك نعم الرجل زيد على قول من جعل المخصوص بالمدح مبتدأ متقدماً والخبر وعند المخالفين الجملة الاختشائية
انما يقع خبراً بالآية وعلى اي بل انتم مقول في حقكم لارجوا بكم وزيد مقول في حقهم نعم الرجل وفيه نقصان واذا كان
الخبر جملة فلا بد من عايد يعود من الجملة الى المبتدأ لان الجملة من حيث هي مستقلة
بنفسها فاذا اتعلق بشئ يحتاج الى عايد اي الى رابط يربطها ضميراً كان ذلك الرابط او غيره كاللام في
نعم الرجل فانه اما لاستغراق الجسر كما ذهب اليه البعض والجسر مشتق على المخصوص وغيره فخرى اشتق
عجربى الذكر اللفظي واما لتعريف المفعول كما ذهب اليه الاخر والمعهود هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير
وكوضع المظهر موضع المضمرة في نحو قوله تعالى الحاقة ملحاقة وككون الخبر تفسيراً للمبتدأ في قوله تعالى
قل هو الله احد ثم قوله بل مفتوح لانه اسم اللفظ الجسر وقوله عايد خبر لا وزعم بعض المشايخ ان
الحجاز والخبر ومرتعلق بقوله بل وجزء كالحذوف وتقديرها لا بد من عايد فيها وفيه نظر لانه على هذا يصير قوله بد
مضارعاً للمضارع فيكون منصوباً لا مفتوحاً على نحو الاحاقف للقرآن عندك والبد هو الفراق اي كذا في
من عايد وقد يحذف العايد بقرينة نحو البر الكريستين والسمن منوان بلهم اي الكرمية
والمنوان من بقرينة ان بايع البر والسمن لا يصح غير ذلك ومنه المحذوف في المثال الاول حال من
الضمير المستكن في يستين والحال وان لم يتقدم على العامل المعنوي الا انها اذا كانت ظرفاً تقدمت
عليه حيث اشترط في الطرف ما لا ينضم في غيرها وفي المثال الثاني في محل الرض على انه صفة المرفوع وهو منوان
اي منوان كايان منه ولذلك صح وقوع عنوان مبتدأ وما وقع ظرفاً فالاعمال
مقدرة بجملة اي الخبر الذي وقع ظرفاً نحو زيد في الدار وعمر من الكرام فكثر الحاجة على انه
مقدر بجملة متعلق بفعل محذوف من الافعال العاقلة كالة الطرف عليه وذلك الاصل في العمل
الفعل فتقديره عاملاً في الطرف اخرى ولانه اذا وقع صلة بقدر بجملة لا محالة فكذا اذا وقع خبراً
ولان الطرف المستقر يعمل لقيامه مقام عاملاً فجعل في الفعل الذي هو الاصل في العمل اولى
من جعله فرعاً الفرع وقال الكوفيون هو مقدر باسم الفاعل فتقديره زيد في الدار زيد حاصل في
الدار لان الاصل في الخبر الافراد ولان المقدر لو كان فعلاً لكان في الدار التقوى و
ليس كذلك ولان المقدر حال عن الضمير لا انتقاله الى الطرف والقول بخلو الاسم عن اولى من القول
بخلو الفعل عن ثم قوله لمبتدأ وقوله ظرفاً حال وقوله فالأكثر مبتدأ ثان وقوله انه مقدر بجملة خبرية المبتدأ
الثاني محذوف على اي على انه لان حذف حرف الخبر من ان وان قياسي مستقر بجملة خبرية المبتدأ الاول
وانما دخلت الفاء في الخبر لان المبتدأ متضمن بمعنى الشرط لكونه موصوفاً بفعل فان قيل ما معنى الباء
في قول بجملة وما معنى قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة لا الخبر الذي هو ظرف قيل المقدر بمعنى
المفروض وقول بجملة حال اي فالأكثر انه مفروض ملتبساً بجملة ثم اختلفوا في الخبر قال بعضهم
الخبر هو الفصل المقدر لا الطرف الساد مسند وقال بعضهم هو الطرف الساد مسند وهو

وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا اختلفوا في أن الضمير منتقل من الفعل المقدر إلى الظرف أو
محذوف مع الفعل قال أبو علي ومن تابعه أنه منتقل وإليه يشير كلام صاحب اللب واللباب وقال
السبكي في أنه محذوف مع الفعل وإليه يشير كلام المصنف فاعرف فيما قال أو كما إن أصل المبتدأ
٢ التقدير شرع في بيان موجبات تقديم وتأخير قتال وإذا كان المبتدأ مشتقاً
على ما لم يبدأ الكلام كالتفهام نحو من ابوك والشروط نحو من
يكلمني فإني أكره وضيق المشانخ وهو زيد منطلق ودخول لام الابتداء على المبتدأ مخول زيد
منطلق والتعجب نحو ما أحسن زيد أم قوله ماموصولة أو موصوفة وقوله صدر الكلام فاعل
الظرف وهو قوله أو مبتدأ متقدم والخبر والجملة صلة أو صفة ومن في قوله من ابوك مبتدأ
وابوك خبر فان قيل من نكرة وابوك معرفة ولا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة قيل من
نكرة ظاهره معرفة معنى لأن معناه هذا ابوك أم ذلك أو زيد ابوك أم عمة وأم غيرهما مثل
قولهم ما رأيت منذ يوم الجمعة فان منذ مبتدأ مع كونه نكرة ويوم الجمعة خبر مع كونه معرفة لأن منذ معرفة
من حيث المعنى وإن كان نكرة من حيث الظاهر لأن معناه أول المدّة التي اتفقت فيها الرواية يوم
الجمعة **أو كانا معرفتين** أي وكان المبتدأ والخبر معرفتين نحو زيد المنطلق أو
المنطلق زيد أو كانا نكرتين متساويتين في رتبة التخصيص نحو أفضل منك
٢ فضلي فإن أفضل منك مبتدأ وأفضل مني خبر وكلّهما متساويان في رتبة
التخصيص كما في المثالين أفضل التفضيل مع من وإنما يقول أو متساويتين وإن كان موصوفه مؤنثاً لما كان
تأنيث لفظ النكرة غير مرتبط على التنكير فلا يجب مراعاة فان قيل لو قال أو كانا متساويتين يتناول
التساوى في التعريف والتخصيص فيستغنى عن ذكر كونها معرفتين فما وجه الاطناب قيل لو قال ذلك
يوهم اشتراط التساوى في رتبة التعريف كما اشترط التساوى في رتبة التخصيص وليس كذلك فان
قوله لك زيد للناطق لحدّها معرفة بالعلمية والآخر باللام وكذا زيد ابوك احدهما معرفة بالعلمية
والآخر بالانصاف وقد وجب فيهما تقديم المبتدأ على الخبر فصح بقوله أو كانا معرفتين تحريزاً عن هذا
الوهم وتبييناً على وجوب التقديم في المعرفتين مطلقاً **أو كان الخبر فعلاً** عطفاً
قوله أو كانا معرفتين واللام للعهد أي أو كان خبر المبتدأ فعلاً للمبتدأ نحو زيد قام
فإن قام خبر وفعل للمبتدأ وقوله **وجيء فيه** خفاء الشروط السابقة أي وجيء به
المبتدأ على الخبر في هذه المواضع أما في الأول فإنه لا يبطل صدانة ولا يراد زيد من ابوه لتقدير
من على جملة فلا يبطل صدارة وأما الثاني والثالث فليلا يلتبس المبتدأ بالخبر وأما إذا لم
يلتبس بأن قامت قرينة على تعيين المبتدأ فلا يجب التقديم نحو بنونا بنونا بنينا وبناتنا
بنوهن أبناء الرجال الأباعد + فان بنوا بنينا مبتدأ وبنونا خبر لأنه لو جعل بالعكس
فتدل المعنى لأن أبناء الأبناء منزلة الأبناء لأن الأبناء منزلون منزلة أبناء الأبناء

وكنا . قولهم ابو حنيفة ابو يوسف فان قوله ابو يوسف مبتدأ و ابو حنيفة خبر لان يا يوسف منزلة
منزلة ابو حنيفة لان ابا حنيفة منزل منزلة ابي يوسف . ذهب الامام في الدين الرزقي رح الى ان تقدير
المبتدأ في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد ليس بواجب لان الاسم متعين للمبتدأ ثم تقدم او تاخر لانه
يدل على الذات والصفة الخبرية لانها تدل على المعنى النسبي المشروط في الخبر فلا يلتبس المبتدأ بالخبر و
هذا ليس جديدا لان الخبر يجب ان يكون جامدا او مشتقا في الصيغة مع ان الجامد لا يدل على المعنى النسبي
ولان الاسم يجب وقوة خبرا بمعنى المسماة بكذا والصفة مبتدأ بمعنى الذات الذي انصف بكذا فالمنطلق
زيد بمعنى الذات الذي انصف بالانطلاق مسمى بزيد واما الزايع فيقال يلتبس المبتدأ بالفاعل فان
قيل الخبر في اقايم زيد فعل للمبتدأ ولم يجب تقديره قيل المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي دون اللغوي
واقايم ليس بفعل اصطلاحي وفيه شبهة فان قوله ياي هذه الارادة فالاولى ان يراد به الفعل
اللغوي في ضمن الاصطلاح فيخرج اقايم زيد فان قيل الخبر في قولك الزيدان يقومان فعل للمبتدأ
مع انه لم يجب تقدير المبتدأ بل جاز يقومان الزيدان لعدم اللبس لان الفاعل هو الضمير المتصل
في يقومان فلا يصح الزيدان فاعلا اذا فاعل واحد ليس الا قيل المراد بالفعل الفعل المفعول فيخرج +
الزيدان يقومان لان الخبر جملة وفيه شبهة لان هذا يخرج نحو زيد قام عن هذه الضابطة فان قام مع
فاعله جملة واجيب بان المراد المفعول صوت فيدخل زيد قام ويخرج الزيدان يقومان او يقال مصناه
اذا كان الخبر فعلا كجملة باعتبار الصيغة فيخرج نحو الزيدان يقومان لان الخبر جملة صوت لا فعل
بخلاف زيد قام فان الخبر فيه فعل لا جملة صوت اذ الضمير المستكن لم يعتبار في ضروري ولذا جعل ابن
في ابن زيد خبرا مفعلا مع ان فيه ضمير مستكنا ثم لما فرغ من بيان موجبات تقدير المبتدأ شرع في بيان
موجبات تاخير فقال **واذا تضمن الخبر المفعول صدر الكلام**
كما لا يستفهم ونحو **نحو ابن زيد** فان ابن خبر مفعول مشتمل على ماله صدر الكلام وهو لا يتفهم
فان قيل الخبر في ابن زيد جملة لا ظرف وما وقع ظرفا فلاكثر انه فقدر جملة فكيف قال انه خبر مفعول قيل جوابه
ما مر من ان المراد بالمفعول المسمى جملة صوت اذ الضمير المستكن امر اعتباري لا ضروري **او كان**
الخبر ظرفا **مصحح** اي المبتدأ المنكسر مختصا له **مثلا في الدار** فان قوله
في الدار خبر مختص بالمبتدأ وهو محل تقليد **او كان متعلقا ضميرا في المبتدأ**
او المتعلق بالخبر ضمير كان في المبتدأ بان يتصل بالمبتدأ ضمير يعود الى الخبر والمراد بمتعلق الخبر
متعلق الساد مسددة **مثل على التمسك مثلها زيدا** فان قوله مثلها مبتدأ وقد انقل
به ضمير عايد الى متعلق الخبر وهو التمسك لتعلق الجار والمجرور بحصل او حاصل الذي هو خبر وهذا
المتعلق ساد مسد الخبر او يقال الخبر هو مجموع قوله على التمسك ومتعلق الخبر هو التمسك فقط لتعلق الخبر
بالكل والضمير المتصل بالمبتدأ عايد الى التمسك الذي هو متعلق الخبر قوله زيد اقيم عن التمسك +
بالامانة مثلا عن الوفاء حصل او حاصل على التمسك زيد مثلها في المقدار وانما قال هذا الكلام لان التمسك

توكل في العري مع الزيد قال لهم الميم المحتاج الى القميص هو المثل لا الهامه **او** كان المحبر خيرا عن
 التاي عن مفردان المفتوحة بان تقع ان مع اسمها وخبرها الماولة بالمفرد مبتدأ **مثل عند**
انك قايما فان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتدأ وعند اي خبر اي عندي قيامك
 وقوله **وجي يقد بها** خباء لقوله واذا انقضت مع ما عطاء عليه اي وجي يقد بها الخبر على المبتدأ
 في هذه الواضع اما في الاول فليلا يبطل صدره ولا يرد عليه زيد اي انقضت بقدره اي على جملة فلا +
 يبطل صدره واما في الثاني فليلا يبقى المبتدأ بلا تخصيص واما في الثالث فليلا يلزم الاضمار
 قبل الذكر واما اذا لم يلزم ذلك وذلك اذ لم يستلزم متعلق الخبر مسددا فلا يجب التقدير كما في قولهم
 على الله عبيد متوكل فان قوله عبيد وان كان مبتدأ انضمل بضمير عبيد الى متعلق الخبر وهو الله
 لتعلق الجار والمجرور بقوله متوكل الذي هو خبر لكن لم يجب تقدير الخبر حيث لا يلزم الاضمار قبل
 الذكر لعدم مسدده متعلق الخبر مسددة واما في الرابع فليلا يلبس ان المفتوحة بالمكسورة اللهم
 الا اذا لم يلبس بخولوا انك قايما حتى كان كذا **وقد يتعد الخبر** كلمة قد للتقليل والتحقيق
 اي قد يتعد خبر المبتدأ فيكون اثنين فصاعدا وذلك اي التعدد جائز وواجب فليلا يزان ثم التعدد
 بدونه **مثل زيد عالم عاقل** فان زيدا مبتدأ يتعد خبره وقد تعدل المعنى بدونه فاقوا
 ان لم يتم للمعنى بدونه نحو الخجل جلو حاض ولا يلقن اسود ابيض وجماعا لم وجاهل ثم لا فرغ من
 بيان الحكم تخضع لكل واحد منهم اشرح في بيان ما يتعلق بهما فقال **وقد يتضمن المبتدأ**
مع الشرط وهو كون الثاني ملزما وكلا الاول وقيل كون الاول سببا للثاني ويرد
 عليه قوله تعالى وما يلكم من نعمتي ان الله فان قوله وما مبتدأ متضمن بمعنى الشرط وقوله فمن الله
 خبر اي ما حصل بكم من نعمتي فصح ان الله تعالى مع ان النعمة التي حصلت بالمخاطبين
 ليست بسبب الصدق والنعمة من الله تعالى بل الامر على العكس فان صدورها من الله تعالى
 سبب لا يصلحها والتصاقها بهم الا ان يراد السببية الحكمية او الاختيارية اي ما حصل بكم من
 نعمتي فيحكم او فيغير انما صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة التي حصلت بهم سبب الحكم والاختيار
 بكونها صادرة من الله تعالى والفاء في قوله **فيضم دخول الفاء في الخبر** لاعتطف وهو
 معطوف على قوله يتضمن واللام في الخبر للعهد اي بعد دخول الفاء الخائية في الخبر المبتدأ اذا
 قصد سببية الاول فثالثا او ملزما **انك الدوال** الاقلية اذا قصد الالفة فلا فاء **او** الخبر ليس على قصد السببية او اللام
 والا لم يكن ويمكن ان يحمل كلامه الشيخ على هذا وانما قال في غير ذلك فيمكن ان قصد السببية او اللام
 في حينه كجواز دون الوجوب او يراد بقوله بعد لا يمنع والصحيح ان الفاء عند قصد السببية او اللام
 جائز لا واجبة لان الخبر كالجاء خبر حيث ان ليس خباء الشرط حقيقة تجاز بغيرها مع قصد السببية او اللام
 نحو الذي ياتي في رددهم **وذلك** اي المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط هو **اللام الموصولة**
 اي اللام الذي وصل بفعل وظرف **والنكرة الموصوفة** بها اي

والنكرة التي وصفت بالفعل أو الظرف ولقائل ان يقول ينبغي ان يقول والنكرة الموصوفة به لان
 العايد الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او غيره يقال زيد او عمرو قايم ولا يقال قايمان لان يحمل على حذف
 المضاف من المقصود اي الموصوفة باحدهما اي باخذ المذكورين نظير الموصول **مثل الذي**
يا تيتي اوني الدار فله درهم الفاء جواب المبتداء الذي تضمن معنى الشرط وقوله
 اوني الدار ليس يتردد بين الشرطين بل هو من باب عطف عباقة على عباقة اي يقال يا اويقا في الدار كما
 ياتيكم ومثله نظير النكرة الموصوفة وهو **وكل رجل ياتي اوني الدار فله**
درهم اي يقال ياتي اوني الدار موضع ياتي في قوله تعالى فان قيل عبارة الشئ كثير الى ان المبتداء
 المتضمن لمعنى الشرط منحصري في هذين القسمين اي في الاسم الموصول بفعل أو ظرف وفي النكرة
 الموصوفة بهما لان تعريف المسند والمسند اليه يقتضي الحصر والمبتداء الدخول عليها ما نحو اما زيد
 فنسطق والمبتداء المتضمن معنى حرف الشرط نحو من ياتي فله درهم وما علمت لليوم فانت تجزي
 به غذا والمبتداء الموصوف بالاسم الموصول بفعل أو ظرف كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
 منه لا ملا قبكم من هذا الباب ايضا فكيف يستقيم الحصر قيما كلامنا فيما اذا دخل الفاء في الخبر
 لتضمن المبتداء معنى الشرط والفاء في القسمين الاولين حرف الشرط لا لتضمن المبتداء معنى
 الشرط اما الاول فظاهر لان اما حرف الشرط واما الثاني فلان كل واحد من من وما يتضمن معنى
 حرف الشرط فيجوز فيه احكام الشرط والخبر من لزوم الفاء في مواضع اللزوم والمجاز والامتناع
 في مظاهرها ويجعل الماضي مستقبلا حتما وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتداء المتضمن بمعنى
 الشرط فانه لا يلزم في خبر الفاء وان كان جملة اسمية لما ذكرنا ان قصد السببية والملازمة
 المتجاذبة لا واجب كما يجعل الماضي معنى المستقبل حقا بل يجوز فيه كلا الوجهين ولا يجزم المضارع
 فذكر القسمين الاولين في هذا الباب ليس جديدا واما القسم الثالث فالحق بالموصول بفعل أو ظرف
 فحصر الحصر **وليت ولعل** ادخلا على المبتداء المتضمن معنى الشرط **مانعان** دخول
 الفاء في الخبر **بالاتفاق** اي باتفاق اللغويين فلا يقال ليت او لعل الذي ياتي اوني الدار
 فله درهم وكذا لا يقال ليت او لعل كل رجل ياتي اوني الدار فله درهم ثم انهم بعدما اتفقوا على
 كونها ما غين دخول الفاء اختلفوا في تعليل ذلك بعضهم ان الفاء انما يدخل الخبر لتضمن المبتداء
 معنى الشرط وقد بطل كذا في الشرط وهو الصداق بدخولها بفعل الشرط لان المعنى يتفق بانتفاء
 لازمه وعلى بعضهم ان الفاء انما يدخل لتضمن المبتداء معنى الشرط وقد بطل ذلك بدخولها
 لان الشرط يدل على القدر بوجود الخبر على تقدير وجود المبتداء وهما غيران الجملة من القدر الى الشك
 لا فادتهما القتي والترجي فلن قيل بآي كان وباب علمت ايضا مانعان دخول الفاء في الخبر بالاتفاق
 فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق بين الحروف المشبهة بالفعل اصطفا
 فالمعنى وليت ولعل بين الحروف المشبهة بالفعل مانعان بالاتفاق فان قيل لم يتم تخصيص بيان الاتفاق

ما بين الحروف المشبهة بالفعل مع ان باب كان وعلمت ايضا ما نغان بالاتفاق قيل وجهه
 ١ التخصيص ان باب كان وباب علمت لا يفارق بعضها بعضا في المنع والاتفاق بخلاف الحروف
 المشبهة بالفعل فان بعضها يفارق البعض **والتخصيص انهما في الحق**
 بعض النحويين وهو سيبويه ان المكسورة المشددة تليق في منع دخول الفاء في الحذف
 لبطان صدارة الشرط بدخولها خلافا لا تخشع فانه يجوز دخول الفاء لانها لا تغني معنى
 الشرط بل يؤكد ونقل بعضهم الخلاف على العكس الصحيح الجواز بدليل قوله تعالى
 ان الذين قتلوا المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى قل ان
 الموت الذي تقرون منه فانه ملائكم واجاب عنه المانع بان الفاء في مثل هذه الايات ليست
 بخاشية بل هي زائدة او هي للتعليل والحذف بدليل تركها مع ان في بعض الايات نحو في
 قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى ان الذين آمنوا
 وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الانهار فيكون التقدير في الآية الاولى ان الذين قتلوا
 المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا لهم عذاب جهنم وفي الآية الثانية ان
 قل ان الموت الذي تقرون منه لا ينفعكم الفارصة لانه ملائكم وفي هذا الجواب وهما
 لا يخفى لان حملها على الزيادة على خلاف الاصل فلا يحمل عليه بلامانع وضروقه وان حملها
 على التعليل يا بالة الموق والذوق وتركها مع ان في بعض الايات لا يوجب كونها مانعة ولا
 على كونها زائدة او للتعليل لان دخولها في المبتداء الذي تضمن معنى الشرط في جيز الجواز لا في حين
 الوجوب فان قيل كما اختلف في ان المكسورة اختلف ان المفتوحة وفي كان ولكن فاجوب بتخصيص
 ان المكسورة ببيان الاختلاف قيل لعل القول بالمنع في ان المكسورة مرجوع بدليل الاستعمال
 القراني فيها ففيما خلا في الاختلاف وفي غيرها اختلاف فبين في ان المكسورة ان الحاجة
 بما قول البعض على خلاف الأكثر كذا قيل وفيه نظر لانه يمكن ان يكون المحاق ان المفتوحة وكان
 ولكن ايضا قول البعض على خلاف الأكثر فلا وجه لتخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف و
 اجيب بانه وجد الاستعمال القراني ان المكسورة دون غيرها فحمل القول بالمنع على انه مرجوع وفيه
 ان الفاء في الاستعمال القراني يحمل الزيادة والتعليل واجيب بانه خلافا للظاهر فلا يحمل عليه
 بدون ضروقه ثم لا فرغ عن بيان ذكر المبتداء والتميز شرعا في بيان حذفها فقال **وقد نجد**
المبتداء لقيامه في **المبتداء** **لقيامه في** **المبتداء** **لقيامه في** **المبتداء** **لقيامه في** **المبتداء** **لقيامه في**
 عقلية هو الصفة مصدر محذوف اي حذفها جاز لا لاجاز والاقضار مع حصول الخبر
 بالقرينة كقولك استعمل خبر مبتداء محذوف والقول بعني المقول اي فظيقت مثل قوله
 طلب الحلال او دفع الصوت عند روية الحلال **المبتداء** اي هذا الحلال
 والقرينة حال تراهي الناس للحلال فانه هذا الكلام ما يقال اذا اجتمع الناس للنظر الى ما

الهلال فلا حاجة الى المبتداء ولو ذكره كان عبثا للاستغناء عنه بالقرينة فان قيل لم يجعل من باب
 حذف الخبر بتقدير الهلال هذا قيل رتب المقصود نفس الهلال لا تعيينه بالاشارة وانما اتى بالقسم لئلا
 يتوهم ان اخبر الهلال ساكن لا اجل الوقت وحينئذ لا يتعين ان يكون مرفوعا بل يحتمل ان يكون منصوبا
 على تقدير ايصو وانما خصر القسم بما على عادة العرب فان عادتهم ان يذكر والقسم في كلامهم كثير
 فان قيل كما جاء حذف المبتداء بطريق الجواز جاء حذفه بطريق الوجوب كما في المخصوص بالمدح والمدح
 نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمر بتقدير هو زيد عند من ذهب الى ان المخصوص خبر مبتداء محذوف
 وكما في الصفة المقطوعة بالرفع نحو الحمد لله الحميد اي هو الحميد وانما وجب حذف المبتداء ههنا ليعلم
 ان المغت كان في الاصل صفة فقطع لغرض المدح او الذم والترحم فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك
 وكما في زيد الخبز اكله بنصيب الخبز اذ لا بد من اتمام انما بنصيب الخبر لكون اسم الفاعل الذي يعلق مشتقلا
 عنه بضمير ويكون هذا الناصب مرفوعا بان خبر زيد والتقدير زيد اكل الخبز اكله واذا كان هو خيرا لا يجوز
 ان يكون اكله ايضا خبرا له لاستغناء المبتداء عنه ولا يجوز ان يكون تأكيدا للخبر المحذوف لان للؤكد
 لا يحذف فيكون خبر مبتداء محذوف من رتبة اذ لو لم يحذف للمبتداء لا يكون في رفعه اكله وجدا وانما لم
 حذف المبتداء لئلا يتوهم انه كلام اخر غير مفسر فلم يذكر هذا القسم اعنى حذفه بطريق الوجوب قيل
 حذفه بطريق الوجوب قليل جاء في مواضع معدودة فلم يذكر كذا المحقق للقليل بالمعذور فكانه لم يحج
 وزعم البعض ان حذفه بطريق الوجوب لم يحج في كلامهم وعلوه يكون المبتداء ركنيا في الكلام وحذف
 الركن غير متناهي وهذا ليس بسديد لان الركنية لا تنافي وجوب الحذف بموجب الاتوى ان الخبر ركن
 في الكلام ايضا وقد يجح حذفه ثم لا فرق عن بحث حذف المبتداء شرعا في بيان حذف الخبر فقال
 قد يحذف الخبر **الخبير** اي حذوا جازا لقيام قرينة ونظيرة **مثل خرجت فاذا**
السبع فان السبع مبتداء خبر محذوف اي فاذا السبع موجود او حاصل والقرينة
 لحذف هذا الخبر هي اذا لمفاجاة فانه للظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول ولا يطر
 ان يكون اذا خبرا لانه ظرف زمان عند الرجاء وهو اختيار القاصد وهو لا يطر خبرا عن الحجة وانما
 فيه معنى المفاجاة والفاء للعطف وهو معطوف على قوله خرجت اي خرجت ففاجات زمان السبع
 والخبر للضام اليها انما يخرج للفخ اي خرجت ففاجات زمان وجود السبع فكون من حيث المعنى عطف الفعلية على الفعلية فان قيل
 المفاجاة المقدرة متعدي فيكون اذ مفعولا كظرف فانه لانه على الخبر المقدرة عاما قبل المفاجات المقدرة ههنا تنزل منزلة اللازم
 فلا يتقلب لا للظرف مفعولا به بل بقي ظرفا ويمكن ان يتعلق اذا بالخبر المقدرة خاصا اي خرجت فاذا
 السبع واقف او حاضر فلا يكون ظرفا مستقرا حتى يلزم خبرية الزمان للجثة بل يكون ظرفا ملحقا
 بالظرف الملح خبرا عن الجثة وفيه نظر لان حذف الخبر الخاص لا يجوز بدون قرينة ظاهرة ولا قرينة
 ههنا اذ الظرف لا دلالة له على الفعل الخاص فليتم حذف الخبر بلا قرينة وهو لا يجوز وذهب
 المبرج الى ان اذا المفاجاة ظرف مكان فيملح خبرا عن الجثة فلا يحتاج الى تقدير الخبر فيكون المعنى

ففي ذلك المكان السبع فان قيل هذا لا يطرح في نحو قولك خرجت فاذا السبع بالباب اذ لا مفعول لك
خرجت ففي ذلك المكان السبع بالباب قيل يجوز ان يكون الخبر هو قوله ففي ذلك المكان وقوله بالباب يدل
منه لا خبر وقوله **وجوبا** عطف على قوله جواز اي وقد يحذف الخبر حذفاً واجباً وذلك **فيما**
التزم في موضع غير كذا ما موصوفة اي في تركيب التزم فيه غير الخبر في موضع
الخبر اي في تركيب سبعة غير الخبر مسدداً للخبر مع قرينة او مصدر رتبة حينية اي في وقت التزم
غير الخبر في موضع الخبر نظيره **مثل لولا زيد لكان كذا** فان زيد مبتدأ ومحدو
الخبر اي لولا زيد موجود وانما حذف الخبر لوجود القرينة وسد غير مسددة اما القرينة فلولا لولا
لا متناع الشيء لوجود غيره فيكون مشعراً بهذا الخبر واما السد مسدود فجواب لولا والمراد بمثل لولا زيد كذا
كذا كل اسم وقع بعد لولا وكان خبره عاماً يجب حذفه لسد جوابها مسددة واذا كان الخبر خاصاً لا يجب
حذفه لعدم دلالة لولا عليه كقول الشاعر فصرح ولولا الشعر بالعمائم ري + لكنت اليوم اشعر من كسيد
وقال الكوفيون ان قوله لولا زيد لكان كذا من باب حذف الفعل اي لولا وجد زيد لكان كذا الشبهة لولا
عمر والشط ولا اختصاص لولا التخصيص بالفعل فصل لولا الامتناع عقليه **ومثل ضربي زيد +**
قايما فتمدأ هب ذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيد حاصل اذا كان قايماً ضوبي مبتدأ
مضاف الى الفاعل وزيد مفعول ضربي وحاصل خبر المبتدأ وقايماً حال من الضمير المستكن في كان العاينة
الى زيد فيكون كان عامة فيه وكان هذه تامة بمعنى حصل ثم حذف الخبر وهو حاصل بدلالة الظرف
المستقر لانه يدل على متعلقة العام ثم جعل الظرف بعد حذف حاصل خبراً وهو يصير خبراً غيراً فجاءت ثم حذف
اذا كان لكذالة الحال وهي قايماً عليه لان الحال يدل على الوقت والزمان فيبقى ضربي زيداً قايماً وانما وجب حذف
الخبر بمحصل القرينة وسد غير مسددة لان قايماً يدل على لفظ اذا كان دلالة الحال على الظرف واذا كان
يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقة العام فقد جاء يدل على الخبر كذا الدال على الشيء دال على ذلك الشيء
فبقيت الحال سادة مسددة والضرب عام على الاصل لان معناه كل ضرب معنى وقع على زيد فانه حاصل
في حال قيامه وذلك لان المصدر واسماء الاجناس في المجموع اذا صيغت تكون عامة بدلالة الاستعمال فيكون
ضوبي زيد قايماً اخباراً عن عامة الضربات في حال القيام فيلزم من انه لم يضر به في غير حال القيام وانه لو ضربه
مرة في غير حال القيام لكان مناقضاً لقوله ضربي زيداً قايماً لا يجوز ان يكون كان المقدر ناقصة وقايماً خبره
لانه لو كان خبراً لم يكن فيه دلالة على الظرف وكذا لا يجوز ان يكون قايماً حالاً من زيد لانه حينئذ يكون القاي
فيه ضربي فيكون من تامة المبتدأ ومتعلقاته وما كان من تامة المبتدأ لا يبيد مسدداً الخبر لان مقام
الخبر بعد تمام المبتدأ بخلاف ما اذا كان حالاً من ضمير كان لانه حينئذ كان من تامة الخبر ومتعلقاته
فيكون ان يبدل مسدداً وقال الكوفيون تقديره ضوبي زيداً قايماً حاصل يحصل قايماً حالاً من زيد او
متعلقاً بقوله ضوبي وهو فاسد لفظاً ومعنى اما لفظاً فلانه يلزم حذف الخبر بدون سد شيء مسددة
لما ذكرنا ان قايماً لو كان محمولاً لضوبي كان من تامة المبتدأ وما كان من تامة المبتدأ لا يبيد مسدداً الخبر

وأما معنى فلا أنه يلزم تقييد المبتدأ المقصود به عمومه بدلالة الاستحالة لأن قايما لما كان
 متعلقا بقوله ضربي كان المعنى كل ضرب مني وقع على زيد حال قيامه فانه حاصل فلا يلزم منه
 أنه لم يضرب في غير حال القيام وأنه لو ضرب مرة في غير حال القيام يكون مناقضا لقوله ضربي
 زيدا قايما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان وقال الأخفش قد يراد ضربي زيد ضربي أو ضربي قايما
 بحذف مصدر مثله واقعا جزاء وهو ضعيف لأن حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود
 لأن الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وقال ابن درستويه هو مبتدأ راجع لكونه
 الفاعل كقايما المزيديان بمعنى يقوم الزيدان فعن ضربي زيدا قايما ضربت زيدا قايما وهو ضعيف أيضا لأنه
 لو كان كذلك لثم الكلام بضرب زيد بغير ذكر الحال وليس الأمر كذلك ثم المراد بمثل ضربي زيد
 قائما كل مبتدأ كان مصدرا صورا أو بتاويله مضافا أي منسوبيا إلى الفاعل أو إلى المفعول أو إلى
 كليهما وبعده حال مفردة ووجه تخويفه زيد قايما أو قايما أو قايما أو قايما أو قايما أو قايما وان ضربه
 زيدا قايما أو قايما ومضارع مبتدأ زيد قايما أو قايما أو قايما أو قايما أو قايما أو قايما
 عن الفاعل والمفعول جميعا أو كان اسم تفضيل مضافا إلى ذلك المصدر نحو أكثر شربي السوق ملوتتا
 وأخطبها يكون الأمير قايما أي أفصح أو أن الأمير حاصل إذا كان قايما وإنما يجب حذف الخبر في مثله لسد
 الحال مسددة على ما قرنا ومثل كل رجل وضيعته فكل مبتدأ مضاف إلى رجل وضيعته
 معطوفة على كل والواو بمعنى مع وخبرها محذوف تقديره كل رجل وضيعته أي حرفته مقتدران أو متفانان
 وإنما وجب حذف الخبر هنا للحصول القرينة وقيام غيره مقامه لأن إذا عطف بمعنى مع فيدل على خصوصية
 الخبر وهي المقارنة والغير الخبر وهو وضيعته قائم مقام الخبر في حذف الخبر هنا غالبا ويجب أن الخبر
 المحذوف من نحو مقتدران خبر المبتدأين فلا يبدؤا بالمبتدأ الثاني وهو قوله وضيعته مسددة إذا المبتدأ
 لا يكون سادسا مسددا والخبر والجواب أن يقال المبتدأ الثاني يبدؤا مسددا الخبر المحذوف من حيث أن الخبر المحذوف
 خبر المبتدأ الأول فيجب حذفه من هذا الوجه كما من حيث أنه خبر المبتدأ الثاني ولا يشترط لوجوب حذف
 الخبر مسددا الشيء مسددا من كل وجه والأولى أن يقدر الخبر محذوف أو يعطف وضيعته على خبره ويكون تقديره
 كل رجل متفان هو وضيعته والمراد بمثل كل رجل وضيعته كل وضيعته عطف على شيء بالواو بمعنى مع وإنما وجب حذف الخبر
 في مثله لا غناء الواو التي تعطف مع عنه وسد هامسدا وقال الكوفيون أن هذا الكلام تام لم يحذف عنه الخبر
 زعمنا منهم أن الخبر هو قوله وضيعته لأن الواو بمعنى مع ولو قيل كل رجل مع ضيعته كما لا يخفى إلى تقدير الخبر
 فكنا هذا والجواب أن الواو بمعنى لا يخرجها عن العطف لا بقاء العطف الأصح عطف خبره لأن الخبر لا يعطف على المبتدأ
 فلا بد من تقدير الخبر ليلا يكون المبتدأ بلا خبر بخلاف مع ضيعته فان من ظرف حقيقة قايما وقام متعلقة وهو
 كائن فلا يحتاج إلى تقدير الخبر ومثل كل رجل وضيعته كذا العرف بالقرينة والقسم البقاء إلا أنه مستعمل
 في القسم بالقرينة حتى لا يجوز فيها لا يشار إلى الخلف فيه لكثرة دواله لأن المعلق به على الستة ثم وكذلك حذفوا
 الخبر وتقديره كل شيء بقاؤه في نفسه أو ما أقسم به واستعمله في القسم على وجهين بغير اللام وباللام

فان لم تات باللام نصبة نصب المصدا وقلت عمر كذا فعلن كذا ومعنى عمر كذا احلف ببقايتك واذا دخلت عليه اللام نصبة بالابتداء وقلت عمر كذا فعلن كذا او اللام فيه لتوكيد الابتداء والخبر محذوف وانما وجبت الخبر لوجوه القرينة والسادس ان المقسم به وهو كذا يدل على خصوصية هذا وان جواب القسم قائم مقام الخبر المراد به كذا فعلن كذا اكل مبتداء يكون مقسما به ثم انفرغ عن بحث المبتداء والخبر شرع في بحث خبران واخواته ان قال خبران واخواتها عطف على ان خبران وخبر اخواتها اي امثالها واشباهها من الحروف الخمسة الباقية من الحروف المشبهة بالفعل وهي ان وكان ولكن وليت ولعل قوله خبران مبتداء محذوف الخبر بقرينة ما سبق اي ومنه خبران واخواتها وقيل هو المسند بعد دخول اي احدى هذه الحروف ابتداء كلام او يقال ان قوله خبران مبتداء وقوله المسند خبر وقوله هو ضمير فصل وقوله بعد ظرف للمسند واختر بقوله للمسند عن كذا ما هو ليس بمسند وقوله بعد دخول هذه الحروف عن غير خبران واخواتها فادقيل يدخل في هذا الحد يضرب في ان زيدا يضرب ابوة فانه مسند بعد دخول ان مع ان ليس بخبر ان بل الخبر مجموع الجملة قبل اللام بالمسند المستند الى اسم ان فيخرج ذلك لانه ليس بمسند اليه بل الى فاعله هذا يكون قوله بعد دخول هذه الحروف تأكيد حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخول هذه الحروف فان قيل يدخل في هذا الحد حسن في ان رجلا حسنا قائم وهو صفة اسم ان لا خبرها قيل المراد بالمسند المستند الى اسم بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك مثل ان زيد قائم فان قائم مسند بعد دخول ان وانما قدم خبران على خبر لا التعلق بالجنس مع ان كلاهما من ملحقات الفاعل لان خبرا فرغ خبران ان لان لا انما جعل لمشاكلة ان على ما عرف وعلى اسم ما ولا بمعنى ليس لان خبرا فرغ معمول الفعل الجماد مع شدة في لا يخلو خبران وامر كذا خبر المبتداء اي حكم خبران مثل حكم خبر المبتداء او شانه مثل شانه في اقسامه وشرايطه واحكامه **الذي في تقديره** استثناء مفرغ من كلام موجب على نحو قرات الا يوم كذا اي وامر كذا خبر المبتداء في جميع احكامه الا في حكم التقدير حيث يقتضيان فيلا جواز او امتناعا فقد جاز تقدير خبر المبتداء على المبتداء ولم يخبر تقدير خبران على اسمها لان في تقديره قلة صراحة المقصوح به الا بخطا عن عمل الفعل وهي تاجز المنصوب عن المرفوع وتقتل ان يقول الضمير في قوله تقديره لا يخلو اما ان يكون عايدا الى خبر المبتداء او الى خبران وكل ذلك غير مستقيم اما الاول فلانه يلزم انتشار الضمير لان الضمير في امر عايد الى خبران وكذا الثاني فان حكم التقدير غير متحقق في خبران فلو قال الا في التقدير بدو الضمير لان الضمير لا يمكن ان يجاب عنه بان المراد بالحكم اعم من ان يكون ايجابا او سلبا وحكم التقدير من حيث السلب متحقق في خبران فليس تقديره عود الضمير اليه قوله **الا اذا كان ظرفا** استثناء مفرغ من كلام منفي اي الا في تقديره فانه لا يجوز في جميع الاوقات الا وقت كذا ظرفا فحينئذ يجوز ان يتقدم على الاسم حيث يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره ثم انفرغ عن بحث خبران واخواتها شرع في بحث خبر لا التعلق بالجنس فقال خبر لا التعلق بالجنس

الجار والمجرور صفة لا اى لا الكاينة لئلا ينفك حكم الجنس اذ لا رجل قايم مثل لئلا القيام عن جنس
 الرجل لا لئلا جنس الرجل وقوله خبر لا مبتدأ محذوف الخبر اى ومنه خبر لا وقوله **هو المسند**
بعد دخولها استئناف وقوله هو صفة فصل والمسند خبر واحترز بقوله المسند عن اسم
 ولا عن كماله ليس بمسند ويقوله بعد دخولها عن خبر خبر لا ولا زاد بالمسند المسند الى اسم كماله متعينة
 بقرينة ذكر التوابع بعد فلا يدخل في المحذوف في لئلا يضرب في لئلا رجل يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول لا وليس خبر
 لا بل الخبر مجموع الجملة ولا احسن في نحو لا رجل حسنا في الدار فانه مسند بعد دخول لا وليس خبر بل صفة رجل
مثل غلام رجل ظريف فقوله ظريف مسند بعد دخولها وقوله فيها خبر بعد خبر والهاء
 عائد الى الدار اى في الدار وهو مذكور لان هذا الكلام جواب سائل سأل هل في الدار غلام رجل ظريف
 كذا قيل ولما قيل ان يقول لو كان جوابا له كان كذا لا وجوب كيفية الا ترى انه اذا قيل هل في الدار رجل
 فالجواب ان يقال نعم اولا وانما يتعدد الخبر لئلا يلزم الكذب بنظر طائفة كل غلام رجل فيكون قوله
 فيها من باب تعدد الخبر لئلا ومما على نحو الاول اسود ابيض للزوم الكذب بالتوحيد فيمكن ان يكون من
 باب تعدد الخبر جوازاً على مخويز عالم عام ان قيل بانقسام لئلا وم الكذب في الظان من حيث انهم غلمان
 بالمباينة والادعاء او يقال انما يتعدد الخبر ليكون مثالا لنوع خبرها الظف وغيره ولا يصح ان يكون
 قوله فيها ظرافة لقوله ظريف او حال لان الظرافة لا يتقيد بالظف ونحوه وانما اختار هذا المثال وعدل عن
 المثال المشهور وهو قوله لا رجل في الدار لاختقال حذف الخبر وجعل في الدار صفة رجل محذوف
 على المحل والمثال وان صلح محتملا ولا يقدح اذا ترجح المقصود ولكنه اذا استوى الاحتمالان فهو قيل واذا
 انحط المقصود كان اقر فيكون المثال المشهور فيجاء ان حذف خبر لا كثير شايه كما قال الشيخ **و**
يخالف كثيرا اى يحدف خبر لا كثيرا او نهانا كثيرا بخلاف المثال الذي اختار لان
 غلام رجل محذوف لا يجوز ارتقاء صفة محذوف المحل على الاصح وهو اختيار المصنف فلا يحذف **فقط**
 ان يكون صفة لقوله غلام رجل والخبر محذوف بل هو متعين للخبر **وقوله وينق قيم لا**
يلب تنوين اى لا يشتون خبر لا يحذف متعين احدهما انهم لا يشتون خبرها اصلا اى لا لفظا ولا
 تقديرا ويقولون معنى لا اهل ولا مال انتفى الامل والمال فلا يحتاج الى تقدير الخبر والثاني انهم لا
 يشتون خبرها لفظا قايلين بوجوب الحذف فان قيل فما يقولون فيما يرى خبرا مثل لا رجل قايم ومثل
 قول جابر الطائي وهو من بني قيسم طاكريم من الولد المصوب قيل انهم يحملون امثال ذلك على الصفة
 المحمولة على محل كالمع المنفذون الخبر ثم لما فرغ من بحث خبر لا لئلا الجنس شرع في بحث اسمها ولا
 المشبهتين بل ليس فقال **اسمها ولا المشبهتين بل ليس** في النفي المحذوف لا بطريق المباينة
 وفي الدخول على التبتاء والخبر قوله اسم ما مبتدأ محذوف الخبر اى ومنه خبر لا وقوله
 المشبهتين صفة ما ولا وقوله بل ليس يتعلق بقوله للمشبهتين وقوله **هو المسند**
الي بعد دخولها استئناف وقوله هو صفة فصل والمسند خبر اسم ما ولا وقوله **بعد**

[illegible]

سید

مفعول مطلق وليس من جنس ما فعله فاعل فعله المذكور واجب عن الاول بان المفعول لما قامه فالمراد
أخذ حكمه فكانه فاعل حكاه وعن الثاني بان الفاعل لما كان قابلا للموت والجسامته والشرف عد فاعلا
لها حكما ويرد على قوله فعل نحو زيد ضارب ضربا فانه مفعول مطلق ولم يفعله فاعل الفعل بل فاعل المفعول
واجيب بان المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الاصطلاحي الذي هو قسم الكلام اي هو اسم حدث
فعله فاعل حدث المذكور فيتناول الفعل الاصطلاحي والصفة ان يرد على قوله المذكور قوله تعالى فوضو^ب القلب
من حيث ان فعله غير المذكور واجيب بان المذكور تقديره فاضربوا ضرب الرقاب ويرد على قوله
بمعناه ضربته سوطا فانه مفعول مطلق وليس ما فعله فاعل فعله المذكور بمعناه واجيب بان اصله
ضربه ضربا بالسوط وضربه ضربة سوطا فكان ما فعله فاعل فعله المذكور بمعناه تقديره فاضربوا ضرب الرقاب ان جميع
الفاظ هذا الحد واقع على التسام وان الجواب عن كل ما يرد على قيوده الحمل على التسام واعتبار الحقيقة
والحكم من ذلك ويرد على هذا الحد انه غير مطرد لانه صدق على نحو كرهت كراهتي اذا قصد كونه مفعولا به
لا مفعولا مطلقا واجيب بان يخرج باعتباره الحشية وقوم^ب المفعول فاعل فعله المذكور بمعناه وقصد فيه هذه
الحشية فيخرج ذلك لانه وان كان حدثا فعلة فاعل فعله المذكور بمعناه لكنه لم يقصد فيه هذه الحشية
بل قصد فيه حشية محل وقوع الفعل المذكور كما في كرهت قياي لكن اعتبار الحشية يغني بعضا^ب القيود
الاخر يخرج ما اخرج بها باعتبار الحشية ويكون المفعول للطلق للتأكيد حيث لا يولد دلالة
على دلالة الفعل والنوع حيث دل على بعض انواع الفعل والعلاج حيث دل على العدد نحو
جلست جلوسا نظير للتأكيد وجلست جلوسا^ب بكسر الجيم نظير للنوع اي
جلست نوعا من الجلوس وجلست جلوسا^ب بفتح الجيم نظير للعدد اي جلست مرة واحدا
فالاول اي الذي للتأكيد لا يثنى والجمع لانه دل على الماهية المعروفة عن الدلالة على
التعدد والثنائية والجمع يستلزمان التعدد ولان الفعل لا يثنى والجمع فكذا ما مفهوم ما
مفهوم الفعل بخلاف^ب الخوي اي اخوي الاول وهما اللذان للنوع والعدد فان كلامهما
يحمل التعدد فيثنى ويجمع وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي لفظ الفعل هذا
عند اللبس والكسائي وعند سيبويه المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه فتقولان جلوسا في
نحو قعدت جلوسا منصوب بقعدت عندهما وعليه الاكثرون وجلست المقدر عنده
ويشكل مذهبه نحو خلفت يمينا اذا فعل له من لفظه الا ان يقال المفعول المطلق يجب ان يكون
من لفظه الا اذا لم يكن فعل من لفظه فحيث يكون من غير لفظه ضروريا فلا يرد ذلك اذ ليس للبيان
فعل يجري عليه فان قيل ان اريد بقره غير لفظه بغير صيغة يجب ان يكون نحو صهبت ضربا من هذا القبيل
لتعابير الصيغة وان اريد به بغيره فانه يجب ان لا يكون نحو قوله انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل
لتعابير الصيغة دون المادة قيل يكون ان يراد به بغير مادة ولا يحمل نحو قوله انبتكم من الارض نباتا
من هذا القبيل ويمكن ان يراد به بغير لفظه مادة او با بغيره في نحو قعدت جلوسا وانبتكم من الارض

بنا اما الاول فلتغير اللادة والما الثاني فلتغير البتة فافهم وانما برز هذا القسم مع صدق حذف المطلق على كونهما القسم
وقد فُحِلَ الفعل للام للعهد الفعْلُ الذي لا ينفك عن المطلق لقيام **قريته** اي وقت حصول قريته حالية
 او مقالية **جواز** اضافة مصدر محذوف اي يحذف حذفاً جازاً لا ايجازاً ولا اختصاراً مع حصول الغرض
 بالقريته **كقولك لمزقك من سفرة خيمتك** فان خيراً اسم قضييل ومصدر يزيها
 باعتبار الموصوف اي قدمت قد وما خيراً مقدم فحذف الموصوف واقيم الصفة مقام فاعل حكمه واما باعتبار
 المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وانما حذف الفعل لان مشاهدته الحال يدل عليه لان هذا
 الكلام لا يقال الا لمن ظهر عليه علامات القدوم وقوله **ويجزيك عطف على جواز اي يحذف حذفاً**
 واجبا وقوله **لسماع** صفة لقوله وجوبا اي حذفاً فاسماعياً او حذفاً مسموعاً او مفعول مطلق اي حذف
 سماع **نحو سقيا اي سقاك الله سقيا وريعا اي رعاك الله رعيًا وخيتي اي خاتبي**
خيبة وجدعا اي جدد عا وهو قطع اللف **وحمل اي حمدت حمداً وشكرا اي شكرت**
شكراً وعجبا اي عجبت عجباً فان عامل هذه المصادر وحذف سماعاً بمعنى انه لم يستعمل لفظها في كلامه
 فان قيل كيف زعمت انه يجب حذف الفعل والمنهويين المتناس قولهم حمدت الله حمداً وشكراً الله شكر
 وعجبت عجباً قيل ذلك من استعمال المحدثين ممن استعمل العرب وكلامنا في استعمالهم لا في استعمال الوليد
 على ان البعض قيدوا وجوب الحذف في نحو حمد الله وشكر الله باستعماله مع اللام فلا يمتوجه الاشكال اصلاً وقوله
وقياساً عطف على سماعاً وقوله في مواضع خبر مبتداء محذوف اي وذلك في مواضع منها
 اي من تلك المواضع **ما وقع** كلما موصوفة والجملة صفة بحذف الضمير اي موضع وقع المصدر اي
 حال كون ذلك المصدر **مشتتاً** في آخره عن نحو ما زيد سيراً فانه يجوز ان يخلط في قوله **في مواضع**
 في آخره عن نحو ما زيد سيراً فانه يجوز ان يخلط في قوله **في مواضع** اي بعد ما هو منتظم في النفي كما في انما داخل
 قيل ضمير داخل عائد الى النفي ومعنى النفي بتاويل كل واحد منهما وفيه نظر لان الضمير المراجع الى المعطوف
 والمعطوف عليه بكلمة او يجب افراده يقال زيد او عمر قايماً ولا يقال قايماً فاما ان فلا حاجة الى التاويل بل هو عائد
 اليهما بدون التاويل اي داخل ذلك النفي او معنى **على اسم** فيه اخترا عن نحو ما سرت الاسير البريد
فيكون خبراً عنه اي لا يصلح ذلك الاسم خبراً عن ذلك الاسم بل يكون ذلك الاسم معيناً وذلك المصدر اسم معنى
 باسم المعنى لا بخبر عن الجثة وفيه اخترا عن نحو ما سرت الاسير شديد فانه لم يصلح ضمه **او وقع**
 المصدر **مكتراً** باسم لا يكون خبراً عنه وانما لم يذكر هذا التقيد لكتفاء ما ذكره اولاً وانما جمع بين الضمير
 وان كان كل واحد منهما ضابطاً على حدة لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم ويكون خبراً عنه **نحو ما انت**
الاسير او ما انت الاسير البريد هذان مثالان لوقوع المصدر ومشتتاً بعد نفي داخل الى
 آخر اي ما انت الاسير خبراً عنه ويقال هذا للمساخر الذي لا يزال بعد نفي وما انت الاسير خبراً عنه
 خبراً عن مثل سير البريد والبريد البغلة المربطتان في الرابطة قريب دمر بريدك ثم يسميه الرسول المحمول
 عليهما فاستعمل في شئ مشبهين وكان من عادة الملوك انهم يبنون للربط ويقفون البغال فيها ويقتطعون

اذناهما وكانت موقوفة فيما لا يصلح ان يتخذا وللا بد بالذات من هذا النوع لاجاء الهاء اليقاله بالفارسيه يلبس وانا لو اذنا
 لا الاول في المصدر لانه والناظر في المصدر للمعرفة فيقتضيه على ان يكون كغيره في المصدر المنكر للمع والما انت سيرامثال وقوة المصدر
 مشتبه بحد فقد اخل الى الخاء اما انت الاقسيه **وزيد** ليس **سير** امثال وقوة المصدر مكرما اي زيد ليس **سير** امثال وقوة المصدر
 وقوة الخاء اذا دلت الاخر كذلك كما وقع مكرما ولم يحذف الفعل قيل هذا الخذف فيما اذا وقع المصدر المكرر في موضع الخبر عن اسم
 ان يكون خبرا عنه والمصدر في الآية وان وقع مكررا لكان لم يقع في موضع الخبر اذ ليس فيه خبر مبتداء
 واما وجب حذف الفعل في الضابطين لوجود القرينة والسادس مسد المحذوف اما القرينة في الضابطة الاولى
 فهم ما المشبهة بليس فانها يقتضي جزاء ولا يصح جزاء الا فعل هذا المصدر واما السادس مسد المحذوف فهو
 الا الاستثناء واما القرينة في الثانية فهو المنبتاء فانه يقتضي جزاء ولا يصح جزاء الا فعل هذا المصدر واما الس
 سد المحذوف فهو المصدر الاول وكلمة او في قوله او وقع مكررا مانعة الخلودون اجمع بد ايل قولهم
 ما انت الا **سير** **ومنها** اي من تلك المواضع **ما وقع** اي موضع وقع المصدر في حال كونه +
تفصيلا لا **مضمون** لانه متقدم **منها** اي سابقة على المصدر وفي قيد الاخر اذ
 عما يقع تفصيلا لمضمون جملة دون اضمضمونها يجوز ايضا فسفرا القريب والبعيد وفي قيد الجملة اخر اذ
 عما اذا وقع تفصيلا لا مضمون مفرد يجوز ايضا فسفرا قريبا او بعيدا كذا قيل وفيه نظر لان المصدر
 في هذا المثال تفصيل لا مضمون قوله يسافر وهو مع الصمير جملة لا مفرد بل الاولى ان يقال في المثال لمزيد
 سفر فاما يصح صحة او يختلر اعتنا ما ولز يدضوب فاما يتاد **تاد** او تهاك هلاكا وفي المتقدمة اختراذ
 عن المتأخر نحو اما يتاد بزيد بالضوب تاديا او يهلك هلاكا فاضربه واما تقنون فشد متا او تقذون
 فداء فشد وا قال بعض الشارحين التفصيل اما يكون الجملة المتقدمة لان المفصل يكون متأخرا عن
 التفصيل فذكر متقدمة توضيح وفيه نظر لان التفصيل قد يكون لا مضمون جملة متأخرة ايضا وحينئذ لا
 يجب الحذف فلا بد من قيد متقدمة لئلا يزعزعه ذلك كما مر فهو قولك اما يتاد بزيد بالضوب تاديا او يهلك
 هلاكا فاضربه على ان التفصيل قد يكون متقدما على المفصل اما لا اهتمام بشأنه او لمعاينة السجع كما قال ضا
 التخصيص وعلم من البيان ما لم يعلم فان قوله من البيان بيان لقوله ما لم يعلم فله عليه رعاية للسجع واجب
 بان الكلام في مثل هذا المواضع محمول على التقدير والتأخير فيكون ذلك التقدير في حكم التأخير **مثل**
قوله تعالى حتى اذا اثنتموه من فشد **والوثاق** اي السلاسل والاعلال **فاما ما**
بعد **واما فداء** فقوله فاما ما بعد واما فداء وقع تفصيلا لا مضمون جملة متقدمة لان قوله
 فشد والوثاق جملة متقدمة ومضمونها شد الوثاق واثر شد الوثاق ذلك التفصيل وهو القتل والاختراق
 او المن او الفداء فوجب حذف فعلها اي فاما تقنون منا واما تقذون فداء والفداء مصدر الثلاثي
 من فذى يذى مثل الكتاب واما وجب حذف الفعل في هذه الصور لسبب الجملة المتقدمة مسد المحذوف
 لما شبهت له من جملة انه تفصيل لا مضمون **ومنها** اي ومن تلك المواضع **ما وقع** اي موضع
 وقع فيه المصدر **للتبعية** اي لاجل تشبيهه بذكر المصدر والتشبيه هو الالة التي لا تشارك في كونه

في معنى وفي آخره عن مخمريت به فاذا له صوت صوت حسن فان الصوت الثاني ليس للتشبيه بل هو بدل
 من الاول **علاجاً** حال اي حال كون ذلك المصدر والاعلى الحدوث كالفعل وفيه اخرا عن مخمريت به فاذا
 له زهد في هذا الصلحاء او علم علم الفقهاء فان الواجب فيه الرفع لفقدان المعالجة الاولى على الحدوث لان الزهد
 والعلم عيدين فلا يدل على الحدوث **يجل** ظرف وقع وفيه اخرا عن مخمريت به صوت زيد صوت حمار فان
 صوت حمار مصدر وقع للتشبيه والاعلى الحدوث لكنه ليس **جمله** **مشتقة** صفة **جمله** **على اسم**
 متعلق **مشتقة** **يعني** لا صفة اسم اي مشتقة على اسم كاي بمعنى المصدر وفيه اخرا عن مخمريت به زيد
 فاذا له صفة صوت حمار فان الصفة ليس **على الصوت** **وعلى صاحبه** عطف على اسم اي ومشتقة على
 صاحب ذلك المصدر وهو الذي صدر عنه ذلك المصدر وفيه اخرا عن مخمريت به بالبال فاذا له صوت صوت
 حمار لعدم اشتغال الجملة على صاحب المصدر وهو الذي قام به المصدر والوجه فيه الرفع على الوصف او على البدل
 مخمريت به زيد فاذا له صوت صوت حمار **فقول** صوت حمار مصدر وقع للتشبيه **علاجاً**
جمله وهي قول صوت وهي مشتقة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتقة على صاحب الصوت وهو
 الذي صدر عنه الصوت وهو الضمير في قوله راجع الى الشخص الذي صدر منه الصوت فيجب حذف فعله
 اي يصوت صوت الحمار يعني يصوت صوتاً مثل صوت الحمار **وصراخ** عطف على الصوت الاول اي
 فاذا الصراخ **صراخ التكل** اي يصيح صراخ التكل يعني يصيح صراخاً مثل صراخ التكل الصراخ هو الصوت
 والتكل الراء التي مات ولدها وانما اورثها لابن لان المصدر الاول مضاف الى النكرة والثاني الى المعرف
 ومنها اي من تلك المواضع **ما وقع** اي موضع وقع فيه المصدر بحال كون ذلك للمصدر **مضمون**
جمله **لا محتمل لها غير** الجملة صفة **جمله** **لا محتمل** لتلك الجملة غير ذلك المصدر او غير ذلك
 المضمون وفيه اخرا عن عاسيا في الصابطة الآية **قوله** اي لقول **على الف** **هم اعترافاً**
 قالوا درهم مبتداء وعلم خبراً وله متعلق الخبر وعلم **اعترافاً** مصدر وقع مضمون **جمله** وهي قوله
 على الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه فوجب حذف فعله اي اعترفت بهذا الاعترافاً
 والاعتراف الاقرار بالشئ من معرفة وفي بعض النسخ وقع **اعترافاً** مكان اعترافاً وهو اسم من الاعتراف وهو
 ينصب نصب المصدر **وليس** هذا المصدر **توكيد لنفسه** اي تقرير الذات لا اتحاد مدلول المصدر
 والجملة ومنها **ما وقع مضمون** **جمله** اي من تلك المواضع موضع وقع فيه المصدر بحال كون
 مضمون **جمله** **لا محتمل لها غير** الجملة صفة **جمله** **لا محتمل** لتلك الجملة غير ذلك المصدر او غير ذلك المضمون
 مثل زيد **قائم** **حقاً** مصدر وقع مضمون **جمله** وهي قوله زيد قائم لان مضمونه الصدق والحق
 ولها محتمل غيره وهو الكذب والباطل فوجب حذف فعله اي الحق هذا الكلام او هذا الخبر **حقاً** اي صدقاً و
ليس هذا المصدر **توكيد لغيره** اي تقرير لغيره اللام هنا للتعليل دون الصلة والمضاف
 مذكور اي توكيد الجملة لرفع غيرا وهو الكذب والباطل والاجل احتمال غيرا بخلاف اللام في قوله
 نفسه فان صلة التوكيد يمكن ان يكون اللام هنا الصلة لان قوله زيد قائم **حقاً** **جمله** زيد قائم محتمل

والمحكم بغير المحتمل وصفاً وان اتحد مراد أفكون المعنى وليست تؤيد الما يغير وصفاً ومنها ما
وقع مثني أي ومن تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه حال كونه **كأعلى التكرير والتشهير**
مثل ليك أي ألت لطاعتك البيا بعد الباب أي أقيم لطاعتك إقامة بعد إقامة أي مرة بعد أخرى
أي مراراً وسعد يك أي أسعدك أسعد أسعد أي أعيتك أعانة بعد أعانة والمصادر في
 هذا الباب سماعية وإن كان الحذف قياساً لانه منبى على ظابطة كلية لما فرغ عن بحث المفعول المطلق شرع في
 بحث المفعول فقال **المفعول** به الجار والمجرور في الأصل كان مفعول ما لمريم فاعله لقوله المفعول
 لأن معناه الذي فعل به وصار لأن جزمه الاسم المصطلح عليه والضم الجور عايد إلى اللام الموصولة في المفعول
 وكذا المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه **هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل** ولم يذكر
 الاسم هنا الكتفام بما سبق فإن قيل يخرج من هذا الحد بعض أفراد المفعول به فهو خلق الله العالم وما ضوت
 زيد فإن العالم وزيد أكل منهما مفعول به ولم يقع عليه فعل الفاعل قيل المراد بالوقع ^{الوقع} عليه حقيقة أو عبارة بأن
 جعلت عبارة كعبارة ما يقع عليه فعل الفاعل حقيقة فيدخل ذلك فإن العالم وزيد أو ان لم يكن فيهما حقيقة
 الوقوع لانه جعلت العبارة في التقدير كأن الفعل وقع عليه ما كذا قيل وفيه نظر لأن هذا مسلم في خلق
 الله العالم لا في ما ضوت زيد فإنه عبارة عدم الوقوع لا عبارة الوقوع وإنما عبارة الوقوع ضربت زيد أو
 أجيب بأننا لا نسلم ذلك بل هو عبارة الوقوع في الاصطلاح كما أن ضرب زيد عبارة الصدور في الاصطلاح
 فافهم وقيل إن معنى قوله ما وقع عليه الفعل ما يتعلق به الفعل بحيث لا يتصور أكبه نفي كان أو اثباتاً فلا
 يخرج ذلك فإن العالم وزيد ما يتعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الإبهام فإن قيل ذكر الوقوع وإرادة التعلق
 حقيقة أم مجاز لا سبيل إلى الأول لعدم الوضع ولا إلى الثاني لعدم الاتصال بينهما ما قيل وقوع الفعل على
 الشيء في عرف النحاة عبارة عن تعلقه بحيث لا يتصل إلا به فيكون إرادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا
 يلزم عدم معنى الوضع أو بيان الاتصال أو يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان التعلق كانهما للوقوع فذكر اللزوم
 وإراد اللزوم فإن قيل إن إريد بالوقوع التعلق يخرج من الحد زيداً في ضربت زيداً حيث لا يتوقف عليه
 تصور الضرب بل يتوقف على شئخصاً يصلح للمضي وبية قيل أنه ما يتوقف عليه تصور الضرب على البدلية
 وإن لم يتوقف عليه بالتصريح فإن قيل يدخل في الحد للمفعول فيه الزمان لأن الزمان ما يتعلق به الفعل بحيث
 لا يتصل إلا به قيل الزمان لا زمر لموجود الفعل دون تصور ما هيته فيتوقف عليه وجود الفعل لازماً كذا
 أو متعلداً لا يتصل ما هيته بخلاف المفعول به فإنه ما يتوقف عليه تصور ما هيته الفعل المتعلق به
 كضربت زيداً فإن الضرب استعمال الة التاديب في محل قابل للإلزام وهو كما لا يتصور بدون من حيث يعمل
 تلك الة فكذا لا يتصور بدون ذلك المحل أو يقال أنه يخرج بقيد الحيثية فأنما ملحوظة في جميع الحدود
 أسيما الحدود النخبة فيكون فيهم ما ذكر بحيث يتم عليه فعل الفاعل المفعول به لا أن يكون بحيث يتم عليه فعل الفاعل المفعول به لا أن يكون
 في قول الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل كان انحصاراً لأن يقال المضي في مقام التعريف النسب
مخوضيت زيد أمثال المفعول به ثم لما فرغ عن تعريف المفعول به شرع في بيان أحكامه فقال

وقد تقدم على الفعل

أي قد تقدم للمفعول به على الفعل العامل فيه لأنه معقول قوي متعلق
بجمله فيخلق به متقدما ومتاخرا إلا ان يمنع مانع كوقوعه في حيزان وغير ذلك وإنما خص الفعل كالمصداق
كان التقدم لا يختص بالفعل بل يجوز في غيره من العوامل ما لم يمنع مانع أو أراد بالفعل العامل أو في الكلام حذف
معطوف أي على الفعل وغيره من عوامله **مثل زيد اضرب** وجوز مررت ثملا فرغ من بيان
أحكام المفعول بشرع في بيان حكم آخر فقال **وقد تحذف الفعل** الناصب للمفعول بال
لقيامه أي وفي حصول قربة دالة على الحذف وتعين المحذوف **جواز** أي حذف الجاز
فقولك زيد لم يقل الجار والمجرور صفة زيد أي زيدان للمفعول لأن قال من **اضرب** مفعول
قال التقدير اضرب زيدا فحذف الفعل بقربة السؤال **وجوز** أعطى على جواز أي ويجوز حذف الفعل
حذفًا واجبًا في **أربعين أبواب** وفي بعض النسخ في أربعة مواضع مكان الأبواب وفي المحصر على الأربعين
نظر التحقيق وجب الحذف في المنصوب على الأعراف بتقدير نحو الزمر وما حفظ نحو شأنك وأجج والصلوة الصلوة
وكن في المنصوب على اللام أو النون أو الترحم بتقدير أعنى نحو الحمد لله الحميد وأنا في زيد الفاسق ومررت به
المسكين **الأول سماع** مبتدأ وخبر أي الباب الأول سماع أي مقصور على السماء وأنا قد مر السماع
على القياسي لأنه أقدم **مثل قول العرب لم** أي ترك لئلا مع نفسي أي أتى كل امرئ بنفسه
ومثل قولك أنت وأخيرا أي أنت وأيام معش النصارى عن التثنية أي عن قولكم إن الله ثالث ثلاثة
واقصد وأخيرا لكم وهو التوحيد وقال الأعرابي هو صفة مصدر محذوف أي انتهاء خيرا لكم وفيه نظر لأنه غير مظهر
في نحو قولهم أنته أمرا قاصدا لأن قولنا لم لا يحتمل أن يكون صفة اسم جنس فتعين أنه مفعول بفعل محذوف
أي أنته عن الأفراد والتقريب وأنته أمرا قاصدا أي متوسطا بين الأفرط والتقريب أي بين الغلو والتقصير
وقال الأرساني هو خبر يكن المحذوف أي أنتهوا عن التثنية يكن الانتهاء خيرا لكم وفيه أيضا نظر لأنه محذوف
بلا حروف شرط شاذ فلا يحتمل عليه مع إمكان الراجح القياسي وإنما أخر هذا النظر وإن كان عظيم القدر لا يخرج
من القرآن لأن له مساسا من وجه دون وجه مما نحن بصدد ما بيننا من الاختلاف **ومثل قولك أنت**
أهلا وسهلا أي أتيت أهلا كالأجانب ووطيت سهلا من البلاد كالأخنة الخ **فقد** أي
وسكون الزاء المكان **الضرب** هذا الكلام بقوله المزور المضيق للزائر والضييق لتنطيق الزائر
الآخر من جهته يعني أنا من أهلك وأتيت أهلا كالأجانب ومنزلي لك سهلا أي لا مشقة
عليك في منزلي ثملا فرغ عن السماع في القياسي فقال **الثاني** أي الباب الثاني من الأبواب
الأربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به **للمنادي** وأنا واجب حذف الفعل
لأن حرف النداء نائب مائة فلوح كالفعل يلزم الجمع بين النايب والمندوب **وهو المطلب**
أقبل مفعول مالم يسم فاعله **المطلوب** أي وهو الذي يطلب الحصول لك **المطلوب**
متعلق بالمطلوب أي بواسطة حرف من حروف النداء الخمسة وهي يا ويل يا وهيا وأي والهنقا وقولا
نائب صفة حرف وقوله **نائب** ظرف نايب وإنما حذف في فيه مع أنه ليس من الجهات الست كونه

جاء مجرى لفظ المكان لكونه دال على معنى الاستقراء أى بواسطة حرف قايوم مقام لفظ **ادعوا** *
 انادى وفيه احترام عن اطلب اقبال زيد وانادى زيدا وادعوك ونحو ذلك فانه كان مطلوب الاقبال
 لكن بواسطة حرف نايب منادى من هذا المبدأ قولنا يا الله فانه منادى ولا يصدق
 عليه كونه مطلوب الاقبال قيل ان المطلوب الاقبال حكما لكونه مطلوب الاجابة فيكون منادى بهذا
 الاعتبار وقيل ان نداء الله تعالى استعارة تخيلية وطلب الاقبال منه ادعائي كاستجاب المنيعة في قوله
 الشاعر + واذا المنية اقتتبت اظفارها + الفيت اله قيمة لا تنفع + وفيه نظر لا يستلزم تشبيه
 الله تعالى بما يكون مطلوب الاقبال لما عرف ان الاستعارة التخيلية لا تنفع عن الاستعارة المكنية عنها
 فيلزم تشبيه الله تعالى اولا بما يكون مطلوب الاقبال ثم استجاب النداء له على سبيل التخييل فان قيل يخرج من
 هذا الحد نفي زيد لا قبل فانه منى عن الاقبال لا مطلوبه وكذا نحو يا جبال ويا سماء ويا ارض ويا ليل ويا
 نهارا ونحو قول احد المتعانفين لصاحبه يا فلان وغير ذلك مما لا يتصور طلب اقباله قبل في الجواب
 عن الاول بان المطلوب الاقبال للماء انتهى ومنى عن الاقبال بعد توجهه فاختلفت الجتهان وبانه مطلوب
 الاقبال حكما لكونه منى عن الاجابة كما قيل في يا الله وعن البواقي بانها من باب الاستعارة بالكناية حيث
 شبهت هذه الاشياء بما يكون مطلوب الاقبال ونداءها استعارة تخيلية وطلب الاقبال فيها ادعائي
 وقوله **لفظا او تقديرا** تفصيل للمنادى او للحرف وهو الاظهر اى وذلك الحرف اما ان يكون مفعولا
 مثل قوله يا اود او مقدر مثل قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا ثم لما فرغ من بيان حقيقة المنادى شرع
 في بيان حكمه فقال **ويبنى المنادى وجوبا على ما يرفع به** قبل النداء اى حالة الاعراب من حركة
 او حرف اى يبنى على الضم ان كان رفعه قبل النداء بالضم وعلى الالف ان كان رفعه بالالف وعلى الواو ان كان
 رفعه بالواو فان قيل الضمير في رفعه عايد الى المنادى فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع المنادى به من حركة او حرف
 ولست تعلم ان المنادى لا يرفع بحال قيل انه مستند الى الجواز والمجوز اعني به فلا ضمير فيه فيكون المعنى ويبنى
 على ما يرفع به الرفع قبل النداء من حركة او حرف فان قيل يمكن ان يكون فيه ضمير عايد الى الاسم دون المنادى فيكون المعنى
 ويبنى على ما يرفع الاسم به قبل النداء من حركة او حرف قيل انه ممكن لكنه بعيد لان الضمير في قوله ويبنى عايد الى التثنية
 فلو كان الضمير في رفعه عايدا الى الاسم لزم انتشار الضمير وهو قبيح فالصواب ما ذكرنا انه مستند الى به ولا ضمير
 فيه اى يبنى على ما يرفع به الرفع من حركة او حرف **ان كان المنادى مفعولا** ليس فيه اضافة ولا تشبيه بلاضافة
 وفيه اختصار من المضاف والمضاف له **معرفة** متقدمة فكذا او جازا كان لازما للتقدم اذا الحكم لا يتم باحد
 الخبرين وفيه اختصار عن التكرار نحو يا جلا لغير معين والراد بالمعرفة امر من ان يكون معرفة قبل النداء او وجه
 ولهذا اورد المثالين للمنع بالضم ليكون **مثلا يزيل** مثال المعرفة قبل النداء **وكما جازا** مثال المعرفة
 بعد النظم **ويزيلان** مثال اللفي بالالف **ويزيلان** مثال اللفي بالواو فالالف والواو
 فيهما ليسا للاعراب بل مجرد التشبيه والجمع فان قيل العلم اذ انشأ وجه لزم فيه اللام فكيف يجوز ان يزيل
 ويازيد دون بلا لام قيل انما هو ذلك لانتقام ما قبل اللام وكونها في حكمها في افادة التعريف ولو استعمل

هذين من اجزاء القى التعريف وهو نون وجدا وانما بنى للمنادى للفرقة اما في تشبيهه بكاف ادعوك في
 وقوف عوقها وانما بنى كاف ادعوك وهو اسم تشبيهه بكاف اياك وهو حرف مبني الاصل لا خطاه من
 الاعراب لغد المعاني الموجبة للاعراب الا اذا كان علما موصوفا باني مضاف الى الجلالة فيثبته فيثبته فيثبته
 كما سيأتي ويجوز تبوين للمنادى المفعول المعرف عند نزول الشئ نحو سلام الله يامطر عليها وليس عليك
 يامطر السلام حيث نون المطر الاول وهو فقيه والمطر اسم مجمل والضمير في عليها راجع الى امرأة المطر
 في جملة قريشا فمن عن بيان بناء للمنادى شرع في بيان ما يجر من عليه ويصير بها فقال **ويختصر**
المنادى بلام الاستغاثة او التعجب او التهديد يحمل الكلام على حذف المعطوفين ويمكن
 ان يحمل الكلام على حذف المضاف اي نحو لام الاستغاثة اي بلام يدخل المنادى وقت الاستغاثة
مثلا يزيد ووقت التعجب نحو يا لله ووقت التهديد نحو يا ليك لا قتلتك وانما اعراب للمنادى
 بعد دخول اللام مع كونه مفعلا معرفا يخرج عن تأثير تشبيه الحرف لقوة جنة الاسم بدخول الجمل ولا
 يامد ارشبه للمنادى بالحرف ويدخل اللام صار المنادى بعيدا عن مدار التشبيه وهو ياد لان المنادى
 يخرج عن الافراد بالتركيب مع اللام وفي كل نظر اما الاول فلا بد دخوله الجاء لا يخرج الاسم عن تأثير تشبيه
 الفعل ولهذا كان الاسم غير منصوب بدخوله نحو سررت باحد فكيف يخرج عن تأثير تشبيه الحرف فلو قويت
 جنة الاسم بدخوله لخرج عن تأثير تشبيه الفعل والحرف جميعا لان البناء وعلم الصوف كلاهما خلاصا
 فالقول يخرج عن تشبيه الحرف بدخول الجار دون تشبيه الفعل تحكي محض على ان اللام الجارة كثير
 ما تدخل على الاسم المبني ولم يصير معها بدخولها اقوالك هذا الملال الخمسة عشر جلا وهو كلاء الرجال
 واما الثاني فلا بد لام الاستغاثة قد تدخل على كاف الخطاب الذي هو منادى مستغاث نحو يا
 يزيد فعلم ان المنادى المستغاث المظهر قائم مقام كاف الخطاب فكيف يصح القول بصيرورتا
 بعيدا عن مدار التشبيه بدخول اللام واما الثالث فلان المفعول ههنا مقابلة المضاف والمضارع
 وبالنزول ههنا الثانية فلا يخرج المنادى عن الافراد بالتركيب مع اللام على ان التركيب مع الجاء غير معتبر
 حيث جاز الفصل بينه وبين الجاء وبالحرف الزا في السعة بخلاف التركيب من المضاف والمضارع اليه
 وقيل انما اعراب المنادى بعد دخول اللام لا يحرف الحرف بل يدخل عليه ولا يمكن الغاوة وان كان زائدا وفيه
 ايضا نظر لانه انما لا يمكن الغاوة في العربيات دون اللينيات بليل انه بعد جيتك ومن قبل ومن بعد
 وانما فتحت اللام الجارة ههنا مع انها مكسرة اذ دخلت على الاسم الظاهر لان المنادى واقع موقع كما ان الخطا
 واللام اللاحقة على الضمير كانت مفتوحة نحو لك ولا فكذا اذ دخل على ما هو واقع موقعه ولذا بقيت على
 الكسرة **واللام الثانية** نحو يا يزيد له ويا لله للمسلمين وانما اختيرت اللام من بين الحروف للاستغاث
 والتعجب لان الاستغاث مخصوص من منين امثال بالدعاء وكذا التعجب من مخصوص بالاستغاث والعجب
 ثم هذه اللام تتعلق بدعوى المقدر وجاز ذلك في المنادى بنفسه بعد الحذف لكنها لا ترد الا في موضع
 الاستغاثة او التعجب او التهديد سماعا ونفعا **المنادى لامحاك** **المفاتيح** **الاستغاثة**

لموافقة الالف **مثلا** وكذا يضم ويكسر بواو الاستغاثه وياء الالهيين لدى اللام كما
 في المندوب نحو يا منوقى الله بمنه ويامنيك في الله بمنك **فلا لام** فيه حيث لا ي حين اذا دخلت
 تحزرا عن الجمع بين حرفي الاستغاثه وعن الجمع بين العوض والعوضه لان الامر عوض عن الالف كذا روى عن
 الخليل واما قدم بيان البناء والمخضر والفتح على الضب لقلتها بالاضية الى الضب ولطلب الاختصار بالتصميم
 في قوله **ويضرب سواها** أي ما سوى المفعول المعرف من كل وجه والمستغاث سواها كان مع
 لام الاستغاثه او مع الفها كذا في الشرح ويرد عليه المنادي المتعجب منه والمهذد لانه ما سوى المفعول المعرف
 والمستغاث وليس بجمعين فالاولى ان يقال ان الضمير عائد الى المفعول المعرف من كل وجه والداخل عليه
 لام الاستغاثه او نحوها او انف الاستغاثه فلا يرد المنادي المتعجب منه والمهذد وما سواها التكرار +
 موصوفة او غير موصوفة والمضاف والمضارع **مثلا** نظير المضاف **ويا**
طالع الجبل نظير المضارع للمضاف والمرد بالمضارع للمضاف كل اسم غير مضاف فخلق
 شئ هو من تمام معناه اما معمول الاول كالمثال المذكور في المتن واما معطوف عليه على ان يكون +
 المعطوف مع المعطوف عليه اسما للشئ واحد نحويا ثلثة وثلثين علما او لا واما صفة هي جملة او ظرف نحو يلاحظ
 كاليمنى ويا شاعر كاشاعر اليوم مثلا ولا يخلو من ذات عرق فانه كذا من ذلك مضارع المضاف بخلاف الوصف
 بصفة هي مفرقة فانه تكملة وليس بمضارع للمضاف نحو يا رجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين الموصوف بصفة هي
 مفرقة وبين الموصوف بصفة هي جملة او ظرف في كون الاول تكملة وكون الثاني معرفة مضارع للمضاف
 مع ان كلامهما موصوف بصفة قيل الفرق ان المنادي في نحو يا رجلا صالحا هو الموصوف بفظم النظر عن الوصف
 ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون من علم المنادي فلا يحصل التعين ولا يفيد التعريف بخلاف
 المنادي الموصوف بالجملة او الظرف فان المنادي فيها هو الموصوف بالاوصاف المذكورة والوصف
 فيها سابق على النداء ذكر للتأكيد فكانه من تمام المنادي لا وصف فيحصل التعين ويفيد التعريف فاعرف
 فانه فرق دقيق فان قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتقاد على احد الاشياء الستة المعروفة فكيف
 عمل قوله طالع الجبل في قوله جبلا قيل المعتقد لا يلزم ان يكون ملفوظا بل كما يكون ملفوظا يكون مقدر او
 مهننا مقدر تقديره يا رجلا طالع الجبل او يا انسانا طالع الجبل كذا قيل وفيه نظر لانه على هذا يدخل
 في بابي يا رجلا صالحا ذلك معرفة بدليل تعرف صفة عند غير الكسائي يقال يا طالع الجبل الظرف بخلاف
 يا رجلا صالحا فانه نكرة بدليل امتناع تعرف صفة لا يقال يا رجلا صالحا ويمكن ان يقال انه معتقد
 على موصوف تعرف تقديره بدليل تعرف صفة والتقدير يا ايها الطالع جبلا فحذف اي للاختصار
 ثم حذف اللام لئلا يحتمل التثنية التعريف ثم ضرب طالع الجبل كونه مضارعا للمضاف على انه محتمل ان يكون هذا
 المثال على قول الاخضر والكوفيين فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتقاد **ويا رجلا**
صالحا الجار والمجرور وان قول يا رجلا أي رجلا صالحا كونه مقول لرجل غير معين كما في قول الاخضر
 مثال التكملة واما آخر مثال للنكرة عن مثال للمضاف والمضارع كذا في النكرة خرجت عن الفهم المعروفة بغير التكرار

المؤخر بخلاف المضاف والمضارع له فانهما خارجا عنه بقيد الافراد للقدم ثم لما فرغ من بحث المنادى شرع في
 بحث توابعه فقال **وتوابع المنادى المبني** اختر اربعين توابع المنادى العرب قلما ان كانت
 غير البديل والمعطوف غير ذي اللام في لا تكون الا منصوبة كتوابع المضاف او النكرة او مفعولة كتوابع المتأ
 المستغاث باللام وللمراد بالمنادى المبني غير المستغاث بالالف فانه مبني على الفخ لا يرفع توابعه وغيب
 المبني لان صفة لازمة الرفع ولا تنصب كما سيحى وقوله **المفرد** لا مرفوع على انه صفة لقوله توابع والمراد
 بالمفرد المفرد من كل وجه وفيه اختر اربعين التوابع المضافة والمضارعة لها وقوله **من التاكيد**
 صفة توابع اى التوابع الكائنة من التاكيد او جان من الضمير في المفردة اى كائنة من التاكيد وللمراد بالتاكيد
 ان التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد جاء اعراب رفعا ونضبا
 كقول الشاعر + ابي واسطار سلطان سطا + لقائل بانصر وضوضرا + وهو غير غالب ويمتثل ان يكون
 المختار عند المصنف اعراب رفعا ونضبا كما هو غير الاغلب ولذلك اطلق التاكيد ولم يقيد بالمعنوي فقال
 من التاكيد **والصفة وعطف البيان والمعطوف قبله في المستغ**
 مبرور على انه صفة سببية لقوله المعطوف بالحرف وقاعه قوله **دخول ياعليه** اى المعطوف
 بالحرف الذى يمتنع دخول ياعليه ذلك المعطوف وهو المعطوف باللام وفيه اختر اربعين المعطوف بالحرف
 غير الممتنع دخول ياعليه وهو المعطوف بغير اللام بخيار زيد وعمر ومن المعطوفات فان حكم وحكم البديل
 حكم المنادى المستغن كما سيحى وقوله **دخول ياعليه** خبر لقوله توابع المنادى اى ترفع تلك التوابع حمله
على لفظي اى لفظ المنادى لشبهه بصفة بالرفع في العروض والاطراد اما الاطراد فثلاثة يعبر
 يقال كل منادى مفرد معرفة مضموم كما يقال كل فاعل مرفوع واما العروض فثلاث صفة المنادى عرضة
 بدخول ياعليه عرضة في الفاعل بدخول العارض فان قيل الرفع لا بد له من رافع وهذا اى شئ هو
 قيل رافع يالا هنا المشبهة بصفة المنادى بالرفع في العروض والاطراد شبهة موجبة للصفة بالرفع
 في كون اشرك على عارضه قطعها ولم يظهر اشارة هذا الشبه في المنادى لكان البناء فظهر في التام احتياج
 الى المؤثر **وتنصب تلك التوابع حلا** **على محل** اى محل المنادى لان محل التنصب على المفعول
 فلا قيل انهم يتو اصفة اسم لا التي لئلا يوصفها بموصوفها بخلاف رجل ظريف فلم يبين صفة المنادى
 لئلا قيل العلة ببناء الصفة في لارجل ظريف امتناع الصفة والموصوف ولا كذلك صفة المنادى
 لكان الفصل بلام التعريف ولان وجوب بناء الصفة في لارجل ظريف كون الصفة هي للصفة من حيث المعنى
 ولا كذلك صفة المنادى لعدم توجه النداء اليها فافتترقا وظهور الصفة **مشتق من الفعل**
بالرفع **وبان** **الحال** بالنصب ونظير التاكيد ياقيم اجمعون واجمعين ونظير عطف البيان ياغنى
 بشره ونظير المعطوف بالحرف الممتنع دخول ياعليه بخيار زيد والمخارث والمخارث واما الاقضية للمصنف
 على نظير الواحد للاختصار واما ذكر نظير الصفة من بين التوابع في القول من قال ان المنادى لما قام مقام
 المضموم للغم لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف فرفع الصفة عنده على انه خبر مبتدأ مخذوف ونصبه بقيد

والصحيح جواز الصفة لانه وان وقع موقع المفعول كونه ظاهر اثر لما بين جواز الوجهين في توابع
 المنادى المبنى شرع في بيان الاختلاف الواقع في اختيار واحد الوجهين في واحد منهما وهو المعطوف بالحرف
 المتمتع دخول يا عليه فقال **والخيل** ابن احمد استأذ سيبيبه في **المعطوف المذكور**
 اي المعطوف بالحرف المتمتع دخول يا عليه **يختلج** الجملته لقوله الخيل اي يقول باوليه
 الرفع وانما يختار الرفع ان منادى ثلث معنى لانه ايضا مطلوب، اقبل الحرف تاليب مناجاة هو لان الواو
 قامت مقام بالانه يقتضى الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فكانه ياشع يا يختار في حركة هي اشر يلقبها
 على منادى ثلث معنى ولم بين لان اللام متمتع دخول يا عليه **وأيوم** بن العلاء يختار
النصب لان اللام لا ياشع يا حقيقة فامتنع في حركة هي اشر يا يختار في حركة هي اشر **وأبو العباس**
 المبرج يقول **أن كل المعطوف الذي يتمتع دخول يا عليه كالحسن** في جوار ترع اللام منه وقيل
 في كونها علما ذالام ويدخل نحو الرجل علما على الاول دون الثاني ونحو البعير يدخل على الثاني دون الاول
فكأن الخيل جزم مبتدأ محذوف اي فهو كالمخيل في اختيار الرفع والجملته جزم الشرط والشرطية
 جزم لقوله وابو العباس وانما اختيار الرفع في مثل الحسن لان اللام لما كانت في معنى للترع فلم يعتد بها او
 لان اللام في العلم كالمعنى لما فلا يعتد بوجودها **والفكاك** في علم اي وان لم يكن المعطوف
 المذكور كالحسن بان لم يخرج الرفع اللام منه اذ بان لم يكن علما اذ الامر فهو مثل اي علم وفي اختيار النصب
 وسياسة هذه الاعلام من الطيف هذا الكتاب ثم لما فرغ عن بحث التوابع المفردة شرع في بحث التوابع
 المتصانفة فقال **والمضافه تنصب** اي توابع المنادى المتصانفة اضافة معنوية تنصب
 لانها لو وقعت مناداة لا يجوز فيها الا للنصب فكذا اذا كانت تابعة لان التوابع لا تكون اقوى من +
 متبوعها تقول في الصفة يا زيد صاحب الفرس ويا بشرخ الحجة والحجة بالضم الشعر الذي يكون **سفل**
 من الاذن وفي التاكيد يا خالد نفسه في عطف البيان يا غلام اي عبد الله وفي المعطوف بالحرف
 يا بكر وعبد الله وانما قيدنا المضافه بالاضافة المعنوية احتراز عن اللفظية فان حكمها وحكم التوابع +
 المضارعة للمضاف حكم المفرد عند المحققين لان اللفظية في حكم الانفصال والتوابع المضارعة للمضاف
 مفرد حقيقة وصورة فتقول يا زيدن الحسن الوجه بالرفع والنصب كذا تقول يا زيد خيرا من عمر وبالرفع و
 والنصب قال الشاعر يا صاحبا يا ذا الضامر الحشر + فان اسم الاشاق وهو منادى مفرد معرفة و
 الضامر مرفوع على انه صفة او ان كان مضافا لان الاضافة اللفظية في حكم الانفصال والتقدير يا ذا
 الضامر عتيد الضامر عن الضمير وهو الهاء الرفع على الناقة والجمل والعنبر بالفتح الناقة الصلبة
 اي الشديدة فان قيل ما لهم اعتبر في الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية والمضارعة للمضاف
 حكم الاضافة اذ وقعت مناداة الحق او جوازها بالنصب وحكم المفرد اذ وقعت تابعة حق جوازها
 فيها الرفع والنصب قيل الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية مضادة صورة ومفردة حكما والمضارعة
 للضم مضافه حكما ومفردة حقيقة وصورة فعملوا بالامتنان في الحالين وعليك ان تحقق وجه علم

العكس في كل منها **والبدل** من المنادى المبني **والمعطوف** على المنادى المبني
غير ما ذكر صفة المعطوف أو بدل منه أي غير المعطوف الذي ذكر من قبل أي غير المتمتع
 دخول يا عليه بان لم يكن ذا الم **حكم** أي حكم واحد منهما **حكم المنادى المستقل**
 امرأ يا وبناء فقوله والبدل مبتداء وحكمه مبتداء ثان وقوله حكم المستقل خبر المبتداء الثاني
 والمجمل الأكسبية خبر المبتداء الأول وما عطف عليه **مطلقا** ظرف أي زمانا مطلقا أي
 سواء كانا مفردين أو مضافين أو مضارعين للصفات أو متكديين أو مختلفين لكونهما في حكم تكرير العا
 تقول في البدل يا زيد زيد ويا زيد أخا عمر ويا زيد طالعا الجبل ويا زيد رجلا صالحا وفي المعطوف
 يا زيد وعمرو ويا زيد وياخا عمرو ويا زيدا طالعا الجبل ويا زيدا رجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين المعطوف
 على المنادى المبني وبين المعطوف على اسم المبنى في أن الأول يجب فيه البناء وإن الثاني لا يجوز فيه
 البناء بل وجب الأعراب رفعاً ونصباً مثل لا ب وابن أو بنا قيل جوابه يأتي في موضع آخر شاء الله
 ثم لما فرغ من بحث التوابع التي وافقت المتبوع شرع في بحث التوابع التي وافقها المتبوع فقال
 المنادى الذي هو **العلم الموضوع** أي بلفظ ابن وموته وهو أئنة حال كون ذلك
الابن مضافا إلى علم آخر يختار فتحه أي فتح المنادى الذي هو العلم المذكور لوقا
 حركة الابن وقصد التحقيف لكثرة استعمال العلم وطول الكلام ويسقط حينئذ ألف ابن وموته
 خطا يقول يا زيد بن عمرو وبأهنت بنته بشر في قوله يختار فتحه إشارة إلى جواز البقاء على الضم أيضا
 وإنما قيد بقوله إلى علم آخر لئلا يزعم ابن أخينا وبأهنت بنته عما فاته بقاء على الضم ولا يسقط
 حينئذ ألف ابن وموته خطا ثم لما فرغ من التوابع الصورية والمعنوية شرع في بحث التوابع الهيكلية
 فقال **وإذا نودي للعرف بالله** أي وإذا قصد نداؤه ونظيره قوله تعالى وإذا قرأت
 القرآن فاستعذ بالله أي إذا أردت قرأته **قيل يا أيها الرجل** بتوسيط أي وهاء التثنية ويا هذا
 بتوسط هذا ويا **يا هذا الرجل** بتوسط أي وهذا جيمنا فالرجل صفة هذا وهذا منقار المشاركة اسم الإشارة الذي في الكلام على
 أي أو غل في الكلام لتأول اللفظ والشيء والمجموع والمذكر والثؤث بلفظ واحد فان قيل الحمد للشبهة لا يسمي بالشبهة كونه
 نداء المعرف باللام أي معرفت كان نحو الرجل وفخام ولاهناك ونحوها والجزاء جزئي وظاهر أن الجزئي
 لا يترتب على الكل حيث يلزم ملزمة ومية الكل الجزئي قيل الكلام محمول على حذف المعطوف أي قيل
 يا أيها الرجل ويا هذا الرجل ويا أي هذا الرجل ونحوها أو على الوجه الأول أن المراد بقوله يا أيها الرجل ويا هذا
 الرجل ويا أي هذا الرجل هذه الألفاظ واللفظ إذا أريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم بعد تأويله بصفة
 اشتترها صاحبها نحو لكل فرعون موسى أي لكل جبار قاهر عادل ونحوها هي اللفظة للمعطوف أي كادى
 فيكون المعنى قيل كلام وسطية أي مع هاء التثنية وكلام وسطية اسم الإشارة وكلام وسط
 فيه كلا الأمرين فيكون الشرط والجزاء كليين فبهم الشبهة ولا يلزم ملزمة ومية الكل الجزئي وإنما وسط
 ٢٠ اسم الإشارة عزرا من اجتماع اللق المعرب صوتا وإن كان في أحدهما من الغايدة ما ليس في الآخر

فان قيل للتحيز عن ذلك يحصل بوسط أحدهما فلا حجة الى الميم الثاني في ايراد الرجل قبل الميم الثاني وان لم يكن محتاجا اليه لكن في اتيان ميمهم بضمهم فتاخير البيان فائدة وهي زيادة التشويق والتوجه في البيان بزيادة التشويق والتأخيره **والترمو** أي التزم النخاعة **رفع الرجل** في مثليا يهذل الرجل وبهذا الرجل وان كان صفة وكان حقهما جاز الوجهين كما لا **لأن المقصود** أي كان الرجل هو المقصود الاصل بالنداء ألا أي واسم الإشارة بل هما وسيلتان كذا في الاثرى انك لو حدث الرجل بطل النداء ولو حذف الظريف لم يطل فالترمو ارفع تنبيها على انه منادى حقيقة وان كان صفة لا في صورة فان قيل فلهذا يصدق عليه حذف البديل دون الصفة قيل انه مقصود واقعا لا لفظا حيث ابرز في اللفظ في معرض غير المقصود وذكر بحيث انه بيان لمعنى في المتبوع لا بحيث انه منادى مستقل فلا ثبت بدلية على ان البديل في حكم تكمير العامل فلو كان الرجل بدلا لزم دخول يافي المعرفة باللام فظهر انه ليس ببدل **وتوابع** مجرور ومقطوع **الترمو** أي التزم النخاعة **رفع** توابع الرجل مفعلة كانت ومضافه نحو يا ايها الرجل **اللام** وبها ايها الرجل صاحب الفرس **لأن** أي لان توابع الرجل **توابع** اسم معرب مرفوع فيكون مرفوعة كمتبوعها بخلاف ياريدن الظريف فانه تابع مبدئي فان قيل هذا الدليل غير تام لان توابع المعرب قد يحل على اللفظ وقد يحل على المحل فلا يلزم من رفع المتبوع رفع التابع قطعاً بل يجوز ان يكون المتبوع منصوباً والتابع منصوباً او مرفوعاً على اللفظ والمحل كما ان زيداً تام ومجروح وان يكون المتبوع مجروراً والتابع مجروراً او منصوباً كما في انجبني من زيد وعمر وكما في قوله ويذهبن في نجد وغوراً غيراً وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظاً ومحللاً قيل معناه توابع معرب لا محل له سوى الرفع او يقال ان كل ما يتبع المعرب لفظاً ومحللاً فالمتبوع هناك باعتبار تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد بخلاف توابع الرجل ههنا فانها توابع معرب واحد فلا يتبع غيراً او يقال ان احدي المقدمين من الدليل مذكوف اي لا يثبت توابع معرب وتوابع المعرب في باب النداء لا يتبع غير اعرابه اذ لا محل له سوى ذلك **الاعراب وقالوا** يا الله يقطع المنقح خاصة هذا جواب سوال يرد نقضاً على القاعدة المذكورة وهو من حيث المعتمدين من القاعدة المذكورة وهو الوجه وانما استثنى منها الوجهين لحد ههنا + التوسيط فيه عمتان لان ايا يستلزم التعدد وها للتنبيه والله تعالى يتعالى عن التعدد والتنبيه وهذا الاشارة المحيية والله تعالى يتعالى عن ذلك ولو سلم جواز على التجوز كما في ذلكم الله ربى كان محمولا على احدى الباب والثاني ان الله في الحقيقة للتعريف بل صارت جزء الكلمة بالعلية وكانت في الاصل عوضاً عن هيئة اليه فاقصص في حجة التعريف بوجهين فلم يستلزم بخلاف اللفظ فان الله فيه وان صارت جزء الكلمة بالعلية لكنه في الاصل ليس بموضع عن شيء وبخلاف الناس فان الله مفعول صارت جزء الكلمة بكونها عوضاً عن هيئة اناس بضم الهمزة **لأنه** ليس يعلم فلا قيل فلهذا هذا الوصار الناس على الوجه صحة ان يقال يا الناس وليس ذلك يصحح بدليل قوله خاصة قيل ان العلية لا يوجب مجاز اصل بالعلية لانه بعد العلية يستعمل بعناه الاصل ايضا وهو جماعة الاناس **سئل**

شأنها بخلاف يا الله فان علمته توجب هجران أصله بالطبقة لانه بعد العملية لم يستعمل بمعناه الأصل
وهو مطلق للعبود حقاً كان او باطلاً فافتقر فاقوله خاصة مصدراً قيم مقام الحال من يا الله أي حال كونه قد
خص بذلك القول خصوصاً لما فرغ عن بحث المنادي غير المكر شرع في بحث المنادي المكر فقال
أصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين وهناك لك أي جاز لك او جاز لك في مثل
قد جري يا تيم تيم عدي لا ابا لكم ولا يقيتمكم في سوء عمتي + أي فيما كسر فيه المنادي في حال
الإضافة الضم فاعل جاز المقدر او مبتدأ متقدم الخبر أي يجوز لك او جاز لك الضم والنصب
أي ضم الاول ونصب اما الضم فخط انه منادى مفرج معرفة واما النصب فخط انه مضاف الى عدي المذكور في
الثاني تأكيد لفظه ولما كان حكم التأكيد اللفظ في الاغلب حكم المنادي المذكور في الاعراب والبناء كما مر
حذف التنوين من الثاني وان لم يكن مضافاً إلا أن الاول محذوف التنوين للإضافة وانما جاز الفصل
هنا بين المضاف والمضاف اليه مع انه لا يجوز الفصل بينهما إلا في ضرورة من الشعر بالظن لا سيما في تكرار اللفظ
الاول بلا تغيير الثاني هو الاول فكانه لا فصل بينهما ولهذا جاز حذف زيد عمراً وهذا مذهب سيبويه
والخليل وذهب المبرج الى انه مضاف الى عدي المحذوف لكافة الثاني عليه تقدير يا تيم عدي تيم عدي
على نحوين ذراعي وحيقة الاسدي بين ذراعي الاسد وجهتها كالدفع على هذا كانت الإضافة الثانية تأكيد
لفظاً للإضافة الاولى هذا هو الظاهر ولا يجوز في تنبيه الثاني الا النصب لأن تنبيه الاول ان كان مضموناً
على انه منادى مفرج معرفة كان الثاني تابعاً مضافاً فكان نقيضاً وان كان منصوباً على انه منادى مضاف
الى عدي المذكور او المحذوف كان الثاني تابعاً للمنادي المضاف فكان نصيباً أيضاً والمنادي المضاف
الياء المتكلم يجوز فيها اربعة اوجه واحد ها يا عدي يسكون الياء واصلاً الفتح كان
الكسر الذي يبي على حرف واحد كان مفتوحاً ككاف الخطاب والسكون للتخفيف لكون الياء حرف علة
والثاني يا عدي يفتح الياء على الاصل والثالث يا غلام يحذف الياء والاكتفاء بالكسر
لكنه دوياً والرابع يا غلاماً يقلب الياء القاء والكسرة فتحة كفتة الالف والفتحة او يحذف
الياء وتقويض الالف عنها وشذ فيها يا غلام يحذف الالف والاكتفاء بالفتحة فالمحاصل من المنادي للنص
الياء المتكلم يجوز فيها تركيب مفتوح الياء وسكناً ومحدوفاً ومقدود الياء القاء والهاء وقفاً
ويكون بالحاق هاء السكت في الوقف لبيان حرف المد وهي الالف فيقال يا غلاماً كذا في بعض الشيوخ
وقيل معناه يكون بالحاق هاء السكت في الكل وقفاً وهو الصواب لان هاء السكت كما يحكي لبيان الالف
يحي لبيان الحركة بان يزداد في آخر الكلمة ليبقى حركة الكلمة في الوقف بها فيقال يا غلامياً ويا غلامياً
ويا غلامياً ويا غلاماً ثم قولها ويا هاء وقفاً عطف الجنية الظاهرة على الجند الفعلية أي المقتضية الياء المتكلم يجوز فيها كذا
ويكون بالهاء حال كونه مؤقفاً او محذوفاً يجوز فيها كذا بجز الهاء ويا هاء في الوقف او خبر مبتدأ لم يصف
أي وهو بالهاء في الوقف او متعلق بفعل محذوف أي يوقف عليه بالهاء وقفاً فيكون قوله وقفاً حالاً او
ظرفاً او مصدر الفعل المحذوف وفي أكثر النسخ لم يذكر الثاني وهو فتح الياء فيكون المعنى يجوز فيها هذه

ولو لم يكن في حكم الثابت لقلبه والفاو لقليل ياكرا الارتفاع المانع **وقد يجعل** المخرج اوطاقه بعد الحذف
اسما برأسه اي اسم مستقلا بنفسه غير مبني على مكان يجعل المحذوف شيئا كان له لم يجعل
 عنه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الجند **فيقال يا حله**
 يا القم في ياحارث على انه اسم برأسه كانه اسم مفرد معرفة فيضم **ويا نهي** في ياقود كانه لما حذفت
 اسما برأسه صارت الواو ظرفا بعد ضمته فلا جرح قلت ياء وكسرها قبلها ما دل **ويا كرا** في ياكرا وان
 كانه لما جعل كره واسما برأسه ارفع مانع الاعلال وهو وقيع الساكن بعد الواو فانقلبت الفالحة كها و
 انفتاح ما قبلها **وقد استعملوا** اي استعمل العرب **صيغة النداء** اي حرف
 النداء وهي يا فقط **في المندوب** اي في الكلام الذي يندوب سماه اي ييك عليه كاشتر اكهما
 في الاختصاص يكون كل منهما مدعوا **وهو اي المندوب** الاسم المتفجع عليه
 اي الكلام الذي يتفجع اي يتحزن لاجله **بيا او** الجار والمجرور صفة المتفجع عليه والياء
 للاتصاف اي المتفجع عليه المتصلق بيا او او وفي جعل الياء للسببية او الاستعانة نظر لان ياء
 واليسا بسببين للتفجع اذ لا تأثير لهما فيه فلا يكون للسببية وان ياء الاستعانة تدخل في الة الفعل
 نحو كتبت بالقلم ولايتوهم كون يا و الة للتفجع فان قيل لم يذكر المتفجع منه نحو او يلا و وامصبتا
 و واخرتا و و احسروا فلو قال هو المتفجع عليه او منه بيا او والكان ادلى قيل هو داخل في
 المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره على حدة **واختصر المندوب** بول يحتل ان يكون الياء
 داخله في المختصر دون المختصر به اي انفرد و بالمندوب يعني لا يدخل وا غير المندوب ويختل ان يكون
 الياء داخله في المختصر به دون المختصر كما هو الاصل اي انفرد المندوب بواغاليا لكونه مضاعفا للمندوب
 بخلاف بقائه ليس بنصر عليه فكان المندوب به قليلا **وحكم المندوب في الاعراب**
والبناء تميز اي من حيث الاعراب والبناء مثل **حكم المندوب** اي حكم اعراب
 المندوب وبنائه مثل حكم اعراب المندوب وبنائه كانه لما جرى مجرى المندوب صيغة جري مجراة
 في احكامه وكاشتر اكهما في الاختصاص يكون كل منهما مدعوا يعني ان كان للمندوب مفرد معرفة
 يضم وان كان مضافا او مضارفا اليه ينصب ولا يقع نكح لانه لا يندوب الا المعروف وكذلك توابعه
 كتوابع المندوب **ولك زيادة الالف** اي جاز لك او جاز لك زيادة الالف
في اخرا اي المندوب سواء كان معيا او والدا الصوت المطلوب في النية فقولاه زيادة
 الالف مبتداء مقدرا لمخر او فاعل جاز المقدر واخذت الزيادة الى الالف من باب اضافة المصدر
 الى المفعول **فان خفت** بزيادة الالف **اللبس** اي ليس ذلك اللفظ بغيره عدلت
 عنها الي غيرهما من حروف اللام مناسبة لما في آخر الاسم من كسرة او ضمة فاذا اندبت غلامك بخطاب
 الموت قلت **واغلامك** بالياء لانه لو زيدت الالف وقيل واغلامك لانه
 ليس بخطاب الموت بخطاب المذكور زيدت الياء المناسبة لحرارة الكاف وان اندبت غلامك

بمخاطب الجمع قلت **واغلا مكسور** بالواو اذ لو زيدت الالف وقيل واغلا مكسور لم يبق
 خطاب للجمع بمخاطب التثنية زيدت الواو المناسبة بحركة الميم اذ الميم اصل الصفة وقيل زيدت
 الواو المناسبة للجمع **ولك السهء في الوقف** اي جان لك وجان لك زيادة الهاء
 اي هاء السكت لبيان حرف المد وهي الالف في الوقف لا في الدارج واختير الهاء مع زيادة الالف
 والواو والياء فيقال وا زيد اهن ائلا مكسور واغلا مكسور فالهاء مبتداء متقدم المحرر واقع على جاز
 المقدر وقوله في الوقف خلاف قوله لك او ظرف جاز المقدر او ظرف الزيادة المقدر والمضافة الى الهاء
ولا يندب الا المعروف مستثنى مفرغ اي لا يندب اسم الا للشيء المشهور والمعلوم
 وهو الذي يعرف ذاته ومسماه سواء كان علما او غير علم فلو كان هكا غير معروف لم يندبته ولو كان
 معروف غير علم جاز نديته فلذلك جاز ومن حفر يترحمه لانه بمنزلة واعبد المطلبية من حيث انك
 حافضا وقد اشتهر بذلك اشتهار العلم وذلك لانه اذا كان معروفا كان النادى معذورا في نديته والتعجب
 عليه لان نديته كظهور الجهر والآن في ذلك يحصل بالمعروف **فلا يقال واسجلا**
لجل غير معين اي فلا يقال هذا اللفظ **وامتنع** عطفت على قوله لا يندب دون قوله فلا
 يقال لانه يقتضي ما سبق فلو عطفت هذا عليه لزم ان يكون مقتضى ما سبق ايضا وليس كذلك
 اي امتنع هذا القول وهو **وازيد الطويل** بالحق الف المندبة في صفة المندوب
 لان الف المندبة انما يلحق الاسم للتفجع عليه وهو قلة بالوصف والها فتة ليست من جلته
 بل هي اسم اعرجي للتوضيح ولما اعجز عن ترجم بالوصف حيث جال الفصل بغير الظرف بينهما في سعة الكلام
 الكلام كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم فلو احق ذلك في الصفة الحق في غير المندوب فلا
 يقال وا زيد الطويل بل يقال وا زيد الطويل بخلاف المضاف اليه حيث الحق الف المندبة به يقال
 والميم للموقاة واعيد المطلبية لان المضاف اليه مجلدة اليه على السمة بجملة فالمضاف
 اليه مع المضاف كمال زيد لشدة امتزاجهما حتى امتنع الفصل بينهما في السعة ولما قرأ ابن عمار قتل
 اولادهم شر كائهم وقع قتل ونصب الالف ولا يجوز كائهم والفصل بين المضاف وهو القتل والمضاف
 اليه وهو شر كائهم بالمفعول وهو اولادهم قوا له على الشدة **خلا فاليو سترج** اي يتألف هذا
 القول ويترج خلا فاليو سترج الحاق علامة المندبة في صفة المندوب كالمضاف اليه كالف الاتحاد بين
 الصفة والموصوف معنى لا يقتضي في ذلك عن الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه لفظا وذلك
 لان الصفة بين الموصوف كالف الطويل في قولك زيد الطويل بين زيد وزيد في قولك علم زيد
 عن العلم والامتزاج المصنوع من الامتزاج اللفظي فلا جاز في قولك زيد الطويل بين زيد وزيد في قولك علم زيد
 له باعتبار الامتزاج المصنوع بالطريق الاولى ونحوه ان الاتحاد لم يلفظ به والامتزاج اللفظي في المضاف
 لا في الصفة **ويجوز حذف حرف النداء لقيامه بزيادة الومع اسم الجذر**
 ظرف اي في جميع الايمان الا ان كان مقارنته اسم الجنس او حال اي في جميع الاحوال او مقارنته اسم

الجنس غير اتي وللا من الجنس ما لا يكون ، بالالف والهم اي ما كان نكح قبل النداء لان نداء لم يكن
 كشرق نداء العلم فلو حذف فيه حرف النداء لم يسبق الالف الى الالف منادى فيلنفس المنادى بغيره وان
 المعروف للجنس هو حرف النداء فلو حذف لزم ليس المعرفة بالنكح وان يافيه نائية عن الالف في التقر
 فلو حذف يلزم فيه حذف النائب والنوب ولقيل ان يقول في هذا ينبغي ان لا يجوز حذف حرف
 النداء فيما يجوز حذفه لان حرف النداء نائب مناب ادعو فلذا حذف حرف النداء لزم حذف النائب
 والنوب اللهم الا ان يقال ان حذف حرف النداء ليس من باب حذف النائب والنوب بل من باب
 التقدير كما في المستثنى للفرع نحو ما جاء في الانيد **والله اسم الاستغناء** كاسم الجنس
 في الايهام فلا يقال **رحل** ولا **هنا** بتقدير **يا رحل** و **يا هذا** **والله اسم الاستغناء** والندبة
 لان المطلوب فيها امتداد الضموت لانها الاستغناء والتفجج والحذف بنا فيه واعلم ان حرف
 النداء يجوز حذفه من العلم والى والمضاف ومن الموصول **مثل قوله تعالى يوسف**
اعرض عن هذا اي يا يوسف بقرينة المقام **ومثل ايها الرجل** اي يا ايها الرجل
 لان صورة ايها يختص بالنداء ومثل من لا يزال محسنا احسن الى اي يامن لا يزال ومثل قوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا وفي الاخوة حينئذ اي يا ايها **ومثل قوله** **اصبر ليل** وقوله
افعل محنوق وقوله **اطرق** ان النعامة في القرى هذا جواب سوال يرد وهو
 ان ليل في قول العرب اسم جنس مع انهم حذفوا منه حرف النداء وكذا محنوق وكذا اكر وجابه
 انه شاذ لا يقاس عليه ومعنى اصبر ليل ادخل في الصباح يا ليل او صبر صبرا يا ليل فالهنا للنداء
 او للصبر في هذا في الاصل قول المرأة التي طرقتها امرأتين مستغيثتين الى الليل بالافتقار لتخلص منه
 صار مثال يضرب في شدة طلب الشيء ومعنى افعل محنوق افعل نفسك يا محنوق اي اعط الفداء وخلص
 نفسك يا محنوق اي يامن عصا حلقة العنق هذا مثل في الخريف على تخليص النفس من الشدائد ومعنى
 اطرق كرا الحفص عنقك يا كرا وان لقضاء فان من هو اكبر منك وهو النعامة قد حبيد وحمل من
 البدو الى القرى وقيل معناه اسكت وانظر الى الارض يا كرا وان من هو اهل واقوى منك فله منك
 وحمل من البدو الى القرى يقال اطرق الرجل اذا سكت ونظر الى الارض والكروان طائر ضعيف **طويل**
 العنق وقيل هذا القول رقيقة للعرب يصاد به الكروان وذلك لان الكروان يخاف من النعامة اذا لم
 ير النعامة يعيش على هيبته يد عنقه ويرفع راسه فاذا رآه يلتصق بالارض كي لا يراه فصار مثلا يضرب
 في الهزيمة من شخص ضعيفا بالافتقار اذا التقاد من هو اعلا واقوى منك وفي كرا شدة وذنبه اوجع
 حذف حرف النداء من اسم الجنس وتوحيه من العلم وجعل للهم اسم ابراسه على ما سبق بيانه **وقد**
يجلف المنادى لقيام قريته الله على طاعة وتوسيعه **حوال** اي حذو
مثل قوله الكسائي **الحياء** افا ان يخفف كالحرف تنبيه ويخفف على ياد هو
 حرف نداء ويبتدى اسجد وايضا الهنكا في هذا القراءة كان المنادى محذوفا اي الا يا قوم اسجدوا لله

استناع دخول حرف التاء على الفعل بخلاف من قرأ **الأسجد** و**استشهد** و**أولع** و**صيف** للمضارع
 فله ليس من هذا الباب **والباب الثالث** من الأجواب الأربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب
 للمفعول به **ما اضم عامله على شريطة التفسير** أي اسم الذي اضمراي قد
 عامله اضمراي واقعا على شرط تفسيره كالعامل بلفظ ما بعد **أولع** وهو مفعول ما بعد **أولع** وحذفه
 ليدل على الجمع بين المصدر والمفعول إضافة الشريطة إلى التفسير **ما هو تفسيره** **ما بعد** وهو أي ما اضم
 عامله على شريطة التفسير **كل الاسم** منصوب ثبت **يعان فعل** مبتدأ وقوله **يعان**
 خبر وفاعل قوله **يعان** و**أولع** صفة اسم **أولع** عطف على قوله فعل أي شبهه الفعل وهو
 اسم الفاعل والمفعول دون المصدر والصفة المشبهة وأفعول التفضيل والشبهة بمعنى المتشابه
 كالمثل بمعنى المماثل وقوله **مشتغل عنه** صفة فعل يدل على أفراد الضمير كذا قيل وفيه نظر
 لأن الاشتغال في شبه الفعل شرط أيضا فكيف يكون صفة فعل وحذف بل الصواب أنه صفة
 فعل أو شبهه وإنما فرغ الضمير لأن العائد إلى المعطوف والمعطوف عليه باو يجب إفراجه لأن
 أو لا حد الأمرين غير معين فيكون صفة لا حله المذكورين أي كما كان أي معروى كل واحد منهما عن ذلك
الاسم بضمير أي بسبب نصبه في ضمير ذلك الاسم مخوز يدا صوته فان زيدا اسم **بجاء**
 فعل مشتغل عنه بضمير ذلك الاسم أو بسبب نصبه في متعلق الضمير عايد إلى الاسم أي
 متعلق ذلك الاسم مخوز يدا صوته غلام فلان زيدا اسم **بجاء** فعل مشتغل عنه بضمير ذلك الاسم
 وهو الغلام وقيل الضمير عايد إلى الضمير وهو أو إلى لقربه أي متعلق بضمير ذلك الاسم وهو الغلام
 المضاف إلى ضمير فان الغلام متعلق بضمير ذلك الاسم ومتعلق بضمير عايد يكون مضافا إليه أي إلى ذلك
 الضمير كما في هذا المثال أو موصوفا بعامله أي بعامل ذلك الضمير مخوز يدا صوته رجلا يحبه أو موصوفا
 بعامله أي بعامل ذلك الضمير مخوز يدا صوته الذي يحبه وعيخ ذلك من المتعلقات **لوسائط**
 الجملة الشرطية صفة ثانية لفعل أو شبهه أي لوسائط نفس ذلك الفعل أو شبهه لفظا +
عليه أي على ذلك الاسم **هو** تأكيد لضمير سبط وإنما ذكر ليحذر أن يعطف عليه قوله **أو**
متأشير أي لوسائط مناسب ذلك أو شبهه في موضع **لتصريح** أي نصيب ذلك الفعل
 أو شبهه ذلك الاسم مناسبة بمعناه أو لأنه فيدخل مخوز يدا صوته غلامه وزيد لم يرت به
 وزيد أحبست عليه فان كل واحد منهما لم ينصب زيد بعد التسليط ولكن نصبه مناسبة وهو اهت
 وجاوزت ولا هست وإنما قد نأقولا لفظا لأن كل لفظ يقتضي انتقام ما دخلت عليه والتسليط ثابت
 تقديره فلا بد من تقييده وفي قوله **لوسائط** عليه هو ومناسبة له خبره عن الاسم الذي كان
 تسليط الفعل ولا مناسبة عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل **النا**
 حرف له صدر الكلام كجاء النافية وحرف الاستفهام واحداً من الحروف المشبهة بالفعل وحرف
 الشرط والتعقيب وكلام الابتداء ونحوها مثل قولك زيد ما صوته وزيد صوته وأما زيد فاني أكره

وكذا البواقي فان يذنا اسم بفتح فكل مشتغل عنه بضمير كذا لا يجوز تسليط الفعل ولا مناسبة كذا لا تقام
ما في خبره من الحروف عليها واخر الزعن الاسم الذي لا يجوز تسليط الفعل ولا مناسبة عليه من حيث
المعنى كقوله ثم وكل شئ فعلوا في الدبر كما يستعمل مثل زيد اضربت نظيره اشتغل
عنه بضمير لوسلط عليه نفسه لنفسه لا نظيره بضمير لوسلط عليه نفسه بضمير لوسلط عليه نفسه
وزيد امرت بضمير لوسلط عليه نفسه بضمير لوسلط عليه نفسه بضمير لوسلط عليه نفسه بضمير لوسلط عليه نفسه
وهو جاوزت لنفسه **وزيد احسب عليه** اي انتظرت لاجله نظيره اشتغل
عنه بضمير لوسلط عليه لانه لا يستلزم معنى وهو لا يستلزم معنى بضمير لوسلط عليه لانه لا يستلزم معنى
مثل زيد اضربه الى اخره اي كانه ينصب **يقول** مدون **يقول** صفة اي يفسر
ذلك الفعل ما بعد من فعل او تشبيه او مناسبة المشتغل بضمير او متعلقه
اي يفسر ما بعد معنى الماد بما بعد ضريت في زيد اضربه لا يمكن تقديره و
اهنت في زيد اضربه غلامه اي اهنت زيد اضربه غلامه لانه لا يستلزم معنى
اهانة المولى من لو ارمضه غلامه وان قدر ان ضربه كذا بضمير لوسلط عليه لانه لا يستلزم معنى
وجاوزت في زيد امرت به كانه معنى امرت بضمير لوسلط عليه بالياء بما جاوزت
اي جاوزت زيد امرت به وان قدر ان امرت بضمير لوسلط عليه بضمير لوسلط عليه بضمير لوسلط عليه
في زيد احسب عليه كانه لا يستلزم معنى لانه لا يستلزم معنى لانه لا يستلزم معنى
فالمحصل انما يمكن تقدير نفس الفعل المفسر قد وان لم يمكن فان امكن تقدير معنى
الفعل المفسر قد وان لم يمكن قد كانه معنى الفعل المفسر **ويختار الرف** فيه اشارة
الى جواز النصب اي يجوز النصب ويختار الرف في الاسم المذكور اعني الاسم الذي بعده فعل او تشبيه
مشتغل عنه بضمير او متعلق به كالبند اعني يكون ما مبتدأ **عند علم** اي عند
انتفاء قرينة خلافه اي خلافا لرفه وفيه نظر لان انتفاء قرينة خلاف الرف يجب الرف
لانه يختار واجب بان المضاف محذوف اي عند عدم قرينة خلاف اختيار الرف من قرين وجوب
النصب واختياره مساواة الرف ووجوب الرف كانه اذا عدم قرين خلاف اختيار الرف كان
الرف راجحا نحو زيد ضربه فان الرف والنصب جازان فيه لوجود قرينة جواز كل واحد منهما ما كان
قرينة خلاف اختيار الرف منتف وقريته اختيار الرف متحقق وهي السلامة عن المحذوف اذ في
النصب يلزم محذوف الفعل الناصب واكمل عدم المحذوف **او عند وجود قرينة**
اقوى منها اي من قرينة خلاف الرف يعني وجود قرينة الرف وخلافه لكن قرينة الرف
اقوى من قرينة خلافه كما في المقارن مع **الطلب** قوله عند وجود اقوى منها
مخولقيت القوم واملايد فأكرمته فان الجملة الفعلية السابقة قرينة النصب لانه على تقدير
النصب يكون عطف الجملة الفعلية على الفعلية فيناسب الجملتان واما التي تضمنت معنى

الابتداء قرينة الرفع لانها تتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقتها فعل فلديها اللفظ الا الاسم لكن قرينة الرفع
 اقوى لسلاطة عن المحذف الذي يلزم في النصب فكان الرفع مختاراً لما قيد بقوله بخير الطلب
 احتراماً عن امامع الطلب مخوليت القوم فاما زيدا فلا تكلمه فان في هذه الصورة يختار النصب لان
 قرينة الرفع ليس يا قومي من قرينة النصب لمعارضة لزوم كون الابتداء خبراً سلامته المحذف لكن
 المحذف اهون من لزوم كون الابتداء خبراً لان المحذف كثير شايع ووقوع الابتداء خبراً بعيد جداً
 حتى ذهب البعض الى انه لا يقع خبراً بدون تاويل فكل قرينة النصب اقوى منها فاختر النصب
 لان من ابتلى بهلين يختار اهوتها فان قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهي والاستفهام والتعني و
 الدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهي والدعاء فكيف أطلق الطلب قيل شرط ما اضم
 عامه على شريطة التفسير ان يعم تسليط المفسر على ما قبله وغير الامر والنهي والدعاء ويمتنع +
 تسليطها على ما قبلها تتضمنها مصدر الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة الى التقيد
 فان قيل لو قال كما ماع الخبر لكان اخص فاجاب لا ينبغي قيل لان في قوله غير الطلب اشتراك الى انشاء
 المعنى الموثق في اختيار النصب كما في المعنى الموثق في اختيار النصب، بعد ما هو الطلب حيث يلزم في
 الرفع ووقوع الطلب خبراً كما بينا وهذا المعنى متفق هنا اي في غير الطلب فاختر الرفع **واذا**
المفارقة عطف على اما اي وكذا للمفارقة التي تخرجت فاذا زيد لقيتها فان الجملة الفعلية السابقة
 قرينة للنصب واذا المفارقة التي تقع بعدها الجملة الاسمية غالباً قرينة الرفع لكن هذه القرينة لا
 اقوى للسلاطة عن المحذف فاختر الرفع فان قيل قد ذكر الشيخ في بحث الظروف ان اذا المفارقة بين
 بعدها الجملة الاسمية ويفهم ههنا رجحانها لانه وما وهاتان تفقن فيل اراد بالزوم فيه العطف لا
 والزمه الاستعانة بالاختيار المبني على الترجيح لا الزوم المحقق فلا تناقض او يقال ان القياس يقتضي
 وجوب الرفع بعدا للمفارقة للزوم الجملة الاسمية بعدها في غير هذا الموضع لكن النصب في هذا الموضع
 انما جازيئة على السام **ويختار النصب مع جواز الرفع في الاسم المذكور بالعطف**
 اي بعطف الجملة التي وقع فيها الاسم الذي جعل فعل او شبه مشتغل عنه بغيره على +
جملة فعلية للتنااسب بين الجملتين اي بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة لا
 عليها تخرجت قرينة لقيتها فان السلاطة عن المحذف قرينة الرفع وعطف الفعلية على الفعلية قرينة
 النصب وقد ترجحت هذه القرينة لان المحذف وان كان خلاف الاسم لكنه كثير شايع بخلاف +
 المخالفة بين الجملتين في الاسمية والفعلية فانما قليلة جداً فاختر النصب **ويختار النصب مع جواز**
الرفع في الاسم الذي وقع بعده **الاستفهام** نحو ازيداً ضويقة **وبعد حرف النفي**
 نحو ما زيدا ضربة **وبعد اذ الشريطة** اي المنسوبة الى الشرط نحو اذا زيدا ضربة، فهو يترك
وبعد حيث نحو حيث زيدا اجتهد فأكرمه وانما خصوصاً او حيث من بين ساير ادوات
 الشرط لان ساير ادوات الشرط يحجب النصب عنها او دخلت على مثل هذا الاسم كما ياتي وللبحر

أوجب النصب بعد إذا الشرطية أيضاً كان الشرطية وفي الكلام عطف على قوله بجداى يختار النصب
 في وقت وقوع الأمر والتمى بعد الكلام المذكور بخوزيداً اضربه، ونحو زيداً لا تقويه أذهي
 أي ما يحرف الاستفهام والنقد وإذا الشرطية، وحيث وما قبل الأمر والتمى مواقع الفعل
 أي مواضع وقوع الفعل لأن التثنية والتردد الداعي إلى الاستفهام في الغالب يلحقان الأفعال دون
 الذات وكذا معنى الشرط الذي تضمنه إذا وحيث مع عدم سرخرهما في الشرط وكذا ما قبل الأمر
 والتمى موضع وقوع الفعل ليلا ينعكس الاختتام جراً فلا جرم يختار النصب يتقدير الفعل بخلاف سائر
 الأرواق فإنما رأست في الشرط فوجب الفعل بعدها فلا جرم يجب النصب بعدها بتقدير الفعل
 إذا دخلت على مثل هذا الكلام ليحفظ ترتيبه ما ليس راسخ في الشرط عما هو راسخ فيه وعند
 عطف على قوله في الأمر، ويختار النصب في الكلام المذكور عند خوف ليس المقصود
 بالصفة يعني أن ما يكون مفسراً على تقدير النصب يلبس بالصفة على تقدير الرفع وبالصفة
 لم يحصل المقصود من قوله تعالى أنا خلقنا كل شيء بقدر ينصب كل شيء
 على أنه مفعول لخلقنا المحذوف الذي يفصح المذكور وقوله بقدر حال ولا محل له من
 الأعراب والمعنى أنا خلقنا كل شيء حال كونه كائناً بقدر فيفيد الآية المعنى المقصود وهو عمومته
 التقدير في جميع المخلوقات أما لو رفع على ابتداء وجعل قوله خلقنا جراً لقوله كل شيء وتقدير حال
 والمجموع خبران فيفيد الآية المعنى المقصود أيضاً حيث يصير معناه كل شيء مخلوق لنا حال كونه
 كائناً بقدر وهو المقصود لكنه يحتمل أن يغلط بعض فيجعل خلقنا صفة مخصصة لكل شيء على ما
 هو الظاهر في الصفة وتقدير جراً لقوله كل شيء فيكون المعنى كل شيء هو مخلوقنا كائناً بقدر وهذا
 ليس بمقصود حيث يكون قوله خلقنا حبيذاً قيداً على ما هو الظاهر في الصفة فينوههم كونه بعض
 الأشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كمن هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية فالمحال
 أنه على تقدير الرفع يحتمل أن يكون قوله خلقنا جراً لكل شيء فلا يفوت المقصود ويحتمل أن
 يكون صفة له فيفوت المقصود فلم يكن الرفع أولى لما فيه من القياس المقصود بضمها فكان
 النصب أولى لما فيه من النص على المقصود ومجداً حصل الجواب عن الإشكال الذي أورده صاحب
 الرضى في هذا المثال حيث قال لا فرق بين للنصب والرفع من جهة المعنى سواء جعلت خلقنا جراً
 أو صفة وذلك لأن مراد لا تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كلاً أو رفعته وسواء جعلت خلقنا صفة
 مع الرفع أو جراً عنه وذلك لأن قوله خلقنا كل شيء بقدر لا يبيد به خلقنا كل ما يقع عليه الشيء كانه
 تعالى لم يخلق جميع الممكنات التي لا تنتهاه ويقع على كل واحد منها اسم الشيء فنحن على تقدير أن
 يجعل خلقنا جراً له كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى تقدير أن يجعل صفة له كل شيء مخلوق كائناً بقدر
 والمعنيين واحد إلى هنا حاصل كلامه فإن قيل ينبغي أن يجوز هنا الوجهان على سبيل التساوي
 أي النصب على أنه مفعول به بإضمار عاملة على شرطية التفسير والرفع على أنه مبتدأ وخلقنا جراً

وقدر حال كما جاز الوجهان في آفايز زيد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره فان
 قيل ينبغي ان يجب النصب اذ التميز عن اللبس واجب قيل هذا وهم اللبس لا للنبس ولذا ساء خوف اللبس
 وليستوى **الكبر** اي الرفع والنصب في الاختيار اي ايا قصد منها يكون مختاراً
 في مثل **زيد قام وعمر في الكعبة** اي فيما اذا أعطيت الجملة التي وقع فيها ذلك الكلام
 على جملة ذات وجهين وهي الجملة الاسمية **الجملة الفعلية** فانما ذات وجهين لمحدوها كونها جملة
 اسمية وهي الجملة الكبرى اي المبتدأ والخبر والثاني كونها جملة فعلية **الجملة الفعلية** فانما ذات وجهين لمحدوها كونها جملة
 فيصير رضاء على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لمحصل التناسب بينهما بين
 الجمليتين في الاسمية والفعلية ففي الرفع تكون الجملة اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي
 اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قيل على تقدير النصب
 العطف على الصغرى يلزم حذف الفعل وعلى تقدير الرفع والعطف على الكبرى لا يلزم ذلك فكان
 الرفع راجحاً لسلامته عن المحذف قيل قد عورضت سلامة المحذف بقرب المخطوف عليه على تقدير
 النصب فاستوى الوجهان كذا في الشرح وفيه نظر كما اذا أعطيت على الكبرى وهي ايضا
 غير مفصلة بين الجملة المخطوفة والمخطوفة عليها شيء اخر فلا يتفاوتان في واجب سلطانتهما **الجملة**
 غيرا وبعد باعتبار عدم الفاصل لكن معنى العطف اعادة الكلام على كلام سابق فينصير في العطف ابتداء
 الكلام السابق لانتهاؤه فمساقة ابتداء المخطوف عليه ان كان قريبا فلهذا وان كان بعيدا فبعد
 وان كان انتهاء المخطوف عليه متصل غير منقضي في كلا الصورتين فالاول ان يقال
 ان قصد العطف على الكبرى اختيار الرفع بلا معارضة له وان قصد العطف على الصغرى فيجوز
 لا يخلو اما ان رفع على انه عطف اسمية على فعلية او نصب على انه عطف فعلية على كلاً
 الوجهين خلاف الاصل اذ في عطف الاسمية على الفعلية لزم عدم التناسب بين الجمليتين
 وفي عطف الفعلية على الفعلية لزم حذف الفعل لكن حذف الفعل هون من عدم التناسب
 لان المحذف كثير الاستعمال وعدم التناسب قليل الوجود في كلام العرب فالمحذف الذي
 هو كثير الاستعمال يعارضه عدم التناسب الذي هو قليل الوجود فاختير النصب ولم يعتبر
 هذا المعارض فاستوى الوجهان في الاختيار فافهم فان قيل لا يجر العطف على الصغرى في المثال
 المذكور لاشتراط صلاحية المخطوف على الخبر ان يكون جزءاً وهذا ليس كذلك لان الجملة اذا وقعت
 محبة وجوبية ضمير العابد الى المبتدأ وليس في المخطوف هنا ضمير يعود اليه اذ التقدير في الكعبة
 محذوف هذا بعض التركيب وتامة ان يقال زيد قام وعمر كرمته مثلاً او في ذلك او نحو ذلك و
 انما ذكر بعض التركيب ولم يذكر الضمير لان ضمير الجملة اسمية جزءاً جملة فعلية ونحو المثال
 انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتد فيه على علم السامع على ان المناقشة في المثال ليس من داب
 المشبهين **ويجوز النصب** في الاسم المذكور **يعد حرف الشرط**

كان صريحا كما في ان ولو غير اما او تقصدا كما في متى وفيها حيثما الا اذا لم يكن راسخا في الشك كاذبا الشكلية
وحيث وانما يجب النصب بعدها لان الشك يستلزم الفعل وذلك لان الشك انما يدخل فيما كان
فيه احتمال وتردد وما ذلك الا في حال بخلاف اما فانها وان كان حرا والشك انما كان الرغص مختارا بعد
على ما تقدم **وبعد حرف التخصيص** وهي هلا واذا ولولا ولو ما وانما يجب النصب بعدها
لاختصاصها بالفعل لانها وضعت للتوهم والتوجيه على ترك الفعل اذا دخلت على الماضي وعلى الحث
والتحريض على الفعل اذا دخلت على المستقبل فاذا وقع بعدها اسم وجب ان يقدر فعل
ناصب له يفصح ما بعدها ليلا يخرج عن وضعها وهو اختصاصها بالفعل **نحو ان**
ضربت ضربة مثال حرف الشك **ان** ضربت زيد اضربك **والضرب** اضربت
مثلا حرف التخصيص اي الاضربت زيد اضربك **وليس** مثل **ان** زيد ذهب منه
تحريم ليس اي ليس هذا التركيب من باب ما اضمع عاملا على شريطة التفسير لان شرطه انما هو
الفعل الواقع بعده او مناسبه عليه لتضيقه وهنا ليس كذلك لان ذهب به على بناء
لفظ الماضي المجهول لوسط على زيد لم ينصب هو زيد او كذا الوسط مناسبه واذا كان
كذلك **فالف** مبتدأ محذوف التحير او فاعل فعل محذوف اي فالرفع واجب او فيجب الرفع
على الابتداء **وكذلك** اي ومثل قوله ان زيد ذهب به قوله تعالى **وكل شيء خلق**
في الزمان اي في الزمان ليس من باب ما اضمع عاملا على شريطة التفسير وفي وجوب الرفع
لان لم يتحقق فيه معنى التسلط لانه لوسط عليه قوله فاعلوا فسد المعنى حيث يصح المعنى
فعلوا كل شيء في الزمان اي في كتب المخططة وهي محذوف عملا نادرا لم يفعلوا فيها شيئا فيكون كل
شيء مبتدأ وفعل وصفة لشيء وفي الزمان او المعنى وكل شيء هو مفعولهم لان في الزمان وهو
المقصود **ونحو** عطف على قوله وكل شيء اي وكذلك بموقوله تعالى **الزانية**
والزانية في وجوب الرفع **فاجلدني كل واحد منهما**
الفاء بمعنى الشرط **عند** اي العباس **المسرح** يحتمل ان يكون قوله ومثله
وقوله الفاء مبتدأ ثاني وقوله بمعنى الشرط خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول
ظرف لقوله بمعنى الشرط لانه ظرف مستقر ويحتمل ان يكون قوله ونحو عطف على قوله كل شيء
فعلوه وقوله الفاء مبتدأ وقوله بمعنى الشرط خبر الجملة معللة لقوله وكذلك نحو الزانية
والزانية اي ومثل قوله ان زيد ذهب به قوله تعالى الزانية والزانية فاجلدوا في الزمان ليس من
هذا الباب اي من باب ما اضمع عاملا على شريطة التفسير وان كان جميع شرائط هذا الباب
حاصلا ههنا لانه اسم بعد فعل مشتغل عنه بما يتعلق بضميمة لان قوله تعالى منها صفة
لقوله كل واحد وقد تحقق فيه معنى التسلط لان ما بعد الفاء قد جعل فاعلا لها كقوله تعالى وويلك
فكبر فيمنه ان يختار فيه النصب لوجود ترجمته اختيار النصب وهو المطلوب الا ان الفاء ليست

لما اتفقوا فيه على الرفع ولم يقرروا بالنصب الاشارة فنقل النسخة لاجلها عن الضابطية المذكورة اي
 ضابطية ما انضم علمه على شرط القسي ليلادله اتفاق القراء على غير المختار وحيث ان الرفع في المطبوع مختار
 على غير الاكثر كوز المطبوع بل انما لا يقال ابو العباس المبرج الفاء بمعنى الشط بل يستلزمه لان اللام
 في قوله الزانية والزاني بمعنى التي والذئ والابتداء اذا كان موصولا صلته فعل تضمن معنى الشط
 فلم يكن من هذا الباب كافتناع تسليط ما بعد الفاء الخنائية على ما قبلها فتضمن الرفع على انه
 مبتدأ متضمن معنى الشط وقوله فاجلد واخبر بتاويل مقول الزاني منعت والذئ في
 مقول في حقها فاجلد واخبر بتاويل مقول الزاني منعت والذئ في
 زايق وما بعدها يجعل فيما قبلها **الكلام جملتان عند سيبويه** فاعلم
 الكلام ان حكمه يكون الكلام جملتين عند سيبويه اذ قوله الزانية مبتدأ وقوله والزاني
 عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما سبقت عليه او خبر مبتدأ محذوف
 على نحو الباب والفصل والتقدير هذا بيان حكم الزانية والزاني وقوله فاجلد وبيان حكمها
 وهو ابتداء كلام والفاء فيه عنده زايق او للتفسير فيمتنع التسليط لان جزء جملة لا يجعل في
 جزء جملة اخرى فلا يدخل في الضابطية المذكورة وفيه نظر لان حمل الفاء على الزيادة لا يليق بجزالة
 نظم القرآن وحملها على التقدير غير محتاج اليه **والا فاختار النصب**
 اي وان لم يجعل على ما حمل المبرج وسيبويه بان يحمل الفاء على الزيادة ويجعل الكلام جملة واحدة
 كان النصب مختارا كما في القراءة الشاذة لكنه ليس بمختار واكثرهم اتفاق القراء السبعة على
 غير المختار فيلزم حمل الكلام على ما حمل من كون الفاء بمعنى الشط او كون الكلام جملتين ليمتنع
 التسليط لان ما بعد الفاء الخنائية لا يجعل فيما قبلها وكذا اجزاء جملة لا يجعل في جزء جملة اخرى هذا
 دليل على ما ذكر على صورة القيلس الاستثنائي والاستثناء المحذوف وهو قولنا لكنه ليس بمختار
 سلب الثاني وهو كون النصب مختارا قبله سلب المقدم وهو انتفاء الحمل على ما ذكر وسلب
 انتفاء الحمل على ما ذكر اثباته على نحو قولك ان لم يكن الشمس طالعة فالليل موجود لكن الليل
 ليس موجود فالشمس طالعة فان الاستثناء ههنا وهو قوله لكن الليل ليس موجود سلب الثاني
 وهو وجود الليل فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء طلوع الشمس وسلب انتفاء طلوع الشمس
 اثباته **الباب الرابع** من الايجاب الادوية التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به **الفصل**
 وانما وجب حذف الفعل العامل في التحذير لعدم الغرض في ذكره وانتفاء المقام حذره لان ذلك
 يقال وما اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق والتقدير يخاف ان اشتغل باظهار الفعل يقع
 المحذور في البلية فيحذف الفعل ويكتفى بذكر المحذور منه ثم الرابع اسم فاعل لبيان الحال اي
 رابع الادوية المذكورة التحذير والتقدير ان يريد بالنسبة الى التثنية السابقة اي رابع التثنية
 المذكورة كقوله التثنية المذكورة في امره التحذير وهو في الاصل مصدر ثم صار في الاصطلاح مفعولا

النوع من انواع المفعول به، وهو **مفعول** اي مفعول به، يتقدّر **يراقق** ويخبر من
 احذر وباعد وجلب ولجئ وفي تقدير راقق ساجدة اذ يقال اتقت زيدا من الاسد بمعنى
 خشيته ولو قال بتقدير راقق اوجد كان أولى **تخذ يرأى ما يحل** انتصاب تخذ يرأى اما
 على انه مفعول مطلق وكلته ما موصولة او موصوفة والظرف ضلته او صفة والجملة صفة
 لقوله مفعول اي حذر ذلك المفعول تخذ يرأى من الاسم الذي او من اسم ثبت بعد ذلك المفعول
 اما مفعول له للتقدير او لقوله ذكر المحذوف اي ذكر ذلك المفعول المحذر مخذرا ما يحل واما
 ظرف اذ المصدر فيجعل حيناً الى قدر وقت تخذ يرأى المفعول ما يحل وفي قوله بتقدير راقق احذر
 عن المفعول الذي لم يكن بتقدير راقق مخزياً في جواب من قل من اذوب فانه ليس من هذا الباب
 يجوز ان ذكر فعله وفي قوله ما يحل احذر عن المفعول الذي يتقدّر راقق لكن لا للتخبر عما يحل
 مخزياً في جواب من قال من اتق فانه ليس من هذا الباب يجوز ان ذكر فعله **او ذكر المحذر**
منه مكرراً روى قوله ذكر على لفظ المصدر والماضى للمفعول وفي كلتا الروايتين
 نظراً اما الاولى فلان التخذ يرأى اسم لنوع من انواع المفعول به، والذكر ليس مفعول به بل المفعول به
 هو المحذر منه المذكور مكرراً واما الثانية فلانه ليس في قوله ما يحل عطفاً عليه لفضل وكان المعطوف
 باو اذا كان مخالفاً للمعطوف عليه في الفعل واكلام او كان فيه زيادة على قدر محنة العطف
 يكون او اضافية بمعنى بل نظير الاول نحو انك قدير او امشي فانه بمعنى بل امشي ونظير الثاني
 ما قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطعمهم انما او كفوراً اذ لو قيل او لا تطعم كفوراً لتغير
 المعنى وكانت او بمعنى بل لان اظهار الفعل في المعطوف زائدة على قدر محنة العطف وهما
 لو عطف قوله او ذكر على قوله مفعول لخالف المعطوف عليه في الفعل واكلام فيكون بمعنى
 بل وجنينئذ يفسد المعنى وهذا ظاهر ولا يحتاج الى البيان ويمكن تغيير كلتا الروايتين اما الاولى
 فلان المصدر ان كان على لفظ المصدر المرفوع كان الذكر بمعنى المفعول اي المذكور المحذر منه مكرراً
 مكرراً او هذه الاضافة من باب جرد قليفة اذ الاصل او محذر منه مذكور مكرراً فكان عطفاً على قوله
 مفعول فان قيل لو كان عطفاً على قوله مفعول لكان لا يكون القسم الثاني معولا بتقدير راقق على
 قضية كلتا الروايتين توجب التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه وليس كذلك بل كل من
 القسمين مفعول يتقدّر راقق قيل التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار التقيد و
 هو قوله تخذ يرأى ما يحل فان التقدير في القسم الثاني وان كان معولا بتقدير راقق لكنه ليس
 محذراً ما يحل وان كان على لفظ المصدر المعطوف كان عطفاً على قوله تخذ يرأى ما يحل كل واحد
 من المصدرين جنباً الى قلة وقت تخذ يرأى المفعول ما يحل او وقت ذكر المحذر منه مكرراً
 واما الثانية فلان الماضى للمفعول يمكن ان يكون عطفاً على ما ناسب لقوله بتقدير او هو ذكر
 المحذوف ان كان ذلك معولا او حذر المحذوف ان كان ذلك معولا مطلقاً اي سواء

ذكر ذلك المصنوع المحذور بما جده اذكر المحذور منه مكررا او خذ في ذلك المصنوع المحذور بما
 بعد اذكر المحذور منه من نوعيه مكررا واجعلنا ان اعني حذروا ذكر مع معطوفها في محل الصفة
 لقوله معقول فان قيل الجملة الثانية ليس فيه ضمير يعود الى المصنوع فكيف يكون صفة له قيل
 الربط بين الجملتين الثانية ما ذكرنا من المتعلق مع من اليا ياتي هو قولنا من نوعيه ويمكن ان يكون
 عطفا على قوله تحذير على جعل المصدر حثيثا وتزويل الفعل منزلة المصدر الحثيثي اي قد وقت
 تحذير المصنوع مما بعده او وقت ذكر المحذور منه مكررا ويمكن ان يكون مطلقا على الجملة الظرفية
 المقيدة بالفعلية وهي قوله يتقدرا ان اي ثبت يتقدرا ان وكان التقابل بين المعطوف والمعطوف
 عليه باعتبار الفيد وهو قوله تحذير مما جده والا لزم ان لا يكون القسم الثاني يتقدرا ان في
 قوله اذكر المحذور منه مكررا اخترا عن قوله الطريق من غير التكرار فانه ليس من هذا الباب
نحو يالك والاسد هذا نظير القسم الاول واصلي انقلك والاسد الا ان صغيري
 الفاعل والمفعول اذا كانا شيئا واحدا وجب ابدال الثاني بالنفس في غير افعال القلوب
 فصار اتق نفسك والاسد فلما حذف اتق لصيق المقام حذفت النفس لئلا ضرورتا ايضا
 صغيري الفاعل والمفعول فابدل المتصل بالمنفصل لئلا ما ينضل به وقوله والاسد معطوف
 على يالك ومعناه اتق نفسك من الاسد واتق الاسد من نفسك اي اتق نفسك ان تتعرض
 للاسد واتق الاسد ان يهلك فان قيل لفظ الاسد في يالك والاسد خارج عن القسمين فينبغي
 ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك بل هو ايضا محذوف وقيل هو تابع للتحذير والتقابل خارجة عن
 هذه الحدود ان يدل على ذكرها بعد فاعل **وايالك وان تحذف** هذا ايضا
 نظير القسم الاول اي اتق نفسك ان تتعرض للحذف واتق الحذف ان تتعرض لنفسك ثم التحذير
 في القسم الاول اما ان يكون ظاهرا او مضمرا والظاهر هو ان يكون الامضا في ضمير المخاطب نحو
 راسك والسيف والمضمر لا يجر في اغلب الامم مخاطبا وقد يجر متكلما كقول عمر بن الخطاب اي ان يحذف
 احدكم الارب الحذف الذي بالعصا كما ان الحذف بالخطم والذلل المعجنتين الذي بالعصا اي اي
 وان يرى احدكم العصا الى الارب اي تحذف عن مشاهدته حذفت الارب ونحو حذفتها عن مشاهدته
 وانما هي عن مري العصا الى الارب لان ذلك يقتضيها فلا يحذف **والطريق الطريق**
 نظير المحذور منه مكررا اي اتق الطريق او بعد ما ذكرنا الصبي الصبي والجدار الجدار والاسد الاسد
 اي اتق الصبي ان ينطأ او اتق الجدار ان يسقط عليك واتق الاسد ان يهلك وتكرر المحذور
 من تلك الكيد **وتقول** اي ولك ان تقول فيه عبارة اخرى وهي **ياك من الاسد**
 اي يحذف نفسك من الاسد **وتقول يالك ان تحذف** يتقدرون من الجار والمجرور
 حذرا من ان يلبس بتقدري يالك من ان تحذف اذ حذف حرف الجر من ان والفاء كثير شياع **ولان**
تقويالك الاسد يتقدري يالك من الاسد كمنع تقديري في الكلام المحذوف يالك من الاسد اما في الاشعار **يا يالك** فانه

الى الشرح علمه وللشرح جالب + يتقدير اياك من المراء فشاذ + او محمول على صدره وقه الشعر والكلام في
 الشعر او على حذف فعل فإياك اياك من باب الأسد الأسد والتقدير اراق نفسك واترك المراء الى الجدل
 وهذا قول سيبويه والخليل اوجار مجرى ان تمانى لان المراء مصدر والمصدر يتقدير الفعل مع ان
 فان تقديره بجنى خوب زيدا عجيبتي ان خوب زيد وهذا قول ابى اسحاق الزجاج وفيه نظر كانه على
 هذا يلزم ان يجوز ذلك في سائر المصادر نحو اياك الضرب كاشتراك العلة كان كل مصدر يتقدير
 الفعل مع ان وليس بجائز اللهم لان يقال هذا وجه ارتكاب الشذوذ وليس بوجه قياسي
 وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره ولقائل ان يقول ان المراء معترف باللام فلا يصح
 ان يتقدر بان والفعل ولهذا لا يعمل المصدر المعترف باللام على الاكثر كاشترائه تقديره بان والعقل ثلثا من غير غش للفتوى
 بحث المفعول في **فقال المفعول في** الجار والمجرور في الاصل مفعول
 ما لم يسم فاعله والضمير عايد الى اللام الموصولة وقوله للمفعول فيه اما مبتداء محذوف
 الخبر اي وصلة المفعول فيه بقرينة ما سبق واما خبر مبتداء محذوف اي هذا بيان للمفعول
 فيه فاعله هذين الوجهين يكون قوله **هو ما فعل فيه** جملة مستأنفة واما مبتداء
 خبر ما فعل فيه وهو ضمير فضله محل له من الاعراب فالضمايف محذوف اي للمفعول فيه
 اسم ما فعل فيه اذ المفعول فيه في الاصطلاح اللفظ الذي سماه شئ فعل فيه **فعل**
مذكور المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو المحدث لا الفعل الاصطلاحي الذي هو قسيم
 الاسم والحرف فتناول الفعل واسم الفاعل والمفعول والمصدر وفي قوله مذكور اخرا من نحو يوم
 الجمعة طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس مذكور وقوله **من زمان** و
مكان بيان ما والزمان ما يصير جواب متى والمكان ما يصير جواب اين والمراد بالزمان والمكان
 ههنا اعم من ان يكونا حقيقيين او اعتباريين فالحقيقتان نحو قولك سرت يوم الجمعة خلقك فان
 يوم الجمعة زمان حقيقي وخلقك مكان حقيقي ولا اعتبار بان نحو قولك جلست قدوم زيد بن السقر
 بنصب الشمس فان قدوم زيد زمان اعتباري اذ المصدر قد يجعل حسينا والشمس مكان اعتباري
 اذ العين قد يجعل مكانا اي جلست وقت قدوم زيد في مكان ظهور الشمس فان قيل يدخل
 في هذا الحد نحو اغتسم اليوم الذي صمت فيه فان اليوم فعل فيه الصوم وهو مذكور وليس
 هو مفعول فيه لفعل الصوم قيل يخرج ذلك بقيد المحشة لانها منطوق في جميع الحدود ولا سيما
 الحد ود اللغوية فتكون المعنى ما ذكر بحيث فعل فيه فعل مذكور واليوم في المثال المذكور
 لم يذكر بحيث يفعل فيه فعل الصوم او يقال مضاه ما فعل فيه فعل عامل فيه فيخرج ذلك لان
 فعل الصوم ليس عاملا فيه كذا قيل ولقائل ان يقول فاعله هذين الوجهين كان ذكر قوله
 مذكور مستغنى عنه الا ان يعمل على التاكيد ثلثا من غير غش عن تعريف المفعول فيه شرح في بيان
 شرط نصه فقال **ونشر** نصه اي نصب المفعول فيه **نقل** يعني لانها اذا اظهر

في الجوارح من غير شايخ وفيه إشارة إلى أنها إذا ظهرت نحو قولك خرجت في يوم الجمعة كان
 مفعولا فيه لكنه ليس منصوب وهذا عند المصنف حيث عرّف المفعول فيه على مفعول يدخل ذلك
 فيه وذهب الجمهور إلى أن تقدير في شرط المفعول فيه وإذا أظهرت كان مفعولا به واسطة حرف الجر
 كالمفعول فيه إذا المفعول فانه عندهم هي المقدار يبقى من زمان أو مكان فعل فيه فعل مذكور
وظروف الزمان كلها أي سواء كان مبهما ومحدودا أو سواء كانت معرفة أو نكرة
يقبل ذلك أي تقبل في أو النصب بتقدير في نحو خرجت حينما أو حين قعودك وخرجت يومًا
 أو يوم الجمعة إضافة الظرف إلى الزمان من باب أبواب السباح وأسواق الذهب بمعنى من أي
 الظروف التي هي الزمان وكلها تأكيد الظروف واللام في الزمان الجنس أي ظروف هذا الجنس
 اللام في المكان وذلك مفعول مقبل وفاعله ضمير العائد إلى الظروف والجملة خبر لقوله وظرف
 الزمان **وظروف المكان** أي ظروف الذي هو المكان **أي فيها** أي أن كان من الجهات
 الست وما أتى بها على تفسير المصنف **فيل** النصب بتقدير في نحو جلست خلفه **والأخبار**
 أي وإن لم يكن مبهما فلا يقبل النصب بتقدير في فلا يقال صليت المسجد بل يقال صليت في
 المسجد وذلك لأن المبهم من ظروف الزمان جزء مدلول الفصل كالمصدر فيصير اشتباها به بلادًا
 كالمصدر والمحدود منها محمول عليه كاشتراكها في الذات أي في النهاية والمبهم من المكان محمول
 على المبهم من الزمان أيضا كاشتراكهما في الوصف أي في كإبها ولم يحمل المكان المحدود على الزمان
 المبهم لاختلافهما في الذات والصفة وكذا لم يحمل على المكان المبهم مع اتحادهما في الذات لأن المكان
 المبهم محمول على الزمان المبهم فلو حمل عليه المكان المحدود كان بمنزلة الاستعانة من المستعين
 والسؤال من الفقير **وفس** المبهم من ظروف المكان عند أكثرين من المتقدمين وهو الذي
 اختاره المصنف **بالجهات الست** سواء كانت معرفة أو نكرة وهي إمام وخلفي يمين
 وشمال وفوق وتحت وذلك لأن قولك جلست خلف زيد مثلًا يتناول جميع ما يقابل ظهره إلى
 انقطاع الأرض وكذا اللواتي وضد البعض المبهم من ظروف المكان بما هو التلقين منها ويخرج منها
 خلفك وإمامك فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه معرفة والبعض بها هو غير المحصور
 منها أن يخرج منه مخوف فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه محصور كانه مقدّر بأثنى
 عشر ألف مخطوط والبعض بحاله أسم باعتبار ما لم يدخل في منسماة كالغوق مثلا فان هذا الكلام
 يطلق على هذا المكان بلاضافة إلى تحت وكذا أعين من الجهات ولا شك أن التحت يخرج داخل
 في صفة الغوق وكذا أعين ويندرج في هذا التفسير نحو عند ولدي لأن اسم عند ولدي لا يطلق بأمتيا
 ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وليس بداخل في مسماها فلا حاجة إلى الحمل ولما ذكر أكثر
 والمصنف بالجهات الست وركب عليه عند ولدي ولفظ مكان وما بعد دخلت فانه يقبل النصب
 بتقدير في على الظرفية مع أنها غير الجهات فاجاب عن كل من ذلك بقوله **وحمل عليه**

اى على المكان الميم وهي الجهات الست **عندى لذي وشبهها** مخودون و
 سوى نحو جلست عند زيد ولدى زيد واعطيت زيدا دون ثم درهما وجاء القوم سوى زيد
لايهامها اى لا يهيم عند ولدى وكن اما هو وشبهها اى مشابهتها فان قولك جلست
 عندك لا يتناول مكانا معيناً بل يتناول جميع الامكنة التي هو اليك كما يتناول قولك جلست
 خلف زيد جميع ما يقابل ظهره من الارض **وحمل عليه لفظ مكان** وما بعد
 اذا كان الفعل موافقاً له في افادة معنى الاستقلال نحو جلست مجلسك وقت مقامك
 ووضعك موضع فلان الى غير ذلك من ذوات الميم مما يحرم هذا الجرم **لكن** في دون
 ايهامه اى لكثرة استعماله فينا سببه التحقيف يحذف في فيقال جلست مكانك و
حمل عليه ما بعد دخلت نحو دخلت الدار ونزلت الجبال وسكنت العرقة
على الاصح اى حملاً واقعاً على القول الآخر لانه كثير الاستعمال في طلب فيه التحقيف
 بالحذف وانما قال على الآخر تنبيه على ما قال الجرمي ان دخلت وما يقابله افعال متعدية
 وما بعدها مفعول به كالمفعول فيه واجيب بان كون مصادرها على صيغة المفعول التي هي في التقاء
 مصدر كالمزوم وهي الدخول والنزول والسكون وكون مندها الخروج والفرار والاحتجاب التي
 هي كالمزومة اتفاقاً ليرجح ان لزومها وقيل معنى قوله على الآخر اى على الاستعمال الآخر وذلك ان
 دخلت يستعمل تارة في ذائق وفي قول دخول في الدار ودخلت الدار وعند سيبويه
 اظهر في شاذ فحمل ما بعده على الاستعمال الآخر دون الشاذ وانما قوله التاء في الحذف اى
 في لفظ الست وليقل بالجهات الستة لان الجهات موشة وتايث العلم من الثلاثة الى
 العشرة على عكس تايث جميع الاشياء **ويتصيب المفعول فيه بمكان مضمون**
 بلا شريطة التقسيم كقولك لمن قال متى سرت يوم الجمعة اى سرت يوم الجمعة **وجامع**
 وجوباً نضاً واقعاً **على شريطة التقسيم** كل يقص المفعول به وضابطة كل ظرف
 بعد لا فعل مشتغل منه يضيق او متعلقة له سلط عليه هو او مناسبه لنفسه نحو يوم الجمعة
 صمت فيه او يوم الجمعة اكلت في غداً او يوم الجمعة فويت الصوم في ليلتي وهو كون نصبه
 على شريطة التقسيم واجباً ومختاراً او مساكيناً والرفع وموجو حاشا مثل المفعول به فيجب بعد حرف
 الشرح وحرف التخصيص نحو ان يوم الجمعة سرت فيه وهذا يوم الجمعة سرت فيه ويجوز بعد
 اذ الشرطية وحرف النفي وحرف الاستفهام نحو اذ يوم الجمعة سرت فيه وبالعطف على جمل فعلية
 نحو افطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه ويستوى الامر ان في خبره سار ويوم الجمعة
 سرت فيه معاً ويترجح الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافاً وعند وجود اقوى منها كما ذا
 المفاجأة نحو يوم الجمعة سرت فيه ولقيت زيدا فاذا يوم الجمعة صام فيه وعند الذين المفسر
 بالصفة نحو كل يوم صمت فيه في الصيف واما الظرف الذي يتوسط بينه وبين الفعل الذي انما

حرف له صدر الكلام كما النافية وحرف الاستفهام ونحوهما نحو يوم الجمعة ما صمت فيه ويوم الخميس
 اسرت فيه فيحتمل ان يكون النصب مختصا بالرفع واجبا كما في المفعول به للمانع وهو بطلان
 صدق ما النافية وحرف الاستفهام اذ لو نصب يلزم تقدم ما في خبرها عليها ويحتمل ان يكون النصب
 مختارا حيث يتسع في الظرف ما لا يقسم في غيره بخلاف المفعول به فلما نزع عن محبت للمفعول فيه
 شرع في بيان المفعول له فقال **المفعول** مبتدأ محذوف والخبر اي من المفعول الاخر محذوف والفتحة
 اي هذا بيان المفعول **هو ما فعل لاجله** اي اسم ما فعل لاجله بدلالة ما سبق في
 المفعول المطلق وفي هذا القيد اخر ازعم المفعول لاجله فعل كسائر المفاعيل والمخفات والمخ
 بقوله **فعل** المحدث لا الفعل الاصطلاحي فيتناول الفعل وما الشبهه من اسم
 الفاعل والمفعول والمصدر وفي هذا القيد اخر ازعم نحو العجبي التاديب فانه فعل لاجله لا محالة
 لكنه ليس بمذكور للمراد بالمدكور اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد صوتها كون الفعل محذو
 ثم للمراد بقوله ما فعل لاجله فعل مذكور اعم من ان يكون علة موثقة او علة غائية وهي اشر
 لهذا اورد المثالين ليكون **مثل ضربة تاديبا** نظير العلة الغائية لا **لأنها غائية** من مضمون
 حيث فعل لاجله الضرب **وقعدت عن الحرب جبا** نظير العلة الموثقة فان الحرب
 علة موثقة للفقود ولو قال في موضع قعدت جبا حاربت شجاعة كان لحسن وتعالى ان يقول
 يدخل في هذا الحد كرهت التاديب الذي ضوبت لاجله وضوبت واعجبت التاديب فانه فعل
 لاجله فعل مذكور وهو الضرب وان قصد شرط الحثية ايراد فعل الفاعل استغنى عن قيد مذكور ايضا والنحو
 ان يقول ما فعل لاجله مضمون عاملة ليحل الفعل وشبهه لان مضمون العامل اعم ويخرج
 نحو كرهت التاديب الذي ضوبت لاجله وضوبت واعجبت التاديب لان ضوبت ليس بعامل في
 التاديب واجيب بان المراد من قوله فعل مذكور الفعل اللغوي وهو المحدث فيتناول الفعل
 وشبهه ويخرج نحو كرهت التاديب الذي ضوبت لاجله بقصد الحثية وفيه نظر لان الفعل عند
 الاطلاق يقع على الفعل الاصطلاحي دون اللغوي فارادة اللغوي ارباكم في التعريف فالحق ان يقول
 مضمون عاملة ليتناول كلا القسمين في اول الوجه من غير تأمل في القرين وان قيد الحثية لا
 يفتر عن قيد مذكور **خلافا للزجاج** اي لابي اسحاق الزجاج اي يخالف هذا القول
 الزجاج خلافا والجملة معترضة للتبعية على بيان المخلاف **فانه** اي فان للمفعول له **عقل**
 اي عند الزجاج **مصدر** من غير لفظ الفعل للنوع بقرينة تاديبا وجبا مثل مرجع القهقري
 وله وجهان احدهما ان قولك ضوبته تاديبا بمعنى ضوبته **وجبا** وقعدت عن الحرب جبا بمعنى جنت
 في الفقود عن الحرب جبا او بمعنى ضوبته ضوب تاديب وقعدت فقود جبن وقيل لا يقال تعود
 جبن الا مجازا وفيه نظر لان الجبن سبب للفقود وازدادة المسبب الى السبب ليس بمجازية
 اصولها الظاهر ثانيا ان المفعول له علة المصدر فيقام مقامه كما في تحت الالف المصدر وقام
 فيض بته سوفا بمعنى ضوبته في الضوم اذ بمعنى ضوبته سوفا والجواب عن الاول بان

بان صحة تاويل نوع بنوع كايدهجها في حقيقتها الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف وتاويل المصدر
 بالمفعول به من حيث ان معاني جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب معنوية زيد معنوية بالفتحة منب زيدا
 من غير ان يخرجنا عن حقيقةهما وعن الثاني الجواب بان الدالة الالزام للفعل من العلة لا احتياج اليها
 ذاتا حيث لا يتصور الكتاب بدون القلم ولا الضرب من غير الة من سوط ونحوه ولا اللفظ من غير قلبي
 وكذا ساير الافعال المتعلقة بالآلة بخلاف العلة فان الفعل لا يحتاج اليها ذاتا لتحقيق المعنى
 لوجود الفعل بلا علة ولذا جعل المفعول له مستند في الفعل لاستلزامه فلا ياتى من اقامته ما هو
 الالزام للفعل من العلة اقامتها ثم لا فرغ من تعريف المفعول له شره في بيان شرط نصبه فقال
وشرط نصبه اي نصب المفعول الي **تقدير الالزام** لانها اذا اظهرت لزما للجزء وفيها اشارة
 الى انه اذا اظهرت نوجيتك للثمن كان مفعولا له لكنه ليس بمنصوب وهذا اختيار المصنف
 يدل عليه كونه خلافا لاصطلاح الجوهري فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب اجماعا على
وانما يجوز حذفها اي تقديرها فيكون قوله حذفها من باب وضع المظهر ووضع المضم
 وانما عيز عن التقدير بالحدف لالتباسه على بيان الاصلاح باطلاق كلا اللفظين اي لا يجوز حذف
 الالزام عن المفعول له الا اذا كان المفعول له فاعلا **لفاعل الفعل المعلن**
 اي اخذ فاعل المفعول له وفاعل عامله وفيه اشارة عما اذا كان عينا وعما اذا كان فعلا لغير
 فاعل الفعل المعلن فحينئذ يجب اظهار الالزام نوجيتك للثمن او لمجيتك اياي و اذا كان
مقارنا له اي للفعل المعلن في الوجود اي اختلف زمان المفعول له وزمان الفعل المعلن وفيه
 اشارة عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود فحينئذ يجب اظهار الالزام نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذكر
 امر وانما اشترط حذف الالزام عنه بهذه الشرايط لان المفعول له عند استجماع هذه الشرايط يشبه
 المفعول المطلق فانه فعل فاعل عامله ومقارن لعامله في الوجود فينتقل بالفاعل بلا واسطة
 لخلق المفعول المطلق بخلاف ما اذا اختلف شيء منها وكان اكثر على الافعال كذلك فيوجودها يكون
 ظاهرة في العلية موافقا لما هو الغالب فيستغنى عن اظهار الالزام بخلاف ما اذا اختلف شيء منها كذا ذكر
 المصنف في شرح المفصل وفيه نظر لانه بشرط حذف الالزام عنه ان يكون نكرة لانه يشبه المعلن
 الغير وهما نكرتان وقد بان ادخاره في قوله الشاعرة واعترضه امر الكريه ادخاره + و اعترضه عن
 شتم النبي ثمكها + معرفة وقد حذف عنه الالزام فيكون هذا الشعر حجة عليه اثر في قوله وانما يجوز
 حذفها اشارة الى جواز اظهار المفعول له الشرايط لكن ينبغي ان اظهار الالزام مع التنكير ضعيف
 وقيل هو غير جائز ثم لا فرغ من بحث المفعول له شره في بيان المفعول معه فقال **المفعول معه**
 الظرف منقول ما لم يسم فاعله الضمير عائد الى الالزام الموصولة وقوله المفعول معه اما مبتدأ مضاف
 الى المفعول له او مفعول ثانى ماسبق لوجه حذفه المبتدأ اي هذا بيان المفعول معه فيكون
قوله هو الالزام هو الالزام الذي ذكره وهو مفعول مع المفعول معه

هو الذي يذكر بعد الواو التي بمعنى مع وفيه احتراز عن ساير المفايد لمصاحبة
معمول فعل اضافة المصدر الى المفعول فيه احتراز عن نحو كل رجل وضعته فان
وضيعة مذكور بعد الواو التي بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول نحو حسبك وزيد ادرهم فان قولهم
فعل كما قال الاخرون لتناول ما ذكر لمصاحبة المفعول نحو حسبك وزيد ادرهم فان قولهم
وزيد ادرهم معروا انه ليس يصاحب للفاعل بل مصاحب للمفعول لان معناه كفالك وزيد
ادرهم ومنه قول الشاعر اذا كانت الهيباء واشتقت العصاء فحسبك والضحاك سيف
مهتد + اي اذا وقعت الحرب وتفرقت الجماعات كفالك والضحاك سيف مهتد اي مطبوع من
حديث الهند وقوله **لفظا ومعنى** حين كان المحذوف اي سواء كان الفعل لفظيا او
معنويا فان قيل يدخل في هذا الحد وعمل في نحو ضربت زيد او غزا اذا كان الواو معطوف
على المفعول به اتفاقا لا مفعول معه قيل معناه وهو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل
وقصد فيه هذه المحيثة فيخرج ذلك لانه لم يقصد فيه هذه المحيثة وانما عدل عن المفعول معه
الى العطف في هذه المسئلة **فان كان** الفاعل للتفسير كان ناقصة او تاما اي فان وجد +
الفعل اللام للعهد اي الفعل الذي قصر مصاحبة للمفعول معه بمصولة لفظا
كان او حال اي لفظيا او ملفوظا او قينيا اي من حيث اللفظ **وجاز العطف** عطف جملة
على جملة او حال بتقدير وقد اى وقد جاز العطف اي عطف ما ذكر بعد الواو على معمول الفعل **فلا جاز**
جائز ان العطف وكونه مفعولا معه اذ كماله من واحد متماثل جنسيتا ومحدوف اي نظرا
ثابت في مثل **حيث انا وزيد** اذ النصب والرفع فالتصيب على انه مفعول معه والرفع
على العطف وجاز العطف فيه لتأكيد الضمير للرفع المتصل بالمنفصل **والا تعين النصب**
اي وان لم يعين العطف فيما يكون الفعل لفظا على معمول الفعل تعين النصب على انه مفعول معه
حيث لا وجه لوجه **مثلا حيث وزيد** امتنع فيه العطف لعدم تأكيد الضمير للرفع
المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه **وان كان** تاما اي وان وجد
الفعل **معنى** حال او معنويا او قينيا اي من حيث المعنى **وجاز العطف**
عطف على كان او حال اي وقد جاز العطف عطف ما ذكر بعد الواو على ما قبله بان لا يمنع عند
مانع **تعين العطف** لقدر النصب **مثلا زيدا وعمرى** كلمة ما
استفهامية مبتدأ ولزيد خبر اي اي شئ حصل لزيد اذ تعين العطف فيه ليكون العامل
حينئذ لفظيا وهو اللام في المثال لان العطف يتكرر العامل فلا حاجة الى جعله معنويا **والحال**
الذي هو عامل ضعيف فلا يصر اليه بلا حاجة وذهب النحوي الى ان العطف مختار **وان**
تعين النصب اي وان لم يعين العطف يكون الفعل من غير النصب على انه مفعول معه
لتعذر العطف فيه الرجوع الى تقدير ما قبله **مثلا مالك وزيد** احسنها +

استفهامية مبتدأة ذلك خبرها أي شيء حصل لك مع زيد وما شأنك وزيد
 كلمت ما استفهامية وشأنك خبرها أي شيء لم يزل مع زيد وإنما يحذف العطف في المثالين لأن الكاف
 ضمير مجرور ولا يجوز العطف على ضمير المجرور بلا إعادة الجار وإنما تعين النصب على المفعول معه إذا
 وجهه سواه فإن قيل لم لا يكون قوله وزيدا في المثال الثاني عطفا على الشأن قيل لأنه خلاف المعنى
 إذا المعنى حينئذ ما شأنك وفننى زيد وسوال السائل عن شأنه لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر قوله

لأن المعنى ما تصنع

دليل على كون المثال الثاني من باب العامل المعنوي وإنما خفف هذا
 المثال بالدليل دون الأول لأن دلالة الطرف على معنى الفعل ظاهرة ولا كذلك لفظ الشأن لأنه اسم كالمثل
 تضمن معنى فعل بل يتضمن معنى الفعل بقرينة الشأن لأنه بمعنى الفعل والصنع فيكون بمعنى المصدر الذي
 فيه معنى الفعل فهو مع الاستفهام يدلان على الفعل ثم لما فرغ من بيان المفاعيل الخمسة شرع في بيان اللحاظ
 بها وهي الحال والقيز والمستثنى المنصوب بلا للتأنيف الجنب وخبرها ولا المشبهتين بليس فشرع الآن في
 بيان الحال فقال **الحال صاتين هيئة الفاعل للمفعول** وفيه اختصار عالميين

هيئة وعن القيز فانه يبين الذات لا الهيئة كالمفعول والمنع المخلو دون الجمع فيقع الحال عن الفاعل والمفعول
 به جمعا وتقيا نحو صوبت زيدا راكبين ولهيئة مصعبا ومصدرا أي كان أحدهما مصعبا أي مرتقفا إلى وجه
 مرتفع والآخر مصدرا أي نازلا من موضع مرتفع وقوله **لفظا أو معنى** تفصيل للفاعل والمفعول
 به بعد تمام الحمل فلو قلت زيد قائما أو قائما لم يجز لعدم الفاعلية في زيد كلفظا ولا معنى فان
 قيل قد يقع الحال عن المفعول مع حيث أنا وزيد راكبين قيل إنما يقع الحال عنه لكونه في معنى الفاعل و

المفعول **حاشا** أي ما في صدورهم من وقوفهم على زيد فوقع الحال عن المفعول المطلق نحو صوبت الفجر شيئا قبل أن يركب الفجر
 لا يقع الجملة مع ما قد يقال صوبت الفجر شيئا لا يباين شيئا شيئا فكونه حالا عن المفعول به فان قيل قد يقع الحال عن
 المضاف إليه نحو قوله تعالى قل بل ننبه ملكه إبراهيم حنيفا وقوله يجب أحدهم أن يأكل لحم أخيه ميتا
 قيل الحال عن المضاف إليه إنما يجوز إذا كان المضاف فاعلا أو مفعولا به بحيث لو حذف واقيم المضاف

مقامه لاستقام المعنى كما في الآية فإنه لو قيل بل ننبه إبراهيم حنيفا لاستقام المعنى وكذا الوقيل وإن يأكل
 أخاه ميتا لأن اللحم **حاشا** فيكون المضاف في مثل هذا الموضع في حكم المضاف فيكون
 فاعلا أو مفعولا به حكما فان قيل يدخل في الحمل صفة الفاعل والمفعول به نحو جاء في زيد الركب ورئت فيدا
 الركب فانما يقع بين هيئة الفاعل والمفعول به قيل معنا صاتين هيئة الفاعل وقت صدور الفعل
 عنه أو هيئة المفعول به وقت وقوع الفعل عليه فخرج الصفة لذلك التعلق به هيئة الموصوف مطلقا غير مفيد

بوقت الصدق والوقوع أو يقال إنما يخرج بقيد الحاشية فأنشد الله على هيئة الذات مطلقا لأن حيث أنه فاعل
 أو مفعول به بخلاف الحال فأنشد الله على هيئة الذات حيث هو فاعل أو مفعول به **صاتين**
زيدا قائما مثال الحال عن الفاعل والمفعول لأنهما لا يحتمل أن يكونا حالين عن الفاعل
 وهو فاعل لفظا ويحتمل أن يكون حالا عن زيد وهو مفعول به لفظا **وزيدا راكبا**

مثال الحال عن الفاعل المعنوي وفيه نظر لان قايا حاله من ضمير المستكن في قوله في الدار لما عرف ان ضمير الفعل
 ينتقل الى الظرف المستقر والضمير المستكن فاعل لفظ مثل قولك زيد خرج قايا اللهم الا ان يحاج بان
 انظر المستقر اس معنوي لما فيه معنى الفعل فيكون الضمير المستكن فاعله معنويا بخلاف الفعل فانه
 اس لفظ فكان الضمير المستكن فيه فاعله لفظيا **وهذا زيد قايا** مثال المفعول المعنوي في
 المعنى اشير الى زيد قايا ثم لما بين ان الفاعل والمفعول قد يكون لفظيا وقد يكون معنويا شرع في بيان ما يكون
 بنسبه الفاعل والمفعول اللفظيين والمعنويين فقال **وعاملها** اي عامل الحال **الفعل**
 لانه الاصل في العمل نحو صيرت زيدا قايا **او تشبيهه** اي شبهه الفعل لمكان التشبيه ونعني لتشبيه
 الفعل ما يجعل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم للمفعول والصفة التشبيهية واسم التفضيل
 والمصدر نحو زيد ذاهب راكبا وزيد مصروف قايا وزيد حسن صاحبا وهذا يستلزم طلب من شرطه وهو في زيد
 قايا **او معناه** اي معنى الفعل ونعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل كما يكون في قوله المستقر
 الاشتراك حرف النداء والمعنى التبرؤ والتشبيه غير ذلك **اي** معنى الفعل نحو زيد في الدار قايا وهذا زيد قايا وعليك زيد
 راكبا ويا زيد قايا وليت عندك قايا وامله في الدار قايا وكان له اسد صائلا والحال من المنادى مختلف فيه
 فاجازة البصر منهم المبرد واستقيم الاخر منهم الماذني والعامل المعنوي لا يعمل في غير الحال والظرف شرط لازم
 عن تعريف الحال وما يعمل فيها شرع في بيان شرطها فقال **وشرطها ان تكون نكرة** اي شرط
 الحال كونها نكرة ليلابس بالصفة في حالة اللفظ نحو صيرت زيدا راكبا وحلت حالة الدفع والاسم
 على حالة النصب طرأ الباب وكان النكرة اصل والغرض يحصل منها فالتعريف زيد على الغرض **وحالها**
معرفته اي صاحب الحال معرفته لانه محكوم عليه في المعنى فكان اصله التعريف كالمبتدأ ولائذ كان
 نكرة كان بيانا بالوصف او من بيان المحدث المنسوب اليه بالحال كانه لشره الاختار بالواقعة بين
 الحال وصاحبها في جميع الاحوال ففي جعلها حالا ايقاع المخالفة في الاعراب بين الحال وصاحبها في
 بعض الاحوال فجعلها صفة كذلك ١ ذ الصفة على وفق الموصوف في الاعراب جز ما دم معلوم ان في اثباتها
 والمعرّب عن المخالفة دخول في حد للناسبة ثم قوله وصاحبها مرفوع على انه مبتدأ وقوله معرفة مرفوع على انه
 خبر الجملة عطفت على الجملة السابقة ولا يستقيم ان يكون قوله وصاحبها مجرور عطفا على الضمير المتصل بـ **قوله**
وشرطها اي قوله معرفة منصوب عطفت على قوله نكرة لان تعريف صاحب الحال ليس بشرط بل غالب بدليل قوله
غالب فان هذا قيد راجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيره ولا تنكيره **والا** وهو ظرف متعلق بغيره وقوله
 وصاحبها معرفته اي يتعرف صاحبها في حال الاستعمال او صفة مصدر محذوف او زمان محذوف اي يتقصد
 صاحبها تعريفه غالبا او زمانا غالبا وانما قلنا غالبا لان صاحبها قد يبيح نكرة عند تقدير الحال عليه
 كما ذكر في المتن وعند كون نكرة موصوفة او مضافا الى لا نكرة نحو خرجت برجل عالم قايا ومررت بفلاح حرد
 ملحا وغير ذلك مما يجب تخصيص النكرة **واسمها** اي اسمها **وروت** اي روت
وتحقيق متاول جواب سؤال وهو ان العراك في قول الشاعر لم يسلها العراك ووجهه في قوله

به وجه حالان وهو معرفتان فلجاب بان كل واحد منهما متناول بالنكح وفي تأويلهما وجهان أحدهما انهما حالان
 نكرتان معني وان كانا معرفتين لفظا والتقدير وارسلها معتزلة ومررت به متوحدا اي منفردا والثاني انهما متناولان
 اقيما مقام الحال والتقدير وارسلها يعتزلك العراك ومررت به منفردا اي يفرد افراد او الجملة حال وقام البيت
 وارسلها العراك ولم يزد عليها ولم يثقف على نقض الدخال المراد بالارسال هنا الايراد والضمير للمستكن في ارسائها
 للغير وهو الحمار والمراد هنا حمار الوحش والبارز الاثن وهو وجه اثنان وهو انش الحمار والعراك مصدر عراك
 يعارك معاركته وعراكا وقيل اصله اعتزلك يعتزلك اعتزلكا الا انه جاء فيه الاعتزلك بفاء العراك والاعتزلك باللام
 والروء هو الطرح يعني رائدن والاشفاق الخوف والضمير للمستكن في قوله ولم يزد ولم يثقف عايد الى الغير
 ونقض الدخال عبارة عن عدم تمام الشرب يقل نقض ينقض نقضا اذا لم يقر مرادة وكذا البعير اذا لم يقر شربه
 والدخال بكسر الدال وهو ان يشرب البعير ثم يرد من العنق الى الحوض ويدخل بين بعير بن عتقا اليه منه ماء
 لعلها لم يكن يشرب يعني ارسا حال الوحش الا ان الى الماء معتزلة اي من جهة مرة واحدا ولم يطرح ولم يثقف ان لا
 يتم شربه بعضها بالمزاحمة والآخر حارم والضمير في قوله ونحوه راجع الى كل واحد من المثالين اي ونحوه من الاحوال
 التي جاءت معرفة ظاهرة بنحو قولهم جاؤا أقضهم بقضيتهم فانه متناول بالنكح ايضا اي جاؤا كثيرا في ذلك
 ان القضي المحصى الكبار والقضيت المحصى الصغار فعني جاؤا أقضهم بقضيتهم الكبرهم مع اصغرهم وهو حال
 يعني جميعا وقاطبة وقيل القضي هو الكسر والتفريق هنا يعني القاض اي الكاسر والقضيت بمعنى المقضون
 اي المكسور يعني جاؤا اكثر من مزاجين بحيث يكسر بعضهم بعضا لكثرة قادم وانح حامهم فكان بعضهم كاسرين
 وبعضهم مكسورين بنحو قولهم مزاجهم الجاه الغفيرة فانه ايضا متناول بالنكح اي ساترين وجه الارض اكثرهم
 وذلك لان الجاه بالمداغم يعني المجموع من الجود هو الجهم والغفيرة هي الغارة وهو الساترين القدر هو المستر
 الغفيرة صفة الجاه كانت قلت مررت بها قطين غافرين اي جله بين اقاربهم وعشائيرهم ساترين وجه الارض
 لكثرة قادم **فان كان صاحبها نكح محضه وجب تقديمها**
 اي تقدير الحال على صاحبها ليقتضيه النكح بتقديمها فيقال جاء في رأيك ان رجل بخلاف ما اذا كان
 صاحبها نكح محضه بنحو جله في رجل كريم ركبها لم يجب تقديمها وليلا يلبس بالصفة في النصب بنحو
 ريت رجلا ركبها ثم قدمت في سائر الاحوال خارج الباب وفي كلا الدليلين بحث اما الاول فانه صاحبها
 المنكر لا يختص بتقديم الحكم متى فلا يمتثل الى تخصيصه بتقديم حكم آخر الا ترى انه وقع فاعلا والفاعل
 محكوم عليه ولا اصل فيه التعريف فلا يمكن مثل هذا المنكر مختصا بتقديم الحكم لما هو وقوعه فاعلا يثبت
 ما ذكره للم في شرحه في بيان تخصيص البيت له في قوله في الدار رجل ان الخبر في معنى الصفة لا انه كناية عليه
 قبل ذلك فليريات الابدان صلواته موصوفا لا ترى ان الفاعل لما كان الحكم عليه مقدما لاجازة معرفة وتعلق
 الى هذا القطع وما ذكر في الجواب ان الضمير الراجح الى نكح مختصا قبل الحكم يحكون الاحكام نكح بخلاف الراجح
 اليها وهي بخصه حكم من الاحكام بنحو جله في رجل ضربته فان معرفة كان هذا الضمير لهذا الرجل الجاهل دون
 تحقيق الى هذا الكلام وما ذكر في الرضى الضمير في اعمد الى نكح مختصا بنحو جله في رجل ضربته

والا فهو نكاح كاريه وجلا لا يشترط فيه صفة المنكر للموجود اليه كماله ولا انتهى لفظه وهذا كله دليل على ان الفاعل
الممكن قد تخصص في التقدير المحكم عليه فمن انكر هذا التخصيص فهو متعنت واما الثاني فلهذا اذا القيس بالصفحة
فليميز الوجهان كونه حاكما وكونه صفتا كما يجوز كونه داخل وكونه كامن عند تقدير كمال اي في قولك
راكبا رجلا وكما يجوز كونه حاكما وغيره في طاب زيد فاريسا وجيب عن هذا بان الحال عن التكرار خلاف الاصل
فلا يسبق الذهن اليه مع صلاح الوصفية فيلزم القياس المقصود فيبقى بخلاف الوجهين في موقوف التقيد
لان كليهما خلاف الاصل اما كونه داخل فالتفكير واما كونه مبدئا منه فلكونه في حكم التخصيص والتفكير فيستوي
في كونهما على خلاف الاصل فلا يلزم لللبس وبخلاف الوجهين في طاب زيد فاريسا لاستواءهما في كونهما على
الاصل **ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي** اي عامل معنوي كان عند سببوية فيصفا
فلا يقال زيد قائما في الدار ولا قايما لك درهم الا اذا كان العامل المعنوي ذا المحدثين اي ذا الكمال على المحدثين
خلق به الحالين في زمان بل كل واحد منهما متعلقه اي محدثه بخبر زيد قايما كمره قلنا لان العامل في الحال المعنوي
وهو ما يدل على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعي طرفين والقيام يتعلق بحدث
المشبه فيجب ان يليه وهو زيد والقعود يتعلق بحدث المشبه به فيجب ان يليه وهو كمره فلو كان قوله
كمره عاملا في الحالين لكن في قايما باعتبار حدث المشبه وهو معنى التشبيه وفي قلنا باعتبار حدث
المشبه به وهو معنى التشبيه بالشيء وقال الاختصار يجوز تقدير الحال على العامل المعنوي اذا كان العامل
المعنوي ظرفا او جارا مجرورا بشرط ان يكون المبتداء مقدما على الحال بخبر زيد قايما في الدار وامامه تاحير
فوافق سببويه في المتع فلم يجوز ايضا قايما زيد في الدار ولا قايما في الدار زيد **مخلاف الظرف** الذي
لم يقع حاله فانه يتقدم على العامل المعنوي بخبر زيد اليوم في الدار كل يوم لك قوب ضوب مبتداء ولك
خبر وكل منصوب على الظرفية والعامل فيه لك وانما جاز تقديره لان الظرف اتسع فيه فلا يتسع في ذلك
لكن في دور في الكلام ثم قوله بخلاف الظرف خبر مبتداء محذوف اي وهو ملتبس بخلاف الظرف وبجملته
مضمونة وقيل انما حال من فاعل لا يتقدم اي لا يتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونها ملتبسا بخلاف الكلام
وفيه نظر لان الحال قيد العامل فيلزم ان يتقيد عدم تقدم الحال على العامل للمعنوي بخلافه انما
يتقدم على العامل مطلقا اللهم الا ان يقال انه حال دائمة وهي لا يقبل التقيد **واعلى الجور**
عطف على قوله على العامل المعنوي ولا زايق لتأكيد النفي قوله تعالى **غير المغضوب عليهم**
ولا الضالين اي ولا يتقدم الحال على صاحبها الجور ولا يقال سرحت ركبته بهذا ولا ركبنا
زيد **في الاصل** لقوله لا يتقدم على الجور وانما لا يتقدم عليه لانه ان تقدمه فان وقع
بعد الجار لزم الفصل بين الجار والجور وان وقع قبل الجار لزم وقوع التابع وهو الحال حيث لا يجوز وقوعه
المبتوع وهو ذو الحال لان الجور لا يقدّم على الجار فكيف يتقدم متابعه عليه وفيه بحث لان هذا الدليل
يقضي ان لا يتقدم ركبنا على جاء في في جاء في زيد ركبنا لانه تابع لزيد ولا يتقدم على جاء في فلهذا يتقدم
تابعه عليه وكما بان الفاعل من حيث هو مستند اليه محله قبل الفصل لانه لا يجوز تقديره بجاهه كذا

ألا يتيسر بالمبتداء بخلاف الجور فان محله بعد الجور فكل من حصل تأبسه و اجاز ابن كيسان تقديم الحال على غيرها
 الجور و من شك بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فان كافة حال من الناس الجور و اذا المعنى وما ارسلناك
 الا للناس كافة و الجواب ان كافة حال من الكاف وفيه نظر في الكاف مذ كبر و كافة موصوف و الحال يجب
 ان يكون مطابقا لصاحبه و اجيب بان التاء فيه للبيان لا للتأنيث كعلامته و المعنى وما ارسلناك الا
 اى ما نفع للناس عن الشر و الكبار و ذكرها حيا للكشاف ان انحصار كافة على المصدر اى ما ارسلناك
 الا رسالة كافة للناس اى علمه شاملة لهم ثم الاختلاف في تقديمها على الجور و الجور و الاضافة
 فلا يجوز تقديم الحال عليه بالاتفاق مخويزه ضارب مستدقاية ثم لما كان اكثر الضامة شروطا في الحال ان يكون
 مشتقة و ما وجد و اغير مشتقة اولو بالمشتق و كلفوا في تأويله شرع في رد قوله فقال **وكل**
مادل على هيئة كل مبتداء و ما موصوفة و ما يعلق صفة اى و كل لفظ دل على هيئة مشتقا
 كان او غير مشتق **صح ان يقع حال** الجملة خبر لقوله كل اى هو و قوعه خالدا لصدق حال الحال
 عليه لان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به و هو كذلك فلا حاجة الى ما ذهبوا **مثله**
قوله هذا جبر اطيعه طبا فان خبره و طبا و قعا حالان لانها على هيئة البيرية
 و الطولية مع انها ليسا بمشتقين معناه هذا الامر المشار اليه مفضل حال كونه خبرا على نفسه
 حال كونه طبا و لا يلزم تفصيل الشئ على نفسه لانه مفضل باعتبار حالة البيرية مفضل عليه باعتبار
 حالة الطولية و لا يبعد ان يكون الشئ الواحد مفضلا باعتبار مفضلا عليه باعتبار و لو لا اختلاف و الاختيار
 لما جاز لك ثباتهم اختلفوا في ما في خبر بعدما اتفقوا على ان العامل في طبا اطيعا ل بعضهم العاميل
 اطيع وهو الاخر فان قيل اسم التفضيل عامل ضعيف لا يقدر معموله عليه لا يقال يزيد منك احسن فكيف
 يقد مرهونا قيل ان في الحال اختصارا مما جعل العامل الضعيف فيها متاخرا عنها كالظرف توسعا و انما اخر العامل
 ههنا لان اسم التفضيل عامل ذو حدتين اى دال على حدتين حدث المفضل و حدث المفضل عليه اعنى التفضيل
 و التفضيل على الشئ لا شئ له على معنى التفضيل و هو حسنة يقتضى طرفين وقد ذكرنا من قبل ان العامل اذا
 كان له شئ اى الاصل خبر و يقتضيه الحال ان يلزم ان يكون له شئ اى حسنة و لا بد من مقتضى التفضيل على يد و هو هذا
 و الرتبة تقتضى التفضيل على خبرا يليه و هو خبر منه المتضمن لذكر المفضل عليه في صح كون اطيعا عملا في الحالين
 لكن في خبرا باعتبار حدث المفضل و هو معنى التفضيل و في طبا باعتبار حدث المفضل عليه و هو معنى
 التفضيل على الشئ و في هذا كان معناه هذا الامر المشار اليه اطيعا حال كونه خبرا من نفسه حال كونه طبا و قال
 بعضهم العامل هيئة هم كاشا و هو فاسد و جهين الاول انه لو كان كذلك لتقتضى الانشاق بحال البيرية
 لاني لم اقل قيدا للعامل فلا يستقيم ان يقال هذا الكلام الا في حال البيرية و ليس كذلك بل لو قيل عند كون
 المشار اليه طبا او طبا او طبا كان مستقيما و الثاني انه لو كان كذلك لكان خبرا من تامة هذا في اطيع
 عامل في طبا و وجهه فيكون اطيعا باعتبار حالة و لا بد في حالة الطولية لان البيرية لم تقتض باطيعا
 قال هذا الامر المشار اليه في حال البيرية اطيعا حال كونه خبرا من نفسه على خبرا على خبرا

حالة واحدة وقال بعضهم العامل فيه كان المحذوفة التامة والمعنى هذا اذا وجد ضمير اطيع منه طبعا
وانما كانت تامة لعدم هي . ضمير اطيع معرفة ولو كانت ناقصة لجاز استعمالها معرفة وهو قاسم بالوجهين
المذكورين ايضا تامل تعرف فلان عن بيان الحال المفردة شرع في بحث الجملة الواقعة حالا فقال **وتكون**
الحال جملة خبرية لان بيان الهيئتها كما يكون بالمفرد يكون بالجملة وانما هي الخبرية لان الاشتباها
لا يقع حالا ولا صفة ولا صلة وكذا لا يقع جزاء على بعض بدون تاويل لان الاشتباها لا يثبوت لها في نفسها و
اثبات الشيء للشيء يثبتون في نفسه فلما بين ان الحال يكون جملة وهي متنوعة فلا يكون اسمية وقد يكون
فعلية اما مصدرية بالمضارع او بالماضي وكل واحد منهما مثبتا او منفيما شرع في تفصيلها وبيان ان اى جملة
يحييها الواو اى جملة يمنع فيها الواو اى جملة يجتمع فيها الامر ان فقال **والاسمية بالواو**
الضمير اى الجملة الاسمية التى وقعت حالا ملتبسة بكلام الربطين نحو جاء في زيد وبوبه قاير واما
احتاجت الى الضمير لان الجملة من حيث هي مستقلة فاذا تعلقت بشئ يحتاج الى رابط وانما احتاجت
الى الواو لان الاسمية تاتى عن وقوعها حالا لانها لا تلتصق على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل في الحال
وهو الانتقال وعدم التغير فاحتاجت الى زيادة رابط وهو الواو لانها الموضوع للربط لكونها للصبح او
بالواو وحدها مخولفيتها والحيث قادم وانيتها والشمس طالعة لان الحال في المعنى ظرف اذ المعنى
لقيتها في حال قدومها حيث وانيتها في حال طلوع الشمس فكما جاز ان تخلوا الظرف عن الضمير جاز ان
تخلوا الجملة الواقعة حالا عن الضمير وتقابل ان يقول الحال ما بين هيتها الفاعل او المفعول به وهي في حين
المثالين ترتيب هيتى شئ منها واجب بانها تبين هيتها الفاعل اذ المعنى لقيتها مقارنا بقدم الحيتروايتها
مقارنا لطلوع الشمس او يقال انما لما بنيت زمان صد وز الفاعل عن الفاعل وهو لا يفر الفاعل فكما تبين ذاته
فهو مبينة لهيتها لا يفر الفاعل فاعرف **او بالضمير وحده** على ضعف يتعلق بقوله
او بالضمير يعنى الانقضاء على الضمير متعريف بموكلته قوة الى قى ومنه قول الشاعر ولولا جنان الليل ما آب
علم الى جف من باله لم يمزق وانما ضعف ذلك لان الضمير ابطأ بآمره يدل على ارتباطه بالحيالية مع تحقق
ما ياباه وهو فوت ما هو الاصل في الحال بخلاف الواو وحدها لانها تداللة على ارتباط الخاص وهو ارتباط
الحالية ثم هذا في الجملة الاسمية التى تقع حالا مستقلة اما اذا وقعت حالا موكلة فلا يجوز فيها
الواو بل يحذف الضمير وحدها لانها مقدمة بما قبلها فيكون جملة تقع تأكيد اخرى **والمضارع للثبوت**
الواقع حالا ملتبس **بالضمير** يعنى الجملة الفعلية المبهمة بالمضارع المثبت الواقعة حالا ملتبس
وحده حال بتاويل منقح او مفعول مطلق اى ينفرد بالضمير افراد او الجملة حال نحو جاء في
زيد يضرب غلامه لان المضارع المثبت كاسم الفاعل من حيث الدلالة على حصول صفة غير ثابتة مقارنة
لحال تاما دلالة على حصول صفة غير ثابتة فلو كانت فعلا مثبتا والفاعل يدل على التجدد وعدم الثبوت
واما المقارنة فلو كانت مضارعا واكملت في الحال ولا استقبال مجاز على الامر فاجرى مجراة في الاستغناء
عن الواو واحتياج الى الضمير وحدها ولا وى ان يقال ان المضارع المثبت على وز اسم الفاعل لفظا وتثنية

معنى فيمتنع دخول الواو فيه واما ما جاء مع الواو من قوله تعالى انا مرون الناس بالبر وتنسون انفسكم ومثله قول بعض اصحاب العرب قنت واصك وجهان في غرض واضرب وجوه فمخول على حذف المبتدأ اي وانتم تنسون انفسكم وانا اصك وجهه فيكون في تقدير جملة اسمية فلا يرد نقضا واسواها بالواو والضمير اي ماسوي الجملة الاسمية والفعل المضارع المنبثق من المضارع المنفص والمضارع المنفص ملقب بالواو والضمير جميعا **او يا حده** اي لا تضعه في غيرك الرباطين وانما جاز في الجمع بين الرباطين لاقتصاص احدهما اما المضارع والى المنفيان فلان فيهما جهتين فحق فيهما النفي وجوز في الحقيقة ان اعتبر بهما متعادلا واعتبر بهما متعادلا واعتبر بهما متعادلا

جئى بالواو وحدها اذا اعتبر الثاني جئى بالضمير وحدها واما الماضي المنبثق فبذاته يخالف الحال وبواسطة قد المقربة الى الحال يوافقا فاعتبار المخالفة جئى بهما معا واعتبار الموافقة جئى بهما **ولا يد في الماضي** المتيقن الواقع حالا اي في الجملة الفعلية المصدر في الماضي المتيقن من لفظ قل ستوأم كانت ظاهرة او مقدرة يعني لا يقع الماضي المتيقن حالا الا ان يكون ذلك الماضي في زمان العامل مقرونا بعلامة التقرب لفظا او تقديرا لان الماضي الواقع حالاسا بقى على زمان العامل لانك اذا قلت جاء زيد ركب ابوق كان الركوب مقدما على المجئ وقد منع اختلاف الحال وعاملها زمانا فالترمت قد المقربة الى الحال لتقرب الى زمان العامل فيتحد زمانها حكما لان التقريب في حكم المقارن لولا ان لا يبعد وقوم الماضي حكما فيما لا يبعد استعمال قد فلا يقال مات الشيخ وقد ولد في يوم كذا وقال فلان اليوم

وقد قال سهل اسهل الله عليكم كذا العدم التقرب وعدم استعمال صحت فقد اللهم الا بتاويل ويجوز حذف العامل اي عامل الحال اذا دلت القرينة عليه عالية كانت او عقالية اضافة الحذف الى العامل اضافة المصدر الى المفعول **لقولك المستفكر** اي لمن يريد السفر **لنشد المهديا** اي اذهب حال كونك مدلول على طريق المستقيم الموصل الى المقصد فحذف اذهب بقرينة حال الخطاب

ويجب حذف الظل في الحال الموكلة وهو القى تؤكد ما في الجملة السابقة من المعنى الذي هو موجود في الحال وانما وجب حذف عاملها لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن اظهاها اذ لو ذكر لذكر عين ما دل عليه الجملة السابقة **مثل زيد ابوك عطوفا** فانه حال موكلة لما في

الجملة السابقة من معنى العطف لان من لوازم الابوة اي زيد ابوك **أحق عطوفا** اي اثبتته والضمير يرجع الى الابوة اي اثبتت الابوة حال كونه عطوفا قال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدري عطوفا فان قيل قايا في قوله تشهد الله الله هو والملائكة والاولو العلم قايا بالقسط وقوله مدبرين في قوله تعالى ولوا مدبرين حال موكلة ولم يحذف عاملها قيل قد اختلفوا النسخة في ان الحال الموكلة هل تكون مفرقة لمضمون الجملة الفعلية ام لا قال الجمهور لا يكون وقيل بعض المحققين

تكون لانها لا تنفرد في تلك الفعلية عاملها فذهب للمصنف ان كان كذهب الفريقين الا قد كان الضمير في قوله وشروطها عائدة الى الموكلة بدون حذف اي وشروط الحال الموكلة ان تكون مفرقة لمضمون الجملة الفعلية ام لا قال الجمهور لا يكون وقيل بعض المحققين

أو ما سمي حاك دأية فله قولهم يكون الحال الدائمة واسطة بين المنتقلة والموكل إذا المنتقلة من غير ذلك كما تقرر مضمون
 ما قبلها سواء كانت ما قبلها مقدر أو جملة اسمية أو فعلية والموكل تقرر مضمون جملة اسمية والدائمة تقرر مضمون
 جملة فعلية وإن كان كذلك ذهب الفريق الثاني كان عايد إلى الموكل مع حذف مضافين منه أي بشرط وجوب
 حذف عاملها أي تكون مقرة لمضمون جملة اسمية وإنما حذف المضافين لئلا يترك هذا الكلام عقيب بحث ويجوز في عاملها فلا يرد الإتيان
 لا الحال فيهما موكل لا بشرط وجوب حذف عاملها وهو الاسم فله قولهم لا واسطة بين المنتقلة والموكل ثم المراد بالجملة الاسمية
 بالجملة الاسمية التي عقد لها من أسمين لا عمل لها في الحال بن في شيء ثم لا فرغ عن الحال شرع في بيان التميز
 فقال **التميز** مبتدأ وما بعده خبره أو مبتدأ محذوف الخبر أي من المنصوبين التميز أو خبر محذوف والبتدأ
 أي هذا بيان التميز وعلى هذين الوجهين يكون قوله **ما يرفع الأبهام** خبر مبتدأ محذوف أي هو ما يرفع
 الأبهام **المستقر** أي الثابت في الوضع وفيه اختصار عن الصفة التي ترفع الأبهام عن المشتبه به
 رأيت عينا جارية فان قوله جارية ترفع الأبهام عن قوله لا يمتثل التجاريت واليا صحت وعينه هما لكده غير مستقر
 في وضعه لأن العين لم يوضع مبهمة بل تشابه في الاستعمال بالخصبة إلى السامع باعتبار بقده الوضع البقي
 على عقله الواضع أو اختلاف **عز ذات** فيها احتراز عن الحال فانها ترفع الأبهام عن هيئتها لأن الذات
 والمجاز والمجرور يتعلو بغير رفع أي يرفع الأبهام عن شاكوكه نحو عند ظل زيتها فان قوله يرفع الأبهام عن ذات رطل أو عز ذات مقدر
 أي عز ذات غرضه نسبة في جملة أو شبهها أو إضافة نحو قولك لا يذنب لنفسك أو نفسا يرفع الأبهام عن ذات مقدر أو الأبهام وظل في ذات
 ولا أصل النسبة فانها معلومة محققة وأما المبهمة هو الأبهام للقدرة فاللفظ ظاهر من أوجه لا يفسد الكلام بقوله نفسا فالمبهمة في الحقيقة هو الشيء
 المتشابه للنسبة وقوله نفسا تفسير للنسبة لا لشيء إلا أنهم قالوا بانه تميز عن النسبة نظرا إلى أن الأبهام
 ناشر عن جهة النسبة وكذلك قولك زيد طيب نفسا وأعجبني طيبه نفسا
 ولقابل أن يقول يذنب في هذا الحد صفة المبهمة نحو رأيت هذا الرجل وعطف البيان نحو جاءني زيد أبو عبد الله
 واليه من ضمير الغائب أو مبهمة آخر نحو ضربته زيدا أو ضربت هذا زيدا والمجرور في خاتمة فضة وغير ذلك مع أن كلا
 منها ليست بغيره وإن أوجب بان المعنى ما يذكر بحيث يرفع الأبهام المستقر عنها كما يذكر بهذا المعيشية فلا يخل
 في الحد فلا سلم ذلك صفة المبهمة وعطف البيان والمجرور في خاتمة فضة وإن أوجب بان المراد أن المجرور في خاتمة
 فضة غير وإن كان مجرورا بالاضافة ولا يلزم في التميز أنه يكون أبدا منصوبا بل قد يكون مجرورا بالاضافة
 وسأري ما ذكرناه والقسم هنا غير التواضع بل لا تذكرا التواضع بعبارة لفظ المستقر لا بعبارة لفظها ما ذكره فلا ولا ولا يرفع الأبهام المستقر
 عز ذلك من كونه يرفع **عز** تام بالتشوي لفظا أو تقدير أو يجوز للفتية أو يجوز تشبيهه فون الجمع أو بالاضافة والمراد باللفظ
 ما يقابل النسبة في الجملة أو في شبهها أو في الكثرة أي ما يرفع الأبهام عن مقدر يكون عن مقدر **مقد**
 صفة مقدر وهو ما يعرف به قد للشيء وهو العلة والكيل والوزن والمساحة والقياس **غلب**
 مفعول مطلق أو ظرف أي يرفع عن مقدر مقدار **عز** غالبا أو زنا غالبا **أما في العلة** صفة لقوله
 مقدر كائن أما في العلة هذا من باب ظرفية **الجزء** للكم **عندي** **عشرون** **درهما**
 تميز يرفع الأبهام المستقر عن ذات المذكورة هي مقدره مقدار وهو العلة هذا مثلا العلة والتام بنون يشبه

مثل خاتمة جليد أمان الخاتمة مبهم باعتبار الجسور تلم بالثبوت فاقضى غيظ اقبين بالاضافة الى نوعه
والخفض الأكثر أي خفض القيز عن غير المقدار بالاضافة " أكثر استعلاء من النصب كحصول الخفض
وهو البيان مع الخفة وقصور غير المقدار عن طلب القيز لأن الأصل في التمهات المقادير فهي أولى بالقيز الذي
نصبه نزع كونه تميزا بخلاف غير المقادير فإنه ليس بتمييز المثابة لأن إيهامه ليس كما بهام المقادير فهو أولى
بالجس كونه علم بالاضافة ليس بضم على كون المضاف إليه قيزا **والثاني** أي ما يرفع الإيهام المستفاد عن
ذات مقدر يرفعه **عز ذلك** كمن نسبت حاصلة في جملة فعلية أو عن نسبة حاصلة في **فما**
صتاهاها من المضاهاة وهي المشابهة أي قياسا به الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل بمولحون
متلازم ماء أو اسم المفعول نحو كاد من مخرج عيوننا أو الصفة المشبهة بخير حسن وجها أو اسم التقضيل بخير
أفضل أي بان هذه الصفات مع ضمائرها ليس بجملة لكن يشابهها كالمشوبة إلى فاعلها كما أن الفعل منسوب
إلى فاعله **نحو طاد نيل** بنفسها مثال القيز الذي وقع بعد الجملة وهو منزال عن الفاعل أي طابت
نفس زيد **ونيل طيب أبوا بوق ودأروا** مثال القيز الذي وقع بعد ما ضاهى الجملة
أو عطف على قوله في جملة أي لو من ذات نشأت عن نسبة حاصلة في **أضافة نحو أعجني**
طيب ما أبوا بوق ودأروا مثال القيز الذي وقع بعد الاضافة وهو غير صفة وإنما أكثر
أمثلة ما يضاهى الجملة والاضافة أشارة إلى أكثر أصناف القيز حيث يكون اسما للنتصب منه والمتعلق
عينا أو عرضا من الأمور الاضافية أو غيرها فالأول محتمل أن يكون له ومحتمل أن يكون لمتعلقه وهو عين أضاف
والأول والدأروا والعلم متعلقات فالأول عرضا في والدأروا غير أضاف في العلم عرضا في وأما أضاف في
الفرع أضاف ما يضاهى الجملة والاضافة بذكر أصناف القيز ليتدل به على ذلك في الأصل أضاف الجملة لأنها أصل
النسبة **ولدرج فارسا** مثال القيز الذي وقع بعد الاضافة وهو صفة فإن قيل ما المنتصف
ذكر هذا المثال مثالا للقيز عن النسبة في الاضافة وإصاح الفصل ذكره مثالا للتمييز عن المفرد قيل لاختلاف
الوجهين في الضمير في درج فان كان ميم كما يعرف المقص منه كضمير به رجلا ونحوه رجلا وسام مثلا كان القيز عن
المفرد كما ذهب إليه صاحب الفصل لأن الضمير نكرة محتمل أن يكون الملاح منه رجلا أو امرأة أو صبي أو حرا أو
عبدا وإن كان معينا معلوما يعرف المقص منه يرجع إلى سابق معين معلوم كان القيز عن النسبة في الاضافة
كما ذهب

الشيخ المصنف في الدرر في اللغة اللين وفيه **حيز** كثير للعرب اذ به معاشهم فارتد به الحيز
أي سرح فارتد أي سرح في سيرة وهذا القول إنما يستعمل في التجب كالحيز الصادر عن الهدج ليس لما يمكن
منه من ضح الله تعالى أي سرحا صدر من الهدج **من حيز أن كان** القيز عن النسبة **أسماء**
أي منسقة **يجعل جديلا انتصبي** الجملة الفعلية مفتحة بقوله اسم أي اسمها جديلا
أسماء انتصب الكون منه وعبار عنه وهو ما نصب إليه عامل القيز كزيد في طاب زيد أي صله منتصبا
منه من بالجار لأن القيز لم ينتصب عنه لكنه لما كان ضمريا للنصب حيث انتصب بالمتعلق نسبة الفصل (البر)

لما انتصب عنه مجازا ويكن ان يحل الكلام على حذف المضاف من غير ان يماثل انتصب القيد هو ما اصله زيد
 في مثال المرفوع **جاء ان يكون له** الجملة جازم الشرط اي جاز ان يكون القيد اسما لما انتصب عنه ويكن
 عنه **ولم يتعلق** اي لم يتعلق ما انتصب عنه **والا فهو لم يتعلق** اي وان لم يجر مجازا في القيد
 اسما لما انتصب عنه فهو اي القيد اسم لم يتعلق ما انتصب عنه مثال الشرطية الاولى طالب زيد ايا فان قوله
 ايا جرح ان يحل اسم الزيد وعلاقة عنه ويتجر جرحا بقولنا خوش است زيد ان كان كما او يدراست ويجر ان يحل اسما
 متعلقا وعلاقة عنه ويتجر جرحا بقولنا خوش است زيد ان روي كما او ايدراست ومثال الشرطية الثانية طالب
 زيد عما فان قوله **عما لم يجر** ان يحل اسم الزيد فتعير كونه اسما فان قيل الشرطية الاولى منقوضة بقولك نفسا في
 طالب زيد نفسا فانه يجر ان يحل اسما لما انتصب عنه مع انه لا يجر ان يكون اسما متعلقا فيلزم ذلك كذا نفسا
 يجوز ان يحل اسما لما انتصب عنه مع انه لا يجر ان يكون اسما متعلقا فيلزم ذلك لان نفسا يجوز ان يحل اسما
 لما انتصب عنه ولتعلقه اي طالب زيد من حيث انه نفس من النفوس او من حيث ان له نفسا من النفوس +
 تعلقت به فثبت ان كل موضع يجر جرحا اسما لما انتصب عنه حار فيه كذا الامر ان كونه له وكونه متعلقا
 وان كل موضع لم يجر جرحا اسما لما انتصب عنه تعين كونه متعلقا قال الشيخ الاستاذ فذاه نفس وروح هذا
 مما لم يفرق كثير من الفارحين وهو حسن بديع ونخل الشارحون في تفسير الشرطين بامور لا يفرق كل من ذلك
 عن اشتباهه فقال بعضهم ان كلام الشيخ محمول على حذف المعطوف في الشرط اي ان كان اسما يجر جرحا
 لما انتصب عنه ولتعلقه حاز ان يكون له ولتعلقه فلا يرد طالب زيد نفسا حيث لا يجر كونه متعلقا وفيه
 نظر لان هذا يجر الشرط والجزاء واحد **ولجيب بان اختلاف الشرط والجزاء باعتبار الحيشية لان**
الصحة في جانب الشرط باعتبار حيشية الافراد او حيشية غير النيز والمجوز في جانب الجزاء باعتبار حيشية
التركيب او حيشية القين فيكون للمعنى ثمران كان اسما يجر جرحا لما انتصب عنه ولتعلقه افرادا او غيرهم
 جاز كونه لكل واحد منهما تركيبا او قين او تقابل ان يقول مع هذا التكلف والتعقيد يستقيم كلام الشيخ بعد ان كان
 حذف المعطوف يندرج ذلك للمعطوف المحذوف في الشرطية الثانية ايضا فيضحي المعنى وان لم يجر جرحا لما
 انتصب عنه ولتعلقه وهو فاسد حيث لا يتقرب عليه قوله فهو متعلقه اذ يقع المجموع كما يكون بنفسه كل جزو
 يكون يقع البعض اي حتى كان والحق في الشرطية شيان صلاحية له وصلاحية متعلقه ولا شك انه على
 تقدير انتفاء هذا المجموع يقع صلاحية متعلقه لا يتقرب عليه صلاحية كونه متعلقا **في نطاق قصدهما** +
قصد اي في نطاق القين في صورتين المذكورتين ما قصد من الافراد والتشبه والجمع اي ان كان المقصود
الافراد يوتي بالمقرر د وان كان المقصود المشي يوتي به وان كان المقصود الجمع يوتي به **الا ان يكون**
القين حيشيا استلزامه ان يضطر القين في الصورة ما قصد من الافراد والتشبه والجمع اي ان كان المقصود
 حاشا ان لا يكون القين حيشيا بل حاشا ان لا يكون القين حيشيا بل حاشا ان لا يكون القين حيشيا بل حاشا ان لا يكون القين حيشيا
 مع ان هذا والراجح لا يوافق الواحد في وجه القين اذ كان حاشا في جميع الاوقات الا وقت قصد
 القين في نطاق ما قصد من النوعين او الكواثر في قوله طاهر زيد عظيم او عظيم او عظيم بن يقول لا مال

[illegible]

فيه وتطابق كلادى كما كاد الحبيب نفسا يطيب بالفرق اى وما كادت نفس الحبيب تطيب بالفرق فلا يحصل
هذا الوجه كالمشاكل وان كان المراد فيه الغناء الدائمة فيحصل ان يحل على هذا الوجه الضاد ويكون
الناووس بامشيار الحشر وما كادت نفس الحبيب تطيب ويحصل ان يحل على اتمام الشان في كاد وحذف
خبر كاد وهو تطيب مفعلا على القيمة وتفسيره المذكور في هذا يعود ضمير تطيب الى اى وما كاد الشان
تطيب نفسا بالفرق فلا يكون القيمة مقدما على العامل فلا يحصل هذا الوجه لا يبين الاستدلال به على رقا
الغناء القوقانية ايضا فلا يحل المنسك به قولا فرغ من القيمة فشرح في المستثنى المنصوب وذكر ما
احكم المستثنى استطرد اذ اتى **المستثنى متصل ومنقطع** وفيه منقطع ايضا واما
قسم المستثنى الى هذين القسمين قيل تحريفه كما ان صار في الاصطلاح بالمستثنى بينهما او ما حقيقتهما
مختلفان لان احدهما يخرج عن متعدد والاخر يخرج من ذلك فكل جمعهما في تدوين جامع بينهما وتقابل ان يتولى
كل منهما في تبيين جامع بينهما انما هو لذكور ولا غير الصفة وانما هو واجب بالحوار امك ذلك لانه ليس فيه فائدة بذكر
باعتبار اللفظ دون الحقيقة فيحذف المستثنى اخذ في التفسير اما ان يكون من انما تطيب اكل الى الاجزاء او تقييد الكل الى
الجزئيات لا يستقيم الاول لان المستثنى يطلق على كل واحد لا على المجموع من حيث المجموع وكذا الثاني كما ان
يكون لفظ المستثنى متواكيا اى كليا يندرج على كل واحد منهما على السوية لا مشتركا وقد سبق اننا صار
في الاصطلاح بمنزلة المشتركة قيل يمكن ان يكون من الاخر ويراد بالمستثنى ما هو المشترك بين القسمين
على وجه مفهوم النجاس وهو لذكور رجوع اللفظ غالبا قبلها تقييدا او اثباتا ويمكن ان يرد به اللفظ الدال على المستثنى
او المنفصل من قوله فيكون محل المنفصل والمنقطع عليهما من باب محل المداول على الدال لان لفظ المستثنى
دال على هذين المعنيين وفيه نظر لان الضمير في قوله وهو منصوب عائد الى قوله المستثنى فلو علم
ان المنصوب هو مدلول لفظ المستثنى لفظا بالمستثنى واجيب بانه على هذا التقدير يمكن ان يرد
بالمستثنى اللفظ والضمير ما هو المشترك بين القسمين على طريقة منقذة للاستخدام اما على نقد الاول
فلا استخدام في الكلام أصلا **فالم متصل** الغناء للتفسير هو مبتدأ خبر قوله **المحج** او كلام
الخبر **عن متصل** اختراع عن غير الخبر عن شئ ويورد عليه ان الاختراع كما يكون الا من هو حادث فيكون
قوله من متعدد مستلزاما واجيب بانه وان كان مستلزاما كذلك في البيان التفصيل وهو قوله **لفظا**
او تقديرا فانه تفصيل للتعدد ومثال التعدد لفظا هو جلا الله والامور مثال التعدد معاني هو
ما جاء الا زيدا وقرا ان الامور كذا والامور في قوله **بالا** وانما تستلزم بالخبر اى بواسطة كاد
انها اى يخوف الا وهو غير متعلق وحاشا وليسر ولا يكون وفيه اختراع عن خبر عن متعدد
باللفظ استثنى وخبره هو ما في التمر استثنى عنهم زيدا او مستثنى عنهم زيدا فلهذا ليس من حاشا
وان كان خبرا من متعدد وكذا في الامور الصادرة عما بعد كاد الف بالصفة بالاسم مستثنى كقوله تعالى
منها الا الله مستثنى من كاد الله تعالى مستثنى من كاد الله تعالى مستثنى من كاد الله تعالى
امان كاد الله تعالى مستثنى من كاد الله تعالى مستثنى من كاد الله تعالى مستثنى من كاد الله تعالى

لدا بامتنان وهو باطل لان هذا الاستثناء موجود في القرآن وهو ينفي ان يكون له في كلامه الكتاب المنافي
وان لم يكن دافعا فيه لم يتحقق الإخراج عن المتعدد وهو شرط كما ذكره المصنف قبل انه داخل في كلامه من حيث الأفراد
واللفظ فخرج عنه في التركيب والحكم كما استثناء بيان التغير توقف حكمه على ما في آخره كما في ضرب زيد
راسم والمحشي زيد علمه فلا يلزم شيء مما ذكره لاختلاف الجهة **والمقطع مبتدأ خبر قوله المذكور**
أي الكلام المذكور يجعلها أي بعد الاستثناء الصيغة واخره غير متغير عن متعدي نحو ما جاء في القوم
الاجزاء انه لما كان المستثنى في اعرابه مشتملا على خمسة اضراب شرع في بيان كل واحد منها على التفصيل +
فقال **وهو منضو** في عود الضمير تفصيل ان يريد بالمستثنى المذكور لفظه وكان محل للتوصل
والمقطع عليه حمل المدلول على الدال كان الضمير عايدا الى المستثنى و يريد ما هو المشترك بين المتصل
والمنفصل على سبيل عموم المجاز كالقوله وكان في الكلام من الحسنات متعديا نستعمل وان يريد به ما هو
المشترك بين المتعديين على وجه عموم المجاز كان الضمير عايدا اليه ولم يكن في الكلام الاستثناء وقد سبقت
الى هذا التفصيل اشارة وفي الضمير عايدا الى المستثنى المذكور يقطع القطع عن كونه متصلا ومنفصلا
ومنه نظرا لانه يلزم عموم المشترك وهو غير جائز ويجب بانه ليس من عموم المشترك بل من قول عموم
المجاز حيث يراد به ما هو عموم المتصل والمنقطع اذا كان المستثنى واقعا **بجمله الا غير الصفة**
اختار عن الا التي للصفة فانه لا يجب النصب بعدها اذا ما بعدها تاج لما قبلها في الاخرين نحو ما جاء في
رجل لا زيد ورايت رجلا لا زيد او مررت برجال لا زيد وفيه نظرا لانه لا حاجة الى هذا التقييد هو لان قوله
وهو راجع الى المستثنى وكذا ضمير قوله كان والا التي للصفة لا يستثنى بها فلا يكون المذكور بجمله مستثنى
فلا يحتاج الى إخراجهم اللهم الا ان يقال انه قيد واقعه لا احترازي او يقال انما اخرج مثل هذا ملاحظا لصوتها
الاستثناء **في كلامه موجب** تام فيخرج نحو قراته الا يوم كان اعلم مبيقة المجهول ورفع اليوم فانه
وان كان كلاما موجبا لكنه ليس بنام والمراد بالموجب ههنا ما ليس بنوع ولا شيء ولا استفهام نحو جاء في القوم
الا زيد **الاخر** انما اذا وقع في كلامه غير موجبا كانه ليس واجب النصب بل يختار النصب البديل ان كان +
تاما ويجوز على حسب العلوم ان كان ناقضا على ما سيأتي **او مقدما** عطفت على قوله بعد الا اي و
اذا كان المستثنى مقدما **على المستثنى منه** سواء كان في كلامه موجب او غير موجب نحو ما جاء في
او ما جاء في الا زيد احد والجار والمجرور اعني منه مفعول ما في الميم فاعلمه لقوله المستثنى والضمير للمجهول
عايدا الى الموصول في المستثنى **او منقطعا** عطفت على قوله مقدما اي او كان المستثنى منقطعا
عن المستثنى منه بان كان المستثنى على خلاف جنس المستثنى منه سواء كان في كلامه موجب او غير موجب
واما ما بالنصب في المستثنى في المواضع الثلاثة المذكورة لاستثناؤه الضمير لشمس المفعول في كونه +
مفعولا لشمس المتعدي بالمفعول مما يتعلق به اسما الحرف مع امتناع المفعول في هذا الوجه اما في اوقع
في الا في كلامه موجب فلان البديل في حكم تكرير العامل على تقدير تكريره في المستثنى والمستثنى
فلا يوجب التكرار في التكرار كما في قوله المستثنى في قوله المستثنى في قوله المستثنى في قوله المستثنى

بخلاف غير الموجب حيث يمكن تكرير اصل العاقل مع ترك النقيض العارض فلا يلزم من النفي في المستثنى والمستثنى
 منه كذا في المبدل منه في حكم النقيض فيكون المستثنى في حكم التقييد وهو متضمن في الإيجاب لعدم اشتقاقه
 المعنى ببيان ان القوم لو سقط في جاء النقيض جاء في الأول وهو باطل لأن معناه جاء جميع الناس
 الأول وهو محال وفي كلا الدليلين نظرا لما الأول فلا تناقض في الإيجاب في المستثنى والمستثنى منه حيث
 يمكن تكرير العامل المنفي بقرينة ان الأبعد الاثبات يوجب النفي وذلك لا يحكم ما بعدها بما يخالف ما قبلها بالاتفاق
 كما في قرأت اليوم كذا فانه في تقدير ما قرأت يوم كذا فلا يلزم عكس العرض وخلاف المقصود واما الثاني
 فلا يلزم بوجوب الابدال فيما بعده فيه التقييد في الإيجاب كما في قولك قرأ زيد يا مالا يسوع الا كذا وليس
 كذلك واما فيما اذا كان المستثنى مقدما فلا متنازع تقديم البديل على المبدل منه كما في تأجيله ولا يجوز تقديم
 الثاني على المتبوع واما في المنقطع فلانه لو كان بدلا فلا يلزم اما ان يكون بدل الكل او بدل البعض او بدل
 الاشتمال او بدل الغلط والكل منفرد اما الأول والثاني فلا تنهما لا يتحققان بدون اتحاد البعض اى بدون
 المجامعة بين البدل والمبدل منه لا اتحاد بينهما اى المجامعة بينهما في المنقطع واما الثالث فلانه لا
 يتحقق بدون الملازمة بين البدل والمبدل منه ولا ملازمة بينهما في المنقطع اذ لا يمكن ان يشتمل
 البدل المبدل منه او يشتمل المبدل منه البدل واما الرابع لعدم وقوعه في كلام الفصحاء وبقية نظر لان
 النوى يبحث عن اصل الجواز لا عن القضاة والبلغة والأولى ان يقال في الدليل على امتناع ابدال المنقطع
 ان لو كان في الإيجاب نحو جاء في القوم الاحجار الزمر الإيجاب في المستثنى والمستثنى منه كانه في حكم
 تكرير العامل فيصير معناه جاء في القوم الاحجار في حار وهو خلاف المعنى ولو كان في النفي نحو لم جاء في
 القوم الاحجار الزمر الغلط في العامل والمفعول جميعا حيث يكرر فيه اصل العامل ويتكرر النفي العارض ليلزم
 يلزم من النفي في المستثنى والمستثنى منه فيلزم الغلط في العامل والمفعول جميعا حيث يصير معناه ما جاء
 القوم الاحجار في حار والغلط في هذا الابدال في المفعول فقط فاعرف قوله **والاكث** ظرف منصوب
 المقدر المحل المنصوب على قوله اذا كان منقطعا بواسطة انطقت اى وهو منصوب اذا كان منقطعا في قول اكثر القوم
 وهو خبر مبتدأ محذوف اى هو اعني المنصب في المنقطع في الاكثر والجملة اعتراضية للتبديد على الخلاف واما
 قيد المنقطع بقوله في الاكثر **احترار** من قول بعض النحاة فانهم يجوزون فيه الرفع على البدل
 تمسك بقول الشاعر وبلغ ليس لها انيس الا اليها فير الا العيس فانه مستثنى منقطع لان قوله ليس لا
 يقتضيه الا خلافا في الجنس والجواب انه جعل مستثنى متصلا على وجه الاستعانة حيث شبه اليها في
 والعيس يكون مودعا لها ورثها هذا المكان فكانها مودعا ان او يقال انه مستثنى مفرغ وعامله محذوف
 تقدير ليس لها انيس واما في الاكث **او كان** ظرف على كان الأول اى وهو منصوب
 اذا كان واقعا بعد خلافا **والاكث** لكونها تأنيديا عن نفسه وخلافا بعد اتصال
 بحرف من والمستثنى بعد ما مفعول به نحو جاء في القوم خلافا لزيد او ما مرادنا قال في الاكثر احترار من قول
 بعضهم فانهم من غير ما لا حار فليتر من قوله السبيل في اصله خلافا في جواز الجزع بما في شبيهه **والاكث**

كان بعد ما خلا وما عدل وانما انما المنصب بها التثنية

ليتها بالمتن

مما خلا زيد او ما عدل وما في الكلام في محل المنصب على الظرفية في وقت خلوهم او خلو محيهم من زيد
ووقت مجاوزتهم او مجاوزة محيهم عما ورد في ابن التمام عن الاختصاص الجري بها يجعل ما موزوناً للمصدر فيكون ذلك
عن الجري في ايضاً ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يثبت خلاصته حتى لم يقل في الاكثر **وبعد ليس واقل**
لكونها من الافعال الناقصة الناصبة للغير فوجب ان في القوم ليس زيد او سيا في اهلك لا يكون قسراً واما
في التركيب في محل المنصب على الحالية ولزم اسماها في باب الاستثناء وهو راجع الى بعض مضاف الى غير
المستثنى منه اي ليس بعضهم زيد اكمل انما صار فاعل خلا وعدل اشياء اخرى عن بحث المواضع التي يجب فيها
نصب المستثنى شرعاً فاما يجوز فيه المنصب ويختار البدل فقل **ويجوز فيها** اي في بلا شق

المنصب على الاستثناء ويختار البدل اي بدل البعض اذا البدل بعد الا لا يكون الا كذلك
فيما بعد الاكلمة ما موصوفة او موصولة اي في مستثنى وقع بعد الا وفي المستثنى الذي

وقع بعد الا **في غير وجهه** ذكر المستثنى منها الجملة الفعلية وقعت حالاً
يتقدّر وقد اي وقد ذكر المستثنى منه وفي بعض النسخ والمستثنى منه مذكور فاجملة الاسمية حال

ايضاً مثل قوله تعالى **ما فعلوه الا قليلاً** بالنصب على الاستثناء **والاقليل**

بالرفع على البدلية من الواو في فعلوا وفي قوله بعد الا احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى
منه مذكور لكنه بعد خلاصه او ليس الا يكون او غير او سوى او نحو ذلك وفي قوله في كلام غير جازم

احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوباً كالمسح وفي قوله وذكر المستثنى من اجزاء عما اذا
يذكر المستثنى منه فانه جازم على حسب العوامل كما ياتي فان قيل يدخل في هذه الصياغة المستثنى

المقدم على المستثنى منه والمستثنى المنقطع مع انه لا يجوز فيه الى وجهان بل يجب المنصب كما في قوله تعالى
ويعجزون المنصب ويختار البدل في مستثنى متصل متاخر او في المستثنى المتصل المتاخر بعد الا لا بدالة قتيلاً للمع

بقوله ما فعلوه الا قليل كدالة ما تقدم واما يجوز فيه المنصب ويختار البدل اما المنصب فخط الاستثناء
المتصل المنصوب على التشبيه بالمفعول واما اختيار البدل فلا نه مقوم في الكلام بخلاف ما اذا كان

منصوباً حيث يكون حفضة فان قيل بدل البعض يجب فيه ضمير عائد الى البدل منه ولا مفر من ان قيل
بدل البعض اذا كان بعد الا لا يجب الضمير فيه كدالة الاستثناء المتصل لا فادته ان المستثنى بعض المستثنى

منه كذا في العباب فان قيل البدل تابع مقصور بما ذهب الى اليتبع دونه والمستثنى في كلام الغير الموجب
اذ كان بدلاً كان كواحد من التاج واليتبع مقصور او لان مقصود بالنسبة التثنية واليتبع مقصود

بالنسبة الى التثنية لان حكم واحد لا يخالف ما قبلها بالاجماع قيل تعريف البدل هو الذي على خلاف الصفات
او ناسخ مقصود باصل ما ذهب الى التثنية ولا شك ان النسبة التثنية هي اصل النسبة السالبة عان

البدل هذا مقوم بالنسبة التثنية او يقال التعريف بحسب الاصل في باب المنصب هو ان يكون البدل

فله ضعف التصيب فيقول الى الابد مع انه مستثنى بعد الا في كلام غيره وجب وذكر المستثنى منه قبل
 لانه يوهم ويجعل اشتقاؤه هو الابدال من لفظه وانما امتنع الابدال لفظا المستثنى منه لانه لا يمتنع الابدال لفظا
 فيكون بدلا من مفعوله لا مفعله المرفوع على ابتداء وعامله معنوي وكذلك قوله لا رجل في الدلالة لا زيد في الخارج
 عن بحث المواضع التي يجب فيها التصيب ويجوز فيها الوجهان شبه في بيان ما يجوز فيه الوجه الثالث فقال
وعرب المستثنى على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور
 ويشي هذا المستثنى مفعلا للتفريق العامل الذي قبل الاله وعدم اشتقائه بالمستثنى منه والتعصب الفكا
 أي وعرب المستثنى على قدر اقتضاء العامل الذي قبل الا اذا كان المستثنى منه غير مذكور يعني يرفع +
 المستثنى اذا كان العامل رافعا نحو ما جاء في الا زيد ويصيب ان كان العامل ناصبا نحو ما ريت الا زيد +
 بحيث اذا كان العامل جازما نحو ما ريت الا زيد وفي القسم الاخير نظرا لان قوله زيد محمدا ورجاله لا عامل +
 المستثنى منه فكيف يكون مثالا لما يعرب على حسب العوامل للمستثنى منه اللهم الا ان يقال معناه ويعرب
 على حسب عوامله سواء كانت عوامل المستثنى منه كما في المتأخرين الاولين او كما في مثالا الاخير فان قيل البديل اذا
 كان المستثنى منه مذكور ايضا معرب على حسب العوامل يقال ما جاء في احد الا زيد وما ريت احد الا زيد +
 وما ريت باحد الا زيد فما وجه تخصيص هذا القسم بكونه معربا على حسب العوامل قبل معناه ويعرب على حسب
 العوامل بلا شبهة اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبديل فيها اذا كان المستثنى منه مذكور معرب يتبع
 البديل منه بخلاف المستثنى المرفوع فانه لما حذف المستثنى منه واقترن هذا مقاصد يسمى باسمه حقيقة او
 مجازا على حسب الاختلاف ويعرب على اقتضاء العوامل بلا اعتبار بغيره فان قيل اذا كان عامل البديل
 منصرف جازما تكرر في البديل كقوله تعالى للذين استضعفوا من امن منهم فالبديل الذي بعد الا اذا كان
 البديل منصرف جازما تكرر في البديل ايضا نحو ما ريت باحد الا زيد فهذا النوع من البديل معرب بعامله
 بلا شبهة ايضا كان المستثنى المرفوع في قولك مله من الا زيد معرب بعامله بلا شبهة قبل معناه ويعرب على +
 حسب العوامل بلا شبهة البنية اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبديل المذكور وان معرب بعامله لكن
 ليس كذلك البنية على غير هذا المعنى بل لا يتبعه فيكون البنية تكرر بعامل البديل منه في المذكور جازما واجب
 فانه في قوله هو الحال اي والحال ان يكون ذلك المستثنى منه والتعالي **الموجب**
 وانما اشترط ليقيل الكلام او الاستثناء وانما ترك مفعولا لانه مثل فلان رجله وفيه والمعنى ليسمى الافاد
 وذلك ان المستثنى منه لا يقدر ان يكون له عامل في المستثنى وذلك لا يستقيم الا في اللفظ نحو ما ريت باحد
 زيد اي ما هو في احد الا زيد او في مخرج الناس من بلادهم في الا زيد يتقدر جاء في كل واحد
 الا في مخرجهم كما لا يقدر ان يكون له عامل في المستثنى منه العامل وكذلك معنوي الا زيد
 يتقدر مخرجي كل واحد الا زيد في كل واحد لا يجوز ذلك عند قهارة القيد على الخاص كما يقال في جواب من قل هل
 جميع اهل بيتي جاء في الا انك فان المصنف جاء في جميع اهل بيتك الا انك وايضا لا يجوز ذلك
 في جميع اهل بيتي جاء في الا انك فان المصنف جاء في جميع اهل بيتك الا انك وايضا لا يجوز ذلك

[illegible]

بعضه من وجهه قوله صفة في الأصل أو هو بعض صفاته يقال مررت بجبل فوجدت فيه بعض صفاته
الصفة للصفة أو لغيره يتأويل الكلمة لوابعا على الصفة على الوجه الاعلى صفة لقوله صفة أو مستأنفة لانه لما قال صفة
كان سايلا فلا كيف يكون استثناء فقال صفة على الا في الاستثناء حال اي حال كون الاداة في الاستثناء او غير بحيث
انما واقعة في الاستثناء او ظرف لمفهوم الكلام اي صلت على الا وشان كنت في الاستثناء فالاستثناء محل الشك فكان ظرفا كما
صلى الا صفة مصدر محذوف على امثال من اجلها اي على غير صفته حال دكبر او ظرف على طرفة عين
في الاستثناء اذا كانت تابعة لمجم منكون من قوله صفة صلت الا اي كملت الاطراف في الصفة اذا كانت
تابعة لمجم منكون اي واقعة بعد جميع منكون غير محصور اي غير متحقق تناول المستثنى وعلته متساوية اما صلت على
الصفة حيث لا تغل كذا النوعين من الاستثناء في التصريف وهو ان المنقطع يلزم مدله دخول جزاء الجمع المنكون
عنه المحصور يتناول جملة غير معينة لا يخرج منها يتناول المستثنى ولا بعد متساوية فغلب فيه كلا النوعين من الاستثناء وفي
قوله جمع منكون اختار من الجمع المعروف حيث لا يوجب الاستغراق والعهد فان اليدب الاستغراق يعلم التناول حتى وان
اليديب العهد يظلم عدم التناول جزاء فلم يتغير الاستثناء وفي قوله من حصوله من المعدوم لقولان على مائة الا واحد
لا انه حيث لا يتغير الاستثناء متعلقا بكونه كافيا ما اشتهر الاسلاف انى لو كان في السماء والارض والارض
فلا شئ الا تميزه من غير جنان عن هذا النظام فلا في كونه واقعة بعد جميع منكون وهو قول الله فخلقت على الصفة
وفي هذه الصابطة نظير او عكسا اذا ما يتغير الاستثناء في المحصور ايضا نحو جائة مائة رجل الا زيد فانه تابعة لمجم منكون
محصور ومع ذلك يتغير الاستثناء لعدم تيقن دخوله في المائة وعدم تيقن خروجه فيها وبما لا يتغير في منكون محصور فوجله
رجاء الاشارة الى الاستثناء المنقطع كذا المستثنى خلاف بعض المستثنى منه فلا دلي ان يدرك الحكم على تقدير الاستثناء لا على
اجماله منكون محصور الا ان يقال انهم اعتبروا التالى عند وجود هذا الشرط قد استثناء وعند عدم صحة الاستثناء وضعف
حل الا على الصفة في تخير اي في غير الجمع المنكر المذكور في قول الشاعر وكل اخ مفارقة اخي + نعم اييك الا
الفرقان + فانه لم يتغير ههنا الاستثناء لاستغراق كل اخ ومع ذلك حل الا على الصفة اي غير الفرقين اذا لو كان الا على
حقيقتهم كقال الا الفرقين لانه مستثنى من كلامه موجب وفي البيت طعنان آخر ان احدها توصيف المضاف دون المضاف
اليه والقياس توصيف المضاف اليه مقصود وكل جئ لاحاطة افراده والثاني الفصل بين الصفة والموصوف بالجزء هو مقار
اخر ثم لا فرغ من بحث الاعراب غير شرع في بيان اعراب سكو وسواه فقال واعراب سكو وسواه للضيد
بناء على الظرف اي على انها ظرفا مكان من حيث المعنى لا كما اذا قلت جله في القوم يكون ذلك قلت جله في القوم
زيد اي يد له فهو ظرف صلا استثناء لان البدل والمبدل متساويان كما اذا اخراجا زيدا من الجمع المسمى فكانت في جله القوم ويجوز
والذي يدل على الظرفية وقومها للتوصل نزل ايت الاى سواك كما تقول رايت الذي منك وكل
ظرف لم يلزم الظرفية لا يقع صلت وانما قال على الاحتمال نفي القول من غير ما يحسنه في جواز وقومها كغير
ظرف فيجوزون في السقعة رخت اجمعوا كسواء سواك ثم لا فرغ من المستثنى شرع في جاز كان واخواتها فقال +
حيث كان مبتدأ محذوف والخبر ظرفية فاسبق اي معناها حيث كان ولو انتم اي واسدوا لوات كان
وسدوها في قسم الفعل وتبني هو المستلزم جله هو ما ابتداء كلام اي دخول كان او لكان

أخواتها وفي قولها المسند اختر من كل ما هو المسند اليه في قوله جدد نحوها اختر من جنس مبتدأ والمفعول الثاني
نحو باء حلت وهو ذلك فان قيل يدخل في هذا المذهب يضرب في نحو كان زيد يضرب بوجه فانه مسند بعد دخول كان وليس
بغيره كان بل اختر جميع الجملة قبل الداء بالمسند الاسم كما يخرج ذلك لانه ليس مسند اليه بل الى فاعله فان قيل يدخل
في الحد صالها في نحو كان زيد جلا صالها وهو منقطع بها لان اخبرها قبل الداء بالمسند الاسم كان بلا تبعية بدليل
ذكر التوابع بعد ذلك **مشكلة زيدا** فان عاين مسند جدد دخول كان وانما ذكر خبر كان واخواتها في المصنف
ولم يذكر اسمها في المروعات لانه فاعل لا مفعول به فلما ذكر على حدة بخلاف خبرها فانه مفعول بالمفعول وليس مفعول فذلك
على حدة وقال بعضهم ان اسمها ايضا مفعول بالفاعل وليس بفاعل لانها لا تفاعل وهو تمام الكلام **وليس**
اي حكم خبر كان وشأنه **كاسم خبر المبتدأ** في اقسامه احكامه شريطة **وتقدم معرفة ظاهرة**
الاعراب اي تقدم خبر كان واخواتها على اسمها حال كونه معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لاقتراها بالقرينة وهي الضميمة
كان المنطوق زيد بخلافها اذا لم يكن ظاهرة الاعراب فحينئذ لا يتقدم على اسمها بدون قرينة للزوم للبس نحو كان موسى
عيسى وبخلاف خبر المبتدأ فانه اذا كان معرفة ظاهرة الاعراب فانه لا يتقدم على المبتدأ كما في اللبس **وقد يجز وفعله**
اي خاص خبر كان واخواتها عند قيام قرينة وانما انقضت كان بالحذف لكن لا يجز في ذلك **ومثلهما الناس**
فحينئذ فساد واسمها لا كذا في الشرط الذي لا يبيها الا لفعل عليها وفيه المبتدأ ايضا لانه الفاء التي في قوله الشرط على كذا
جملة اسمية ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة او في مثل هذه المسألة هو كل موضع يجوز فيه الشرطية
وجزاؤها بالفاء وجدها اسم مفعول **اربعها وجب الاول** نصب الاول والثاني بقدر كان مع الاسم في الموضع ان كان
عليه خبر فيكون خبرا وخبرها والتاخر فعهما بقدر يكون مع الخبر في الاول وتقدر المبتدأ في الثاني اي ان كان في علمهم خبر
فجزاؤه خبر والثالث نصب الاول ورفع الثاني اي ان كان علمهم خبر فجزاؤه خبر والاربع رفع الاول ونصب الثاني اي ان كان في علمهم
خبر فيكون خبرا وخبرها **ومحذوف اي حذف** في مثل **اما انت فمتطلقا انطلقت**
ان كنت متعلقا انطلقت اي كاحل انطلاقات فحذف الاسم اخبارا لكثرة حذفه في الخبر من ان
المصدرية ثم حذف كان بكانه ان المصدرية فانهما اقتضى للفعل كاستدعاء ان الشرطية اياه ولا دليل على الخاص
فقد **الاسم المتعلق** بوجود النسب في متعلقا وهو كان فابدل الخبر المتعلق بالخبر المتعلق له وهو متعلق به وهو كان فصار
انت متعلقا بالخبر زيد في ما عرفت من كان فصار ان ما انت متعلقا فادخلت الفون في الميم لقربهما فصار انما
انت متعلقا فوجب الحذف فلا يلزم اجتماع العوض والمعوض في الخبر منصوبا وانقصت بالزيادة لجهتها انما كان
فانما كان من الله وكثرة مشابقتها بما هو كان وهو ليس بغيره من المذهب في المصنف فانه قد بين في ما هو عليه
كسرها فالتقدير ان كنت متعلقا انطلقت ثم لم يلزم ان يكون في الخبر مع ان الكسوة في قوله اليك كما هي في المصنف
في السبب في الظاهر من بيان حركاتها في بيان اسم ان وانما **ان** اسم خبر **ان** اسم خبر
اي ومنها اسم **واخواتها** اي منها اسم **ان** مستغنى عن المصنف بما هو عليه في المصنف
فيما اختر من المصنف مسند اليه **بعد نحوها** اي دخول اي واحد اي اخواتها في المصنف مما هو المسند

اليه بغير دخول ان اى احدى اخواته تاتي في الحيز الذي ان زيد اليه قايما فاستند اليه بعد دخوله وليس
 باسم ان قيل المراد بالمسند اليه الذي استند اليه جرحا فخرج ذلك حيث لم يستند اليه جنزات فان قيل يدل في الحد
 في ان زيد الخا في الدار فان مسندا اليه بعد دخول ان قيل المراد الذي استند اليه جرحا بلا متعينة بدليل ذكر التوابع جرح
 فيجرح ذلك لا يتابع اى يدل من قوله زين **مثل زيد اقايم** فان زيد لم يستند اليه بعد دخول ان وانما انتسب
 ان واخواتها الشبهة المفعول في وقوعه جرحا يقتضيه ما وراء المرفوع لا في كونه فصلة حيث يشتر كونه الحال والقيروا للشيخ
 المنصوب في الخارج عن اسم ان واخواتها في المنصوب بلا القلبي الجنس فقال **المنصوب بلا القلبي**
الجنس قوله لنف الجنس صلة القى والموصول مع الصلة صفة لا اى المنصوب بكونه القلبي الجنس لنف الحكم عن الجنس
 وانما لم يقل اسم لان اسمها على الاطلاق ليس من المنصوب بل قد يكون مبنيا نحو لا رجل في الدار وانما لم يقل المفعول
 به والمنصوب كان واخواتها والمنصوبان واخواتها ونحو ذلك مع ان بعضها مبنى لاى المراد بالمنصوب اعلم من
 ان يكون منصوبا لفظا او تقدير او محلا والمبنى من المفعول به وجرحا كاي واسم ان منصوب محلا
 فتكون من المنصوبات **مختلف** المبنى من اسم لا فان لم يكن منصوبا محلا عند سيبويه
 واتباعه فلا يكون من المنصوبات **وذهب** بعضهم الى ان محل اسمها المبنى رفع ونصب
 لانها تعمل على ان محل اسمها المبنى رفع ونصب ثم قوله المنصوب مبتدأ محذوف الخبر
 وقوله **هو المسند اليه** استئناف وحيث اخبر ان عمل المكن مسندا اليه وقوله **بعد**
دخولها ظرف المسند اليه في خبر اخبر عن التبتدأ وسائر احسن المسند اليه من غير دخول التاني في الجنس
 وقوله **يليهما** الضمة المستكن علة الى المسند اليه والباقي الى اى الى المسند اليه لا والجملة الفعلية اما حال
 من الضمير في اليه او من الضمير في دخولها وحديث لا يجيب ابرار الضمير وان كان جاريا على غيرها هو له لان الولى فصل
 المسند اليه وقد جرى على الضمير في دخولها حيث وقع حاله عند عدم اللبس لا خلافا لوصوفين تانيشا وتكثيرا نحو
 هذ زيد يضرب بخلافها او كانت الصفة جارية على غير ما في الحديث يجب ابرار الضمير نحو هذ زيد يضرب بخلافها اصل ان
 الضمير اذا استند اليه صفة جرت على غير ما في الحديث يجب ابرار الضمير في صفة اللبس ونحو زيد يضرب بخلافها هو هذ زيد
 ضاربه هي اما اذا استند اليه من جرى على غير ما في الحديث يجب ابرار الضمير في صفة اللبس ونحو زيد يضرب بخلافها هو هذ زيد
 ضاربه هي وقوله **نكح** حال من ضمير المستكن في يليها اى حال كون ذلك المسند اليه نكح او كان ذلك **مضيا** على
 ذلك المسند اليه مضيا **او شبهها** اى بالضاف في تعلق شيء هو من تمام مضاهاة وجرحه بقوله **انكح**
 مما يكون مفعولا بيضا وبغير الا وهو يكون مع فتحة فيجب الرفع والتكثير ويقوله مضاهاة او شبهها كمن المنكح المفعول
 فانما مبنية والاراد بالمسند اليه الذي استند اليه جرحا في غير ما في دليل ذكر التوابع بعد فلا يدخل في الحد البقي في الاصل
 قايما جرحا لم يستند اليه جرحا اذا جرحه جرحا جرحا وكان الا يدخل غلاما في الا غلاما من جرح غلاما حسنا عند كونه تابع
مثلا غلاما جرحا **فيها** فاعلم المضاف وقدرت في المرفوعات تحقيق قوله
زين مالك فاعلم
 الشبهة بالمضاف قوله غلاما من تعريف المنصوب لا شرعي في بيان قوله غلاما في كونه في ذلك التعريف فقال +

فان كان اسم كالتعب الذي في الجنب **مفعول** اي غير مضافه كالتعب به ولا يجوز ان يكون التسمية على اليد الملتصقة
بلا حيز كالتعب المحل كان منصوب بلا ليس مفعول ولا يتربص على حيزه **فهو مبنى** لان هذا الضمير في
كان عايداً اليه ايضا فيضم اليه ضمير المفعول ان الاسم لا يتركز كما اذا لم يتركز مذكورين كالتعب المفعول
قام كالتعب على **ما ينصب** الفعل مستند الى الضمير اي على ما ينصب هو به او ان قوله به اي على ما ينصب
النصب

اصوب لان اسم كالتعب اذا كان نكحاً مضافاً او مشبهاً به راعى ما تنصب هو به بحاله الاعراب من حركة او مد
على ما ينصب اي ان كان نصباً بالحركة من علمها نحو لا رجل في الدار وان كان نصباً بالجر بين علمها نحو لا غلام بين
ولا قاصرين في الدار والنون في المثنى والجمع لا تنضم البناء على الصحيح كما في يانيدان ويانيدون وذهب الميرج الى
اعرابها مستنداً لان النون فيهما بمثابة النون في كانت منافية للبناء كالتنوين ثم اعلم ان نصب اسم كالتعب الجنب
قد يكون بالقدر نحو لا غلام رجل فيها وقد يكون بكلاً نحو لا غلام رجل فيها ولا ياله وقد يكون بالياء نحو لا غلام رجل
فيها وبناء اسم كالتعب لا يكون الا بالقدر والي ذلك كالتعب اذا كان مع داء والاسماء المستترة انما يكون اعرابها بالياء
نصباً اذا كانت مضافة او مشبهاً بالضاف وانما يفي لقن من كالتعب فتيه لان نحو لا رجل في الدار مبنى على سوال
كالتعب من من رجل في الدار فيل لا رجل في الدار اي لا من رجل فيها **وان كان اسم كالتعب معرفة او**

مفعولاً يعني الظرف مفعولاً الاسم فلهذا كبر اسم راويين لا وجه له في اللفظ **والنكير** نحو لا زيد في الدار ولا محمد في الدار
والظرف اما ان كان المفعول لا متعين انما لا يفي لهما كالتعب الجنب وذلك لا يتحقق الا في النكرة واما الرفع في المفعولة
فلنصف حملها لكونها عاملة لخصها على رفق لا يوضح الفصل فاذا لم يكن مفعولاً راجع الى اصلها وهو الرفع على كبر
واما التكرير فلطابقة السؤال لان قوله لا زيد في الدار ولا محمد في الدار امر جواب من قال زيد في الدار امر وقوله لا في الدار

جواب من قال في الدار لا زيد في الدار ولا محمد في الدار **ومثل قوله قضيت ولا ايا حسن لها**
جواب سوال وهو ان يقال يا الحسن وقضيت لكونها عاملة كقضية على ابن الى طالب ولا ربح فيه ولا تكرير فاجاب
باسم مقول بالنكرة اي بتقدير المثل اي قضيت قضيت ولا مثل الجنب لها وهو في المعنى نكح فحذف المضاف و
اقهر المضاف اليه مقول او بصفة اشبه هذا المصير اي قضيت قضيت ولا حكم لها وذلك لان علياً رضي الله عنه
كان مفعولاً بالحكمة قال عم افضلك على وقطير قوله لكل دعوى موسى اي لكل جبار قاهر عادل قبل هذا قول

الصحابه كانوا يقولون عند القضاء معناه قضيت قضيت ولا حكم فيها غير الى الحسن رضي الله عنه او
معناه هذا حكم وليس هو الحسن خاضعاً فيه **وفي مثل لا قوة الا بالله** اي يظن ان النكح
مكسراً فيفضل يجوز في المعطوف والمعطوف عليه مستند **او** كما في قوله **فتنهما اي في الامرين** اي المعطوف
والاسم مفعول على ان كالتعب في الحسن ولا ياتي في الاول على ان كالتعب في الحسن **ونصب الثاني** على ان كالتعب
نكح لتأكيد النكح وانما معطوف على قوله الاول لمشاكلة فتب في العرو من واكفاد كقوله الثاني اما
الاول فلا يجر ان قال كالتعب في الحسن مفتوح كما في كل مفعول منصوب واما العرو من فلا يجر
عرو من كالتعب في الحسن مفتوح كما في كل مفعول منصوب واما العرو من فلا يجر

اى رفع الثاني على ان لا يثبت له التعليل التام وانه مطوف على كل واحد من الاربعة
 اى رفع الاسمين على علم البناء والحول على الابداء مطابقة السؤال كانه حينئذ جواب من قال اولنا اربعة في كذا
 اى رفع المقبول مناسبتة السؤال وان كان في مخالفة قياسية و **رفع الاول** على ان لا
 يعمى ليس وهذا ثابت على ضعف لان لا معنى ليس خفيف لقصور شبهة على ما سبق ذكره **وفيه**
الثاني على ان لا يثبت له الجسور ان قيل ما ترك الوجه السادس المسمى ذلك التخييل في الفصل وهو في الاول
 على ان لا يثبت له الجسور رفع الثاني على ان لا يثبت له الجسور لان هذا الوجه وحده يصدق به باعتبار الصوتين
 الوجه الثالث وهو اعتبار اختلاف الوجوه اذ الوجه على الستة لان التفتيش ان يكون العمل على العمل
 ان يكون لا زيادة لتأكيد التام او يكون لا يعمى ليس في تفسير قولنا الاول ولا في قولنا مرفوعا رسول الله
 لا حول من عصيته الله تعالى الا بصحة كذا على طاعة الامور التي لا حول من عصيته الله تعالى كطاعة الله في
 الاستوفيق واذ دخلت **الفتحة** على الاصل في الجسور لم يتغير العمل اى لم يتغير في كذا في التبع وفي كذا
 لان الفتحة لا يثبت على عامل فتوى العمل في الاداء الاعلام رجل فيها تجلوا ما اذ اول الجار عليه فانه يتغير العمل نحو
 بلاجه ووجهه بلا ما ان قيل لفظ العمل الاصطلاح لا يطلق الا في القدر الذي لا حول من عصيته الله تعالى كطاعة الله في
 بالعمل وهذا العمل للفتوى دون الاصطلاح في الاداء بالاصل امر من ان يكون حقيقة كما في الاعلام رجل او شيئا كما في
 فان فتح شبه التمسك العرض والاطراد وما قول الشاعر الا حول من عصيته الله تعالى كطاعة الله في
ومعناها اى معنى الفتحة الداخلة على الاستفهام نحو الاماء فاشبه **والعرض**
 بنا فخصر ان قيل كذا لا دلالة على ان الفتحة تقتضي الفعل فكيف يخل به هنا على الاسم قيل ان المصنف نعله خاف
 في ذلك **والتمنى** نحو الايمان منك فتسرفا وفيه قول الشاعر لا سبيل الى اخره فتشبه بالاسم فيكون
 حجاج ونحوها كما لا تكار والتقدير غير ما تامل ان هو المضمون التمنى من موثقا الاستفهام وجعل سبيل التمنى
 معية الحكم التابع حتى منع حمله من العمل يحصل الاسم مقبول التمنى والمصنف اختار قول اللسان والمجرك كما اختار
 الخزولي في ما فرغ من بحث اسم لا شمر في تواضع فقال **ونعت اسم المبنى الاول** بالرفع على
 النعت مفعلا حلا في غير قول المبنى اى حال كون النعت مفعلا يليه حال مترادفة اصطلاحيا حال كون
 النعت مفعلا الى المبنى من غير فصل بينهما **مبنى** حلا على الموصوف كان الاتحاد بينهما كذا كذا في قوله
 وكان الاتحاد بينهما اذ الكلام في النعت الغير المقبول ولتوجيه النعت اليه ان النعت هو للتفتيش من حيث المعنى
ومعناها حلا على محله **ونصب** حلا على لفظه من حيث اى فتشبهه النصب في العرض
 الاطراف كذا الناهي وقوله نعتا ونعتا معبران عن بيان لقوله عرضا ومنصوبا على نزع الحاضرين من
نعت المبنى لفظا بياضه والرفع والنصب في قوله المبنى اختار من نعت لغيره وجوب
 نعتا ونعتا نحو لا علم من نعت فيها لكونه مستوفى معبرا وفي قوله الاول اختار من نعت الثاني نعتا فلا يجوز
 ونعتا وليكن في قوله لا علم من نعت في الاداء لانه في قوله لا علم من نعت في الاداء في قوله لا علم من نعت في الاداء
 التفتيش من نعت في الاداء لا يجوز من نعت في الاداء في قوله لا علم من نعت في الاداء في قوله لا علم من نعت في الاداء

المعين لعدم تعدد دلالاته ولا استواء بينهما في المعنى جاز وقوع النكح على المعين لا يستلزم الاتفاق بينهما في الوجود
 والمتنع الاتفاق بينهما وضعاً لا اتواء بينهما بهارض الاخرى ان وجهك ووجهك متساويان في المعنى جاز وقوع
 النكح على المعين لعدم تعدد وجه المخطوب وان كانا مختلفين وضعاً وكذا راسك ورأسك وقلبك وقلبك
 وصدرك وصدرك وجالني جبل هو زيد ونحو ذلك على ان امتناع الاتفاق بين المعرفة والنكح ايضا ممنوعاً
 فيوجد موافقتين المعرفة والنكح في المعنى كما في وجهك ووجهك ورأسك ورأسك فان كلاهما يفيد
 التعريف وان كان موافقاً للنكح من حيث الوضع بغير عتق الاتفاق بينهما اذ كان من كل وجه وذاهما ممنوعاً
 اذ الاتفاق جهناً من وجه وهو ان كلاهما يفيد الاختصاص **فالسبب** فانه ذهب الى ان كل
 واحد من قوله ابا وعلاي وناصو ومضا الى الهاء واللام زائد لتأكيد الاضافه اذ لتأكيد اللام المقدر
 ولا داعي لذكر موقوف النكح وهو الذي اختار صاحب الفضل ولا فساد في موافقة المعرفة والنكح في المعنى
 كما في وجهك ووجهك ورأسك ورأسك فيقول لو كان مضافاً لزيد من عمل لاني المعرفة دون الرقم والتكرار
 وهو غير جائز فيقول انه وان كان معرفته لكنه يشبه النكح بصورته الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام فلا يلزم الرفع
 والتكرار **ويحذف كثيراً** اي يحذف اسم لا حذف كثيراً عن قيام قنينة قياساً على حذف المبتداء لانه
 هو المبتداء في كل واحد كما في **نحو عليك اي كبر عليك** والقنينة ههنا دخول لا على الخبر
 هذا الكلام يقال لغيره انما قرأنا عن اسم كاشرة في بيان خبرها ولا يحصى ليس فقال **خبرها** و
المشبهتين ليس في النفي والدخول على الجملة الا مبتدأ قوله خبرها مبتدأ محذوف الخبر اي مبتدأ خبرها
 ما ولا قوله هو المستند بعد دخولها اي دخول ما ولا ابتداء كلام او مبتدأ خبر المستند
 وهو فصل والخبر بقوله المستند عما هو مستند اليه وقوله بعد دخولها عما اذا كان مستنداً بخبر دخولها خبر
 المبتدأ ونحو فان قيل يقال في المحذوف في ما زيد يفيد فانه مستند بعد دخول ما وليس ينبغي ما بل الخبر محذوف
 الجملة قيل المراد بالمستند الذي اسند الى الكلام ما ولا يفيد ذلك وهو نظير ما على هذا انتم قوله بعد دخولها مستند
 فالاول ان يقال انما يخبر بقصد الحاشية حيث لم يقصد في اسناده كونه بعد دخولها فان قيل يدخل في المحذوف
 في نحو ما زيد حجة يفيد خبره ليس ينبغي ما بل صفة خبرها قيل المراد بالمستند الذي هو خبر تابع بل دليل ذكر التواضع بعد
 خبره ذلك لانه تابع **وهي** اي انتصاب خبرها ولا والتاينث باعتبار الخبر هو لغته **اهل الجحار** وعند
 نعيم مما لا يحل ان اذا التماس في العامل ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من كلام والفعل يكون متكاملاً بشوئيه في
 مركزه كالجوار والجوار وما لا يختصان بقبيل واحد بل يدخلان في الكلام والفعل واهل الجحار اعني اشبهها
 بليس المختص بقبيل واحد وهو الكلام ثم لما في من يراد به ما يشتر في بيان ما يطل به على ما قتال **واذا شئت**
ان مع ما بان زيد بين ما وسميها لتأكيد النفي نحو ما في زيد قائم وانما قد لا تخالفاً لا يراد به ما لا يقتضيه
او انقضض النفي بالوجه الموجبة للاختلاف بعد النفي او تقدم الخبر اي خبرها على اسمها
 نحو ما زيد الا قام وما قام زيد **بطل العمل** اي بطل ما ولا يفيد ذلك الشرح الاول
 مفيد بما وجد فلا يشترط ما لا يفيد ما لا يفيد ان يقال ما لا يطل ما حسن فانه من ذلك ما في موطن

زيادة ان الفصل بان بين ما ومحوها مع ضعفه في العمل واما في صورة تقدير الخبر فليخبر الترتيب المألوف مع
ضعفهما في العمل واما في صورة انتفاض النفي بالانذار علمها باعتبار الشبهة ليس وذلك الشبهة مبتنى على
النفي فينتج بانتفاء النفي اذ الحكم ينتج بانتفاء علة المنصوص او جزئها ونقل عن يوسف جراح الاعمال مع الانتفاض فسما
بقول الشاعر وما الدهر الا محنونا باهله وما ضا الحاجنا الا مغربا وجيب باننا ليس في البيت تنصير على الاعمال
لوزن يكون محنونا على هذا الفعل اي وما الدهر الا محنونا فيكون لا محنونا ولا محنونا فيكون انتفاء ما لا محنونا ولا محنونا
محميا وجه التركيب ما لا مزيد الاسير اي وما الدهر الا لا يدور دورا محنونا وما صا ح

الحاجات الا يغيب معذبا ثم لا فرغ عن بيان ما يبطل به علمها شرعا في بيان ما يبطل به عمل ما عطف على جزئها
فقال **واذا عطف علي** اي على جزئها **وكان موجبا** بكسر الميم اي بحرف مثبت اي بحرف
يفيد اثبات النفي كبل ولكن فانهما تفيد ان الاثبات بعد النفي **فالنفي** اي فرغ المعطوف واجبا بالتحمل على محل
الخبر اذ محل الرض في الاصل على المحنة لبطان عملها لا تماثلت المشابقة ليس في النفي وقد بطلت بانتفاء
النفي فيبطل علمها بمزيد قايما بل قاعا لرحيل قايما لكن قاعا ثم لا فرغ عن المنصوبات شرعا في الجزورات
فقال **المحذرة** مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف اي هذا ذكر المحذرة وهو في **هو مثل** مثل
مبتدأ ما الخبر او خبر هو مثل هو مثل **على المضاف اليه** وهو المجرى اليه **وهو** اي للمضاف اليه **كل**
نسب اليه الذي بواسطة **حرف** اي حرف كان مما يليه المحل وانما قال كل اسم تنيها

على ان المضاف اليه يكون اسما ونحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين ويوم ينفع في الصورة تاويل المصدر اي
يوم ينفع الصادقين ويوم النفي في الصورة فيكون المراد بكلامهم ان يكون حقيقة وحكما وانما قال شي تنيها
على ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا نحو غلام زيد ومرت زيد واما ما زيد واما قال بواسطة حرف
الجزا من انما نسب اليه شي لا بواسطة حرف الجزا كمنسب الفعل الى الفاعل او المفعول به بلا واسطة وقول كل
لفظا او تقديرا خبر كان المحذرة اي ملفوظا كان ذلك الحرف نحو مرت زيد واما ما زيد او
مقترا نحو غلام زيد وخالفه فتنه او تني اي بواسطة لفظ حرف جزا وتقديره وقال صاحب الرضي ان حال اي حال كون
ذلك الحرف ملفوظا او مقديرا وفيه في وقوع المصدر حال اسماء لا في ناسية واجيب بان وقوعه حال اسماء عنه سيويى و

عند المبحر قياسى فهذا محمول على مذهب وفيه نظر لان ذلك ليس بقياسى عند مطلقا بل اذا كان المصدر من انواع
عاملة حتى يجوز ان يزد سرعة ولم يجوز اتاني زيد ضحكا وهذا ليس كذلك واجيب بان العامل ههنا بواسطة
لان معنى التوسط ولا شك ان المصدر ان المذكور ان من انواع التوسط لان تحط حرف الجزا قد يكون لفظا وقد يكون
تقديره وقوله **مراد** اي حال كون ذلك المقدر مرادا اي ظاهرا او باطنا اي محذورا ما جلت وفيه نظر لانه على هذا
يلزم اللزوم لاخذ المضاف اليه في تعريف المجرور في تعريف المضاف اليه واجيب بان تعريف المجرور
بما ذكر لفظ لا حقيقة فلا متوقف ولا دور وفي قوله مرادا احتراز عن نحو صحت يوم الجمعة فانه وان نسب الصوم
اليه بالعرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو كان مراد الظاهر لكان وهو الجز ويظهر من هذا الكلام ان الجز المضاف
اليه في قوله غلام زيد وخالفه فتنه بواسطة حرف الجز المقدر لا كما هو مذهب الجمهور فان قيل يجوز من هذا المحذرة

منها

الحسن الوجه ما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل ليس من داخل حرف فكل فلا وجه فيه لتقديرها قيل ان من باب
 الاضافة الى التشبيه بالمفعول بزيادة ان فاعل الحسن فمما قال المصنف في الصفة المشبهة ومثى رفعت بها
 فلا صفة فيها ولا فيها صفة الموصوف فلوكان من باب الاضافة الى الفاعل لزم تعدد الفاعل وانما اضيف الحسن
 الى الوجه مع انه ليس فاعل له لانه لما احتجنا ببيان محل الحسن اضيف اليه وعلى هذا يمكن فيه تقدير من البيان
 كما في خاتمة فضا لان الحسن هو الوجه كما ان المضاف هو الفضا حاصل الجواب ان الفاعل في نحو الحسن الوجه بعد الاضافة
 واضمار الفاعل خرج عن حيثية فاعلا لفظا لتلايلهم تعدد الفاعل فلا صفة في تقديره فمما قال المصنف في الصفة المشبهة ومثى رفعت بها
 لضمير في تقديره اذا امتد الصورية فتعد صورا الامر معناها الاكامة معنية وان شكك الفاعل في تقديره فمما قال المصنف في الصفة المشبهة ومثى رفعت بها
 شهيد اديقا لان نحو الحسن الوجه مخرج من خاتمة فضا في تقديره مخرج ان الحسن هو الوجه كما ان المضاف هو الفضا حاصل الجواب ان الفاعل في نحو الحسن الوجه بعد الاضافة
 الفاعل للتفسير كقوله في الجرح شرطه اي شرط تقديره ان يكون الفضا اسما لا فعلا فمما قال المصنف في الصفة المشبهة ومثى رفعت بها
 مخرج بزيد فتولد التقدير مبتداء وقوله شرطه مبتداء ثان وقوله ان يكون المضاف اسما من المبتداء الثاني المحل جرح المبتداء
 الاول اي شرطه ان يكون المضاف اسما **مجرد اتنوين** مفعول مالم يدم فاعله لقوله مجردا وهو صفة لقوله
 اسما والعبارة محمولة على القلب والمقلوب مقبول عند السكاكي مطلقا سواء تقم نكتة لطيفة او لا في مجردا
 هو عن تنوينه او ما يقوم مقامه من وثى التنينة والجمع **لاجلها** اي لاجل الاضافة كغلام زيد ومارب
 عمر وحسن الوجه ومارب زيد ومارب زيد ولا يجوز الغلام زيد والمارب زيد لسقوط التنوين لاجل الاسم واللاجل
 الاضافة ولقائل ان يقول يشكلك ذلك في نحو الحسن الوجه فانه جاز بالانفاق مع سقوط التنوين لاجل الاسم واللاجل
 الاضافة واجيب بان المراد بكونه مجردا تنوينه لاجل الاضافة حقيقة او كما فلا يرد ذلك حيث حذف ما اضيف
 اليه فاعله الذي كالجزم منه اذا اصل الحسن وجهه والمضاف اليه باهر مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف
 وكان حذف من المضاف لمكان الخيت فان قيل يشكلك ذلك في نحو المصارب الرجل فانه جاز بالانفاق وان لم يكن
 مجردا تنوينه لاجل الاضافة قيل القياس يقتض عدم جوازها لكنه انما جاز حذفها على الحسن الوجه على ما ياتي فكان في
 حكمه فان قيل يشكلك ذلك في نحو رجل وماربك بيت الله حيث لم يكن فيها تنوين حتى مجردا لاجل الاضافة
 قيل المراد بالتنوين امر من ان يكون لفظا او تقديرا وهي مجردة عن التنوين التقديري والمقدر كالمفوض عنهم
 هي اي الاضافة فتقديره مجردا لغير معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تقيد معنى في المضاف تفرقا او
 تخصيصا **ولفظية** اي منسوبة الى اللفظ اي ثابتة في اللفظ دون المعنى **فالمعنوية** اي الاضافة
 المعنوية **ان يكون المضاف صفة مضافة الى معنوها** قوله مضافة صفة
 قوله صفة فكون المضاف غير صفة مضافة الى معنوها اي ان المضاف اما غير صفة اي اسم جامد نحو غلام
 زيد وقيام عمر او صفة لكنها مضافة الى غير معنوها نحو كرم البلد فان الكرم صفة غير مضافة الى معنوها فان البلد
 ليس بمعنوها اذ لا يقل كرم البلد بل يقال كرم من في البلد وكذلك مصارع مصارع صفة غير مضافة الى معنوها
 فان مصارع ليس بمعنوها وكذلك الاضافة في هذا صواب زيدا مصروفا الى المضاف اليه ليس بمفعول للمضاف فكان في
 قوله غير صفة اخرا عن نحو صواب زيدا والحسن الوجه لان المضاف صفة وفي قوله مضافة الى معنوها احتراز عن غير

مصارع معروفة كبر البلد لان للضاف صفة مضافة الى غير معولها فان قيل ان محل قوله ان يكون المضاف غير صفة
 على قوله فالمعنوية كما يستقيم لان الاضافة المعنوية هو اضافة غير الصفتا والصفة الى غير معولها لا كون المضاف
 من صفة مضافة الى معولها قيل كلام الشيخ محمول على حذف مضاف من المبتداء او الخبر اى فلاحمة المعنوية كون
 المضاف كذا او المعنوية ذات كون للضاف كذا ثم لا فرق من بيان الاضافة المعنوية شرع في بيان اقسامها فقال
وهي اى الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فيقال على جنس المضاف وظرفه
 اى في المضاف اليه الذي عند جنس المضاف وظرفه اعنى اذا المرئى المضاف اليه من جنس المضاف ولا ظرفه وهو
 ما كان المضاف اليه مباين للمضاف نحو غلام زيد او اخض من مطلقا نحو يوم الاحد وعلم الفقه **او بمعنى**
من جنس المضاف اى في المضاف اليه الذي هو جنس للمضاف اراد يكون المضاف اليه جنسا
 للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كذا في فضة فان الخاتم قد يكون من فضة وقد لا يكون وكذا الفضة
 قد يكون خاتما وقد لا يكون بخلافها اذا لم يكن كذلك بان يكون بينهما مباينة او كان المضاف اعم من المضاف اليه مطلقا
 فحينئذ يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه فان بين الغلام وزيد باين وبين اليوم
 والاحد عموما خصوصا مطلقا فان اليوم قد يكون احدا وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه
 فان العلم قد يكون فقها وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما فما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا كاحد
 اليوم او مساويا له كليت اسد فلاضافة مختلفة ومتعنة وما ذكرناه ههنا ان المراد يكون المضاف اليه جنسا للمضاف
 ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فهو معنى ما قال بعض المحققين من ان المراد يكون المضاف اليه جنسا
 للمضاف ان يجر اطلاق المضاف اليه على المضاف وعلى غيره ايضا كما يجر اطلاق الفضة على الخاتم وغيره فيكون الاضافة
 في بعض القوم بمعنى اللام حيث لم يجر اطلاق المضاف اليه على المضاف اذ المراد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه
 وكذا الاضافة في ريع القوم وثلاث ودينار ووجهه وللضافة في يوم الاحد وعلم الفقه وجميع القوم وعمر زيد و
 طور سيناء وسيد كبري ايضا بمعنى اللام حيث لم يجر اطلاق المضاف اليه على غير المضاف وهذا ظاهر لا يحتاج الى
 البيان **او بمعنى في ظرفه** اى في المضاف اليه الذي هو ظرف للمضاف سواء كان ظرف زمان
 او ظرف مكان نحو ضرب اليوم وقيل كبر بلا وهو قليل اى كون الاضافة بمعنى في قليل في الاستعمال
 والدون يجعل الاضافة الى الظرفين بمعنى اللام كما ذهب اليه بعض المحققين لان اذ في ملاجست واخصاصه
 يكلف في الاضافة بمعنى اللام كما في شايرو اصناف الاضافة ياد في ملاجست فيكون معنى ضرب اليوم ضرب له اخصاص
 باليوم ملاجست الوقوع فيها كقولك كوكب الخمر قام لسهيل اى كوكب له اخصاص بالمرة الخمر قام بملاجست انما شئ في القيمة
 التي لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شأن النساء عند ان المقيتة لا دور في احيائها فاعرف واخصاص
 الاضافة المعنوية على الاقسام الثلاثة المذكورة استقر اثنى لا عطف والا لا زادت الاقسام على الثلثة وقيل انما انحصرت
 على هذه الاقسام الثلاثة لان هذه الاضافة اما تخصيص المضاف بالمضاف اليه او تبيينه او ظرفيته المضاف اليه
 للمضاف وهذه الحروف وضعت لهذه المعاني فكانت هي المعنوية للتقدير **مثل غلام زيد** مثال الاضافة
ومثال فضة مثال الاضافة بمعنى من **ومثال اليوم** مثال الاضافة بمعنى في

فان قيل الاضافة اللفظية ايضا مضمومة على هذه الاقسام الثلاثة نحو ضارب زيد وحسن الوجه وسارق الليلة
فما وجه تخصيص الاضافة المعنوية بما قيل حرف الاضافة في اللفظية غير مضمومة في الثالث المذكور بل يقدر
بحسب اقتضاء تعدى اسم الفاعل والمفعول كالي في بائنه البلد وعند عدم اقتضائه كما في حسن الوجه وضارب زيد تقدر
اللام الزائدة لظهور تغيير الجذر لما ذكرنا ان الاضافة الصورية تستدعي صوت اللام لامعناه والا كانت معنوية
او يتل لانسلم ان حرف الاضافة مقدر فيها بل نحو ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه
ملحق بنحو حارة فضة في تقدير من ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضرب اليوم في تقدير في فقط هذا يراد بتقدير حرف الجر في
تعريف المضاف اليه حقيقة او حكما وزعم بعض الشارحين ان هذا على مذهب الجمهور وهو الذي اختاره المصنف
اما على مذهب من قل ان العامل في المضاف اليه هو المضاف فلا حاجة الى تقدير حرف الجر وفيه نظر لانهم على ما قال
ابو علي لا يعمل في هذا الباب الا لنهايته عن حرف الجر فاذا لم يكن حرفا لم يقدر وكيف يوجب الهمزة ويمكن ان يجاب عنه بان
عمل الجر لما شابهته للمضاف حقيقة بخلاف عن القوم ان النون لاجل الإضافة حقيقة او حكما **وتفصيل الاضافة المعنوية**
سواء كانت بمعنى اللام او بمعنى من او معنى في تعريف المضاف مع المضاف
اليه المسمى بنحو غلام زيد ليس اية التعريف اليه عن المضاف اليه لكان الاتصال والامتزاج بينهما فان المضاف اليه
منزلة تنوين المضاف الذي لا يتصور فيه الانفصال فيجب ان يدعى اليه تعريف المضاف اليه كسائر التانيث
في قولهم سقطت بعض انامله فيرد المضاف والمفعول فاذا قلت غلام زيد يراد به وضبط غلام له مزية خصوصية
زيد اما يكون غلاما عظيما او غلاما مكرهة غلاما كاله او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن ومجيبه
غير معبر على خلاف وضع الاضافة الا في غير ومثل فانما لا يتعرفان وان اعنيها الى المعرفة لتوغلها في الالهام
الهمز الان يكون للمضاف اليه ضد واحد فقط او مثل مشتمل فينبذ يتعرف لعدم الالهام بنحو عليك بالحركة غير
السكون وفلان مثل حائر والا في حسبك وشرك وكفئك ونحوها فانما ايضا لا يتعرف لكونها بمعنى الفعل اي
بمعنى كفأك والا في واحد ايه ونسب محكا هو عبد بطنه عند البعض خلافا لادكش لانه بتا ويل كير ويلهم
يقال فلان واحد امه اي كير وفلان عبد بطنه اي كير فكان فكرك وعلل بعضهم بعود الضمير المضاف اليه الى
المضاف وفيه نظر لان هذا التعليل يوجب ان يكون نحو فلان صدر بلك وفس قبيحة كذلك ولم يقل به احد
وبقيت تخصيصا مع التكة اي مع المضاف اليه المنكر بنحو غلام زيد وذلك لان الاضافة الى التكة
تفيد تقييد الشيوع فانك اذا قلت غلام كان شايعا في امته فاذا قلت غلام رجل زال عنه بعض الشيوع حيث
لم يبق صالحا لانه يكون غلاما لانه فصل التخصيص وقيل الشيوع الثابت في التكة **وشرطها اي شرط**
الاضافة المعنوية بتحديد المضاف من التعريف لم يقل من حرف التعريف ليقنول العلم ونحو
من المعارف فان قيل التجريد يقتضي سبق الوجود ولم يكن في نحو غلام زيد تعريف حتى مجرد منه قيل المراد بتحديد
المضاف من التعريف اخلاص منه حقيقة بل كان ذا الهم في حذف لانه او عا فينا قل بالتكة او حكما كما في
غلام زيد ينتزى من الممكن منزلة المتحقق كقولهم فين في الركبة وسبعين الذي صغر حجم البعوض وكبر حجم الضفادع
للتجديد مثلا فتصبح الاضافة كذا المعرفة لو انيغت الى التكة بان قيل الغلام رجل لكان طالبا فلا في وهو التخصيص

مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرف والاعلى في الحقيقة فهو التعريف وهو حاصل وهو حاصل فلما لم يضاف الى
 تعريفها كانت ضابطة فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليها في من المضاف فاضافة المعرفة تفيد للمضاف هو
 مرتبة المضاف اليها في التعريف فيصير والاعلى اذا اضيف الى العلم والعلم في حكمه فلا يكون ضابطة ولا يلزم تحصيل
 الحاصل قبل هلا فابق تابعت فلا يجزئ بدون اصل التعريف او يقال لما انتفى احد ياد المرتبة في الاضافة الى
 المساكين على صورته الاضافة الى الاعرف نحو الغلام مر يد الغلامك طرأ اللبايقان قيل لا فرق بين اضافة
 المعرفة وبين جعلها علما نحو الجهر والصبح والضحى قد وان لان وان كراي في لزم تعريف المعرفة مع اختلاف جهتي
 التعريف وازداد المرتبة اذا كان المضاف اليها معرف فما بالهم في هذا دون ذلك قيل بل بينهما فرق وهو ان التعريف
 باللام والاضافة نحو الفزدق وابو لان اذا جعل علم يقصد به ذلك العلم التعريف ويكتفى بالتعريف الاصل باللام والاضافة
 لان التعريف في العلم بالقصد بالآلة وخلق التعريف الفصل يمكن كانه غير واضح فجاز الاستكثار تغيير ما يحصل بتفصيل فلا يلزم
 تعريف المعرفة بخلاف التعريف باللام فانه بالآلة دون القصد ولا يمكن خلق التعريف متما مع قيامها الا انه وضعي
 فلا مجال للتكلم في تغييره فلا يجوز اضافة المعرفة باللام كانه يستلزم تعريف المعرفة ولهذا المعنى جواز اضافة العلم
 كما كان خلق التعريف متما ومنعوا اضافة المعرفة باللام كما متناع ذلك ولقائل ان يقول فلما اذ المعرفة اضافة باللام
 يخرج التعريف العلم او كلفا بالتعريف الاصل بالاضافة ولما اذ جاز وانما المضاف وهو معرف بالاضافة وخلق
 التعريف الاضافي عن الاضافة مع قيام الاضافة غير ممكن واجبه بان الاضافة على الاطلاق ليست بموجبة
 للتعريف الاضافي ومنعوا كما الامر كانت قاصدا لم يوفق الآلة الموصوفة لهذا المعنى فجمعوا بين حرف النداء
 والاضافة دون اللام لئلا يلزم التسوية بين القوي والضعيف **وما اخطأ الكوفيون من**
 علمهم في المضاف من حرف التعريف في كل علم مضاف الى معدود من **الثلاثة الاثواب شبه**
 نحو الخمسة الدائم والمائة البينار فيسكن بان المضاف والمضاف اليه واحد فيما صدق عليه فان الخمسة
 هي البينار فلما كان المضاف في الاعداد هو المضاف اليه كانا بمنزلة ذات واحد فلم يحصل التعريف في
 المضاف بواسطة المضاف اليه اذ المعرف شرط ان يكون مغايرا للمعرف فاذا اراد التعريف اذ حرف التعريف
 في الجزء الاول كانه محل التعريف لا المقصود تعريف العدد ودون العدد وكما في خمسة عشر لم يحصل الثاني من
 لا المقصود بالذات في الحقيقة اذ المقصود الاصل المعدود دون العدد وهذا اعني التمسك بالاختصاص بينهما
 صدق عليه غير صحيح كانه يلزم جواز الخاتمة لفظة ايضا وجود الاتفاق بينهما فيما صدق عليه فان الخاتمة هو الفضة
 ولم يقل يجوز ان احد ثمر قوله ما مبتداء وجزا قوله ضريح **اي ما اخطأ الكوفيون من كذا فهو ضعيف**
 لانه خلاف القياس وخلاف استعمال النقصاء اما كذا فالتباس فاذا ذكر من لزم تحصيل الحاصل وانما
 استعمال النقصاء فثبت منهم من عدم استعمال اضافة العدد الى المعدود مع اللام كقول الفزدق **لا كلال**
 مذ علق يداه ان لزم وقعا وادرك خشيته الاشياء وغير ذلك وامس في الحديث قوله من ما سلف
 بالكاف دينا فحصل على اليد دون الاضافة ثم لا فرغ من بيان الاضافة للعنوية ثم في بيان اضافة
والاضافة اللفظية ان يكون صفتا وهي اسم الفاعل والمفعول **واللفظية**

المشبهة **مضافة الى معيولها** اراد بالمعول ان يكون محجور اللفظ او مرفوعا او منصوبا بمعنى وفي قوله ان يكون صفة اخذت عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد فانه اضافة معنوية وفي قوله مضافة الى معيولها عما اذا كانت الصفة مضافة الى غير معيولها نحو مصارع مصر وكرم البلد وضارب زيد اسرفانه اضافة معنوية اعلم ان حمل قوله ان يكون صفة

اللفظية لا يستقيم الا بحذف المضاف من اللفظ او الحذف اي علامة الاضافة اللفظية كون المضاف صفة او لفظية ذات كون المضاف صفة **نحو ضارب زيد** اضافة اسم الفاعل الى المعقول **وحسن**

الوجه اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها فاعلم ان اضافة الصفة المشبهة ابد اللفظية لا تبا ابد عامة وكذا اضافة اسم الفاعل والمفعول الى فاعلها السببي ابد اللفظية لجواز عملها فيه مطلقا سواء كان محجور الاستقبال نحو زيد مسعود وجهه او بمعنى المعنى نحو زيد خارج ابوعاصم وذلك لان ادنى مشابهة الفعل يكفي

لرفع لشك الاختصاص به ولما اضافة الى المعقول فانه يكون لفظية اذا كانا بمعنى المكان والاقبال **ولا** تفيد الاضافة اللفظية فاية **الاختفيف في اللفظ** اي في لفظ المضاف بحذف التنوين

ووفي التثنية والجمع حقيقة او حكما كما ذكرنا في نحو الحسن الوجه والاختفيف بحذف التنوين المقدرة نحو حواج بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها

في تقدير الاخصال لان ما هو محجور في اللفظ مرفوع او منصوب في المعنى نحو حسن الوجه وضارب زيد فان قيل يرد عليه مرت رجل ضارب امرأة فانه اضافة لفظية وقد افاد تخصيصا فكيف يجوز الحصر قيل انما لم

تقد تخصيصا عند الاضافة بل هو محال قبلها بخلاف مرت غلام رجل فاذا اضافة تفيد تخصيصا عند الاضافة فان قيل ما فاية قوله في اللفظ قيل فاية الكثرة الى وجه التسمية **او تحقيق التقابل بين الاضافة اللفظية**

والتثنية اي من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الاختفيف **حس الوجه** لم يحصل المطابقة بين الصفة والوصف تنكيلا حيث لم تفيد الاضافة اللفظية تعريفا ولو افاد التعريف لا يمنع لعدم المطابقة بينهما فان قيل ثم اشبهنا الى الحصر المذكور جواز هذا الكلام فيبقى على

عدم افادة التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تغني لعدم افادتها التخصيص في كل شئ وهذا اشتراك الى ما هو المفهوم من الحصر المذكور لانه لما قال لا تفيد الاختفيف فهم منه انما لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فهذا انما هو على

انما لا تفيد تعريفا اي من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد تعريفا **حس الوجه** لا يحصل المطابقة بين الصفة والوصف لان الموصوف معرفة والصفة نكرة

لان الاضافة اللفظية لا تفيد الاختفيف ولو افاد التعريف لكان ذلك لم يحصل المطابقة بينهما **وجاز** الضارب زيد لم يحصل التخصيف بحذف نون التثنية **والضارب زيد** لم يحصل التخصيف

بحذف نون الجمع **وامتنع الضارب زيد** لعدم حصول التخصيف بهذا الاضافة اذ التنوين حذف لاجل اللام فلم يحصل الاضافة التخصيف وكذا امتنع الحسن وجهه والحسن وجهه بالاضافة وبخلاف ذلك لعدم

التخصيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايضا فان قيل لم يحمل الضارب زيد

على ضاربيك كما حل الضاربيك على ضاربيك قيل لو حمل على ذلك لم يبق لأشراط التحقيف فائدة في صوغ ما
خلاف الفاعل أي يخالف هذا القول خلافاً لما ذهب إليه من أن ذلك قول يتقدم الأضافة على الاسم فخص
 التحقيف في الأضافة قبل إدخال الاسم ثم ادخل الاسم التعريف وأجيب بأن الأضافة على هذا تكون ضابطة بقاء وإن كانت
 مفيدة ابتداءً فيلزم بعد إدخال الاسم عليه عدم بقاها وأرجع إلى النصيب الذي هو الأصل لزوال ما عرضت الأضافة
 لأجله ببيان أن الأصل في ضاربه زيد النصب وإنما عرضت الأضافة لأجل التحقيف فإذا زال التحقيف باءحال
 الاسم لم يزل الأضافة ويبقى إلى الأصل على أن القول يتأخر الاسم المتقدم لفظاً وحتماً فيجوز الدخول
 مخالفة الظاهر **وضعت الأعشى الواهب المائة المبعيد** ها عوداً شري
 خلفها أطفالها يكون هذا الكلام باعتبار عطف قوله وعبد هاء على قوله المائة من باب الضاربي زيد والحسن
 وجهه إذا المعنى باعتبار العطف الواهب بعيد ها وإن كان قوله الواهب المائة من باب الضاربي المحمول على الحسن
 الوجه على ما يأتي عليه فإن قبل المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمنع فيلزم امتناع دون ضعف قيل
 لما كان التابع بحيث قد يتحمل فيه ما لا يتحمل في المتبوع كما في رب شاة وسخلة ما وباريد والحارث ونحو ذلك حيث لا
 يجوز رب سخلة ما وبالحارث لا امتناع دخول حرف النداء على ما فيه الألف واللام وامتناع دخول رب على المجرى
 ٢ حقل الجوارز كما ذهب إليه سيبويه في حكمه ضعف دون امتناع وتقاليل أن يقول لما كان المعطوف بحيث قد يتحمل فيه
 ما لا يتحمل في المعطوف عليه لزم أن لا يحكم بضعف أيضاً كما لا يحكم بضعف المثالين المستشهدين ولو حكم بضعف
 لزم أن يحكم بضعفهما أيضاً لأن مثلهما في السرى أن يحكم بضعف دونها وأجيب بأن عدم الضعف في باريد والحارث
 باعتبار أن حرف النداء ضعيف في أفادة التعريف فيجوز أن يكون ما عطف على النداء محمولاً باللام أو باعتبار أن المصطوف
 في حكم المعطوف عليه ألا فاما امتنع بالمعطوف عليه والتجريد عن الاسم مخصص بالنداء لئلا يجتمع التا التعريف فلا
 يتعدى إلى ما عطف عليه وعدم الضعف في رب شاة وسخلة ما باعتبار أن الأضافة في حكم الأفضال لعدم
 قصد التعيين أي رب شاة وسخلة ما فيجوز دخول رب عليه أو باعتبار أن الضم في سخلة ما نكرة لأنه عائد إلى
 نكرة غير مخصصة بحكم الأحكام كالضمير في ربه رجلاً بخلاف ما إذا كان عائد إلى نكرة مخصصة بحكم من الأحكام
 نحو جاء رجل ضميرته فلان معرفة لاذ الضمير عائد إلى هذا الرجل الجاشي دون غيره كذا في الرضى والغباء ضعف
 هذا الكلام على تقدير جزم وعبد ها ما إذا نصب حملاً على أصل اللثة أو على أنه مفعول به فلم يكن ضعيفاً فادع
 هذا فلنرجع إلى محل البيت فنقول قوله الواهب المائة أضافة اسم الفاعل إلى المفعول به أي الذي يهب المائة
 البهتان وهي النوق البيضاء وهي صفة المائة أو بدل منه وقوله وعبد هاء عطف على المائة أي عبد تلك المائة
 والماد بعيد ها أي عابها على الاستعارة إذا راعى تأييد مخدمته الموشى كما أن العبد المخدم المولى أو على الحقيقة
 والأضافة تباد في ملاجست ككوكب الخوفاء وخذ طرفك وقوله عوداً حال أي حال كون تلك المائة حداثاً الشا
 قوله تنجي أي تنساق وأفلجلاً الضمير الجمل جواب سؤال وهو أن يقال جاز الضاربي الرجل
 مع انتهاء التحقيف لزال التنوين باللام دون الأضافة فاجاب بأن القياس كان يقتضي عدم جواز اللفظ الكثرة إنما
في محله على الوجه المختار في المحسن الوهم وهو الوجه بالأضافة المفيدة +

والاخلاق صفتان للقطيعة والثياب حيث يقال قطيعة جرد وثياب اخلاق وقد اضيفتا الى موصوفها فاجاب بان ذلك **متناول** لمحذف الموصوف من المضاف وايراد المضاف اليه من مثل ذلك الموصوف ^{للمحذف} لهما المضاف لتخصيص حيث يبرز منها محذف موصوفها فاصلة قطيعة جرد وثياب اخلاق محذف الموصوف فيقع الصفة على مبهمة بحيث ان يكون صفتا لموصوف اخر فاضيفتا الى ما كان موصوفا للتأخير والبيان يقطع النظر عن كونه موصوفا وهذا كما قيل في قول التابذة والمومن العايدات الطير عيسهما + ركد ان ملكة بين الغيل والسندان الطير بيان وتلخيص ^{الطير} بطم النظر عن كونه موصوفا لا تقديم الصفة على الموصوف فيكون الاضافة في جرد قطيعة واخلاق ثياب من باب اضافة الاسم الى الاصل لتلخيصا وبيانا مثل خاتم فضة لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها هذا ما ذكر في المحاشي وتوضيحه ان الجرد ليس صفة للقطيعة وكذا الاخلاق ^{اللبس} صفة للثياب وان كان صفة في قولنا قطيعة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف استعمل الصفة مقامه استغنى عن ايراد الموصوف فصارت الاستعمال كانه غير صفة بمائة خاتم ثم حصل الابهام وهو ان الجرد من اي جنس هو وان الاخلاق من اي جنس هو من خاتم في انه من اي جنس هو فاضافوا الى جنس الذي تبين به كما اذا فوا خاتما الى فضة وهو ما كان موصوفا لها في الاصل لتلخيصا وبيانا فالنظر الى انما اضافة الصفة الى موصوفها فاقوا جرد قطيعة واخلاق ثياب فحصل التناول **ان جرد** او اخلاقا محذف موصوفها واقامة مقام موصوفها متناول بان هما غير صفتين فلم يلزم اضافة الصفة الى موصوفها فان قلت لما كانا محتاجين اثبات الموصوف مرفقا للايهام فلم يبق الكلام على امله كفاية لموتة المحذوف ثم قلت هذا الاحتمال ما كان انما عمن بعد طول العهد المسمى للموصوف ^{المحذوف} واما عند قرب العهد بمحذف الموصوف فانما كانت الاذهان شاغرة بالموصوف فلم يقع الابهام اذ ذلك حتى لو كان الابهام اول وهلة لما عجزت **الكلام** عن اصله فان قلت بعد الابهام هل ذكر الكلام الى اصله قلت لا ان الصفة كانتا خرجت بهذا الاستعمال عن كونها صفة فلم تنجح الى الموصوف بل احتاجت الى التبيين والبيان بالاضافة هو الاصل ثم الجرد بمعنى الجرد هو المعنى والقطيعة كسلة له محل كثير ومعنى قطيعة جرد قطيعة متعيرة جردة عن المحل اي ذهب خيلها من كثرة اخلاقها واخلاق يفرق الهنق جمع خلق يفتحين **والا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه** اي لا يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة **في العنوم ظرف لقوله عاش اي عاش** به في الصوم **والخصوم** بان يصدق كل واحد منهما على ما يصدق عليه الاخر حتى لا يضاف احد الاسمين في العنوم والخصوم الى الاخرين **كليت اسد** مثال المترادفين من الاهيان **حلس ومنع** مثال المترادفين من المعاني فلا يقال ليت الاسد ولا منع الحيس فان قيل قد جاء اضافة الليوث الى الاسد بقوله الهنق وسكون السين في قول كعب بن زهير ليوث الاسد قيل هو متناول معناه ليوث كاملة من بين الليوث بحيث انما ليوث بالفتح مبتدأ في سائر الليوث كما يقال هو لكه الواسع وانشر الاشارة **لعدم القايقة** المطلوبة من الاضافة وهو التعريف والتخصيص لا متناه كون المشي معرا للنفس ومتخصصا بنفسه وهذا القيد اعني قوله لعدم القايقة على ما قلناه قوله لا يضاف الى صفة اضافة اسم مماثل للمضاف اليه لعدم القايقة ولا يفسد المعنى بتوجيه النفي الى القيد وبقاء اصل الفعل +

مثبتا وهذا بخلاف كل دراهم وعين الشيء الا ان للمعهدي عين ذلك الشيء
 فان شاء الغاء للتعبيل اي فان المضاف اليه لا يماثل المضاف في التعمود والخصوص بل يختص فان الكل
 اعم من الدراهم والعين اعم من الشيء لان الكل قبل الاضافة جاز ان يكون دراهم او ذنانير او غيرها والعين قبل
 الاضافة يحتمل الموجود والمعدوم وبعد الاضافة يختص الكل بالدراهم والعين بالموجود لان الشيء لا يطابق الا
 على الموجود فكان المضاف عاما والمضافة اليه خاصا فلا يكون من دأب اضافة احد المتماثلين الى الاخر **وقولهم**
سعيد كرز ونحوه مما اضيف الاسم الى اللفظ كرز ونحوه وليس فقط جواب ما يقال ان سعيدا
 يماثل كرز في المفهوم من حيث انهما علمان اشخص واحد وتقدر الجواب انه **متاويل** بآرادة المقوم
 او المسمى بالاول واللفظ او الاكلام بالثاني فاذا قلت جاءني سعيد كرز فكانت قلت جاني مع مفهوم هذا اللفظ او مسمى
 هذا الاكلام اي جاءني سعيد المسمى باسم كرز فهو في الحقيقة اضافة الشيء الى عينه لان مفهوم اللفظ عين
 اللفظ ومسمى الاكلام عين الاسم ثم قوله وقولهم مبتدأ وقوله متاويل اخير وقوله سعيد كرز مقولهم او بديل
 عنه **واذا اضيف الاسم الصحيح** المراد بالصحيح في كلام النحاة ما ليس في آخره حرف غلقت
 نحو غلام وقوب ودار وغير ذلك لان مجازهم يقع عن اواخر الكلام **او المختص** اي بالصحيح والمراد بالماضي
 بالصحيح ما اخبر واو اوباء فانه ساكن كدلو وضبي اما كان مفتوحا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يفتل
 فيها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولا حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقع بعد است
 اللسان ولا يفتل عليها الحركة بعد السكون يعني في ابتداء الناطقة حركة كانت لقوة التكلم في الابتداء لان هذه الحركة تقع
 على ما بعد ابتداء اللسان فيجوز ان يكون نحو وصول وضبي وقاية ونحو ذلك فلما بعد السكون لا يفتل عليها الحركة ابتداء
 حركة كانت وقوله **الياء المتكلم** متعلق بقوله اضيف وقوله **لساخر** جزء لقوله واذا اضيف
 كرساخر ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل الياء لموافقة الياء نحو غلاي ودلوي وضبي **والياء**
مفتوحة الحركات الاسمية حال او عطفت الاسمية على الفعلية بآرادة الثبوت في الثانية على نحو لا الف
 الدراهم المفترضة فمثل هذا المنع من جعلها وهو مطلق فان الجملة الاسمية وهي قوله وهو مطلق معطوف على
 الجملة الفعلية وهي يتر عينها بآرادة الثبوت في الثانية ولولم ير الثبوت كما ان المعنى لكن يتر عليها وهو لان
 الاطلاق هو المرو فكذلك هو ناسر اذ بالثانية الثبوت فيحسن عطفت الاسمية على الفعلية وانما فتحت الياء لان اصل
 في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لتلايلها من الابتداء بالسكان حقيقة لكاف التثنية وواو العطف وقاية
 حكم لكاف الضم في الهمزة والياء في غلاي ودلوي وظبي كذلك والاصل في يماضي على الحركة الفتح للفتحة او
 ساكنة للتخفيف ثم لما وقع من بيان حكم الاسم الصحيح مشعر في بيان حكم المقصور والمنقوص فقال **وان**
كان اخره اي اخر الاسم المضاف الياء المتكلم **الف** مطلقا سواء كانت للتثنية او لغيرها
تثنية تلك الالف عند الاضافة نحو مصاوي وبراوي وغلاماوي او دراهم الموجب للانقلاب
هذه بضمها الحارة وفيه الدال اسم قبيلة **تغلب** اي الالف التي كانت في اخر المضاف الى ياء
 المتكلم حال كونها كائنة **لغير** للتثنية **ياء** وتندغم تلك الياء المبدلة من الالف في ياء المتكلم

رحمى لا نعلم لما اراد والكسر الالف قبل ياء المتكلم لمشاكلة الياء لم يقدر واقلها الا في ما واجتمع متجانسا فادخلوا
اصح ما خرجت من ذلك ما اذا كانت للتثنية فانهم يشتقونها فتقولون غلاما وذلك لان الالف التثنية علامة الرفع فلو قلنا غلاما لا ينسج المخرج بالرفع
المجوز وان كان اي اخر الاسم المضاف اليه المتكلم في سواء كانت الياء للتثنية او الجمع او غيرهما **واعلمت** تلك الياء في ياء المتكلم لا اجتماع
التثنية نحو مسلمي بفتح الميم ومسلمي بكسر الميم فقام في انما عاد للخفض في قاضي لان بالانضافة سقطت التنوين التي يليها وقام الياء
اجتماع الساكنين **وان كان** اي اخر الاسم المضاف اليه المتكلم **واواسا** ساكنة **تليتها** ياء **واعلمت** تلك الياء للمبدلة
من الواو في ياء المتكلم لا اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون نحو مسلمي الاصل مسلمي فاعلم ان الالف في **وقتها** الياء
اي ياء المتكلم في الصور الثلاث المذكورة اي فيما كان اخرها الفا او ياء او واو او لم تكن للسالكين اي لانهم التقاء الساكنين في قولهم
السكون فيفتح تحريكه عن ذلك واختير الفتح للفتحة **واما الاسماء الستة** **فاخرج** في اي يقال في اضافة اخ واو الياء المتكلم حتى اذا
ياء مخففة ولا يرد اللام المحذوفة والواو والياء في عين الاضافة اخرج لها بعد حذف الطاء شيئا منبجيا مجرى الصحيح مثل يدي ودي ولدا ايل ان
يقول كوجه لتقدير الاخ على الالف في الذكر اللهم الا ان يقال ان الاحتياج الى اضافة الاخ الياء المتكلم اكثر بالنسبة الى اضافة الاخر اليها
واجبان ابو الجاسر **للبعد** **فاخرج** **والي** ياء مشددة لمد الواو المحذوفة وتليها ياء وان غلبت في ياء المتكلم وانما يرد اخرج
لها مجرى اضافة اليها الى الظاهر والمضمير غير الياء نحو ابو زيد وابوه واخوه فاعلم ان الالف في قوله تعالى فاصولوا عنه
فانضم اليها ياء المتكلم فصار ابو ياء اضافة اليها من الالف في قوله تعالى فاصولوا عنه فاعلم ان الالف في قوله تعالى فاصولوا عنه
في قوله ابو زيد كذا في قوله ابو زيد وان كان ذلك شاذا كما قال الشاعر وقد بينا بالابواب في قوله ابو زيد فاصولوا عنه
اضيف الياء المتكلم فسقطت الالف والجمع **واعلمت** ياء الجمع في ياء الاضافة ومثل هذا الاحتمال يدفع التمسك به فان قيل الجمع بالواو والالف
باللام العقلاء ومنه تم والاسم جنس لان مثل هذا الجمع قد جاء في الاسماء الاضافة في قوله تعالى فاصولوا عنه فاعلم ان الالف في قوله تعالى فاصولوا عنه
والا بصدق من مثله ولا يستبعد جمع كجها لكان هذا الجمل ليس بقياسي وان كان كثيرا اذا جازيات كثيرة ثم المبرد انما يرد
الحذوف في ابي والى فقط ولا يرد في غيرهما وهو رواية جاز الله الرحمة في وروي ابن جبير وابن مالك عند الرد في ابي والى
هني **وتقول** في اضافة هن وحمل الياء المتكلم **وهي** ياء مخففة بلا رد المحذوف يعني ان حكمها
حكم اخ واو وانما صرح هنا بلفظ تقول ولم يحط على ابي والى تحريكه عن شينته الهن والحمل الى نفسه ولو قال ويقال
حكي وهي لكان ادلى للتحريك عن نسبتها الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحمل الى المخاطب عين صحيح لانه ابو الازوج فلا يضاف
الا الى الانثى اللهم الا ان يقال ان الرجل اذا قلح حكي كان محمولا على حذف المضاف اي حملا امراني او يقال ان قوله
تقول على صيغة الغائبة دون المخاطب بقية تحكي اي وتقول قابلة **ويقول** في اضافة فم الياء المتكلم **في**
بكسر القاء وتشديد الياء **في الاكثر** والافصح رد الواو المحذوفة وتليها ياء وانما غلبت في ياء المتكلم وانما قلست الواو
ميما في المفرد لاجل الضرورة وقيل ان اصل فم فم بغير الواو في قوله تعالى فم فم بغير الواو في قوله تعالى فم فم بغير الواو
ميما القرب مخزها ولو لم تقلب الواو ميما لقلبت الفالح كها واشتراح ما قبلها فوجب حذف الالف لا لتفاه +
الساكنين وهما الالف والتنوين في اسم العرب على حرف واحد وهذه الضرورة مفقودة في حال الاضافة
لعدم موجب حذفها وهو التفاه الساكنين فرة الى الاصل ولا يقلب ميما **وقيل** في
ميما قياسا على حالة الافراد في بعض التسم **وهو ليس** **بفصح** وان قلب الواو ميما في الافراد

للضرورة ولا ضرورة في الاضافة فانقاء الميم عند الاضافة غير واجب **واذا قطعت** هذا الاسم الاضافة
قيل اخ وا ب حم وهز و ف مثل يد ودم بحذف لامهما وجعل الاعراب على عيناتها او ما هو
 بل من العين وجاء اخ هون اب كد لو مطلقا يقال هذا اخو واخوك ورايت اخو واخوك ومررت باخو واخو
 وجاء ابا واخا كعضا مطلقا يقال هذا ابا اد اخا واياك واخاك ورايت ابا واخا واياك واخاك ومررت بابا واخا
 واياك واخاك يقال في تشبيههما ابوان واخوان وفي جمعها ابا واخوة وجاء في تشبيههما ابان واخان وفي جمعها ابون
 واخون وجاء اب واخ مشددين وجاء لك واخك معربين بالحركة مضامين الى غيرهم المتكلمة قوله في يجوز بفتح
 الفاء وضمتها وكسرها وفتح الفاء **افض منها** اي من ضمها وكسرها لانه في الفاء عليها في بعض
 النسخ لم يذكر قوله منها وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضمتها مطلقا وقيل التشديد فيه مبني على الضرورة و
 ليس لغة فيه وجاء مقصورا مع التثنية في الفاء مطلقا وجاء اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب **وجاء**
حم مثلي اي حكمه مثل حكم يد في حذف اللام وجعل الاعراب على العين **وخبايم** في كونه مهنونا
 مع باب الحركات الثلاث **ودلو** في كون اخا واوا خالصا **وعصا** في كونه مقصورا مع باب الحركات
 التقديرية **مطلقا** متعلق بالكل اي في حال الافراد والاضافة فاذا كان مثل يد يقال هذا حم او حمك
 ورايت الحم او حمك واذا كان مثل خبي يقال هذا حم او حمك ورايت حماء او حمك ومررت بحماء او حمك واذا
 كان مثل دلو يقال هذا حم او حمك ورايت حموا او حموك ومررت بحمو او حموك واذا كان مثل عصا يقال هذا
 حم او حمك ورايت حماء او حماءك ومررت بحماء او حماءك ورايت حموا او حموك ورايت حماء او حماءك ورايت
 حموا او حماءك ومررت بحماء او حماءك **وجاء هن مثل يد مطلقا** اي في الافراد والاضافة
 فيقال هذا هن او هنك ورايت هنا وهنك ومررت بهن وهناك وجاء هن بتشديد النون مطلقا **وذو**
لا يضاف الى المضمير بل يضاف الى الاسم المحرر الظاهر لانه وضع ليتوصل به الى جعل اسم الجنس صفة
 الاسم نحو مررت برجل ذي مال والضمير ليس باسم جنس **ولا يقطع** ذو عن الاضافة لوضعها لازمة
 للاضافة الى اسم الجنس الظاهر وما جاء مضافا الى مضمير نحو اللهم صل على محمد وذوينا اي اصحابه او مقطوعا
 عن الاضافة لقول الشاعر ولكن اريد به الذويت اي اصحابنا فشاذ وجاء في ذوات التضعيف والقصر ثم لا يخرج
 عن بيان المعربات التي اعرابها اصل شرعي في بيان التعربات التي اعرابها بقرينة فقال **التوابع** **اللام** **الجنس** **فلا**
كل ان كلمة كل لبيان الاطراد وهو الجنس من حيث انه يشتمل التابع وغيره من جركان واي دخر المبتداء و
 المفعول الثاني والحال ونحو ذلك فانما ثوان وضل من حيث انه يخرج به ما ليس بثان نحو المبتداء والمفعول
 والمفعول الاول ونحو ذلك **يا عرابي سابق** الجار والمجرور صفة ثان اي كل ثان ملتبس بالعرابي سابق
 وفيها احتراز عن جركان وان فانما وان كانا ثانيين لكنهما ليسا بعراب سابقهما **من جهة** **ولحقا**
 اي من مقتضى واحد فرج عاقل في جاء في رجل عاقل من جهة فاعلية موصوفة لامن جهة فاعلية اخرى وكذا
 رايت اجلا عاقل ومررت برجل عاقل فكذا ساير التوابع فاعرف معينا احتراز عن جز المبتداء والمفعول الثاني
 والحال ونحو ذلك عما هو ثان بعراب السابق لامن جهة واحدة بل اعراب الثاني من جهة اخرى

يا عرابي سابق

فان قيل المراد من جهة واحدة ان يكون اعراب الثاني والسابق بمقتضى واحد وجزء المبتداء كذلك لان
 ثان باعراب سابق وهو المبتداء بمقتضى واحد وهو الفاعلية وكذا المفعول الثاني من باب علمت وعطيت
 فان ثان باعراب سابق بمقتضى واحد وهو المفعولية فينبغي ان يكون كل منهما تابعا فاعيل المراد بالجهة
 الواحدة وحدة ذواتية فيخرج المبتداء اذ يحذف رفع المبتداء وجزا متحدة نوعا وهو الفاعلية لا فردا
 لان فاعلية خبر المبتدأ غير فاعلية المبتداء لان فاعلية المبتداء من جهة كونه مستندا اليه وفاعلية خبر
 المبتداء من جهة كونه جزاء ثانيا من الجملة وكذا جهة نصب مفعولي باب علمت واعطيت متحدة نوعا وهو
 المفعولية لا فردا لان مفعوليت الثاني غير مفعوليت الاول لان مفعوليت الثاني من باب علمت وعطيت من جهة
 كونه محكوما به ومفعوليت الاول من جهة كونه محكوما عليه ومفعوليت الثاني من باب اعطيت من جهة
 كونه مأخوذا ومفعوليت الاول من جهة كونه اخذ فان قيل يخرج من قوله ثان الصفة الثانية والثالثة
 فصاعدا قيل المراد بالثاني المتأخر اى كل متأخر فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب سابق فخرج
 خرج زيد وان ان زيد قائم وزيد قائم زيد قائم فان كل واحد من ضرب الثاني وان الثاني والجملة
 الثانية تابع لانه تأكيد وليس باعراب سابق فيلزم هذا تعريف التوابع من الاسماء اذ البحث في ذلك
 او يقول المراد باعراب سابق على تقدير ان يكون له اعراب ولو فرضا فلا يخرج فان قيل يخرج من قوله
 سابق جاء في هؤلاء الرجال قيل المراد ما هو اللفظ او محلا فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب
 ياريد الحاقه ولا رجل ظريفا ^{بضم} طريق قيل المراد ما هو حقيقة او حكما وضه ياريد وثمة لا رجل اعراب
 حكما من حيث انهما يشبهان الاعراب في العروض والاطراد لا فرق عن بيان التوابع ثم في قوله
 خمسة اللفظ والعطف بالحرف والتأكيد والبدل وعطف البيان فقال **البحث** واما قدر اللفظ للبحث
 جهات تبعية لانه ينتج المنعوت في الاعراب والتعريف والتوكيد والافراد والثنائية والجمع والتذكير
 والثاني بخلاف سائر التوابع **تابع** جنس من حيث انه يدخل فيه سائر التوابع وفصل من حيث انه يخرج
 عنه غير التوابع **يدل على معنى** **ومتبوعه مطلقا** زعم الساجون ان في قوله
 يدل على معنى في متبوعه احترامهن سائر التوابع وفي قوله مطلقا احترامهن عن الحال لان معنى قوله مطلقا
 اى غير مقيد بحال صدور الفعل عنها او حال وقوعه عليه والحال وان دل على معنى في متبوعه لكن مقيد بحال
 صدور الفعل عنها او حال وقوعه عليه وفي كل منهما نظرا لما لا دل غلاق التأكيد في مثل نحو جاء في القوم كلهم
 اجعلون بالخبر عنه لانه تابع يدل على الشمول والاجتماع الحاصلين في المتبوع واما الثاني فلان الحال فلا يخرج
 بقوله تابع فلا حاجة الى اخرج بقوله مطلقا فالاولى ان يقال ان في قوله يدل على معنى في متبوعه احترامهن
 عن سائر التوابع سوى نحو جاء في القوم لجمعون وفي قوله مطلقا احترامهن عن نحو جاء في القوم لجمعون المعناه اى
 غير مقيد بحال التثنية والتأكيد في نحو جاء في القوم كلهم لجمعون وان دل على معنى في متبوعه
 ولكن مقيد بحال التثنية فانه شئ فاحفظ فهذا مما يحتمل به خاطري فان بعض الناس
 وهم من يتوهم ان الحال داخل في التوابع لا الاحترام عنه فان قيل يدخل في كمال الكل

بجمل فان اسم الجمله انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة للمبهم وذلك المعنى تعين
 حقيقة الذات فان قيل اسم الجمله يدل على الذات دون المعنى قيل ان المبهم يدل على الذات
 فتعين دلالة اسم الجمله على المعنى ولهذا لم يوصف المبهم الا باسماء الاجناس **ومررت بن زيد**
هذا ومررت بعلام زيد هذا ومررت بعلامك هذا ومررت بعلامه هذا فان
 اسم الاشارة انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة لعلم او للمضاف الى العلم او الى المفعول
 او الى مثله ولا يقع صفة في قولك هذا زيد **وتوصف النكرة بالجمله النكرة**
 وهي الجمله التي يحتمل الصدق والكذب نحو مررت برجل قام ابوه ابوه ابوه لان الدلالة على المعنى
 في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجمله وانما قيد بالجمله اخيراً لاختلافها عن الجمله
 الانشائية كالامر والنهي والاستفهام والعتق وغيرها فانها لا تقع صفة ولا خبر ولا صلة ولا حال
 بدون تاويل لان انشائية لا تثبت لها في نفسها واياتها السمي للشيء فرع بثبوته في نفسه ولا توصف المعرفة
 بالجمله النكرة فلا يقال مررت بن زيد قام ابوه او ابوه قائم لان الجمله نكرة فلا يعرف ان يوصف بها
 المعرفة وانما كانت النكرة لان الجمله التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها
 المفرد الذي يسبب من الجمله نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يتأسيه التثنية لان الاصل في
 الحكم ان يكون مجهولاً لا يفيد السامع وينبغي ان يكون المراد من قال ان الجمله نكرة كذا في الرضي
ويلزم الضمير في الجمله التي تقع صفة للنكرة ليحصل الربط بينهما ويوصف
بحال الموصوف اي بحال قائمه بالموصوف نحو مررت برجل حسن فالحسن حال قائمه
 بالرجل **ويوصف بحال متعلقة** اي بحال قائمه بمتعلق الموصوف نحو مررت برجل حسن
 غلامه فالحسن حال قائمه بالعلام وهو متعلق الموصوف ثم اعلم ان متعلق الموصوف هو الذي يبين
 بين الموصوف وعلاقته اما قريبة من نسب كمررت برجل قام ابوه او ملك كمررت برجل حسن
 غلامه او مخالطة كمررت برجل طويل ثوبه او بعيدة كمررت برجل قايم غلامه ابوه
فالأول اي الفت بحال الموصوف **يتبعها** اي يتبع الموصوف
في الاحزاب رفعاً ونصباً وجراً **والتعريف والتذكير والامارة**
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكان الاقتران بين
 الصفة والموصوف فيما صلة قاعليه وفيما منه بالموصوف ويوجد من هذه الامور
 كل تركيب اربعة الاعراب والواحد من التعريف والتذكير والواحد من الاقتران
 والتثنية والجمع والواحد من التذكير والتأنيث **والثاني** اي الفت بحال
 متعلق الموصوف **يتبعها** اي يتبع الموصوف **في الخمسة** الاول
 جمع الاول ايراد بالخمسة الاول الرفع والنصب والجر والتعريف
 والتذكير يوجد من هذه الامور في كل تركيب اثنان الاعراب والواحد من التعريف والتذكير

اختلاف المصنف وهذا بناء على ان تعريف المضاف على حسب تعريف المضاف اليه عند لاول عمر بعضهم ان كل
يوصف بجميع المضافات فاجل من رتب بالرجل صاحبك وصاحبك وصاحبك وهذا بناء على ان تعريف المضاف
الى اى معرفة كانت اولى من تعريف جميع المعارف عندهم وامثلة المذكورة على ما ذكر المصنف محمولة على البدل فاقبل
ان ذاللام يوصف بالموصول بالانفاق لقوله تعالى قل ان الموت الذى تقرون منه فكيف يصح المحصر فقبل ان الموصوف
فى حكم ذى اللام وان كان تعريفه بالموصولين لا باللام لا اشتراك فى الصوت او لكونه مع الصلة بمعنى ذاللام
فالذى سوى بمعنى الضارب ويمكن ان يحمل الاخصر والمساوى على اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ان ما يطلق
عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساوياً له فبينما اول الكلام المعروف والمنكر لكن
يرد عليه قوله حيوان ناطق فالوصف ليس باخصر من الصفة ولا مساوياً بل الصفة اخصر فالظاهر ان المراد
بالاخصر والمساوى ما ذكرنا اولاً منه وكذا ايرد عليه قوله حيوان ابيض فان الموصوف ليس اخصر من الصفة ولا
مساوياً بل كل واحد منهما اعم وجبر واخصر من وجبر اذ ليس كل حيوان ابيض وكل ابيض حيوان بل بعض الحيوان ابيض
وبعض لا ابيض حيوان اللهم الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفاً بعد التوصيف فالحيوان بعد التوصيف
بالناطق مساو للناطق وبعد التوصيف بالابيض اخصر من الابيض وحينئذ يكون قوله والموصوف اخصر او
مساوياً للواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف من هذا الحكم لا بيان اشتراك كون الشئ موصوفاً ولقائل ان
يقول لو اريد الاخصر والمساوى على اصطلاح اهل المنطق لا يجنى عليه قوله ومن ثم لم يوصف ذواللام الا بمثل
او بالمضاف الى مثله فان الظاهر في قولك جاء فى الرجل العالم اخصر من الرجل على اصطلاحهم فالظاهر ان المراد بالاخصر
والمساوى ما ذكرنا اولاً **وانما التزم** اذ يقال لما استوى ذواللام والمضاف الى ذى اللام فى رتبة
التعريف فالاسم الاشتاق التزم وصف بذى اللام دون المضاف الى ذى اللام وهو جواب ما يقال ان اسم
الاشتاق اعرف من المضاف الى ذى اللام لكونه اعرف من ذى اللام فينبغي على الاصل المذكور وهو اشتراط
كون الموصوف اخصر او مساوياً ان يجوز وصفه بالمضاف الى ذى اللام كما يجوز وصفه بذى اللام لا شوايهما فى
رتبة التعريف قياساً على وصف ذى اللام حيث يجوز وصفه بذى اللام وبالمضاف الى ذى اللام

وتقدير الجواب انما التزم **وصفاً بهذا** اراد بباب هذا اسما الاشتاق بذى اللام وبالذى
والتي المحولين على ذى اللام للصوت او لكونها مع الصلة بمعنى ذى اللام **لايهام** اى لا يهائم مقتضى
بيان الجنس وذلك اعنى بيان الجنس لا يتصور باسم الاشتاق الا كما مر لا بالمضاف الى شئ من المعارف لانه اكتسب
البيان من المضاف اليه فلو اكتسب المبهم البيان من كان كالاستغناء من المستعير والسؤال من السائل
المحتاج والضمير العلم بمنزلة عن كونها وصفين شئ لفقدان معنى الوصفية فيها وهو الدلالة على المعنى فلم
ينق لبيان الذات واللام وما الحق به من الذى والى وانما يقتضى المبهم بيان الجنس لان مبهم الذات فيقتضى
صفة تعين ذاتها ويدل على ذاتها والاسماء الدالة على الذات من اسماء الجنس **ونحو** اى ومن
اجل ان المقصود من صفة المبهم بيان الذات وكشف الجنس **وصفت به** اى
الابيض وان كانت الصفة ذاللام من حيث ان البياض اسم لا يفتقر بجنس واحد لانه يوجد فى الا

الكثير فلا يكون في بيان الجسر **وحسنه** **ت بهذا العالم** لأن العلم يختص بحسن واحد
وهو الانسان فينتين به انه انسان ويبين الجسر ثم لا فرغ من التفت شرع في بيان العطف بالحرف
ويسمى عطف التثنية ايضا فقال **العطف** بالحرف **تابع مقصود بالنسبة مع**
متبوعه واختاره بقوله تابع مقصود بالنسبة عن غير المبدل من التتابع لاننا غير مقصود بل
متبوعا تها ويقول مع متبوعه عن البدل كما مقصود دون متبوعه فان قيل يخرج من هذا الحد العطف بـ
نحو جاء زيد بل عمرو فان عمرا ليس مقصودا بالنسبة مع متبوعه لان كل من كان بل للاضرب عن الاول والاشارات
للتثنية والاضراب كما يجامع القصد قيل المراد بكونه مقصودا اعلم من ان يكون مقصودا ابتداء او انتهاء او
المعطوف عليه بل مقصود ابتداء والمعطوف بهما مقصود انتهاء يقيدل الرأى فكلها مقصود ان
بهذا الطريق هذا هو الفرق بين المعطوف بل وبين بدل الخلط لان متبوعه غلط غير مقصود اصلا اى لا
ابتداء وانتهاء لاننا ينتفى على سبق اللسان بخلاف متبوع المعطوف بل فانه مقصود ابتداء فاذا قلت
جاء في زيد بل عمرو وكنت قاصدا للاخبار يحي زيد ثم يتبع لك انك غلطت في ذلك فتخرج عنه الى عمرو فتقول
بل عمرو اما اذا قلت مررت برجل حمار فقلت قاصدا للاخبار عمرو حمار فسبق لسانك على مرور رجل فان قيل يخرج
من هذا التعريف العطف بلا ولكن يخرج جاء في زيد لا عمرو فان العطف ليس مقصودا بالنسبة التي قصد بها المتبوع
بل المتبوع مقصود بالنسبة الايجابية والتابع بالنسبة السلبية وكذا يخرج نحو ما جاء في زيد لكن عمرو فان المتبوع
مقصودا بالنسبة والتابع بالنسبة الايجابية قيل معناه تابع مقصود باصل النسبة ولا يلزم قصد بكيفية النسبة
السلب والايجاب فلا يرد شئ ثم لا فرغ من حد العطف شرع في بيان شرطه فقال **ويتوسط بين**
اى بين العطف **ويان متبوعه** اى متبوع العطف **احد الحروف العشرة**
وسياتى بيان الحروف العشرة في قسم الحرف مشتق من زيد وعمري فهو تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه ويتوسط بين متبوعه والاول **واذا عطف للظن على الضمير للرفع**
المتصل كدعني فصل اى ضمير متفصل نحو ضريت انا وزيد عطف على نام
الضمير عند تأكيد منفصل واما كدعني فصل لان الضمير للرفع المتصل غير مستقل بنفسه اذ هو غير ثابت يخرج
والعضو اسم مستقل والمستقل اى غير مستقل اضعف فلو عطف عليه لم عطف القوي على الضيف فيلزم انحطاط المتبوع من التبع
ومرئى الذابغ على المتبوع وهو فيه فاكذ متفصل ليجد فيه جفت من الانفعال فيكون عطف على المتفصل
من هذا الوجه فلا يلزم العطف على غير الكلمة من كل وجه ولغايل ان يقول هذا منقوض في البدل والتاكيد و
عطف البيان حيث جاز ان يكون كلا منهما مستقلا ومتبوعا لها مقمرا مرفوعا متصلا كالتاكيد في المثال المذكور
في المتن والبدل في قوله تعالى واسر واليتوى الذين ظفوا على قول من قال ان الذين ظفوا بدل من الضمير البارز
في اسر او عطف البيان في قولك زيد جاء في ابو عبد الله فان قوله ابو عبد الله عطف بيان للضمير المستكن
في جاء في قوله مريته التابع على المتبوع والخطاط المتبوع من التابع واجيب بان التاكيد وعطف البيان وان
كانا مستقلين لفظا لكنهما غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة فينبغي ان الضمير المتصل كذا

هو كما تجزم عدم استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف بالحرف فانه مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظا وحكما
واما البديل فهو مستقل لفظا وحكما كما لمعطوف لكن متبوع غير مقصود بحيث انه في حكم التخييه فهو
متبوع لفظا لا معنى فلا يميز في الخطأ هذا النوع من المتبوع عن التابع واستقلال تابعه مع جزئية +
بخلاف العطف بالحرف فان متبوعه مقصود فلا يبرح الخطأ عن التابع او يقال لا يبرح في استقلال
التاكيد وعطف البيان مع جزئية المتبوع لانها لما كانا غير مقصودين بالنسبة كانا مختلين عن متبوعهما
والخطأ لهما في عدم القصد يعارض استقلالهما وكذا لا يبرح في جزئية المتبوع واستقلال التابع في البديل لان
متبوعه وان كان متبوعا لكنه منقطع في حكم التخييه فتعارض هذه الحقيقة جهة المتبوعيته فلا يستقيم الخطأ
بجزئية مع استقلال التابع وفي العطف التابع والمتبوع مقصودان او يقال انما جاز تاكيد الجزء والبديل منه
وعطف بيانه دون العطف عليه لتحقيق الفرق بين العطف عليه وبين تاكيد البديل منه وبيانه ان التاكيد
وعطف البيان غير مقصودين بالنسبة ولا مغايرين لمتبوعهما والبديل وان كان مقصودا لكنه غير مغاير
لمتبوعه فيتأتى الخطأ لهما عن متبوعهما ولا يبرح في استقلالهما مع جزئية متبوعهما تما بخلاف المعطوف فانه
مقصود ومغاير للمتبوع فاستقيم استقلاله مع جزئية متبوعه فان قيل لما كان التاكيد غير مقصود ولا
مغاير للمتبوع كان ينبغي ان يجوز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالغير والنفسر لا تاكيد منفصل اذ لا يبرح في
استقلاله مع جزئية متبوعه قيل انما لم يجر تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالغير والنفسر الا بعد التاكيد بمنفصل
مع عدم القصد والمغايرة لخوف اللبس بالفاعل لانهما يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه فلو
جعلنا تاكيد المتصل المستكن بغير التاكيد بمنفصل لا لئلا يفسر التاكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو
نفسه وبشر جاء هو عينه بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم اللبس
وانما قال على المرفوع المتصل اخر انما اذا عطف على المنصوب المتصل او على المرفوع المتفصل فانه يجوز مطلقا
سواء أكد بمنفصل او لا فموصوفته وزياد او ما جاء في الاثنت وزياد بخلاف المرفوع المتصل فانه لا يجوز العطف
عليه بدون التاكيد الا ان يقع **فصل** استثناء مفعل اي الكيد بمنفصل في جميع الاوقات الا وقت
وقوع فصل بين المعطوف وبين **المعطوف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد بمنفصل مثل**
ضربت اليوم وزيدا فانه عطف على الضمير المتصل في ضربت وهو التأنيب دون التاكيد بل المنفصل
لما كان الفصل انما يجوز ترك التاكيد في صورته الفصل لطريقتان حد وثقور في المعطوف باعتبار البعد عن
المتبوع بالفصل فلا يبرح من حيث التابع على المتبوع في الخبر اعتبار استقلال التابع واستقلال المتبوع لمعارضته هذا الفتور
واذا عطف على الضمير المجرور اعيد المخاض سواء كان المخاض
حرف جر او مضافا **خوسرت بك وترتدا** ومرت بغلامك وغلام زيد وانما وجب اعادة
المخاض لئلا يلزم العطف على جزء الكلمة لان الضمير المجرور كما تجزم من الجار لشدة اتصاله بالجار من حيث
انه لا ينفصل عن الجار أصلا فلو عطف عليه بدون اعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة فان قيل لم له
يؤكد بضمير المنفصل لئلا يلزم العطف على جزء من كل وجه كما قلنا في العطف على المرفوع المتصل قيل تاكيد

الضمير المحرور غير ظاهر هنا استغنى الضمير المحرور عن الضمير المحرور في قولك بكت وزيد اذ لم يوجد المحرور ضمير متصل كما وجد في قوله بكت
 واما قوله بكت بكتا فليس كذلك والاسم المحرور على الضمير المحرور في قوله بكتا بكتا وقيل الواو في قوله واه لهما
 للقسم دون العطف فان قيل فما تقول بعد اعادة الحافض تقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور
 ام تقول المحرور عطف على المحرور وقيل المحرور عطف على المحرور والعامل مكرر ان اختلفوا في جزم المعطوف فقيل
 جزمه بالجار الاول والجار الثاني كالعهد معنى بدل في قولهم المال بيني وبينك فان ضمير الحافض عطف على
 ضمير المتكلم المحرور اعيد الجار وهو يزين وجعل كالعهد معنى ليتحقق اضافته يزين الى المتعدد لما عرف ان الاضافه
 فالأى المتعدد وقيل جزم المعطوف بالجار الثاني فليس يراد من الجار المقوم والحرف الزايد في نحو اسم
 السلام وكفى بالله فانما يتبع مع زيادتها وهو الاصح **والمعطوف في حكم المعطوف**
 عليه فيها يجب ويمتنع ولذلك ضعف الواهب المالية الهيار وعبداه وكذا الضارب الرجل وزيد
 لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد وقيل يمتنع هذا دون ذلك والفرق بينهما ان الضمير في الاول
 عائد الى للمالية وهو معرفه باللام فكان المضاف الى ضميرها في حكمها فكان في حكم الواهب المالية بخلاف
 وزيد في الثاني حيث يكون التقدير الضارب زيد فيمتنع فان قيل هذا اصل ان المعطوف في حكم المعطوف
 عليه فيها يجب ويمتنع ينتقض في كثير من المواضع مثل لرجل وزيد وبازيد وعبد الله حيث بنى المعطوف عليه
 واعرب المعطوف فلو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لا اختلف حكمها اعرابا وبناء ومثلي يارزيد والحال
 صم دخول ياعلى المعطوف عليه ليجرد عن اللام ولم يصح دخولها على المعطوف لعدم تجردا عن اللام ولو كان
 المعطوف في حكم المعطوف عليه لا يمتنع هذا التركيب حيث يلزم دخولها في المعطوف باللام ومثلي زيد
 شجاع وعلام حيث يشتمل المعطوف عليه الضمير وخلا عن المعطوف ونحو ذلك قيل المعطوف في حكم
 المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف عليه ولا يتعداه الى غيره كبناء لرجل وزيد وبازيد وعبد الله
 فان البناء في اسم لا التي لغير الجنس لتضم معنى من الاستغراقية وذا يختص باسم لا للذكر فلا يتعدى
 الى ما عطف عليه وكذا البناء في المنادى لقيامه مقام كاف ادعول وذا يختص بالمنادى المنفرد المعرفه
 فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المضاف والاضافه تمنع البناء وكما تجرد عن اللام في نحو يارزيد
 والمحارث فان التجرد عنها لم يمنع اجتماع التي التعريف وذا يختص بالمنادى فلا يتعدى الى عطف عليه وكاشتمال
 الضمير في زيد شجاع وعلام ونحو ذلك فان اشتمل الضمير في الخبر يختص بكون الخبر مشتقا فلا يتعدى الى ما
 عطف عليه من الجوامد فالأصل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا ان يفترقا في وجود السبب وعدمه
 بان يوجد سبب البناء او سبب التجرد عن اللام او سبب اشتمال الضمير في المعطوف عليه دون +
 المعطوف فيختص لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فان قيل لو كان المعطوف في حكم المعطوف
 عليه لوجب ان يمتنع نحو رب شاة وسخلة لا امتناع دخول رب على المعارف قيل الاضافه في سخلتها في
 الانفصال لعدم قصد التعريف في شاة وسخلة لها وهو هو على كراهة الضمير ليس الشدة في شاة وسخلة لا في نظر انك لا الضمير
 ليس بقياسي وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيرا فكيف يصح قياسه على ربه جلا ونعم جلا

متر اي ومن اجل ذلك المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع لم يخز في ما زيد لقيام
اوقايما ولاداهب **عرو** والرفع اي رفع ذاهب على انه خبر لقوله عرو وهو مبتدأ فيكون
 عطف جملة على جملة ولا يجوز النصب والحج بالعطف على معمول عامل واحد اي يعطف ذاهب على اوقايما
 او قايما وعطف عرو على زيد امتناع عمل في خبرها المتقدم وقا بعض الشارحين انما لم يخز النصب والحج
 لانه لو نصب او عطف على الخبر المنصوب او المحرور لزم في المعطوف عدم ما وجب في المعطوف
 عليه وهو الضمير العائد الى اسم ما لكونه خبرا مشتقا مثله وفيه نظر لانه يحتمل ان يكون هذا بعض التركيب
 كما قلتم في زيد قام وعمر الكرمته على تقدير العطف على الصغرى وتامه ان يقال ولا ذاهبا عرو وعنده
 اوفي ذلك فلا يلزم ما ذكرتم واجيب بان عدم جواز النصب والحج على تقدير ان يكون هذا تمام التركيب
 اما على تقدير ان يكون بعضه فلا نسلم عدم جوازها وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد **الذي** **باب** جواب سوال وهو ان يقال ان قوله يطير في هذا الكلام صلة الذي وفيه
 ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله فيغضب فاجابة انما هذا الكلام اما جاز هذا الكلام **الذي**
 اي لان الفاء في قوله فيغضب فاء السببية لا العاطفة كذا قيل وفيه نظر لان فاء السببية عاطفة
 ايضا لقوله فاشبعته وسقيته فارويته فيكون فيغضب معطوفا على يطير وان كان المعطوف
 عليه سببا للمعطوف فكيف ينفى كونها عاطفة وقيل انما فاء السببية وكيفية لها رابطة لانها توجب
 الاول والثاني فيحصل الربط بينهما وفيه نظر لان الفاء لم تغد من الربط فكيف يكف بها رابطة ههنا والاولى
 ان يقال انما فاء السببية وهو ان كانت السببية عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فكيف
 بالربط في احديهما عن لزومه في الاخرى نظير الربط في الاول الذي يطير فيغضب زيد الذي **الذي** **باب** فاعلم ان
 اذا يطير فيغضب زيد الذي يغضب زيد بطيرانه الذي **الذي** **باب**
 ونظير الربط في الثانية يقال الذي يطير الذي يغضب زيد في خبر الذي وفاعل يغضب
 الضمير المستكن فيه اي فيغضب هو زيد **واذا عطف على معمولي عاملين**
مختلفين لم يخز في صورته ما نحو زيد في الدار وعمر في كحلة ان زيد في الدار وعمر في كحلة
 لان الواو ضميمة للمقام عاملين مختلفين فتصل عليهما ولان الواو في ان زيد في الدار وعمر في كحلة اذا قام
 مقام ان ومقام في قد وقع بين في وبين محروفا فاصل اجنبي اذ التقدير في عرو ان كحلة وانما قال عاملين
 مختلفين اخيرا انما اذا عطف على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد وعمر واوشه خالد
 لعدم المانع المذكور فان قيل لا يعرف الاستعمال اذا الماضي جهة حسن لان استعماله لا يدل على وجود
 العطف على معمولي عاملين مختلفين فكيف يثبت على وجود العطف عامر الجواز قال الصواب ان يقال ولم يخز
 العطف على معمولي عاملين مختلفين قيل في استعماله اذا الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو الاشارة
 الى ان العطف على معمولي عاملين مختلفين يحكم بعدم جواز ان وان ادعى المخالف غلبة وقوعه بناء على
 وضوح الدليل على امتناعه ولذلك اني بهذه العبارة ولم يقل ولم يخز العطف خلافا للفرق

فانه جوزه مطلقا قياسا على العطف على معمولي عامل واحد الاستثنائي مفرغ أي لم يجز في صونق ما إلا في
صونق تقدير المجرور على المرفوع والمنصوب كما في **مخوف الدار زيد والمحجة عمرو فانه جائز**
وهو مذهب الاعلم وغيره من البصريين المتأخرين وهو الذي اختار المصنف فالحجة عطف على الدار
والعامل فيه في وعمر وعطف على زيد والعامل في الابداء والمجرور مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف
عليه وانما جاز العطف في هذه الصونق انه مسموع من العرب كما في قوله الشاعر كل امرئ تحسب امرأ
والفاروق بالليل نارا فان قوله في الدار عطف على امرئ المجرور والعامل فيه كل وقوله ونار عطف
على امرأ المنصوب والعامل في تحسب وكما في مثل وما كل سوداء عرق ولا بيضاء شحمة فان قوله بيضاء عطف على
سوداء المجرور والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على عرق والعامل فيهما قاصم الجواز على صورة السماع لا على
القياس في هذه صورة السماع والجميع الامور في تقدير المجرور **خلاف السبب** فانه منعه مطلقا واليه ذهب

البصريون المتقدمون وحمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وإبقاء المضاف اليه على اعرابه والتقدير
كل نار توقد بالليل ولا كل بيضاء شحمة هذا على نحو ما جاء في بعض القراءة تريدون عرض المحيوق الدنيا
والله يريد الاخرى بالجراي عرض الاخرى ثم إبقاء المضاف اليه على اعرابه وان كان شاذ لكن حذف المضاف
في مثل هذا الموضع فيما اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شئ اخر قياسا
ثم لما فرغ من العطف بالحرف شرح في بيان التاكيد فقال **التاكيد تابع يقرر امر المتبوع**
أي شانه في النسبة أي نسبة الحكم الى المتبوع نحو جاء في زيد نفسه وعينه فان قولك
جاء في زيد قبل ذكر نفسه موجبة نسبته الفعل الى نفس زيد ويحتمل ان يكون نسبة الى غيره مجازا وهو
متعلقة وهو غلام زيد ورسوله ومكتوبه فاذا قلت نفسه قررت نسبة زيد في نسبة الفعل **و**

الشمول أي شمول نسبة الفعل الى المتبوع نحو جاء في القوم كلهم فان قولك جاء في القوم
قبل ذكر كلهم موجبة الشمول والاحاطة الى جميع القوم لكنه يحتمل ان يكون المراد اكثر القوم مجازا بطريق
اطلاق اسم الكل على البعض فاذا قلت كلهم قررت امر القوم في الشمول والاحاطة وقوله في النسبة تميز
عن نسبة في اضافة الامر الى المتبوع أي يقرر امر نسبة المتبوع او شموله او غير الذات المذكورة التامة بالاضافة
وهو الامر واخره يقول تابع عن غير التابع ويقول يقرر امر المتبوع من ساير التوابع سوى الصنف الموكلة فانه
تقرر امر المتبوع في ذلك عطف البيان والعطف بالحرف والصنف غير الموكلة ظاهر وكذا في البديل كان متبوعه
من غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقولهم ان لا بد من التقرير مضاعفة انه التقرير ما صدق عليه البديل
لا التقرير المتبوع من حيث هو متبوع بخلاف الصنف الموكلة فانها ايضا تقرر امر المتبوع مخوفة واحدا له
واحد وامر الدابر فلا يخرج بهذا القيد ويقول في النسبة او الشمول عن الصنف الموكلة لان تقريرها في المعنى
الافرادي لا في النسبة والشمول هذا هو الفرق بين التاكيد وبين الصنف الموكلة وفرق المصنف بان
تقرير الصنف الموكلة بالتضمن وتقرير التاكيد بالمطابقة وفيه نظر لان اجمعون في قولك جاء في القوم كلهم
هو ايضا يقرر امر المتبوع بالتضمن دون المطابقة لان متبوعه بديل عن الشمول والاجتماع وهذا بديل

على الاجتماع فقط فينبغي ان لا يكون تأكيداً لفظاً المصحح هو ما ذكرنا اولاً فان قيل قد ذهب الزجاج والمبرد
الى ان اجمعون يدل على صفة الاجتماع وهو المختار في معنى قولهم جاءني القوم اجمعون ان مجيهم كان
مجمعاً فقد افاد هذا ما لم يقدر الكلام الاول لان كلام الاول لا يفيد الا الشمول فقط فكيف
يكون تأكيداً عندهما بل وجب ان ينصب على الحال ويقال جاءني القوم جميعاً قيل كونه حالاً
على صفة الاجتماع لا يتنافى كونه حالاً على الشمول مقرباً له وتقريب الشمول بكلامهم لا يتنافى في تقريره اجمعون
واتباعاً لانه قد تقررت الاشياء مراراً ولينسلماتنا ان يدل على صفة الاجتماع فقط ولا يدل على الشمول
اصلاً فنقول المراد تقرير امر المتبوع في نفس الشمول او صفة واجمعون تقرير امر في صفة الشمول
وهو الاجتماع فان قيل يخرج من هذا التعريف ان زيد اقام لعدم التقرير في النسبة والشمول قيل هذا لا يخرج من
التأكيد وهو التأكيد الكسفي فلا ضير في خروج التأكيد المحرف وفيه نظر لان قوله ويجري في الالفاظ كلها يشير
الى ان هذا التعريف لجسور التأكيد سواء كان اسماً او فعلياً او حرفياً واجيب بان المراد تقرير
المتبوع في نفس النسبة او صفتها وان المكرراً صفة نسبة الجملة وهي كونها انكارية او طلبية
لا ابتدائية فالنسبة الانكارية هي التي تنكرها السامع والطلبية هي التي يطلبها السامع لكونه
متروداً فيها والابدائية هي التي لا ينكرها السامع ولا يطلبها بل هو خالي الذهن عنها ويمكن
ان يجعل التعريف لنوع من التأكيد وهو التأكيد الاسم والضمير في قوله وهو لفظ ومعنوي
٢ الى جسور التأكيد دون التأكيد المحذود فلا يدل قوله ويجري في الالفاظ كلها على دخول التأكيد
المحرف في المحذود فان قيل يصدق هذا المحذود على نحو ما زيد زيد وقد ذكر صاحب المفصل انه يدل قيل
لو كان ذكر زيد الثاني بحيث يقع زيد الاول في النسبة فلا شك انه تأكيد وان كان ذكر زيد الاول
بحيث يكون قوطية لذكر غير زيد الى ان يقصد دوز غير ذلك تأييداً بهذا الطريق ولا ضير في كون الشيء
الواحد مقصوداً او غير مقصود لا خلاف الزمان فافهم فان قيل ما صاحب المفصل جعل ياريد زيد
يد لا وجه رايت زيد ازيد اناكيد اقل ان باب الاخبار يجوز فيه التسامع والتجاوز فيجوز فيه التأكيد
لا لئلا ان يانه لا تسامع فيه بخلاف باب النداء فانه لا مدخل للتسامع فيه لان المنادى لا ينادى شخصاً
الا بعد ان يتصور من ذلك الشخص امر اريد عو الى ندائه فلا يشامع في ندائه لئلا تنقوت غرضه ثم لا ضرر
من تعريف التأكيد شرع في تقسيمه فقال **وهو لفظ ومعنوي** فان قيل لا يجوز ان
يعود الضمير الى التأكيد المذكور حيث عرف اللفظ متكرراً للفظ الاول والتأكيد هو اللفظ المكرر
لا التكرير قيل لفظ التأكيد يستعمل لمعنيين بمعنى التابع المذكور وبمعنى التقرير فاراد بلفظ التأكيد
المذكور المعنى الاول وبالضمير المعنى الثاني وهو من باب صفة الاستخدام فعله هذا يكون معنى
قوله والمعنوي بالفاظ التقرير المعنوي ملتبس بمخبرات محضومة ويمكن ان يعود الضمير الى التأكيد
المذكور ويجعل قوله تكرير لفظ الاول على ما به تكرير اللفظ فيجعل قوله بالفاظ محضومة على حقيقة
اي التأكيد المعنوي كاي بالفاظ محضومة فاعرف **فاللفظ تكرر اللفظ الاول**

على الصفة التي تشترط فيها تقرر للشيء بل لا يشترط فيه ان يكون تأكيداً.

اى فالتقرير اللفظي تكرير اللفظ الاول او التاكيد اللفظي ما يكرر اللفظ الاول نحو جاء زيد
 فان قيل ان اريد بالتاكيد تكرير اللفظ الاول بحيث يخرج منه ضربت انت وضربت اياك
 وحاج وخال وليت واسد اذ ليس فيه تكرير اللفظ الاول بعينه مع ان كلا منهما تأكيد لفظي وان
 اريد تكرير اللفظ الاول حقيقة او حكما باليقاع المرادف لا يخرج ذلك لكن يدخل ابصعوز والكوزوا يتعوز
 لتزاد فيها وهو تأكيد معنوي لا لفظي قيل للمراد الاخير يترادف هذه الالفاظ معنوي على ما سئيت وقال
 ان يقول كما لا ترادف بين الصبح واتب كذلك لا ترادف بين خبيث ونيث لان نبيثا ما هو من نبيث
 الشرى استخرجة فكون الصبح واتب تأكيد معنويا وكون خبيث ونيث تأكيد لفظيا مشكل اللهم
 فتح كون نبيثا تأكيد لفظي يجعل نبيثا صفة اخرى لوصوف خبيثا قليلا من قيل ان الضمير المرفوع المتفصل
 في ضربتيك اياك بدل لا تأكيد بخلاف الضمير المتفصل في نحو ضربت انت فانه تأكيد قالوا ان الضمير
 المتفصل منصوبا او مجرورا الا يؤكد الا المتفصل مرفوع كضربت بك انت ومرت بك انت ولو قلت ضربت
 اياك ومرت بك اياك كان بدلا لا تأكيد كذا في المفتاح قال صاحب الرضى وهو عجيب لعدم الفرق بين
 الضميرين في المثالين والفرق بينهما ان المضروب في باب البدل اولى لان البدل في نيته استيناف
 التعلق كذا في الموضع في شرح المفتاح ويجرى التاكيد اللفظي في الالفاظ
 كلها اى في الاسماء والافعال والحروف والمجمل والمركبات التقيدية وغيرها نحو جاء زيد
 زيد وضرب زيد وانبذ زيد واذا زيد قائم وزيد قائم زيد قائم هذا من طريق رضى واما غلام زيد
 غلام زيد وقد ترادف في التاكيد اللفظي حرف عطف هو والله ثم والله وكلا سوف تغفلون ثم كلا سوف
 تغفلون ولا تحسبون الذين يفرعون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمقارنته
 من العذاب فان قوله فلا تحسبنهم تأكيد لقوله ولا تحسبن وغير ذلك ونحو قرأت الكتاب سورة سورة
 وسم ربك وللك صفا صفا وبينت له حسابا بابا وجاء القوم ثلثة ثلثة ليس من باب التاكيد
 ولا من شئ من التوابع وجعله تابعا غلط وانما هو تكرير المعنى والثاني غير الاول معنى واعراب
 الاول والثاني اعراب واحد لتاويلهما بلفظ واحد اى قرأت الكتاب مسورا وجاء ربك والملك
 صفيين وبيئت له حسابا مبوبا ومقصلا وجاء القوم مثلثين وانما ظهر الاعراب في موضعين تحزنا
 عن الترجيع بلا مرجح والمعنوي بالفاظ محصورة اى والتقرير المعنوي كالمبش
 بخبريات معدودة او على حقيقة اى التاكيد المعنوي بالفاظ معدودة وفي بعض النسخ وقع محصنة
 مكان محصورة وهى اى تلك الالفاظ المحصورة بنفسه وعينه وكلاهما معناه
 اثنان وكله واجمع واكتب واتب واصبح يا اصاد المهيمة وقيل بالصاد
 المعجمة كذا في الرضى ثم الثلثة الاخيرة موكلات كاجع وقيل كالمعنى لها مفردة كحسب ليس فاق
 قوله ليس كالمعنى لها مفردة بل يضم الى حسرتين الكلمتين لفظا والقوة معنى وقيل
 اكتب من حن اكتب اى تامر واصبح من يصبح العرق اى سال واتب من التبع بفتحيتين وهو طول

العنق مع شدة غزير الجملع بينها الكاداة والظهور **فالاولون** اى النفس والعين **يعبان** في
 يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث اى يوكذبها كل واحد منها ملتبس **بأختلاف**
صيغتهما وضميرها بحسب الموكد **نحو** قولك في المذكر الواحد جاء زيد **نفسه** وفي المؤنث
 الواحد جاءتني المرأة **نفسها** وفي تشنية المذكر والمؤنث جاءني الزيدان والمرأتان **أنفسهما**
 وانما قيل في التشنية بصيغة الجمع لا لحاقها بالجمع لكونها اقل المجموع وبعض العرب يقول في التشنية
 نفسها وعيناها والاوّل اولى **وفي جمع المذكر العاقل** جاءني الزيدون **أنفسهم** وفي جمع المؤنث
 وفي غير العاقل من المذكر جاءتني النساء والافراس **أنفسهن** **والثاني** اى كلاهما **للمنفسر**
 العين اولين سمى الثالث ثانياً فقال والثاني **للمثنى** تقول في المذكر المثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما
 وفي المؤنث المثنى جاءتني المرأتان **كلتاهما** **والباقي** بعد التشنية المذكورة وهو الكل والجمع
 الى ابصح **بغير المثنى** مما هو جمع حقيقة نحو جاءني القوم كلهم اجمعون او حكما اذا كان مفردا
 فاجزاء بهم افتراقها حسا او حكما نحو قرأت الكتاب كله واشتريت العبد كله **بأختلاف**
الضمير دون الصيغة **في الكل** تقول قرأت الكتاب كله وقرأت القصة كلها
 واشتريت العبد كله وتزوجت النساء كلهن **بأختلاف** الصيغ دون الضمير **في الكل**
البواقي تقول في المذكر الواحد اجمع واكتع وابيع وابصح وفي المؤنث الواحدة
 والجمع يتاويل الجماعه جمعا كتعا يتعا لبصعاء وفي جمع المذكر اجمعون
 اکتعون ایتعون ابصعون وفي جمع المؤنث **تجمع** وکتع یتع وبصح
 وجاز الاختصار اجمعان وبععاوات وهو غير مسموع ولا يولد بكل **واجمع** **الاعتنى** اذ هو
 اجزاء مفردة كان اوجعا فالمراد بالاجزاء الامور المتعددة فتتناول الافراد والاجزاء اى ذوا امور
 متعددة **بصح** افتراقها اى افتراق تلك الاجزاء حسا نحو الرجال والقوم او حكما
 نحو العبد فليصح افتراق اجزائه حسا بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع ولا يفترق اجزائه
 حكما بالنسبة الى بعضها كما يلح والذهاب **نحو** **أنت القوم كلهم** تأكيد القوم هذا نظير ذي
 اجزاء يصح افتراقها حسا فان القوم يصح افتراق اجزائه اى افرادة في الحس ويزيد وعز وكر وغيرهم **ون**
أنتريت العبد كله تأكيد العبد هذا نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يصح افتراق
 اجزائه في الشرع لانه يجوز شراء نصفه او ثلثه او ربعه **بخلاف** جاءني زيد كله فانه لا يصح
 لعدم صحة افتراق اجزائه زيد حسا وهو ظاهر ولا في حكمه لانه لا يمكن محي زيد نصفه او ثلثه او ربعه
 انما اشتراط ذلك كان الكلية والجماع لا يتحققان الا في اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما فميزان من الا
 من فاعل يصح او مفعولان مطلقان كصبرة سوطا اى يصح افتراقها افتراقا حسا او حكما او خبر كان المفعول
 اى سوطا كان افتراقها حسيا او حكما او حالان بمضاف مضاف اى يصح افتراقها ذات حسا او حكما او خبر
 ذلك واذا **أكد الضمير للرفع** المتصل اى واذا اريد تأكيد الضمير للرفع في المتصل

سواء كان مستكنا أو بارزا بالنفس والعين كما إذا لم ينفصل أي بضمير المنفصل ثم الدال بالنفس والعين بخلاف كل واحد من
 ضل صيرت أنت نفسا فكذلك لئلا الضمير على كيدك بمنفصل وكذا ^{التي} هو نفسه وإنما الدال بمنفصل لما من قبل أن النفس
 والعين يقعا فاعلى كثير من غير ضرورة نفسه في شرحه عنه فلو جلا تأكيد المنفصل المستكن في التأكيد بمنفصل لزم
 التباس التأكيد بالفاعل في مثل زيد ضربه نفسه في شرحه عنه ولما لم في هذا الصواب أي فيما الدال للضمير للتصديق المستكن
 التزموا فيما يلزم ذلك أيضا أي فيما إذا اند المرفوع المنفصل البارز بهما نحو صيرت أنت نفسك وضرباها
 انفسهما وضربواهم انفسهم طر الباب بخلاف كل واحد من حيث لا يحسن وقوعها فاعلى فلا حاجة إلى
 التأكيد بعدم اللبس والكتبة **وأخوالا** أي أخوالك أي مثلك ونظيره وهما أنتع وأبصح
اتباع أجمع استعمالا فلا يتقدم عليه الفاء للتيقن أي فلا يتقدم الكتبة وأنتع وأبصح
 على أجمع لكونها أشباهه ثم يتقدم الكتبة على أخيه في الضمير ثم أنتع على أبصح عند الرافعي ثم يند المصنف
 رح فيقال جاء في القوم كلهم أجمعون الكفون استمعون أبصعون وعند البخاري راجح ولا يتقدم أجمع
 على أنتع وقال ابن كيسان ابتداء بآيتين شئت بعد أجمع **وذكرها دون ضعيف** أي ذكر
 الكتبة وأنتع وأبصح دون أجمع ضعيف للزوم ذكر التوابع بدون ذكر الأصل ثم لما فرغ عن التأكيد شرع في
 بيان **البدل فقال البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع**
دونه أي دون المتبوع وهو ظرف أو حال أي يتجاوز عن المتبوع أخيرا بقوله تابع مقصود وما
 نسب إلى المتبوع عن سائر التوابع سوى العطف بالحرف وبقوله دونه عن العطف بالحرف فان قيل يصدق
 هذا الحد على المعطوف ببدل لأنه تابع مقصود بالنسبة إلى المتبوع دونه قيل معناه تابع مقصود بما نسب
 إلى المتبوع دونه ابتداء وبقاء فلا يصدق الحد عليه لأن منبوع مقصود ابتداء ثم اللفظ ونقص المعطوف
 فكلاهما مقصودان بهذه الطريقة ثم لما فرغ من تعريف البدل شرع في تقسيمه فقال **وهو أي البدل**
 أربعة أنواع أحدها **بدل الكل من الكل** وثانيها **بدل البعض من الكل** وثالثها **بدل**
الاشتغال ورابعها **بدل الغلط** الإضافة في بدل الكل والبعض بمعنى من أي بدل هو
 كل البدل منه وبدل هو بعض المبدل منه وفي بدل الاشتغال بمعنى اللام أي بدل يختص غالبا باشتغال
 المبدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه أو باشتغال المبدل منه على البدل نحو سلب الوكيل عن الشئ لزم
 قتال فيه قل قتال فيه وفي بدل الغلط إضافة المسبب إلى السبب لأن الغلط سبب لذكر البدل
 أي بدل ذكر لجل الغلط كذا قيل وفيه اختلاف كيفية الإضافة بكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام
 وبعضها إضافة المسبب إلى السبب وبعضها إلى غيره وفيه نظر لأن المضاف ههنا واحد والمضاف
 إليه مختلف كالإضافة في غلام زيد وعمرو ويكر وخالد كالإضافة في خاتم ذهب وفقير وريصاص
 وحديد فيكون الإضافة ههنا واحدة كالإضافة في الأمثلة المذكورة والإضافة الواحدة لا يكون
 بمعنى الحروف المختلفة إلا ان يقال المضاف مقدر في كل مضاف إليه باعتبار العطف والمقدار
 كالمفوض فيكون الإضافة متعددة تقديرًا وحكايا فالظاهر أن الإضافة في الجميع مطروحة بمعنى اللام

ملايسته اي بدل ليخصر بان ينسب الى الكل والى البعض والى الاشتمال والى الغلط فاعرف **فالنوع**
الاول اي يدل الكل **مدلول الاول** اي مدلول المبدل منه نحو جاء في زيد ابوك او اتوا
فان قيل ان قولك اخوك يدل على اخوك المخاطب ولا يدل عليها ايد فكيف يكون مدلول عين مدلول زيد
ولان مدلوله لو كان عين مدلول زيد لكان تأكيد الابد لا قيل مراده انهما اسمتان فيهما صدق عليه اي بطلاق
على ذات واحدة والنوع الثاني اي يدل البعض **مدلوله** **خبر** لا اي خبره مدلول الاول **الخبر** مدلول
الثالث اي يدل الاستعمال **بينه** اي بين البديل وبين
الاول اي بين المبدل منه **ملايسته** **تغيرها** اي بغير الكلية والخبرية نحو سلب زيد ثوبه
واعتبر زيد علمه **ولقائل** ان يقول في اطلاق قوله ملايسته بغيرها يدخل بعض افعال الغلط
نحو ضربت زيد اعلمه او حاك زيد اجمالا لوجود الملايسته بين المبدل منه والبديل بغير الكلية والخبرية فالاولي
ان يقال المراد بالملايسته بين البديل والمبدل منه بحيث توجب النسبة الى المبدل من النسبة الى البديل
اجمالا فبقية النفس عند ذكر المبدل منتظرة لبيان البديل نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء ان يكون زيد
معجبا باعتبار صفاته كالعلم والجمود والشيخاغة وغيرها لا باعتبار ذاته فتقصر نسبة الاعجاب الى زيد
نسبة الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف نحو ضربت زيد اجمالا او ضربت زيد
غلامه لان نسبة الضرب الى زيد قائمة اي غير محتاجة الى مفعول اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل
الغلط فافهم **والنوع الرابع** اي يدل الغلط **ان تقصد اليه** بكسر الصاد من باب
ضوب يضوب اي ان تقصد الى البديل **بعد ان غلطت** اي بعد غلطك **بغيرها**
اي بغير البديل وهو المبدل منه نحو اعجبني زيد اجمالا او غلامه انما قال بعد ان غلطت بغيرها ولم يقل
بعد ان غلطت يا المبدل منه ولا بالمتبوع لان المبدل من حين ذكره لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه ولا
متبوعا بل بحيثية كونه غلطاً فلم يذكر باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه ولقائل ان يقول لا يستقيم
حمل القصد اليه على بدل الغلط لان بدل الغلط ليس عبارة عن القصد اليه بعد غلطك بغيرها ولجب
بان في العبارة تسامحا والمعنى والرابع يحصل بان تقصد اليه اذ حد فحرف الجر من ان وان كثير شائع
ولكونان اي يكون البديل والمبدل منه في الانواع المذكورة اربعة انواع **معرفية** نحو
ضربت زيدا اخوك وتكررت نحو جاء رجل لك ومختلفين نحو بالناسية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد فهذه اربعة اقسام البديل
ايضا على ما ذكرنا اربعة اقسام فتصير هذه الاقسام اربعة يضرب تلك الاقسام الاربع فيما ستنت
عشر قسما **واذا كان البديل نكرة** بالنصب علم انه جركان اي واذا كان البديل نكرة +
مبدلة من معرفة وفي بعض النسخ هو مرفوع على انه فاعل كان التامة اي واذا وجد نكرة
مبدلة من معرفة **فالتعريف** اي فغنت تلك النكرة واجب كما قال البعض وظاهر لفظ النكرة
يشير الى هذا او حسن كما قال البعض واليه ذهب المفسر في مثل قوله تعالى **بالناسية**
ناصيته كاذبة فان قوله ناصية نكرة ابدلت من المعرفة **بغير الناصية** فوسفت بصيغة

كاذبة وذلك لان البدل هو المقصود بالنسبة فلو لم تنفك تلك النكرة كان المقصود منخطا عن غير المقصود من كل وجه فاني بالفتن ليختصر النكرة وتقرب من العرفة. ولان النكرة بعد العرفة ابهام بعد البيان من كل وجه فاني بالفتن ليختصر النكرة ويقبل الابهام وليفيد البدل بواسطة الفتنة لم يفك المبدل منه المعرف فلا يكون المقصود انقص من غير المقصود فان قيل يشكل هذا بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد بدل من الله في بعض الوجوه ولم يوصف بشئ ويقول الله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم الى قوله شديد العقاب فان قوله شديد العقاب بدل من الله وهو نكرة لان الاضافة لفظية ولم يوصف بشئ بنحو قولهم مررت بزيد ضارب ابوة فان ضارب بدل من زيد وهو نكرة واجيب بان كل من ذلك بدل على التسامح وبالحقيقة فتعنف البدل والتقدير قل هو الله واحد والله شديد العقاب ومررت بزيد رجل ضارب ابوة ويمكن ان يحمل الاول على تقدير صفة من نحو احد عظيم او احد كاشريك له او غير ذلك ويمكن ان يحمل قوله لم يبد صفة قوله احد وقوله الله الصمد اعراض ويمكن ان يحمل ذلك على قول ابي علي الفارسي فانه يجوز ترك الوصف اذا استفيد بالبدل ^{يستفاد} بالبدل من نحو مررت بالانسان رجلا ونحو بالواو المقدس طوي اذ المر يحمل طوي اسما للواو اي بل بعض المكره تقديره لانه قدس مرتين وان لم يكن كذلك لا يجوز ترك الوصف عندك ايضا نحو مررت بزيد رجل ثم الفتع اما يجب اذا ابدلت النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيرا من الابدال نانه لا يجب + الفتع نحو مررت بزيد حمار ونحو ويلونان اي البدل والمبدل منه في الاقسام الاربعه **ظاهر بنحو جاءني زيد اخوك ومضمين** نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومثل الشارحون بنحو من ينالك وفيه نظر لانه لا يشتمل ان اياك بدل بل هو تأكيد لصدق حد التاكيد عليه مثل انت في حيزت انت اياك في بيتنا من قبل ان الضمير المنفصل منصوبا او مجرورا لا يؤكد الا بمنفصل مرفوع فاذا قلت من ينالك اياك كان بدلا لتأكيد لان المنصوب في باب البدل اولى لان البدل في بيته استيناف التعلق وقيل ان الثاني ان ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة كان بدلا وان ذكر بحيث يكون مقفرا الامر الاول في النسبة يكون تأكيد او التثنية معتقة في المحذود **ومختلفين** نحو اخوك من بنه زيد او اخوك من بنه زيد اياه باعادة الضمير الى الاخ الذي هو زيد ومثل الشارحون بنحو من بنه زيد اياه في نظر لانه يصدق عليه حد التاكيد واجيب بما مر من الوجهين في ذلك اياك وهذا اربعة اقسام والبدل ايضا في اقسامها **الاقسام** بضرب هذه الاربعة في تلك الاربعة ستة عشر **ولا يبدل اسم ظاهر من مضمين** **يدل الكل** فلا يقال ولي المسكين ولا بك زيد **الا من الغائب** مستثنى من قوله مضمين اي لا يبدل الظاهر من مضمين اي مضمين كان بدل الكل الا من الضمير الغائب فانه يبدل الظاهر منه بدل الكل **نحو ضيقه زيد** او انا لم يبدل ظاهر من مضمين متكلم ومخاطب لئلا يصير المقصود انقص لانه من غير المقصود مع اتحاد ما صدق فاعلية لكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف بخلاف الغائب فان فيه ابهاما كالظاهر وبخلاف غير بدل الكل من

من الابدال لم لعدم الاتحاد فيما صلتا عبادا فادلت الابدال صالفة المبدل منه فيجوز نحو ضربتي راسي
 في بدل البعض وجعلتني قتيلا بالاشتغال واقتلني غلاما في بدل الغلط وقال ابن مالك
 انهم الواجب الاستتار في الفعل لا يتبدل عند بدل ما سواء كان بدل الكل او غيرا استقيا
 لا بد ان الظاهر بما لا يقع ضمير اياها ولا اظنه لفظا ثم لما فرغ عن ابدال شرع في عطف البيان فقال
عطف البيان تابع غير متبوع احسن بقوله غير متبوع عن الصفة
 في قوله غير متبوع عن الابدال وعطف النسق والتأكيد فاذا قيل جاءني زيد ابو عبد الله فقوله
 ابو عبد الله ان ذكر بحيث

يكون مقصود ايا النسبة يكون بدلا وان ذكر بحيث انه يوضح مقبوع يكون عطف بيان مثل قول اعرابي حيث اتى
 عمر بن الخطاب قال ان الله يعبدوا في ناقة وروا عجماء تقباء فقال عمر رضي الله عنهما من تقب وكلاذين
 فانظروا لادعاه الى اهله وقال **اقسم بالله ابو حفص** ما ان بها من تقب وكلاذين اعفله
 اللهم ان كان في قوله عطف بيان لقوله ابو حفص وهو كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب **وقوله**
من البدل صفة الفصل اي فرق عطف البيان الكائن من البدل لفظا اما قديمه لان الفرق
 بينهما معروف مطرد وذلك بما عرفت في الحد من ان البدل مقصوب بالصفة وذكر المبدل منه للتوطئة وعطف

البيان غير مقصود بها وانما المقصود بها المتنوع وذكر لا يوضح المبدل المتنوع **فمثل** قول المراس
انا ابن التاركة البكرى شرعية الطير ترقى **وقوعا** اي فوكة الطير في الهواء
 ينتظم مودة فلن قوله بشرع عطف بيان للبكرى ولا يهمل ان يكون بدلا اذ البدل مقصود في حكم تكرير العامل
 فيكون المعنى التاركة بشرع فلا يهمل لكونه من باب الضارب زيد والمراد بقوله في مثل كل مكان عطف بيان من
 المعروف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد والتاركة البكرى بشرع كما
 يظهر الفرق في هذه الصورة يظهر في الذاء ايضا نحو باعلام زيد ان جعل زيد بدلا لا يجوز فيه الا الضم لان
 البدل في حكم المستقل مطلقا وان جعل عطف البيان يجوز فيه الرفع والنصب على ما عرفت من قبل
 ويمكن ان يراد بقوله في مثل كل ما يختلف حكم عطف بيان ويدل على استتار صورة الذاء ايضا قال بعض النحويين
 في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل زوجك بنتي فاطمة وكان اسمها عاتشة فان اراد عطف البيان
 صح النكاح فان الغلط وقع فيما هو ليس بمقصود بالنسبة وان اراد البدل لم يصح النكاح اذ الغلط وقع

فيما هو مقصود بالنسبة ثم لما فرغ من بيان العربيات شرع في المبنيات فقال **المبنى ما تناسب**
مبنى الاصل اي ما تناسب المبنى في اصل وضعه وهو الماضي والامر مجزى الامر والحرف و
 هو المشهور وقيل الجملة ايضا وذلك لان المراد بمبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه
 لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضيا فاليه والجملة كذلك فانها لا تحتاج الى الاعراب لانها لا تأتي
 لا تقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضيا فاليها قلنا كذلك لكنها تنقسم اعراب المفعول لقيامها مقام المفعول
 فخرجت عن كونها مبنية الاصل بهذا الاعتبار لان ما هو مبنى الاصل كالحرف والماضي والامر مجزى الامر

هذا هو المبنى

لا يكون لها اعراب لا لفظا ولا نقدا ولا محلا فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم تخرج عن شئها مبنية الاصل
بل هي مبنية قوتية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فافتقرت مناسبتها بالاضافة اليها وجوبا وجوب البناء كاذواذا
وحيث وجازا جواز البناء كالليوم والليله والحين والوقت والمراد بالمناسبة المناسبة المعتبرة
اي ما تناسب المبنى في اصل وضعه مناسبتة معتبرة وفي هذا القيد اختار عن المناسبات التي لم يعتبر
لضعف او معارض كونها نسبتة غير المنصوف فغل الماضي في الفرعيتين ومناسبتة اى الحروف مع لزوم
الاضافة للمانع للبناء وقد ذكرنا فيما في تعريف العرب على الاستقصاء والمراد بالمناسبة اعم من ان يكون
بوجه تريب اى بلا واسطة مخوفرا او بعيد اى بواسطة مخوفسا وانما اثرنا سب على شابه ليتناول
ما تضمن معنى مبنى الاصل كاي وما قام مقامه كص وغير ذلك فذلك المناسبة نسبتة بزنة اوجه علما
سبق ذكره في حل العرب فان قيل مبنى الاصل نوع من انواع المبنى واخذ النوع في تعريف الجنس يوجب
الدور قيل هذا تعريف المبنى من الاسماء لا تعريف مطلق المبنى فلا دور **وما وقع** حال كونه غير
مركب تركيبا استناديا فلمضاف اليه على هذا قيل التركيب الاستنادى مبنى فيكون السكون
في غلام زيد سكون بناء وقيل معناه اى غير مركب مع عاملة فالمضاف اليه على هذا قيل التركيب
الاستنادى معرب لانه مركب مع عاملة المضاف او حرف الاضافة المقدر وسكونه سكون وقف لا سكون
بناء وقد سبق تحقيقه في تعريف العرب بخوابت ونحو النقاد يجوز زيد عمر وكبر خالك ونحو الاصوات التي
لا تركيب فيها وكذا اوساغة الخلودون الشك فلا ينافى في التعريف فان قيل في اى حديد دخل نحو غاق في
قولهم غاق صوت الغراب وليس فيه مناسبتة مبنى الاصل ولا علم التركيب قيل هو داخل في الحد الثاني
والمراد غير المركب اعم من ان يكون حقيقة او حكما وهو غير مركب حكما بناء على قصد المشاكلة للمسمى الواقع
في التركيب حقيقة **وحكمه** اى حكم المبنى **ان لا يختلف آخره** اى هيئة اخر المبنى **لاختلاف**
العوامل فان قيل حكم الشئ هو الاثر الثابت بذلك الشئ وعدم اختلاف اخر المبنى اثر مناسبتة
مبنى الاصل لا اثر لمبنى قيل اراد بالحكم الخاصة اى خاصته عامه اختلاف هيئة آخره لا اختلاف العوامل
فان قيل قوله لا اختلاف العوامل لا يخلو اما ان يتعلق بمعنى النفع وهو عدم اختلاف او الفعل المنفع وهو
لا يختلف كايستقيم كل منهما اما الاول فلان اختلاف العوامل ليس بعلة لعدم اختلاف آخره واما
الثاني فلان النفع اذا دخل على فعل فيه قيد بوجه ما توجه النفع الى القيد في اصل الفعل مشابها في اصل الفعل ههنا مشابها
لفعل في المعنوية بل هو من ثبوت اختلاف اخر المبنى عند عدم اختلاف العوامل قيل يمكن ان يتعلق بالفعل
المنفع والفعل بعد تقييد النفع الى القيد يكون جازي الثبوت لا واجب الثبوت وثبوت اختلاف اخر المبنى عند
عدم العامل في المبنى جازي الثبوت فهو من الرجل ومن زيد ويمكن ان يكون اللام بمعنى الوقت اى وقت
اختلاف العوامل فيصير ان يتعلق بمعنى النفع ايضا فلا يرد توجه النفع الى القيد **والقالب** اى القالب
البناء **ضم وفلح وكسر وفتح** وهذا عند البصيرين والوفورين يطلقون القالب
الاعراب على البناء وبالعكس وانما ذكر الشيخ في الاعراب الانواع حيث قال وانما رفع ونصب وحذف

البناء الايقاب اذ الارباب مائة الاختلاف فيكون كل منزل رقم واخوة نوع منه والبناء عبارة عن صفة في
المبنى وهو علم الاختلاف لاجل الحركات والسكون من الحركات والسكون مائة البناء فلا يكون كل من الضم
واخواته نوعا من بل يكون لقباً واسماً لما في آخر من الحركات والسكون فلو قال انواع البناء لسبق الالف
الى كون كل من الضم واخواته بناء كما في انواع الارباب وليس الامر كذلك بل هي القاب لما في آخر من الحركات
والسكون فيكون المعنى والقاب اي القاب حركات او آخر وسكونه ضم وخواتمها واسم الضم صفاً محصوراً
بضم الشفتين. والفتح فتحاً لا فتاح الف في التلقظ به والكسر كسراً لا نكسار الشقة السقف في التلقظ به والو
وقفاً لوقف النفس فيه عن الجري **وهي** اي المبني بسببها ابواب كذا في بعض الشروح وفيه نظر لان
المص لم يذكر الاصوات في باب اسماء الافعال كالمعشري بل ذكرها في تأملات فيكون المبنيات عند
ثمانية ابواب بخلاف المعشري فانه ذكر الاصوات في باب اسماء الافعال فيخرج قوله وانا اسوق اليك
بما عاينته العرب في سبعة ابواب وانما انت الفهم مع كونها رجاء الى المبني لتأنيث الخبر **وهي** **المبنيات**
واسماء الاشارة والموصولات واسماء الافعال والاصوات
بالرفع عطف على اسماء الافعال وبالجح عطف على الافعال والمعنى واسماء الاصوات وفي كلا الوجهين نظر
لما اخرج فلان المذكور من جح وغاق ونحوها صوت لا اسم صوت الا ان يقال الاضافة بيانية واما المراد
فلان الصوت ليس باسم لانه لم يوضع ليعنى بل هو ال عليه بالطبع فكيف تذكر في الاسماء المبينة الا ان
يقال ان الاصوات ملحقه بالاسماء لانها يحصل بها فائدة كالاسماء فعملت معاملتها واخرجت مجازها
في البناء وان لم يكن اسماء على الحقيقة لعدم الوضع فلا يشك في ذكرها في الاسماء المبينة **والمبنيات**
والكنيات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميع الظروف ليست بمبنيات
بل المبني بعضها وفيه نظر لان للكنيات والكنيات ايضا كذلك فينبغي ان يقول وبعض الكليات والكنيات
والظروف كما قال صاحب اللب **وانما** لا ضرورة لاجل المحتاج الى الملكي عنه فاشتمت الجح في
الاحتياج **وهو ما وضع لتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكرها** قد
فيه اخرا عن الاسماء الظاهرة فاما غيب لكن بغیر شرط قد ذكرها فيخرج لفظ الغائب فانه وضع لغائب
مطلقا لا مقيد او تقدم ذكره وكذا يخرج اسماء الاشياء الكونية غائبا كساير الاسماء الظاهرة لكن
بغير شرط التقدم لكن يدخل لفظ المتكلم والمخاطب في ادبيهما وضع لتكلم او مخاطب على وجه الكناية
لانها وان وضعا لتكلم او مخاطب لكن لا على وجه الكناية او يراد به اوضح لتكلم او مخاطب ليس فيها
جف الغيب فيخرج لانها بحاجة الغيبية كدوامها الظاهر او يراد ما وضع لتكلم او مخاطب مادّة فيخرج ان لانها موصولة
لتكلم ومخاطب صيغة لامادة او يراد بالتكلم او الخطاب لا مطلقا بل في دور اللغويين فيخرج ان لانها
لا يميزان متكلما او مخاطبا في الاصطلاح او يراد بالتكلم ما هو في ان الحكاية عن نفسه وبالمخاطب
ما هو في ان توجه الخطاب فيخرج ان لانها امر ولا يبعد في الحد نحو امير المؤمنين يسلم بمكة في قول
الامير يريد انا امر بك الان وان كان مستعلا للتكلم لكنه غير موضوع له فيخرج عن الحد بقدر الوضع

بدليل اختلافها بالعامل جائز الضاريان والضاريون ورايت الضاريين والضاريين ومررت
 بالضاريين والضاريين **واليسوع المنفصل** اي لا يجوز اتيان الضمير المنفصل
الاول تعذر المتصل مستثنى مفرغ واللام بمعنى الوقت اي لا يسوع المنفصل في جميع
 الاوقات الا وقت تعذر المتصل او على حقيقتها اي لا يسوع المنفصل لاجل شئ الا لاجل تعذر المتصل وذلك
 لان وضع الضمير للاختصار كما نرى في الاصل في الكلام انصريح والكناية خلاف الاصل فالهذو
 عنه لا يكون الا للاختصار والمتصل اخو من المنفصل لكونه اقرب وفان المنفصل فتي امكن للمتصل
 لا يسوع المنفصل اذ لا يسوع العدل عن الاصل الا عند تعذر فلا يقال ضربت انت ولا ضربت اياك لعدم
 تعذر المتصل **وذلك بالتقدم** اي تعذر المتصل كاي سبب تقدم الضمير على عامله
 نحو اياك ضربت لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل بالاول اذ الاتصال انما يكون باخر العال
 او المتصل كما تجزم منه **او بالفصل** بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الاية اذ لو حصل
 لغيره لم يتحقق تعذر الاتصال نحو ما ضربك الانا وانما تعذر المتصل بالفصل **او الفصل**
 تنافي الاتصال وتباعد الفصل يفوت الغرض الذي لا يحصل الاية او **بالحذف** اي بحذف
 عامله لانه لما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به نحو اياك والشئ **او بكون الفاعل**
معنويا اي يكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد **او يكون عامله حرفا**
والضمير مرفوع نحو ما انت قايما لفوت ما يتصل به او الضمير للمرفوع لا يتصل الا
 بالفعل وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز اتصاله بالحرف نحو
 انتي وانتك ولي ذلك ثم قوله والضمير مبتداء وقوله مرفوع خبري والجملة حال ولا يحتاج الى ضمير
 الجملة في مثل هذا الموضع اجريت مجرى الظرف كما في قولك لقتيك والحيث قد مر اي وقت
 قد مر **الحديث اويلو** اي يكون الضمير مستندا اليه اي الى ذلك الضمير
صفة اي اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة خرجت تلك الصفة
على غير مزه له اي على غير الذي تلك الصفة كما ينة له **نحو هذا زيد**
ضار ينة هي فتهند مبتداء وزيد مبتداء ثان وضار ينة خبر المبتداء الثاني وهو فاعل ضار ينة
 فهي ضمير استندت اليه ضار ينة وهي صفة خرجت على غير من هي له فانما خرجت على زيد حيث و
 قعت خبر له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها فابرز الضمير انما وجب ابراز الضمير حينئذ لخص
 اللبس في بعض الصور نحو زيد عن ضار ية هو حيث لا يعار ان الفاعل زيد والمضروب عمرو وعلى العكس
 فابرز الضمير ليبدل الانفصال الذي هو خلاف الاصل عوده الى البعيد الذي هو خلاف الاصل ولما
 حصل اللبس في هذه الصووق وجب ابراز الضمير وحصل صووق عدم اللبس في الصفات على صووق
 اللبس في اللباب كما في هند زيد ضار ينة هي فانه يعلم ان الضار ية هند والمضروب زيد وهذا
 عند البصيرين والكوفية فلا يلهون ابرازها في صووق عدم اللبس قياسا على الفعل فان قيل ما الفرق

بين الصفة التي جرت على غير من هو له وبين الفعل الذي جرى على غير من هو له حيث وجب ابران الضمير
 في الصفة مطلقا عند البصري وحمل صوق عدم اللبس على صوق اللبس وفي الفعل اقتصر ابران على صوق
 اللبس بخو زيد ثم يضمر هو بخلا وهذا زيد تضمر حيث لا يحذفه من لعدم اللبس ولا يحذفه من صوق عدم اللبس على صوق اللبس
 اللبس فيلزم حمل صوق اللبس على صوق اللبس في الصفا دون الافعال تحصيل لا يفرقها وبين الافعال في محمل الضمير ولا يفرقها
 اولى بالتخفيف وذلك باستتار الضمير فيه ثم الحكم لا يختلف في المسئلة بين الصفة التجارية على غير من هي له وبين
 الصفة التجارية على غير ما هي له لكنه ذكر الاصل وهو من المختصر بالعقلاء ثم لما فرغ عن بيان مواضع تقدير الاتصال
 شرح في بيان امثلهما على الترتيب فقال **مثلا اياك ضرت** مثال التقديم على عامله **وما**
ضرتك الا انا مثال الفصل لعرض **واياك والشر** مثال حذف العامل اذا صله اتق
 نفسك والشر اى اتق نفسك ان تغرض للشر واتق الشر ان يهلكك على ما سبق بيانه في التحذير **وانا**
زيد مثال كون العامل معنويا **وما انت قا** مثال كون العامل حرفا والتضمية مرفوعة **وهذا**
زيد صار يتره مثال الضمير الذي استدل اليه صفة جرت على غير من هي له فانه استدل
 اليه الضمير التجارية على زيد حيث وقعت جزمه وهو صفة لزيد حيث قام الضمير بها واما اختيار بالضمير
 صوق عدم اللبس فيستدل به على صوق اللبس بخلاف ما لو عكس ثم الضمير البارز فاعل لا تأكيد والا كان
 في صوق

الفصل لغرض وقيل هو تأكيد الضمير المستكن في ضاربه، لكنه تأكيد لازم كفاعل بدليل الزيد ون العمرون
 الضاربه وهم نحن حيث جمع الضاربون ولو كان نحن فاعلا لضعف جمعه لانه كالفعل والفعل اذا قلتم على الاسم
 لا يثنى ولا يجمع ومن ثم ضعف قام رجل قاعدون، غلمان على ما عرف من قبل وروى عن الرخشي الزيد ون
 العمرون ضاربهم نحن بافراد الصفة وعلى هذا يكون الضمير البارز فاعلا كما قيل **واذا اجتمع ضمير**
وليس احدهما مرفوعا او او الحال اى والحال انه ليس احد الضميرين ضمير مرفوعا
فان كان احدهما اى احد الضميرين اعرف من الآخر وقد متا اى قد مت الآخر
فلك الخيلة في الثاني اى في اتصال الضمير الثاني المؤخر وانفصاله نحو **الدرهم**
اعطيتك واغطيتك اياك وضربتك وضربت اياك اجتمع في المثالين
 ضمير ان كلاهما مرفوع لضميهما في اعطيتك وجر الاول ونصب الثاني في ضربتك واحدهما اعرف وهو ضمير
 الخطاب في اعطيتك وياه المتكلم في ضربتك وقدم الاعرف في الثاني فجاز في الثاني الوجهان الاتصال والانفصال
 واما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والاخر مجرورا فان
 قيل قد سبق انه لا يسوغ المنفصل الا لتقدير المصير فهو لا يجوز اما ان تقدير الاتصال او لا اذا احل
 التقيضين واقع لاصالة فان تقدير وجب ان يتعين الانفصال وان لم يتعذر وجب ان يتعين الاتصال فما
 وجه الخيارات قيل تعارض في وجهها التقدير وعدمه اما جهة التقدير فباعتبار الفصل بالفضلة لفظا بين الضميرين
 وعامله وقد عرفت ان الفصل يتأني الاتصال واما جهة عدم التقدير فباعتبار عدم الفصل حكما لان تلك الفصل

ضمير متصل والفضل بما هو متصل غير معتد به فيكون هذا الفضل كلافصل فلما تناقض فيه جهتان جو ز الوجهان
توفيقا بين الجهتين وما قال وليس أحدها مرفوعا اختراعا عما إذا كان أحد الضميرين مرفوعا نحو أكرمتك مائة
ح وجب الاتصال إذا ضمير المرفوع كالمخبر من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل أصلا لا لفظا ولا حكما فيجب الاتصال
وإنما قال فإن كان أحدهما أعرف اختراعا إذا تساوى ما نحو أعطاه آية وأعطيته آية حيث يجب الانفصال في
الأصل للتخبر عن تقدم أحد المتساويين على الآخر غير مرجح وليكون الأول راجعا على الثاني بالاتصال ولا
يستلزم الثاني عن اللحق بمثل من كل وجه وفيه نظر لأن المفعول الأول في باب أعطيت راجع على الثاني
معنى لأن في الأول معنى الفاعلية وفي الثاني معنى المفعولية فهو يستحق التقديم نظر إلى الترجيح المعنوي
فلا يلزم تقديم أحد المتساويين على الآخر من غير مرجح ولا يستلزم الثاني عن اللحق بمثل من كل وجه ولا يحتاج
إلى ترجيح بالاتصال وإنما قال وقد منه اختراعا إذا كان الأعراف موزعا أعطيته آية حيث يلزم انفصاله لأنه
لو قيل أعطيته لزم تأخير الأعراف عن غيرها وهو خلاف الأصل فوجب انفصاله ليكون المتكلم معذورا في تأخير
الأعراف باعتبار الصوت ولا يلحقه طعن في أول الوهلة بأيراد على وجه خلاف الأصل وحكم سببويه فيه بخير
الاتصال في أعطيته وذلك لأن الثاني وإن كان الأعراف لكن الأول في معنى الفاعلية هو مستحق التقديم نظر إلى
الترجيح المعنوي باعتبار المقام المعنى عن الترجيح اللفظي **والأفوهو متفصل** أي وإن لم يكن أحد
أعراف أو كان أحدهما أعرف لكن لا يكون الأعراف مقدما فالثاني متفصل لا غير لما بيننا **نحو أعطيتك آية**
اجتمع فيه ضميران وليس شيئا منهما مرفوعا وأحدهما أعرف وهو ضمير الخطاب لكنه لم يكن مقدما أو أعطيت
آية اجتمع فيه ضميران متساويان وليس شيئا منهما مرفوعا **والمختار في خبر باب جاز الانفصال**
يعنى إذا وقع جاز كان ضمير جاز انفصاله نحو كنت لا بد دخول العامل عليه أشبه المفعول والمفعول إذا كان
ضميرا وجب انفصاله بخصوصيته وجاز انفصاله نحو كنت آية لأنه في الأصل خبر المبتداء وخبر المبتداء إذا كان ضميرا
وجب انفصاله لأن عامله معنوي لكن الحقيقة راجحة على التشبه فيختار الثاني **والأكثر** أنه إذا كنى عن
الاسم الواقع **يعد لولا** الامتناعية **وعسى** إن وقع بعد لولا ضمير مرفوع متفصل وبعد عسى
ضمير مرفوع متصل **فيقال لولا أنت** أي لولا أنت لولا أنت لولا أنت لولا أنت لولا أنت لولا أنت لولا أنت
لولا هو لولا هو لولا هو لولا هو لولا هو لولا هو لولا هو لولا هو لولا هو لولا هو لولا هو لولا هو لولا هو لولا هو
عسيتهم عسيت عسيتهم عسيتهم عسيتهم عسيتهم عسيتهم عسيتهم عسيتهم عسيتهم عسيتهم عسيتهم عسيتهم عسيتهم
لأن ما بعد لولا مبتداء وما بعد عسى فاعل والمبتداء إذا كان ضميرا وجب انفصاله لأن عامله معنوي والاصل العامل
إذا كان فاعلا يتصل بفعله لأنه كالمخبر من الفعل ولقائل أن يقول لولا أنت لولا أنت لولا أنت لولا أنت لولا أنت لولا أنت
أولى لأن المتكلم مقدم على المخاطب والغائب فيدخل في قوله في قوله لا بخلاف ذكر المخاطب حيث لا يدخل المتكلم
في قوله لأنه في أول المخاطبة

الخبير فيكون العياق قاصدا عن ذكر الله تعالى اختار ضمير الخطاب لأنه متوسط وخير الأمور أوساؤها وجاء
بعد لولا وعسى ضمير متصل يقال **لولاك وعساك إلى آخرها** أي لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك

فأعرف وإنما تركت النون في قولهم عساي حملا على لعل في النرجي والاكثر عساي مع النون وإنما تركت النون في
قول الشاعر غدا يحرق قومه كعيد الطيفران ذهب القوم الكرام ليسى حملا على المظلي وأجاز الكوفيون ترك
النون في فعل التعجب فقالوا أما أحسن وما أجل بترك النون وأنت مع النون في
أي في المضارع **ولدن وان واخواتها** غير ثابت مبتداء ومختار خيرا وهذا الخطاب
للمخاطب غير معين واللام في النون للعهد وفيه صفة النون أي أنت مع نون الاعراب الكائنة في المضارع ومع
لدن وان واخواتها سوى ليت ولعل وهي ان كلن ولكن غير بين آيتان النون وتركها تقول يضربني
ويضربوني ولدني بالتشديد وانني وانني وكلني ولكنني ويضربني ويضربوني ولدني بالتخفيف وانني وانني
وكاني ولكنني وانما استثنى ليت ولعل من اخوات ان لعدم التغير فيهما لان التغير يوجب استواء الجانبين
ولا يستوي الجانبان فيهما بل كائنان في ليت والترك في لعل مختار كما قال الشيخ من بعد ومختار في ليت
وعكسها في لعل فهذا الكلام دليل خروجها عن التغير لعدم استواء الجانبين فيهما اللهم الا ان يقال
التغير لا يوجب استواء الجانبين بل جوارها ورجحان أحدها لايتا في التغير باعتبار أصل الكلام فيكون
صوت اختيار الايتان كما في ليت واختيار الترك كما في لعل قسمان صوت التغير فلا يدل كلام الشيخ
بعد على خروج ليت ولعل من هذا الكلام فلا حاجة الى الاستثناء ههنا وانما حير فيها بين الايتان والترك
اما الايتان فلمحافظة على الحركات البناءية في غير لدن وعلى السكون البناءية الذي هو الأصل في البناء
في لدن واما الترك فمقتضى غير لدن للخروج عن اجتماع النونات وذلك في ان واخواتها ظاهرة اما في المضارع
مع نون الاعراب فعند لمحق نون الثقيلة في لدن فلكونه اسما مستغنيا عن هذه النون فان قيل اجتماع
النونات في ان وان وكان مسلم وفي ليت ولعل غير مسلم قيل اجتماع النونات قد يكون حقيقة وقد يكون حكما
كما في لعل لان اللام تشبه النون لقرينها في المخرج ولكونه موهوما على اخواتها وهم لعن وعن وان وكما في ليت لكونه
موهوما على اخواتها لكن لما لم يكن في ذاتها ما تم وهو اجتماع النونات وتحقق الداعي الى ايتانها وهو قصد المحقق
على حركاتها البناءية والحمل على الاخوات خلاف الأصل اختير فيه الايتان ولما ازداد المانع في لعل وهو انفة
ثقل كثيرا الحروف مع ثقل اجتماع اللامات اذ ليس بين اللام الاولى والاخيرين الحرف واحد وهو العين
اختير فيه الترك **ويختار الحوقون الوقائية وليت** من بين اخوات ان استعمل الايقال ليتني اذ لا
يلزم فيه اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف وقال سيبويه لا يجذف النون في ليت الا لضرورة الشعر نحو
قوله زيد الخليل كيته جابر اذا قال ليتني اصافه وافقد بعض مالي **وفي من وعن وقد**
قط وهما بمعنى حسب فيقال سي وعني بالتشديد وقد في وقطني بمعنى حبيبي اني كنانتي والايتان
في من وعن وقد وقط للمحافظة على السكون اللام الذي هو الأصل في البناء بخلاف الحركة اللامعة
حيث لا يلزم محافظتنا لانها ليست باصل في البناء والترك فيها قياسا على لمحق السكون الذي هو
من ليت ومن الرحمن **وعكسها** أي عكس ليت **لعل** أي يختار فيما تركها فيقال لعل
ار اللامات وكثيرا الحروف وحمل على بنونهم وغير مفتوحين واللام مأكنة وهو بمعنى سبب

لعدم قول نخل بعض كفا في كراهة لام ساكنة قبل النون ويتوسط بين المبتدأ والخبر قيل
دخول العوامل اللفظية عليها من ثم كان وان وقعت واخواتها وقرعها من ثم
 ولا التمثيل مستير بليس **وبعد هذا** ان يدخل دخول العوامل اللفظية صيغة مرفوعة منفصلة
 مخوزيد هو القايم وكنت انت الرقيب وانه هو الغفور **والجواب** ان ما زيد هو القايم وما زيد هو الكريم وانما قال صيغة
 مرفوعة منفصلة وليقل ضمير مرفوع منفصل لما كان الاختلاف في كونه ضميرا على ما سبقت ولا يمكن الاختلاف
 في كونه صيغة مرفوعة فان قيل يلزم في المبتدأ والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز لانها قبل دخول العوامل
 عليها مابتدأ وخبر حقيقة وبعد دخولها مجازا من باب تسمية الشيء باعتبار ما كان قيل الجمع +
 بينهما مجازيا باختلاف الحقيقة بيان ان عدم جواز الجمع بينهما للتناقض ولان تناقض في عند اختلاف الحقيقة او عند
 اختلاف القرين كما يقال لا تنكح ما نكح ابوك عقدا او طيا فانه اريد بقوله ما نكح الحقيقة بقرينة قوله وطيا
 والمجاز بقرينة قوله عقدا ومنه قوله تع وان كانوا اخوة رجالا او نساء عند من يوزع الجمع بينهما حيث
 اريد بالاخوة الاخوة والاخوات بقرينة قوله بعد ها رجالا ونساء فكذا انها يراد بالمبتدأ والخبر الحقيقة
 بقرينة قوله قبل العوامل والمجاز بقرينة قوله وبعد ها ويمكن ان يحمل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام
 عند الكل فيراد بالمبتدأ المستند اليه المقدم وبالخبر المستند الموحى بالرتبة او يراد بالمبتدأ الخبر الاول
 من الجملة الاسمية وبالخبر الخبر الثاني منها او مخوذك مما يصح او يقال ان الاشكال انما يتوجه اذا كان الطرف
 احق قوله قبل العوامل وبعد ها صفة المبتدأ والخبر اما اذا كان متعلقا بقوله يتوسط فلا يتوجه الاشكال
 اصله الطرف في قولك رايت هذا الشاب في شبابه وصيا به متعلق بقوله رايت وليس بصفة للشباب
 قطع هذا يكون المبتدأ والخبر على الحقيقة فافهم وانما تعينت صيغة المرفوعة لانها ادل على الخبر لان مرفوعين
 كثير في كلامهم وانما تعينت صيغة المرفوعة للتفصيل لانه امر موضوع على صيغة الانفصال واسم مبتدأ
 والمبتدأ اذا كان ضميرا كان الانفصال وقوله **الصيغة** امر صفة اخرى اى مطابق له في الافراد والاشتراك
 والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والمخاطب والغيبة مخوزيد هو القايم والزيدان هما القايمان
 والزيدون هم القايمون وهذه القايمه وان ترنا اقل منك وكنت انت الرقيب وانه هو الغفور **والجواب**
 وانما كان مطابقا للمبتدأ لكونه عبا عنه وقوله **وليس فضلا** الجملة صفة اخرى اى تسمى
 تلك الصيغة فضلا وانما يتوسط هذه الصيغة بين المبتدأ والخبر لتفصيل تلك الصيغة **ان**
نعتا وخبر او ليفيد نوعا من التاكيد هذا على التوسط لاعلة التسمية لان هذا العرض لا يحصل
 بالتسمية ووجه التسمية غير مذكور في المتن ثم قال الخليل وسيبويه انما يسمى فضلا لانه يفصل بين ما قبله
 وما بعده ببيان ان ما بعده ليس في خير الاول وليس من صفاته ومقتلته وقال المتأخرون انما يسمى فضلا
 لانه يفصل اى يفرق بين الخبر والنعت وما ل كلا الوجهين واحد وانما الفرق في العيان وهذه التسمية
 عند البصريين والكوفيين يسمونه عمادا لانه يحفظ ما بعده عن السقوط عن الخبر مثل عماد البيت
 والضمير في قوله كونه عايدا الى الخبر والمبتدأ وان كان المبتدأ كونه سابقا للمبتدأ والخبر لتعيينه بالقرينة

اذ هو المتعين اصل اختار اللفظ دون المبتدأ ويمكن ان يبادر الخبر الى ما بعده معونة المقام أي بين كونه مابعدا
 اقتضابا. فنتيجة انه حال اوجز لكونه قال قبل الاحتياج الى الفصل ان يكون اذا امتدأ بـ **المبتدأ** والخبر كان المبتدأ
 ظاهر الموصول ليس بخبر زيد هو الفاعل اما اذا اختلف امر بهما يجوز زيد هو الفاعل وكان زيد هو القام او كان المبتدأ ضميرا
 نحو كنت انت الرقيب واذ هو الفاعل لا احتياج اليه لعدم اللبس قبل حصول اللبس في بعض الصور حين صوته عدم
 اللبس على صوته **السطح اللباد** **وشرط** أي شرط هذا للتوسط او شرط الفصل او شرط المذكو من الصيغة **ان**
يكون الخبر أي خبر المبتدأ **معرفة** او ملحقا بالمعرفة مثلا **افعل مذكرا** او ما شرط ان يكون الخبر معرفة
 لان الفصل انما يحتاج اليه اذا كان الخبر معرفة اذ لو لم يكن معرفة لم يلبس الخبر بالفت فلا يحتاج الى الفصل وافتل
 من كان ملحقا بالمعرفة لا متناهم دخول الامر فيه لقيامه في مقام الامر ولهذا لا يجوز الجمع بينهما لابقائه زيد الا فضل
 من عرف اجاز ابو عثمان الكاظم وقوعه قبل المضارع لمشاهدة الاسم المعرفة في امتناع دخول الامر فيه كقوله تعالى
 ومكر اولئك هو يبوء واوجب بانه لا يتعين في الآية كونه فضلا لاحتمال ان يكون مبتدأ وما بعده خبرا او تأكيد لما قبله
 كما في قوله تعالى وانه هو اهلككم وانه هو امان واوجب **مثلا** ان زيد هو افضل من عرف وهذا
 مثال كون الخبر افضل من فاعله اذ كره مثال كون الخبر افضل من كذا احد دخول الفاعل دون كون الخبر معرفة ودون كون الخبر
 قبل العوامل مع انما اصلان لان الفصل انما يحتاج اليه فيما لم يرفع اللبس بخلاف كون الخبر افضل من كذا او كون الخبر
 العوامل فانهما وعمال لعدم الاحتياج فيهما الى الفصل لعدم اللبس فيهما غالبا فلخاريا بالقياس للفرعين يستدعي
 على الاصلين بخلاف ما عكس وكان كون الخبر معرفة وكون الخبر قبل العوامل مستغنيان عن المثال لكثرة تماثلها
 الفرعين فانما يحتاجان الى المثال لقلتهما **والاموضع له** أي لا فصل لضمية الفصل من **الام** **معرفة**
التحليل لانه علة جوف على صيغة الضمير وضع الفصل يتغير بتغير المبتدأ فيكون بمثابة كاف الخطاب في ذلك
 ذلكا ذكره وانه الخطاب في انتما انتما فلما ان هذه الحروف فصل لها من **الام** فكذلك هيها وعند بعضهم
 اسم ملحق ليس بمفعول ولا عامل واستبعد التحليل العام الاسم وقوله هذا التحليل متعلق بقوله له لكونه ظرفا
 مستقرا أي لا موضع كائن له هذا التحليل او متعلق بمعنى الذي أي انتفع الموضع له عند التحليل **وبعض**
المرجعية أي ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبره يجوز ان يكون قوله خبرا
 بالرفع فيكون قوله ما بعده مبتدأ وقوله خبره خبره وبجملة حال ويجوز ان يكون بالقياس فيكون ما بعده
 على اول مفعولي يمس وخبره مطلق على تالي مفعولي يجعل أي بعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدأ ومفعول
 ما بعده خبرا فلا ينصرف في انت انت الرقيب وعلمت زيد اذ هو المطلق وبعضهم يجعل هذا الضمير تاليا للفتحة
 وروايات يجوز دخول الامر لا مبتدأ على هذا الضمير لو كان تأكيدا لما جاز ذلك فدخل الامر منه كونه تأكيدا
 وبعضهم يجعل تاليا لما بعده في **الام** ويرى ان كون الشيء تاليا لما بعده ليس بمفعول في كلامهم على انه
 ينتظر بقوله كنت انت الرقيب فاذ الرقيب منصوب وانت ضمير رفع ولو كان ضمير الفصل تاليا لما بعده
 لوجب خلافه بالاختلاف المتبوع فوجب ان لا كنت بها الرقيب وكذا لا ينتظر بوجوب زيد هو الفاعل
 وعلمت هو المطلق فانه لو كان تاليا لما بعده لم يكن **الام** **معرفة** اذ المطلق هو المصوب

[illegible]

حال كونه منصوبا ضعيف العلم الدليل عليه بعد حذفه لان الخبر كلام مستقل ليس فيه
رابط والجواز لكونه على صفة الفضل ولما قل ان يقول قد يقوم الدليل عليه بعد حذفه كرفع زيد في ان زيد
قائلا وانما قال منصوبا لان حذفه مرفوعا لا يجوز لانه ان كان فاعلا فظاهر وان كان مبتدأ فلعلم الدليل
عليه بعد حذفه على ما مر مع كونه ركن الامع ان مستثنى مفرغ اي ضعيف مع كل عامل الاعم ان
المفتوحة اذا خفت ظرف لقوله الامع ان لمعنى المقارنة او لمعنى الاستثناء اي الامم قد تابان
وقت تخفيفها واستثنى وقت تخفيفها اي فان حذفه **لا** اما القول بوجود هذا الضمير
فان ان للكسوق والمفتوحة كل واحد منهما يعلان لمشا بجمتها الفعل على ما عرف لكن المفتوحة اقوى
شبهها من الكسوق به لان صيغة مثل صيغة مد وشدة فقلنا بوجود هذا الضمير ليكون ان المفتوحة
عاملة اعتبار القوة شبيهها بالفعل واما امتناع التلغظ بهذا الضمير فلكونه ملغاة صيغة مجزأة
بتخفيفها وتغير صورتها مقالة قوله تعالى واخرج عوهم ان الحمد لله رب العالمين **الاشارة**
ما وضع لمشار اليه كقوله ما جسر وقوله لمشار اليه فضل خرج به غير اسم الاشياء قال قيل ان
اريد بقوله لمشار اليه الاشياء الاصطلاحية لغير تعريف الشيء بما هو اوسع في المعرفة والمجهالة اذا لاشياء
في المحدود اصطلاحية وان اريد بالاشياء اللغوية لا يستقيم التعريف حيث يدخل فيه ضمير الغائب و
المعهود وغيرهما قيل المراد الاول والتعريف لفظ وهو تعريف لفظ بلفظ اخر منه او يقال الاشياء في المحدود
لغوية في الاصل صار هي جزء المحدود والمحدود اسم الاشياء لا الاشياء او يقال المراد الثاني ويخرج ضمير
الغائب ويخرج باعتبار الحبيثية فان ضمير الغائب وان وضع للاشياء الى شيء بالمعنى اللغوي لكنه ليريق فيه
ذلك بل يقصد كونه غائب متقدم لذلك او يقال المراد به الاشياء المحيثة وهو الاشياء بالجوارج اي ما
وضع لمشار اليه اشياء حبيثة فلا يرد ضمير الغائب ونحوه فانه يشير الى العباد اشياء ذهنية وورد عليه في ذلك
الله قال الله تعالى منزلة عن الاشياء المحيثة واجيب بانه محمول على التخييل **وهذا الذي**
ولما قل ان يقول لا يستقيم حمل قوله هذا خبر لقوله وهي اذ لم يعطف على خبرها من سائر اسماء الاشياء
فلا يصح حملها على الضمير العائد الى اسماء الاشياء بل يمكن ان يحمل كلام الشيخ على تاويل وقساره وذلك في
احدها ان قوله هو مبتدأ محذوف الخبر اي في خمسة وانجذب بعلقة مبدية والتالي من قوله هو مبتدأ
وذا خبر محذوف المعطوف هي ذ او احواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف اي وهو للمذكر ولحقنا
كذا والثالث ان قوله مبتدأ وقوله امتدأ ثان محذوف الخبر اي في مائة وانجذب خبر المبتدأ الاول
وقوله للمذكر مئة ذ او الراجح ان قوله مبتدأ وذا مبتدأ ثان والمذكر خبر ذ او الراجح خبر المبتدأ الاول محذوف
الضمير اي في ذ او الراجح ان قوله مبتدأ في ذ او الراجح ان قوله للمذكر والذي لاشاء وقوله ذان وذان
بذلك من الوصول المندرجة في اختلاف في ذ او الراجح ان يكون ذ او الراجح تنائية كقوله ذ
من وما فلا يحتاج ان يبين اصله بل بان احكام الاسماء للمفردة غالبية في هذه الكلمة حيث يختلف صيغة

هذا الخبر

قد كبيراً وناشوا وازداد تشيئة وجما حيث يقال في المخرج المذكور ذاء وفي المثنى ذان وفي الجمع
 اولاه وهذا الية القصر والتمكن وغلبة احكام الاسماء المتكسنة والتصرف بجمع كوربها تشيئة لان بناء الاسم
 المتكسنة لا يكون اقل من القدر الصالح فلا بد من بيان اصله وقيل اصله ذو وبالواو الثانية اعتباطاً اي بغير
 علته موجبة وقلبت الواو الاولى الفالح كما وانفتاح ما قبلها ذ يتي لمشابهة الحرف في الاصل فذهب المتكسنة
 للبناء فصار ذ وفيه نظارة لو كان اصله ذو ولو وجب ان يكون تشيئة ذو وان كعصوان تشيئة عصا واجب بانه انما يقبل
 تشيئة ذو وان في بابين الاسم المتكسنة وغيره وذلك لان المثنى في غير المتكسنة صيغة مرتجلة غير مبينة على الواحد فلم يعد الى
 اصله وقيل اصله ذيسي بالياء يمين فخذت الياء الاخيرة اعتباطاً وقلبت الاولى الفالح كما وانفتاح ما قبلها وفيه نظر
 لانه لو كان اصله ذيباً لوجب ان يكون تشيئة ذيان كرجان تشيئة رجي وقيل اصله ذوي بفتح العين فخذت الياء
 وقلبت الواو الفاء وقيل اسم الاشارة الال وحدها والالف زائدة **ولم تشأ اي مثنى ذان** رفعاً
وذين نصياً وجراً واختلف النحاة في مشأه فذهب اكثرهم الى بئانه لقيامه على البناء وهي مشأه
 الحرف في الاحتياج وقيل معرب لان آخره يختلف باختلاف العواصم والاول اصل لان بناء الواحد والجمع اعني
 ذاهو كما شاهد اصدان على بناء المثنى وعلى ان اختلافه صيغة وضع غير مضاف الى العاصم كاختلاف صيغ الضمائر
 مثل انا واياي فيكون ذان صيغة مرتجلة للمثنى المرفوع غير مبينة على الواحد وذين صيغة مرتجلة للمثنى المنصوب
 كاتا وياي وكذا الاختلاف في اللذان والذين وقد سبق ذكره في حكم العرب **والمثونث تاو**
وته وذى وذو وذيه وئيه بقلب ذال تاء في تا بقلب الالف ياء في ذى و
 هاء في ذه وبالجمع بين القلبين في تى وته يعنى ان ذالم قلبت تاء والفاء قلبت ياء في تى وهاء في ته وبالجمع بين
 البدين في ذهى وئيه يعنى ان الفاء قلبت هاء وياء **ولم تشأ اي مثنى الموثث فان** رفعاً وتين
 نصياً وجراً على الخلاف للذكور في ذان وذين **وجمعها** اي جمع المذكور والمؤنث ما قلنا كان او غير عاقل
اولاه صد او فطر اي سواء كان عدوداً او مقصوراً والقصور يكتب بالياء وقد يتون الممدود
 مكسوراً كصير ان كان اولاه معرفة وصيه مؤنثاً نكراً لفائدة البعد وتنزيله بالبعد منزلة النكرة **وليحتم**
 اي يدخل في اول اسماء الاشياء **حرف التثنية** وهي الهاء لان الاشتاق يلزم تنبيه المخاطب لولا
 يقال هذا وهذان وهاتان وهاتان وهاتان **ويتقبل بها** اي ويتقبل بالواحد الاسماء الاشياء
حرف الخطاب ليدل على لحوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقال
 ذاك ذانك وتلك تانكما واولئك والذليل على حرفية امتناع وقوع الظاهر موقوعه ويحيط لان صيغة افضل ايضا
 يمتنع وقوع الظاهر في موقوع كل استنار صيغة الفاعل ويكثر واجب بانه وان امتنع ذلك لكنه لما وجد فيه دليل
 التسمية وهو الاستناد اليه كالمسألة **وهي خمسة** في خمسة اي حرف الخطاب خمسة وهي
 كما ذكرنا في خمسة اسماء الاشياء وهي ذان وتا وتان واول **فيكون** المجموع بضرب اسماء
 الاشياء الخمسة في حروف الخطاب الخمسة **خمس وعشرين** لفظاً وهي خمس جتنبي
 ان يكون حروف الخطاب ستة واشياء خطاب الخمسة خمسة فمئة **فان** اي يذكر ويؤنث وهما

اعتبر التسمية لذاتك العلة للعرف ان تابت الطرح من التثنية الى العشرة على عكس تاييد جميع الاشياء **وهي** اي
تلك الخمسة والعشرون **ذلك الى ان** كلمة ههنا استقلالية ومعناها ذاك وما سواه الى ذاك فلا
يخرج ما بعد ها عن حكمها قبلها **وذلك** وما سواه **الى ان** بتخفيف النون وتشديد ها قال
الله تعالى فذلك برهانان من ربك وجه التشديد سند كره بعد اسطر **وكذلك** البواني اي
تلك الى تان وكذلك سائر لغاتها وتأت الى تانك واو ثلث الى اولئك **ويقول ذلك** القريب
اي للمشار اليه القريب **وذلك** البعيد اي للمشار اليه البعيد **وذلك** المتوسط
اي للمشار اليه المتوسط اي الذي بين القريب والبعيد وانما قال هكذا للتأنييد بين قلة المسافة وقلة
الحروف وكثرة المسافة وكثرة الحروف وانما اخذ ذلك المتوسط عن الطرفين والظاهر ان يذكر في الوسط لتوقف
معرفته على معرفة الطرفين وانما حال المصنف في الفرق الى غير حيث قال ويقال ذلك القريب آية ولم يقل ذلك القريب
آية لانها راي كثير تخلف هذا الفرق باستعماله امكن اخويه وبالعكس لم يتخذ مذهبهم واحال الى غير فقا
ويقول وتلك وذاك وتلك مشددين واولئك مثل ذلك
خير لقوله وتلك وما عطف عليها لفظ تلك وما عطف مثل لفظ ذلك في افادة البعد وقال الاندلسي لا فرق
بين تشديد النون وتخفيفها قربا وبعد او النخاسة فزوا وذلك مذهب المبرح وجه التشديد ان احدى النونين
فيهما نون التشديد والاخرى بدل من اللام المحذوفة في الواحد عند المبرح وعوض من الالف المحذوفة في
الواحد عند غيرك لان الالف في التثنية لا الف الواحد وانتصاب قوله مشددين على انه خبر كان المحذوف
اي ان كانتا مشددين وفيه نظر لان حذف كان بدون حرف الشرط سماعي وقيل انه حال من ذلك وتلك المحكوم
عليها بما عاين ذلك فيكونان فاعلمين معنى وفيه ايضا نظر لان معنى المماثلة في مثل ذلك عامل معنوي والحال لا
يتقدم على العامل المعنوي **واما** بفتح التاء وتشديد الميم **وهنا** بضم الهاء وتخفيف النون
وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وباء بكسر الهاء ايضا **فللمكان** اي فلا يشاء
الى المكان خاصة اي مختصة خاصة اي خصوصا والمجمل موكف يعني ان هذه الاسماء التثنية للاشارة
الى مكان خاصة اي لا يشاء بها الى غير المكان لكن هنا يشاء بها الى المكان القريب وهرنا وهناك الى المتوسط
وتر وهرنا مشددة وهناك الى البعيد واما قوله قال كذا ومن ثم قلت كذا فلا شارة الى المكان الاعتباري
الموصول بنى الموصول لانه يقتصر الى الصلة فاشبه الحرف في الاقتدار الى العزم **الا يتم**
جزء من الكلام اي مبتداء او خبر او فعلا او مفعولا ذلك وانتصابه على التمييز اي لا يخرج شيئا او حال اي
لا يتم حال كونه جزءا من الكلام **الاصلة** وعائل مستثنى مفسر في اي لا يتم شيئا الا بصلته و
عائل من الصلة فان قيل ان اريد الصلة الماخوذة في تعريف الموصول اللغوية لا يتم المحذوف يلزم الارجاء و
الاشكال في المحذوف وان اريد الاصطلاحية فاما ان يؤخذ الموصول في تعريفها بان يقال الصلة هي الجملة الحيزية
المبينة للموصول اذ لم يؤخذ بان يقال الصلة هي الجملة الحيزية وعلى الاول يلزم الدور والرد والمراد بالموصول اكل
اصطلاحه وعلى الثاني يلزم ان جميع كل جملة حيزية هي و ليس كذلك قيل المراد بالاصطلاح وليس تعريفه

بضم الميم

بأنشأ أصله فيمن باب تعريف الشيء بنفسه بل هو من باب تعريف الشيء بما يحتاج إلى تفسير آخر من غير أن يعود إلى المبدأ وحقى يلزم أن يقال العالم من قام به العلم ثم قال العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به فكذلك هنا قل الموصول ما لا يتم جزءه إلا بصفة ثم قصر الصلة بقوله وصلة جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو آخر منه ولا يلزم منه أن يسمى كل جملة خبرية صلة بل كل جملة خبرية لا يتم الموصول جزءا أبدا ونهايا بل لا التفسير فافهم فقال للصنف ٩ أريد بالصلة الصلة اللغوية ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه إذ المراد بالموصول + الاصطلاح وفيه نظر لأنه لو لم يرد الاصطلاح لكانت لا يتم أحد دياليزها الأجمال والاشكال في أحد على أنه قال بعد ذلك أنا قلت بصفة ولم أقل بجملة كما قال الرمنشسي جريا على اصطلاحهم فبيننا قضا كلامه فأن قيل الموصول كما لا يتم جزء من الكلام إلا بصفة وعائد مخو جاء في الذي قام به كذا كذا لا يتم فضله في الكلام إلا بما نحو صيرت الذي قام به فواجب تخصيص الخبرية قبل الجزء اعلم من أن كذا كذا لا يتم فضله في الكلام إلا بما نحو وأن لم يكن ركنا يفوت الكلام بفوت فأن قيل لو قال ما لا يتم جزءه إلا بجملة خبرية وصيرت له كان أخصا وأخص قبله أنه سلك طريق الأجمال والتفصيل وذلك من باب البلاغة أو يقال أنه قصد بيان الاسم المصطلح عليه تلك الجملة ولذلك الضمير وقيل إنما قال بصفة اخترا عن الأسماء التي يتم جزء من الكلام بدون صلة فويرد وهل وإنما قال وعائد اخترا عن بعض الظروف المضاف إلى الجملة بحيث وإذا وإذا هذه الأسماء عالم يلزم جزءه إلا بصفة بعد ها لكنا لا يحتاج إلى عائد وليست بموصولة في الاصطلاح وفيه نظر لأنه إذا أريد بالصلة الاصطلاحية لا يحتاج إلى إخراجها إلى قيد آخر لأن جملة لا تقسم صلة اصطلاحا ولو أريد بجملة ما كمله كان قوله وعائد اخترا عن الموصول مخو وهو أن وما وكه المصدريات وإذا أريد بها الاسم بدلالة مورد التفسير كان ذلك خارجا عنها **وصلة** أي صلة الموصول **جملة خبرية** معلومة مضمومة للمخاطب وأما واجب أن يكون صلة صلة لأن وضع الذي ولتي ومشتاها ومجموعها تعرض وصف المعارف بالجمل فعمل أخواتها عليها وأما واجب أن يكون معلومته للمخاطب قياسا على سائر الصفات لأن الصفة من شأنها أن تكون معلومة للمخاطب قبل إخراجها على الموصوف فلا يقال جاء في الذي قام به العلم ثم عرف قوامه وجهه بحيث فأن قيل الموصول مخو فكيف تبين بالجملة على ما عرف قبل خبرية فيه إذ قد قيد الشك ما لا تنفي المعرفة **ولعائد خبرية** أي للموصول وأما احتياج العائد ليربط الصلة بالموصول والإكانت اجنبية عنه فبقية **وصلة** **الالف واللام** وهما من الذي والقي صارتا بمضاهيها للتخفيف **اسم فاعل أو** **مفعول** وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا بمنزلة ما جاز وأن لم تكونا بمعنى الفعل لما صح وقوعهما صلة وأما أورد الفعل على صوت اسم الفاعل والمفعول كلف اللام الموصولة بالحقيقة اسم موصول وهو أنما يدخل في الجملة لكنها يشبه اللام الحرفية أعني لام التعريف صوت وهو أنما يدخل المفرد فيجملت صلتها ما كان لا تصح مفعلا صوتا علايا بحقيقة الشيء لا صفة شبيهة لتقصين مشابهما بالفعل ولا اسم تفتير لأنه ليس بمعنى الفعل بسبب الزيادة المصدرية لا يفتقر بالفعل إلا بتقصين أن وهو معها بتقدير المفرد أنه فاعل الأعراب أن يكون على اللام للموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف

طما وجب لا يرد ذلك الجملة خبرية لأن لا تقتضيه الروق حلة نفسها وأما أن لا يرد

لا يحتمل الا مراب نقل امر بها الى صلتها واعربت بأمرها كما في الاكاشرة بمعنى الغير على ما مر في باب الاستثناء
 فيقول جازم في الضارب ورايت المضارب ومرت بالضارب وهي اي الموصولات **التي** للمفرد
 المذكور **والتي** مفعول المؤنث **واللذان** لثنائي المذكر **واللتان** لثنائي المؤنث مطلقا
 بالالف رضا والياء ضميا وجر والواو في عدا وزن الخط والمعدى **واللذين**
 كلاهما جمع المذكر **واللهي واللام واللائي واللاتي واللو اتني**
 كلاهما جمع المؤنث **وزيها** وها بمعنى الذي يستوي فيما المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث
 غير ان من يختص بذوي العلوم والعز جابط في الحقيقة وقد يستعمل احدهما مكان الاخرى مجازا
واي للمذكر بمعنى الذي كقوله تعالى اقم اشدا على الرحم عتبا **وايتي** للمؤنث بمعنى التي نحو ايتيني
 احسن من عند عذري **وذو الطائفتين** **والمسنونيتي** الى بقى طي اي ذو والتي يستعملها
 بنو طي بمعنى الذي والذات اشر اعلم ان ذو ويجي لمعينين بمعنى صاحب كما مر في الاسماء الستة ومعنى الذي
 والتي في لغة بنو طي وهو المراد هتوا لفرقيبين ما ان الاول لمعينة وهذا مبنية لا يتغير بقول جاء في
 ذو قام ورايت ذو قام ومررت بذو قام ويستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والمثنى والجمع
 والغائب والحاضر كقوله محذوف لثن تغير بعض ما صحت قوله لا يتحقق للعظم ذو وانا عازف اي للعظم
 الذي انا عازفه وكقول الآخر فان الماء ماء الي وحدي وبيري ذو هزت وذو طويت اي التي حضرتها والتي
 طويتها **وذ ابعدا** **مالا** **استفهام** نحو ما ذا صنعت اي اي شئ الذي صنعتها وكذا بعد
 من الاستفهامية فمن ذا اكنت وقيل ان ذا من الموصولات مطلقا **والالف واللام**
 عطفت على ما ذكر من الموصولات فان قيل قوله والالف واللام يهر ان كلا منهما موصول وليس
 الا كذا لك بن محذوف موصول قيل الجمع بحرف الجمع كايحج بافظ الجمع كانه قال وجموعهما **والعائد**
المفعول يجوز حذفه اي اي الضمير العائد من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا
 كان مفعولا كقوله تعالى هذا الذي بعث الله رسولا اي بعث الله رسولا وانا جاز حذف مثل هذا
 الضمير لموصول العالم به لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدل على الحذف وعلى ان
 المحذوف ضمير المفعول كونه صلة بخلاف ما اذا لم يكن الضمير محتاجا اليه حيث لا دليل حينئذ
 على حذف الضمير لموصول المفعول وهو الاختصار بحذف الظاهر الذي هو الاصل فلا حاجة الى حذف
 الضمير الذي هو خلاف الاصل وذلك بان لا يكون عائد الى الموصول نحو سمع الصبيان حقا او اعاد اليه
 ضمير آخر ايضا كما عرفت نحو الذي منيت عنه علامه ومجالات منة الله للموصولة لعدم ظهور الموصولة فيها
 فالضمير احد دلائل موصوليتها وبخلاف ما اذا كان في الصلة ضمير الفاعل لا يمحذف فالحاصل
 ان العائد الى الموصول غير اللام اذا كان صلة ولا يكون ضمير بواحد يجوز حذفه لانه لا يمحذف الموصول عليه بخلاف
 ما اذا كان ضمير سواء هو الذي منيت عنه علامه بخلاف العائد الى غير الموصول نحو سمع الصبيان
 لن حقه فلا ضمير عائد الى غير الموصول فلا يجوز حذفه منها حيث لا يدل الموصول على المحذوف

لاستغناء عنه فاذا اقل سمع الله ان حذف قاصدا لقوله ان حذف على ما هو شأن من يقصد ابتاع المستند
كان هذا غير جائز من جهة المتولد ومن حذف الضمير المستغنى عنه مراد اذ لا يكون مما يشبه الفاظ القرآن
فبغني ان يقصد الصلوة كما جاء في بعض الروايات وبخلاف هذه اللفظ الموصول المحذوف وهو الموصول
فيها والضمير احد دلائل موصولة ما فان قيل اي حاجة الى ذلك الموصول عليه فلم لا يجوز حذف العائد
المفعول اذا كان في الصلة ضمير ان او كان الضمير عائدا الى غير الموصول قيل الاصل ان الضمير وان كان
فضله لا يحذف لان الاضمار خلاف الاصل وانما وضعت الضمائر للاختصار وبعد الحذف يستوي
الظاهر الضمير فلا حاجة الى اربكاب مخالفتي الاصل الاضمار والحذف مع حصول الغرض وهو الاختصار
يحذف الظاهر الذي هو الاصل لكنه اذا اخرج الى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى الموصول يجوز
حذفه لقيام الدليل على تحقق مخالفتي الاصل وهما الاضمار والحذف قطع هذا التحقيق ظهور ان اللام
في العائد للعهد اي العائد الذي لا يتم الموصول الا بفتح العائد الى غير الموصول والعائد اليه المنقذ
وانما قيد العائد بالمفعول ليخرج عن العائد الذي هو فاصل وقية نظرا كما يخرج العائد الذي هو فاعل يخرج
العائد الذي هو مبتدأ وقد جاء حذفه اذا كان خبرا غير جملة في صلة اي مطلقا نحو قوله تعالى ايعلم اشهد
على الرحمن عتيا اي هو اشهد وفي صلة غير عند طولها لقوله تعالى وهو في السماء الزوي الارض الا اي الذي هو
في السماء الحذف العائد عن الصلة لطولها بالعطف عليها فافادق قيد المفعول ثم امكن ان العائد للمفعول
يجوز حذفه اذا كان العائد ضمير متصلا واضمارا لا هو الذي ما ضربت الايات فحيث لا يجوز
حذفه او لو حذف لا يعلم انه حذف ضمير متصل بعد الاكوان ان يكون المحذوف ضمير متصلا قبل
الا وحيث لا يفوت الغرض الذي لاجله الاختصار مقدم جواز الحذف ههنا للبانع **واذا**
اخبرت عن شئ هو خبر جملة بالذي او بالتي الباء للاستعانة بالاستعانة كناية التي
وليست بصلة الاخبار لان الذي مخبر عنها لا ضمير بها **صلى الله عليه وسلم** في الجملة الفعلية مع ما عطف
عليه جزاء الشرط فلان قيل ان الخبر يجب ان يكون متاخرا عن الشرط وههنا قد تقدم على الشرط قيل معناه
واذا اردت ان تخبر عن شئ باستعانة الذي او باستعانة الذي وهذا الشرط مقدم على الخبر لا محالة اي
او قعت كلمة الذي في صلة الخبر **وجعلت موضع المني عن** اي في موضع الذي
مقصود الاخبار عنه ضمير لها اي كلمة الذي **واخرت خبر عن** اي اخبرت الخبر عنها
حال كون خبرا عنه اي عن الذي **فاذا اخبرت** القاء للتفسير او للتقليل اي فاذا اردت
الاخبار عن زيد من خبر زيد **زيد** اي الذي الجار والمجرور صفة زيد اي عن زيد الكائن من
خبرت زيد او كلمة من تبعيضية اي عن زيد الذي هو بعض هذا التركيب **قلت الذي**
ضميرها زيد بقصد ير الذي وجعل الضمير في موضع زيد وتاخير زيد خبر الذي ولذلك
اي مثل الذي **والالف واللام في الجملة الفعلية** المتقوفا خاصة اي
خصت الف واللام بالجملة الفعلية خاصة اي خصوصها لصلة هاء وصلتها و

اسم الفاعل او المفعول من الفعل الذي في الجملة العملية اذ لا يجر بناهما
من جملة اسمية فاذا اخبر عن زيد من ضرب زيد بالالف قلت الضاربة انا زيد واذا اخبر عن زيد من
قام زيد بها قلت القائم زيد **واذا اتخذ امرئها** اي من الامور المذكورة اي شرط من الشرط
المذكورة وهي تصدير الذي وجعل الضمير موضع المخبر عنه وناحية الخبر عنه خبرها **تعد الاخبار** المذكورة
الاخبار بالذي **منه** اي من اجل انه اذا تعدل امرئها تعدل الاخبار **امتنع** الاخبار بالذي في
ضمير الشان مخبره هو زيد قائم حق العيان ان يقول ومن ثم امتنع عن ضمير الشان لان ضمير الشان مخبر عنه لا
مخبر فيه الا انه جعل المخبر عنظرا على الاتساع على نحو الحاجة في الصدق وانا في حاجتك واما امتنع الاخبار بالذي
عن ضمير الشان لامتناع تاجير خبرا عن الذي بان يقال الذي هو زيد قائم هو لانه يستلزم التقدم على
الحاجة المفسدة واما بقاء بالتفريع من الاجزاء الاول اخذ فيه من القريب **وفي الموصوف**
الصفة فلا يجوز في ضرب زيد العاقل ان يخبر بالذي عن زيد ولا عن العاقل لامتناع جعل الضمير في موضع واحد
منها لانه لو جعل في موضع الموصوف بان يقال الذي ضرب هو العاقل زيد ثم وقع الضمير موصوفا ولو جعل
في موضع الصفة بان يقال الذي ضرب زيد هو العاقل لم يقع الضمير صفة وقد عرفت ان الضمير لا يوصف ولا يوصف
به ثم الاخبار عن الموصوف انما يمنع اذا كان بدون الصفة اما اذا كان مع الصفة فغير يمنع نحو الذي من ضرب
زيد العاقل **وفي المصدر العامل** فلا يجوز في عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي
عن الدق لامتناع جعل الضمير في موضع لانه لو جعل الضمير في موضع بان يقال الذي عجبت من دق القصار
الثوب دق لزم اعمال الضمير وهو يمنع ثم الاخبار عن المصدر العامل انما يمنع اذا كان بدون الموصول اما
اذا كان مع الموصول فلا يمنع نحو الذي عجبت من دق القصار الثوب **وفي الحال** فلا يجوز في نحو جاءني
زيد ركبنا ان يخبر بالذي عن قوله ركبنا لامتناع جعل الضمير في موضع لانه لو جعل في موضع بان يقال الذي
جاءني انما هو ركب لم يقع الضمير حالا وهو يمنع لما عرفت ان الحال لا يكون معرفة **وفي الضمير**
المستقل غيرها اي غير كلمة الذي فلا يجوز في زيد من ضربته ان يخبر بالذي عن الضمير العائد الى المبتدأ
لامتناع تصدير الذي لانه لو صدر بان يقال الذي زيد من ضربته هو في ذلك الضمير ان عاد الى الموصول لم يدخل المبتدأ
عن العائد وان عاد الى المبتدأ لم يدخل الموصول عن العائد وكل منهما امتنع **وفي الاسم**
المشتغل عليه اي على الضمير المستقر غيرها فلا يجوز في زيد من ضربته غلامه ان يخبر بالذي عن
غلامه لامتناع تصدير الذي لانه لو صدر بان يقال الذي زيد من ضربته غلامه فذلك الضمير ان عاد الى
الموصول لم يدخل المبتدأ عن العائد وان عاد الى المبتدأ لم يدخل الموصول عن العائد وكل منهما امتنع
وما الاهمية انواع فيه اخرا من غيرها الحرفية كالتأنيذ وللعلدية والكافة اي ما النسوبة
الى الاسم نسبته الجوزي الى الكلمة لان ما جزئي والاسم كلي اي ما الذي هي من جزئيات الاسم لانه جزئيات
الحرف انواع ستة موصولة بمعنى الذي نحو اعجبني ما صنعت اي التي صنعت **واستفهامية**
نحو ما تلك بيبياتك يا موسى **وشطية** نحو ما صنعت اصنع **وموصوفة**

في
الاسم
المشتغل
عليه

اما في نحو **تخرب يا بعلبك** شي مجزئاً واما بحجة لقول الشاعر **ربما يهلك المقوس من الامر** له فرجة كل الفاعل
وما في البيت محتمل ان يكون كافة اي مانعة عن العمل مبينة لدخول رب على الفعل لقوله تعالى **ربما يود الينا**
الذين التناحوا اختاروا كونها موصوفة بمعنى شئ والعائد محذوف اي رب شئ تكرهه النفوس لانها لو كانت
كافة لا بد لها من حذف مفعول يكن حبيثاً وكان تقدير الكلام **ربما يهلك النفوس شيئاً** من الامر وحبيث
يلزم حذف الموصوف واقامة الصفة التي هي الجار والمجرور وهو من الامر تمام وذلك قليل الا بالشرط
المذكور في باب الصفة هذا حاصل ما ذكر للصفة في شرحه وفيه نظر لانه لا يمنع ان يكون من متعلقات
بقوله **يهلك** وهي متعدي كافي اخذت من الدراهم شيئاً ملازمة الى حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور
عقلم فالامر ان يقال ان كل ما يحتمل ان يكون موصوفة وان يكون كافة والمثال يصح محتملاً لكن يرد
عليه ان المثال وان يصح محتملاً لكن غير المقصود اذ كان مساوياً للمقصود كان قبيحاً وان كان راجحاً كان
اقبح ويدفع بان جعلها موصوفة راجحة هنا محل رب على بابه الكثير وهو كونها غير مكفوفة وفيه اخلة على
الفعل **وتامة بمعنى الشئ** منكرهذه الى على الفارسي ويعني الشئ مع فاعله سبويه نحو قوله
تعالى **وان تبد والصدقات فتعاه** اي فتعمر شيئاً او ترم الشئ هي وتامة سميت تامة لانه لا يحتاج الى صلة
وصفة **وصفة** نحو **الكرمة** بوجه ما اي بوجه اي وجه وقيل هي حرف زائدة وفائدتها الابهام وتأكيد التنكير
تظيماً نحو **لا امر ما غلبت او تخير** نحو اعطيت عطية او تتويجا نحو اضرب ضرباً ما واما ذكر انواع ما في الموصولات
لانها ليس لها باب علاقة وانما موافقتها الموصولة لفظاً فهي في ضمن الموصولة **ومثل ذلك**
اي مثل ما في اوجهها **الاولى التامة والصفة** فان من لا يكون تامة والصفة خلافاً الى
على الموصولة نحو **الكرمة** من جاءك اي الذي جاءك والشطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربت والموصوفة بالمفرد نحو قوله **ولف بنا فضلاً على من غيرنا حبة البني محمد يا نا** اي
على شخص غيرنا وبالحجة **نورب** من جاءك قد اكرمته وبنام من وما الموصولتين لشبه الحرف في الانتقاد
وبناء الاستفهاميتين والشطيتين لتضمن حرف الاستفهام والشط وبناء التامة والصفة +
شبه اسمها الموصولة لفظاً **والثاني** لانه ذكر بمعنى الذي **وايتي** للبوثة بمعنى التي **من**
في اوجهها اي تكونان موصولتين نحو اضرب ايهم وايتي لتقيت واستفهاميتين نحو ايتهم اخوك و
ايتهم اختك وشطيتين نحو ايتهم عواذله الاسماء الجسدية وايتي طريقة سلكت سلكت وموصولتين
نحو يا ايها الرجل ويا ايها المرأة ولا يعرف كونها موصولتين في غير هذا المقام واجاز الان خبير كونها +
موصولتين في غير هذا المقام ايضا نحو مرتبتي باي محسن اليك فان قيل قوله **من** يشير الى عدم كونها صفتين
لعدمه في من لكنه ثابت بالاتفاق نحو **مرتبتي** رجل اي رجل وامرأة اي امرأة **رجل كامل وامرأة كاملة** قيل
لعل الشبهة اوجه في الاستفهام لان اصلها صفتين هو الاستفهام
لان اذا قيل **مرتبتي** رجل اي رجل فكانه قيل **مرتبتي** رجل عظيم لا يعرف له فيسيال عن شأنه ويقال اي رجل
فنقل الى الصفة وجعل عجزاً عظيم فاعرب باسم الموصولة هذا كان شبهها في حق شوق الوجه الى

بوجه

وانتفاء التامة والصفة فيكون التثنية تاماً ويجوز ان يكون التثنية مضافاً دون انتفاء مائه
 عنه فيكون التثنية قاصراً فلا يرد مجيء ما صفتين دون من فان قيل اللفظ اذا اريد به مجزء اللفظ يكون علماً
 فيكون اية ههنا صالحة فيجب ان يكون غير منصرف لوجود السببين العلمية والتأنيث وقد نقل ههنا مونا
 قيل هو غير منصرف وتثنيته لمشاكلته مسماة والهنوع في غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة وقد
 سبق مثل هذا الكلام في قوله راما ورازته فنصرف **وقومعيتها** اي كلمة اي الموصولة معرفة
وحدها حالها في التثنية او مصدر قام مقام الحال اي ينفرد افرادها والحكمة حال فان قيل
 سائر انواع اي واية سوى كونها موصوفتين ايضاً معرفة فلا وجه للتخصيص كونها موصوليتين قيل افرادها في
 الاصل بالفتحة انواع الموصولة مطلقاً وهي معرفة من بين الموصولة وهذه الاكثار كما في الموصولة في الاعرابها وذلك لانهم
 الماتة عن الضم لا زلها تارة التنوين للماتة في البناء لكونها حالية امكنية الاسم فكما ما هو نازلة منه مائة وهو كالمضافة
 ولا يرد نحو حيث قائماً لانها لا تضاف الى الجملة مع انها مبنية لان الاضافة اعني في ما عدا لا
 ووجه قد سبق في بحث علالي ولا يرد نحو يوم مثلاً ويوم يتبع الصادقين ويوم يتبع في الصور فان الاضافة
 واعية الى البناء فكيف يكون ما عدا لان هذه الاضافة من حيث انها اضافة الى الجملة اولاً اذ المضاف
 الى الجملة واعية لما عدا ان الجملة يشبه مبنية الاصل كما انها من حيث انها قائمة مقام التنوين ما عدا فيجوز
 البناء توفيقاً بين جهتي كونها داعية وما عدا **الاذا حذف صدر هملتها** اي صالة اي فيجوز
 يجوز ان يبنى على الضم ان كانت مضافة بحرف تعالي لتزعم من كل شيعة ايتم اقل على التثنية اي كقولهم
 من كل طائفة من طوائف البغي والفساد الذي هو اشد على الرحمن في الطغيان والعلو في الكفر فحذف
 اي في احواله في النار وذهب الكوفية الى انها معرفة مبتدأة استقها مبنية للموصولة ومن كل شيعة
 متعلقة بالرفع ومن التبعية والجملة صفة شيعة يتاويل مقول فيهم لان الجملة الاختشائية لا يقع صفة وحمل
 يوحى على التعليل بالاستفهام ويلزم عليه التعليل في غير افعال القلوب وهو من خصائصها
 وفيه ان اختصاص التعليل بها ليس مذهب يوحى فلا يلزم عليه ذلك وحمل الاختشاع على زيادة من في الاشباه
 كما هو منه فيكون كل شيعة مفعولاً وجعل ايام مستأنفة وانما بقيت بعد حذف صدر هملتها لان البناء
 كان صفة اشباهها وامثالها اعني سائر الموصولة تشبهها بالحرف في الافتقار وهذا انما منع عن صفة اشباهها
 كالمضافة الماتة للبناء فاذا حذف صدر هملتها اذ تشبه بالحرف لا يرد ياد افتقاراً بحذف صدر هملتها التي هي
 مبنية وموضحة له صار هذا الحجة حجة اضافة لها فاعاد مبنياً لان ما هو صفة الاشباه يعيل اليه كل شيء ياد في
 سبب فيه وفيه انه منقوص بما اذا كان غير مضاف فحذف صدر هملتها نحو ايا افضل اي هو افضل حيث
 وحل ان ياد افتقاراً بحذف صدر هملتها ولم يبين لانه لم يجمع الاضغوباً وانما يبنى على الضم لانه لا يمكن فيه
 نقصان بحذف بعض ما يوضح ويبين وهو الصلة فانما المبنية للموصولة جبر ذلك للنقصان بالضم الذي هو
 اقوى الحركات كما قيل في قبل وجعل لا يمكن فيهما نقصان بحذف ما اضيف اليه جبر ذلك للنقصان بالضم الذي
 هو اقوى الحركات وقال سيبويه لا عراب بحذف صدر هملتها ايضا لغيره قال الجري من تحت من خذ في الكثرة

فلم اسمع أحدا لم يفتقر إلى اسم الأفعال المضوية وماذا صنعت وكذا في من ذا الكرم
وجاز أحدهما أي أحد الوجهين ما الذي أي فائدة معنى الذي يكون ذا موصولة وما
 استنفها ما معنى أي شيء أي شيء الذي صنعه **وجوابه** أي جواب ماذا صنعت على هذا الوجه
رفع أي مرفوع، أو وضع على أنه خبر مبتدأ محذوف فالتقدير في قول الأكرام في جواب من قال ماذا صنعت
 الذي منعت الأكرام **والوجه الثاني شيء** أي فائدة معنى أي شيء يكون ماذا مبتدأة اسم واحد
 بمعنى أي شيء كان قبل أي شيء صنعت فيكون ماذا منصوبة المحل على أنه مفعول به لفعله صنعت **وجوابه**
 أي جواب ماذا صنعت على هذا الوجه **نصب** أي منصوب أو وضع نصبه على أنه مفعول به فاذا قيل الأكرام
 في جواب ماذا صنعت كان المعنى صنعت الأكرام وقلة رأي قول تعالى قل الصوفى جواب ماذا سيفقون بالرفع
 والنصب فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي الذي سيفقون الصوفى والنصب على المفعولية أي سيفقون الصوفى
 ومفعول الال ما يفضل من النقطة **أسماء الأفعال** حيث لقيامها مقام الأسماء والأفعال كما أن
 الشيخ بقوله **مكان بمعنى الأمر والماضي** كلمة كان هذه بمنحصر الوجه
 الأربع وهي أن يكون ناقصة على أصلها أو تامة أو بمعنى صار أو تامة أي ما كان كأنما بمعنى الأمر
 أو ما وجد بمعنى الأمر والماضي أو صار بمعنى الأمر والماضي أو بمعنى الأمر والماضي أو بمعنى الأمر والماضي
 أسماء الأفعال بمعنى أن أسماء الأفعال قد يكون بمعنى المضارع مثل افعل بمعنى افعل واو بمعنى
 التوجه فكيف يجب المحصور وأجب بأن أصلها ما كونهما بمعنى تفجرت وتوجت وإن عبرة بالمستقبل مجازا
 فلا يرد نقضا فإن قيل نحو الفاعل اسم الذي منوب فيضيه أن يكون اسم فعل قيل معناه ما كان بمعنى الأمر والماضي
 بمعنى الماضي بعارض نحو اسم الفاعل لا كان بمعنى الأمر والماضي ومعناه قد عليه حد الفعل لا أنه دل على معناه
 في نفسه فقتل إذا حد لا زمنه الثلاثة وصنعوا وأجيبنا وضعت أولا أسماء لا بما في الأصل أما مصدر أو ظرف
 أو جار ومجرور ووضعها بمعنى الأفعال وضع ثانيا وهو وضع اعتباري استعمالي فإنما استعملت بمعنى الأفعال
 بعد النقل فلم يبق أول تعريف اسم الفعل نحو المضارع لمس لعدم الوضع الثاني له ولم يخرج عن الأسماء
 لاعتدال الوضع الأول فيه فافهم فإن قيل لم عرف أن هذه الكلمات ليست بالأفعال قيل بالدليل و
 ذلك لأن صيغتها مخالفة لصيغ الأفعال ولأن بعضها ينون عند التكثير بخومير ومير وف واة وبعضها تدخل
 فيه الألف وبعضها منقول عن المصدر والظرف والمجرور كقوله فانه منقول عن المصدر لأن في الأصل تصغير أو
 تصغير التوضيح يميز الروايد كقوله تعالى امهلهم رويدا ورأى كقوله فانه منقول عن الظرف وعليه
 فانه منقول من المجرور وهذا دليل ظاهر على أنهما وبعضهما يشبهه أن يكون مصدر أو ظرف
 يثبت استعماله مصدر أو نحو وشكان بمعنى سرح وشتان بمعنى امتزق وهيمات بمعنى بعد
 ونزال بمعنى أنزل فإن هذه الكلمات يحتمل أن يكون منقول عن المصدر لأن وشكان وشتان على وزن
 ليا أن أصلها نويان وهو مصدر لوى يلوى على حيزب يفزب وهيمات على وزن قواة وهو مصدر
 قوتي ونزال على وزن ذهاب وهو مصدر ذهب فاحتمل ما هو منقول عن الإفعال على ما هو منقول عن البقائين

قال
 الشيخ

وجعل الكل منقولاً **نحو زيد أي أمه** فظير ما يكون بمعنى الأمر وهو متعدي والمنقول
 عن ذي يستعمل **وهي مائة ذلك أي يعد** فظير ما يكون بمعنى الماضي وهو كالأمر والمنقول
 عنه فيه غير مستعمل وإنما اختار هذين المتأخرين ليشير إلى تقسيم اسماء الأفعال إلى ما كان بمعنى الأمر
 الماضي ولا ما كان متعدياً أو لا زناً وإلى ما كان المنقول عنه فيه مستعمل أو لا وفي محل هذه الأسماء
 من الأعراب مذهباً من أحدها البرقع على الابتداء فيكون مع فاعله الساد مسنداً للخبر جلة كما قام الزيد أن
 لم يدرى وفيه نظر لأن معنى الفعل عني الابتداء شيئاً واجباً لا تسلم أن هذا النوع من المبتدأ مينا فيه معنى
 الفعل لكونه مسنداً به لا مسنداً إليه لا ترى أن قايماً في قوله (قايماً الزيد) مبتدأ وفيه معنى الفعل لا شيء
 معنى يقوم الزيد أن وللتأني المضطرب المصدرية فزيد زيد أمثلاً في تقدير (زيد الزاد) وشم
 حذف الفعل من غير أن يواضعه التصغير الترخيم يحذف الزائد وفيه نظر لأنه يستند على تقدير الفعل قبلها فله يكون
 حينئذ أسماء الأفعال والحق أنها محل لها من الأعراب لصيرورتها بمعنى الفعل وأخذها حكمه و
فعال مبتدأ **الامر** ما يوازن بفعال **معنى الامر** الجار والمجرور منقطة فعال أي فعال الكائن
 بمعنى الامر من الثلاثي الجار والمجرور لما منقطة الامر أي معنى الامر الكائن من الثلاثي أو حال من ضمير
 ثبت **قياس** وهو خبر لقوله فعال أي قياسه أو ذو قياسه ومعنى فعال بمعنى الامر من كل ثلاثي قياسه
 عند سيبويه يعني أن كل فعل ثلاثي يجر أن يشتق عنه فعال بمعنى الامر كـ **كنزل الكائن معنى**
أنزل وضرب بمعنى اضرب وكال بمعنى كل وكتاب بمعنى أكتب وعلم بمعنى أعلم وفي غير الثلاثي
 سماع ليريات الأخرى وعمرار وعند المرح معني فجار مطلقاً سماعاً وهذا لا يخفى على من هو مطلقاً قياسه
 أعلم أن فعال التي بمعنى الامر من أسماء الأفعال وسائر أفعالها ليس منها **فعال** مبتدأ
مصدر حال عن ضمير قوله مسني ولا يجوز أن يكون حالاً عن فعال لأنه ليس بفاعل ولا مفعول به
معرفة أي علماً بمعنى **كفيا** علم للفتح أو الجور وهما من المعاني وأما قلنا أنه مصدر لأن الفعل
 تغير الصيغة بدون تغير المعنى فيكون معناه المصدر وأما قلنا أنه معرفة بدليل قوله فجار
 الحقيقة وأما الزوم التأنيث فيه باعتبار أن سائر أقسام فعال مؤنثة و**صفة** عطف على
 قوله مصدر أي صفة مختصة بالنداء **مثل يافاف** وبإحياء أو غير مختصة مثل جنا والشمس
 وحلقتي للمنية وقوله **ميتي** خبر لقوله وفعال أي فعال مصدر أو صفة ميتي وأما بقى فعال التي هي
 مصدر معرفة أو صفة **لمشاهدة له** أي لما يشاهده فعال التي هي مصدر معرفة أو صفة
 لفعال التي بمعنى الامر **عدلاً وزناً** أي لما يشاهده عدله وزنه لعدل فعال بمعنى الامر
 وزنه أو حال أي حال كونه معدلاً وصاحبه فعال بمعنى كمال فعال بمعنى الامر معدول عن الامر
 يمكن أفعال مصدر معدول عن المصدر للعرفة وصفة معدول عن فاعلة **وع**
للأعيان الجار والمجرور وصفة قوله علماً وقوله **مؤيثاً** صفة أخرى لقوله علماً أي علماً كائن
 للأعيان مؤثماً مصوبياً والامر في قوله للأعيان المحسن بـ **مؤيثاً** أي مؤثماً للمؤثات المعنوية

فلا يرد ما قيل ان قطام ليس علما لالاعيان بل علما للعين فلا يصح التمثيل وفيه اختراع اذا كان علما
 للسعي كنجار والواو في قوله وعلما داخله على قوله مبنى للعطف على قوله مبنى السابق الواقع جزا لمبتدأ
 وهو قوله فعال ولا يجوز ان يكون قوله علما حال عن فعال للفقر بواسطة العطف لانه ليس بفاعل ولا
 مفعول به بل هو حال عن مفهوم قوله مبنى في النجار ومعرب في قيم يجعلها بمعنى خبر واحد اي اختلف فيه
 حال كونه علما للالاعيان وان تعلق بكل من قوله مبنى في النجار ومعرب في قيم لانه توارد العاملين على مفعول واحد
 وان تعلقوا بالحل وهو الفخر فلو الآخر عن التعلق بهذا الحال كقطام وعلما بمبنى في النجار
 لما في نجار وفساد التشابهة بفعال التي بمعنى الامر على كونه في
 اي في استعمال بني قيم لمجيئ في استعمالهم معربا على ما حكوا ولا ان العدل التقديرية لا تؤثر في البناء
 لضعف الاما كان في آخره اسم كان وقوله في آخره خبره والحمد لله رب العالمين
 المحلل على ان استثناء الموجب لانه مستثنى من قوله وفعال علما للالاعيان لانه بمعنى كل ما يوازن بفعال
 فيكون علما فيستثنى من ذلك عن حكمه وهو الاختلاف في بناء واعرابه بين اهل النجار وجميع بني قيم
 وفي بعض النسخ الاما آخره راء بدون كان وفي فاعله مبنى بانفاق كثير بني قيم لانه لم يعرف الاعينيا وعل
 ذلك بناء على ثقل الراء التي هي من حروف التكرير فوجب التخفيف فيها بالامانة وهي لا تحصل بدون البناء
 على الكسر نحو خصل علم كوكب واما اسم المكان المرتفع وكر اسم لخرقة فخرية النساء ازواجهن
 ونحو ذلك الاصوات وهي ليست باسماء لعدم كونها تدل على الوضوع وذكرها في باب الاسماء
 المبنية لاجزائها مجزئا واخذها حكمها وبنيته كجزمها مجزئ ما لا تركيب فيها من الاسماء بنحو زيد عمر وقد
 واما مال الاصوات في نقل اسماء الاصوات لان المطلوب بيان الاصوات ما يصوت به الانسان بجملة كخم عند انا خة
 البعير او شبيهه بغيره كالتمثيل بصوت الغراب وغيره لا يبين الاسماء الدالة على الاصوات من نحو صوت
 انا خة البعير وغاق صوت الغراب كل لفظ حله هو صوت وليس المراد به حكاية بل
 الصوت في نحو غاق صوت الغراب لانه اسم لا صوت ولا استواء القسمين فيه حيث يقال ايتنا نخ صوت انا
 البعير فيصير القسمان قسما واحدا بل المراد ما يشبه به انسان بصوت غيره من دميعة او طائر او غيرهما اي
 لفظ صوت به مثل صوت دميعة او طائر او غيرهما كما يفعل بعض الصائدين عند الصيد لسلايق الصيد الصوت
 والتصويت بمعنى واحد يقال قد صاد الشيء يصوت صوتا وكذلك صوت الانسان تصويتا او
 صوت به النجار والمجوز مفعول ما لم يسم فاعله اي كل لفظ صوت بذلك اللفظ للمباني
 لخرها او دعاما او خثيما او خثيما او غير ذلك مثل عدس زجل للمباني وليس دعاء للغير وخرج خشى
 للكلب اي طرده وسمع حشا الابل والعرج بهذا التصويت انقياد البهائم عند سماع هذه الاصوات وذلك
 لاجراء اليد تعالى العادة بذلك فاني قيل لم يرد ذكر ههنا قسما ثالثا وهو ما هو صوت الانسان ابتداء من
 غير تعالى العرج كومي صوت التلعجب يقال وي ما اعظمه اي انجب من كمال عقله قال الله تعالى وي كانه لا
 يغير الكافرون اي ما اشبه الحال بان الكافرين يبالغون الفلاح وكاوه صوت المتوج يقال آوة اي التوج

سبحان
 الله

والله اعلم
 بالصواب

ونحو ذلك قيل ان حكمه علم الالوهة والالهة اولي الاقسام وذلك لان هذين الالهيين لما كانا متحققين بالاسماء
 المبنية على ما جرى من التركيب فبين من الاسماء كان كون ذلك القسم ملحقا بها اولي لكونه صوت الانسان من غير
 تعلق بغيره او يقال في الكلام حذف معطوف اي او صوف به للبيان او غيرهما فلا يخرج ما صوف به لتعجب
 كوي او توجع كذا. والحذف بقريته ان هذا القسم اولي الاقسام **فالاول** اي ما حكم به
 صوت كخاف حكاية صوت الغراب بان صوت به انسان تشبه بابا الغراب **والثاني** اي
 ما صوف به الالهة **الثاني** مشددة او مخففة صوتا ناطقة بالبيان **المركبات** الالهة للعهد اي
 المركبات المذكورة من قبل اي في حصر الاسماء المبنية **كل اسم مركب من كلمتين** اي مركب من
 كلمتين او حاصل من اجتماع كلمتين وجعلها كلمة واحدة بالامتزاج وفي كل اسم على المركبات
 نوع فتسارع اي المركب كل اسم من كلمتين وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين لئلا يخرج تحت قسم
 لان ثاني الجزئين فعل واسم كذا يخرج منه علم مركب من مهملتين فهو جنس فتسارع على ان المهمل ليس
 بكلمة لعدم الوضع وقيل انما لم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو سيبويه لان ثاني الجزئين صوت لاسمه وقيل
 نظرا لانه لو لم يكن اسما فاما هو ان قيل انه حرف فهو قول لم يقل به احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف
 لعدم كونه ابا لوضع بل قسم رابع فخرج من كلمتين ايضا اذا الكلمة يكون الاسما او فعلا او حرفا فلو قال
 من كلمتين كان اولي ليشا دل نحو سيبويه جنس فتسارع علما ويمكن ان يراى بالكلمتين اللفظان على طريق
 ذكره الاخص واردة الاحتمال وان يقال كلامنا في المركب الذي سبب بناء التركيب وسببويه ليس كذلك
 فكان خارجا عن البحث فلا حاجة الى الخرجه عن هذا التعريف **ليس بينهما كلمتين** اي اربعة كلمتين
 اي ليس بين تلك الكلمتين شق ولا هيئة استاء ولا هيئة اصناف ولا هيئة على ولا هيئة افادته حتى يخرج
 منه تاقط شر او عبد الله ونريد والنجمة اعلاما فان قيل تاقط شر امينى فكيف يخرج منه قيل الكلام هو
 في المركب الذي سبب بناء التركيب وهو ليس كذلك **فانضمم الجزء الثاني من المركب** فايضا
 اي بنى الجزء ان على **الجزء الاول** لكونه صار وسطا بالتركيب والوسط ليس بمحل الاعراب والثاني يكون
 متصفا للمحل في خمسة عشر اوصاف خمسة عشر خذت الواو فصل القهر اسمين وتركيبها واحد عشر فلهذا الاسباب صارت الالهة على
 الحشدة وهو لا يفر وجاز سكون الياء تخفيفا وكذلك الحرف في اربعة عشر مائتا واخواتها اي اخوات حادى عشر الى تسع عشر فاما ان
 يقول ان بناء حادى عشر واخواتها متشاكل لان الجزء الثاني لا يتضمن الحرف كان معناه واحد من احدى
 عشر وهذا المعنى لا يستقيم بتقدير حادى وعشر ويمكن ان يجاب عنه بان حادى عشر معنى واحد وعشر
 اذا اريد بيان حاله ومرتبته في التقاد غير المركب المذكور مع بقاء التركيب الى واحد من احدى عشر معنى واحد
 من احدى عشر بتفسير الجزء الاول وهو الواحد الى صيغة اسم فاعل مقلوب من الواحد الى صيغة الحادى فانه
 مقلوب من الواحد بليل امثلة اشتقاق فالحرف الواو عن الدال وقد مت الحاء على الالف فصارت الحاء و
 ولم تلبث الواو ايام كما قبلت في الداعي وفي الثاني عشر الى التاسع عشر لا قلب فلا يلزم استقامة معنى
 الواحد والعطف به للتخارج الاعراب والبناء في المنقولات باعتبار المنقول منه والمعنى باعتبار المنقول اليه

الاسماء

ويمكن ان يقال ان العدد المركب الذي كميان حال المتعدد بني الجمل على الذي لبيان المتعدد فحادي عشر محمول
 على احد عشر وكذا اخوات ذلك على اخوات هذا **الاثنى عشر** مستثنى من قوله بينا لامنا خواتمنا لان
 اثني عشر ليس من اخوات حادي عشر اي بني الجزء ان الاثنى عشر فانه لا يبي في الجزء ان يبي في الثاني ويعرب
 الاول لشبه بالمضاف بسقوط النون لان سقوطها من احكام الاضافة فاعلى حكمه المضاف **والاخر**
الثاني اي وان لم ينفصل الثاني عن اعراب الجزء الثاني لعدم سبب بناء مع امتناع عن الصرف لوجود
 السببين اي العلوية والتركيب **كيعلمك وبني الجزء الاول** على الفتح في الاصل
 اي احوال الوجهة لتوسط اللاح عن الاعراب وعلم الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الجزء الاول
 مضافا الى الثاني مع امتناع الثاني عن الصرف لوجود السببين وقيل مع انضائه **الكنائيات**
 اي بعض الكنائيات اذ جميع الكنائيات ليست بمبنية فعلان وفلاحة كنائيتين عن الاسلام وهن وهن
 كنائيتين عن الانجاس فاما معربات ثم الكنائيات الفاظ مبنية تغيب ما عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم
 اما يجعله مبهما على المخاطب اوله مبناه هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وفيه نظر لانه يخرج من هذا
 التعريف كوكذا الالة غير معتبر بها عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم وانما يعرف الكنائيات في المتن والكيفية
 بذكر الخبريات لانها معدودة منصوصة معلومة بالتحسين فلا حاجة الى
 تعريفها ومن جرئنا كما **وكذا العدد** صفة كذا اي كذا الكائن للعدد او صفة كوكذا اي كوكذا
 الكائن للعدد وجاء كذا كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او الاحد ونحوها و
كيت وزيت للحديث والفقه ولا يستعملان الاكثرين تقولان كان بيتي وبين فلان كيت كيت
 اذ كيت وذيت كناية عما جرى بينك وبينه من الحديث والفقه واصلا كيت وذيت بالاشتداد مخففا
 وانما بنيت الكنائيات للتركيب كذا عن مبيين الكاف وذا او تفخركم الاستفهامية حروف الاستفهام
 وحمل الخبرية على رب التي هي نقيضها كونها للتكثير وكون رديا قليل او على الاستفهامية لانها مثلهما
 في اللفظ وحمل كيت وذيت على الجمل الملكي عنهما بما هي تشبه معنى الاصل على ما عرف **فك الاستفهامية**
 اي الدالة على الاستفهام **مميزها** اي مميز كمال الاستفهامية **منصوب** على التخيير **مفرد**
 نحوكم درهما عندكم كماله صيرت فلم مبتدأ ومميزها مبتدأ ثان ومنصوب خبر المبتدأ الثاني والجزء
 خبر المبتدأ الاول **والخبرية** اي مميزة كمال الخبرية مجذب المضاف والا ليرى الجمل **مجرد**
 على الاضافة **مفرد** مرق **ومجموع** اخرى نحوكم رجل او رجال عندي وانما كان مميزة الاستفهامية
 منصوبا مفردا ومميز الخبرية مجردا او مجموعا لانها لما على العدد باعتبار كونها كائنتين عنه اخذنا
 حكم العدد وهو نوعان احدهما للمضاف الى المميز ثانيا المميز بالمنصوب ففرق بيني كمال الخبرية والاستفهامية
 حيث اعطى الاستفهامية حكم العدد المميز بالمنصوب فنصب مميزها واعطى الخبرية حكم
 المضاف الى المميز فخص مميزها على الاضافة ولا حملت الخبرية على العدد المضاف وهو نوعان
 مضاف الجمع وهو من الثلاثة الى العشرة ومضاف الى الواحد وهو الالة والالف جري فيه حكم كليهما وانما

الكنائيات

واما لم يفرق بينهما بالعكس لان الاستفهامية لما حلت على العدد
 حملت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو ٢ احد عشر الى تسعة وتسعين
 دون العدد القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير وهو لاثنا عشر وما فوقها لثلاثين
 المتوسط راجح لان جنة الامور اوسطها ولا ينكسر ولا يحترق لما حلت على العدد حلت على العدد المضاف لاثنا
 نقيضة رب فكان انجى بعد ما افق واخرى ثم انجى بها الحجة انما يجب اذا لم يفصل بينهما وبين غيرهما فاشي فان
 فصل بينهما فالحجة ان انجى حلا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل فتقول كم في الدار حلا
 فان قيل قد قالوا ان كم الحجة لا تشاء التكثر فلا وجه الجمع بين كون كم حجة وكون جملة الاشياء والتساوي
 بين الحجة والاشياء ظاهر ولهذا انجى التصديق والتكذيب في الحجة دون الاشياء قيل لانت في بيتهما لا اختلاف
 الحجة نحو كم رجل منيت اجاب ضرب كثير من الرجال واشياء لا تستكثر الضرب ولهذا يقال له كذبت
 ما ضربت كثيرا من الرجال ولا يقال له كذبت ما استكثر الضرب كما لو قال ما اكثرهم من ان يقال ليسوا
 بكثيرين ولم يجر ان يقال ما تجبت من كثير تمام فاختلف جهتا الاشياء والحجة والتساوي مع اختلاف
 الحجة وتدخل كلمة من البياقية فيهما اي في غير كم الاستفهامية وغير كم الحجة كقول
 تعالى وكم من قرية واذا كان الفصل بينهما وبين غيرهما بفعل متعد وجب دخولها في البياقية كقول
 ذلك المتعدى كقوله تعالى وكم اهدنا من قرية وكم اتياناهم من آية بيينة وها اي لكم الاستفهامية
 والحجة صدر الاشارة اي لا يجعل فيها ما قبلها من الفعل فلا تقعان فاعلتي ووصفتين لان
 الفاعل والصفة واجب التاخير واما استحقاق الصدر لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام و
 الحجة يتضمن معنى الاشياء في التكثر كما ان رب يتضمن الاشياء في القليل او الحمل على الاستفهامية
 وكلاهما الضمير عائد الى كم الاستفهامية والحجة فان قيل لو قال وكلتا هما ككان او في لتاين
 الاستفهامية والحجة قيل يمكن ان يعود الضمير اليهما با وعل التذكير اي كل واحد من كم الاستفهامية
 والحجة او كلا المؤمنين وهما كم الاستفهامية وكم الحجة يقع مر فوعا منصوبا و
 مجررا اي يقع مر فوعا محلا وكذا منصوبا ومجررا اي في نفسه كونها مر فوعين ومنصوبين
 ومجررين فقال فكل ما بعد الفاء للتفسير كلمة ما موصوفة وفي كونها موصولة نظر
 لان الموصولة معرفة فكل ما بعد كل اذا دخلت على المعرفة اوجبت احاطة الاجزاء دون الاجزاء و
 حيث لا يستقيم وذلك ظاهر فيكون موصوفة والضمير في بعدا عائد الى هاء اي كل لفظ من كم
 الحجة والاستفهامية وقع بعده فدخل تحت فعل عن اي غير من عن كم حسب
 تعلق بضمير استعانة كان منصوبا في مكان العائد الى قوله كل ما بعد
 اسم ومنصوبا خيرا وانجى في الابتداء وهو كل ما بعد واما كان منصوبا لتوجه الفعل اليه
 وعمل فيه مع ما على حسب اي على حسب العامل وذا اي على حسب ما يقتضيه العامل
 ان التفسير هو ان يكون كل ما بعد كل في الجملة كقوله تعالى في كل قرية نبعين واما في قوله تعالى

خبر كان منصوباً على كونه محلاً لغيره كونه محلاً لغيره كونه محلاً لغيره كونه محلاً لغيره
 وفي قوله غير مشتغل عنه نظر لان اشتغال الفعل عن كونه
 يسبغ في حيزه او متعلقه لا يمنع ان يشابه على شريطة التفسير وتبسيط مثل ذلك الفعل عليها ولا شاك
 جواز التفسير في قوله رجلاً او رجل منبهة على شريطة التفسير بتقدير كونه رجلاً او رجل منبهة على شريطة التفسير
 لرجل منبهة غلام لان الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعول المصدر بقدره مؤخر
 فلا فائدة في اشتراط هذا القيد لانتصابه اللهم الا ان يقال ان اشتراط هذا القيد لانتصابه على سبيل
 الوجوب والانتصاب في قوله رجلاً او رجل منبهة جائز لا واجب بل الرفع على الابتداء او كسلافة عن
 المحذوف فيراد بقوله منصوباً كونه منصوباً على سبيل الوجوب ويرد عليه ان قوله والا فمرفوع يقتضي
 وجوب الرفع فيما اذا كان بعد فعل مشتغل عنه بضمير او متعلقه فكيف جاز الوجهان في المثال المذكور
 ويدلح بان المراد بقوله منصوباً الوجوب وقوله والا فمرفوع الامكان العام المشتغل على الجواز والوجوب
 فيدخل في قوله والا فمرفوع قوله رجلاً او رجل منبهة او يقال المراد بذلك فعل غير مشتغل عنه لفظاً
 او نقداً ولا يرد قوله رجلاً او رجل منبهة لان التقدير كونه رجلاً منبهة لا ذكرنا ان الناصب في صورة
 شريطة التفسير اذا اقتضى المعول المصدر بقدره مؤخر فلهذا يرد بقوله منصوباً وبقوله لا فمرفوع الوجوب
 في كلا الوجهين على معنى وان لم يكن كذلك لا لفظاً ولا نقداً يرفع او يقال انما قد يرفع عن قوله رجلاً او رجل
 منبهة اذا جعل كونه مبتدأ ولا يقدر بفعل غير مشتغل عنه **وقيل ما قبل ما موصوفه كالموصولة**
لما امر اى كل لفظ من الاستفهامية والتخييرية قبله **حرف او مضاف بحرف** **او مضاف**
 المحصلة بواسطة الحرف الجار للفظ والتقدير يري نحوكم ودرهما اشتريت العبد وبكم رجل مرفوع
 غلام كونه رجلاً منبهة وعبد كونه رجلاً اشتريت فان قيل كونه يدخل على المصدر فاذا دخل عليه الجار والمضاف
 ليكونوا دخلاً في المصدر قيل اذا دخل الجار والمضاف عليه انتقل المصدر منهما الى الجار والمضاف ليكان
 الاتحاد والتخييرية بين الجار والمجور والمضاف والمضاف اليه **والادفوع** اى وان لم يكن
 فعل ناصب غير مشتغل عنه بضمير او متعلقه ولا قبله جاراً ومضافاً فمرفوع لانه اذا لم يكن بفعل
 فعل غير مشتغل عنه بضمير او متعلقه ولا قبله جاراً ومضافاً كان مجرداً عن العوامل اللفظية فيكون
 مبتدأ او خبر فان قيل يمكن ان لا يكون بفعل غير مشتغل عنه بضمير او متعلقه بل مشتغل عنه
 بضمير او متعلقه ولا يكون كونه مجرداً عن العوامل اللفظية بل يكون الناصب مفعلاً على شريطة
 التفسير نحو كونه رجلاً او رجل منبهة فيكون منصوباً على شريطة التفسير لا مرفوعاً قيل معنى قوله فرفع
 ان يرفع على الوجوب مرفوعاً كما في كونه رجلاً او رجل غلامك وعلى الاولوية اخرى كما في كونه رجلاً او كونه رجلاً منبهة
 او منبهة غلام فان الرفع في مثل ذلك اولى بسلافة عن المحذوف وقوله فرفع خبر مبتدأ محذوف
 فمرفوع مبتدأ **ان لم يكن** كونه استفهامية والتخييرية **حرف** **او مضاف**
 قام او قام لمصدق حد المبتدأ عليه **وتحليل** **كان** **او مضاف** **او مضاف** **او مضاف**

نحو كير يوم سير يسو كير يوم سيري لصداق حد الحجة عليه ويعلم كونه ظرفا بالهين ان كان المميز ظرفا فظرف والا فلا
 وقيل في الكلام حذف مضاف اي مبتداء ان لم يكن مميزا كما الاستفهامية والحجة ظرفا وجزا ان كان مميزا
 ظرفا فان قيل هذا الاصل متفق من نحو كير يوم اذ كير يوم امد سيرة ما ليس فيه مع كونه ظرفا فيقال المراد بالظرف
 الظرف المستغنى فلا بد ذلك لان ظرف ملغ او يقال معناه مبتداء ان لم يكن ظرفا وليس ما بعد ما يصلح الابتدائية
 فلا بد ذلك لان وان كان ظرفا لكن ما بعد صالح للابتداء ائمة وقيل نظر لان على هذا ينقض محتمل كرجل او كرجلا
 غلامك فان ما بعد صالح للابتداء ائمة وليس محتمل بل هو خير له وكه مبتداء وآنبيابان ما بعد وان صلح الابتدائية
 لانه لكن كونه متعين للابتداء ائمة اصطلاحا لان المبتداء اذا تضمن ضد الكلام تعين للابتداء اصطلاحا على ما عرف
 في من ابوك عند سيبويه وكذلك اي مثل كير في محل الاعراب **اسماء الاستفهام**
والشرط مخوم وما واين ومتى فان كان بعدها فعل غير مشتغل عنها بما يفهمها او متعلقها كان محلها
 النصب مخوم من حيث وما صنعت ومن تعرب احرب وما نفع اصنع وان كان قبلها حرف جر او مضاف فمحلها
 الحجة مخوم من حيث وفلام من حيث ومن تمر تمر به وعلا من تعرب ائمة وان لم يكن بعدها فعل غير
 مشتغل عنه ولا قبله جار او مضاف فمحل اسماء الاستفهام الرفع على الابتداء ان لم يكن ظرفا مخوم قام
 وعلى الحجز ان كان ظرفا مخوم في القتال واني قيامك ومحل اسماء الشرط على الابتداء فقط مخوم يلقى فهو مكر
 وما نقلا موالا لنفسكم من غير تجدد وعند الله ولايتا في فيما الحجة اذ يقع بعدها الا العقل وهو لا يصلح
 الابتداء وهذا المثلث في اسماء الاستفهام في جميع الوجوه وفي اسماء الشرط في بعض الوجوه **وفي خبر**
كم عمرك يا جبر وخالته قد علمت قد علمت على ثلثة **او جبر**
 البيت للفرق في جبر التي جاء في غير الذي احتمل الاستفهام والحجز واحتمل حذف المميز ثلثة اق
 النصب على ان كير استفهامية والحجز على انها حجة وعلى ان الوجهين يكون كير مبتداء ولك ظرف مستغنى
 صفة لقوله عمرك وقد علمت على عشاري خيرة والرفع على ان عمرك مبتداء ولك ظرف مستغنى صفة لها فيكون
 المبتداء ثم لكمة مختصة بالصفة وحذف غير كير وقد علمت على عشاري خيرة على هذا الوجه تكون كير استفهامية
 وحذف وقع مصدرا كان المميز المحذوف حيلة او ظرفا ان كان المميز المحذوف مرتقا اي كير حيلة او كير عمرك
 لك يا جبر وخالته قد علمت على عشاري وهذا ظاهر ان قسيمة عمرك تميز ليس باعتبار الوجه المثلث
 بل باعتبار رضىها وجرها فقط ثمة نضبت عمرك نضبت خالته عام وان رفعها رضىها وان جبر رضىها
 تابعين لها لكون خالته عطفا عليها وذلها صفة لها ويحتمل ان يكون صفة خالته وان يكون صفة عمرك وخالته
 بتاويل كل واحد منهما لكن جرهما في صورة النصب لا يجوز صرف ويلا رضىها على انه خبر للمبتداء و
 حيث يكون قد علمت صفة او حالا ونصبها على انما حال من غير لك والقد علم المرأة التي اعوجبت
 رضىها من كثرة الحب او غير ذلك والعشار بكسر العين جمع العشار على وزن علماء وهي التي اتى على حملها
 عشرة اشهر فكم الحجة تبدل على كثرة عمارته وخالته كحالة عشار والاستفهامية تبدل على كثرة عمارته حيث خرج على
 من على ذلك الاستفهامية هذا الاستفهام يتقن التبعة في وجه المخاطب على انما رضىها كقوله تعالى انتم

في من ابوك
 عند سيبويه

بما يشي كالشهاد
سأطع ومنها

بما يشي كالشهاد سأطع ومنها أي من الظروف المبنية **أذا للمستقبل** أي
للزمان المستقبل الجار والمجروح أما صفة أي إذا كان للمستقبل أو جزم مقتداً محذوف وأجملة مقترنة
أي وهو للمستقبل نحو إذا يقوم زيد أو إذا دخلت على الماضي يحل بمعنى المستقبل نحو إذا قام زيد وقد
استعمل في الماضي نحو قوله تعالى حتى إذا ساء بين الصديقين قال الفخو أو حتى إذا بلغ مغرب الشمس وله
نظائر كثيرة **وفيها** أي وفي إذا معنى **الشرط فلذلك** أي لا يستعمل إذا في الشرط
اختير جدها الفعل أي يطل إذا فعل ماضى مجزول من الاختيار أي ولذلك قيل **بأن**
الفعل بعدها إذا الشرط يقتضي الفعل لكنه لما كان غير وضعي في الشرط لم يجب الفعل بعدها بل جعل مختاراً
وقيل عن المبحر أخضاصها بأجملة الفعلية **وقد يكون** إذا **المفاجأة** أي
لوجود الشيء فجأة أي بغتة أي يكابك المفاجأة والفجاء مصدر مهمول اللام من باب المفاعلة
معناه كسي راباً كاهه كرفن والفجاء بالضم ناكاه وسيد من باب فتح وسمع **فيلزم المبتدأ**
بعدها أي بعد إذا المفاجأة في الاستعمال غالباً نحو خرجت فإذا زيد بالباب **ومنها**
أي من الظروف المبنية **أذا للماضي الجار والمجروح** أما صفة إذا انخير مبتدأ محذوف وأجملة معترضة
أي إذا الكاشفة للماضي أو هي كاشفة لماضي أي للزمان الماضي نحو جئت إذا قام زيد وإذا دخلت على
المستقبل تجمله بمعنى الماضى نحو جئت إذا يقوم زيد أي قام **ويقع بعدها** أي بعد إذا **أجملة**
أي أجملة الفعلية والاسمية نحو إذا قام زيد وإذا زيد قائماً لأن **أذا للزمان الماضي** وللماضي مستقر ثابت و
المستقر الثابت من صفات الاسم فتناسب الاسمية لشبهاً والفعلية لكونها بمعنى الماضى فصح
إضافتها إليها **ومنها** أي من الظروف المبنية **أين وإلى المكان** صفة أو جزم مبتدأ
أي الكائنان للمكان أو هما كائنان للمكان **استفهاماً وشرطاً** انصباب استفهاماً
أما على أنه خبر أي من حيث الاستفهام أي الاستفهام عن المكان أو حال أي حال كونه المكان ذ
استفهاماً أو ظرف أي وقت استفهاماً وإتمالياً لتضمن حرف الاستفهام أو الشرط نحو أين زيد وأين تكن
أين وإلى يكون لي ولد وإلى تذهب أذهب ونحو إلى بمعنى كيف كقول تعالى فاتواكم من بين يمينكم ولا يغيث
بمعنى كيف إلا بعد الأمر فعل كذا في الرضى وإذا جزم بها كانت بمعنى أين كما في **ومتى للزمان**
فيها أي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى يخرج أخيراً وأما في لتضمن حرف الشرط
الاستفهام وأين للزمان الجرح أي الجرح صفتيان أي إيان الكائن
للزمان أو جزم مقتداً محذوف أي هو للزمان استفهاماً عن الزمان المستقبل بخلاف معنى فإنه أمر وليست
المجازية المتأخرين وهو غير صحيح من حيث وقتها استفهاماً على أنه تمييز أي إيان للزمان من حيث الاستفهام أي للاستفهام
عن الزمان أو ظرف أي وقت استفهاماً أو حال أي حال كونه الزمان ذ استفهاماً ويختص بالأمور العظام كقول
تعالى يسألونك عن الساعة هل من بادئ أو إيان يوم الدين وإيان يوم القيامة وأما في لتضمن حرف
الاستفهام ثم قيل أنه أي أو أن فحذفت التمرة مع الياء الأخيرة في إيان فادغم بعد القلب وقيل

أصل أي أن فخصت بمذوق المدة التي قبل الالف مع بقية الالف وفيه نظر لأن غير مستعمل بلا كلام من موضوع مداول
 ١ هو الجمع الالف وذلك ليس للتعريف ولهذا بنى لتقصتها حرف التعريف واجيب بان عدم استعمال مع الالف لا يمنع تقبلا
 ٢ الأصل أن لك وقيل زيد في ابن قتيد والالف خذنه فقال وفيه نظر لأن ابن هكمان وإيان للزمان فكيف يكون ذلك
 ٣ أصل هذا واجيب بأنه محتمل التغير حتى بعد التغير لفظاً فإن كثيراً من أن ساء والمحروف يتغير معانيها بعد تغير
 اللفظها **وكيف للحال** أي الكاشة للحال وهي كاشة للمحال استغفها ما وقت استغفها
 ٤ ومن حيث الاستغفها أو حال كون الحال ذات استغفها وأما على كيف في الطرف بناء على مذهبا لا خفتش
 ٥ وأما عند سبويه في اسم غير ظرف بل ليل يدل الالف من اسم متما بمخوكيت أنت أصحح أم سيقلم ولو كان ظرفاً لبدلت متما
 ٦ الظرف نحو متى جئت اليوم أحد أم يوم السبت والاختش يقول معناه كيف أنت في حال الصحة أو في حال السقم
 بأبدال الظرف أو يقال إنما عد في الظروف لأنه بمعنى على أي حال فإذا قلت كيف زيد معناه على أي حال هو
 من الاستغفها أو الصلح أو غير ذلك والحال الظرف متقاربان وأما بنى لتقفن حرف الاستغفها **وملأ**
 أي متما ملأ ومنه وأما قد مر مع كونه ذراعاً للمذللان مذ مقصود منه لكونه أخف من منه وأما بينا لتقفن معنى
 الإضافة لأن معنى مذ يوم الجمعة أول المدة ومعنى مذ يومان جميع المدة أو للتشبيه بالغايات في القطع عن
 الإضافة المئوية إلا أنها لم ينجسها إلا مبينين لأنها أيد المقطوعتان عن الإضافة المئوية بخلاف الغايات والحال
 على مذ ومنه حرفي بمعنى أول المدة أما صفة أمه ومنه كاشة لشيء أو للشيء أو خبر مبتدأ محذوف هو كاشة لشيء
 أول المدة يعني أنها بمعنى أول المدة **فيلها المفرد المعرفة** أي يقترن بهما
 ٢ ويتصل بهما أو يقع بعدهما المفرد المعرفة الواقعة خبراً عما لا المشي ولا المجموع ولا التلحق بمخوار أيشه مذ يوم
 الجمعة بالرفع أي أول مدة عدم رويته يوم الجمعة وأما المفرد فلأن أول المدة أمر واحد لا يكون شيئاً أو
 شيئاً وأما المعرفة فلأن كلاً المجهول لا بد أن يكون معلوماً وكل واحد لا يطلع على شيء كان وقت حاله فلا فائدة في ذلك
 فلا بد من التعريف والعرف هو الأصل في التعيين فلا يجوز العدول عنه إلى التلحق المخصصة وقتل المشي بمخوار أيشه
 مذ يومان لأن صاحبا فيهما وكذا التلحق المخصصة بمخوار أيشه مذ يوم لقيت كمصوب التعيين وهو المقصود
 ٣ **وثانها بمعنى الجميع** أي جميع المدة فيلها الزمان المقصود بالعدد معرفة
 كانت أو تترك أي يقع بعدهما الزمان الذي قصد هو مع عدد أي المدة التي قصدت هي مع عدد ما فالباء بمعنى
 مع حتى لو كان مقصوداً أن جميع المدة التي تلت فيها الربيعة يومان قبل ما رايتهم في يومان أي جميع مدة عدم رويته
 يومان ذلك لما قصد بيان جميع المدة لابد من ذكر المدة مع عدد حتى لا يفسد المعنى **القول** أن المقصود بيان جميع المدة وهذا لا يستلزم
 القول ما رايتهم مذ يومان هذا أو شهرنا هذا أو جيلنا هذا عند الإفراد أو عند الإجماع يستلزم ذلك فلا بد من ذكره وقيل هو المصدر
 كوالفعل أو أن المنة بجمعها نحو ما فرحت مذ ذهابك وما فرحت مذ ذهابك وما فرحت مذ ذهابك فما فرحت مذ ذهابك
 فكان التقدير في ما فرحت مذ ذهابك من زمان ذهابك بمعنى أول مدة طالع الزمان زمان ذهابك وفي ما فرحت مذ ذهابك
 من زمان ذهابك يا إضافة الزمان إلى الجملة نحو يوم بلغة في الصور وفي ما فرحت مذ ذهابك
 من زمان ذهابك أهب بمعنى زمان ذهابك فإن قيل لم يذكر المنة في ما فرحت مذ ذهابك

قيل لعله ادبها في ذكر ان بارادة ان مختصة او مشددة معا او ادبها في ذكر الفضل بارادة الفضل هو ذا الوجه
 المصدرية وهو اكل واحد من مد ومنذ مبتدأ خبر ما بعد وصلة وقومها مبتدأ
 لنا ويلها بالمعرفة اي بالامانة لكونها بمعنى اول المدة او جميعها خلافا للنجاح فانها
 ما بعد ما مبتدأ وما خبر ان مقد ما اي يوم الحجة اول المدة ويومان جميع المدة لانهما لكرتان وما بعد هما
 معرفة او توكيد مختصة بتقدير الحكم والجواب ما ذكرنا من تاويل بالمعركة وانتصاب خلافا لما انه مصدر اي
 يخالف هذا القول خلافا للنجاح والجملة مغترفة ابيان المخلات ومنها اي من الطرق للشيء الذي
ولان بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وفيها لغات غيرها وقد اشار اليها بقوله **وقد**
جاء لدن بفتح اللام وسكون النون **ولدين** بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون **و**
لدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون **ولدن** بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون **ولدن**
 بفتح اللام وسكون الدال **ولل** بضم اللام وسكون الدال **ولل** بفتح اللام واصل اللغات **لدن** بفتح
 اللام وضم الدال وسكون النون كما ان عضدا بفتح العين وضم الضاد اصل لغات فاسكن العين بلا نقل فمضت
 الى الفاء فالتقى ساكنان فحركت الدال فتحا وكسرا او حركت النون كسرا او حذف النون او سكن العين بنقل
 ضمته الى الفاء فحركت النون كسرا او حذف النون من اصل اللغات بلا اسكان فافهم وفي بعض النسخ وقع
 هذه اللغات بترتيب آخر وهو هكذا **الد** بفتح اللام وضم الدال **ولد** بفتح اللام وسكون الدال **وكد** بضم اللام
 وسكون الدال **ولدت** بفتح اللام والدال وسكون النون **ولدت** بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون **ولدت**
 بضم اللام وسكون الدال وكسر النون **ولدت** بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ثم غير بحذف النون من
 اصل اللغات بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او بنقل او بتحريك العين فتحا وكسرا للساكنين بعد
 اسكانها بغير نقل او كسرا بعد اسكانها بنقل او بتحريك النون كسرا بعد اسكان العين بلا نقل فتأمل ثم
 اعلم ان كذاي بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لئلا يقال ان يقال يدي لدن واخواته سوى كذاي كذاي بالحرف وهي
 من في لم وما معنى ابتداء الغاية لانه بمعنى من عند ولد يلزمها من تقفلا او تقديرا او حمل كذاي بمعنى عند
 غير معنى الابتداء عليه طر الدباب وقيل بني لدور ساير اللغات سوى كذاي لتضمن معنى من هو ابتداء
 لانها بمعنى من عند وحمل كذاي التي بمعنى عند عليها طر الدباب وفيه نظر لانه يوجب ال لا يفي عند اطهار
 من في نحو من لدن لعدم التضمن حيثين وقيل بني كذاي الحمل على كذاي الموضوعة وضع الحرف وكذا ساير لغات و
 فيه نظر لان وضع بعض اللغات وضع الحرف مبني على بناء وعدم التصرف فيه فلو بني بناء على وضع
 الحرف لزم الدور واجيب باناسلمنا ان بناء مبني على وضع وضع الحرف ولكن اناسلمنا ان وضع وضع الحرف
 مبني على بناء وعدم التصرف فيه بل مبني على شبهة بمن في لم ومعنى ابتداء الغاية او على تضمن معنى من وهو
 الابتداء على ما مر فلا يلزم الدور والفرق بيني كذاي وعند ان عند يستعمل للحضور حقيقة او حكما فتقول
 عندي ما من سواه كان المال حاضر قريبا عندك او بعيدا عندك لكن في حرك وحفظك كانه حاضر قريبا عندك
 لدى فانه يستعمل للحضور الحقيقية فلا تقول لدى ما الا ان يكون حاضر قريبا عندك ومنها اي

المبينة **قط** بضم القاف وضم الطاء المشددة وفيها لغات وهي **قط** بضم القاف والطاء المشددة المضمومة
 وقط بضم القاف وكسر الطاء المشددة وقط بضم القاف وفتح الطاء المشددة وقط بضم القاف وضم الطاء
 المنخفضة وقط بضم القاف والطاء المنخفضة المضمومة **وهي لماضي المنف عموماً**
 فمعنى ما رأيته قط أي ما رأيته في جميع الأزمنة الماضية والمآد بالمنف أي من أن يكون لفظاً أو معنى كقول
 الشاعر جاء بهدق هد رأيت الذهب قلاً وقد يستعمل في الإثبات نحو كنت أراه قط أي دائماً لماضي
 أن كان صفة الزمان أي الزمان الماضي فاسناد المنف إليه مجاز عقله من الأسناد إلى اللفظ أي للزمان
 الماضي الذي نفي شئ فيما نفي وقوع شئ فيه وإن كان صفة العاقل أي للعامل الماضي أي عامله ماضى
 منف نحو ما رأيته قط فاسناد المنف إليه ظاهر وكذا الكلام في قوله وعوض للمستقبل المنف أي للزمان
 المستقبل المنف وقوع شئ فيه أو للاحتمال للمستقبل المنف أي عامله يكون أمراً مستقبلاً متفياً عموماً لا
 عوض أي لا إرادة في جميع الأزمنة المستقبلية بغير عوض فتعني معنى حرف الإضافات وتلبيد الحرف في
 الاحتياج إلى المضاف إليه مثل قبل جد قلخني ^{تخمين} ~~عمر~~ ^{تخمين} دليل استحالة ذلك وأعرابه جنيذ
 مثل قبل وبعد لذلك بنى على الضم كقول وبعد للحاضر الباقي على وجه الأرض أي وقت يقام الباقيين ويساء
 قط لتضمن معنى لام الاستغراق واختيار الضم للحمل على عوض ولو قال ومتما قط وعوض للماضي
 والمستقبل المنف على وجه اللف والنشر لكان أحسن لتضمنه أحد الوجوه المحسنة وسلامته عن تكرير
 لفظ المنف لكنه لما كان مما يختص الجمع بين الماضي والمستقبل في كليهما عدل عنه إلى التكرار والظرف المضار
 إلى الجملة وإذا يجوز بناءها أي يجوز بناء تلك الظروف على اللفظ نحو يوم ينفي في الصور ويوم ينفي المصادقين
 صدقهم ويومئذ وحيتئذ إذا لمعنى يوم إذا كان كذا وحين إذا كان كذا وأما جازيناء هالان الجملة مبنية
 من حيث هي حتى ذهب البعض إلى أنها من مبنيات الأصل وذلك لأن المراد بمبنى الأصل ما لا يحتاج إلى
 الأعراب من حيث أنه لا يقع فاعلاً ولا مفعولاً ولا مضافاً إليها والجملة كذلك قائماً بنفسها لا يحتاج إلى
 الأعراب لأنها لا يقع فاعلاً ولا مفعولاً ولا مضافاً إليها إنما كان اكتساءها بالأعراب لقيامها مقام
 المفعول أخرج عن كونها مبنية الأصل لأن ما هو مبني الأصل كالحرف والماضي والامر جازي للام لا يكون لها الأعراب
 لا لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً ونحو مرت برجل ضرب مجرور المحل في الجملة لا مجرد الماضي فخرجت الجملة عن كونها مبنية
 الأصل ولم يخرج عن ثبوتها بمبنى الأصل لأنها تشبه بمبنى الأصل في هدم وقوعها فاعلاً ومفعولاً ومضافاً
 إليها بل هي مبنية قوية بالخصبة إلى غيرها من المبنيات فاحتفت مناسبتها بالإضافة إليها ولو بواسطة كافي
 إذا مضاف إلى الجملة جواز البناء واختيار اللفظ المنقطة أعلم أن جواز البناء في الظروف إنما يكون في الإضافات
 إلى الجملة جواز أكبر وليدة وحين ووقت وهما أما الظروف الإضافية إليها وجوباً مثل إذا وإذا حيث ولما
 كان بناءها واجباً على صاعف وكذلك أي مثل الظروف المذكورة في جواز البناء على اللفظ مثل وعندهما أي مقروناً
 مع ما وإن وإن يفي إذا أضيف مثل وغير إلى ما وإلى أن المنخفضة أو إلى أن المثقلة يجوز بناءها على اللفظ مثل
 الظروف المذكورة كقوله تعالى مثل ما أنكر تنظنون وكقول الشاعر لم يمنع الشوب منها عز إن نطقت الجملة في

غصون ذات اوراق جمع وقل هو شجر العقل وهو شجر معروف وفي الكلام قلب اى الى اوراق ذات
 عضون وانما قلب لضرورة الشعر والحكمة عند العرب ذات طوف كالفاء تحتها والقهرى ونحوها و
 كقولك لم يعنى من الجولس خبر انك قائم بنى مثل في المثال الاول لاضافة الى ما انك وغيره في المثال
 الثاني لاضافة الى لا نطق وفي المثال الثالث لاضافة الى انك قائم وانما يشبه الاضافة لهما
 الى الجملة صوتا وشبهما بالظرف للايهام والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام وانما ذكر
 بناءها في بحث بناء الظرف وان لم يكونا من الظرف ضمنا لكونهما متشابهين بالظرف ثم
 لما قسم الاسم اولا الى العرب واليهنى وبين احكام قسميه شرح في تقسيم الآخر للاسم باعتبار
 وضعه لمعين او غير معين فقال **المعرفة ما وضع لشيء بعينه** الجار والمجرور **شئ**
 محشور ليس جينا شئ معين قد علم انما هو لوضع شئ من الماد شئ معين اعلم ان يكون فردا معيناً كزيد
 والرجل لمعهود خارجى وانا وانت وهو او جنسا معيناً كاسامة فانه علم للجنس الاسكنى لاسد
 محله بلام الجنس او جماعة معينة من كل افراد جنس او بعضها كما لمعرف بلام الاستغراق والجمع
 المعهود فاعرف فان قيل يخرج من هذا الحد المضمرات والمبهمات لانها ما وضعا لشيء معين لانها
 كلييات الوضع لان انا مثلاً موضوع لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب وهذا موضوع للاشياء
 الى كل شئ قيل معناه ما وضع للوقوع على شئ معين في التركيب اى في الاستعمال فتدخل المضمرات و
 المبهمات لانها وان كانت كلييات الوضع لكنها جزئيات الاستعمال قال انا في التركيب لا يستعمل
 الا المتكلم معين وانت لا يستعمل الا للمخاطب معين وهذا لا يستعمل الا المشار اليه معين او يقال
 معناه ما وضع لشيء معين بوضع جزئى كالاعلام والمضمرات والمبهمات او بوضع كل وقاعدة
 كالمعرف باللام والاضافة والتداء ولا يرد نحو وجهك ورأسك فانه ذكره مع انه يقع على شئ +
 معين لعدم تعدد وجه المخاطب ورأسه لان وضع امثاله لغير معين وان وقع على معين بعارض
 توجه وجه المخاطب ورأسه وكذا لا يرد نحو اخل السوق عرفاً باللام العهد الذهبى فانه معرفة مع انه
 يقع على فرد غير معين حيث لا عهد بينك وبين مخاطبتك في الخارج ولهذا توصف بالجملة نحو ولقد
 امر على الليم ديسبى لما مر ان الماد شئ معين اعلم من ان يكون فرداً معيناً كزيد والرجل لمعهود
 خارجى او حقيقة معينة مثل اسامة والاسد اذا كان محله بلام الحقيقة ولا شك ان المعرف
 بلام العهد الذهبى وقع للوقوع على حقيقة معينة مثل اسامة وان كان الفرد غير معين اذ هو المعهود
 بينك وبين مخاطبتك في الذهن او يقال انه في حكم النكرة لوقوعه على فرد غير معين ولهذا يوصف
 بالجملة فليكن خارج من الحد وفيه نظر لانه لو كان في حكم النكرة لما جرى عليه احكام المعرفة من وقوعه
 مبتدأ وذو حال ووصف للمعرفة وموصوفاهما ونحو ذلك وذلك لان المعرف بلام العهد الذهبى
 موضوع لشيء معين فان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس اى للاهنية المعينة ووقوعه على فرد غير معين
 بعارض لوقوعه في الذهن مثلاً فان الدخول في ماهية السوق من حيث هو غير ممكن فيكون ما ذكر في

دلالة

١ لم يفرق بين الفرق بين التثنية والجمع اسم لبعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بفتح
 ٢ المعروف باللام العهدية نحو ادخل السوق فان للادفنى الحقيقة والبصية مستفادة من القرينة
 كما لدخول متداول في المعرفة والمعارف ستبت بالاستقراء **المضمرات** نحو انا وانت و
الاعلام نحو زيد وعمر و **المبتدأ** اي الموصولة واسماء الاشياء نحو الذي وهذا وانما سمي
 مبهمين لان اسم الاشياء من غير اشياء حسية الى مشار اليها مبهم عند المخاطب عند النطق به لان بخصه
 ٢ المتكلم اشياء محتمل ان يكون مشا ايها وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب ولم يقولوا
 ٢ المضمر الغائب مبهم لان ما يعود اليه مقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذلك المسمى
 كذا في الرضى **واعرف باللام** العهدية او الجسدية والاستغراقية نحو الرجل والاعلام وفي ذكر
 ٢ اللام اختيار مذهب سيبويه وعلم طبع الخليل حرف التعريف اللام مع الالف وانما قال ما عرف باللام ولم
 يقل ما دخل اللام ليجوز ما دخل اللام الزائدة لتحسين النظم **وبالنسبة** نحو يا رجل افضل للفقير
 بخلاف يا رجل اعز معين فانه فلك في ذكر المعرف بالنسبة نظر لوجه الى المعرف باللام اذ اصل يا رجل يا ايها
 ٢ الرجل ولهذا لم يذكر المتقدمون وانما لم يذكر المعرف بالميم مثل قوله عنده الساسم ليس من امهات مبهم
 في اسفرك لان الميم يدل من اللام فلا يعد ما دخلته هي قسما اخر من المعارف **والمضاف الى اهل**
 اي احد الان رتبة المذكور كما معنى مفعول مطلق يحذف مضاف اي اضافته معنى اي اضافته مفيدة
 معنى او مفعول له يحذف مضاف اي افادة معنى اي الذي اضيف الى احد مما لا فائدة معنى او مفعول فيه
 لقوله والمضاف يحذف مضافين اي رقت افادة معنى وفيه اختلاف عن المضاف الى احد المعارف الاربعة المذكورة
 ٢ اضافته لفظية فانما لا تفيد تعريفا ثم الشيء ذكر هذه المعارف على حسب ترتيبها في مراتب التعريف عند سيبويه
 وجمهور النحاة و اشار بالترتيب في الاكراني الترتيب في المراتبة **الحال ما وضع لشيء بعينه**
 صفة تثنى اي شيء ملتبس بعينه اي لشيء معين وانما خص العلم بذكر التعريف من بين سائر المعارف لان
 ٢ المضمرات والمبهمات والمضاف بين تعريفا تما قبل والمعرف باللام مستغنى عن التعريف فلا حرج من حذف العلم
 بذكر التعريف وكل ما موصولة او موصوفة عبا في عن اسم او لفظ والمراد لشيء بعينه اعلم من ان يكون فردا
 كزيد او جنسا كاسامة وكذا اعلم من ان يكون عينا كزيد او معنى كخيار وخبات انسانا كامر او غير انسان و
 ذلك مما يتخذ يولف كاعوج علم في سبقي لعل اولها كاسامة علم الجنس غير متناول غير ان انصباب غير علمها
 وانصباب غير علمه مفعول به لقوله متناول فان يتل بدخل في هذا الجمل المضمرات والمبهمات لانما وضعت
 ٢ لشيء معين غير متناول غير علم في تركيب واحد قيل معناه غير متناول غير علم في غير من التركيب فيخرج المعارف و
 ٢ المبهمات والمعارف باللام والمضافات لثلاثة احوال اخر في تركيب اخر ولا يورد عليه علم الجنس متداول اساميت
 حيث يقع على افراد غير معينة لانما وضعت لان يقع على حقيقة معينة غير متناولة غير هاد وان كان ما قيد
 على لاد غير معين في لفظه لانه علمه ايضا فيكون الوجه والذكر علم جنس ولا يقع على حقيقة معينة مثل اسامة وانما لا يوضع واحد لثلاثة
 المستغنى عن التعريف بذكر اسم من اشياء حرة لا وضع لشيء معين ويتناول غير ايضا لكنه يتناول غير باوصاف كثيرة

لا يوضع واحد في صدق عليه غير متناول غير بوضع واحد ثم العلم ما وضع انتهى
 واحد غير متناول بوضع واحد سواء كان منفوقا كلفضل أو متعلقا كعمران موقعا أو مركبا كعبد الله
 وبنق نوح أسما نوحين بل ولقبنا نوحا الصديق أو كنية نوحا أبو بكر موبوءا العين كزيد أو معنى حدثا كسبحان الله
 علم السيل أو قفا كذو أو لفظا يوصي بنحو نعلان الذي مؤنث فها أو مراد محض لفظ كعبيد كزنا ومض
 عدد كسنة صنعت ثلاثة ونما قال غير متناول غير ولم يقل غير متناول ما أشبه كما قال الرهشري لئلا يخرج
 لفظ الله لانه لا يشبه شئ حتى يحكم أنه لا يتناول ما أشبه وللرهشري أن يقول في جوابه أن السلب لا يشترط
 فيما وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس موجود فلا يشترط لفظ تناول ما أشبه وجود ما أشبه موجب
 فيوجب ثبوت الشبه وذلك باطل وللرهشري أن يدفع ذلك بأن الموصول مع الصلة بقصور لا يقتضي وتصور
 ثبوت الشئ لا يوجب ثبوته في الواقع فيمكن تعلقه باللفظ مع كون الصلة موجبة ونفي تناول ما أشبه أما
 ففي تناول مع وجود ما أشبه أو
 تناول مع عدم ما أشبه وعدم ما أشبه ما بعدهم الذات والصفة أو بعد الصلة فاعرف وأعرفها أي عرف المعارف
 أي اكملها تعريفها المضمرة المتكلمة نحو أنا في الخطاب نحو أنت لاستحالة الاشتباه في المضمرة المتكلمة وقلة في
 المضمرة الخطابية أو الخطاب في الغالبين أما الخطاب لغير معين فتقبل كقوله تعالى ولوقى أذى الجورون
 الآية ثم المضمرة الخطابية ثم العلم ثم الاشتراك في الموصول والمعرف باللام أو بالنداء والمضاف إلى أحدها يعني
 يعتبر بحسب المضاف إليه وهو مذهب سيبويه وعليه جمهور النحاة وفيه اختلافات كثيرة لا يليق ذكر
 هذا المختصر فائدة المخلاف تطهر في الوصف فقط **النكته ما وضع لشيء لا يعينه**
 أي لشيء غير معين من غير أن ينظر فيه الوضع للعين بوضع جزئي نحو رجل وفرس فيه أخذ من المعرفة
 فلا يرد وجهك ورأسك فانه نكته مع أنه يقع على شيء معين لأن ذلك موضع لشيء لا يعينه وإن وقع
 على معين باعتبار عارض فقط التواجد وجه الخطاب ورأسه ولا يرد نحو أدخل السوق فانه معرفة وقد وقع
 على فرد غير معين لأن وضعه باعتبار وضع اللام الحقيقية المعينة ووقوعه على فرد غير معين بعارض +
 كالدخل مثلا فإن الدخول في حقيقة السوق من حيث هي متنع ولا يرد نحو أسامة حيث يقع على فرد
 غير معين وليس بنكته لأنه لم يوضع لفرد غير معين بل لماهية معينة وأما يقع على الفرد لأن الحقيقة
 لا وجود لها إلا في صف الفرد وقد سبق هذا كله ثم لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضع معين وغير معين
 شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار لائته على الكنية وعامه فقال **أسماء العدد** فالأسماء
 على نوعين اسم عدد وغيره واقتصر على ذكر أسماء العدد وأشار إلى أن كل ما سواه من القسم
 أكثر طلبا للاختصار ويقال لما ذكر النكته أعقبها بذكر أسماء العدد التي يلازم أكثرها
 في التقسيم بالنكته ولواخها عن المذكر والمؤنث كان أولى لتعلقها بمجوت التذكير والتأنيث أيضا
ما وضع لكينته أحاد الأتنياء والحاد جمع الإحد وهو الفرد أي أسماء
 الأعداد أسماء وضعت ليدل على مقدار أفراد الأشياء أي على مقدار المعدودات خارج بقيد الوضع نحو

والصنف أن يرد ذلك بأن نفي التناول وإن كان سلبا لكن الصلابة والحد فلهذا

الحد

الحد

رجل لانه وان دهم منه الكمية مكنه يفهم باعتبار سياق الاشياء لان التكرار في سياق الاثنيات يحصل
 لا بالوضع وكذا اخرج رجلا لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الدقة وهذا الجواب يعتد في رجل ايضا
 وبهذا النوع ما قال صاحب الرضى انه يدخل في هذا الحد رجلا ورجلا لانها دفعة لكمية الشيء وان كان وضعه
 مع ذلك اللاحقة ذلك الشيء ايضا الى هذا عيارا لا يقال انما يخرج ان يقول احاد الاشياء لاننا نقول
 انما لو خرجنا بهذا القيد لخرج واحد واثنان به ايضا وهما لم يخرجاه على اثنين ههنا فلم يخرجاه فلا بد مما ذكرنا
 فافهم وخرج بقيد الكمية لان كمية الشيء عدده المعين فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد والعين فخرج الجمع
 لانه وضع للعدد غير معين وفيه نظر لان الكمية هي الصفة المنسوبة الى كراي الصفة التي يستفهم عنها بكر وهي
 العدد الخاص فلا يلزم منه التيقن وانما يلزم التيقن في الجواب فافهم بل خرج بهذا القيد ما لم يوضع للكمية وخرج
 بقيد احاد الاشياء ما وضع لكمية المسافة دون الاتحاد كالفرسخ والميل وكذا اخرج به الخط والسطح والجسم
 التعليمي لانما لم يوضع لبيان كمية احاد الاشياء والخط في اصطلاح اهل الهندسة ما هو طول فقط والسطح ما له
 طول وعرض والجسم التعليمي ما له طول وعرض وقيل يخرج بهذا القيد الزراع وفيه نظر لان الزراع لا يوضع لكمية ما
 ينزعه به هي المختصة المقدرة ولم يوضع لكمية ما ينزعه به فخرج بقوله ما وضع لكمية ولا يحتاج خروج بقوله
 احاد الاشياء واجيب بانه وان لم يوضع لكمية ما ينزعه به فكن لا يخرج انه وضع لكمية المختصة المقدرة لانه
 وضع لمختصة متصفة بكمية معينة فلا يخرج بقوله ما وضع لكمية فيحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء فان قيل
 يخرج بقوله احاد الاشياء لفظ الواحد والاثنين والاختلاف عند الحاجة في انهما من اسماء العدد لفظه و
 جوابه ان قال لم عندك من كذا او لهذا عددهما من اصول الاعداد حيث قال اصولها اثنا عشر كلمة واحدا الى عشق
 مائة والف قيل انما لا بد لان على الاتحاد بالرفع وان لم يد لاعليه دفعة واحدا وقيل ان قوله احاد الاشياء في
 مقابلة اسماء العدد والجمع اذا قيل بالجمع يفتقر الى اسماء الاحاد الى الاتحاد فيكون المعنى كل اسم من اسماء
 العدد وضع لكمية شيء من العدد وان فلا يخرج ان من الحد وقيل معناه وضع لبيان مقدار العدد ودات
 فيندرج فيه الواحد والاثنان لان كمية الاشياء يعلم بها كذا في الشامل وقال بعض الشارحين لم قال ما وضع
 لكمية كان اولى لكلا يخرج الواحد والاثنان فانهما من اسماء العدد عند الحاجة ولا بد لان على كمية احاد الاشياء
 فقوله احاد الاشياء مانع لا مافيه وفيه نظر لانه حيث يدخل في الحد ما وضع لكمية المسافة كالفرسخ والميل وكذا
 يدخل الزراع على ما بيننا فلا بد من هذا القيد فان قيل يخرج من هذا القيد نحو ثلث جماعات وثلث جموع فانه يدل
 على الجماعات دون الاحاد قيل كاشف ذلك بل يدل على احاد الجماعة والجموع فلا يرد فقضا واصولها
 ١ اصول اسماء العدد اثنا عشر كلمة فقوله اصولها مبتدأ وقوله اثنا عشر كلمة خبره
 ٢ كلمة مستأنفة كانت لما ذكر تعريف اسماء العدد كالمسامح ان يسأل ما هي فقال اصولها اثنا عشر كلمة
واحد الى عشرة ومائة و الف يعني ان الفاظ العدد التي يرجع جميع اسماء العدد
 ٣ اليها اثنا عشر كلمة وما عد تلك اللفاظ متفرقة عنها يقتضيه كاشفان والفقان او مجمع كعشرين واخواته
 ٤ ايجازية مجرى الجمع او بلفظ كذا اثنا وعشرين وكذا ومائة وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف اوبا مناداة نحو

تحتلها ثمانية وثلاثة آلاف كذا في الرضى وارتقاء قوله واحد على انه جزء من احدى عشر او على انه بدل بعض
من اثنتا عشرة وفيه نظر لان الضمير لا يرقى بدل البعض وليس هنا ضمير واجب بان المراد باللفظ وفيه الغلبة والزموم
الاستغناء الى فلا ضمير في تركه في بعض الاستعمالات على انه يمكن ان يكون الضمير محذوف والمحصل العلم به كما في قوله المير
المكرهين والتقدير واحد منها فان قيل كلمة الى في قوله الى عشرة ليست اسقاطية لعدم دخول ما بعد ها فيما
قبلها حتما فيكون امتدادية فليزمر ان لا يدخل العشرة في حكم ما قبلها عملا بالغائية قيل معناه واحد وغيره فيكون
اسقاطية فيدخل ما بعد ها في ما قبلها قوله ومائة عطف على قوله واحدا على قوله عشرة **وتقول على صيغة**
المخاطب دون الغائب والغائبة اي تقول انت في الاعداد مركبة ومفردة ومعطوفة **واحد اثنتان**
للمذكر وتابيت المؤنث وهذه الاعداد وما بعد ها موقوفة لامتناع كونها على طريق التعداد **وثلاثة**
الى عشرة للمذكر **ثلاث الى عشر** للمؤنث وهو غير جار على الاصل والقياس بلغة في
المؤنث وانما الحق في المذكر لتاويله بالجماعة لان مدلول الثلاثة وما فوقها جماعة فياخرى ان ياول بالجماعة
ليطابق اللفظ مدلوله وتوكل في المؤنث للفرق بينه وبين المذكر ولم يعكس لان المذكر سابق فاجتمع الى تانيته اولا
وكلمة الى في كلا الموضعين اسقاطية معناه ثلثة وما زاد عليها الى عشرة وثلث وما زاد عليه الى عشر اصدلا
امتدادية ولا اسقاطية اي قولها منتهى الى عشرة ووطئ ولا مفعول مطلق لقوله تقول ثم لما فرغ من بيان العدد المخرج
شعر في بيان العدد المركب فقال **احد عشر ثلثا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا**
عشرة او ثنتا عشرة للمؤنث وجار على الاصل والقياس بتدكير المحنثين في المذكر تانيتهما
في المؤنث **ثلثا عشر وما زاد عليها الى تسعة عشر** للمذكر **ثلاث عشرة**
وما زاد عليها الى تسع عشرة للمؤنث يعني باسقاط التاء من العشرة واثباتها في النيد والمذكر
وعكس ذلك التاء في التانيث الجزء الاول تدكير المذكر والجزء الثاني تدكير المؤنث في اللفظ لانهما لفظان في اللفظ
النيد تغليب بخلاف الاصل النيد بالتشديد والتخفيف هو الزيادة وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ
العقد الثاني **وعن كسر الشين** الى شين العشرة المركبة مع غيرها في **المؤنث** قوله
وقيه مبتدأ وقوله تكسر الشين جزء الجملة مغرضة لبيان المخلاف في المؤنث طرف تكسر وانما تكسر تحزرا عن
توالي اربع فتحات فيما هو كاللفظة الواحدة في احدى عشرة وثنثا عشرة وخمس عشرة فتحات في ثلث عشرة الى
تسع عشرة احدها فتحة الحرف الاخر من الجزء الاول والباقي فتحات العشرة كلفظين في التركيب والامتزاج
صار غير لفظ واحد وانما تحزرا عن اشكها تحزرا عن اربع مخزعات مع شق التركيب وما ذهب اليه فيمنع ضعيف كانه
عدول عن الفهم الذي هو لاخت الى الكسر الذي هو الاثقل وهذا المخلاف في المؤنث وما في المذكر فالشين
مفتوحة بخلاف **وعشرى** **واخواتها** اي اخوات عشرون اي تظايرها واشباهها
فيهما اي في المذكر والمؤنث ومنعنا ذلك على سبيل تغليب المذكر على المؤنث كذا في المفصل فقوله و
عشرون من مقولات تقول على وجه التعداد والواو على المحكاية واخواتها منصوبة تكسر التاء على نحو رأيت +

هذات عطف على قوله عشرون وفيما ظرف تقول وان يقع احوالها فهو مبتدأ محذوف الحذف واو اثنان مثله
والجمله مقترنة وان جعل عشرون مبتدأ واو اثنان طفا عليه وفيما خبر ايقطع سلسلة التعليل فيشكل قوله
احدى عشرون حيث لا خبر هنا فلا بد من جعل هذا الاعداد مقول تقول والرفع في عشرون
على الحكاية يعني اذا زاد على عشرون تقبل بالعطف في المذكر احدى وعشرون وفي المؤنث احدى
عشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ما تقدم ذكره اي بعطف عشرون واو اثنان
على اليف حال كون اليف نسيا بلفظ ما تقدم ذكره من ثلثة مع التاء في المذكر وثلث بدون في المؤنث
فتقول ثلثة وعشرون الى تسعة وعشرين رجلا وثلث وعشرون الى تسع وعشرين امرأة وكذا في سائر
العقود تقول ثلثة وتسعين الى تسعة وتسعين رجلا وثلث وتسعون الى تسع وتسعين
امرأة فتقول ثم بالعطف عطف على قوله تقول اي تقول كذا ثم تقول بلفظ ما تقدم ذكره
على اليف حال كون اليف نسيا بلفظ ما تقدم ذكره او صفة للعطف اي العطف المتصل بما
تقدم فان قيل المتصل بلفظ ما تقدم هو المعطوف عليه اي اليف دون العطف فكيف يكون منقذ العطف قيل ان
التصاق المعطوف عليه بشئ يوجب التصاق العطف به كذا في الالف مائة وفكيف الف مائتان
والفان فيما اي في المذكر والمؤنث وضعا فتقوله مائة الى آخره من مولات تقول على وجه التعليل
وفيما ظرف تقول اي تقول كذا وكذا فيهما ثم تقول بالعطف على ما تقدم اي ثم تقول قولا
ملتبسا بعطف اليف على المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما او بالعكس اي بعطف المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما
على اليف واقعا على وجه تقدم من التذكير في المؤنث والتانيث في المذكر والافراد والاصناف والتركيب
والعطف كما عرفت فتقول في الافراد مائة وواحد او واحد واثنان واثنان ومائة وفي الاصناف مائة وثلثة
رجلا وثلث نسوة وفي التركيب مائة واحد عشر رجلا واحدى عشر امرأة ومائتان وثلثة عشر رجلا او
ثلث عشر امرأة وفي العطف مائة واحد وعشرون رجلا ومائة واحد وعشرون امرأة ومائة واثنان
وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة ثم تقول
مائتان وكذا او ثلثمائة وكذا الى تسع مائة وكذا والالف وكذا
الالف وكذا واحد عشر الفا وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا مائة الف وكذا على ذكرنا من الالفاظ وعلى هذا
فقد ورد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة واحد ومائة واثنان ومائة واثنان الى آخر
ما ذكرنا **وفي ثمان عشرة فته الياء** مبتدأ متقدم الحذف اي فته الياء ثمان في ثمان عشرة وهو
الكثير الشائع قياسا على احواله لان صيغة الاعداد المركبة مبني على الالف كثلثة عشرة **وجاز اسكانها**
اي اسكان ياء ثمان عشرة تخفيفا **وحذفها بفتح النون شاذ** خبر لقوله وحذفها اي حذف
الياء مع فتح النون شاذ وانما جاز حذفها قولا بكمال التخفيف وانما فتحت النون جلا لهذا العدد بعد الحذف
على صوت احواله من انفتاح الصدور يجوز حذف الياء مع كسر النون لادالة الكسر على الياء وكذا يجوز حذف
الياء افراد اي غير مركب مع الضم والوجه النون معتقب الاعراب اي موضع اعتقاب الاعراب اي موضع

ملتبسا بلفظ ما تقدم قولا بلفظ ما تقدم حال للمعطوف عليه المفعول اي فتقول بعطف عشرون واو اثنان على اليف

لحق الأعراب فيدخل الرفع والنصب والجر على حسب العوامل نحو قولها شيا بالرفع حساب وان يرفع فغيرها ثمان
ثم اخرج عن بيان كيفية استعمال الاعداد شرح في بيان حال الميزان اعني المعلقة فقال بغير الثلاثة وازاد عليها
الى العشرة **مخفوض بالاضافة** اي باضافة الاعداد الى الميزان **مجموع لفظا** **ثلاثة**
رجال **او معنى** كتسعة رجل وثلاثة زود وخمسة نفر انما ابتداء ببيان ميزان الثلاثة لعدم
مجيئ الميزان الثلاثة وانما كان ميزانها مخفوضا على الاضافة ولم يكن منصوبا على القيمة كميزان ازيد على العشرة
لان ميزان الاعداد موصوف مقصود معقول لان ثلاثة رجال في الاصل رجال ثلاثة لان هذه الاضافة مثل +
اضافة اخلاق ثياب فلو نصب مثل هذا القير يصير على صوتك الفضلات فوجب خفضه ثلاثا ليكون على
صوتك الفضلات واما النصب فيما زاد على العشرة لضرورة متناع الاضافة كما ستعرف وانما كان ميزانها
مجموعا ولم يكن مقفرا كميزان ما فوق العشرة لان مدلول الثلاثة وما فوقها جماعة فبالجماعة ان ينسب بالجماعة
ليطابق العدد المعد وكلان العدد هو المعد وفي المعنى فان الثلاثة هي الرجال في المعنى واما افراد ميزانها
فوق العشرة فلذلك ستعرف وقد جاء ثلاثة اثوابا بتكوين ثلاثة ونصب اثوابا في الشعر على الشذوذ ثم ذلك
المجموع يجب ان يكون مكسرا او مسلما بالالف والتاء اذ لم يوجد غيرهما وقد جاء سبع سنبلات مع وجود
سنابل ولم يجئ الاضافة الى الجمع السالم بالواو والنون أصلا فلا يقال ثلاثة مسبلين ولا ثلث سنبلين
ثم المكسر يجوز ان يكون كل جمع سواء كان جمع قلة او كثرة ان تعين ولم يوجد غيرهما فيقال ثلثتا رجل ورجال
اذ لم يوجد لواحدها جمع غيرهما فيكون هذا مشتركا بين القلة والكثرة وان وجد جمع كثرة وقلة غلبة +
الاضافة الى جمع القلة ليطابق العدد المعد ودلان الثلاثة الى العشرة عدد القلة وقد جاء الاضافة الى
الجمع الكثرة مع وجود القلة فيكون جمع الكثرة مسنعا راعى الجمع القلة كالاضافة في قوله وثلثت قرد
مع وجود اقراء وليس بقياس وقال الميرح قياس والنكتة في استعمال جمع الكثرة في الآية مع وجود القلة
التبيين على ان الثلاثة في التربين في حق النساء لغاية شهوة من الى الازواج كثرة **الا في ثلث**
مائة مستثنى مفرغ اي مخفوض **مجموع** في جميع المراتع الا في ثلث مائة وما زاد على ذلك **ال**
حتم مائة فان ميزان الثلث الى التسع في ثمانمائة الى تسعمائة وهو لفظ المائة مخفوض مفرغ ولم
يستعمل عشر مائة استثناء بلفظ الف **وكان قياسها** اي قياس المائة المضاف اليها ثلث الى
تسع مائة **للبؤث او مائتين** نسذكر ككثرة ترك هذا القياس كما اهتمام ان يرجعوا بعد
التزام المفرغ في احد عشر الى تسعة وتسعين فمفرغ الى الجمع الذي طال جهلا في ثلثة الى عشرة +
فانحصر الجمع على القريب وهو احد عشر الى تسعة وتسعين او على ما يليه من تسعة وتسعين
رجل في لزوم افراد التثنية رجوعا الى التحقيق راعى ان هذا اذ حكم الثلثة الى تسعة من كل وجه فان قيل
+ **اضافة العدد الى الجمع بالواو والنون** غير جائز فلا يجوز ثلثة مسبلين ولا ثلثة سنبلين
فكيف يقال كان القياس ثلث مئين قيل سماه قياسا من حيث هو جمع فقطع النظر عن كونه جمعا بالواو
والن

لو كان كذلك لا كتبه بنظر واحد ان قيل اجمع بالواو والنون يختص بذكر العقلة فكيف يجمع المائتين بالواو والنون رفعا
 بالياء والنون نصبا جرا قيل جده بالواو والنون شاذ وار كتاب هذا الشذوذ لغير التقصان الواقع في مائة بحذف
 اللام فيجوز ان يجمع بالالف والتاء ككتابات جمع ثبوت وبالياء والنون ككتيبين جمع ثبوت وان لم يكن المقطع وفي كلا
 التقديرين الميم مكسوتة وبعضهم يقول ميمون رفعا ومئين نصبا وجرأ بضم الميم وقال الاخفش ولو ضمت ميم
 ميات كيم مئين جاز **وهي احدى عشر وما زاد عليه الى تسعة وتسعين منصوب**
مفرد نحو احدى عشر رجلا قال الله تعالى تسع وتسعون فجاء اما للتصنيف والامتناع الاضافة اما في احدى عشر
 الى تسعة عشر فلا امتناع تركيب ثلثة اشياء مع الامتناع المعنوي الناشئ من الاضافة الى المفسر بخلاف نحو احدى
 عشر كانه تركيب ثلثة اشياء وحادي عشر احدى عشر فانه تركيب اربعة اشياء لعدم الامتناع مع المعنوي لثبات
 من الاضافة للتفسير والتأخير وما زاد عليها التسعة وتسعين فلا امتناع في النون والبقاء هاء من الاضافة انما لو اضيفت مع حذف
 النون فيكون فاعلا ومتعت مع الكملة ولو اضيفت مع بقاء النون لبقاء نون تشبه نون الجمع وكلها مستكنة
 واما الافراد فلان المفرد اصل فهو اخف من الجمع والعرض من التميز وهو التفسير والتبيين يحصل به فلا
 يسوغ العدول عنه بلا حاجة **وغير المائة والالف وتثنيتهما** اي تثنيته المائة
 والالف وهي مائتان والالف **وجمعها** اي جمع الالف هو آلاف والوف **مخفوض مفرد**
 وانما قال وجمعه ولم يقل وجمعها كما قال وتثنيتهما لان جمع المائة ليست بمستعمل حيث يقال ثلثمائة الى
 تسع مائة ولا يقال مئتان او مئتان وانما كان غير المائة والالف مخفوضا مفردا لانها ليس بها ان ثلثة
 الى العشرة في اللفظ من حيث انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة ولا عطف وكذا
 يشبهان احدى عشر الى تسعة وتسعين في الكثرة لان كلامهما عدد الكثرة مع انهما يقران بهذا القسم
 فاعطى غيرهما احدى عشر المائة الى العشرة وهو المخفوض على الاضافة واحدا حكمه احدى عشر الى تسعة
 وتسعين وهو الافراد توقيفا بين التثمين ولم يعكس اذ التميز اصله الافراد مع حصول غرض التفسير
 به **واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكر** كالشخص
 المطلق على الراء **او كان الامر بالعكس** اي عكس ما ذكرنا بان كان المعدود مذكرا واللفظ الدال
 مؤنثا كالنفس المطلق على الجمل **فوجها** اي في العدد وجهان اعتبار التانيث واعتبار التذكير علا
 باعتبارين فقول عندي ثلثة اشخاص من النساء اعتبارا باللفظ وثلث اشخاص منهن اعتبارا بالمعنى
 وكذا اتقول عندي ثلثة نفوس من الرجال اعتبارا بالمعنى وثلث نفوس منهم اعتبارا باللفظ لكن اعتبار اللفظ اولى
 وقابل اتقول في هذا الحكم ان يذكر عند الاعداد التي هي غير ثلثة او ثلثة او احدى او اثنان وثلاث وثلاثون والالف
 حيث يكون فيها التذكير للتانيث ولا يميز واحد واثنان اي كذا كالمواحد والاثنين غير جملها استثناء بلفظ التميز اي تميز كل واحد منهما مثل رجل ورجل
 مثلا عنهما اي عن ذكر الواحد والاثنين يعني ان ذكر التميز جملها يستغنى عن ذكر التميز من كل واحد منهما مثل رجل ورجل فان ذكر التميز بعد الاستغنى
 من ذكرهما لا فائدة كما هو تميزها اي تميز الواحد والاثنين مثل رجل ورجل مثلا لغير المقصود بالعدد اي التمييز الذي قصد به
 وهو بيان الكيفية اي بيان الفرق الواحد في غير واحد والاثنين في غير اثنين فلا وجه ان يميز اذ التميز لا يعم ان يكون مقنيا

عن المميز لان حكم القيمة قصد الامر في اي القيمة والمميز ليحصل الاجمال والتفصيل وعدم استغناء كل واحد منهما
 عن الآخر فان قيل الاستغناء من شئ لا يمنع ذكره على وجه تأكيد او تشويق او نحوها كما في آله واحد ولا يتخذ
 المميز اثنين كجلا وريه جلا فيل لما كان غيرهما بلفظ يدل على خصوصية العدد وهي بيان العدد اي الواحد
 والاثنين فان رجلا مثلا يدا على الواحد ورجلين على الاثنين امتنع ايقاعهما قنرا لان كون القيمة مغميا عن
 المميز خلاف ما عليه باب التميز بل باب القيمة على اقادة الخسيتين اى النسبة الاجمالية والنسبة التفصيلية
 معا وعدم استغناء كل واحد عن الآخر كما عرف في عندي صواب سمنا وقيمة في ثرا وعشرون درهما وملا
 عسلا واما نهر جلا وريه جلا فله خلاف الاصل والشدوذ فلا يتوجه بها التقصير واما قوله تعالى آله واحد
 قوله تعالى ولا تتخذوا المميز اثنين فان ذكر العدد بعد ذكر العدد الدال على تلك العدد تأكيد وتوضيح اي
 صفة مؤكدة وموضحة مثل نغمة واحقق وعكس ذلك يجوز اذا التأكيد لا يجوز ان يكون ازيد من المقصود بالعدد
 وفيه نظرا لانه ينبغي ان يجوز مكرس ذلك ايضا بجملة المعد ودع على كونه بدلا لا تأكيد وفي بعض الشرح لا قادة الفص +
 المقصود بالعدد فلا حاجة الى ذكر العدد اي الى ذكر الواحد والاثنين مع غيرهما وهو رجل ورجلان مثلا لمحصل
 المقصود بلفظ القيمة وفيه نظر لان حصول المقصود بلفظ القيمة لا يمنع ذكره على وجه التأكيد او التشويق
 وفي بعض الشرح لا قادة المفرد المقصود بالعدد فلو ذكر معه اي فلو ذكر العدد اعني الواحد والاثنين مع القيمة
 اي مع رجل ورجلين مثلا كان ضارعا وفيه ايضا نظر لان ذكره مع يفيد التأكيد والتشويق مثل نهر جلا و
 ريه جلا فلا يكون ضارعا واجيب بما مر ان القيمة لما دل على خصوصية العدد امتنع ايقاعها غير ان كون القيمة
 مغتاضا عن المميز خلاف ما عليه باب القيمة وهذا بخلاف الجمع مثل رجال فانه لا يفيد نفس المقصود بالعدد لعدم
 دلالة على العدد المميز فلم يخج الاكتفاء به فاحتج الى ذكر العدد لبيان الكيفية فان قيل قوله استغناء مفعول له
 لقوله ولا يميزه فليس هو منته توجه النفي الى القيد وبقاء الفعل مثبتا فيضيد المعنى فيل هو مفعول للنفي الفعل
 يحدف مضاف الى الفعل المنفي اي ترك القيمة واحد واثنين خوف استغناء اي مخافة استغناء اي مخافة لزوم
 استغناء او هو مفعول لم فعل محذوف اي يميز ان ولا يلزم تركها استغناء وقوله بالعدد متعلق بالمقصود
 على ما بينا اي لا قادة التفسير الذي قصد بالعدد او متعلق بالنقل اي التفسير بالعدد المقصود وهو التفسير
 بالوحدة او ضم واحد الى واحد اي التثنية **وتقول** على صيغة مخاطب دون الغائب والغائبة اي
 تقول انت في المفعول اي في استعمال العدد في احد المعدود **عز المتعدي** الجار والمجرور اما
 صلة الافراد اي الذي اورد من المتعدي او ظرف مستقر فمع صفة المفعول اي الواحد الكائن من المتعدي باعتبار
 اي قولاً ملتبساً باعتبار **تصيرة** اضافة المعد إلى الفاعل وكل المفعولين محذوف اي باعتبار تصيره
 ذلك للمفعول عدد انقص من عدد واحد ازا واحد **الثاني** مقول تقول اي تقول الثاني في المذكر اي
 الثاني الاول اي معية الاول اثنين يعني دو كتنديك **والثانية** في المؤنث اي ثا ينة الاولى اي
 الاولى اثنين الى العاشر في المذكر اي عاشر التسعة اي معية التسعة عشرا يعني كسنة نه **والثانية**
 في المؤنث اي عاشر التسعة اي معية التسعة عشر واما بالثاني والثانية دون الاول وكذا

لكن لا عدد انقص من الواحد حتى يصير واحدا وكلمة الى هما اسقاطا الى الثاني والثانية وما زاد عليها الى العاشرة
 والعاشرة او صلتا اي منتبها الى العاشرة والعاشرة **لا عشرين** مبنى على الضم وكلمة لا عاطفة اي لا تقول غير ذلك عما
 قبل الثاني والثانية وهو الاول والاولى وما بعد العاشرة والعاشرة وهو واحد عشر فضاء بجذا المعنى اي
 بمعنى التصيير اما ما قبل الثاني والثانية فلا عدد انقص من الواحد حتى يصير واحدا وما بعد العاشرة والعاشرة
 قلعة من دخل ومصدر بمعنى التصيير في ذلك حتى يشتق من اسم الفاعل بمعناه فانهم لا يقولون ثلث اثني عشر وبعث
 ثلثة عشرا ولا ثلث اثني عشر ورابع ثلثة عشر بخلاف الثاني والثانية الى العاشرة والعاشرة فان لكل منهما
 فعلا ومصدر فانهم يقولون ثلثت الاحد شيئا وثلثت الاثنان ثلثا وكذا بعث الثلثة الى عشرا وهو من حيث
 من النجاة وهذا هو القياس واجاز بعضهم هذا الاعتبار في العاشرة والعاشرة ايضا في العقود فتسبكا بما روي
 عنهم بانهم يقولون كان القوم عشرين فثلثتم اي صيرتهم ثلثين وكانوا ثلثين فزيعتهم اي صيرتهم اربعين ومنهم من
 اجاز ذلك بما بعد العاشرة والعاشرة في النيف فيقول انا ثلث اثني عشرهم ورابع ثلثة عشرهم معنى صيرتهم ثلثة
 عشر واربعة عشر قلنا لا بأس بفتح ثلثي سلمنا صحت كان محمولا على ثلث عقودهم وربع عقودهم وثالث نيف اثني
 عشرهم ورابع نيف ثلثة عشرهم بتقدير المضاف اي انا صيرتهم نيف اثني عشرهم وهو الاثنان ثلثة وصيرتهم نيف ثلثة
 عشرهم وهو الثلاثة اربعة فلا يرد ذلك الاشكال **وباعتبار حاله** اي وتقول في المفرد من المتعدد
 باعتبار حاله ومرتبته في المتعدد اي باعتبار انه واحد من المتعدد متصرف بانه ثان او ثالث او غير ذلك **والاول**
والثاني في المذكر والاول والثانية في المؤنث يعني يكبر ودوم الى
العاشرة في المذكر والعاشرة في المؤنث يعني وهم وكلمة الى اسقاطية بمعناه وما زاد
 عليها من المفردة الى العاشرة والعاشرة **والحادى عشر** عطف على الاول كما في العاشرة والحادى عشر
 يلزم تعدد الغاية اي وتقول باعتبار حاله فيما زاد على العشرا من المركبات الحادى عشر في المذكر بتذكير
 الحشرين يعني يازم **والحادية عشر في المؤنث** بتأنيث الحشرين **والثاني عشر في**
المذكر والثانية عشر في المؤنث وما زاد على ذلك الى **التاسع عشر في المذكر**
والتاسعة عشر في المؤنث وانما قل الاول ولم يقل الواحد لان لفظ الواحد اسم عدد وليس
 المراد به هنا اي في اعتبار التصيير بيان الحال اسم العدد بل المراد الاسم المشتق منه اعني الصفة فغير لفظ الواحد
 الى الاول كما غير لفظ الاثنان الى الثاني ولخصت في وزن اول فقتل ووزنه افعل وقل ووزنه فوعل ويؤيد الاول
 مجئ الاول في مؤنثه ولو كان وزنه فوعل لكان مؤنثه فوعل وهو المختار ويؤيد الثاني صرف في مؤنثيت اوله ولو كان
 وزنه افعل لكان غير مصروف للصفة ولفظ الفعل والجب بان لا كان مشتقا مما لا فعل له كان معنى الوصفية فيه
 خفيا فلم يشر وصفيته في منع الصرف الامع ذكر الموصوف قبله تقول ايتية عاما اول اربع ذكر من التثنية بفتح
 فانما علامته الوصفية واذا دخل عنهما صرف ويكون منصوبا على الطرف نحو جيتك اولا واحدا اولا وانما هذا الاعتبار
 فيما زاد على العاشرة والعاشرة لجواز كون الثاني واحدا من احد عشر وما فوقه واما ذكره في صورة التصيير العاشرة
 والعاشرة لا غير لم يذكر في موثق بيان الحال الى التاسع عشرا والتاسعة عشر لا غير لفظا الى انما غاية المركب

العاشرة
 العاشرة

الاحكامية بيان الحال فان كان شامها فيما فوق ذلك ليجوز كون المثنى واحدا فيما فوق ذلك فتقول الرجل العشرة والعشرة
 والعشرة وكذا الحادي والعشرون والحاجية والعشرون الى التاسع والتسعين والتاسعة والتسعين والرجل المائة
 او الالف والمائة او الالف والحادي والمائة او الالف والمائة او الالف فضا على الالف لا يتناهي وانما
 ذكر بيان الحال في العدد المركب دون العقود من العشرين والثلاثين الى التسعين ودون المائة والالف لعدم التغير
 فيها الى بناء اسم الف على حيث يقال باعتبار الحال الرجل العشرون والرجل المائة او الالف بخلاف المركب حيث يتغير
 فيه اسم الف على ودون ما زاد على العشرين والمائة والالف لان تغييره بمسبب تغيير المركب بعينه وقد ذكر المركب فلا
 حاجة الى ذكر ذلك وانما ذكر العدد المركب مع انه ذكر العدد المفرد لان تغيير المركب ينافي تغيير المفرد التغيير المفرد في اول
 المفردات الى الاول وتغيير المركب الى الحادي دون الاول فلا يلزم ذكره واذا لم يذكر لتبادر الذهن الى ان تغيير
 الى الاول ايضا **ومنه** اي الرجل المجرى في الواحد من المتعدد الاعتبار ان اي اعتبار التغيير في اعتبار
 بيان الحال **قبل في الاول** اي في اعتبار الاول وهو اعتبار التغيير ثالث اثنين بالاضافة
 الى عدد انقص منه واحدة اضافة الفظية ولا يجوز اضافة ما يصح للتغيير الى عدد انقص منه واحد فضا على
 ولا الى عدد يساوي عدده ولا الى عدد **وقد** اي مصيرها تفسير معنى ثالث اثنين اي مصيرها **ثلاثة**
 يعني سبعة كندة دو وهو اسم فاعل من **ثلاثتها** اي مصيرها الاثنين ثلاثة سبعة كندة دو
 دورا وهو من **الثلاث** بقية الثاء وهو تفسير الاثنين ثلاثة يعني سبعة كندة دو **وفي الثاني** اي في
 الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال **ثالث ثلاثة** بالاضافة الى عدد يساوي عدده اضافة
 معنوية **اي احدها** تفسير معنى ثالث ثلاثة اي احد الثلاثة المتأخرين يعني سبعة كندة دو
 سه وهو ايضا من **الثلاث** بقية الثاء ومعناه سبعة كندة دو وهو تفسير الاثنين ثلاثة يعني سبعة كندة دو
 فيقال ثالث اربعة وخمسة فضا على اي احد الاربع واحد الخمسة ولا يجوز اضافة الى عدد انقص منه
تقول في اضافة ما زاد على العشرة ما يوضح بيان الحال **حادي عشر** احد عشر
 واحد من احدى عشر متاخر بعشرة رجاء يعني يارده يارده **على الثاني** الجار والمجرور حال اي واما
 على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال **خاصة** حال من الاعتبار الثاني وانما للسبب اعتبار
 مصدر الفعل المحذوف اي حقق الاعتبار الثاني بذلك خصوصاً والجملة حال مؤكدة او معترضة **وان**
نشئت مفعول محذوف بقرينة جواب الشرط اي وان نشئت ان تقول قلت **حادي**
احد عشر محذوف الجزم الاخر من المضاف تخفيفا الى **تاسع** **سبعة عشر**
فتعرب الجزء الاول الانتقام التركيب الموجب للبناء ويبين الثاني لبقاء التركيب للتحقق
 للبناء وقوله فتعرب الاول عطف على الجزء او استئناف على معنى فانت تعرب الاول على قول الشاعر الم
 تسأل المربع القواء فينطق + اي فهو ما ينطق اي لم تسأل المنزل الخالي فينطق اخفا + وهل يجزيك اليوم
 يبداً سهلق + اي المعاناة الخالية ثم لا فرغ من تفسير الاسم باعتبار وضعه لمعين وغير معين شمر في تفسير
 اخر له باعتبار التذكير والتأنيث فقال **المذكر والمؤنث** او يقال لما وقع ذكر التذكير لا يثبت

في قوله
 تسأل المربع
 القواء فينطق

في باب العلامة التي ذكر هذا التفسير وانما قد مر المذكر على المؤنث لاصاتر المؤنث ما في
علامة التانيث وهي التاء التي تصير في اوقف هاء والالف المقصورة والممدودة كما ذكر
 في المتن وكذا الياء في نحو هذي وفي عند البعض وانما قد مر المؤنث في البيان وما للاختلاف بيانية وتعيم التذكير
 في كل ما يخالف كقديم الاعراب التقديري وتعيم اللفظ في كل ما عداه ويكن ان يقال انما قد مر اخذ في البيان من
 القريب ولان المؤنث وجودي لانه عبارة عما وجد فيه علامة التانيث والمذكر عدلي لانه عبارة عما لم يوجد فيه
 علامة التانيث سواء كانت تلك العلامة ملفوظة او مقدرة فالملفوظة نحو امرأة وناقعة وغرفة ونجدة وطلحة و
 علامة ولقد تقرر بخود اردنا ونخل وقدم وشمس وعين وغيرها من المؤنثات السماعية فان التاء في مثل ذلك فدل
 بدليل رجوعها في التبيين فان قيل يخرج من هذا التفسير نحو غريب لاسيما اذ سبق به مذكر ونحو حافر وطاقي من
 الصفات المختصة بالتانيث بالمؤنث ونحو كلاب واكلب مما جمع مكسرة اذ ليس فيها علامة التانيث لالفاظها ولا
 تقديرها اما لفظا فظاهر واما تقديرها فلا سيما لو كانت مقدرة في غير هاتين في التصغير في المرد بقوله لفظا اعلم ان يكون
 حقيقة كما ذكرنا او حكما كغريب لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي في المؤنثات
 السماعية لئلا يجمع علامتا تانيث وكذا نحو حائض لانه صفة مختصة بالمؤنث ونحو كلاب واكلب لانه ما دل بالجماعة
وللمذكر بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث اي ما لم يوجد فيه علامة التانيث لالفاظها ولا تقديرها
 وكما **علامة التانيث** اي علامة التي ذكرت في حد المؤنث **التاء** التي تصير في اوقف
 هاء والالف سواء كانت **علامة او مقصورة** وبعضهم عد الياء في هذي وفي
 التاء ذكر ان التانيث بالياء من خصائص اسم الاشياء فلعلة قائل في اسم الاشياء بالتعريف تذكير او تانيث او مرد
 وتشية والمعنصف لم يذكرها لان تانيث هذا يعمدان يكون ميعنا عنك لايلا لعلامة كتانيث هي وانت
 يعني هذه الكلمة بكمالها موضوعا للتانيث وكثيثة هذا والذي هو هذا والذان على قول من يرى بناءها
وهو اي المؤنث حقيقة ولفظ الحقيقة وهو الخلق ما بان انه كلمة ما عبارة
 عن مؤنث اي مؤنث كان بانه اي بمقابله ذكر في الحيوان البحار والحيوان مستقر واقع
 صفة لحيوان اي ذكر كان في جنس الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد وانما قال في الحيوان
 احتمل ان اعني الاشياء من النخل لان بانه ذكر منها وتانيثه غير حقيقة والمراد بالذكر ههنا خلاف الاثني لا بقدر الرجل
كأمرأة في الاناث وناقرة في البهائم اذ بان انهما رجل وبغير وكن انفساء وحيلى واتان وبنات
 ونقاش ان يقول لو فرض انني ليس بان انما ذكر في الحيوان لا يصدق عليه هذا المحدث قال ما لم يفرح لا ذكر كان
 واجب بانه حينئذ يدخل الحنفى المذكر في الحكم بوجود الفرج فيه على ان اللفظ بالفرج سمي **واللفظ**
 اي المؤنث اللفظ اي المتسبب الى اللفظ بوجود علامة التانيث في لفظ حقيقة او تقدير او حكما بل تانيث
 خلق في معناه بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقة اي ما ليس بانه ذكر في الحيوان سواء
 وجد فيه علامة التانيث او لم يوجد **كظلمة وعين** وهاتين من المؤنثات السماعية وطلحة
 وجرى وكما جمع المكسرة والمطبوخة والالف ولقاء كرجال ومسلمات وان كان واحدا مؤنثا حقيقة فاعلم ان

هذا هو اللفظ الذي هو في الحقيقة واللفظ الذي هو في الحقيقة

اللفظ الذي هو في الحقيقة

١ لو ثبت اللفظ اما ان يكون معناه مذكرا حقيقيا مسمى علمه او مفهوما علم كلفته علما للشيء او كلفته لغة للشيء لم يذكر
 مسمى جهنم كلفته ذكر ولا يكون مذكرا حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا كلفته وعين فان معناه ليس بذكر حقيقة ولا
 مؤنثا حقيقيا كلفته صفة بل هما مؤنثان لفظيان بوجود علامة التانيث لفظا في ظلمة وتقدير في عين والاول
 لا يؤثر تانيثه اللفظ الا في حكم نفسه وهو منع الصرف فيمتنع طلحة للتانيث اللفظ والعلم ولا يسهى تانيثه في
 غيره من فعل او صفة او جزاء او حال فيفاد طلحة او طلحة القام وطلحة قائم ومرتبط بطلحة قائما وانما اعتبر التانيث في منع صرف
 لا في الاسناد لان التذكير الحقيقي لا عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره ويسرى اليه واما منع الصرف في حال مختص
 به لا يسهى وذهب بعض الكوفيين الى تانيثه يسرى الى غيره فيقولون قالت طلحة وقاسوا على تانيث عقرب علما للمذكر
 فان تانيثه يسرى الى غيره بالانفتاح وتانيث مؤنثا ذكر كالتانيث ظلمة وعين لان التاء فيها فان تانيثه يسهى
 وواحدا لا يبين التذكير والتانيث كالتاء في نخلة فيكون مؤنثا لفظيا فيجوز التاء في فعله وعلى هذا لا يدل تانيث قائم
 نمة في قوله تعالى قالت نمة على ان نمة اشئ وعند ابن السكيت تانيثه كتانيث طلحة علما للمذكر فلا يجوز التاء في فعله
 وعلى هذا يدل تانيث قالت نمة على ان النمة اشئ كما ان تانيث قالت طلحة يدل على ان طلحة علم مؤنث وعلى هذا القول يبنى
 حقيقة ضرورة الاستدلال على طلحة وقالت نمة اشئ او كان ذكر كلفته التاء في فعله فلا يجوز التاء في فعل طلحة وذلك ان + +
 ايا حنية كان صاحب راي في اللغة كما ان كان صاحب راي في علم الشريعة لكنه استغل بعلم الشريعة ولم يستغل
 باللغة بخلاف محمد بن الحسن والشافعي رحمه الله فانما استغلا بكليهما حتى صار من علماء الشريعة واللغة فيقتل
 ان يكون راء في هذا الحكم موافقا لراي ابن السكيت في الاستدلال على هذا فتقبة استند لانه ما روى ان قتادة
 رضى الله تعالى عنه دخل الكوفة فالتفت عليه الناس فقال سلوني عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا وهو شاك
 فسأله من نمة سليمان الصلوات الله عليه كان ذكرا ام انثى فاجابهم فقال رضى الله تعالى عنه كانت انثى فيقول لمن ابن عمر
 فقال من كتاب الله وهو قوله تعالى قالت نمة ولو كانت ذكر ليقول قال نمة كما يقال قال طلحة ثم اعلم انه اراد باللفظ
 ههنا غير ما اراد في باب غير المنصرف لان اللفظ جعل ههنا مقابلا للحقيقة سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم
 يوجد فلم يتناول الحقيقة وجعل من باب غير المنصرف مقابل المصنوع سواء كان حقيقيا او لم يكن فتوصل الى غير الحقيقة
 على ما اريد ههنا وموث لفظ على ما اريد في باب غير المنصرف وللوثائق السامعية مؤنثات لفظية على ما اريد ههنا و
 معنوية على ما اريد في باب غير المنصرف وعلى هذا فقرر **اذا اسند اليها الضمير عامدا الى المؤنث اذا كان**
حقيقيا او لفظيا مفعلا انتمية السياق حيث قال بعد ذلك وانت في ظاهر غير الحقيقة بالحجاز اي اذا اسند الى
 المؤنث الحقيقة مفعلا او مفعلا الى اللفظ مفعلا ما لم يكن علم مذكر مخوطة **الفعل قالت**
 مبتدأ محذوف الخبر اي قالت واجبة في فعله المسند اليه نحو حضرت المرأة حضرت والشمس طلعت
 واما قدرنا واجبة لاجابة بقرينة مقابلة التميز والمجتمعة لاسميتها جازم الشرط فلذا وجب القاء لا يسهى ان يكون
 التاء فاعلا محذوف الفاعل اي فوجب التاء لانه لم يسهى حينئذ امتناع القاء في الجزاء لما عرفت ان الجزاء اذا كان
 ما عينا منه فابغى قد امتنع فيه القاء وانما وجبت التاء لان تانيث المسند اليه يسرى الى تانيث الفعل اما في المعنى
 مطلقا فكل الاستدراج واما في ظاهر المؤنث الحقيقة فلو قوة التانيث بخلاف ظاهر غير الحقيقة لقصوره في الاستدراج

المسالم مثل حكم ظاهر الحقيقة في جميع الأحوال فيكون معنى التشبيه عاملاً في الظرف المستقر **وضمير**
العاقلين غير المذكر السالم أي ضمير المذكر العاقلين أي الضمير العائد إلى الذكور
 العاقلين من مجموع التفسير **فعلت وفعلوا** أي ضمير ما يوزن بفعلت وفعلوا وهو ضمير
 فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة التي هي انتهاء التانيث وضمير فعلوا وهو الواو نحو
 الرجال جاءت أو جاءوا وبالتاء الساكنة للتانيث يتأويل الجاهل أو بالواو لكونها موصوفة لهذا النوع من
 الجمع وهو جمع العاقلين وفي بعض النسخ وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا فقوله غير المذكر
 السالم صفة جمع العاقلين وإنما قيد جمع العاقلين بغير المذكر السالم لاختراجه عن العاقلين إذا جمعوا سألما فان
 ضميرهم الواو فحسب يقال الزيدون أو المسلمون جاءه والآن الواو وضعت لهذا النوع من الجمع ولا يقال
 الزيدون أو المسلمون جاءت بتأويل الجاهلة كراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر وضمير نحو
النساء من جمع المؤنثات وما في حكمها من مؤنثات اللفظية والمعنوية وضمير نحو الأيام
 من مجموع غير العقلاء **فعلت وفعلن** أي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء
 الساكن للتانيث وضمير فعلن وهو النون نحو الأيام فعلت أو فعلن بتاء التانيث بتأويل الجاهلة أو
 بالنون أما في نحو الأيام فلكونه جمعاً لغير العقلاء والنون وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع
 العاقلين وأما في نحو النساء فللمحل على جمع غير العقلاء إذا انضافت لقلة عقولهن لقلة مجرى غير العقلاء
 ويمكن أن يراد بالنساء المؤنثات على المجموع المجاز أو جمع المؤنث على إرادة الصفة المشبهة من لفظ النساء
 كما في كل فرعون موسى ثم لما فرغ من التقسيم المذكر للاسم شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار الأفراد والتثنية
 والجمع فقال **المثنى** فالاسم على ثلاثة أقسام مفردة ومثنى وجمع وبين المثنى والجمع
 ليعلم أن سواها المفردة ما لا يختص بالثنى على المجموع لسبق هذه على عدد المجموع ولقرينه بالمفردة
 وسلامته لفظ المفردة في البنية ولكن لثمة لعدم اختصاصه بشرطية بخلاف الجمع لاختصاصه من أحد أقسام وهو
 الجمع بالواو والنون بذكور العقلاء فإن لا يكون أصل فعلاه ولا فعلان فعل ولا مستويهما مع المؤنث ولا تاء تأنيث
 كعلامة واختصاص القسم الآخر وهو الجمع بالالف والتاء بالمؤنث أو بذكر لم يكسر نحو ففعلت أو كان من معاني
 غير العقلاء نحو الجبال الأسفان أو خراسيا نحو سفر جلات وإن لا يكون فعلاه أو فعل ولا ففعلان ولا مستويهما
 مع المذكر ولا مجزأ عن التاء من الصفة المحققة بالمؤنث واختصاص القسم الثالث وهو جمع التكسير بجمع
 الحقيقة وتوقيع الوضوح **ما نحو أخوه ألف** نحو المسلمان والزيدان وقوله آخر مفعول نحو والالف
 فاعله والحق در سيدن **أولاء مفتوح ما قبلها أي قبل الياء** نحو المسلمين والزيدين
 وقوله مفتوح صفة سببية لقوله ياء وكلمته ما مفعول ما لا جسم فاعله لقوله مفتوح عياق عن حرف أي ياء فمفعول
 حرف قبلها لوفى ما قبل الالف **ونون مكسورة** لأن الأصل في البناء السكون وأما على
 هذه تحذف عن اجتماع الساكنين والأصل في تحريك الساكن الكسرة كعرف ولا تثقل اللفظ بتوالي التثنية وهو
 فتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم المفتوحين وفتحة النون ولتعاود ثقل الكسرة فتحة ما قبل الالف

مثنى

التثنية والجمع السالم حرف العلة ككثر في دورها في الكلام لان التثنية لا يخلو منها او من ابعاضها وهي الحركات
 التثنية فخص بعضها بالتثنية وبعضها بالجمع قليلا للاشتراك وحسنت اللفظ التثنية لكثرة توافقه الالف ولكونهما التثنية
 في الشعر ولو قرأ غيرهما لغيرها وانما دخلت الواو بالجمع لانها في الفعل ولكنها بالجمع في العطف لانها تجمع بين المعطوف
 والمعطوف عليه ولصورتها بالجمع التثنية ولو قرأ في الفعل وهو هو واستموا ثم زيدت الياء تليها
 كاتية التثنية والجمع السالم ليتوصل الى تقليل الاشتراك في الاحوال التثنية والالكان الالف والواو فيها
 في الاحوال التثنية وقرأ بينهما بحركة ما قبل الياء فتح في التثنية فوق ما قبل الالف وكسر في الجمع فوق الياء
 او فتح في التثنية فوق ما قبل الياء وكسر في الجمع فوق الياء وفيه في التثنية قرأ بينهما ما
 قوله **ليدل** متعلق بحق والضمير عائذ الى كل واحد من الالف والياء وفيه نظرا لانه قد سبق لحوق الالف
 والياء والتثنية على تعيين الالف الياء قبل لانه عائذ الى ما نحن آخرون ذلك وفيه نظرا ايضا لانه على هذا الاستقيم
 تعلق قوله ليدل بقوله الحق قبل ان عائذ الى اللوح وفيه نظرا لانه حينئذ يشمل لحوق النون ايضا ولا دلالة لها على
 ما ذكر في المتن فالحق ان يورخ ذكر النون عن قوله ليدل او يتقدم قوله ليدل على النون لان النون عوض عن الحركة والتنوين
 الثالث بتعين في الواحد ولاتأثير لها في هذه الالة اي في الالة **على ان مع** الضمير عائذ الى ما هو
 عيان عن اسم اي ليدل على ان مع ذلك الاسم **مثله** اي مثل ذلك الاسم في اللفظ فذكر الالفين او حقا كمالين
 وقومين **من جنس** اي من جنس ذلك الاسم في المعنى وفي قوله من جنس إشارة الى اشتراط جنسية المعنى
 وانما اشتراط جنسية المعنى اخذ من المشترك فانه لا يثنى لا يقال العينان للشهس والباصران والقران للحيض
 والعلم خلافا لاندلسي وفي اشتراط جنسية اللفظ نظرا لانه منقوض بنحو القمرين للشهس والقمر والعمرين للابى بكر
 وعمر رضي الله تعالى عنهما والابوين للابى واللام وكذا منقوض بنحو العينين للشهس والباصران ان ثبت جوابا
 كما هو مذهب الاندلسي واجيب عن النقص الاول بان ذلك من باب اطلاق احد النقطتين على الآخر تغليباً
 للمذكور على الموثق كما في القمرين والابوين والمفرج على المركب كما في القمرين وان الثاني بانه محمول على عموم المجازي المسميان
 بالعين وهذا الجواب يتأني في التغليب ايضا بان يرد بالقمرين زيدا وكاكب السماء وبالعينين افضل من امته **محمدا**
عليه السلام من افضل الصلوات واكمل النقيات وبالابوين المتكسبين بالولادة وعلى هذا فتنسأ النظر او يقال
 المراد بقوله مثله ما مثله في الوجود بقرينة قوله في الجمع ليدل على ان مع اكثر منه فلا يرد شيء من ذلك على هذا
 معنى قوله من جنس اي ولا واحد من خلاف جنسه ولو اريد بقوله مثله في الوجود والجنس جميع الاستغنى عن قوله
 من جنس لا يفيد اشتراط جنسية في اللفظ والمعنى وفي اشتراط جنسية المعنى ايضا نظرا لان مشترك المثنى
 فرج من افراد المثنى وان كان هذا الفرع محتسبا واحتسبا فرج كذا في كونه فرجاً من الماهية ولا يجوز تعريف الماهية
 بما يخرج عنه ذلك الفرع المحتسب الا ترى انهم عرفوا مفعول ما لم يسم فاعل بانه كل مفعول حذف فاعله واقتر هو مقامه
 ولم يحذفوا عن المفعول له والمفعول معه والمفعول الثاني من باب علمت والمفعول الثالث من باب اعلمت في
 المحذوف والترجيح بانه حذف في آخره تخفيفا لانه يخرج من الترجيح المضاف والمستغنى وعرفوا المصنف بانه لا
 يبدل على تقليل ولم يخرجوا بقوله المضاف من المتنات الى غير ذلك وأبقى ما ذكره الرافعي في الفصل

وهو ما بحث آخر اياذان الف اوياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليكون الاولي على القصر واحدا الى واحد
والاخرى عوضا عما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد الى هنا عداية التثنية حيث جعل الالف او الياء
علما على ضم واحد الى واحد من غير تفصيل اتحاد المجلس اللهم الا ان يراد تعريف التثنية الصحيح غير المتعقد
فيل لو كان التثنية في المعنى شرطاً للتثنية لما جاز تشبيه العلم المشتركة هو الزيدان فيل الماد بالتثنية في المعنى
ان يصدق حقيقة احدها على حقيقة الآخر والزيدان كذلك فالقصور اي فالاسم المقصور وهو الذي في
آخر الف مقصورا وسمى مقصورا لامتناع من اللد والفاء لتفسير الالف استغناء عن غيره ما كفى آخر كذا لا مثقاله على
الصحيح والمدقوق والمنقوص والمقصود نكته ترك ذكر الصحيح والمنقوص لظهور حكمها احدهما جريان تغيره في تشبيهها
وبين حكم المقصور والمدقوق وفقا للمقصود ان كانت الفه كاشة عن واو حقيقة كعصا او
حكما بان كان مجهولا حصل ولم يزل الى الياء كالمسمة بالي ولدي وهو ثلثي واو واليها والحال ان ذلك
المقصود ثلثي اي الثلاثي المجرد اي ذو ثلثة احرف لا ثلثي الاصطلاح فيخرج الرباعي المريد فيه نحو قطة ومصطف
قلت الفه واو افيصل عصوان في عصا واللوان وتدونان في المسمة بالي ولدي اعتبارا لاصل حقيقته
او كما مع خفة الثلاث في بخلاف ما كان على اربعة احرف فصاعدا حيث لم يرد فيه الاصل لكان التثنية على ومصطف
اشار بقوله **والا** اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقته كرحي او حكما بان كان مجهولا الاصل او
عديمة وقد اميل كالمسمة عنى ولي او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كعلى ومصطف اوزائقة كجلى وار
وحجى وجارى **فبالياء** اي فاله مقبولة بالياء فيقال دجيان في رحى ومعنيان وبلبان في المسمة عنى ولي و
ومعنيان ومصطفيان وجلبان وارطيان وانما قلت ياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء او حكما وتحقيقا فيما زاد
على ثلثة احرف ولقائل ان يقول لو قال والياء لكان اوفق بقوله قلت واو اخصى الا ان يقال انما عدل عنه
لقصده الثبوت بيراد بحلته الاسمية في الجزاء لكتفى صوت غلبة وجوده **والمدى** اي الاسم الممدود
ان كانت ههنا اي ههنا الممدودة اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او
زائدة كقراء جميع قارئ ثبت الهنق لكان الاصالة فيقال قراء ان وحكى ابو على الفارسي عن بعض
العرب قلبها واو مخوف اوان حلا على اخوة من اعمام والصفرام **وان كانت ههنا التانيث**
كقراء وصفرام **قلت واو** اتقول حمراوان وصحراوان وانما لم يثبت كراهة وقوع صوت علامة التثنية
في الوسط فان قيل ان التاء في خمسمائة ايضا عاصمة التانيث وقد وقع صوت علامة في الوسط في التثنية
حيث يقال مسلمان فينبغي ان لا يثبت فيدان التاء انما يثبت لئلا يتسرب في تشبيه المذكر وانما قلت واو
كالياء مخزاة من اجتماع اليائين في الضب والمجرى لكون الواو اقرب الى الهمزة من الياء المائلة اياه في موضع
عنها في اقلت ووقلت **والا** اي وان لم يكن اصلية ولا تانيث بل كانت منقلبة عن اصلية واو اكثرا
اصله كساو اوياء كروام اصله رواي او كانت زائدة للحق كعلياء فانه ملحق بسراج والعلياء رك كرون
والسراج كجاءه مشتق منه كوجاه زمرك دروگياه برويد **فالوجهان** اي فقيهما الوجهان اي في
الالف وجهان او فقيه الوجهان اي في الاسم الممدود الوجهان الثبوت والقلب اما انثبوت فلكونهما في

مكان الأصلية باعتبار الانعاق بها أو الانقلاب عنها وأما القلب فليس بها هترة التائيت في عدم
كونها أصلية فيقال كساء أن ورواء أن وكساوان وروايان **ويجذف توترا** أي وزن التشنية
للإضافة أي وقت الإضافة إذا النون لقيامها مقام التنوين الثابتة في الواحد توجب تمام
الكلمة وانقطاعها والإضافة توجب الاتصال ولا متزاج فيتنافيان فإن قيل لو كان وزن التشنية
قايما مقام التنوين الثابت في الواحد لوجب أن يسقط بدل النون واللام والعلامان لعدم التنوين في الواحد
فيل أنما لم يسقط باللام حيث أعنيها عوضا عما عن الحركة فقط فإن هذه النون عوض عن الحركة والتنوين
كما في رجلان وعن الحركة فقط نحو الغلامان وعن التنوين فقط نحو عصوان واليه ذهب بن عيسى وابن جني و
هو مختار بين المتأخرين وأما عند سيبويه فهو عوض عن الحركة والتنوين جميعا على ما عرفت في المطولات
وحذف تاء التائيت الثابتة في الواحد عند التشنية على خلاف القياس والشذوذ
في خضيان والبيان دون غيرهما تشنية خضيت واليتة والمخضيان المجلدان اللتان
فيهما بيضتان والقياس أن لا يحذف التاء لقياس تشنية المؤنث بالذكر ولكن هذا لا قياس
مرفوع فيهما فلذا أحصا بالذكر قيل أما أحصا بالذكر لانهما لا لصاقهما صار كثنى واحد فنزلت لذلك منزلة
المفرد وتاء التائيت لا يفهم وسط المفرد وأما نحو قوله ونحو مشرق اللون ثديا حقان أي حقتان وقوله هذه
البنات فكضعتان من لبن شيبا وما واصل أبو الهيثم في قصصان فمن ضرورية الشعر بخلاف خضيان والبيان
حيث يحذف عنهما التاء بدون ضرورة لكن جوازها لا وجوب المحقق قوله متيناً تلتقي فزدي ترجيح روائع اليتك
ونشتطار وقوله أبو الحارث وخضيتاه أحب إلى فزنته من فزاني وقيل هي أيضا من ضرورة الشعر كما في قوله
كان خضيت من التذلل طرف يجوز في شتات حفل وقوله ترتج أليام الرجاج ألوب وقيل جاء خضيت واليتي
لغتان في خضيت واليتة فخضيان والبيان تشنية ما لا تشنية خضيت واليتة فلا يكونان من باب حذف التاء
ثم لا فرغ من بيان الشئ شيء في بيان المجهود فقال **المجوع هاء كل إلى أحاط مقصود**
بحرف مفردة بتغيرها الأحاد جمع أحد وهو المفرد وقوله بحرف متعلق بمقصود
وقوله بتغير صفة لقوله مفردة أي ما دل على أفراد فصلت فيه بحرف مفردة المتكسر بتغيرها لا في
صيغة الواحد قبل التغير فالتغير لها بزيادة كما في نوعي الجمع المجمع وكما في نحو جاد في رجل وأجار في جمع
جاء ونقصان الكتب في جمع كتاب أو تغير هيئة أي حركة كما سجد في أسد فان قيل هذا يشكل في خوفك وهجان
حيث لا يتحقق فيه التغير أصلا حيث يفتد فيها صيغة الواحد والجمع حروفا وهيئة قيل قوله بتغير ما يشترط
أن التغير التقديري كاف كان معناه أي بتغيره كان أي سواء كان حقيقة كحالة المجوع أو تقديره كما في ملك
وهجان حيث أعني العفة والكسرة في الجمع علاقتين مثل العفة والكسرة في أسد وهجان وفي الواحد
أصليين مثل العفة والكسرة في نقل وهجان فحصل التغير بهذه الاعتبار تقديره وفهما وفي قوله على أحاد
مقصودة أعني عن اسم البعض فحصل وقوله لا كما على أحاد عينة مقود إذا المقصود به ما وصفا هو
المتنوع والأحاد أريدت باعتبار صدق الخمس عليها والاستعجال فيها ما عرفت ويمكن أن يكون قوله بحرف

توترا

متعلق بقوله دل اي دل بحرف مفردة على اعداد مقصودة فلا يرد نخل وتقرأ أصلا لعدم دلالة تقاطع الاحاد بحروف المفرد
اذ ليس لها مفرد بل النخل والنخلة كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد فيهما وكذا النخل والتمرة وفي قوله بحرف
مفردة اخبرنا من اسم الجمع بحروفها وقوم وايل وغنم وخيل فاما ليست بجمع حيث لم يوت فيها
مفردة مفردة فاما فيقصد احادها بما فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء الجمع التي لها احاد من تركيبها
مخربك وصحيفة يوافق الراكب في الحروف فينبغي ان يكون جمعا كما قال الاخفش فيل ان مخربك جمع وان
وافق الراكب والصاحب في الحروف لكن الراكب ليس بمفرد بل كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد
فيهما من التصغير بلا راد الاصل مع كونه غير صيغ الفعلة وعود ضمير الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصد الاحاد بمفردة كذلك
وفي نظر الامر ان اريد بالمفرد الواحد فيصير عليه قصدا للاحاد بحروف مفردة والاصطلاح بالكون موقوف على كونه جمع لا فاعلم ان
الحد للجمع الذي على غير لفظ الواحد مثل شجرة في جميع امارة وعباديد وعبايد بمعنى الفرق لعدم حروف
المفرد فيما قيل للراد بحروف المفرد حروف حقيقة كرجال او اعتبارا او فرضا كما في الجمع المذكورة وذلك لانها
ما كانت على اوزان الجمع واستعمالها في التانيث والرد في التصغير الى الاصل وامتناع التانيث ومنع
الصرف عند تحقق منتهى الجمع اعني كرجال واحد فرضا كرجال عمر من مخوعباد وعبود وفساء على وزن فعال
يضم الفاء كغلام وغلمة بخلاف اسم الجمع مخايل وغنم وخيل وقوم وهط حيث لم يفرض لها واحد لعدم
الرجوع لعدم جريان احكام الجمع فيهما وعدم كونها على اوزان الجمع المختصة او المشبوبة فيل مانع فمن الواحد
متحقق فيهما وهو جريان احكام المفرد فيهما فان قيل ان اريد بقوله حروف مفردة كل حروف مفردة يرد سقاي
جمع سفرجل وفواز جمع فزردق وان اريد به الجنس يحمل الاضافة على الجنس يكلف الحرف الواحد فوجب ان يكون
حساء وشجرة جمع امارة جمعا على لفظ الواحد لوجود الهمزة والتاء في كليهما وليس الامر كذلك بالاتفاق
على انه جمع على غير لفظ الواحد قيل يرايه جميع حروف مفردة كرجال وجعفر او بعضها كسقاي وفواز **ومخو**
متر وركب ليس بجمع على الاصل بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كجماعة وطاقنة
وهو قول سيبويه لبيان احكام المفردات استتمها لا والفرق بين اسم الجنس واسم الجمع ان اسم الجنس يقع
على الواحد والاثنين فصاعدا بخلاف اسم الجمع فانه يقع على الثلاثة فصاعدا فان قيل للكلمة لا يقع على الكلمة د
الكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا يميز في التزام كون الكلمة اسم جمع ايضا و
انما قال على الاصل لان فيه جملا قال الاخفش جميع اسماء الجمع التي لها احاد من تركيبها كجامد وبارك وركب
وصاحب وخدم وسفر جمع للكلمة على الاحاد فيما من على جميع حال وبارك جمع يبارك وركب جمع ركب وصاحب
صاحب وسفر جمع سافر وخدم جمع خادم وقال الفراء كذا: اسماء الاجناس لها احاد من تركيبها كقروقرق و
نخل ونخلة واما اسم جمع او اسم جنس لا واحد من لفظه مخايل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بمخو متر اسم
جنس لا واحد من لفظه مخايل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بمخو متر اسم جنس مما يفرق بينه وبين واحد
التم والمخربك ما هو اسم جمع ومخو فلك جمع لتخوة التعيين تقديرا على ما بيننا وهو
الجميع بنهان **صحيح ومكسر بالصيغة المذكورة ومؤنث المذكورة**

المذكر الصحيح أو المذكر المجمع أو الجملة مستأنفة لأنه لا قال فالصحيح كذا وكذا ولو كانت كان سائلا قال ما جمع المذكر الصحيح
وما جمع المؤنث الصحيح فقال جمع المذكر الصحيح كذا وجمع المؤنث الصحيح كذا وفي بعض النسخ فالذكر فالفاء للبيان
ما قبل آخره وأو مضموم ما قبلها أي قبل تلك الواو أو فوق الواو أو فوقه آخره
مفعول الحق وواو فاعله وكلتيا موصولة أو موصوفة مفعول والي يسم فاعله بقوله مضموم أو مبتدأ مقدم
أخرج الجملة الاسمية منفذة وأو ما قبلها مضموم وكذا الحكم في قوله **أوباء مملسو ما قبلها**
أي قبل الياء فوق الياء **ونون مفتوحة** عطفت على قوله وأوباء أي ما قبل آخره
ونون مفتوحة وانما فتحت ليعاد لفتحته ثقل الواو والفتحة **ليدل** متعلق بحق والضمير عائدا إلى
الحق الواو والياء وفيه نظر لأنه قد سبق الحق الواو والياء والنون ولا حيزية على تعيين الواو والياء و
فقبل أنه عائدا إلى اللحق وفيه نظر لأن الحق النون لا أثر له في هذه الدلالة بل هو عوض عن الحركة والتنوين فالحق
أن يقدم قوله ليدل على قوله نون اللهم إلا أن يحمل الكلام على حذف المعطوف ويكون الهمزة متعلقا بذلك ليدل
على أن معه أكثر من ويتحقق عوض عن الحركة والتنوين فيستقيم الكلام على ألف و
النشر والضمير قوله على ما هو عبارة عن الأسماء مع ذلك الاسم أكثر من ذلك الاسم فأن قيل اسم التفسير
يوجب ثبوت أصل الفعل في المفضل عليه وكذا كثر في الواحد قيل بثبوت أصل الفعل أن يكون محققا أو على سبيل
الفرع وهناك ما كان على سبيل الفرع يعني لودع في الكثرة في الواحد كان ذلك في المجمع أكثر من كماله فلا
أخذه من الحار وأعلم من الجدار يعني لودع في الفقه في الحار والعلم في الجدار كان فلان أخذه واهل علمه
وسميت حاشية الموم أكثر من وبره والحق والنوم أكبر من وبره وما ولدوا وأوباء اسم رجل فأن قيل لم يقل
هنا على أن معه أكثر من جنس المخرج المتشبه فانه لا يجمع كما لا يشي قبله فاما لم يقل ذلك اكتفاء بما ذكر في التنوين
ويمكن أن يقال فاما لم يقل ذلك لأنه أراد ههنا تعريف ماهية المجمع مطلقا يقطع النظر عن كونه صحيحا أو معطلا فخرج
إلى هذا القيد كخارج المجمع أفتتح **فان كان** الفاعل لنفسه أو لغيره المستفاد من عموم قوله ما الحق
آخره لا شتمه على المنقوص والمقصود الصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم أو سلامة عن
التفسير وبين حكم المنقوص والمقصود فقال فان كان اسم كان أي آخر الأسماء غير كان
قبلها أي قبل تلك الياء **كبيرة** فاعل الطرف أو مبتدأ متقدم أخرج الجملة صفة ياء أي ياء حصل
قبلها كسرة كفاص **حذفت** الياء لانتقاء الساكنين بعد النون والاسكان للاستثقال
مثل قاضون جمع قاض أصله قاضيون فنقل حركة الياء إلى قبلها لاستثقال الحركة على الياء ثم
حذفت لانتقاء الساكنين **وإن كان** أي الاسم مقصورا أي أسما آخره الفتحه
موصوفه **حذفت الألف** المقصود بها لانتقاء الساكنين **وبقي ما قبلها** أي قبل
الألف بعد الحذف **مفتوحا** ليبدل الفتحة على الألف المحذوفة **مثل مصطفىون** جمع
مصطفى أصله مصطفىون فقلبت الياء الفاءم حذفت لانتقاء الساكنين وبقي ما قبل الألف
مفتوحا للدلالة على الألف ثم قوله مثل خبر مبتدأ محذوف ومضاف ومصطفون مضاف إليه والرقم

على الحكاية أي قطيعة من مستطون وشي طي في أي شيء الاسم الذي جمع بالواو أو الياء والنون أن كان
 الاسم الذي أتت به **أيد جمع بالواو** أي شريطة الأمور الثلاثة المذكورة و
 العلية والعقل كان هذا الجمع أشرف المجموع لسلطنة إله الواحد فيتو المذكر العاقل أشرف من غيره فافعل أشرف
 ثم أحل في قوله وشريطة مبتداء وقوله قد كره خبر يعنى حصول مذكر وإلغاء الأداة والشريطة معترضة وفي هذا الوجه
 ضعف لأن اعتراض الشريطة بين المبتداء والخبر إنما يكون في الشعر ولم يوجد في السق وزيادة الفاء في الخبر صيغة
 ألهم إلا أن يحل الكلام على حذف أما فيكون الفاء في جواب أما ويصح اختصاص اعتراض الشريطة بين المبتداء
 والخبر بالشعر أو يقال إن قوله وشريطة مبتداء وأجمل الشريطة خبر الضمير العائد إلى المبتداء مقدر بعد الفاء أي وش
 إن كان أسما فهو مذكر وفيه نظر لأنه على هذا يلزم حذف العائد المرفوع من الجملة أو افتقار خبر وإذا غير جاز كما صرح به
 الشارح في بحث المبتداء ولا جد هذا الاشكال في هذه العيايق قال الشارح الرضى هذه عيايق ركيكة قال شيخ
 وأستأذني طالب تراه يمكن تصحيحها بوجوه أحدها أن يقلر حيث أفتنع حذف الضمير اسم الإشارة وكيفية
 رابطا أي شريطة إن كان ذلك الاسم الذي أيد جمع بالواو والنون أسما فذلك الشريطة حصول مذكر والتالي أن
 قوله وشريطة مبتداء خبر محذوف أي وشريطة ما يذكر وقوله إن كان الآخر استيناف أي ابتداء كلام كما قيل نحو الرابية
 والزاني فاجلد وإن التقدير الرابية والزاني حكمها ما يذكر وقوله فاجلد والابتداء بيان والثالث أنه مبتداء
 محذوف الخبر أي وشريطة على التفصيل وحذف هذا الخبر خبرية ما يعنى من الجملة أعني أن كان أسما فكذا إن
 كان صفة فكذا والرابع أنه مبتداء وأجمل الشريطة خبر يتاويل مضمون هذا الكلام والخامس أنه مبتداء محذوف
 مضاف وأجمل الشريطة خبر يتاويل مضمون هذا الكلام أي بيان شريطة هذا الكلام إن كان أسما فذكر علم
 يعقل وضمير شريطة عائد إلى الاسم الذي جمع بالواو والنون أو إلى المذكر في هذا الجمع أي شريطة ذلك المذكر في هذا
 النوع من الجمع وضمير كان عائد إلى الاسم الذي أيد جمع بالواو أو الياء والنون أو إلى المذكر المجمع بذلك وعلى
 الثاني كما إذا فادة قوله فهو مذكر وقوله يعقل هو لصقة أو أرادة المسح فإذ لم تحذف الشريطة الخبر وقوله وشريطة مبتداء محذوف أي ذلك
 الشريطة حصول مذكر أو فذلك المذكر علم يعقل وقوله علم خبر بعد المبتداء المحذوف وقوله يعقل صفة علم وفيه نقص
 إذ العاقل صفة العلم لا العلم ثم أحل أنه إن أريد بالمذكر الذات المنصقة بالذكورة معني المذكر الحقيقي يراد بقوله علم
 صفة العلم ولا فذلك الحقيقي هو علم لا يكون المذكر الضمير العائد إلى الاسم الذي أيد جمع بالواو والنون من التسامح
 يحذف مضاف أي فهو اسم مذكر ولا تسامح في يعقل إذ المذكر الحقيقي هو الموصوف بالفتور وإريد اللفظ المذكر في ذلك
 اللفظ فلا تسامح في حمل المذكر على الضمير العائد إلى الاسم مذكر لفظ ولا حاجة إلى تقدير صفة علم لكنه يكون قوله يعقل
 من التسامح إذ العاقل المذكر الحقيقي دون اللفظ ويكون قوله إن لا يكون يتلوه ثابت مثل علامة ضائعا بخروج
 باشرط التذكير اللفظ وحيث بان ذلك لدفع وهم من ينوهم أن المراد بالمذكر التذكير من جهة المعنى دون اللفظ
 فيجوز جمع علامته بالواو والنون لأنه مذكر من جهة المعنى أيضا فقل أن يقول لو لم يكن مكان يعقل مكانا
 حيث لا يجره صفة العلم أو الفاعل المأهول ولا يضر فيه شيء من مقتضى ما ذكره لا يجوز إطلاق الضمير على أي قال الشريطة هو العقل
 ونحوه المأهول مذكر فيما جمع بالواو والنون بل السائل هو بلغت من العلمين خبر الباء جمع بلغة وبه

وهي الداهية أي بلغت من الداهية واتأجج بالواو والنون لأن الداهية لا أصل منها فقل القلعة وهو إصابة المحال و
والكتابة أي العقوبة نزلت منزلة القلعة فجمع لها هذا الجمع ويمكن أن يجاب بيان العقل يطلق على الداهية لأنه وإنما يكون
إطلاقه عليه سبحانه وتعالى لكون أسماء الله تعالى توقيفية ومنع الشرع لا يتأني إطلاق اللقمة كذا في بعض شروح المنار
وإن كان صفة ضمير كان عائداً إلى الاسم الذي قصد جمعه بالواو والياء والنون أو إلى المذكر المجمع بذلك
وعلى الثاني كان مداراً لقلة قوله **فذلكم** والصفة أو أرادة المسماة أي إن كان المذكر المجمع بذلك
مسماة صفة **فصل** في حصول مذكر أي مذكر غير علم أو فذلك المذكر مذكر **يعقل** أو فهو مذكر يعقل لكن إذا
قدّر ذلك المذكر مذكراً أو فهو مذكر كان قوله **وإن لا يكون أفعل فاعلاً** محمولاً على حذف مضاف
أي ذو عدم كونه أفعل وإذا قدر حصول مذكر فلا حاجة إلى تقدير مضاف أو المعنى وحصول عدم كونه كذا أو لراد
بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة يتفكر بمضاف أي فهو اسم مذكر وإن أريد به اللفظ المذكور كان قوله وإن لا
يكون بتمام ثابت مثل علاقة صنائعاً كخروجها بشرط التذكير اللفظ **وإن لا يكون أفعل فاعلاً**
عطف على قوله فذلكم أي فذلكم **وإن لا يكون** المذكر فيه مسمى هذه الصفة أي ذو عدم كون المذكر فيه مسمى
هذه الصفة وإن كان تقدّر قوله فذلكم حصول مذكر فلا حاجة إلى تقدير مضاف وقوله أفعل فاعلاً يكون واصفاً
إلى فعلاً باد في ملائسته أي أفعل الذي مؤنث فعلاً لكن يرد عليه أن أفعل ههنا علم لا وزن به من نحو أضم
واسم وعزيرها والعلم لا يضاف وأجيب بأننا سلمنا ذلك لكن العلم يجوز إضافة بعد تأويله بمنكر أي بواحد
من جنسه وهنا كذلك وكذا الحكم في فعلاً ن فاعلاً مثل أحمر فانه لا يقال فيه أحمر من للفرق بين أفعل هذا وبين فعل
التفضيل حيث يصح جعل أفعل التفضيل هذا الجمع كافضلون ولم يعكس لأن معنى الصفة في أفعل التفضيل كامل
ولا يشكّل هذا الجمع جمعاء حيث يجمع بالواو والنون نحو اجمعون لأن مجيئه بالواو والنون على خلاف القياس
أدبو في الأصل أفعل التفضيل لا أفعل فعلاً لعدم كونه من الإلوان والعيوب والكلمة وأفعل فعلاً مختصراً
وحينئذ يكون ثابتاً على جمعاء على خلاف القياس فلا يتوجه الإشكال **وإن فاعلاً** عطف
على أفعل ولا زائدة لتأكيد الفاعل وافتقار فعلاً إلى فاعله باد في ملائسته كإفعل فعلاً ولا فعلاً الذي مؤنث
فعل مثل سكر إن فانه لا يقال فيه سكر فون للفرق بين فعلاً هذا وبين فعلاً فعلاً حيث يجمع جمعة هذا الجمع
لأنه فون **والصتوب** عطف على أفعل ولا يأنى لتأكيد التثنية أي وإن لا يكون المذكر مستويا
فإن أي في ذلك الوصف **فمع المؤنث مخبر** إذا كان يحضه مفعول **وصبور** فإن
المذكر يتما مستويا مع المؤنث يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريحة وصبور فلا يقال رجال جريحون ولا صبورون
لأنه لو جمع مذكر بالواو والنون يجمع مؤنث بالالف والتاء وحينئذ يرتفع الاستواء المقصود فيه قلل المشار
إلى صفة هذه الصفة أصح أي لاك وانضمت من الأولى لأن ضمير إن لا يكون عائداً إلى الوصف المذكور
فيكون المعنى وإن لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف
يستوى الشيء في نفسه مع غيره وتوفاً ولا مستويا فيه المذكور مع المؤنث كان شيئاً إلى هذا عياناً وقال شيخ
واستأدى تقول الله تعالى بالرحمة والعفوان إن ضمير إن لا يكون عائداً إلى المذكر كإلى الوصف فليعلم ما ذكر من

السخافة في ضمير قوله ان كان صفة ان عاد الى المذكور دون الاسم بل كالتاء الى البحث في المذكور لان مصدر البحث
 المذكور ما كثر آخره فلا اشكال اصلا ولا يحجة في الربط الى تقدير فيه في قوله وان لا يكون افضل فعلا ويكون المعنى
 شرطه ان كان حقة حصول مذكر وعدم كون المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث وكذا ان عاد الى الاسم
 لكن حيث يحتاج في الربط الى تقدير فيه في قوله وان لا يكون افضل فعلا فيكون المعنى شرطه ان كان صفة وهو مذكر
 يعقل وذو علم كون المذكر فيه مسمى افضل فعلا وعلم كون ذلك المذكر مستويا فيه مع المؤنث فلا يكون في هذه
 العبارة سخافة اصلا كما ظن الشارح فانظر فيه بعين الانصاف **والابتداء التانيث** عطف على قوله
 افضل فعلا اي وان لا يكون كائنا تاء تانيث او عطف على قوله مستويا اي وان لا يكون ذلك للمذكر كائنا تاء
 تانيث **مثل علامته** فانه لا يجمع بالواو والنون لانه لو جمع بذلك كان يتيق التاء او ترك فان بقيت
 لزم اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث وهو مستكبر وان تركت لتفات الغرض وهو المبالغة ولزم
 لا تيسر جمع ما فيه التاء يجمع ما لا تاء فيه كعلام **ويحذف نونه** اي نون الجمع **للاضافه**
 لانه نونه عوض عن التنوين المنافي للاضافه لان الاضافه تقتضي الاتصال والتنوين يقتضي الانقطاع وقد
شد نحو ارضين بفتح الراء كل صنف وقراق **وسنين** وثنين وقدين ونحو ذلك هذا جواب
 السؤال مقدم وهو ان يقال ان الارض والسنه والثبته والقلة ونحو ذلك جمعت بالواو والنون مع انتفاء
 شرط الجمع بذلك وهو التذكير والعقل والعلمية والوصفية فاجاب بقوله وقد شد نحو ارضين وسنين
 والكتاب هذا الشدوذ في نحو سنين وارضين كبحر النقصان الواقع في واحده وهو حذف الحرف كالتاء
 المقدرة في ارض لانها في التقدير ارضة بدليل تصغيرها على ارضة وكاللام في سنه فان اصلها سنوة
 فحذف التاء واللام وجمعت بالواو والنون جبر لما دخل عليها من النقص بحذف التاء واللام وهذا الجبر
 ليس بقبيل وان كان ذا جزئيات كثيرة وهو العليلين من باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم
 لانهم اشرف الوجودات فيجمع لهم هذا الجمع ونحو بلغت منا البلع من اي الله وانه قوله تعالى **فما جدين**
 متاؤل لانه مصدر عقل العقلاء وهو اصابة الحال والتكاثرة من الداء وقيل السجود من الكواكب اجريت
 مجرى العقلاء فيجمع لهم هذا الجمع **المؤنث** اي جمع المؤنث الذي يجمع او المؤنث المجموع **صحا مطلق**
اخره الف وتاء نحو هذات ومسلمات **ومشطره** اي مشطر الاسم الذي جمع بالالف والتاء
 او مشطر ذلك المؤنث في هذا النوع من الجمع **ان كان** الاسم الذي جمع سلا بالالف والتاء او ان كان
 ذلك المؤنث صفة **وله مذكر** اي هو المذكر الذي اوله لك اسم مذكر **فان يكون مذكرا**
 اي مذكرا ذلك الاسم او ذلك المؤنث **جمع بالواو والنون** لان المذكر اصل والجمع السلام
 سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا **اصل** يتلوه الواحد فيه والمؤنث فرع وجمع التكسير ايضا فرع
 لتغير بناء الواحد فيه فلجميع الفرع وهو المؤنث بالالف والتاء وجب ان يجمع ارجل وهو المذكر بالواو والنون
 لا يجمع التكسير يكون الفرع موافقا لاصل في سلامته الواحد والا يلزم منية **نحو** على الامم شر اعلم ان هذا
 العبارة مثل العبارة الاولى لان قوله ومشطره مبتدأ وقوله فان يكون الى آخره خبر **والله اعلم**

بين المبتدأ والخبر **مبتدأ** من الشرطين المبتدأ والخبر ما يكون في الشئ الأول ان يقع المبتدأ قبل الفعل
اسم المضاف ويكون المبتدأ المقدر في خبره والفاء جزائية والجملة الشرطية خبر لقوله وشرطه والمعنى وشرطه ان
كان ذلك الموقوف اذ ذلك الاسم الذي اراد جمعه بالالف والتاء صفة فذلك الشرط كون من كان كذا او يقال
قوله وشرطه مبتدأ محذوف والخبر وشرطه ما يذكر والجملة الشرطية كقوله تعالى الزانية والا اني فاجلد واكاسر
او يقال انه مبتدأ خبر محذوف اي وشرطه على التفسير وحذف هذا الخبر بقرينة ما بعده من الجملة كما مر او يقال
انه مبتدأ محذوف مضاف والجملة الشرطية خبر تباين هذا الكلام اي وبيان شرطه هذا الكلام كما مر **وان لم**
يكزله اي لذلك الوقت او لذلك الاسم **مذكر** مجموع بالواو والنون **فان يكون** اي قاله
عنه كونه **مجرد عز التاء** اذ لوجع المجرى عن التاء بالالف والتاء لزم اللبس في التاء
حاضر حيث يقال في جمع حليئة التي اراد بها الصفة الحادثة حليئة فلو قيل في جمع حليئة
التي اراد بها الصفة الثانية كذلك لزم اللبس في جمع حليئة على حليئة ولم يمكن ان ما فيه التاء مضافا
اليق بالجمع بالالف والتاء ما فيه التاء نقديا **والا** اي وان لم يكن الموقوف صفة بل كان اسما نحو هذا
ورعد وحق وكسرة وغرفة **جمع مطلقا** ظرف او موصف اي نهانا مطلقا او جمعا مطلقا اي غير مفيد
بشرط فيقال هذات وقرات بفحة الفاء وكسرات بكسر الكاف وفحة السين وكسرها وغرفات
بضم الغين وفحة الراء ومنها ثم لا فرع من بيان نوى الجمع الصحيح شرع في بيان الجمع المكسر فقال **والمر**
اي المجموع المكسر وفي بعض النسخ جمع التأسيس ما تغير في بناء **والا** اي وان لم يكن الموقوف صفة بل كان اسما نحو هذا
الثانية عن جمع اي مجموع او جمع تغير في بناء **والا** اي وان لم يكن الموقوف صفة بل كان اسما نحو هذا
جمع فسر والمفرد من كسوة جمع حياء بضم النون اراد بالتغير اعم من ان يكون حقيقة كحاشية المجموع للكسرة
او قد يراد كما مر في فلان وهجان قال قيل هذا الحديث فتنحو مصطفون ومعلون وداعين ورامين وقرات
بفتح الميم وكسرات بفتح السين وكسرها جمع كسرة يسكون السين وغرفات بفتح الراء ومنها جمع غرة يسكون
الراء قائما مجموع سلاقة مع وقوع التغيرات قبل الاعتبار بالتغير هنا يكون في اواني الجمع لا يمكن ان يكون بعد الجمع
فلا يتحقق ما ذكره فان اصل مصطفون مصطفون فاصل معلون معلون وكذا البوا وجمع التأسيس
الى جمع القلة وجمع الكثرة فجمع القلة هو الجمع الذي يقع على الثلاثة الى العشرة والمحدان داخلان اي حد
الا بتاء وهو الثلاثة وحد الائمة **دعوا** العشرة داخلان في القلة **وامنية** جمع القلة
افعل وافعال وافعلة وفعلة و**الضبيح** عطفت على قوله فعلة
اي اجمع السائر بجاني امنية جمع القلة هذه الاربعة وكلا نوى جمع السلامة وزاد الفاء فعلة كالكثرة
جمع اكل وزاد بعضهم افعلا كما سلفا جمع صلاتة والاشارة الى ان جموع السلامة مطلقا لجمع من غير نظر الى القلة والاشارة الى ان
لها ثم اعلم ان الائمة المذكورة ثمانية وهم **افعل** الغلبة **دعوا** العشرة **وامنية** جمع القلة **والضبيح** عطفت على قوله فعلة
لان القلة المذكورة على خمسة ماضية **وما عدا ذلك** اي ما عدا المذكور من الاوزان الاربعة
و**جمع الصحيح** كشرقي اي واقع على فوق العشرة فلهذا المخرج للاسم الائمة جمع القلة كما مر في الرجل

بسم الله الرحمن الرحيم

جميع الكثرة كجاء في الرجل فهو مشتق من بين القلة والكثرة وقد يستعمل أحدهما الآخر مع وجود ذلك الآخر لثلاثة أقواله تعالى ثلثة فوضع وجود أفراد ثم شيء في نفسه لم يخرج اسمها باعتبار كونه متصلا بالفعل وغير متصل به فقال **المصدر** وإنما أخذه التفسير عن جميع تقاسيم الأسماء ليكون ذكر الأسماء المتصلة بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التلخيص أيضا من لطائف هذا الكتاب ثم إن الأسماء المتصلة بالفعل أنواع المصدر وأسماؤها الفاعل والمفعول والصفة المشبهة اسم التفضيل والنظف والآلة والمركب بالأسماء المتصلة ههنا العامة لأجل كمالها على معاني الأفعال ولذا لم يذكر النظف والآلة كالأسماء المتصلة وأما المصدر على سائر الأسماء المتصلة بالفعل لانه اصل في اشتقاق عند البصريين أو يقال إنما قيل لكونه مظنة للاصالة لكان الاختلاف بخلاف غيره من الأسماء المتصلة بالفعل للاتفاق على فرعيها **اسم الحدث الجاري على الفعل** وأما ذكر الاسم لأن الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الذي لا معنى له المعنى وأما بقية الحدث الجاري على الفعل أخرازا عن أسماء المصادر نحو الوضوء والصن بالضم لعدم جريانها على الفعل مع دلالة اللفظ على الحدث وتعالى أن يقول يخرج بهذا التقييد المصدر الذي لا فعل لها من لفظها نحو فخر أو فخر أو فخر أو فخر ويحك ويبيك وويلك إلا أن يراد الجاري على الفعل حقيقة أو فرضا وفيه نظر لانه على هذا يشكك الفرق بين هذه المصادر كما كان فرض الفعل في كل منهما ثم أعلم أن الجريان في اصطلاحهم حيث عمل لمعان جريان الشيء على ما يفهم وهو به مبتدأ ٢ وهو موصوفا أو أحوال أو موصول أو متبوعا وجريان اسم الفاعل على الفعل أي موصوفا أيالة في حركاته وسكناته وجريان المصدر على الفعل أي تعلقه به بالاشتقاق وهذه العبارات شتمت على مذهب البصريين والكوفيين وأما واحد من هذه المعاني اصطلاح مشهور فيها بينهم فلا يلزم الإيهام في المذكر لأن المذكور هنا جريان اسم الحدث على وهو مشهور فيها بينهم بمعنى تعلقه به بالاشتقاق لا مطلق الجريان حتى يلزم الإيهام وهو أي المصدر من الثلاث أي من الفعل الثلاثي أو من بناء الثلاثي **سماع** أي مسموع أو سماعي أو ذو سماع يحفظ كما سمع من العرب ولا يخاص عليه ويرقى إلى اثنين وثلاثين بناء المراتب الثلاثي الثلاثي المجرى أو ما على ثلاثة أحرف لا الثلاثي اصطلاح والداخل نحو أكرم وكرم فاصدق قياسي الإسماع وكل من بيانية وبجاء والمجرى حال من عظمه أو كلام أي قصر المصدر على السماع حال كونه كائنا من جنس البناء الثلاثي أو ابتدائية أي حال كونه مأخوذا من البناء الثلاثي وهذا الوجه أنما يتأتى على مذهب الكوفيين وفي جعل هذه الحال متعلقا بقوله سماع نظر لعدم ذي الحال لانه ليس بقوة سماع فاعل مظهر وهو ظاهر فلا مضمرة مصدر وليس في المصدر ضمير **وعينه** أي غير الثلاثي قياس أي مقيس أو قياسي أو ذو قياس أي من شأنه أن يثبت من غير ما بالقياس على سماع وقوله قياس خبر مبتدأ محذوف أي وهو غير قياس وحذف هذا المبتدأ بقرينة السياق فيكون الكلام من باب عطف الجملة على الجملة ولا يلزم أن يكون من باب عطف على معجولين اثنين مختلفين بعامات وأحد أي قوله من غير ما عطف على قوله من الثلاثي وقوله قياس عطف على ما لعدم تقدم المجرى لأن قوله من الثلاثي منصوب المحل على الحال كما من اللهم إلا أن يثبت الجوار في صون فقدم المجرى الجوار وقوله الجوار الذي لا يثبت من غير ما عطف على قوله من الثلاثي فابعد الجوار فقدم المجرى مطلقا عما عرف من قبل وفيه خبر النسخ مثل خرج أخراجا واستخرج استخرجا

الاسم

وخرج تحريجا واستغفر استغفاراً وقائل مقابلة واجتنب اجتناباً وبغض بغضاً **وعمل المصدر عمل فاعله**
 لمناسبتة بالفعل لكان الاشتقاق بينهما **ماضياً وغيره** حال من فاعل يعمل أي حال كونه ماضياً
 وغير ماضى أي سواء كان بمعنى الماضي نحو اذ كرهني أم من غير الماضي أي في الحال والاستقبال نحو مني زيد الآن
 أو عند اشتداد ولم يشترط لأعماله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال كما اشتراط لأعمال اسم الفاعل والمفعول لأن عمله
 باعتبار الاشتقاق بينهما وبين الفعل لا باعتبار اشتقاق الفعل في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم
 الفاعل فإنه يعمل لمشاكلة الفعل لفظاً ومعنى وذلك لا يتحقق إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال إذ لو كان بمعنى
 الماضي كان مشابهاً لمعنى ومخالفاً لفظاً ومخالفاً لمعنى فتسقط قوة المشابهة فلم
 يعمل عمل واحد منهما وهذا هو الأصل وفيه إذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل فلا يقال ضربك الآن زيد اشتد لك
 يعمل لكونه في تقديران مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير إذا كان بمعنى الحال لأن المصدرية إذا دخلت على المضارع
 خلص الاستقبال ثم المصدر لا يعمل **أذا لم يكن المصدر مفعولاً مطلقاً** أما إذا كان مفعولاً مطلقاً
 فلا يعمل أن يعمل بل العمل حينئذ للفعل كونه قوياً والمصدر ضعيفاً ولا يتعلق المصدر بالضعيف مع وجدان القوي وكان
 عمله لكونه يتقدير بالفعل مع أن وإذا كان مفعولاً مطلقاً فقد تقديراً بأن مع الفعل إذ لا يعمل تقديره من غير أن
 أن تحيزت وإذا سدد الفعل نعم أن لا يعمل المصدرية بل لثبانتها من باب أنفعل كما ينبغي **ولا يتقدم معمول**
 أي معمول المصدر **عليه** أي على المصدر كونه ضعيف العمل ولهذا قد وجد ولا فاعل له مظهر أو كالمضمر
 بخلاف الفعل وسائر ملحقاته وذلك لتقصان مشابكة الفعل لفظاً ومعنى أما لفظاً فلعدم موافقه في حركة
 وأما معنى فاعله وقوع الفعل بخلاف اسم الفاعل فإنه يوازنه لفظاً ومعنى كذا اسم المفعول على ما سنبين
 في موضعه ولكونه يتقدير بالفعل مع أن وشئ مما في جزاءه لا يتقدمها لأن **موصولة** والفعل الذي بعده أصلها
 وثقفي مما حيز الموصول من الصلة ومعمولها لا يتقدم **ولا يضم فيه** أي ولا يضم معموله أي فاعله
 مستتر فيه لضعف عمله على ما عرفت بخلاف البارز نحو مني زيد أو أنا لا يضم الفاعل فيه كونه لوضوئه كالمضمر في مشادة و
 مجموع لئلا يلبس المثنى والمجموع بالواحد ولا يجوز أنما في المثنى والمجموع لأنه يستلزم التثنية في المثنى وهما
 تثنية المصدر وتثنية الفاعل المضموع لجمع الجمعين في المصوع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل المضموع هو مستقل
 ولو لم يكن المصدر ولم يجمع عند تثنية الضمير لزم من اللبس بخلاف اسم الفاعل ونحو ذلك لا تخادع مع فاعله فيما صدق
 عليه فتثنية أحدهما وجمع تثنية وجمع الإحزف لا يستلزم ذلك هذا حاصل ما ذكره المصنف ونقائل أن يقول
 يجوز أن يحتمل المصدر ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كأنظر المستفاد من اسم الفعل قائماً بفتح لسان ضمير المثنى و
 المجموع ولا يثنى ولا يجمعان يقال ياريد رويداً وياربك أن رويداً وياربك دون رويداً هذا حاصل ما ذكر في الرمي
 وأجيب بأن الضمير في الظرف واسم الفعل كسائر باعتبار قيامها مقام ما مضمرة وهو الفعل لا حقيقة بخلاف المصدر
 فإنه غير قائم مقام غيره فافتقر **ولا يلبس** أي المصدر **ذكر الفاعل** نحو عجبني مني زيداً ومنه قوله تعالى
 أو أطعم في يوم ذي مسغبة يتيماً لضعف عمله للمرء ولهذا كان متصفاً بمفعولاً عند اللبس وأما عند التقديم فامانة تعلقت
 ولا الزم في الأفعال كالمصدر **والأفعال** لا يركبها وتبين أن الفاعل لا يضم فيه **ويجوز ضافته**

١٠ إضافة المصدر إلى الفاعل هو المعنى ذوق القصص والتوبي وهو الأكثر من أصناف المفعول ويدل عليه قوله **وقد يضاف المصدر إلى المفعول** أقامت القرينة على كونه مفعولا والمراد بالمفعول المفعول من ان يكون مفعولا أو ظرفا أو غاوة نحو أعجبتني ضرب الصل الجلد ضرب يوم الجمعة وضرب السداب ويكون ذلك المفعول منصوبا محلا ان قد لا يصلح بفعل معروف مع ان أو مرفوعا ان لا يصلح بهول مع ان

١١ أضيف إلى ظرف جاز أن يعمل بما يصلح به فاعلا ومفعولا نحو أعجبتني ضرب اليوم **أعماله** أي أعمال المصدر **بالله** المحرور رجال أي حال كونه مقرونا باللام أو مصاحبا باللام **فيل** لأن مداره على تقديره بالفعل مع ان وإذا كان باللام لا يحل تقديره بالفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم ذلك لكنه صرح على قلة لان المانع عارض ومنه قوله ضيعف النكاية أعداءه بحال الفلاد يرأى الاجل والكبر ومنه وجعله يتقيد في أعداءه أو يتقيد بمصدره فكر عاملا فيه أي ضيعف النكاية أعداءه وقيل ليرأت في القرآن تشيئ من المصدر المعنى باللام عاملا في فاعل أو مفعول صحيح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يجالسهم **المجهر بالسوء من القول فإن كان مطلقا** بليغة الفقيه يقول اذا لم يكن مفعولا مطلقا وانجمل للمقترضات لبيان بعض أحكام أعمال المصدر عند ذكر عملها أي فان كان المصدر مفعولا مطلقا **فالعامل بالفعل** اذا المفعول لا يتعلق بالضعيف مع وجوب القوي **وإن كان المفعول المطلق يد له** أي من الفعل أي ساء مصدر الفعل بعد حذفه نحو حمد الله وشكر الله كما أنما يحذف الفعل كما سم الفعل للعين عمله دون الفعل **فونحان** فاعل فعل محذوف أي فيجوز الوجهان أو منتهى محذوف أو تحذف فني أو حان والفار جائرة على الوجه الأول وواجبة على الثاني كما استعرف اذا الجزم اذا كان مضارع علمت ان يجوز الفاعل واذا كان جملة اسمية يجيب بجواب جاز ان يكون الفعل عاملا للاصالة وجاز ان يكون المصدر عاملا لنياية كالمصيبة ولان المصدر قوي من حيث الذكر وضعيف من حيث الفرعية والفعل قوي من حيث الاصالة وضعيف من حيث المحذف فلا يتعين الضعيف في المصدر حتى قنع عمل ثم لا فرغ من بيان المصدر شبر في بيان اسم الفاعل فقام **اسم الفاعل المشتق من فعل** وانما قال من فعل ولم يقل من مصدر مع ان الصفات كلها مشتقة من المصدر إشارة الى جريان الاصطلاح بالمفعول بان اشتقاق الصفات من المصدر بواسطة الفعل **لمر قامة** متعلق بمتعلقين قام الفعل به وفيه اختار عن اسم المفعول فانه مشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل بمعنى **المحدث** المحرور رجال أي حال كونه كائنا بمعنى المحدث أي بمعنى الدلالة على صفة حادثه لا ثابتة وفيه اختار عن الصفة المشبهة لانها بمعنى الثبوت لا بمعنى المحدث وهو حسن وكبير اذ معنى زيد حسن وكبريت لطا حسن والكبر وليس معناه حدث لا الحسن والكبر بعدان لم يكن واذا اريد المحدث وقيل حسن وكبير لأن أوغدا وكذا نحو جيت بهي ثبوت المحبابة لا بمعنى حدث وثبوتها وكذا اختار عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت هو احسن والكرم لكنه يدل في الحد اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى المحدث وهو ضرب واقتل فانه مشتق من فعل لمن قام به بمعنى المحدث لكن مع زيادة فيعنة الحيشية فاما منقولة في جميع الحد ودكاسماء الحدود المنهية فيكون المعنى ما اشتق من فعل لمن قام به الفعل أي حيث انه قام به الفعل لا من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير فيخرج ذلك من حيث انه قام به

فيل

على غير ويخرج من أي نحو حائض وظاهر وظاهر من الصفات الثابتة مع انما اسماء الفاعلين الا ان يقال ان مثل هذه الصفات بمعنى ذات حيز وطمت وطلعت وليست باسم فاعل او يقال ان معنى الثبوت فيما يعارض الاستمرار لا بالوضع ويخرج من الحد نحو خالد والثر وثابت وراسخ ومستمر عايد في كل الزمان والثبوت مع انما اسماء الفاعلين واجيب بانما تدل على حدوث المخلوق والدوام والرسوخ والاستمرار ويخرج من الحد صفات الله تعالى كالحق والصدق والحق وغيرهما فانما من اسماء الفاعلين مع انما تدل على الدوام والاستمرار واجيب بان الدوام والاستمرار فيما ليس يصح في واقع باعتبار الموصوف التدمير المتزايدة عن التغير والتحذو ويدخل في الحد التناهي والصاحل والهادي وغير ذلك من صفات غير العقلاء فانما اسماء الفاعلين مع انما يخرج بقوله لن قام لان كلمة من يخفى بالعقل واجيب بانما تدخل في الحد على سبيل التعليل حيث غلب العقل على غيرهم ويخرج من قوله لن قام لاسماء الفاعلين من الصفات كالتأنيته نحو قارب وباعد ونحوهما من الصفات الاضافية كما ليست بمعان قائمة بالذات بل هي امور اعتبارية علمية لا وجود لها على الاصح الا ترى انك اذا وصفت ايذا بالقر في قولك قريب زيد يصح الوصف به وان لم يكن القرب قائما بالادب ايراد بالقيام امر من ان يكون حقيقة او اعتبارا فلا يخرج ذلك وانما قلنا لن قام به وليقل لمن فعل كذا يخرج فهو منكسر متكرر من الانفعالات وكذا نحو كرام وحاسن اذ يصح لبيان الحدوث فانه قائم بالفاعل وليس بمحدث بفعله ومبغته وهذا مطرد في كل صفة مشبهة عند ارادة التحذو نحو طائل وضائق وغير ذلك **وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاث** الاضافة من باب جرد قطيعة اذ الاصل من الثلاث في الجرد **على فاعل** الطرف المستفرد في قوله ومبغته اي واقعة على فاعل اراد بصيغة صيغة الكثير المشهورة والافعال وقول وحد ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاث في الجرد وانما بين الصيغة ههنا مع ان بيان الصيغة من وظائف التصريف دون النحو استطراد اوضحنا وقول من مجرد الثلاث في الجرد والمجرد صيغة الصيغة اي صيغة الكائنة من كذا وفيه نظر لا يلهي خبيث في قوله ومن غير على صيغة المضارع العطف على معنويين مختلفين بغية تقدم الجور والحوار عندي اني بعد اسطر وانني ان يجعل الجور والمجرد من صيغ المستفرد هو قوله على فاعل ولا يتقدم الحال على الفاعل المعنوي الا اذا كان المحل ظرفا نحو في الدار كدرهم وان قوله في الدار حال من الضمير الذي في الطرف وهو كذا والعامل فيه هو الطرف ومن غير على صيغة المضارع عطف جملة على جملة والتقدير صيغة من غير الجور الثلاث يعني الثلاث المزيدي والباقي الجور والزيد على صيغة المضارع ويمكن ان يكون الكلام من قبيل العطف على مجموع عاملين مختلفين بتقديم الجور مع الجار على وجه ان ثبت جواز ان يكون قوله ومن غير عطف على قوله من مجرد الثلاث وقوله على صيغة المضارع عطف على فاعل وانني انه من باب الفصل بين الفاعل والمفعول بالطرف والواو عاطفة وقوله على صيغة المضارع عطف على قوله على فاعل وقوله من غير ظرف وقع حالا من ضمير الطرف المستفرد هو قوله على صيغة المضارع ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي اذ كان ظرفا كما مر اي وعلى صيغة المضارع حال كونه كائنا من غير مجرد الثلاثية **مبهم مضموم** الباء بمضارع في موضع فاعل في قوله المضارع عطف على مضمومته كما في مستفرد **وكسر ما قبل الآخر** كلمة موصولة وموصوفة والطرف صلة او صفة اي وكسر الحرف الذي او حرف ثبت او حصل قبل الآخر وان لم يكن في ما قبل آخر المضارع كفي كافي يتفعل ويتفعل فان ما قبل هذا فم **مبهم**

ومستخرج مثل بمثلين أحدهما على صيغة المضارع ولا يخالفها إلا بالليوم وكان حرف المضارعة والثاني ما
 يخالفها بحركة الياء فينبغي أن يمثل بثالث وهو ما يخالفها في حركتها قبل الآخر أيضا نحو متفاعل قن قيل قد جاء
 اسم الفاعل من غير المجرى الثلاثي بكسر الليم لم يتابعه ما قبل الآخر وفيه ما قبل الآخر لم يتابعه لليوم كما مبتدئ من التثنية +
 يتثنى فانه جازية كسر لليوم وضمة لما قبله أفعل هذا فرع والكلام في جازية على الأصل فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير المجرى
 الثلاثي ففعل ما قبل الآخر نحو أخصن فهو مخصص وأشبهت فهو مشبه بالفتح قيل لانه قليل والمستعار من اسم المفعول
 كسبيل متعذر لكنه اشتبه بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هو الأصل **وبعمل** أي اسم الفاعل **عمل فاعله** أي الفعل
 الذي اشتق منه وهو الفعل المبني للفاعل لأنها او متعديا او مؤخرات **ثمة طمعي حال او الاستقبال**
 لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالف في الزمان لانه لو خالف في فسقطت قوة المشابهة لفظا ومعنى ولا
 يلزم من اعمالهم ما قوى شبه اعمالهم ما لم يقو وقيل هذا الشرط للعن في المنصوب دون المرفوع لان ادنى +
 مشابهة للفعل يكفي للمرقم لشدة اختصاصه بغيره نظرا لانه يخالف ما قاروا ان الفاعل المطور من المعجولات القوية +
 كما لمفعول فلهذا لا يعمل في اسم التفضيل مطلقا على ما سبقت في اسم التفضيل لانه لو كان لكان في شبه الفعل كافيا للمرقم
 لوجب ان يعمل اسم التفضيل في الفاعل مطلقا ايضا المشبه بالفعل في الدلالة على الحدث ولشبه الخاص بفعل التعجب في
 اختصاصه بمجيئ غير لوني وعيب واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله بشرط اما عال أي متلبسا بشرط واخر متبدا مضاف
 أي هو متلبس بشرط والجملة حال او معتزلة واصاغة الشرط الى المعنى اضافة المصادر الى المفعول بمعنى الامر أي بشرطنا
 معنى الحال او الاستقبال او بيانية أي بوجود شرط هو معنى الحال او الاستقبال ويمكن ان يكون المعنى بشرطية معنى كذا
 وباشترط معنى كذا واصاغة المعنى الى الحال بيانية او بادى ملائمة أي معنى يحصل عند اقتران الحال او الاستقبال وقل
 الكسائي انه يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال **والاعتماد** مطلق على معنى أي بشرط
 معنى الحال او الاستقبال وبشرط الاعتماد أي اعتماد اسم الفاعل على المتعدي أي **على صيغة** وهو المبتداء
 او الموصوف او الموصول اذ والحال نحو زيد قائم ابوه وجاء في رجل قائم ابوه وجاء زيد ركبا غلاما **او الهنكا**
 أي هنكا الاستفهام نحو قائم زيد **او ما التائيت** هو ما قائم زيد وانما الشرط لاعتماد على ما ذكر ليتقوى في أي
 في اسم الفاعل جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحب او ملحقا بما هو بالفعل اولى وهو الاستفهام او النفي وانما شرط قوة
 جهة الفعل بينهما على فرعية في العمل والخطاطة عن الأصل فلم يخرج ابتداء ضارب زيد عمرو وهذا عند سيبويه وسائر النحويين
 واما الانقضا والكوفون فيوزون اعمالهم في مفعول على شيء عاذا كرنا فكانهم ائتمروا ففسر الشك على **فان كان** الفاعل
 للتقريب الاخبار أي ان كان اسم الفاعل **كالباضي** أي بمعنى للدهي او الاستمرار للتقريب كالباضي **وجبت**
الاضافة أي اصاغة معنى غير أي من حيث المعنى مزال عن الفاعل أي وجبت معنى الاضافة في ظرف
 أي وجبت الاضافة في المعنى لحوال أي ذلك معنى او معنوية لغوات شرب اللطيفة وهو اضافة الصفة الى معنوها
 لان اسم الفاعل غير عامل حينئذ كاشتاء شرط على هذا أي وجب الاضافة ان كان بعد معنوي والاضافة ان كان
 هذا ضارب امسوكيتم حينئذ الا في الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امسوكيتم لانه يكفيها واختر الفعل
خلاف الكسائي فانه عمل اسم الفاعل مطلقا كما هو وجب اضافة ولو اضيفه يكون اضافة وعمل

معنوية بل لفظية لا تقول ان اصل الحال او الاستقبال واما الماضي فعارض لم يثبت بدون قرينة والعارض لا يختص ولا
يقصر على ذي اللام فان جعل مطلقا بالافتقار كما ذكر في المتن فلا يمسك بمواز زيد معطى بكم اسودها بالاتفاق ولا تشكك في كون
تقدير فعل مدلول عليه اسم الفاعل اي اعطاه درهما كما ذكر في المتن والجملة مستأنفة لانها وقعت جوابا لمن قال ما اعطاه
قال الاندلسي هذا معنى تقدير الفعل كانه متعين في اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا طان زيدا اسودها لانه لو قدر
هنا فعل آخر لم يجر الاقتصار على احد المفعولين اللهم الا ان يعميه جواز ذلك للزوم الاقتصار ان يجعل عاملا مع المضي ويجعل
من خصائص افعال القلوب كسائر افعال القلوب التي سند كهذا وان كان معمول آخر لفظا كان هذه اماناته اي
ان وجد معمول آخر لاسم الفاعل غير ما ادنىف اليه بعد كونه بمعنى الماضي او ناقضنا ان كان له اي لاسم الفاعل الذي معنى
الماضي معمول آخر غير ما ادنىف اليه معنى ان اشتق من فعل له مفعولان نحو زيد معطى عمرو اسودها فيقول مقدر
اي فهو من جنس تقدير فعل مقدر على اسم الفاعل اي اعطاه درهما والجملة مستأنفة لانه لما قال زيد معطى عمرو
من كان سائلا ما اعطاه فقال اعطاه درهما ولما قل ان يقول هذا اي تقدير الفعل ليرتاق في اسم الفاعل من
افعال القلوب نحو انا طان زيدا اسودها لانه لا يجر الاقتصار اللهم الا ان يجعل عاملا مع المضي ويجعل ذلك من خصائص
افعال القلوب ولما قل ان يقول ان قوله معمول آخر يقتضي ان يكون المضاف اليه ايضا معمول لاسم الفاعل الذي معنى الماضي
وليس كذلك ويجب بان لا تسلم انه يقتضي ذلك حيث لم يقل معمول آخر لاسم الفاعل وعلى تقدير التسليم قلنا ان معنى قوله
معمول آخر صاخر لعله في تقدير ان لا يكون معنى الماضي او يحصل على تقدير من التقادير ولا على كل تقدير اي على تقدير كونه بمعنى
الماضي ولا تشك ان درهما في زيد معطى عمرو اسودها والمضاف اليه وهو عمرو كلاهما معمولان الفاعل على تقدير من التقادير
وهو يتقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال او يفتل على معمول له من حيث المعنى لكونه بمعنى الفعل ولا تشك في كونها معمولين
للفعل لو كان وكذا الحكم في قوله تعالى وجاعل الليل سكا لان الاستمرار في حكم الماضي كما عرفت وتفاكل ان يقول ان في
اطلاق قوله وان كان معمول آخر لا ينزب عليه جزء المذكور مطلقا لانه لو كان بعد معمول تابعا للمضاف اليه او معمول
لفعل مؤخر عنه او غير ذلك لا يصدق عليه كونه بفعل **فان دخلت اللام** انقاء للتعقيب في الاخبار اي قلنا
اللام الموصولة على اسم الفاعل استتوى بجميع الازمنة في جواز الاعمال بجميع انواع اسم الفاعل
المتضمن للحال او الاستقبال او الماضي لان اسم الفاعل يقع صلة للموصول فيصير معنى الفعل حتى كان بمنزلة جملة
ولو لم يكن بمعنى الفعل لما حرم وقوع صلة وانما اورد على صورة اسم الفاعل لما ذكرنا في الموصولة والفعل حيث استوى في علم
الازمنة كلها فكذلك يجوز المضارب اسودها بزيد اقاير كما يجوز عند حقوق غدا والآن وما وضع عند
اي من اسم الفاعل للمبالغة في الفعل نحو ضارب وضرب وضربا ومضربا ومضربا
كثير الضرب وعليه معناها كثيرا العدم وحده ومعناها كثيرا كذا مثله خبر لقوله وما
وضع يعني ان اسم الفاعل الموصوف للمبالغة مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الذي لم يوضع للمبالغة في العدم ولا غنى
تقول زيد مضرب ابوة عمرو الآن او غدا وزيد المضرب ابوة عمرو الآن او غدا او لمضربا قيل لم يجعل هذا مع انه لا يجوز
على الفعل المضارع اي لا يجوز ان في حركاته وسكناته ظمير في المشاكلة اللفظية فيلما جعل اعتبارا للاصل وعدم افتقار
العارض او مفعول ان ما صدق عليه هذه اللفاظ صدق عليه مفعول الفاعل المتضمن الضارب وكذا المضرب +

الماضي ولا تشك ان درهما في زيد معطى عمرو اسودها والمضاف اليه وهو عمرو كلاهما معمولان الفاعل على تقدير من التقادير وهو يتقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال او يفتل على معمول له من حيث المعنى لكونه بمعنى الفعل ولا تشك في كونها معمولين للفعل لو كان وكذا الحكم في قوله تعالى وجاعل الليل سكا لان الاستمرار في حكم الماضي كما عرفت وتفاكل ان يقول ان في اطلاق قوله وان كان معمول آخر لا ينزب عليه جزء المذكور مطلقا لانه لو كان بعد معمول تابعا للمضاف اليه او معمول لفعل مؤخر عنه او غير ذلك لا يصدق عليه كونه بفعل

والمضارب والعلية عالم والحذر حاذر وكانت عما لو ان في حركة وسكنة حكميا باعتبار ملائمتها له ولتفهمنا ما باله كذا في
 هو أشق المصباح **والمشتق والمجموع مثله** خبر لقوله والمشتق أي مشتق اسم الفاعل والمجموع
 مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد في العمل والاشتراط وإنما كثر قوله مثله ولو اكتفى بخبر واحد لكان أخضر لكنه ذكر
 حكم المشتق والمجموع بعد الفراغ عن حكم كلا نوعي الموحد أي الموحد الموضوع لغيره لئلا يخلو الموحد الموضوع للمصباح

ويجوز حذف النون أي نون التثنية والمجموع السالم من اسمي الفاعل والمفعول مع العمل

وهذا كذا في اسم الفاعل عمله فيضاد مع نصبه بعد ما وانتهى به اسم الفاعل باللام + + + **تخفيفا** نحو قوله تعالى
 والمقيم الصلوة وذلك لأن اللام موصولة وقد طالت الصلة فنصب المفعول فجاء التخفيف بحذف النون كما حذف
 من الموصول ثم ما فرغ من بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول فقال **اسم المفعول ما اشتق**
من فعل بهذا القيد خرج المصدر على قول البصريين وأما على قول الكوفيين فيخرج بقوله **من وقع الفعل**

عليه كما يخرج به اسم الفاعل والصنف المشبهة واسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل لكنه بقى
 اسم التفضيل الذي صيغ للمفعول نحو أشهر وأعرف إلا أن يعزى الحيشية أي من حيث ان وقع عليه الفعل
 بخلاف أشهر وأعرف فإنه ليس بهذا الحيشية لأنه من حيث أنه وقع عليه زيادة الفعل على الغير فيخرج من الحد ويدخل
 في الحد أسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلية فهو هذا الفرق مضروب بنوع على سبيل التغليب والله فن
 للعقل لا يدخل فيه ذلك حقيقة وإنما كما اشتق من فعل مع أن الصفات كلها مشتقة من المصدر إشارة إلى الجريان

الاصطلاح على جعل الصفات كلها مشتقة من المصدر بواسطة الفعل **وصيغته** أي صيغة اسم المفعول

من الثلاث المحرود بذلك لأم العمل **على مفعول** غالبا والظرف المستفاد خبر لقوله وصيغته

أي كاشته على مفعول كضرب وقوله من الثلاث حال من ضمير الخبر تقدم على العامل المعنوي لكونه ظرفا وإنما قلنا غالبا
 لأن صيغته قد يحتمل على فعل موقوت وجيز لا يقال أنه صيغة مشبهة لاسم مفعول لأننا نقول أن الصفة المشبهة

مشتقة من فعل لمن قام به الفعل وهذا مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل لأنهما يحذف مقول ويجوز **ومن**

غيره أي غير الثلاث **على صيغة اسم الفاعل فتح ما قبل** الأخرى **الفتحة**

كثرت المفعول والتفريق بينه وبين اسم الفاعل ولما افقت مضارعه الذي يعمل على أعني المضارع المبني للمفعول

كمستخرج وقد شد أضعف الشيء فهو مضعوف بمعنى المضاف أي جعلته مضعفا وقوله على صيغة اسم الفاعل

عطف على قوله مفعول بالواو والأخلة على غير ذلك وقوله من ضمير قوله على صيغة اسم الفاعل وروفا صلابين

العاطف والمفعول وذلك جائز وكلمة مامومة أو مومونة أي بقة الحرف الذي أو حرف حصل قبل الآخر **وأمر** أي

اسم المفعول أي شأنه **في العمل** أي في كونه عاملا على فعل الذي هو مشتق منه وهو الفعل المبني للمفعول

الاشتراط أي اشتراط أحد الزمانين إذا كان ذلك الأمر واشتراط الاحتواء على صاحب الحق أو ما لا يفيده

المضروب كما مر **اسم الفاعل** وكذا في وجوب الاشتراط معنى إلى المفعول أن كان بمعنى الماضي مخوفا

معطى درهم أمرو وذلك لأنه على كل فعل وهو الفعل المبني للمفعول لمشاغف مع احتياجه إلى اسم الفاعل

يفشرك في مشاغف الفعل والاحتياج إلى الاشتراط فمثل تلك الشرط لا يخلو في كل المقدمين ما يدل على اشتراط الحال

بسم الله الرحمن الرحيم

الاشتقاق

والاشتقاق في اسم المفعول لكن المتأخرين كإبي على الفارسي ومن بطله صرحوا باشتراط ذلك فيه كإبي اسم الفاعل
مثل زيد معط غلام درها لأن أوغدا حيث عمل عمل يعط ثم لما فرغ من بيان اسم المفعول **قشر**
 في بيان صفة المشبهة فقال **الصفة المشبهة** باسم الفاعل وشبهت به في انهما شتى وتجمع وتذكر وتؤتى بخلاف
 اسم التفضيل فإنه في بعض استعمالاته وهو استعماله عن لا يشي ويجمع ولا يؤتى كما ستعرف ما **اشتق من**
فعل لازم (ورد) فقد ذكر في بعض شروح الكشاف في بحث الرحيم ان الفعل المتعدي لا
 قابيل لأن ما يتقل إلى فعل بالضم فينبى صفة الصفة المشبهة كالرب والسيد والرحيم والرفيع والعليم والسميع ونحو
 قابيل الفعل وفي هذا القيد اختراع عن اسم الفاعل والمفعول المتعدي **على الثقة** أي على الكلالة على صفة ثابتة لا حادث
 ضمني زيد كزير ثبت له الكرم وليس معناه حدث له الكرم بعد أن لم يكن وإذا زيد ذلك قيل كرم لأن أوغدا وكذا معنى زيد
 حسن ثبت له الحسن وفي هذا القيد اختراع عن نحو قايم وذاهب اشتق من فعل لازم من قام به بمعنى المحدث فإسم فاعل لا صفة
 مشبهة ولكن يدخل في هذا الحد اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم واشر فإسم فاعل
 اشتق من فعل لازم من قام الفعل به على معنى الثبوت لكن مع زيادة اللهم إلا ان يقصد الحيثية أي من حيث انه قام به
 الفعل فيخرج ذلك لأنه من حيث انه قام به زيادة الفعل على الضم نحو الخالد والمستمر ونحو الخالق والباري عرف الجواب عن إيراد
 ذلك في حد اسم الفاعل **وصيغتها** أي صيغة الصفة المشبهة **مخالفة لصيغة اسم الفاعل**
 من حيث ان صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية أو من حيث ان صيغتها ليست على وزن صيغ اسم الفاعل وعلى
 الوجه الأول كان قوله **على حسب السماع** أي على قدر السماع ووقف من الواضع خبرا بغير لقول وصيغتها لا يتضمن
 وجه الخبر الأول أي صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها سماعية وصيغتها اسم الفاعل قياسية وعلى
 الوجه الثاني كان خبرا بغير يتضمن حكما لاحقا لأن الخبر الأول أثبت ان صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان
 صيغتها ليست على وزن صيغ اسم الفاعل وهذا الخبر ثبت ان صيغتها مقترنة على السماع من الواضع **حسرو صهي**
ونقل يد وكنا امر وسكان وتعمل الصفة المشبهة **على فعلها** وان لم توازن صيغتها الفعل
 ولا كانت المحال والاستقبال لمشايمتها باسم الفاعل المشابه للفعل **مطلقا** عن الزمان أي من غير اشتراط الزمان
 وأما الاعتماد على صاحبها أو الهنق أو ما شرط كما في اسم الفاعل فإن قيل اسم الفاعل لما يعمل إذا كان بمعنى المحال أو الاستقبال
 والصفة المشبهة مع انما فرغ عن اسم الفاعل فعمل مطلقا من غير اشتراط الزمان فيلزم مزية الرفع على الأصل قبل المزية
 يكون أعمالها من غير اشتراط الزمان محقة ضرورة لأن اشتراط الزمان فيما يجزى به عن كونها صفة مشبهة لا بما موصوفة للثبوت
 والزمان يستلزم الحدوث على ان اشتراط الزمان في اسم الفاعل لا يعمل في المفعول به ولا عمل فيه هنا لا بما ابدأ مشتقت من فعل
 لازم **وتقسيم مسائلها** أي مسائل الصفة المشبهة **ان يكون الصيغة أي الصفة**
المشبهة باللام أي كائنة أو متلبسة أو متوقفا للام أي بلام التعريف نحو الحسن أو مجردة عنها
 أي عن اللام نحو حسن وتكون **معوها** أي معول الصفة المشبهة على القدرين **مصفاقا** نحو
 وجهه هذا من باب العطف على معولي عامل واحد وهو جار مطلقا اتفاقا **أو باللام** أي متلبسا أو مقرونا
 باللام نحو الوجه أو مجردة عنها أي عن اللام والاضافة نحو وجهه **فهل تستأى** أي فلهذا القسم

خوب الاثنين في الثلاثة والمفعول اي مفعول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من الاقسام الستة المذكورة مرفوع ومنصوب ومجر وفصارت الالقسام ثمانية عشر في ثلث من اقسام المفعول في الستة من الاقسام الحاصلة بضمي الصفة في صفات المفعول الثلاث فنقول صارت ثمانية عشر جملة مستأنفة كان سائلا فلا كره صارت الاقسام فقال صارت ثمانية عشر فمما علم ان ما ذكره الشيخ ههنا احد تقاسيد مسائلاها ولها اعتبارات اخرى يرتقى مسائلها الى الوت وتنقسم الى خمسة التاليف وقبيحة ومعتقة وهي مصب تغاوها وقد ذكرها شيخنا واستاذي طاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه في رسالة على التقفيل فل رغبته فليكن بها فالق

اي افع المفعول في مفعولتها المرفوعة على الفاعلية اي حال كون المفعول فاعلا نحو حسن وجهه والنصب اي نصب المفعول في مفعولتها المنصوبة على التشبيه اي تشبيه مفعول الصفة بالمفعول اي بمفعول اسم الفاعل في المعرفة اي في المفعول المعرفة نحو الحسن الوجه بالنصب فانه تشبيه بالمفعول به وليس من مفعول بكون فعل الصفة المشبهة غير متعدي فلا يكون مفعولها المنصوب مفعولا به لكن لما شبهت به هذه الصفة باسم الفاعل على شبهة منصوص بها بمفعول اسم الفاعل انما في نحو الحسن الوجه مشبهة بالجر فمفعول الحسن الوجه في هذا الصفة تشبيه بالضمير فيكون تشبيها

اصلا بالنصب ويجوز الاضافة للتشبيه بالحسن الوجه مع عدم التخصيف والحسن الوجه حقا لرفع على الفاعلية والوجه على الاضافة لحصول التخصيف بجذب الضمير من الفاعل على ما عرفت في بحث الاضافة ونصب التشبيه بالضمير فيكون التشبيه والمفعول معرفين باللام ثم قولنا بالمفعول مفعول به للتشبيه واعمال المصدر المعرف باللام في الجار والمجرور صحيح نحو قوله تعالى لا يحب الله الجعيل بالسوء من القول وعلى التميز عطف على قوله على التشبيه بالمفعول اي والنصب على التميز في النكرة في المفعول المشبهة ونحو هذا والجر اي جر المفعول في مفعولتها المرفوعة على الاضافة اي مبني على كونه مضافا اليه وتفضيلها اي مساكن الصفة المشبهة الثمانية عشر حسن وجهها

الصفة مجردة عن اللام والمفعول مضاف مرفوعا منصوبا ومجرورا فهذه ثلاثة نقول تفضيلها مبتدأ ممدود

الحجر اي تفضيلها فيما يذكر بعد وقوله حسن وجهها نقول ثلاثة بمعنى ذو ثلاثة اوجه خبرها والجملة منية للتفصيل او يقال قوله حسن وجه خبر لقوله وتفضيلها وقوله ثلاثة خبر مبتدأ ممدوف اي هذه ثلاثة وفيه نظر لاذ لا يستقيم ان يجعل قوله حسن وجه خبر او تفصيل مسائلها الثمانية عشر لا يميز هذا الخبر ولا يعطف على هذا الخبر خبره حتى يلزم فلا يصح حمل هذا الخبر على تفصيل مسائلها وكذلك حسن الوجه اي مثل حسن وجهه حسن الوجه وكذا الباقى في كون كل ذا ثلاثة اوجه فالصفة في حسن الوجه مجرد عن اللام والمفعول ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرولا

فهذه ثلاثة فان قيل اي حرف يقد في اضافة الحسن الوجه ولا يعبرد حوله في الفاعل قيل تقدير الحرف في الاضافة المعنوية واما الحجر في الاضافة اللفظية فمفعول على ما فيها الحرف وليس يتقدى حرف وقوله في حرف الاضافة بواسطة حرف الحجر لفظا او تقديره مفعول على كونه تعريفا للاضافة المعنوية وفيه نظر لان تفسير الاضافة الى معنوية ولفظية بلما هذا الحمل وكان الاسم في باب الاضافة لا يعي الا لسانا بنية عن الحرف فاذا لم يكن حرفا لم يكن يورد الاسم في مفعول على ايرادا للتقدير حقيقة او حكما فيتناول الاضافة اللفظية على القول بالتقدير بالحكم على ما ذكرنا من الحمل على كونه تعريفا للاضافة بما او يقال ضاربا زيدا ملحق بنوعه علام زيدا في تقدير اللام بنوع حسن الوجه ملحق بنوعه حاتم فضا في تقديره لان الحسن هو

[illegible]

الحسن الرج الصنفان للام والحقول الفخذ اللام مرفوى اصغوبوا الجورون هذه تلكه

غير ضميم فيه فظرك لا ينتج تابعه بعد الامتانة بالرفع ايضا وهذا الوجوب اعتبارا فاعلية الوجه واجوب بان المحل على المحل باعتبار
 المعنى وهذا الاعتبار فاعل **ومكان منها فيه ضمير ان** وهو فيما اذا كان المفعول مضافا وهو
 منصوب او مجرور **حسب** المفعول المقصود واما عدم احصينته فلو جرد الزائد على المقصود وسأله ثلث اطلاق
 على حساب اختلافه زيد حسن وجهه بنصب الوجه وحسن وجهه بحرف الوجه وهو الذي اختلف فيه الحسن وجهه بنصب الوجه
وما الا ضمير فيها وهو فيما اذا كان المفعول مرفوعا غير مضاف **قيمه** لعدم حصول المقصود
 وهو الربط بالموصوف لفظا وسأله اربع المحسن وجهه برفع وجهه وحسن وجهه برفع وجهه وحسن الوجه
 بتويز حسن وجهه الوجه والمحسن الوجه برفع الوجه **ومنى رقت بها** اي بالصفة المشبهة ما بعدها
فلا ضمير فيها اي في الصفة المشبهة والاي لم تغلظ الفاعل **فمركل فعل** الفاعل للتعليل
 اي كان الصفة المشبهة حينئذ كالفعل والفعل اذا وقع بعده لا يكون فيه ضمير فكذا هذه ويمقتل ان يكون قوله
فمركل كالفعل ينتج اي تحييد يكون الصفة المشبهة كالفعل في انما لا يثنى ولا يجمع ويكون تذكيرها وتانيته باعتبار
 فاعلها الظاهر **والان** حرف الشرط والشرط محذوف اي وان لم يكن يرفع بها بل يجزى الاضافة او ينصب على
 التثنية بالمفعول **ففيها** اي في الصفة **ضمير الموصوف** لان الفاعل لما جرد الامتانة او نصب
 على التثنية بالمفعول خرج عن حقيقة كونه فاعلا فلا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلا لها **فتوثت الصفة و**
تثنى وتجمع اذا تخف وجود الضمير فيها اذا كان ما بعدها منصوبا او مجرورا توثت الصفة وتثنى وتجمع
 على حسب الموصوف للمطابقة بناء على ان الصفة تتحمل ضمير تقول هذه حسنة وجهه او حسنة وجهها والزيد ان
 حسنا وجهه او حسنان وجهها والزيدون حسنا وجهه والزيدون حسنون وجهها **واسما الفاعل**
والمفعول اصله اسمان فنقطت النون بالاضافة اي اسما هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسمان
غير المتعديين اي غير المتجاوزين عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله **مثل الصفة**
 المشبهة فيما ذكرنا من الصور اي ما جاز في الصفة المشبهة هي هذه المسائل جاز في اسم الفاعل
 والمفعول غير المتعديين لان جواز هذه الصور في الصفة المشبهة انما هي لمشايمتها باسم الفاعل فجازها
 فيه اولى فتقول القائم الغلام رفعا ونصبا وجرا وكذا القائم غلامه والقائم غلامه وكذا الصور التثنية للرفع والقائم
 عن اللام وكذا نحو المضروب الغلام او غلامه او غلامه بالحوكان الثلث وكذا ابتزك اللام عن المضروب وكذا اسم
 المنسوبة كانه ملحق بالصفة المشبهة نحو القيقق الابي الى اخره الصور فلذلك قيل اسم المفعول (يبنى من غير المتعدي
 فكيف يستقيم قوله غير المتعديين وكيف يورد المضروب مثلا) **ايضام** المفعول غير المتعدي قيل للاراد من اسم الفاعل
 الغير المتعدي غير المتجاوز عن الفاعل ومن اسم المفعول الغير المتعدي هنا غير المتعدي عن مفعول ما لم يسم فاعله
 الى المفعول الثاني وانما قيل اسم الفاعل والمفعول غير المتعديين اختراعا اذا كانا متعديين نحو ضارب زيد ومعط
 درهما حيث لا يجري فيها مع ما تقدم يا اليه ما ذكر من الانقسام بل يجري فيها ما نصب للمفعول على المفعولية او جرد على
 الامتانة وذلك لاننا لا نخرج فيها تلك الانقسام لغير الالتباس حتى لو قيل زيد ضارب ابيه وزيد معط ابيه مثلا لم يعلم
 ان اياه في المثال الاول مفعول ضارب او فاعل اخيفت اليه وان اياه في المثال الثاني مفعول المعط اقيم وقام الفاعل

تفسير

او مفعول ثلثي اضيف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اللذين فانه لا مفعول لها فلا يحصل الاشتراك
 ولا يشبه المفعول والمجرور ثلثا فخرج من بيان الصفة المشبهة شرع في بيان اسم التفضيل فقال **اسم التفضيل**
 اسم يدل على تفضيل شئ على شئ وهو في الاسطلاح ما **اشتق من فعل** فيه اختراع عن الجوامد **الموصوفين**
زيادة على غيره اي على غيره ذلك الموصوفين وقد بزيادة اما صفة موصوف اي لا موصوفين في ذلك الفعل بمعنى
 مع وحيد صفة محدودة اي لا موصوفين بالفعل مع زيادة على غيره في وانما قال الموصوفين ليرى ان قلمه اوله وقم عليه
 ليشمل على كلا نوعي اسم التفضيل الذي يميز لتفضيل الفاعل والذي يميز لتفضيل المفعول نحو اريب واشر في الاول +
 لتفضيل الفاعل والثاني لتفضيل المفعول والمراد بالزيادة على غيره الزيادة عليه في ذلك الفعل اي في الفعل الذي اشتق هو
 فلا يرد نحو زائد وكامل حيث لم يقصد فيه الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة في
 الزيادة او الكمال مثلا بل في المخرى بخلاف نحو اريب واعلم فان المقصود فيه الزيادة فيما اشتق هو منه وهو الضرب والعلم
 وكذا في احد اسماء الفاعلين التي وضعت للبناء كضرب وضرب ونحوها لانها وان دلت على الزيادة لكن
 لم يقصد فيها الزيادة على الغير **وهو افضل** اي صيغة افعال ونحوه وشر اصلها اخيرا واشر **ونظرا**
 اي اسم التفضيل **اريبني من ثلاثي مجرد** اختصار بقوله من ثلاثي عن الراءى نحو يغيره وقوله مجرد عن مزيد
 الثلاثي نحو اكرم واقتدر ونحوها **ليكن** بناء افعل منه اي من الثلاثي المجرد اذ الزائد على ثلثة لا يمكن من بناء +
 افعل لانه لو قصر لاختل لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه لو قيل اخرج من استخرج لم يعلم انه كثير الخروج او كثير الاستخراج
 ولو لم يحدف لزم اد على بناء افعل وقوله ليكن خبر مبتداء محذوف اي هذا الاشتراط ليكن بناء افعل منه والجملة مقترنة
 وقيل انه على قولين وفيه نظر لان امكان بناء افعل من ليس بجملة لبناء بل على بناء ارادة تفضيل شئ على شئ في الفعل
 الذي اشتق هو منه **ليس بلون ولا عيب** الجملة صفة اخرى لثلاثي اي ثلاثي ليس بلون ولا عيب
 واختصار بقوله ليس بلون عن نحو اخرج واسم بقوله ولا عيب عن نحو اعير واعور **لان متما** خبر مبتداء محذوف
 اي وهذا لان الجملة مقترنة لبيان العداى لان من اللون والعيب **افعل كغيره** صفة افضل اي افعل
 كما ان لغير التفضيل اي من غير اعتبار الزيادة نحو اخرج واسم واعير وكوسني متما افعل التفضيل لزم اللبس واشبه
 افعل التفضيل بالبير للتفضيل الا ترى انك لو قلت هو اخرج لا يعلم ان المراد هو حق او زائدة في الحق **مثل ثلثي**
افضل الناس فان قيل قد بني افضل التفضيل من العيوب الباطنة وقد حكموا بشدة وذه في احق
 من هبة الله الان يراد بها محاق ما يبدو في الظاهر من اثر البلاء ذك كما حكم عن هبة من تعلق من زان و
 خيط على هبة وصل ما فانه ان يقيد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة فيجوز الاختيار فلا يفي منه اسم التفضيل
 الاشارة او فيه نظر لان المحاق من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة بالحقيقة وظهور اثر المحاق في بعض الموصوفين
 بها من العوارض والعوارض غير متعلقة في وضع الالفاظ فكيف يحكم بشدة وذلوا عوارض العوارض لو حجب ان يحكم بشدة وذل
 اجهل والبلد لو ارد به ما يبدو في الظاهر من اثر الجهد والبلاء ذك في احد ولم يحكم بشدة وذلها احد **فان قصدا**
غيره اي تفضيل غير الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المراد فيه والراءى مجرد الاولين افيها او
 ثلاثي مجرد من الاوان والعيوب **نوصل اليه** اي الى تفضيل غيره **مثل هو اشد منه**

من العوارض والعوارض غير متعلقة في وضع الالفاظ فكيف يحكم بشدة وذلوا عوارض العوارض لو حجب ان يحكم بشدة وذلها احد فان قصدا غيره اي تفضيل غير الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المراد فيه والراءى مجرد الاولين افيها او ثلاثي مجرد من الاوان والعيوب نوصل اليه اي الى تفضيل غيره مثل هو اشد منه

اي بليان اسم التفضيل مما يجره بناءً من مثل اشد واكثر واخبر عما كان مناسباً له واطاع مصدرها اقتنع بناءً
منه فبما ان التفضيل على وجه يمكن تقول هو اشد منه **استخرج اوجاباً وعبارة** المثال الاول في
المثلث المجرى والثاني للون والثالث للعيب وكذا تقول هو احسن من استغفار اوبياضاً واقبح منه درجة وعمياً

وقياس اسم التفضيل للفاعل اي تفضيل الفاعل لا زيد على زيادة الموصوف على الغني بالمصدر
المشتق هو هذا اصل المصدر ما بقى للفاعل اي ما كان معروفاً فينصف عند الاطلاق الى كونه مشتقاً من المصدر
المبني للفاعل اي من المصدر المعروف والراد بالفاعل من قام به الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة بل ما يقابل
المفعول فيتناول ما جاء لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو اخرج واحسن واكرم وان اريد به ما يقابل الصفة
المشبهة كان الكلام محمولاً على حذف للعطف اي قياسه للفاعل والصفة المشبهة نحو اخرج واحسن وقول
وقياسه مبتدأ محذوف فيجوز قوله للفاعل حال فيكون هذا العبارة من باب من زيد قايماً اي قياس اسم التفضيل

حاصل اذا كان ثابتاً للفاعل ويمكن ان يكون قوله وقياسه مبتدأ محذوف وقوله للفاعل بقرينة قوله **وقد**
جاء للمفعول كلمة قد للتقيد اي قايماً اي اسم التفضيل لتفضيل للمفعول سماعاً **نحو اعد**
والوم واشغل واكثر من وزيد في بعض النسخ واعرف اي اكثر معدورية واكثر معلومية

والاكثر مشغولية واكثر معروفية **وليتعمل** اسم التفضيل في كلام العرب **على اصل** الجار والمجرى **حاشا** او
على **ثلاثة اوجه** فقط وفي بعض النسخ على ثلثة اشياء **مضاف** بدل من قوله على احد ثلثة اوجه
موزيد افضل القوم او بمن اي ثابتاً من موزيد افضل من عمر **او معرباً باللام** موزيد للافضل و

هذا اللام للعهد ليس الا اي باللام العهد يتلوه بالعهود مشتقاً على ذكر المفضل عليه ويكون المعنى في قولهم
الا فضل الشخص الذي عهد كونه افضل من زيد مثلاً وكلمة او مانحة المخلو والجمع فلا يخلو اسم التفضيل عن احد هاتين
يجتمع اثنان منها **فلا يجوز زيد الا فضل من عمر** باستعمال اثنين منها **والاكثر**

افضل باستعماله بدون واحد منها الا ان يخرج اسم التفضيل عن استعماله معني التفضيل بالعدل كما
في اخرج فانه خير عن معني التفضيل وصار يعنى غير فاستغنى عن استعماله باحد ثلثة اوجه لان استعمال واحد هاتين
لبيان التفضيل واذا جاز معني التفضيل استغنى عن هذا الاستعمال كما يستعمل مع احد هاتين الامور الثلثة الا كيدل على المقصود لان

المقصود من اسم التفضيل اثبات الزيادة للموصوف به على غيره انجلى المفضل عليه في المعنى المشتق هو منه وهذا
المقصود لا يحصل الا باحد الامور الثلثة المذكورة لانها تدل على المفضل عليه وذلك في من والاضافة ظاهر كما اذا
قلت زيد افضل لا يفهم من الذي زاد عليه هو في القصر فاذا قلت من عمر واذا قلت للناس فهم ذلك وكذا في اللام
قلنا انما للعهد فيكون المفضل عليه معهوداً من قبل لان اللام العهدية تشير الى افضل المذكور وهو المفضل عليه **عليه**
لا معنى قوله لا فضل الشخص الذي عهد كونه افضل من زيد مثلاً ولا معنى لاشارة الموصوف الى عمر باحد وكذا في الاخر على المقصود ما عدا
بجتماع الاثبات فان قيل فيلو اسم التفضيل عن احد الثلثة المذكورة نحو الاكبر لعنه واستغنى عن لواحقه موزيد لا فضل واستغنى

الناس والكبر من عمر او تفديراً فلا يرد ذلك لانه في تقدير الله اكبر من كل كبير فاني قيل فما تقول في الدنيا والجملة فانهما متجانسان
التفضيل لان الدنيا ثابت الادنى والجملة ثابت الاكبر من الدنيا والجملة وقد جاء بخروج ما عن احد الامور الثلثة في قوله

ضامعة ونياطا لما قدمت وفي قوله وان دعوى الى احدى ومكة قيل جواز مجردها عن احد الثلثة المذكورة تصبيرا منها
 اسمين وانما معنى التفضيل عنهما فان الدنيا صار اسما للزمان المتقدم على الاخر والحقى اسما للمخلة الغنيمة فيجوز
 استعمالها بدون احد هاتين قيل فاتفق في نحو الحسن في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا وفي نحو السوي في قول الشاعر
 ولا يخرجون من حسن هبوي ولا يخرجون عن غلط بلقيس ^{التي} التفضيل كما انما انما في قوله لا سلم انما ما بينت احسن واسوئتها مصدر
 كالرجح والبشر فلا يرد جواز مجردها عن احد هاتين قيل قد يخرج اثنان منها في قول الشاعر + ليست باكثر منهم حصي +
 انما العبر في ذلك ان + اي لمن هو اكثر عددا قيل كل من في البيت ليست بتفضيلية بل هي بيانية على نحو قولك انت منهم
 الفارس الشجاع اي من بينهم كانه قال ليست بالاكثر من بينهم حصي فلم يستعمل من واللام وقيل بيانية متعلقة بمجدها
 ايتى كانياعهم بالاكثر ^{تتعلق} فاعل آخر محذوف عار عن اللام اي ليست بالاكثر لاكثر منهم والمحذوف بدل عنه فلا يرد
ان يعلم المفضل عليه مستثنى مفرغ اي يستعمل مع احد ثلثة اشياء في جميع الاوقات الا وقت معلومة المفضل
 عليه فيقتصر بناء على الفتيحة نحو انما اكبر من كل كبير يجوز كبير وعمد الزمك والمعطوف هنا محذوف اي اكان
 او يخرج اسم التفضيل عن معنى التفضيل فيستغنى عن استعماله باحد ثلثة اشياء **فاذا اضعيف** اي اسم
 التفضيل **فله** اي فلام التفضيل **معينان احدهما** اي احد المعينين **وهو**
 اي وهذا المعنى اكرم من المعنى الثاني والمجمل معترضة والواو اعتراضية **ان تقصده** اي باسم
 التفضيل **الزيادة** اي زيادة موصوف اسم التفضيل في الفعل المشتق هو منه **على من اضعيف**
 اسم التفضيل **الي** ^{شبه} اليه ^{الذي} الى من وكل من من العقلاء وغير العقلاء داخلون بقا على سبيل التخليص
 فلا يخرج نحو اعدى اتيول راجع القبول وهو كذلك واذا عرفت هذا فاعلم انه لو اريد بالمعنى في قوله معينان المصدر
 اي العناية فعمل التقصيد على احدهما صحيح حيث يصير للمعنى احد العنايةين قصد الزيادة وهو معنى صحيح كانه محل
 التقصيد ولو اريد بالمعنى اي معنى في محل اشكال حيث يصير للمعنى احد المقصودين قصد الزيادة وهو معنى
 غير صحيح كانه محل التقصيد على المقصود الا ان يكون المعنى احدهما حاصل بان تقصده كذا وحذف الجار من ان واكثر
 شائع او يكون المعنى قصدا احدهما قصد كذا او احدهما كذا **فليشترط ان يكون**
 موصوف بعضا منهم اي عن اضعيف اليهم وذلك بحكم الوضع والاستعمال **مثل زيد افضل**
الناس فريد بعض الناس ولفظ ان يقول يلزم من اشتراط كون موصوف بعضا ممن اضعيف اليهم تفضيل
 الشيء على نفسه واجيب بان موصوف احد في المعنى اليهم افراد احاد عن تركيبها او داخلاتهم واقعا خارجا
 عنهم ارادة يعني اخلا فيهم في الوجود والواقع ثم خرج عنهم في الارادة وقدر التركيب والاضافة فلا يلزم تفضيل
 الشيء على نفسه **فلا يجوز يوسف احسن اخوته** فلا بد ان يشترط في هذا المعنى ان يكون موصوف
 داخل في المضاف اليهم ^{ليخرج} ان يقال يوسف احسن اخوته بهذا المعنى بخلاف المعنى الثاني **الخروج عنهم**
 علمه كجواز اي الخروج يوسف عن الاخوة اي عن مذهب باضافتهم اليها اي باضافة الاخوة
 الى يوسف كانه اذا اضعيف الاخوة الى يوسف العائد الى يوسف خرج يوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ ليس يوسف بعضا
 من اخوته لانه ابيس باخ لنفسه فكان احسن مضافا الى من ليس موصوف بعضا منهم ولو قيل يوسف احسن الاخوة

او احسن ابناء يعقوب عليه السلام كان من ذلك لان يوسف مفضل الاخوة وبعض ابناء يعقوب م و ان لم يكن
بعض اخوته **والثاني** اي والمعنى الثاني في **التقصيد بزيادة مطلقة** اي زيادة موصوف
اسم التفضيل فيما اشتق هو منه زيادة مطلقة اي غير مقيدة بكونها زيادة على من اضيف اليها اي تقصد تفضيله
على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده **ويضاف** بالتعريف على تقصد اي المعنى الثاني خاص
بان تقصد كذا ويضاف اسم التفضيل **للتوضيح** والرفع على الابتداء والاستئناف اي وحينئذ يضاف
للموصوف كالتفضيل كاصافته ما لا تفضل له فلا يشترط ان يكون موصوف من جملة المضاف اليه لا مقام الموصوف
بل يجوز ان يكون كذا الامر اي يجوز ان يضاف الى جملة هو بعض منهم نحو محمد على الله عليه السلام هو افضل قرشي اي افضل الناس
من بين قرشي ولم تقصد التفضيل على قرشي وان كان النبي عليه افضل الصلوة واكبر التحيات واحدا منهم وكذا نحو
فلان اعلم بخلاف ويجوز ان يضاف الى جماعة هو ليس بعضهم نحو يوسف احسن اخوته وكذا نحو فلان اكرم بني ابي
فيجوز يوسف احسن اخوته هذا المعنى اي احسن من غيره له ملائمة باخوته وكذا نحو المفضل
والاشهر اعد لابني مروان كانه قيل عاد لابني مروان اي هما عدل من غيرهما لهما ملائمة ببني مروان والمراد بالناقصين
بن الوليد وعبد الملك بن مروان لقب بهذا لانه نقص عن من ياخذ من بيت المال اكثر مما له في الشرع وردة الى الفدر
لمستحق في الشرع وللاشارة عمربن عبد العزيز بن مروان لقب بذلك لما في راسه شجعة وانما اخار لفظ التوضيح وعدل
عن لفظ التخصيص الذي ذكره صاحب المفضل لان لفظ التخصيص مخصوص بالامثلة الى التكرار وهو التزام اضافته
الى التكرار وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته والناقص والاشهر اعد لابني مروان ثم اعلم ان حمل قوله ان تقصد على
قوله والثاني اي والمعنى الثاني لا يجر لان حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى والمعنى الثاني حاصل بان
تقصد وحذف الجار من ان وان كثيرا ويكون المعنى قصد المعنى الثاني في قصد كذا او المعنى الثاني ذو قصد كذا
ويجوز في الاول اي في اسم التفضيل المضاف المقصود به الزيادة على من اضيف اليهم وفي النوع
الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف اي المستعمل بالمعنى الاول وقيل اي في المعنى الاول وفيه نظر حيث ياباه قوله
والمعنى باللام كان المعنى باللام هو اللفظ اي لفظ اسم التفضيل فلو حمل الاول والثاني على المعنى الاول والثاني
لم يكن الكلام عطافا نحو ما ذكرنا ويجوز في هذا النوع من اسم التفضيل **الافراد** اي افراد اسم التفضيل والتذكير
مع وجود تانيث الموصوف كذا في المفضل اي يجوز فيه الافراد والتذكير على كل حال اي وان كان الموصوف مثنى او
مجموعا او مؤنثا يجوز فيه افضل القوم والزيدان افضل القوم والزيدون افضل القوم وهذا افضل القوم وانما لم يذكر
التذكير الكفاء بقوله فيما يقابله بعد والذي من مفرجه ذكره كذا لما كان فيما يقابله الافراد والتذكير فقط علم ان
المراد هنا الافراد والتذكير **والمطابقة لمن هو له** اي لمن اسم التفضيل ثبت له اي
مطابقة الموصوف افراد او تثنية وجمع وتذكير وتانيثا يجوز فيه افضل القوم والزيدان افضل القوم والزيدون
افضل القوم او افضل القوم وهذه افضل النساء وانما جاز الافراد والتذكير في كل حال لكون هذا النوع من
اسم التفضيل متباها لاسم التفضيل المستعمل عن في المعنى من حيث انه ذكر المفضل عليه في كل واحد
فيجوز فيه الافراد والتذكير اعتبارا بالمعنى وانما جاز المطابقة لكونه مخالفا في اللفظ لوجود الاصناف هنا وعد

في مجموع المطابقة اعتبارا باللفظ **ولما الثاني** أي النوع الثاني أي اسم التفضيل المضاف المقصود به زيادة
 مطلقة **والمعرف باللام فلا بد من مطابقة** أي مطابقة الموصوف أفرادا وتشنية وجمعا
 وتذكيرا وتأنثا لئلا ومطابقة الصفة موصوفها مع عدم قيام التام وهو الامتناع من التفضيل لفظا ومعنى
 لعدم ذكر المفضل عليه بعدها بخلاف النوع الأول فإنه عتبر من التفضيلية معنى باعتبار ذكر المفضل عليه
 بخلاف المستعمل من فإنه عتبر بما لفظا ثم اقول ان قوله واما الثاني عطفت الجملة الشرطية على الجملة الفعلية حتى
 قوله يجوز في الاول الافراد وقوله فلا بد جوابي اما والقام بزماني وهو خبر متبذاتين والضمير محذوف أي فلا بد لها من
 المطابقة وقوله من المطابقة خبر كذا وفي جملها متعلق به والفقول محذوف الخبر فكل ما يكون حينئذ مقارنا للشيء على نحو
 لاحاقا لفظا للقران فيجب **والذي** أي اسم التفضيل الذي استعمل بمنفرد مذكرا نكرة في المفعول المذكور نحو زيد او الزيدان +
 او الزيدون او هندا او الهندان او الهندات افضل من كذا الان من التفضيلية بمنزلة الجكم من اسم التفضيل لكونها هي
 الفاظة بين افضل التفضيل وافعل الصفة فكانها من تمام الكلمة ولهذا لا يجوز الفصل بينهما الا بمحذوف اسم التفضيل فصار
 اسم التفضيل باعتبار امتناعها في حكم وسط الكلمة ولوق علاقة التشنية والجمع والتأنيث بحيث لا تكون الكلمة دون
 اوسطها فلو لم تكن علامة التشنية والجمع والتأنيث لزم كونهما في حكم وسط الكلمة وهو مستبعد **ولا**
يجل اسم التفضيل في المفعول به بلا واسطة حرف جر مطلقا سواء كان مفعولا او مفعلا وكذا لا يعمل في فاعل
مظهر كذا الصفات انما يعمل في شأنا بصفة الفعل كاسم الفاعل والمفعول او بمشابهة ما يشابه الفعل كصفة المشبهة
 فانما يعمل بمشابهة اسم الفاعل على ما عرفت واسم التفضيل يخالف الفعل من حيث انه يدل على الزيادة وهو التفضيل
 والفعل لا يدل عليه **وكذا** أي خالف اسم الفاعل كانه لا يشي ولا يجهم فيها هو
 اصل استعملاته وهو استعمله من فلاجل هذه المخالفة لا يعمل في المفعول به بلا واسطة مطلقة مظهر او مفعلا ولا في الفاعل
 مظهر الا انهما من معولات قية الا اذا وجدت الشرط الثالث المذكور في المتن فيجوز العمل في الفاعل مظهر كانه حينئذ يعطى
 الفعل ولقيام الصفة في اعماله حينئذ لاستعريف بيان قريبا لكنه يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكذا يشبه الفعل النقيب
 في الزنة وفي اخصاص مجيء بالثلاثي المجرد مما ليس بلون ولا عيب فلا يعمل هذا الشبهة الضعيف يعمل في المعولات +
 الضعيفة وهي الفاعل المفعول المستكن والظرف والحال والمميز والمفعول به بواسطة حرف الجر وذلك على هذا الفاعل لا يعمل
 فيه اثر والظرف عايل عليه لم يخرج من الفعل والحال والمفعول به بواسطة ملحقا بالظرف فيكون معولات ضعيفة فلا يمتنع
 الى قوة عمل العامل وانما يعمل في المفعول مع والمفعول لان العامل الضعيف يقوى على العمل بواسطة الخوف لفظا كما في
 المفعول متوقفا كما في المفعول روي بعض الشرح انما لا يعمل اسم التفضيل في فاعل مظهر كانه في الاسم نظيره فعل التعجب
 في الفعل وهو لا يعمل في الفاعل مظهر امكنا هذا وفيه نظر لان افضل التفضيل يعمل في المفعول به مطلقا مفعلا او مفعلا وهو لا
 يعمل فيه البتة والشرط الثالث ما اشار اليه الشرح بقوله ولا يعمل في مظهر أي فاعل مظهر **الا اذا كان اسم**
 التفضيل في اللفظ **صفتي** كائنة **لشيء** أي الا اذا كان اسم التفضيل جاريا على شيء كرجل في المثال المذكور
وهو في المعنى مسبب الواو للعلل والتوابع يدل من الامانة أي والحال ان اسم التفضيل
 في المعنى صفة كائنة مسبب ذلك الشيء أي المتعلق بذلك الشيء كالحال في المثال فانه مسبب له رجلا كانه حصل في معينة

فان قيل المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على متعلق الموصوف اسم السبب دون المستبيل لعل الشبه يستعمل
 من المشهور للتبيين على اطلاق اسم السبب وتحققه مفضل من متعلق السبب **مفضل باعتبار الموصوف**
الاول اي باعتبار تعلقه بالموصوف الاول كرجل في المثال حيث نفى كون الكل مفضلا باعتبار عين رجل ما
 على نفسه اي مفضل على نفسه باعتبار غيره متعلق للتفصيل عليه اي باعتبار تعلقه بغيره
 اي بغير الموصوف الاول كعين زيد في المثال حيث نفى في المثال كون الكل مفضلا عليه في عينه **منفيا** حال حال
 كون اسم التفصيل منفيا او صفة مصدر محذوف اي تفصيلا منفيا **مثل ما رايت رجلا احسن**
عينه **الكل منه** اي من الكل **في عين زيد** فاحسن في هذا المثال جرى على رجل وقم صفة
 له في اللفظ وهو في المعنى منقسم لسبب اي متعلقة وهو الكل وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه اي الكل احسن من
 الكل لكن باعتبار عين اما كونه مفضلا فباعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفصيل وهو رجلا حيث نفى كونه مفضلا باعتبار
 عين رجل ما واما كونه مفضلا عليه فباعتبار غيره بما جرى عليه وهو كونه في عين زيد حيث نفى كون الكل مفضلا عليه في عينه
 فالمقصود من هذا الكلام مدح الكل في عين زيد بتفصيله في عين رجل ما عليه ما لو جعل هذا الكلام مثبتا لكان المقصود
 على عكس ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمته ما نافية وقوله رجلا مفعول ما رايت وقوله احسن صفة قوله رجلا وهو اعني
 احسن عامل ذو الحدين اي دالة في الحديثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اي التفصيل والتفصيل على الشيء و
 تعلق به ظرفان او حالان وهما قوله في عينه وقوله في عين زيد كل طرف او حال يحدث يعني تعلق قوله في عينه باحسن
 باعتبار معنى التفصيل وقوله في عين زيد تعلق به ايضا باعتبار معنى التفصيل على الشيء وذلك لان جهة كون الكل مفضلا
 باعتبار عين رجل وجهة كونه مفضلا باعتبار عين زيد كالتشبيه في نحو زيد في الدار مثله في السوق فان معنى التشبيه عامي
 معنوي ذو الحدين حدث التشبيه وحدث التشبيه اي حدث التشبيه والتشبيه بالشيء تعلق به ظرفان وهما في الدار
 السوق كل طرف يحدث فان زيدا مشبها باعتبار كينونة في الدار ومثبته باعتبار كينونة في السوق وتظهر هذه المسئلة المتقدمة
 التي ذكرنا الشارح وهو قوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب الي الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة واما اشتراط كونه
 منفيا ليصير معنى الفعل لان نفي صفة التفصيل بجمله بمعنى اصل الفعل لان التفصيل بمنزلة القيد والقيد اذا دخل على مفيد
 يضره ذلك انتهى الى القيد وبقي اصل الفعل مثبتا بقوله ما رايت رجلا احسن في عينه الكل منه في عين زيد بمعنى حسن الكل
 في عين كل رجل مثل حسنه في عين زيد ودون حسنه لا فوقه لانه لا ينافي التفصيل اي الزيادة ثبت المساواة او الا
 نمط لا ضرورة فظهر بهذا ان احسن في المثال انما عمل في القاع المظهر هو الكل **لان** **بمعاني حسن**
 واما اشتراط كون المتعلق مفضلا ومفضلا عليه باعتبار غيره ليكون التفصيل على خلاف الاصل باعتبار انه تفصيل
 الشيء على نفسه باعتبارين وهو معرض الامتناع اذ لو اختلفا في الاعتبارين كما تمتع فصار التفصيل ضعيفا ولما
 اشترط التفصيل على خلاف الاصل كان مبرورته بمعنى الفعل بعارض النفي فلا يجوز على الممتنع باعتبار ما يرجع الى
 الكل وهو الدلالة على الزيادة فاشترط ذلك ليكون في معرض الامتناع فاذا اشترط مثل هذا التفصيل ولو بعارض يخرج عن
 التفصيل ويجوز العارض وهو صيرورته بمعنى الفعل بعارض النفي لتضعف العارض وهو معنى التفصيل لكونه في معرض
 الامتناع بخلاف قوله ما رايت رجلا افضل ابوه من عرقاته لم يخرج مع صيرورته بمعنى الفعل بعارض النفي لان التفصيل

في ليس على خلاف الاصل لعدم كون تفصيل الشيء على نفسه فيعتبر هذا التفصيل بعد الزوال بعرض اللفظ وانما اشتراط كونه
 صفة سببية لتحقيق محل عمله وهو الفاعل المظهر لان المدعى انما يستلزم هذه الشرائط ليجعل في اللفظ المظهر ذلك لا يتحقق
 او يكون صفة سببية فالحاصل ان اشتراط كونه صفة سببية لتحقيق محل عمله واشتراط كونه متفيا لصيرورة معنى الفعل
 بعرض اللفظ واشتراط كون المتعلق مفعلا ومفعلا عليه باعتباري باعتبار هذا العارض لصعق المعارض فافهم فانه
 من مواضع الاشكال وقد ذهب بعض الافاضل الى انه انما صار بمعنى حسن عند استعمال هذه الشرائط لان هذا التركيب
 يستعمل في مقام اللام ومقام الملام يستند الى ان يكون بمعنى حسن وذلك لان مقام اللام يدل على ان كون الكل في حين
 رجل ليس مساويا للكل في حين زيد بل دونه فيدل هذا المعنى على ان احسن بمعنى حسن كانه لو كان على حاله يجوز ان
 يكون الكل في حين مساويا للكل في زيد اذ يثبت الاصلية يجوز ان يصير الكل في حين رجل مساويا للكل في
 عين زيد وهذا ينافي مقام الملام فاما ينفى اصل الحسن يكون الكل في عين زيد فوق ما يكون في عين رجل وهو المقصود
مع اتمام اوجه ان الفاعل هو ارفعوا احسن على انه خبره الكل مبتدأ م اذ لا وجه معين سواه اذ لا
لفظيا وامتنع تكرار المبتدأ لاسيما اذا كان الخبر معرفة فلم يبق عند رفع احسن الا كون الكل مبتدأ واحسن خبره
فضلوا ابنيه اي بين احسن وبين معموله وهو منه يا جني وهو الكل
 اذ المبتدأ جني من الخبر كونه غير احد في حينه وغير معموله فلذلك انضمت الفاعل ورة الى عمله فان قيل فليقدم منه على
 المبتدأ حتى لا يلزم الفصل بين العلم والمعمول يا جني فيكون كمن تقدم عليه كانه اذا انطلق لخاص ذي الحديثين
 اي وان على الحديثين طرفان احوالان يلزم ان يلى كل منهما بمعلقة اي بعدته ولا شك ان اسم التفصيل عامل ذو الوجهين
 اي وان على الحديثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه التفصيل والتفصيل على الشئ بطرفان وهو قوله في عينه وفي حين
 زيد لكنه يتناقض بقوله في عينه باعتبار حدث المفضل وتناقض قوله في زيد باعتبار حدث المفضل عليه فيلزم ان يلى كل واحد
 منهما بمعلقة وجنكون الكل مفعلا باعتبار عين رجل فيلزم اذ لا وجه بقوله في عين رجل وجه كونه مفعلا عليه باعتبار
 عين زيد فيلزم اولاه منه كالتفصيل المذكور المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو تقدم منه لم يبق ايلاء منه بقوله حين زيد واولاه
 الكل بقوله في عينه وهذا حاصل ما ذكره صاحب الرضى في بحث هذا الجواب لا طبيب منه شرطيا على انه كان المسموع تاجير منه
 واحتجنا الى تفصيل الكلام مع التاجير لا يقع التقدير فلا يرد ذلك ونقول من المصنف ٩ انه قال لم تقدم منه لئلا يلزم
 عود التفصيل الى المؤخر وهو الكل وهو مشكل لان رتبة المبتدأ التقدير وكيفية في محض عود التفصيل كما في نحو في دارة
 زيد اللهم الا ان يجعل مدار هذا الاختراع على ما ذكرنا ان يقال عود التفصيل الى المناخر في نحو هذا المثال فتنتج لا باشتراط نقد
 معاد التفصيل بل باعتبار كونه غير المفضل عليه فلو تقدم لم يرد انفصاله عما قبله كونه مفعلا عليه وهو عين زيد فان قيل كما الحق
 الفصل بين العامل والمفعول يا جني امتنع على اسم التفصيل فيلجوز الفصل بالضرورة كما جاز العمل بالضرورة في عين من
 انظر ببلتين يتجارا هو منها وعلم اهل من الفصل كانه امتناع باعتبار كونه اسم تفصيل وامتناع الفصل باعتبار كونه
 حاصل والوجه الاول احسن والثاني اعم فامتناع الاخر اقوى فان قيل هذه الفاعل ورة كيتاقي في العبارة الثالثة
 ليس كاحسن معمولي مثل منه في العبارة الاولى و من عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل بينه وبين
 معمولي في العبارة الثالثة لئلا يلزم الفصل تقديرا على ما سببنا فان قيل هذه الفاعل ورة كيتاقي في الاثبات انها

رجلا احسن في عينه **الحل** في عين زيد فينبغي ان يجوز اعماله لقيام الضرورة قبل حشر غير متفهمة لعدم الاستعمال والسماع
فلا يحتاج الى تصحيح مجازي ضرورة الفقه في الحديث وكلام العرب العجاء **ولك ان تقول** في المسئلة
المذكورة بجارية اخى احسن من الاولى مع كون معناها واحدا وهي ان تقول ما رايت رجلا **احسن في عيني**
الحل من عين زيد فاختصاره يحذف المضاف من مجرور ومن وهو العين اذ التقدير من محل من زيد
لان المقصود من هذا الكلام تفضيل الكل على الكل لا تفضيل الكل على العين ونظير هذا العبارة في الحديث ما جاء في
حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما من الصحيحين مما ذكر في مشا رقى الانوار من قوله عليه الصلوة والسلام
ولا احد احب اليه الملاح من الله الحديث **فان قلتم** في هذه المسئلة **ذكر العين** على اسم التفضيل
قلت بهذه العبارة من غير ذكر من معها يعني لك ان تقول في هذه المسئلة بجارية ثالثة وهي ما رايت
عيزيد احسن فيها الكل فاعل احسن فان قيل لا ضرورة في افعال اسم التفضيل في هذه العبارة
اذ يمكن ان يكون احسن من قوما على انه خير الكل مبتداء حيث لا يلزم التفضيل بين العامل والمفعول باجتنابي في
هذه العبارة قلت يلزم التفضيل تقديره اذ التقدير ما رايت مثل عين زيد عينا احسن فيها الكل منه في غيرها او التقدير
ما رايت عينا لعين زيد احسن فيها الكل منه في غيرها وعلى التقدير الاول كان المفعول الاول لما رايت قوله احسن لا
لما حذف العين الموصوف الذي هو مفعول واثير احسن الصنفه مقامه صار احسن مفعولا وقوله لعين زيد مفعولا ثانيا
متقدما اذ المفعول الاول من باب قلت مسندا اليه وعلى التقدير الثاني بالعكس هذا اذا كان ما رايت من افعال القلوب بما
اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله احسن فيها الكل بدلا من قوله لعين زيد او حالا من مفعول رايت او من معنى
التشبيه او من الطرف المستقر اى ما رايت عينا مثل عين زيد في حال كون الكل احسن فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله
عينا احسن فيها الكل مفعول رايت ويكون قوله لعين زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون قوله لعين زيد وقوله احسن فيها الكل
صفتين للمفعول المحذوف اى ما رايت عينا متصفتين بابتين الصفتين ونظير هذه العبارة مثل ما اشد سببويه من قوله
مدرن على وادى السباع **ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به**
ركب اتولا تايته واخوف الاما في الله ساييا انما اورد المظهر وهو وادى السباع
مع تقدم ذكره لان الكاف لا يدخل المضمركان التمديد يذكر المظهر قوله ولا ارى ان كان من افعال القلوب كان قوله واديا
مفعولا اولاً وقوله كوادى السباع مفعولا ثانيا متقدما وجر التقدير ما عرفت اى لا ارى واديا كوادى السباع وقوله اقل به
سببويه لقوله واديا او كان قوله واديا مفعولا اولاً وقوله كوادى السباع حالا وقوله اقل مفعولا ثانيا وان كان معنى لا ابصر كان قوله
واديا مفعولا وقوله كوادى السباع حالا متقدما منه او كان قوله كوادى السباع مفعولا واديا عطفا بيان او بدلا او حالا
او قهرا على نحو عندى مثل زيد رجلا وقوله اقل به صنفه سببويه لقوله واديا او قهرا او حالا من قوله واديا بتقطيع نشان الوادى
بالتشكيك حتى لا يلزم كونه حالا من التكرار المحضه موخر اى واديا منقطع حلتا نه حال كون ذلك الوادى اقل به ركب وقوله
حين يظلم ظرف لمعنى التشبيه او لقوله ولا ارى اى ولا ارى واديا يشبه وادى السباع وقت اظلامه والباء في قوله بمعنى
في اقل فيه والصحيح فيه للوادى وقوله كيفا من اقل عمل فيه اسم التفضيل لوجود الشتر لفظ ويلزم التفضيل بين العامل والمفعول
تقدير اذ التقدير اقل به ركب منهم بخير والركب جماعة الركب ان وهو ليس بجمع بل اسم جمع كما مر اقل في ذلك كواكبا والركب

الحل في عين زيد فينبغي ان يجوز اعماله لقيام الضرورة قبل حشر غير متفهمة لعدم الاستعمال والسماع
فلا يحتاج الى تصحيح مجازي ضرورة الفقه في الحديث وكلام العرب العجاء
المذكورة بجارية اخى احسن من الاولى مع كون معناها واحدا وهي ان تقول ما رايت رجلا احسن في عيني
الحل من عين زيد فاختصاره يحذف المضاف من مجرور ومن وهو العين اذ التقدير من محل من زيد
لان المقصود من هذا الكلام تفضيل الكل على الكل لا تفضيل الكل على العين ونظير هذا العبارة في الحديث ما جاء في
حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما من الصحيحين مما ذكر في مشا رقى الانوار من قوله عليه الصلوة والسلام
ولا احد احب اليه الملاح من الله الحديث فان قلتم في هذه المسئلة ذكر العين على اسم التفضيل
قلت بهذه العبارة من غير ذكر من معها يعني لك ان تقول في هذه المسئلة بجارية ثالثة وهي ما رايت
عيزيد احسن فيها الكل فاعل احسن فان قيل لا ضرورة في افعال اسم التفضيل في هذه العبارة
اذ يمكن ان يكون احسن من قوما على انه خير الكل مبتداء حيث لا يلزم التفضيل بين العامل والمفعول باجتنابي في
هذه العبارة قلت يلزم التفضيل تقديره اذ التقدير ما رايت مثل عين زيد عينا احسن فيها الكل منه في غيرها او التقدير
ما رايت عينا لعين زيد احسن فيها الكل منه في غيرها وعلى التقدير الاول كان المفعول الاول لما رايت قوله احسن لا
لما حذف العين الموصوف الذي هو مفعول واثير احسن الصنفه مقامه صار احسن مفعولا وقوله لعين زيد مفعولا ثانيا
متقدما اذ المفعول الاول من باب قلت مسندا اليه وعلى التقدير الثاني بالعكس هذا اذا كان ما رايت من افعال القلوب بما
اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله احسن فيها الكل بدلا من قوله لعين زيد او حالا من مفعول رايت او من معنى
التشبيه او من الطرف المستقر اى ما رايت عينا مثل عين زيد في حال كون الكل احسن فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله
عينا احسن فيها الكل مفعول رايت ويكون قوله لعين زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون قوله لعين زيد وقوله احسن فيها الكل
صفتين للمفعول المحذوف اى ما رايت عينا متصفتين بابتين الصفتين ونظير هذه العبارة مثل ما اشد سببويه من قوله
مدرن على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتولا تايته واخوف الاما في الله ساييا
انما اورد المظهر وهو وادى السباع مع تقدم ذكره لان الكاف لا يدخل المضمركان التمديد يذكر المظهر قوله ولا ارى ان كان من افعال القلوب كان قوله واديا
مفعولا اولاً وقوله كوادى السباع مفعولا ثانيا متقدما وجر التقدير ما عرفت اى لا ارى واديا كوادى السباع وقوله اقل به
سببويه لقوله واديا او كان قوله واديا مفعولا اولاً وقوله كوادى السباع حالا وقوله اقل مفعولا ثانيا وان كان معنى لا ابصر كان قوله
واديا مفعولا وقوله كوادى السباع حالا متقدما منه او كان قوله كوادى السباع مفعولا واديا عطفا بيان او بدلا او حالا
او قهرا على نحو عندى مثل زيد رجلا وقوله اقل به صنفه سببويه لقوله واديا او قهرا او حالا من قوله واديا بتقطيع نشان الوادى
بالتشكيك حتى لا يلزم كونه حالا من التكرار المحضه موخر اى واديا منقطع حلتا نه حال كون ذلك الوادى اقل به ركب وقوله
حين يظلم ظرف لمعنى التشبيه او لقوله ولا ارى اى ولا ارى واديا يشبه وادى السباع وقت اظلامه والباء في قوله بمعنى
في اقل فيه والصحيح فيه للوادى وقوله كيفا من اقل عمل فيه اسم التفضيل لوجود الشتر لفظ ويلزم التفضيل بين العامل والمفعول
تقدير اذ التقدير اقل به ركب منهم بخير والركب جماعة الركب ان وهو ليس بجمع بل اسم جمع كما مر اقل في ذلك كواكبا والركب

تاء فعلت أي ما جئت تاء فعلت من الضمائر المتحركة البارزة وإنما هي الضمير المتحركة البارزة لأنه صغير فاعمل فلا
يحق إلا بالفاعل والفاعل لما يكون للفعل ما هو وحطت فوقع في جمع أحد وهي الضمير وهو اليازر من تخزير عن الزوم وشاؤم
الرفع والاصل ونحو اليازر يفتح لأن المستكن مفتوح ونحوه وهو الضمير يفتح واحداً **وتحت تاء التانيث**
الساكنة نحو تاء فعلت وإنما قبلت التاء بالساكنة لأنها من التاء المتحركة فاعمل ما تقتضيه الأسماء وانما فعلت تاء
التانيث الساكنة بالفتح لأنها تلي في تانيثها فاعمل فلا تليق إلا بالفاعل وهو الفعل وما التانيث يفتح من الصفات لكن
الصفات استغنيت عنها بما فيها من تاء التانيث المتحركة إلا في تانيثها وتانيثها فاعملها فكان الاتحاد بينهما وبين
فاعلها فيما صدقت عليه جزم فصحت تاء التانيث الساكنة بالفعل ولا سيما انما اسكت للفرق بينهما وبين التاء المتحركة
للأسماء فكانت أولى بالسكون من الأسماء كخفة الاسم وثقل الفعل ثم الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام ما من ومضارع
ولم يخطب فقال **الماضي ما دل** أي فعل **ول على ما قبل نهلك** ظرف مستقر
وقع في زمان **وقعت زمان** أي على زمان أصغر من زمانك فكيف في الزمان وقوع الزمان فكان الصوم والمصوم
أو الكليته والبضية كقول الزمان وجد في الأربعة الثلاثة ووقت الظهور بعد في يوم الجمعة وهذا
المخطاب لغيره من وإضافة الزمان إلى كلف المخطاب باد في ملاحقة أي قبل زمان أنت فيه **صيني على الفتر**
حين بعد جزمه قوله للماضى أو حين صينى محذوف أي هو صيني على الفتر وأجمد مستأنفة لبيان حكم الماضي ببيان حدة
وأما بقى الماضي لأن الأصل في الفعل البناء لفقد المعاني الموجبة للأمر وبذلك يقتضيه العدد ولأنه من المشاهدة التامة
في الماضي وأما بقى على الفتر لأنه لا أصل فيه عن السكون الذي هو أصل في البناء إلى الحركة أعني الرفع مشاهدة بكم في وقوع
كل واحد منفرد في مرتبة وحسن صواب ومركب اختار ما من الحركة كان الفتح لفتحها أو المشاهدة السكون الذي
هو أصل في البناء مع غير الضمير **الرفع المفضل** نحو صينيت لوجب أسكان آخر حينئذ تخزيراً
عن تالي أربع حركات فيها هو كالكلمة الواحدة كان كون الفاعل كالجزء من الضمير الضمير كالمضروب نحو منيك فانه ضمير
المفعول ومع غير الواو من الضمائر الساكنة نحو صينيت بحيث يضم حينئذ لما وقعت الواو ثم لما فرغ من اللفظ شرح
في بيان المضارع فقال **المضارع ما شبه الأهم بأحد حروف نابت** أي الاله النسبية
أي ليسبب زيادة أحد الحروف الأربعة التي هي صيرها نابت أو نافي أو اثنين عدل من تركيب اثنين لأن فيه تفرق بين
المتكلم وتقديم الحرف المظالم على حرف العينية وهو خلاف الترتيب إذ النابت متوسط بين المتكلم والمخاطب و
المخاطب فيسمى الكلام بخلاف نابت ولكن تركيب اثنين يناسب للقيام لفظاً ومعنى أما لفظاً فظاهر لفظه الحروف الأربعة
و أما معنى فلهذا لفظه الحروف المذكورة لأنما أتت في أول المضارع وهو تركيب ليس بل يفتقر في القيام من كل وجه
بخلاف نابت إذ لا خفاء في جهالة عن هذا القيام في اللفظ لأنه من المتكلم معنى البعد ولا يخفى أن ذكر الجهد بعيد عن هذا
القيام جداً ولأنه كما يلزم في اثنين تقديم حرف المظالم على حرف العينية يلزم في نابت تقديم نون التي هي لفظ المتكلم و
جزم على المنزلة التي هي للمتكلم الواحد وهو خلاف الترتيب إذ الواحد أصل والثاني والجميع فزمان فالجميع هذه الحروف
بترتيب أيت من الاتي كان أولى بالنسبة إلى نابت ليكون على وفاق الترتيب من كل وجه فاعمل المخرج الذي هو
للمتكلم الواحد على النون التي هي لغيره **لوقوعه عشرة** كما حال أي لوقوع المضارع حالاً كونه مشتقاً كإين

في المصنف

في المصنف

آخر صليكيه اوج او لا يخرج لانه لا فتح اول الماضي ينبغي ان يخالف أو المضارع مكان التثاني والتعاير بينهما مقصود
 فيما سوا لا أي في فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرى كضرب وما زاد على اربعة احرف كيفتفعول وكيتفعل ونحوها
 للتخفيف الذي استند عليه كثر في الاستعمال في الثلاثي المجرى وكثرة الحروف فيما زاد على اربعة احرف ثم امكن ان بيان هذا من وظائف
 التصريف ذكر في المفوضنا واستطرد **اول اعرب من الفعل بحرف** أي غير المضارع فلا قيل المستثنى +
 المقيد ما يكون محضاً من متعددها ليس كذلك فان قور الفعل ليس بمفعل حتى يصح الاستخراج قبل اللاحق في الفصل لما
 للجسر اول الاستغراق أي من جنس الفعل أو من انواع الفعل فيخرج الاستخراج عنوان المجرى غير حيث لم يوجد فيه مقيد
 الاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شبهة لم يخرج عن اصله وانما اعرب المضارع لمضارع الاسم بحرف في اللفظ
 في الحركات والسكنات وفي المعاني في الصوم والمخصوص كما مر وفي الاستعمال لوقوعه صفة للثنية في مخرج واحد
 ويضرب وهذا القصر قصر الأفراد كان السامع وهو الكوفي يعتقد شركة الامر الخاصة بالمضارع في الاعراب فيقطع المصنف
 تلك الشركة وأثبت الأفراد الاصل وقوله **اذ لم يتصل بي أي بالمضارع نون التاكيد او**
نون جماعة النسيب طرف المفهوم ما سبق من الكلام فاذا قل ولا يعرب غير المضارع فهم ان المضارع
 معرب واعرابه مفيد بعد الفيد اقبل وقد اقبل الاز التاكيد ونحوه كانه اذا اتصل به حركات مبنية اما نون التاكيد لا يدخلها في ذلك
 عليه نحو من لا اصل نحو لا لا نون التاكيد واما نون الجمع فلا يدخلها في ذلك لانه لا اصل في لوق الضمائر المجرى
 ولم يعتبر شبه يضران ويضربون بضرباً وضرباً لان الماضي في لوق الضمائر الساكنة ليس بأصل واعرابه أي
 اعرب المضارع رفع ونصب وجره مكان ما منع عنه من بحر المقتض بالاسم **والصحيح** أي الفعل
 المضارع الذي في آخر حرف صحيح أي فالمضارع الصحيح المجرى عن ضمير بارز مرفوع للتثنية
 سواء كان تثنية مذكر او تثنية مؤنث والجمع سواء كان جمع مذكر او جمع مؤنث غائباً او مخاطباً و
المخاطب المؤنث بالضمته خبر لقوله فالصحيح أي يعرب بالضمته وضماً والفتحة نصباً
والسكون خبر ما مثل يضرب على حسب العوامل وهو يضرب ولن يضرب ولم يضرب واما
 قال الصحيح خبر انزع عن نحو يدعي ويرى ويصق ويمشى وانما قال المجرى عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب
 المؤنث خبر انزع عن نحو يضران ويضربون وقضربون وقضربين وقضربن
 الجار والمجرى يتعلق بالمتصل والضمير عائد الى اللاحق الموصولة وقوله ذلك فاعل المتصل أي المضارع الذي اتصل بذلك
 أي الضمير المرفوع للتثنية المذكر والمؤنث والجمع المذكر غائباً او مخاطباً والمخاطب المؤنث يكون خمسة امثلة +
بالنون خبر لقوله والمتصل أي يعرب بثبوت النون رفعاً نحو يضران ويضربون وقضربون وقضربين
وحذفها أي حذف النون خبر ما ونصباً نحو يضر يا ولني تضرب يا ولني تضرب يا ولني تضرب
 ولم يضر يا ولم تضرب يا ولم تضرب يا ولم تضرب يا واما اعرب المضارع رفعاً بالنون عند لوق هذه الضمائر كما يستحق الامر بالمشابهة
 والمشاوكة باقية جل لوق هذه الضمائر ومنتع اعرابه بالحركة لان المضارع اذا اتصل به الساكن امتنع من ان يقرأ ضد جها
 الاصل من كون الضمير فاعلاً وضميراً متصلاً وحرف علة ساكناً متوسطاً آخرها فامتنع اعرابه بالحركة في اللاحق
 لفظاً كان او قدراً لان الوسط ليس بمحل الاعراب اللفظ والتقدير وفي الضمير لان الضمير لهم علاقه فلا يكون

ان يكون محلا لاعراب لفظ معين ولا اسم حيث يقع اعراب الاسم على الفاعلية فلا يمكن اعراب الفعل فيه لفظا و
لا قدرا فلا يجوز اعرابه بالحرف فزيد حرف بعده وعرّب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون من حروف
العلة التي هي الاصل في الزيادة للزوم اجتماع حرفي العلة فاختير النون لشيئها بما في امتداد الصوت فثبتت في
الرفع وسقطت في النجر سقوط الحركة وجعل من فاجزا كما ان حذف الحركة كذلك لان حذف الحرف بمنزلة الحذف والحركة
حمل للضبط على النجر للمواخاة بينهما في الحذف والضعف فجعل الضبط ايضا بالحذف فان قيل الضبط اسم علائقة +
فكيف يفضل بين الفعل وعرابه قيل اعتبر في بادى الفعل الخشونة المحكية اذ الفاعل كالنجر فاذا كان الفاعل ضميرا متصلا كان في
كمال الاستدراج فيضنجرية فان قيل لما اعتبر جزم نجر ان يجعل كونه محلا لتقدير الاعراب ولا يحتاج الى زيادة حرف قبل هذا الضمير
ذو جهتين كالغاممة فاعتبر في امتناع المحلّية للاعراب كونه اسما علائقة وفي جوار الفصل كونه **والمعتل** الآخر
بالواو والباء الاصل في المعتل الآخر المتعلق بالواو واللسانية اي المعتل الآخر بسبب الواو والاستعانة
اي المعتل الآخر بالحاصل بواسطة الواو نحو يدعو **والباء** مخويزي يعرب **بالضمة** فقد يرا ظف اي في
التقدير او حال اي حال كون الضمة مفدرة او غير اي متلبس بتقدير الضمة في الرفع نحو هو يدعو ويرى لتقل الضمة
على الواو والياء **والفتحة** لفظا في الضبط نحو ان يدعون يرى الاصل في الاعراب اللفظ وعدم المانع للفتحة
الفتحة والحذف في النجر نحو لم يدع ولم ير لان اجتماع السكونين محال فان قيل لم ير بقدر السكون في حرف الساكن في
مثل يدعو ويرى كما يقتدر النجر في الحرف المكسور نحو مرت بغلاي قيل تقدير السكون في الحرف الساكن هو ان لا واجب
الاستواء بين السكون الحقيقي والتقدير في الفعل اذ اعراب الفعل باعتبار الصورة لا باعتبار معنى **من المعاني** +
الثلاثة حتى يصير الاغنة ان يثبت ما في المعنى بخلاف مرت بغلاي فان اعراب غلاي باعتبار المعنى فمتحقق الاختراق
بين الحركة المقدرة والمحققة في المعنى فنزل حذف حرف العلة التي هي اخذت الحركة في الفعل فتزله حذف الحركة وجعل
حذف الحرف سكونا كما يكون حذف الحركة عند المعاص جزمها فان قيل فليجعل السكون اللفظ في متن يدعو ويرى اعرابا
في النجر كما يجعل الف مسلمان اعرابا لا على الفاعلية فيمكن في مسلمات اعتبار الاختلاف بين الاضافة الى الفاعل
وعندما حيث ^{تقبل} المعنى بعد الاضافة بخلاف اعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لان سكوت اللفظ صورة حاصلة
قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتصور معنى من المعاني الثلاثة ولا يزداد على الصورة شيئا الا الاضافة الى العامل
بلا تأثير فافترقا فان قيل لا تسام ذلك بل يظهر ان الاضافة الى العامل في التوابع قبل ظهور الاثر في التوابع متحقق في
المبني ايضا فلا يظهر اثر الاضافة الى العامل في حق المتنوع **وللمعتل** الآخر **بالالف** بالضمة **رضا** و
الفتحة نصبا **تقدير** نحو هو يرضى ويخشى لان الالف لا يقبل حركة ما **والحذف** جزمه بالضم كجزم كاتر
ويرتفع المضارع **اذا** **اتحد** **عز** **الناس** **بالحذف** اي عن كل ناصب وكل جازم والرافع وقو
موقعا يصح للاسم **مثل** **يقوم زيد** فان يقيم واقع موقع الاسم كان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع النجر
بمعنى ان يبتداء كلامه بالاسم والفعل فذا ابتداء الفعل كان ذلك الفعل واقعا موقعا يصح للاسم فان قيل للمصادر
في جزمها كغيرها موقعا يصح للاسم حيث يلزم في جزمها كونه مضارعا ويقتض كونهما قبل اصل النجر ان يكون اسما وان
هجر هذا الاصل في كذا استعمال كان للمصادر في جزمها واقعا موقعا يصح للاسم باعتبار الاصل وقد خيل الى الاصل المحبوس

في قول الشاعر فابت الى فهم ومالكنا بيا **وينصب** اي المنصب **يا** المصدرية **ولروا** اذن
وعلى ملفوظان وقيل اذن وكى ينصبان بامنا ران واليه ذهبا خيل وانما علمت ان تشبها بان انما مية للاسم في
المصدرية والصورة اي المادة وهي ينصب مادخلت عليه فلنا هذه وانما عمل غيرهما عنى ان واذن وكى تشبها بان في
افادة الاستقبال ثم اعلم ان ابن عند سيبويه حرف براسه غير متحركة عن اسن وهذا الصحيح وقال الفراء اصله كقالب لا كقالب
وقال الخليل اصله كقالب لا كقالب كقالب وعلاء في اي شئ وعلى الماء وقال سيبويه لو كان كذلك كان ما يصحها يتا ويل
المصدر ولما جاز تقدم ما في جزها عليها كالمخرج تقدم ما في جزها عليها ولا معنى لمصدرين ما بعد ما ولا منع عن
تقدم ما في جزها عليها نحو زيد ان اضرب بخلاف ما في جزها ان والتحليل ان يقول لا يبط ان يتغير الكلمة بالتركيب عن
مقتضاها معنى وحكما اذ التركيب وضع مستأنف الا ترى ان لو اذرك مع لا يبط معناه وتحدث معنى التضييق
نحو لا اخرتني فهكذا قال الفراء حيث تغير لا عنده مجاز لا بدال بالنون الى افادة لغنى المؤك وكذا كلمة اذن عند سيبويه حرف
براسه اصل له وقيل اصله اذن فخفف وقيل اصله اذ الطرية فحذفت الجلالة المضاف اليها وعوض عنها التثنية
بما قصد جعل صالح لجميع الانتم بعد ما كان مختصا بالماضي فاذا هي ههنا هي اذن في قولك يومئذ وحينئذ الا انه
كسر النال في نحو حينئذ ويومئذ ليكون في ما اضيف اليه الطرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف فكسره ناورو فتر
الذال ههنا ليكون في صورة ظرف مضى لان معناها ظرف **ويان** عطفت على قولها بان اي ينصب المضارع
بان حال كونها مقل **تربعل** ستة احرف وهي **حتى** نحو سرت حتى ادخلها **والهم** نحو سرت
لا دخلها **والهم** نحو سرت وهي اللام الحاقة الزائدة في جركان اللفظ نحو ما كان الله ليغنيهم **والها**
نحو سرت في فاكهمك **والواو** نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن **واو** بمعنى الى او لا نحو لا نهك او تعطيتني
حتى اي الى ان تعطيتني او لا ان وانما قلنا ان بعد هذه الحروف لان الثلاثة الاول اعني حتى وكلام في وكلام نحو دجوار
فيمتنع دخولها على الفعل الا يجعل مصدره يتقدم بان المصدرية ولا حرة اعني او بمعنى الى الجار فاحذفت حكم الجوار
او بمعنى الا فكان في حكمها في لزوم المفرد جدها والرابضة والحامسة اعني الفاء والووا عاظا وانقار بمبدأ الاختشاء بمبدأ لا والهي
ولا استغنى عن الفاعل والعرض والنف وان لم يكن انشاء فمحول على المعنى لما بيننا من المناسبة الدلالة على العلم فيكون في
حكم الاختشاء وقد امتنع عطفها نحو على الاختشاء فجعل الفعل الذي بعدهما مفرد ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم
بذلك الاختشاء فيكون المعنى زهر في فاكهمك ليكن منك زينة فاكهمك في ايلا وفي لاقا اكل السمك وتشرب اللبن فيكون
منك اكل السمك وشرب اللبن معروفي اين يتيك فان زور لك ليكن منك تعريفا زينة معنى وفي ليت لا مالا فانقعه اعني حصول
مال فانقاه وفي التثنية بيا فتنصب خبرا ليكن منك نزول فاسامة خيرها فان الفاء للتفسير اي مثال اي مثل
اريد ان تختين الى مثال الضم بالفتحة وان تقوموا خيركم مثال الضم بالفتحة والنون التي الى التي
بعد العلم وما عينا من التثنية والبيان والاختشاء والشهادة والظهور فخرجت **في المختف من المتقلة** المناسبة
للعلم وما عينا في معنى التحقيق بخلاف الفراء وابن الهباري **وليس** ان الواو تارة بعد العلم وما عينا
هذه اي ان المصدرية الناصبة التي نحن بصددها وحينئذ يجب فصلها عن الفعل اما باللين **نحو**
علت ان سيقوم قال الله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى اوسوف نؤاخذكم بما فعلتم **بيف**

سوف ياتي لك ما قد لا يقدح في علمه ان قد البخوا في سائر ربهم أو تجوف في حقهم أو ان لم يقوم
قال الله تعالى فلا يرون ان لا يرجع اليهم موعدا ما ذهب عنهم من حذف إحدى قويتها واسمها وهو ضحية الشان فرتا
بينهما وبين ان المصدرية من اذن الاصل لان المصدرية لا يفيض بينهما وبين الفعل شي من الحروف المذكورة كونهما مع
الفعل متاويل المصدر بمعنى فلا يفيض بينهما وبين ما يورث فيها لضعفها ولكونها للاستقبال وهذه الحروف بعضها
لاستقبال وبعضها الحال فلو فصل بينهما انما هو التناهي وشدة علمت ان يخرج بالرفع بلا حوض كما افترق عن التبع
التي هي ان التي تقع بعد الظن وما بمعناه كالحسبان اذا كان يعنى الظن الغالب، وكالعالم لما اول
بالان فيها وجهان اي جاز ان يكون مصدريته وجاز ان يكون مخففة من المثقلة واذ لك قمرى قول
تعالى وحسبوا ان لا يكون بالفضب والرفع واذ التي تقع بعد غيرها من الرجاء والطبع والخشية والخوف والشك والظن
والاعجاب ونحوها مصدرية لا مخففة مخرجون ان تفعل وخشيت ان لا تفعل وانما تبين المخففة من المثقلة بعد
العلم وما بمعناه ان بعد التحقيق شاككت ان المصدرية وهي احسب الى العالم لان كلامنا ما ياتي على التحقيق فاجد
من المصدرية كما نلت على التوقع والطبع والرجاء الدالة على ان ما جدها غير معلوم التحقيق وكون العلم والاعمال ان ما
بعد معلومة التحقيق فلو وقعت ان المصدرية بعد العلم لم يثبت اليقين اليما بل الى المخففة المناسبة للعلم في معنى
التحقيق فيلزم للبسر كما في الفعل الموقوف والمفطور الذين لا يظهروا فيهما الاعراب واما الظن وما بمعناه فقيه وجهان كانه
باعتبار الدالة على غلبة التوقع يناسب ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يناسب ان المصدرية
الدالة على التوقع فلا يبعد المصدرية عن اي عن ان كان كما يبعد عن العلم فيسأوى المصدرية المخففة في المناسبة فيهم
وقوم كليهما بعدة فيجوز في ان التي جدها الوجهان اما التي ليست بعد العلم والظن وما بمعناه نحو الرجاء والطبع و
الخوف والخشية لا هو الاعجاب وغيرها مصدرية لا غير قل بعض الشارحين انما يقع المصدرية بعد العلم وما بمعناه
لما فاة بينهما وبين العلم كما نلت التوقع والعلم يستلزم اليقين واما التي للتحقيق فيقع بعد العلم وبما يفرج منه من
الظن ونحوه ويمتنع وقومها بعد الشك كما ان التناهي بين التحقيق والشك فينظر لان ذلك يتاقي في المثقلة ايضا وقد
جاء شككت انك خارج ولم يثبت انك اذهب وليت انك عاكه وامنى ان لن مشكدة او مخففة لا يدل على ثبوت الخبر بل
تاكيدة والمبالغة كما هو يمكن ان يجاب بان ما وقع في الشرح من انما للتحقيق اناد بها بعض معناه هو التاكيد و
المبالغة كما هو بقرينة وقومها بعد الشك وفي بعض الشرح قد اسلم ان بعد التحقيق تقامرت خطاها فلا تقم مجرد
الحال فلا يقال بحيث من ان سيقوم ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما بمعناه من اليقين والتحقيق والانكشاف والظهور
والشمادة ونحوها او بعد الظن الغالب الذي هو في حكم العلم فلا يقال رجوت ان ستفقد ولا شككت ان سيقوم ثم اسلم
ان الماد بالعلم في قوله بعد العلم الغير الاول بالظن واذ ان به تفرق فوقع المصدرية والمخففة بعدة فيجوز علمت ان يخرج زيد بالفيض
والرفع بمعنى فثبت ولن اي ومثال كن مثل لن ارجح الارض ومعناها اي معقون في
المستقبل لان في الحال وفي اطلالة نظركه هو امرنا يراى لان معناه اي يمان في المستقبل كذا في الحال
وليس الامر كذلك بل معناها في المستقبل فيها مؤكدا وقيد معناها ان في المستقبل نفيام مؤيد وهو باطل كانه لو كان كذلك
كان قوله تعالى فلن اكمل اليوم احسبوا ولن ارجح الارض حق باذن لي اي قناضنا واذن اذ المرعقل

ما بعد ها على ما قبلها من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتد ما بعد ها على ما قبلها بان كانا معا على ما قبلها
 المسابق نحو اذا انكر ملك او جزاء الشرط المسابق نحو ان تاشق اذن انكر ملك او جوابا للقسم السابق نحو والله اذن افعل
 فعين عند ان ينصب المضارع وقيل نصب اذا كان خبرا للمبتدأ المسابق ولا يخرج المضارع بعد اذن معقولا على ما قبلها في غير هذه النسخ
 بالاستقرار وانما لا ينتهي حينئذ لانما حقيقة العمل بدليل محتمل على ما ليس بفعل نحو انك اذن لصا دق فلا يد ان تعين
 فيما اعتد على ما قبلها لان ما قبلها معارض قوي فيلغ وصار كأنه سبقها حكما وذهب بعض الشارحين الى ان معنى قوله اذا
 يعتقد ما بعد ها على ما قبلها اي ان لم يكن ما بعد ها معمولا لما قبلها اختلف ما اذا كان معمولا لا قبلها فينتهي كما ينصب
 كذا في مر توارد العاملين واما اذن وما قبلها على معمول واحد وفيه نظر لان هذه التعليل يتأتى بها اذا كان ما بعد ها جزاء
 الشرط السابق وكذا يتأتى فيما اذا كان خبرا للمبتدأ المسابق او جوابا للقسم السابق على ان لا يميز في لزوم ذلك لا مكان عمل احدهما
 بآثار انما يغفل وعمل اكثر باعتبار المصل كما في ان زيدا قائم وعمر قائم زيدا معمول العامل اللفظ لفظا والمعنى محلحقى كان
 مرفوع المحل على الابدائية ومنه وجب اللفظ على انه اسم ان فافهم واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله واذن مبتدأ وقوله
 مثل اذن تدخل الجنة خبرا اي ومثال اذن مثل هذا القول وقوله اذ لم يعتقد خبر مبتدأ محذوف اي وهذا اذ لم يعتقد ما بعدها
 الى آخره والجملة مغترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم اذن ويمكن ان يكون قوله اذ لم يعتقد خبرا اذن بتقدير يصدق مصداق اي
 عمل اذن او نصب اذن اي حكم اذن حاصل وقت عدم اعتداد ما بعد ها على ما قبلها لو كونه مستقبلا ويكون حينئذ قوله اذن
 تدخل الجنة خبر مبتدأ محذوف اي مثال اذن تدخل الجنة لكن وجه الاول اوفق لسنن حيث قال فان مثل كذا وان مثل كذا
 فالظاهر ان يقول اذن مثل كذا **وكان الفعل الدخول مستقبلا** سقط على قوله اذ لم يعتقد ما
 بعد ها على ما قبلها فيكون هذا شرط آخر لعمل اذن **مثل** قولك لمن قال اسلمت اذ تدخل الجنة
 مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال بخلاف ما اذا كان الفعل حالا نحو اذن اطلب كذا فانه لا يعمل كانه فاعمل كشيء ما بان
 في معنى الاستقبال فاذا افان الشبه فاق العمل **واذا وقعت اذن بعد الواو والفاء**
فالوجهان جازان الرفع والنصب **النصب** على اعتداد ما قبلها على ما قبلها بالظن مع الفاعل كما مر في الاستقبال من غير ان يلاحظ
 له طعن فكانه غير معتد على ما قبلها والرفع باعتبار اعتداد ما بعد ها على ما قبلها بالظن وان ضعف نحو قولك في جوابي من قال انا
 انتك فاذا انكر ملك وكقوله تعالى واذا الابل يثبون بالرفع وقرى في غير القرآت السابقة واذا ان يلبس بالنصب ايضا **والرفع**
 مثل سلك في الخبر معناه اكل السبب سببه قبلها ما يجلس سببه لا سببه في المثال المذكور وفي اذ كان الفعل
 بعد ها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم او
 اي سواء كان مستقبلا عند الاضمار او لم يكن وفيه اختار عما اذا كان الفعل بعد ها كذا بالنظر الى ما قبلها فانه حينئذ
 كانت حرف ابتداء على ما ذكر في المتن نحو مرض فلان حتى لا يرجع **معنى** اي للعرض والسبب وهو العالي او
معنى الى اي للغايرة وفي جمل حق معنى الى ان فيها مكان ان مقبرة لذا دخل في معناها واذا عرفت هذا فاعلم
 ان قوله حتى مبتدأ وقوله **مثل اسلمت حتى ادخل الجنة** خبر اي مثال حتى مثل هذا القول وقوله اذا كان
 مستقبلا خبر مبتدأ محذوف اي وهذا اذا كان والجملة مغترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم حتى وهذا الوجه اوفق لسنن
 ويمكن ان يكون قوله اذا كان مستقبلا خبر حتى بتقدير يصدق اي حكم حتى وهو النصب بتقدير ان حاصل وقت كون ما بعدها

وهو كان سبب سبب حتى أدخلها الآن بالرفع أي وجب سبب حتى أدخلها حيث لا يحتاج إلى الجواز
 يفرض كون حتى ابتدأته وكون ما بعدها مستأنفاً وجاز أي امر أي الراجح حتى يدخلها
 لكن بالرفع لأن الدخول سبب السبب كلاًهما مقطوعان لأنه استغنى بهما عن الفاعل لأن الفعل فكان السبب مقطوعاً
 والسائر مستكوف فيه فلا يلزم الحال وهو الحكم بوقوع السبب مع الشك في وقوع السبب ثم أعلم أن قوله و
 سار حتى يدخلها محذوف الفعل كما ذكرنا أي وجاز هذا التركيب أو مبتدأ محذوف الخبر أي وكذا هذا التركيب وليس
 محذوف على قوله كان سبب حتى أدخلها لعدم صلاحه تقييداً بقوله في التثنية كما لمعطوف عليه **ولم**
 سميت بها لأن معناها معنى كي أي ومثال لام كي **مثلاً** لا دخل الجنة أي لأن ادخل الجنة
ولم الجود الجود الانكار وسهيت بذلك استعانة في مقام الانكار وهي **لا** تأكيد زيد في جواز
بعد التثنية فظاً مثل قوله **وما كان الله ليبدلهم** أي لأن يعذبهم أو معذبتهم
 نحو لم يكن ليفعل وهذا من حيث الاستعمال فيل كان هذه اللام في الأصل هي التي في نحو قولهم أنت لهذه الخطيئة
 أي عناسبها لا تقي بها وفيه نظر لأنه لو كانت تها لما اختص بجزء كان المتعدي فأن قيل اد أن **بجلا** ما الجود صار الفعل معاني
 المصدر بأن المتعدي فكيف يصح المحل قبل يصح المحل على حذف مضاف إمام الأعلام أي وما كان الله يعذبهم أو معذبتهم
 أي محذوف أي وما كان الله ذات تعذيبهم أو على تأويل المصدر باسم الفاعل أي وما كان الله معذبهم أو يعذبهم أو يقال جاز المحل بـ
 الفعل كذا في الشرح وفيه نظر لأن جواز المحل بالنظر إلى استقامة المعنى لا بالنظر إلى صورة اللفظ وإذا عرفت هذا فاعلم
 أن قوله ولا الجود مبتدأ وقوله مثل ما كان الله ليبدلهم خبر أي ومثال لام الجود مثل ما كان الله ليبدلهم
 وقوله لا كما خبر مبتدأ محذوف أي وهي لا تأكيد ويجعل معنونه أو خبر قوله لا الجود وعلى هذا قوله مثل وما كان الله ليبدلهم
 خبر مبتدأ محذوف قال فيل قد اضمحرن بعد اللام الزائدة بعد فعل الأمر ولا رادة نحو قوله لم يبدل الله ما يريد الله ليد
 عنكم الرجز أهل البيت وما يريد ليبدل عليكم من جرح ولكن يريد الله ليدلن لكم كذا ذكر في الشرح وصرح بذلك صاحب
 الكشف ولم يذكرها المصنف في الحروف التي يفرض بها أن قيل يمكن أن يكون هذا اللام لام كي ومفعول فعل الأمر
 الإرادة محذوف ويكون المعنى أمرت بالعدل لا تفعل العدل ويريد الله ذلك أي إقامة الصلوة وإيتاء الزكاة وإطاعة
 الله ورسوله ليدلن عنكم الرجز أهل البيت وما يريد أو ضربه أو غسل ليبدل عليكم من جرح ولكن يريد الله ليدلن
 ويريد الله ذلك أي ذكر ما ليس لكم ويبدل عليكم ففعل المصنف أخذنا هذا لكن فينكف وتقول والاولى أن يقال إنما
 ملحوظ في كونها دلالة على الإرادة والغرض فالتعدي لا مكي عنى أو صاحب الفصل ذكر اللام مطلقاً بحيث يتناول
 ولا الجود الزائدة بعد فعل الأمر والإرادة وهو الأصوب **والفاء** **لنشرطين** أي الفاء التي يفرض بها
 أن متلبس بشرطين أحدهما **السبب** أي حاله شرطين أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها **و**
الثاني أي الثاني الشرطين أن يكون ما قبلها أي قبل الفاء أحد الأشياء الستة وهي أمر
 مخبره فكذلك أو منى نحو لا تشقى فامر بك أو أنت تفهم مخبره عندك ما فشر به أو
 ففم مخبراً ما فشر ففم أو منى مخوليت ما لا ففم أو عرض **أو عرض** أي كذا في اللام مخوليت ما

فصب خيرا واما شرط السببية لان العدول عن الرفع الى النصب للدلالة على السببية حيث يدل تغير اللفظ على
تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية فلا يحتاج الى الدلالة على السببية اي لا يحتاج الى العدول من الرفع الى النصب
الدال على السببية واما شرط ان يكون قبلها احد الاشياء الستة المذكور فيليب بتقدم الاستياء عن وقوعه
ما بعد ما جعل معطوفا على الجملة السابقة واما قوله سائر تركه مني لبي قيم وانحنى بالحيان فليس بها بدون تقدم
احد الاشياء الستة فتجوز على شرط الشعر فان قيل ما له ترك التخصيص نحو لا اقول عليه ملك فيكون معه نظيرا و
يؤولوا لا رسل الهنا رسولا فتقع اياك والشرحي بخو قوله تعالى لعل المبلغ والاسباب اسباب السموات فاطاع
الحال موسى بالنصب على قراءة حفص ونحو قوله تعالى لعل في كذا او يذكر فتعني لعل في كذا على قراءة النصب والله ما يخفى
الهم اخف لي فافوز وكذا اخذني فاهلك فتبين لان التخصيص مندرج في النفي معني لانه يستلزم في فعل والشرحي ان
يراد ان كان على صيغة الترحي والاعاء مندرج في الامر المعنى لكونه في لفظها ما غالب فان قيل اعرض على لفظ الاستعظام
فما ذكرنا علاقة قيدا لغيره من المعناه من المحبة كذا المودة الاسناد العلامة واثرا المحبة في الشرع بيان الحق والدين
وقت فرأيت كتاب المفصل وهذا المعنى مقصود بنفسه من شأنه ان يابكل كلامه خير او انشاء كلمة شام في لفظ
الاستعظام ولم يستعمل الامور كذا في المفتاح فاعني على طاعة باعتبار المعنى وان كان مندرجا في الاستعظام لفظا
اندرجها اتفاقا من متعلقها بخصاص معنوي بخلاف التخصيص يستلزمه في فعل فيه مندرج في النفي والاعاء طلبة فيندرج
في صيغ الطلب من الامور المعنى والواو او شترطين اي الواو التي يصنع بعد ما ان متلبس بشرطين المحبة
منه من بناء معذرة اي احدهما المحبة وان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي مثل احد
الامور الستة المذكورة كذا قيل وفيه نظر لان التشبيه يقتضي ان يكون قبلها مثل احد الاشياء الستة لا عينة في
فساد لا يفسد والادان يقال معناه مثل الواقع قبل الفاء في كونه احدا للامور الستة المذكورة او قل ان يكون من معني اي وان كان قبلها نكاحا
المذكورة الامور اي او استنفهام او نحو قتر ونحو نحره وازركا كيتس اريارنا كذا في السمع في الشرطين اي في تبيينها وادان في
كيتس تجمع بينهما والافتان بناقصب خبر لا يجمع انما شرطت المحبة لانه لا قصد في الواو معي المحبة فبوا المضار
بعد ما ليدل تغير لفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد المحبة لا يحتاج الى الدلالة على المحبة واما شرط تقدم احد الامور
الستة ليعد مندرج الاشياء عن عطف الجملة على الجملة السابقة كافي الفاء واو شترط معني الى
ان اي او الفاء بضمها ما ان شترط معني الى ان او الا ان على حسب الاختلاف نحو لا لهنك او تخطيني
حق اي الى ان او الا ان تخطيني حق وفي ادخال ان في معني او شترط لا تمام مقدر بعد هاء اخلة في معناها
والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما او حرفا المعطوف في باب اخبار
ان بعد ما حاصل وقت كوف المعطوف عليه اسما في ينصب المعطوف على المعطوف في باب اخبار ان اذا كان
المعطوف عليه اسما لم يلزم عطف بفعل على الاسم نحو اعجبني قيامك وتذهب بان يكون في تاويل الاسم
فستقبل عطف على الاسم ومنه قوله تعالى في الذكر تميزا وتكتب مينا في الامم الحمد حيث ينصب بعد الواو والعاطفة لغير عطف
على الاسم وهو قوله تعالى ان في ذلك لآيات لمن يعقل في الامم الحمد حيث ينصب بعد الواو والعاطفة لغير عطف
فان اد الحروف التي تسمى بالان الحروف العاطفة من الحروف الاربعة المذكورة في حق واهاء وواو والواو لم يتناول

فترتوا عجبا ضرب زيد ثم كسبتم وكان التفسير في الهمزة واللام على ما ذكرنا في غير ما ذكرنا وليس كذلك كما عرفت قبيح
هو متعلق بالحروف المذكورة أي العاطفة من الحروف المذكورة التي لا يقدّر عليها أن إذا كان المعطوف عليها اسمًا فيكون
تفصيل الحكم ما ذكرنا في التفسير آخر لم يذكر قبل فلا يربح ما ذكرنا من أن الهمزة في المقداد فكيف ذكرها في البيان
ويجوز اظهار ان مع لام في نحو حيث لان ذكر معنى وضع ما اتفق بلام من اللام الزائدة نحو اخرج
لان تقوم وامر فتان تذهب ومع الحروف العاطفة أي عاطفة المضارع على الاسم نحو عجبني فبنا
وان تذهب وذلك لان لام في الحروف العاطفة واللام الزائدة يدخل على الصيغة في نحو حيثك لان امر حيث دخلت
لام في على الاسم الصريح ونحو عجبوني زيد ونحو حيث دخلت او او الزائدة على الاسم في ذلك حيث دخلت اللام الزائدة على الاسم الصريح وانما كذا
لان رد فـ منقل بنفسه فيدخل على الفعل من ان لا يقدّر الاسم بخلاف حتى عجبني في
فانما لا تدخل على الاسم الصريح ومن عليه ما هو مخرج الى وكذا لام الجود لا يدخل على الاسم لاختصاصها بالجود
المفرد اذا كان فعلا واما الفاعل الذي للسببية بعد الاشياء الستة والواو التي للجمعة بعد
الاشياء الستة والواو التي بمعنى الى ان فلان لما اقتضت نصب ما بعد ما للتعبير على معنى السببية والجمعة
والاشتراك صار كوا من النصب فلم يظهر للناسب بعده **او يجب اظهار ان مع لا في الهمزة**
أي مع لام في معنى يجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها لام في نحو من اجتمعوا للذين ثم قوله تعالى لتدعيهم
احمل الكتاب واطل على لام في حرف الالف لاقتضاء التفسير **ويخرج للمضارع بلام ولما ولان**
ولا في الهمزة الجاء والجر واصف ولا وكل **المجان** في الكلام جمع كلمة او حيث كما عرفت أي الكلام
الدالة على كون الجملة الثانية جزءا من الجملة الاولى ومستتبا لها أي كليات الشرط والجزاء وهي أي كلمة المجازاة
ان نحو كرمي اكرمك ومما نحو مهابا متى تنكروا اذا ما نحو اذا ما تنقوا آلاء واذا ما نحو اذا ما
تخرج تخرج وفي اكثر النسخ هذه الكلمة اعني اذا ما غير مذكورة **وجيئا نحو جيتا تجلس طيس واين**
نحو ابن تذهب اذهب ومتى نحو متى تخرج اخرج وما نحو ما تخرج اخرج ومن نحو من تاتني اكرم
وعن قمر امره واي نحو ايا تخرج اضرب قل الله تعالى ايا ما تدعو اظهروا السماء المحسنة والي نحو الى تكن
اكن وانما تخرج المضارع بلام ولما لاختصاصها بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النحوي كل ما اختص بشئ وهو خارج
عن حقيقة يرتفع ويخرج غالبا لشهادة الاستقراء وتبين الجزم ليكون الاثر على في المؤثر في الاختصاص وانما لا يدخل في
التعريف في الاسم مع اختصاصه به وخروج عن حقيقة وحرف الاستقبال اعني السين وسوف في الفعل مع اختصاصه به وخروج
عن ذاته لجريانها مجرى بعض اجزاء ما دخلت عليه لشدة الامتناع في ما نزعنا عن حقيقة الاسم والفعل وانما يخرج
بلام لانه في الهمزة لا يتماثلان ان الشرطية في فعل المضارع واخرجه عن اصل حيث ينقل ان الشرطية المضارع
من المحال الى الاستقبال ويخرج من الجزم الى الاستثناء وانما يخرج ان الشرطية كاختصاصها بالفعل كما ذكرنا في قوله وانما
الخروج بغيرها من كلمات الشرطية متضمنة اياها وانما لا يدخل في اختصاصها بالفعل لانها للماضي وان دخلت على الفعل
ولما في لا قبل الجزم **واما يخرج مع كيغا واذا بدون ما فتشاد** لم يجز في كلامهم على وجه
الاطراد وترك ما تارة الى ان الجزم بيا مع ما غير شاذ في اعمال ان معنى هذا التركيب مهما كن من شئ فان الجزم مع كيغا

وذكر بعض النسخ ان التثنية لا ينقل لانه لا يثبت في المحال الى المستقبل

بطلانها او اثباتها بما انفردت به بالجملة وهو ادوات الشرط مع قابلية الحمل للانجزاء والرفع لضعف التعلق بالحيلولة للامور
والفضل بغير اللبوس والنجس وان كان ماضيين فها ماضيان في فعل النجس نحو ان ضربت ضربت كذا في الرضى ثم لا بد من تفصيل
موانع النجس انما النجس وعدم النجس في تفصيل مواضع دخول الفاء وعدمه فقال **واذا كان النجس ماضيا**
يعقل النجس والمجور وصفه ماضيا اي ماضيا كما سنبين **لفظا ومعنى** تفصيل للمامى اي ملفوظا كان
المامى نحو ان خرجت خرجت او معنويا بان دخلت لم على المضارع نحو ان خرجت لم **خرج الفاء** لما تدرج الشرط في
المعنى حيث جعل المامى معنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء اما اذا كان النجس ماضيا مع قد في الاثبات ومع ما كان
في النفي يجب الفاء على ما سبقته نحو ان احسنت الى اليوم فقد احسنت اليك امسروا ان زرتنى فما هنتك وان انبتى فلا
صنتك ولا شمتك انما كرهت ان لا ينال يخل في المامى الا ان يكون مكررا وبترك ذكرها ولا هنا يتغير الحكم للمامى فلهذا كان
الواجب للمصنف ان يقول بغير قد في الاثبات وبغير ما ولا في النفي حيث يجب الفاء حينئذ لان يحمل الكلام على حذف مضاف
بغير قد ونحوها من الحروف الموجبة للقاء نحو ما ولا ولو اريد المامى المثلث لاستغنى عن هذه الزيادة لكونها في قوله او معنى
لان ذلك في المضارع مع لم وذلك معنى المامى الخفي اللهم الا ان يقال ان لم اخرج في قولك ان خرجت لم اخرج بمعنى انتفى خروج
فيكون معنى المامى المثبت معنى واذا عرفت هذا فاعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدر بالسبب اوسوف ولان قد غير
مصدر بلا اذا كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية واشتائية بخلاف النجس حيث يعبر فيه بذلك **وان كان النجس مضارعا**
مثبتا او منقيا بلا قالو جهان جائز ان اوفقيه الوجهان الاثبات بالفاء وتركها كقوله انما
ان يكن متكررا الف يغلبوا الذين ومن عاد فينتقم الله عنه وكقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وكنتم برية فلاح
محسنا وقولك ان تاتى اوان انتفى لك اوفلا انتفى لك اذ ان الشرط لم يؤثر في تغيير معناه كما يؤثر في المامى فتوقى بالفاء
واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت معنى الاستقبال فترك الفاء لوجود التاثير من وجوه وان لم يكن التاثير قويا وانما
قيل بكونه منقيا بلا اخر انما اذا كان منقيا بلا فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بل حيث يجب فيه الفاء لعدم
تاثير ادوات الشرط فيه كقوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام ديناً فليجعل مولاه من الله فترك الفاء في قوله تعالى
في المضارع المثبت مصدر بالسبب اوسوف كقوله تعالى وان تقاسروا فمنه فترك الفاء في قوله تعالى وان تقاسروا فمنه
بغير السبب اوسوف واجواب ان ذلك الامتناع بلان وهو عدم اللزامة على التعليق بين الشرط والنجس وذلك لان ادوات الشرط لم
يؤثر في معنى حيث لم يجعله معنى المستقبل ولا لفظا حيث لم يجرم فلهذا لم يترك الفاء في التعليق بينهما والموانع مستثناة عن القواعد
وان لم يستثنى وفيه نظر لان هذه الحاجة الى ذكر قوله والافاء لان امتناع ترك الفاء فيها ايضا بلان المذكور والموانع مستثناة
عن القواعد **والفاء** واجبة اي وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من الحروف الثلاثة لفظا او معنوا
فيتمتع الفاء والمضارع مثبتا بغير السبب اوسوا ومنقيا بلا بل كان ماضيا مع ما ولا او مضارعا مثبتا مع السبب اوسوا ومنقيا
بلان او جملة اسمية او مطلوبة او دعاء فالفاء واجبة لان ادوات لم يؤثر في معنى حيث لم يجعله معنى المستقبل لفظا حيث لم يجرم
فترك الفاء في قوله تعالى على التعليق بينهما وانما تركت الفاء في قوله من جعل الحسنات اسم يشكرها مع ان النجس جملة اسمية لضرورة
الشعر ودوى المبرد من يفعل الحسنات الرحمن يشكرها وانما تركت الفاء في قوله تعالى اذا ما مضى به بغير قد واذا مضى به اليه
بغير قد مع كون النجس جملة اسمية لان ادوات لم يؤثر في معنى الشرط كقوله تعالى والليل اذا نقضت ومضى اذا

في قوله تعالى انما اذا مضى به بغير قد واذا مضى به اليه

٢١ المفاجاة مع الجملة الاسمية الواقعة جزء موضع الفاء أي في محل الفاء قوله تعالى وان
نصيبهم سيئة بما آلمت ايديهم اذا هم يقنطون والفاء اكثر وانما اقيمت اذا المفاجاة مقام الفاء في الجملة الاسمية لانها تلي
على التعقيب كالفاء لان المفاجاة يبتنى على ما حدث امر عارضة فاشبهت بحرف وانها قارنت الفاء غالبا نحو خرجت فاذا السبع
وان مقدرا مبتدأ وخبر بعد الاشياء الخمسة وهي الامر والهي والاستفهام
والقنى والعرض يعني يخرج المضارع بعد هذه الاشياء الخمسة اذا قصد السببية
أي اذا قصد كون ذلك الامر والخاتمة سببا لمضمون هذا المضارع فيقتضي معنى الشرط مثل **اسلم تدخل الجنة**
بغير الفاء لان المعنى ان لا تكلف تدخل الجنة وهل عندكم ماء اشرب كان المعنى ان يكن عندكم ماء اشرب وليت له ما لا ينفعه لان
المعنى ان يكن له ما لا ينفعه ولا تنزل ما تقتص حيزا لان المعنى ان تنزل ما تقتص حيزا وانما قدر الشرط مثبتا في العرض مع
منفي والنفي كيدل على الاثبات لان كلمة العرض وهي **لا تكلف** لا تنفرد على حرف النفي فيفيد الاشياء كذا في الرضى ثم علم ان
في النفي انما يفيد رين في بعض المواضع اي فيما اذا كان السبب للمضارع ترك الفعل كما في المثال المذكور في المتن وكما في قوله لا تفقه
الشيء يكن خيرا لك بخلاف نحو لا تدن من الاسد يملك فانه لا يجوز ان لا تدن من الاسد يملك اذ المعنى يجب ان يكون من
جنس المظهر ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك لان سبب الكلام الذي هو قيد الشرط المثلث كان تقديره **لا يدل عليه اللفظ**
لان للنفي كيدل على الاثبات ولذلك **امتنع لا تكلف تدخل النار خلا قال الساساني** فانه جازع
الشرط المثلث بعد النفي على وفق لفظ النفي بقرينة السبب الذي يترتب عليه وليس يجب لو واقفه نق واما امتنع عند العامة
لان التقدير أي تقدير هذا الكلام **ان لا تكلف** تدخل النار يتقيد بالشرط للنفي على وفق لفظ النفي لان المقدر يجب
ان يكون من جنس المفوظ ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك لان عدم الكفر ليس سببا لخول النار وانما سببه الكفر وان قد
الشرط المثلث كما قد عا الكسائي كان تقدير الشيء لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا يدل على الاثبات ولم يعم تقدير ان الشرطية
بعد النفي مطلقا فلا يقال ما انا يتقنى فتختصنا لان النفي حينئذ على وقوع وتقدير الشرط سواء قدر مثبتا او منقيا يوجب **النفي**
فيقتضيان ثم لما فرغ من المضارع شرع في الامر بالمخاطب فقال **مثال الامر** اي بناء على صيغة بطلب الفعل البناء بالاستعانة
اي بواسطة من الفاعل **المخاطب** اما قال من الفاعل اختار **المخاطب** بطلب بيا قبول الفعل من مفعول مالم
يتم فاعله فيخرج نحو لتضرب انت على صيغة المجهول وانما قيد الفاعل بالمخاطب لاخترا عن امر الغائب والمتكلم لا دخلها
في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخلها جازم **بجد وحرف المضارعة** الجار
والمجرور صفة اخرى اي صيغة متليسة بجذوف حرف المضارعة من المضارع بالمخاطب هذا قيد واقعه لا خيرا زى وفي بعض
المشروح هو اخترا عن صيغة ولا يوح النقص بقوله تعالى وبذلك فلتعروا حيث لم يجدف حرف المضارعة لا فخرنا
وحلم اخو أي اخو بناء على **حلم الجرم** أي وهو موقوف اي مبني على السكون عند البصريين
وحكمه حكم الجرم في اسكان الصيغة نحو اضرب وسقوط نون الاعراب نحو اضربوا واضربوا وحذف حرف العلة نحو
ادع واخشروا وعند الكوفيين معرب مجزوم حقيقة **فان كان يعلى** اي بعد حذف حرف المضارعة
سألن وليس يرأعي الواو المحال والمحال ان ذلك الفعل المحلوف منه ليس يرأعي اي ليس يذلي أو يرفع

لا

٢ حرف فيه احتراز عن نحو اكرم ثم وصل فموضعنا بالنصب على انصقة لقوله هذا وصل
 ان كان بعد اي بعد الساكن ضمن السواقة والالتقاء **ومكسوق** صفة بعد صفة
 لقوله هرق وصل اي هرق وصل مكسوق **فيما سوا** اي في لفظ سوى ما كان فيه بعد الساكن ضمنه سواء كان
 بعد اي بعد الساكن كسقة او فتحه **مثل اقبل** مثال ما كان فيه بعد الساكن ضمنه **وضرب** مثال
 ما كان فيه بعد الساكن كسقة هذا معطوف كسقة الموافقة كما في اضرب وفيما كان بعد الساكن فتحه بالحمل على ما كان بعد
 الساكن كسقة نحو اعلم وانما لم يفتح الموافقة لئلا يلزم لبس الامر بصيغة المتكلم وفقا فاذا امتنع الموافقة حمل على غير

ان كان الفعل المحذوف **رباعيا** اي ذا اربعة احرف **ففتوحة** اي فتهنق الهمزة مفتوحة +
 مقطوعة نحو اكرم لان هذه الهنقة هي هنقة باب الافعال وهي مقطوعة لا فرغ عن تفسير الفعل الى ما فرغ

ومضارع وامر شرع في تفسيره الى معروف ومجهول اي الى التسمية فاعله وغيره فاعله فقال **فعل المريم**
 فاعله واتصافه بالفعل المريم فاعله ببيانته من اضافة العام الى الخاص اي فعل الذي لم يذكر فاعله ابياد في +

ملائقته اي فعل للفعول الذي لم يذكر فاعله ونحو المريم فاعله يعطى مثال للفعل المريم فاعله **هو ملحذف**
 فاعله ويرد عليه ضربين وضربت زيدا على قوله الكسائي فان الفعل الاول حذف فاعله عند الماعرف من قبل لانه

اجاز حذف الفاعل في الفعل الاول عند تنانح الفعلين وليس ذلك فعل المريم فاعله وكذا يرد عليه نحو قوله تعالى السبع
 بهم وابصر على قول سيبويه فانه جعل المحذوف فاعلا وحذف من ايضوا اللهم الا ان ياد ملحذف فاعله معناه صيغة او بعد بناء للفعول

ويمكن ان يقال معناه ملحذف فاعله واقبله مفعوله مقامه فكانه سبق التشارة اليه استغنى عنه ثم اعمل من كلمة ما في قوله ملحذف
 اذا كان موصولة كان قوله فعل المريم فاعله مبتداء وفا في قوله ملحذف خبره وهو مفعول فاعله من الاعراب وذلك لان

ضمير الفصل انما يتوسط بين المبتداء والخبر اكل الخبر معرفة او ملحق بالمعرفة واذا كانت موصولة كان قوله فعل المريم فاعله
 مبتداء وهو مبتداء ثان وما حذف خبره والجملة خبر المبتداء الاول ويمكن ان يكون قوله فعل المريم فاعله خبر مبتداء محذوف

اي هذا بيان فعل المريم فاعله وقوله هو كذلك اجملة مستأنفة **فان كان** بيان تغيير الصيغة اي فان كان الفعل
 ماضيا **ضمير اوله وكسرها قبل اخره** نحو ضرب واكرم واستخرج ودخرج وتخرج عنك

هذا من وظائف التصريف ذكره في النحوضما واستطرح او انما غيرت الصيغة لئلا يلتبس الماضى بالمجهول بالماضي المعروف وانما
 اختيار التغيير في المجهول لانه فرغ وانما اختيار هذا النوع من التغيير اي ضمير الاول وكسرها قبل الآخر لان معنى فعل المريم فاعله

غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل فيختار له وزن غريب لم يوجد في الاوزان المخرج من الضمة
 الى الكسرة ليلد غرابة الوزن على غرابة المعنى وانما لم يختار وزن فاعله فيخرج من الكسرة الى الضمة وان كان هذا الوزن ايضا غريبا

بلد على غرابة المعنى الا ان المخرج من الكسرة الى الضمة اشد من المخرج من الضمة الى الكسرة فلا ضرورة في اختياره بعد حصول دلالة
 غرابة اللفظ على غرابة المعنى بيق **ويضم الحرف الثالث مع هرق الوصل** اي حال كونه مقترنا مع

هرق الوصل فيما فيه هرق وصل نحو اقبل واستفعل **ويضم الحرف الثاني مع التاء** اي حال كونه مقترنا
 مع التاء الزائدة في اوله **خوف اللبس** اي ليس الماضى المجهول بالامر عند الارجح والوقف في الاول نحو اقبل

وانفعل وبلغضاع المعروف من التفعيل والمعروف من المفاعلة المجهول من الفعل عند الوقف في الثاني نحو تكلم وتعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

وتلحق ومعتل العين **الواو قبل ويبع** أصلها قول ويبع فاعلان قبل الكسرة من العين
استثفلا وابدن واو قول بعد الفعل لاء لسكونها وانكسار ما قبلها واللام بمقتل العين المعتل العين فقط بخلاف طوى
وروى من اللغيف فانه لم يزل مينا لتلاقي للاجتماع اعلا لين في يروى ويطلبى ثرقود ومعتل العين مبتدأ وقول
الافهم مبتدأ ثان وقول قبل ويبع خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول والضمير العائد الى المبتدأ الاول محذوف اي
الافهم فيه قبل ويبع لان الجملة الواقعة خبر المبتدأ وجب فيه ما ضمير عائدا الى المبتدأ **وجاز الاستقام** وهون
تبقى كسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعد نحو الواو اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا هو مراد القراء
والنخبة بالاستقام في هذا المقام وقيل هو ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء خالصا ومعناه تقيته الشفتين للنفث
بغير سبيل فيستطاع كبره فاعلا وهذا هو المراد هنا وانما هو الاستقام في الوقت وقال المصنف في الغرض من الاستقام
الابتنان بالاصل الذي تغلظ من اي الايدان بان الاصل في اوائل هذه الحروف الغنة ولم يحى الاشما في بيض جمع ابيض
كما جاء في قبل ويبع كانه قد وابتان هذا الوزن اي وزن قبل ويبع غرضا ليقا في اوجه وذلك الغرض دفع اللبس فلا بد
الايدان الى الاصل عند تغييره وكذلك في بيض **وجاء الواو قبل قول** ويوم بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا
لسكونها وانقام ما قبلها **ومثله** اي مثل ياقيل ويبع **يا خبير** وانقيد اي الماضي المجهول
من المعتل العين من باب الافتعال والافتعال في جواز الوجوه الثلاثة لكان المتشارك بين باب قبل ويبع وباب خبير
وانقيد في العلة **دور استخبر** اقلير اي دون المعتل العين من باب الاستفعال والافتعال حيث لا يحى
فيها الاخالص الكسرة والاشما والضم لسكون ما قبل حرف العلة فيهما أصلا اذا صلها استخبر واومر **وان**
كان الفعل مضارع **أوله** وهو حرف المضارعة حملا على الماضي **وقته ما قبل**
آخر لخمسة الفتحة ونقل المضارع بالزيادة نحو فيه ويكرم ويستلزم ويستخرج وتلحق ويلدحج **ومعتل**
العين ينقل فيه العين الفاء نحو يقال ويستغاث لما عرفت من قواعد التصريف ان كل موضع التقاء
الواو والياء وسكن فاء الفعل نقلت الحركة الى الساكن فابدا للمفعول عند بالالف ابدا مطرحا على الوجوب اذا عرفت عن
الموانع وانتصاب قوله الفاعل ان حال او على انه خبر فقلب يجعله بمعنى يهيب ثم لا يخرج من التفسير المذكور للمفعول شرعا
في تفسير آخر له باعتبار اقضاء المفعول به وعدمه فقال **المتعدى وغير المتعدى**
مبتدأ محذوف الخبر اي من الافعال المتعدى وغير المتعدى او خبر محذوف المبتدأ هذا لبيان المتعدى وغير المتعدى فقال
فالمتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق خاص كخرب قال الضرب توقف فهمه
على متعلق لانه لا يتردد في المضرب وكذا المتعدى بواسطة الحروف كخرب اليه واعرض عنه فان الرغبة ولا فخر من لايتان
ولا يتحققان بدون المرغوب اليه والمرغوب منه فهما متعلقان بالواسطتين بخلاف ما ذهب فانه تامة بدون تعقل +
متعلق الا ان يلحق الياء فيصير بمعنى اذهب ويكون متعلقا بالعارض ولا يرد توقف الفعل على الطرف اي على المفعول
فيكونا قول ان الطرف لازم لوجود الفعل والمفعول به لان لا هيئة فالمفعول فيه ما يتوقف عليه وجود الفعل لان ما كان
او متعلقا به اذ الزمان لا يتوقف عليه ما هيئة الفعل بخلاف المفعول به حيث توقف عليه فهمه وما هيئة اذ الضرب
هو استعمال الالتهاب في محل قابل للاضم والحاصل داخل في ما هيئة الضرب ولذا قال ما يتوقف فهمه على متعلق

المتعلق بالمتعلق

ولم يخل ما يتوقف وجوده على متعلق ولا يورد الافعال الناقصة حيث توقف على ما لا يكون له الوجود المتعلق هو فاعله وحده
عندة وفيه نظر لا على هذا يخرج بان جعلت من هذا المكان مفعولية عمدة ايضا واجيب باننا انفسه ذلك بل هما فضلتان لجواز تركها
بجلا وجزا الافعال الناقصة او نقول ان الافعال الناقصة على قصد يخرجها فها بل ذكرت هذه الافعال لتفصيل الجزم والمقام
الجزم الى الاسم لا مستنادها اليه انما هي بمنزلة الطرود والفيود فكان زيد قائما معناه زيد قائم في المكان الماضي وصار زيد قائما
معناه زيد قائم الآن لا قبل هذا الزمان وهذا ففسر في ليست مما يتوقف فهمه على متعلقه وانما يتوقف كيفية ذلك المتعلق على
مفهومه ما يتوقف وغير المتعدي بخلافه مبتداء وخبر اي غير المتعدي متلبس بخلاف ما يتوقف فهمه
متعلق كقول فان الفعول لا يتوقف فهمه على متعلق **والمتعدي يكون متعديا الى مفعول**
واحد كخرب ومتعديا الى اثنين كاعط وعلم نحو اعطيت زيدا درهما وعلنت زيدا اقاما
المثال الاول ما يتعدي الى اثنين تاييها غير الاول والمثال الثاني ما يتعدي الى اثنين تاييها هو الاول فيها صدق عليه ومتعديا
الى ثلاثة مفاصل كاعلم واري وابنا ونبأ واخبر وخبر وحلث نحو
اعلمت او اريت او ابتداء او بنات او حنفت او حنفت زيدا عرافا مثلا فلان الاضطرار في افعال الفعول
قياسا لاسماء **وهذه** الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاصل **مفعولها الاول مفعول اعطيت**
في الاحكام فيكون مختلف مفعولها الاول كما يجوز خلاف كل واحد من مفعولي اعطيت **والثاني والثالث** هي
مفعولها الثاني والثالث كـ **مفعول علمت** في الاحكام فيكون تركها كـ **الثاني والثالث** معا ولا يفتقر على احد
كما لا يفتقر على احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعول باب علمت على الحقيقة يقول علمت كـ
الناظر من غير ذكر المفعول الاول ولا نقول علمت زيدا عروا من غير ذكر المفعول الثالث ولا علمت زيدا اخيرا لاناس من غير ذكر الثاني
افعال القلوب وهي ايضا الاشك واليقين وهي سبعة **ظننت وحببت وخذلت**
وزعمت وعلمت وكلمت ووجدت وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لتعلقها بالهوى
الباطنة اولان القلوب محل هذه الافعال وانحصار افعال القلوب في السبعة اصطلاحى واستقر ابنى لا عقل ولا فطن
واعتقدت من افعال القلوب ايضا ولا يتعديان الى مفعولين استعجالا ولا يجوز فيهما احكام افعال القلوب وانما قدمنا
الشك وهي الاربع الاول على افعال اليقين وهي الثلاثة الماضية لعلية افعال الشك وقدمنا الشك على اليقين وجودا
تدخل هذه الافعال على **الجملة الاسمية** قوله افعال القلوب مبتداء وقوله ظننت آة خبره
وقوله تدخل على الجملة الاسمية جملة مستأنفة ويمكن ان يقال ان قوله افعال القلوب مبتداء وقوله ظننت آة بدل منه وقوله تدخل
على الجملة الاسمية خبره اي افعال القلوب تدخل على الجملة الاسمية اي على المبتداء والجملة متعلقان لما لبيان
ما هي عنه كل ما هو صفة صباقة عن اعتقاد قوله في مبتداء ما دل على الجملة الاسمية وقوله خبره والجملة صفة ما
اي لبيان اعتقاد تلك الجملة صادق عن انا شية عن من علم او ظن او صباقة او غير ذلك كذا في الشرح او عبارة عن شكك يقين
اي لبيان شكك يقين تلك الجملة صادق عن انا شية عن من في بعض النسخ وقع عند مكان عن اي لبيان صفة تلك الجملة صادق
عند الوصف من العلم والفطن والصباقة ونحو ذلك **فتنصب** هذه الافعال **الخبر** اي هي هي الجملة الاسمية اي المبتداء
والخبر عنها **ونخصا فصيها** اي خصا فصيها افعال القلوب **انما اذا دخل عليها**

مفعولها الثاني والثالث

اي احد المفعولين **ذكر المفعول الآخر** قالوا اي من خصائصها ذكر المفعول الآخر وقت ذكر احد مفعولها

لا يجوز الاقتصار على احداهما في بعض النسخ ومن خصائصها ان لا يقتصر على احداهما اي عدم الاقتصار على احداهما

فان لا يجوز الاقتصار على احداهما لان ذكر المفعول الاول توطئة وللثاني مقصود فلو اقتصر على الثاني يلزم ذكر المقصود بدون ما هو

توطئة ووسيلة ولو اقتصر على الاول لزم ذكر التوطئة والوسيلة وترك المقصود لان كلا المفعولين في هذا الباب مفعول واحد

لان المعلوم في قولك علمت زيد اما خلاصه المفعول الثاني في مضاف الى الاول اي علمت فضل زيد لكن فسيما مع التعلق بضم

معا فكان في ذكر احداهما وترك البعض الآخر عدم تمام المفعول فلا يجوز الاقتصار على احداهما ولتأمل ان يقول فعله هذا يفيد ان يجوز

علمت فضل زيد لوجود المعلوم في قولك علمت زيدا فاصلا وهو مصدر المفعول الثاني مضاف الى الاول قيل هذا يشكك بقولنا

ولا تعسبن الذين يقولون بما يتهم الله من ضله هو خير لهم على قراءة الياء وجعل الذين فاصلا عن المفعول فيقدر على فهم هو

لهم قيل هو قيل فلا يصح انما قل اذا ذكر احداهما ذكر الآخر لانه جازان لا يرد كراهتهما كقولهم من يبيع من يبيع المسمى ويصحبها وكقولهم

تعالى وظننتهم ظن السوء ظننتهم الباطل حقان السوء ثم اعلم ان الجملة الشرطية اعني اذا ذكر احداهما ذكر الآخر جازان واقعية

العائد الى اسم ان احد وذاي اذا ذكر احداهما ذكر الآخر لان الجملة الواقعة خبر لان وجب فيها ضمير عائد الى اسمها وان مع اسمها وخبرها

مبتدأه وقوله من خصائصها خبر **بمخلاف اعرابها** اي وهذا متلبس بخلافه باء اعطيت فانه يجوز ان يذكر احداهما

دون الآخر لعدم التعلق بقول اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيت واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت ومنها اي ومن خصائصها

جواز الالغاء اي جواز احوال عليها الفضا ومعق وفي بعض النسخ ومنها انما يجوز فيها الالغاء اذا توسطت

هذه الاغلا بين خبر الجملة وبين المفعولين يجوز ان يزد طنت قائم **او تاخرت** يجوز ان يزد طنت قائم **لاستقلال**

الخبرين اي المفعولين **كلاما** ملة جواز الالغاء والالغاء عند قسطها او قاطرها او تشابها كلاما على

انه حال او غيرهما كاي مفعوليهما كلام مستقل لصحة الحمل فيمتنعان عن كونهما معولا مع ضعف العمل بالتأخر عن كليهما او

احدهما لكان استقلالهما كمالا لصحة الفصل ويمكن ان يعمل فيهما العامل لقوة فيجوز الوجهان بخلاف اعطيت اي هذا متلبس

بخالفه باب اعطيت فانه لا يجوز الالغاء اذا توسطت او غرمتا لان مفعوليه ليسا بمستقلين كلاما لعدم صحة الحمل مثل زيد

علمت قائم او زيد قائم علمت الاول مثال القسمة والثاني مثال التأخر فاعلم ان الفعل عند الالغاء بمعنى المصدر الواقع

ظاهرا اي زيد قائم في علم ومن خصائصها انها اي ان افعال القلوب **تعلق** وجوبا اي على العمل

لفظا وتعمل معنى بسبب وقوعها قبل حرف الاستفهام وحرف النفي واللام لا بدعاه الى

الابتداء معنى انما تعلق اذا دخل ادوات الاستفهام ولو متفقتا لعنى حرف الاستفهام كاي وما ومن نحو ما وحرف النفي

او لام لا بدعاه على مفعولها او على ما اضعف اليه مفعولها مثل علمت ان زيد عندك ام لم يعلم

اي الخبرين احصى علمت ما زيد منطلق كزيد قائم وعلمت غلام اي الرجلين قائم والمصنف ذكر مثال التعليل والاستفهام

ففسر طرقتا التعليل بحرف النفي واللام والابتداء والتعلق في جملة الاستفهام على اتفاقهم ويجعل مختلف فيهما فاما تعلق هذه

او مفعول بهذه الامور الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع في مصدر الجملة ونصا فاقنت بقاء صورة الجملة والفعل اوجب تغييرها اي

بغير الخبرين فمفعول التعليل في الجملة والاشارة في مفعول هذه الثلاثة على مفعول الثاني لا يوجب التعلق في الاول نحو

علمت ان زيد منطلق كزيد قائم وعلمت غلام اي الرجلين قائم والمصنف ذكر مثال التعليل والاستفهام

ووسيلة في ذكر الثاني لان ذكر الثاني توطئة وللثاني مقصود فلو اقتصر على الثاني يلزم ذكر المقصود بدون ما هو توطئة ووسيلة ولو اقتصر على الاول لزم ذكر التوطئة والوسيلة وترك المقصود لان كلا المفعولين في هذا الباب مفعول واحد لان المعلوم في قولك علمت زيد اما خلاصه المفعول الثاني في مضاف الى الاول اي علمت فضل زيد لكن فسيما مع التعلق بضم معا فكان في ذكر احداهما وترك البعض الآخر عدم تمام المفعول فلا يجوز الاقتصار على احداهما ولتأمل ان يقول فعله هذا يفيد ان يجوز علمت فضل زيد لوجود المعلوم في قولك علمت زيدا فاصلا وهو مصدر المفعول الثاني مضاف الى الاول قيل هذا يشكك بقولنا ولا تعسبن الذين يقولون بما يتهم الله من ضله هو خير لهم على قراءة الياء وجعل الذين فاصلا عن المفعول فيقدر على فهم هو لهم قيل هو قيل فلا يصح انما قل اذا ذكر احداهما ذكر الآخر لانه جازان لا يرد كراهتهما كقولهم من يبيع من يبيع المسمى ويصحبها وكقولهم تعالى وظننتهم ظن السوء ظننتهم الباطل حقان السوء ثم اعلم ان الجملة الشرطية اعني اذا ذكر احداهما ذكر الآخر جازان واقعية العائد الى اسم ان احد وذاي اذا ذكر احداهما ذكر الآخر لان الجملة الواقعة خبر لان وجب فيها ضمير عائد الى اسمها وان مع اسمها وخبرها مبتدأه وقوله من خصائصها خبر بمخلاف اعرابها اي وهذا متلبس بخلافه باء اعطيت فانه يجوز ان يذكر احداهما دون الآخر لعدم التعلق بقول اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيت واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت ومنها اي ومن خصائصها جواز الالغاء اي جواز احوال عليها الفضا ومعق وفي بعض النسخ ومنها انما يجوز فيها الالغاء اذا توسطت هذه الاغلا بين خبر الجملة وبين المفعولين يجوز ان يزد طنت قائم او تاخرت يجوز ان يزد طنت قائم لاستقلال الخبرين اي المفعولين كلاما ملة جواز الالغاء والالغاء عند قسطها او قاطرها او تشابها كلاما على انه حال او غيرهما كاي مفعوليهما كلام مستقل لصحة الحمل فيمتنعان عن كونهما معولا مع ضعف العمل بالتأخر عن كليهما او احدهما لكان استقلالهما كمالا لصحة الفصل ويمكن ان يعمل فيهما العامل لقوة فيجوز الوجهان بخلاف اعطيت اي هذا متلبس بخالفه باب اعطيت فانه لا يجوز الالغاء اذا توسطت او غرمتا لان مفعوليه ليسا بمستقلين كلاما لعدم صحة الحمل مثل زيد علمت قائم او زيد قائم علمت الاول مثال القسمة والثاني مثال التأخر فاعلم ان الفعل عند الالغاء بمعنى المصدر الواقع ظاهرا اي زيد قائم في علم ومن خصائصها انها اي ان افعال القلوب تعلق وجوبا اي على العمل لفظا وتعمل معنى بسبب وقوعها قبل حرف الاستفهام وحرف النفي واللام لا بدعاه الى الابتداء معنى انما تعلق اذا دخل ادوات الاستفهام ولو متفقتا لعنى حرف الاستفهام كاي وما ومن نحو ما وحرف النفي او لام لا بدعاه على مفعولها او على ما اضعف اليه مفعولها مثل علمت ان زيد عندك ام لم يعلم اي الخبرين احصى علمت ما زيد منطلق كزيد قائم وعلمت غلام اي الرجلين قائم والمصنف ذكر مثال التعليل والاستفهام ففسر طرقتا التعليل بحرف النفي واللام والابتداء والتعلق في جملة الاستفهام على اتفاقهم ويجعل مختلف فيهما فاما تعلق هذه او مفعول بهذه الامور الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع في مصدر الجملة ونصا فاقنت بقاء صورة الجملة والفعل اوجب تغييرها اي بغير الخبرين فمفعول التعليل في الجملة والاشارة في مفعول هذه الثلاثة على مفعول الثاني لا يوجب التعلق في الاول نحو علمت ان زيد منطلق كزيد قائم وعلمت غلام اي الرجلين قائم والمصنف ذكر مثال التعليل والاستفهام

تعلقها لاه ذات عمل ولا مفاعلة فكانت مشبهة بالمفعول المعطوف على الفعل يدعيها زجها من غير ملاقاة فلا بد من ذلك كقوله
 قال الله تعالى فلو حرضتم فلا تملوا كل المبل قدروها كالعلقة وهذه الافعال عند تعليقها لاه ذات عمل ولا مفاعلة فيكون كالعلقة
 والذليل هي اعمالها مع مفعولها على مفعولها بالنصب قبل قد جاء التعليل في غير هذه الافعال ايضا نحو قوله تعالى سل بني
 اسرائيل كم اتيناهم من آية بيّنة وقوله تعالى جيسا لوك ما ذنبتون قيل انه ليس من باب التعليل بل بتقدير القول اي سل بني اسرائيل
 قائلا كم اتيناهم من آية بيّنة ويسا لوك قائلين ما ذنبتون او بتأويل المفعول اي سل بني اسرائيل في جواب هذا السؤال فهم في محل
 التعليل على انها مفعول بها وهي بعد افعال القلوب ايضا ما دلّ باللفظ ولكنها ظاهرة مقام المفعولين وتلقح
 مثل هذه الجملة بآية في نحو شككت في زينا هو كبر اي في كره ومنها اي ومن خصا بسمها اي ان افعال القلوب
 يكونان زيلوز فاعلا ومفعولها الاول ضميرين متصلين لشيء واحد اي عاينان عن
 شيء واحد ومفعولها الثاني مظهر مثل **لنتنه منطلق** ومثل قوله +
 نقال في ارا **بني** اعصا خمر ايجلا ون **عبره**

من الافعال حيث لا نقول من ينفق وشقتني بل من ينفق نفسه وشقت نفسي لان مفعول هذا الباب في الحقيقة هو الثاني
 وذكر الاول توطئة الى ذكر الثاني لما عرف ان تأثيرها في الثاني دون الاول فلا يلزم في هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول بخلاف
 غيرها من الافعال وليتج من هذه الافعال في جواز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد نحو عدمتني وفقدتني لان مفعول
 كاول مفعول افعال القلوب في عدم التأثير لان العدم والفقد ان يكونا مدين لا اثر لها في شيء **ولبعضها** اي لبعض
 هذه الافعال مع آخر يتعدى به اي جسيب تلك المفعول الى مفعول **واحد فقط فظنت**
بمعنى اتممت من الفطنة بمعنى التفتة **وعلمت بمعنى عرفت** وعرفت وان كان من افعال القلوب
 لكنه لا يتعدى الى المفعولين استعماله المختصا بافعال القلوب في السابقة استعماله في **لنظروا** اي **لنظروا**

وجعلت بمعنى اصبت وحسبت بمعنى صرفت ذاحية اي اشعر الشعر وخلت بمعنى صرفت دخل
 اي جلا وزعت بمعنى كفلت به وعلى هذه المعاني لا يقتضي الامتناع في احد اثر لا في ج من التقسيم المذكور للفعل شرع
 في تفسيره اخر للفعل باعتبار العام والتفصيل فقال **الافعال الناقصة** هي التي ناقصة معدودة فاثرها لا يكون
 يعلم ان ما سواها مامة وذلك ما وضع لتقرر الفاعل اي للشبهة **على صفة مضمونة**
 هو كمان زيد قائما كان قمر زيد على منة كونه قائما في الزمان الماضي الجار والمجرور ظرف مستقر ان كان حالا متعلقا بهما
 عام محذوف اي كاشا على منة او ظرف ملحق ان كان متعلقا بجاهل خاص مذكور وهو المقرب وفي هذا القيد اختصار عما سواها
 من الافعال وانما سميت هذه الافعال كذلك لانها ناقصة لان سائر الافعال يتم مرفوعه وهذه لا يتم به **وهي**

اي الافعال الناقصة **كان وصار** وقد زيد ما يوارد في صارت نحو اكل طريح وحل واستحل وتقول وانقلب سماء عاد
 فتقول وان كان بمعنى يتحول ويجوز استعمال صار ومزار في تامه على الاصل **واصب واضع**
ظل وامسى وبارى واخرى اي رجع **وعاد** اي صار **وغدا** اي كان في الغد **واضح**
 هو ما قبل الزوال **وراح** اي كان في الراح وهو ما بعد الزوال الى الليلة ولو كان غدا بمعنى رجع في الضميمة
 او دخل في الضميمة وراح بمعنى رجع في الزوال احد في الراح كقوله ما ستين وما زال وما انفتك و

في قوله
 لنتنه منطلق
 اي عاينان عن
 شيء واحد
 ومفعولها
 الثاني مظهر
 مثل
 لنتنه منطلق
 ومثل قوله +
 نقال في ارا
 بني
 اعصا خمر
 ايجلا ون
 عبره

وقتي بالهنا دون الياء وهي **معدلة** وفي لغتيان ليس الياء فيهما مع الهمزة فيهما والمضارع فيهما مع الهمزة
وما هذه الاربعة للاشياء التي في النفاذات واصل هذا الاربعة ان يكون تامته بمعنى انفصل لكنها جعلت
كان صار لان زيد علما بمعنى كان زيد علما دائما وكذا اخواته فتصيح **وما دام وليس** ولم يذكر بيبيو من
هذه الافعال سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحو من الفعل علما يستغنى عن الحذف والظاهر انما غير
محمولة وقد يجوز تعيين كثر من التامة معنى الناقصة كما تقول يتم التسعة بهذا عشرة اي بقية هذا عشرة تامة
وكذا زيد علما اي صار علما كاملا **وقد جاء** كملت قد للتقليل اي قليا جاء لفعل ما جاء من الافعال الناقصة اي
معنى تقرير الشيء على صفة نحو قولهم **ملجأت حاجتك** فاستغنى امية مبتداء وجاء ناقصة **ملجأت**
العال الى ما اسماها وحاجتك خبرها **ملجأت** متعلق **ملجأت** وانما انت الضمير في ما جاءت مع انه عائد الى ما الاستغنى امية باعتبار الخبر
كما في قولهم من كانت امك فان ضحكك كانت عذيتك من وانما انت باعتبار الخبر **ملجأت** وانما انت الضمير في ما جاءت كذا ماضيا
في المعنى عن الحاجة اي اية حاجة صار هي حاجتك فيه وهاء لا يخفى فيه اهل من تكلم بهذا الكلام الخراج قال ابن عباس
رضي الله تعالى عنه حين ارسله على ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه اليوم يدعوه الى الطاعة **وقد جاء**
ايضا من الافعال الناقصة اي بمعنى تقرير الشيء على صفة نحو قول الاعرابي ارفع شجرة حتى تقطع اي صارت تلك الشجرة
كأنما اي كان تلك الشجرة **حرية** معناه حلة شجرة اي سكينه الكبر حتى صارت تلك الشجرة مشبه بياكة
يعنى بيزة كوتاه يعني وشنة وقال الاندلسي **حرية** اي جاء وضع الموضع الذي استعملها الحرب فيه فلا
يقال جاء زيد غنيا وقطع عمر وفقير **حرية** صار وقال به ضمهم ان كونها بمعنى صار مطحا وقطعا المصنف ٩ والاول
ان يكون جاء بمعنى صار مطحا **حرية** البر فقين بن بدر ممرى صار ولا يتوهم ان فقين بن حال لاجزاد ومعنى لاجزاد حال لانه حينئذ يفيد
حيثه في هذه الحال وهذا ليس بمقصود بل المقصود تقريره على هذه احدى هذه الصفة ولا يطرده كائنا بمعنى صار كائنا بل
يقال قطعا كائنا كائنا كائنا كائنا **تدخل على الجملة الاسمية** هذه الجملة مستانقة اي يدخل هذه
الافعال على المبتداء والخبر كائنا لتقرير
الخبر اي هذه الافعال **حلم معناها** اي معنى هذه الافعال من معنى كائنا كان وانتقال كائنا صار ومروا
ودوام كائنا ما زال وما انفك وما فتى وما برح ولا فئت كائنا ما دام وفي كائنا ليس بمعنى كائنا زيد قائم في الزمان الماضى
صار زيد غنيا انتقل زيد من الفقر الى الغناء وعلى هذا فترفع هذه الافعال **الاول** من الاسمية لكونها
اسما لها وشمية المفعول بها اسما اولى من شمية فاعلا **وتنصب الخ الثاني** على انجزها وانما ترفع اسما
لكونه فاعلا وانما تنصب خبرا لشبهه بالمفعول به في وقف الفعل عليه **مثل كان زيد قايما** فقوله مثل اما منصوب
على انه صفة مصدر محذوف اي رفعا ونصبيا مثل رفع هذا الكلام ونصبه او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو مثل
فكان مبتدأ خبر الجملة التي بعدها قوله **تكون ناقصة** اي كلمة كان اولها كان تكون ناقصة وانما اولها بالكل
واللفظ لا يستغنى لها موصلة لقوله ناقصة وتامة ونحو ذلك **لشوت** اي خبر خبرها اي جاز كان ماضيا
دايما نحو قوله وكان الله غورا رجا او منقطعا نحو قوله كان زيد غنيا ما قصر الجوار والجرور اعني قوله بشوت
خبرها صفة ناقصة اي ناقصة كائنا لشوت خبرها وقوله دايما ماضيا حال وقوله دايما ماضيا ماضيا **ومعنى** ماضيا

على قوله لثبوت خبرها أي تكون نافقة بمعنى صار نحو قوله تعالى وكان من الكافرين أي صار وثقوبها أي في كان صهي
الشان نحو كان زيد قائم أي كان الشان وتكون أي كان تامتها **تثبت** أو وجد وأما سقيت تامتها
لا يثبت بالفاعل فلا يحتاج إلى خبر نحو قوله تعالى وإن كان ذو منة فنظرة إلى ميسرة أي وجد أو ثبت ذو منة وتكون
زائدة وهي التي لا تغل بالمعنى الأصلي في الجملة بأسقاطها فيكون وجودها كعدمها نحو قوله جيا دني إلى بكره ساي
على ما كان مسوقة الأعراب وقوله تعالى لن كان قلبه يتوجع على الوجه الآخر وتوجع هذه الآية على الوجه الآخر أن يقال كانت
نافقة كان قلب اسمها وخبرها وكانت تامتها كان قلب فاعلها ولمصلحة متعلق وان كانت زائدة كان لطلب مبتداء وخبرها
لمن له قلب إذا كان فيها صفة الشان كان ذلك الصفة لهم فاعله قلب مبتداء وخبرها وإذا كانت بمعنى صار كان قلب
اسمها وخبرها فيستقيم تقدير الآية على وجه الآية **وصار** **الانشغال** من صفة إلى صفة نحو صار زيد غنيا أي شغل
من الفقر إلى الغناء **وأصبح وأمس** **وأضمر** لا قتران مضمون الجملة الواقعة بعدهما
وقائما أي بأوقات هذه الأفعال الأصناف بأدنى ملائمة أي بالآوقات التي تدل هذه الأفعال عليها وذلك لأن
الصباح والمساء والضحى نحو أصبح زيد صائما وأمس زيد مسورا وأضمر زيد غنيا **وكيف** **صلا** عطفت على قوله لا قتران
مضمون الجملة التي تكون هذه الأفعال الثلاثة بمعنى صار نحو أصبح زيد غنيا أي صار **وتكون** هذه الأفعال الثلاثة متصلة
الداخل في الأوقات التي تدل عليها هذه الأفعال نحو أصبح زيد أي دخل في الصباح وأمس عروى دخل في المساء وهي حاله
دخل في الضحى عطفت على الجملة الظاهرة السابقة أيضا وهي لا قتران مضمون الجملة **وظل** **وبات** **لا قتران مضمون**
الجملة الواقعة بعدهما **بوقتيهما** أي بوقت هذين العطين **وحالهما** **والليل** أي النهار في ظل والليل في با
نحو ظل زيد مسورا وبات زيد مسورا **وقال الله تعالى** **وجر** **مسورا** **أو يبيتون** **لهم** **سجودا** **وامانة** **الوقت** **في** **الليل** **وبات**
بأدنى ملائمة **ومع** **صلا** نحو ظل زيد غنيا وبات زيد غنيا أي صار وقل مجيئها تامتين موطلت فكان كذا
وبت مبيتا طيبا ولم يذكر مجيئها تامتين للغة وإنما ضل هذين العطين عن الأفعال الثلاثة السابقة ولم يقل وأمس
وأضمر وظل وبات لا قتران مضمون الجملة بأوقاتهما المكان الآخر بينهما وبين الثلاثة السابقة في مجيئها تامتين بخلاف
تلك الثلاثة ولذا لم يذكر مجيئها تامتين **وما زال** **أرجح** **وما** **ماقتي** **وما** **انفك** **لا** **استمر** **لخبرها**
أي خبر هذه الأفعال **عطفها** أي لاسمها **مذق** **ظفر** **لا** **استمر** **لخبرها** المستكن عائدا إلى الفاعل والخبر
المضمر الباري عائدا إلى الخبر أي مذ قبل الفاعل ذلك الخبر معناه أن ذلك الخبر حاصل للفعل على سبيل الاستمرار وكان كذا
قابلا وصالحا لذلك الخبر في الغناء لأنه لا يفهم من قول القائل ما زال زيد أميرا أنه كان أميرا في حال كونه طفلا بل يفهم أن كان كذلك
مكثرا قابلا وصالحا **ويلزمها** أي يلزم هذه الأفعال **النف** **لبيد** **الاستمرار** **كان** **هذه** **الأفعال** **النف** **ودخل**
النف **عليها** يدل على اثبات الزمن في اثبات قرآن كانت الأفعال ما يفهم منها ما أولا وإن كانت مضمرة أن ولن أو
وما **دام** **لن** **وقت** **لخبرها** أي خبر مادام **لها** أي لها على مادام أي **لها**
وإنما كان وقتها لا بد من مادام مصدرية ومعناها التوقيت أي توقيت لمرعدة ثبوت الخبر لاسمها لأن المصدر قد
يجعل حينها فإذا قلت اجلس مادام زيد جالسا كل المعنى اجلس ودار جلود من زيد إلى يدة جلوسه بخلاف ما في سوا
من أحوالنا فإنا نأمنه لورودها على معنى **النف** **لبيد** **الاستمرار** **كان** **هذه** **الأفعال** **النف** **ودخل**

لا تأنشئ أيضاً في بيانها من النظم التي لا بد لها من قولها ومن ثم احتياج وغيره من طرف الالهام الا ان يقول
كما واحد على مسيل القبول ومن ثم احتياج اي لاجل ان ماد امر لتوقيت امر على ان يثبت خبره الفاعل على احتياج ماد امر في صحة النظم
العلم امر اجلة فلا يتصل بها كاجل في قولك اجلس ماد امر زيد جالساً ولا تقول ماد مت جالساً لا يتقدم كلامه فيه كالا تقول
يوم الجمعة جئتك بل اكد من فعل قبله فخرجت يوم الجمعة هذا العلم ان ماد امر على تقدير كونه ماصلاً به وجعل المصداق جئنا هذه
الغاية طرف معلول ومضلة في التركيب فلا بد له من عامل من حيث انه معلول ومن ان يتقدمه كلام اي مستند ومستند اليه من حيث انه
مضلة فليقل قوله ومن ثم يتعلق بقوله احتياج وقوله ايضاً يتعلق بخبره من حلق العليتين بفعل واحد وهو غرض فينبغي ان يكون قوله كانه
طرف لاجل ان قوله ومن ثم كانه فلا يخل ان ماد امر طرف العلم وقيل الظاهر على الاحتياج الى العلم كونه ماد امر لتوقيت امر على
ثبوت الخبر كونه ماد امر وتتم الاحتياج بناء على فلا يتوجه الاشكال ولا يبرهن في مفهومه ولا جملته حاله في
الحال فليس يرتفع ما اي قيامه غرضية الا ان وقيل لنفهمون الجمل مطلقاً اي زماناً مطلقاً غير مقيد بكونه حالاً
اطبقوا واستعملوا من قبله ليس زيد قائماً عند ابي زيد الاول وقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس معهم فاعلم اي الخراب يوم القيمة
فما في وتجب بان هذا الاخبار والمصدر من كمال في اخباره على الواقع فاستعمل في الاحتمال لذلك ويجوز تقديم
اخبارها اي اخبار الاحوال الناقصة كلها تأكيد المضاف اعني الاخبار الى كل الاخبار لتأكيد المضاف اليها من الاخبار
الناقصة على اسماءها اي اسماء الافعال الناقصة كقيد خبره للتباعد عن التباعد على المضاف الى التقدير اوسع حيث يتقدم
فما في الاخبار على اسماءها اي اسماء الافعال الناقصة وهي الضمير بخلاف خبره للتباعد فانها كان معرفة ظاهرة الاعراب ويجوز تقديمها على
المتباعد مكان اللبس وهي في تقديمها عليها الغيبة في قوله وقوله عليها راجع الى الافعال الناقصة وفي قوله وقد راجع
راجع الى اخبار الافعال الناقصة اي في تقديم اخبارها على تلك الافعال على ثلاثة اقسام دقت الضمير في قوله وفي قوله
في تقديمها راجع الى اخبار الافعال الناقصة وفي قوله عليها راجع الى الافعال الناقصة وفي قوله كان في راجع الى اخبارها حيث
يقول ومن جاز ان الخبر راجع واجيب بان يمكن ان يحذف مضاف اي وهو خبره كان ا - خبره راجع
وهو خبر ما في قوله ما وهو خبر ليس والاول هو الاظهر قسم يجوز تقديمه على الافعال الناقصة وفيه نظر
الافعال الناقصة في تقديم اخبارها عليها على ثلاثة اقسام فكلما يستقبله في تقديمه يجوز تقديمه على الافعال الناقصة واجيب بان
الضمير في قوله يجوز ان يرد الى قوله قسم محذوف مضافين اي قسم يجوز تقديمه بضمير عليه وهو اي هذا القسم من الافعال
الى راجع كون الاسم خلا وهو فعال قوي يعبر تقدمه ومعلوم عليه ولا مانع من تقدمه معلول عليه في كمال هذا نظر لانها
ان كانت استلزامية بل يخرج راجع عن كونها الفاعلية لا يخل تحت المضاف وان كانت اسقاطية فلا وجوب لها على قول
ما جاءها فيما قبلها حتماً وان جعلت مع كقول تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم بالاول من ان ابتداء الملازمة لذلك الغاية ايضاً
لو كان معقولاً ليدل على الغرض على حكمه بل ان كان وراجح وان جعلت زائدة لا يستقبله لان الزائدة تختص في النفي والكلام هنا مثبت
وان جعلت بمعنى حتى ليدل ما بعدها في حكم ما قبلها حتى لا يستقبله ايضاً لان حكمه حتى ان يكون ما بعدها عامية انتهى به للذكر
او عند راجح ليس بها انتهى به الافعال الناقصة او عند واجيب بان يمكن ان يكون اسقاطية يحذف معطوف اي هو من كان وما
الى راجح او قيل يمكن ان يكون استلزامية والغاية لا يخل في الغاية الى الاول والليلين ومما قد دل للليلين على ان ما بعدها داخل
في حكم ما قبله وهو خبر اخبارها عليها على ثلاثة اقسام في بيان ان قسم يجوز تقديمه او قول كماله انما هو استلزامية ولا

[illegible]

قابل للتفاوت ليس بلون ولا عيب وانما ملنا قابل للتفاوت اخر من مات زيد حيث لا يقال فيه ما احسن زيد لان الموق لا يقبل الزيادة
والنقصان فلا يكون موت شخص زيد من موت آخر وانقصوا الاكثر ان يتجهي لافا على الامن المفعول وقل ما اشهد وما اشهد كما في اسم
التفصيل وشدها اعطاه وجوز سببويه قياسا فيكون المذكور في المتن قول غير سببويه فلا قيل ان افضل التفصيل بيني من فعل
المحدوث ومن فعل بمعنى الثبوت فبنا امره كذا واحسن من قوله صيغته التثنية بينان الامن من فعل بمعنى الثبوت والاسم فكيف
يستقيم التفصيل بين هذا قسما صيغة التثنية بيني من افضل التفصيل دون العكس فلهذا ان صيغته التثنية بينان ما بيني من
افضل التفصيل ولا يلزم من ذلك بيني من افضل التفصيل بيني من صيغة التثنية بيني ما ذكرته **وينتصلي في المتن** ان ذلك
يفتح بناؤه من غير شلا في مجز من غير الاوان والتعجيل بان لا يثاني **وينتصلي في المتن** ان ذلك
اشد اي بناها من فعل لا ينتج بناؤه من وبقا مع مصدر المتن مفعول او مجز او بالباء مثل ما اشد استخرج وما احسن استغفار و
افهم ووجه ومجوز ذلك **وايقض فيهما** اي في صيغة التثنية **يتقبل** وتاخير كقوله المفعول والمجوز وتأخير الفعل
عنه فلا يقال ما زيد احسن ولا زيد احسن ولا يقال ان يقول ان قوله وتأخير مستدر كذا كذا واحد من التقديم والتأخير حيث لم يكن
فقد يرشئ يستلزم تأخير غيره كما لا يمكن ان يقال ان احد هما يتقبل عن الآخر بالفضل دون التحقق فكله اعتبره الفصل لا يقال ان في ذكر
التأخير تأكيد كما في قوله تعالى لا يستأخرن ساعة ولا يستقدمون **والفضل** بين فعل ومفعوله وبين ما والفعل فلا يقال ما
اليوم زيد احسن امس زيد لانهما الفعل الى التثنية مجزى الامثال فلا يجران كما لا يخفى الامثال وجاء الفصل بكان الزائدة نحو ما
احسن زيدا ولا يقاس عليه لفظا يكون خلافا لابي كيسان وشلا الفصل بامس وليس نحو ما امس امس بها والتميم للخطبة وما اصعب
ادما كذا الضمير للشيئة وهو مفعول على السماع **والجمل** في **الفصل بالظرف** حيث يقع في الظرف ما لا يقع
في غيرهما نحو ما امس امس زيدا وما احسن بالجر ان يصدق واحسن اليوم زيد ولا بد بالظرف الظرف المتعلق به يصدق
التحريك بخلاف الفصل بالظرف الذي لا يكون متعلقا بهما فلهذا لا يجوز انهما ما ظاهرا لانهما في احسن امس زيدا لان امس متعلق بقوله
لجنت لا بقوله احسن ولما ان كيسان الفصل باعتبار من لا الامتنان نحو ما احسن في كذا **وما** اي لفظا ما في ما افعل
ما احسن زيدا **ابتداء** ذلك اي مبتداء نكرة او ذو ابتداء نكرة اي غير موصولة ولا موصوفة فيكون تأنيدها بمعنى شيء مفرد
لان التثنية موضع الابهام والبعد عن الوضوح والبيان الموصولة مفعول الموصوفة بنون العطف فلا يلحقان بهذا الموضع بل لا
ان يبين تأنيدها شيء **عند سببويه** خبر مبتداء محذوف اي وذلك عند سببويه او متعلق بمفهوم الكلام اي وقعت
ما مبتدأ مع الكسرة عند سببويه وكذا عند الاخضر في احد قوليه **وما بعد ها** اي بعد ما من الجملة الفعلية **الحج**
اي خبر الابتداء متقدّم على احسن زيدا وانما جاز وقع النكرة ههنا مبتدأ لكونه فاعلا في المعنى طووز شره زيدا جازعا
احسن زيدا انما في المعنى نكرة متضمنة بالصفاة معنى ما احسن زيدا متضمن للاشياء لا يعرف جعل زيدا حسنا واما
التقدير باعتبار الاصل ثم نقل الى انشاء التثنية المعنى الذي يليل جازعا اقد الله وما الله مع تنزه عن الجمل والتقييد
موصولة خبر آخر لقوله اي موصولة **عند الاخضر** في احد قوليه **والحج** اي خبرها الموصولة الواقعة
مبتدأ محذوف والمعنى الذي جعله حسنا شيء عظيم وفي قوله نظر حيث يلزم وجوب حذف الحج من غير بدل شيء
مسدود ذهب الفسار الى انما استغفها مية مرفوعة المحل على الابتداء وهو قول من في جهات الضعف صاحب قيل في الفقه من
الاستغفار الى التثنية وكلاهما انشاء ان والفعل من الاستغفار الى الاستغفار في كلامهم فغير فكل من الاستغفار قد اريد به

الذي هو مندوبه وجا مجازة في كونه من مواضع المبالغة واما ما في ذلك الفصيح فمركبة منصوبة لان الضمير في غير لا يتقدم ولا يطأ بمبنيه فبالحرى
ان يثبت مركبة منصوبة كافي عشرين درهما او غير ذلك الفصيح مما مثل فيهما اي في غير شيئا حطة هي الصدقة اي
ولما قيل ان يقول لاحاجة الى قوله او بما في التحقيق لانها ايضا محضة تلكه منصوبة لان معنى ضماها في غير حطة او غير شيئا هي اي الصدقة
ايها الا ان يقال انه اما ان يرفع نظر المصنف الى اللفظ او الى المعنى وبعد ذلك المخصوص مبتدأ تقدم خبره اي المخصوص بالمدح
واقع بعد ذلك الفاعل واما فعل ذلك لا (ذكر الشرح) مبهما فذكره مفعولا وقع في النفس وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله
خبره او من مبتدأ محذوف ومثل نعم الرجل زيد فزيد مبتدأ تقدم خبره والتقدير زيد نعم الرجل
او خبر مبتدأ محذوف اي نعم الرجل هو زيد . الجملة الثانية مستأنفة لبيان لانه لا خلاف ان نعم الرجل كان سال سائلا من هو فقال هو زيد
وقيل لا يجوز في المخصوص الا الوجه الاول لانه لو كان في قوله نوافه للبتداء ان زيد نعم الرجل وكان زيد نعم الرجل وحكي ان الناسي ذلك عن سبق
ايضا ودخل المبتدأ يدخل على المبتدأ والخبر ون الحذف ون الحذف اي شرط المخصوص مطابقة الفاعل ان
يكون مطابقا للفاعل في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون ونعم الرجالة هندوا واما وجبت المطابقة لاتحادها فيا مذكرا عليه ولكونه بيانا للفاعل فلا جرم يطابق قوله تعالى
مثل القوم الذين كذبوا وشبه متناول جواب سوال حيث وقع المخصوص والذين كذبوا جوامع افراد
الفاعل وهو مثل القوم فاجاب عليه متناول مجاز فمعناه وتقديره بشر مثل القوم مثل الذين كذبوا او يجذف المخصوص وجعل الذين
منقبة القوم والتقدير بشر مثل القوم المكن بين مثلهم وقد يحذف المخصوص بالمدح والتمه اذا علم بالفتنة
مخوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب لان الكلام في صفة وقوله تعالى نعم المهادون اي نعم المهادون
مخوله عليه سياق الآية وهو قوله تعالى والاضرف شيئا هل نعم المهادون وساء مثل يسر في فائدة الله و
منها اي من افعال المدح حيدا وكذا اي فاعل هذا الفعل ذا اول لا يتغير عن حاله فلا يشق ولا يجمع
فيقال حيدا الزيدان وحيدا الزيدون وحيدا هند كحيدانه محرمي الامثال التي لا يتغير ويحذف اي بعد المخصوص
بالمدح كافي نعم نحو حيدا الرجل زيد فمفعول ماض وذا فاعله والرجل منقبة لانه زيد هو المخصوص بالمدح واعلم اي اعرب
المخصوص بحيدا اي اعرب المخصوص نعم في الوجهين المذكورين وقال بعضهم المخصوص بحيدا عطفيان
وقيل ذان ائدة والمخصوص فاعل ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي قبل المخصوص حيدا او بعد
اي بعد المخصوص حيدا ثمير نحو حيدان جلان زيد وحيدان زيد وجلان زيد في غير ويتغير القيد عن المخصوص فلا يقال نعم زيد رجلا
لان اسم الاشارة في الامام مثل الضمير في نعم حيدان فيحتاج الى التميز الا انهم تركوا التميز دون الضمير في نعم ويسر وجاز ترك التميز هنا
دون نعم ويسر فيقال حيدا زيدا ولا يقال نعم زيد ففصيل النظر على المعنى واما من الانشائي المخصوص من غير قبل الامام والاضافة نحو نعم
رجلا السلطان او عبد السلطان فانه لو قيل نعم السلطان واريد نعم الرجل السلطان لا ينسب المخصوص اليها على تقدير ان
يلتزم نحو نعم جلان بطر الباب او حاله حيدان محمد الرسول الله وحيدان سوا محمد عليه الصلاة والسلام علوق
المخصوص الجار والمجرور منقبة لقوله حيدان حيدان كاشا علوق المخصوص على موافقة المخصوص في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث واما حيدان لولا اتحادها فيا مذكرا عليه ولكونه عباقة عن المخصوص فلا يجمع يوافقه والتقي ان يقول على وقته
لتقدم المخصوص الا انه وضع المظهر موضع الضمير لانه لا يوافق له الا في قوله نعم المخصوص من الفاعل غير ان لا يوافق في تقسيم الا

في قوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب لان الكلام في صفة وقوله تعالى نعم المهادون اي نعم المهادون
مخوله عليه سياق الآية وهو قوله تعالى والاضرف شيئا هل نعم المهادون وساء مثل يسر في فائدة الله و
منها اي من افعال المدح حيدا وكذا اي فاعل هذا الفعل ذا اول لا يتغير عن حاله فلا يشق ولا يجمع
فيقال حيدا الزيدان وحيدا الزيدون وحيدا هند كحيدانه محرمي الامثال التي لا يتغير ويحذف اي بعد المخصوص
بالمدح كافي نعم نحو حيدا الرجل زيد فمفعول ماض وذا فاعله والرجل منقبة لانه زيد هو المخصوص بالمدح واعلم اي اعرب
المخصوص بحيدا اي اعرب المخصوص نعم في الوجهين المذكورين وقال بعضهم المخصوص بحيدا عطفيان
وقيل ذان ائدة والمخصوص فاعل ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي قبل المخصوص حيدا او بعد
اي بعد المخصوص حيدا ثمير نحو حيدان جلان زيد وحيدان زيد وجلان زيد في غير ويتغير القيد عن المخصوص فلا يقال نعم زيد رجلا
لان اسم الاشارة في الامام مثل الضمير في نعم حيدان فيحتاج الى التميز الا انهم تركوا التميز دون الضمير في نعم ويسر وجاز ترك التميز هنا
دون نعم ويسر فيقال حيدا زيدا ولا يقال نعم زيد ففصيل النظر على المعنى واما من الانشائي المخصوص من غير قبل الامام والاضافة نحو نعم
رجلا السلطان او عبد السلطان فانه لو قيل نعم السلطان واريد نعم الرجل السلطان لا ينسب المخصوص اليها على تقدير ان
يلتزم نحو نعم جلان بطر الباب او حاله حيدان محمد الرسول الله وحيدان سوا محمد عليه الصلاة والسلام علوق
المخصوص الجار والمجرور منقبة لقوله حيدان حيدان كاشا علوق المخصوص على موافقة المخصوص في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث واما حيدان لولا اتحادها فيا مذكرا عليه ولكونه عباقة عن المخصوص فلا يجمع يوافقه والتقي ان يقول على وقته
لتقدم المخصوص الا انه وضع المظهر موضع الضمير لانه لا يوافق له الا في قوله نعم المخصوص من الفاعل غير ان لا يوافق في تقسيم الا

والاصح شرح في تفسير الحرف فقال **الحرف ما دل على معنى في غيره** اي حاصل في غيره اي مدلول
لغيره نقصنا او مطابقا كاللام فان يدل على معنى حاصل في الاسم اي مدلول له لانه نقصنا ان يدل
على الاسم الواقع بعبارة نقصنا باعتبار الوضع التركيبي. وكلمه فان يدل على معنى حاصل في الفعل اي مدلول له لانه نقصنا ان يدل
على معنى اي على يد ايد الفعل الواقع بعبارة نقصنا باعتبار الوضع التركيبي. وكلمه فان يدل على معنى حاصل في الجملة اي مدلول لها لانه
مطابقا لانه يدل على معنى يد ايد الجملة المقترنة بها مطابقة وذلك المعنى هو تقديرها سبقها وقيل معنى قوله ما دل على معنى في غيره ما كان
علامة لتعريف معنى في غيره ولا معنى له في نفسه وكلمة في معنى الباء او على حقيقتهما وقد سبق الكلام في هذا كله في تعريف الهمزة
التوضيحية والتفسيرية فلا تستعمل بذلك **منه** اي دل ان الحرف يدل على معنى في غيره **أحتاج** الحرف **فحين**
اي في كونه جزءا من الكلام **الاسم** اي كونه جزءا من الكلام وان يكون جزءا من الكلام وان لا يكون ركنه سر وواحد
لما فيه ما اكثر مما ذكره حروفها وانما سمى حروفا لانهما يتجزأان الى الالف والباء والحاء والهمزة والواو والياء
الفعل كمررت زيد **او معناه** اي معنى الفعل ولما دل على معنى الفعل اسما الفاعل والفعول والصفة المشبهة والفعل
والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكلشي استنبط من معنى الفعل كانه ما يزيد ويدل في الدار او على السطح **المبايدين**
كله عبارة عن امر الفاعل المرفوع المستتر بربح الالف الثانية والضمير المنصوب اليها راجع اليها الاولى وعلى العكس **وهي**
حروف الحروف ثمانية عشر **فا من والى وحتى وفي والباء واللام والواو والياء**
اي واو رب وواو القسم وتاء اي تاء القسم **وعن وعلا والفاء ومنذ**
منه حاشا **وعلا او خلا** وانما قدم من لانهما لا ينداء ففي بالابتداء اولى واعقبها بالاطباق
لكونها لا ينداء والاطباق اجمع بين المعنيين المتقابلين وهو من المحسن واعقبها بحرفي للتناسب لكونها لا ينداء
واعقبها بالثلاثين في لما سبقنا اياها المعلق بالابتداء والافتناء بالمكان الذي هو احدث قسم نظروا واعقبها بالياء الميمية بمعنى في
نحو اطلب العلم ولوبا الصين واعقبها باللام لما سبقنا اياها في لزوم الحرفية والكثرة وكونها عارفا وحده واعقبها سبقنا بها
تفريق الحرفية عما وقع الاختلاف في كونها اسما او حرفا وهو رب واعقبها بذكرها لكونها عارفا لها واعقبها بذكرها لكونها عارفا لها
ايها في كونها واو او فاعلان واو رب وواو القسم فرباء القسم واعقبها بالتاء لكونها فاعلا واو واعقبها بذكرها
اشتراك بين الاسم والفعل والحرف فقد مر من كونها بالحرف **الاسم** بالاسم لوضعه وضع الحرف لكونه اقل من ثلثة احرف بخلاف ما مر
قد مر على الكافي والكان اقرب بالحرف لوضعهما عارفا واحدا فاما ما مر على كذا فدخل على القسم وقدمها على منذ لكونها اقل
ما خلا جيتل على الطرف الزمانية خاصة في حقة الفعيلة وهي حاشا وعلا وخلا وقدمها باضمة حقة الفعيلة لكان حقة الفعل فيه
اضمت حواشها على ما فيه حقة الفعيلة اقل من حواشها وعلا وخلا فحين **الافتداء** اي لا ينداء العائدية اي لا ينداء العائدية
مخرج من الصنف **والغيبين** وعلا ولا ينداء على مبينة بخلافه من ان لا ينداء فحين **الافتداء** اي لا ينداء العائدية اي لا ينداء العائدية
التبجيز وعلا ولا ينداء وقع لفظ التبجيز مكانه نحو اخذت من المال فانه من ان يقال اخذت بعض المال **وقيل**
في الهمزة حاشا جاء في نرجل ومنه جاء من اخذت قال للوفير **والاخذ** حاشا فانهم جازوا
ايضا في الوجبة اسم الجسر ايها **وقوله** قل **كان من مطر** حاشا **متا** اي جواب سوال حيث زيدت من
في الوجبة **عنه** باننا ويا **الحرف** على التبجيز اي على ان كان بعض مطر ارضي من مطر **والاخذ** اي لا ينداء العائدية اي لا ينداء العائدية

الحرف ما دل على معنى في غيره

الحرف ما دل على معنى في غيره

فوقه الله جل في الاستعمال بخلاف باء القسم **مختص بالظاهر** فلا يقال ولا فعلن كذا حظه الله من قوته
الاصل وهو الباء تخصيصا بحد القسمين وقصرهما الظاهر لا مبالغه اعلم ان قوله او القسم مقيد به او الجملة التي بعدها خبر
لغير السؤال بخلاف قوله فعلن فاعلم ان الاختصاص بالباء محذوف في القسمين والباء مقيد اي مثل الواو في الاختصاص من بعد
الفعل وكونهما غير السؤال فلا يقال خلفه الله ولا تاليفه فاعلم ان الاختصاص بالباء محذوف في القسمين والباء مقيد اي مثل الواو في الاختصاص من بعد
يخذ الالف لفظة الله تعالى لا لفظة الالف في الالف والباء مقيد اي مثل الواو في الاختصاص من بعد
القسم هو اسم الله تعالى **واشياء اخرى منها** اي من الواو والفاء في **الجميع** اي في جميع ما ذكر اي في حد
الفعل وكونهما غير السؤال والالف على المظهر الدخول على اسم الله تعالى فاعلم ان قوله في الجميع يقتضيان الاختصاص من المذكور
ايضا ولا معنى لاحتمال الباء حيث لا يظهر ان يقال الباء يوحد مع الاختصاص بالظاهر ويدور مكان الثاني فيلزم معنى كونها
احد في هذه الامور انما لا يختص بهذه الامور بل استعمالها امر من ان يكون في هذه الامور خلافا فينوزع فيها اظهار
الفعل نحو اقسمت بالله واستعملها في قسم السؤال نحو بالله اجلس واستعملها في كل قسم ظاهر او مضمرا بالياء
ويكاد فعلن كذا **ويقال** ان عيبا بالقسم **باللام وان** في الاثبات نحو قوله تعالى لا يكيدن احصا
وقوله تعالى ان سعيكم ليشق في جواب والليل والابقيش في النفي كقولنا لا والله والليل
سبح ما ودعك برك ما قل **ويجد وجوبه** اي جواب القسم اذا اخبر عن اي وقت توسط القسم بين خبر
الجملة القسمية نحو زيد والله قائم وضرب والله زيد وان تذهب جالسه اذهب للمقد بر في زيد والله قائم والله زيد قائم وفي
ضرب والله زيد والله لقلع زيد وفي ان تذهب جالسه اذهب والله لان تذهب اذهب **وقد علم من اشد القسم ما يد**
عليه اعلم الجواب من زيد والله وضرب زيد والله المهادل والله والنقد بر في زيد قايم والله زيد قائم وفي ضرب
زيد والله والله لقلع زيد وفي المهادل والله المهادل والله والنقد بر في زيد قايم والله زيد قائم وفي ضرب
ما هو جوابه في المعنى اقسمت بالقسم ما هو جوابه في المعنى استخفى عن الاعادة ثم اعلم ان كذا ما فاعلم ان تقدم ومفوقه ما
منضم به من الصغير **وعز للمجاوزة** نحو ميت السهم عن القوس **وعلى الاستعلاء** اي لا يستعمل
شيء على شيء حقيقة نحو زيد على السوط او كما هو عليه من **وقد يكون ان** اي يكون عن وعلى اسمين لدخول
من اي عند دخول **عليها** اي في اذ ادخل من على على يكون معنى الفوق نحو قوله عندك من عليه بعلما ترسلوها اي
من فوقه واذا ادخل من على من يكون معنى الجانب نحو جلست من عن يميني اي من جانب يميني **والكاف للتشبيه**
الذي كزيد على وقوله عليه الصلوة والسلام كما تكونوا اي على كتم تشبيه التولية بكون في الملايشة بغيره او شراي
عليكم وتيمثل كونكم في **الخروج للشر** والكاف في قوله خلق الاشياء كل شيء كاف التشبيه ليدرجها معنى اخروجه التشبيه
تقارن خلق بكل من التشبيه والتشبيه من غير تفرقة في خلق الاشياء خلقا من خلق شارة وهذا التشبيه يخلق الخاري
ينبع من المصنوع للصور في الذهن في تصور كمنها بالمشبه وكذا الكاف في قوله خلق خلقا كما يحسنه جدا مثل حمد بحبه
للتشبيه كقولنا كمنها بالمشبه وكذا الكاف في قوله خلق خلقا كما يحسنه جدا مثل حمد بحبه
للمقارنة في الخروج نحو انيك كاطح الخواي اخزن الايمان وطوى الشمس في الوقوف **والكاف** نحو ليس كمنه في اي شئ
ويمكن ان لا يكون للكاف غير ان يكون من باب في المشبه على سبيل الكناية لا ليدل على في مثل المثال ان لا يكون له مثل

فتينا في شقاق صبيحهم وحمل على قتلهم **والا** في جواز العطف على محل اسم يدلون معنى **الحجر** **والا** في اسم من صيغ
كلمة البيت المذكور وكذا في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون يعطون قلوبهم الله ايون على
محل الذين قبل معنى الحجر صديقا اسم ان وهو الذين **خلاف للمعبر** **والك** ما دنى فانهما ذقابين اسم ان
المعرب والمبني في ذلك فاجاز العطف على اسمها المبني قبل معنى الحجر لفظا او حكما بشرط ان العطف على محل اسمها المعرب
معنى الحجر **مثلا** **زك** **وزيد** **ذاهيان** يتوزن الحمل على محل اسمها قبل معنى الحجر لكون اسمها وهو الكا
مبنيان وهذان باطلان مانع العطف على محل اسم ان قبل معنى الحجر لا يوفق بين اسمها المعرب والمبني وقالا الشارح والظاهر
ان التقيد مذهب الفهر والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحويين جاز العطف على اسمها عند الفراء قبل معنى
الحجر اذا كان اسمها مبنيان عند الكسائي يجوز ذلك مطلقا سواء كان اسمها معربا او مبنيان والصحيح ان معنى الحجر بشرط
جواز العطف على محل اسمها مطلقا سواء كان معربا او مبنيان لان مانع المذكور موجود مطلقا واستعمال القسماء على هذا ولكن
كذلك اي مثل ان المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بعد معنى الحجر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد ولكن عمر خارج وخلا
لان للاستدراك وهو لا ينافي معنى الابتداء كما لا يتنافى التاكيد واما سائر المحرف فلم يجز العطف على محل اسمها الزوال الا بعد
ولذلك ولا جاز ان المكسورة لا تغير معنى القول وان المفتوحة يجعلها معنى الفرج **دخلت اللام مع المكسورة**
دونها اي دون المفتوحة ثم حق هذه اللام ان يدخل اول الكلمة بعد ان قالوا كرم هو اجتماع حرفين متواترين في اللفظ
وهذا كذلك لكن بمعنى اللام هو معون ان اعني التاكيد وكلاهما حرف الابتداء فكل واحد منهما خارج عن اللام وصدر ان لانهما عاملة
واللام هي عاملة والعامل اخرى بالتقديم على ما ليس بجامل فادخلوها على **الحجر** اذا فصل بينه وبين ان بالاسم
نحو ان زيد قائم **او على الاسم اذا فصل بينه وبين الاسم** اي بين الاسم وبين ان يظن هو جوه قلم
موقوفه تعالى ان من شيعته ابراهيم **او على ما بينه وبين الاسم** اي بين الاسم وبين ان يظن هو جوه قلم
لطعامك اكل ولان زيد في الدائم **دخول حلة اللام في** لكن اي في خبرها او في اسمها اذا فصل او في متعلق الخبر للفظ
ضعيف فذهب الكوفيون الى دخول اللام مع لكن ايضا كان مقسكين بقوله ولكن في جيب العجيد والعميد الذي
امر به العشق وبانها لا تغير معنى الخبر كان ولذا جاز العطف على اسمها بالرفع مبيح بها لا ينافي بان والاصح ان يستغنى
وقالوا كان حق اللام ان يقع الحافها بان ايضا لبيان صدقة اللام باللفظ لكانت اغنى فيها لقوة مناسبتها بان باختلاف
معناها وهو كيد الجمل والابتداء فيق في خبرها على الامتناع وحمل البيت على الشدة وكقولهم ان الخيل ليس يجوز شوق في حق
من الشكاة معظم الرتبة حيث دخل اللام في خبر الابتداء يدل ان اد على ان اصل لكني لكن انشئ قصصا يقال علماء في على
الما واليش في اي شيء فاللام دخلت في خبر ان المكسورة لا في خبر لكن **وتحقف المكسورة** اي ان المكسورة اللفظ
لشغل المتكلمين وكثرة الامتناع **فيلتمها** اي المكسورة جعل التثنية **اللام** سواء عملت او عملت اما في الاله
فله فرق بين المتحقفة والتثنية واما في ان عملا فلطرد والجمهور على عدم ملحوظها في الاله لاصول الفرق بالعمل وقلا
ابن مالك ويلزم من اللام مع الاله
فذهب الجمهور الى ان هذه اللام في الابتداء والاوجب التعليق في ان عملت زيد قائم ولما دخلت فيها زيد
لام الابتداء موقوف بالاسم ان قلت لمسها وجهها الى انما لام الابتداء والوجه في ان التعليق انما يجب وجوه

المفعول الاول وهذا دخلت على المفعول الثاني والبيت محمول على الشذوذ **ويجوز الفاؤها** اي الغاء تلك السورة بعد
التخفيف عن العمل وهو الغالب لقوة الشبه اللفظي وهو كونها ثلاثية مفتوحة الآخر كقول تعالى ان كل لما جميع لدينا محضرون
ويجوز حملها على قول تعالى ان كلانا بخينهم بتخفيف ان وعند الكوفيين يجب العاوها والايحة عليهم **ويجوز دخولها**
اي دخول ان المكسورة بعد التخفيف **على فاعل من افعال** داخل **المبتدأ** ع والتجزيه كان وادخلت على المبتدأ
ان المكسورة عن اصلها وهو دخولها على الجملة الابتدائية بالكلية وحينئذ يلزم الله بخون كانت لكثرة وان تفنك من الكافرين
وان وجبنا اكثرهم فاسقين الا اذا كان ذلك الفعل دعاء فحينئذ لا يلزم الاسم لان الاسم انما للفرق بين ان المتفقه وان
النافية والدعاء لا يدخل ان النافية فلا يفسد **خلاف الكوفيين في التعديل** اي في تغيير دخولها على كل فعل
وتسكوا بقوله بالله وبك ان قلت لمسلم واجبت عليك عتوبة للتعديل ولقولهم ان تنيك لنفسك وان تشينك ملك
وذلك عند البصريين شاذ **وتختلف المفتوحة** اي ان المفتوحة الهتقة فتعمل المفتوحة بعد التخفيف **وفيها**
شأن مقدرا لبقائها على القوة تشبهها بالفعل على ما بينا في ضمير الشأن كقولنا شهد ان لا اله الا الله وانما علمت وفيها
شأن مقدرا ليحصل بينهما وبين الجملة التي يليها ارتباط حيث اللفظ بسبب على الاسم لان لها باسمها ارتباط ولا سمها بجزءها
ارتباط فيحصل بينهما وبين الجملة التي هي جزء اسمها ارتباط وانما طلب الارتباط اللفظي لارتباط بينهما معنى وذلك لان
موصول وهي جملة في تقدير المفعول للمصدر هو حرف مقدر فكان ان وحدها بعض حرف ذلك للفرق **فقد دخل**
ان المفتوحة **على الجمل مطلقا** مفعول مطلق اي دخولا مطلقا او مفعولا في اي زمانا مطلقا اي سواء كانت
او فعلية **او كان** فعلها من دخول المبتدأ والتجزيه **وشأن افعالها** اي افعال ان المفتوحة بعد التخفيف
في غير اي غير ههنا **شأن** كقولهم فلو انك لم تخرج من القبر فلو انك لم تخرج من القبر فلو انك لم تخرج من القبر فلو انك لم تخرج من القبر
ان يكون حرفا في كل شئ يدور صاكا احب الى من كل محبوب ومع ذلك اي مع فطحة الوصل لو سالتني
فراكتك الى ذلك طلبا لوصالك وتخصيب السواد في هذا البيت بيان حال النساء العاشق العشوق **ويذكرها**
اي ان المفتوحة المتحركة مع **الفعل** ظرف اي عند دخولها على الفعل او حال اي يلزم ان حال كونها مقترنة بالفعل
السين كقول تعالى علون سيكون منكم مرقى **او سوف** كقول واعلم فعلم الملام يتقعد ان سوف ياتي كل ما قد
او قد كقول تعالى ليعلم ان قد بلغوا من سلات ربه **او حرف النفي** كقول تعالى او لا يرون ان لا يرجع اليهم
وكقول تعالى ان يحسب ان ليرة احد وكقولك علمت ان ما خرج زيد وعلمت ان ان يخرج زيد وانما يلزمها احد هذه الحروف
ليكون عوضا عما ذهب عنها من حذف اسمها وهو ضمير الشأن وفقر بينهما وبين ان المصدرية في اول قوله
لان المصدرية لا يفصل بينهما وبين الفعل شي من الحروف لذلك كونها مع الفعل متناوile المصدرية في اول قوله
وبين يترفعها الضمها وانما عينت هذه الحروف للتقوية والفرق كانتا متحركة بالافعال فلما ذهب عنها ما به
الافعال عوض عنه ما هو المختص بالافعال **نزل الى الفعل المتصرف** ١ **ويذكرها مع**
الفعل المتصرف احكاما هذه الحروف بخلاف الفعل الغير المتصرف كقوله تعالى ان ليس للانسان الا ما عسى وقول تعالى و
عسى ان يكون قدامك احكامهم حيث لا يلزم فيه ذلك لعدم الحاجة الى التفاضل لان المصدرية لا يدخل على غير متصرف
وانما قال في الفعل انما كانت مع الاسم وجزءها احد هذه الحروف لاننا حينئذ لا نشبه بان المصدرية في اول قوله نزل الى الفعل

والقول غير ممكن يجوز مع الجملة ان يكون المقصد من ذلك ان لا يلازم الالزام وبادان الشرط يجوز ان يكون
ضيق اضيق او بكم يجوز ان يكون غلام في ويجوز الوجه عن ذلك يجوز في قوله كسبون الهند قد علم ان هالك كان يحفظ
و **وكان للتشبيه** يجوز ان يكون زيد لا صد وقد تكون للشك مؤكدا كقوله **وتحقق** اي كان قلة
بعد التخييف عن العمل على الاصح اي على الاستعمال الاصح لقوله وصد مشق اللين كان ثلثا لا حقان ويجوز فيه لفظ
التخفيف فقد يرغم المثلان قياسا على ان الفتحة المنخفضة كذا قالوا ويجوز ان لا يقدرا على الالهي اليه وهو كال التشبيه الفضل
ولكن الاستاء اي طلب ذلك السامع برفع ما عسى ان يتوهم وهذه الكلمة مفردة واللاكونيون هم بك
صلا وان المسوقة المصدرة بالكاف الزائدة واسمها الاكان فنقل كسرة الفتح الى الكاف وحذفت الفتحة **يتوسط** اي بين
كلامين متغايرين معق متغايرين فيهما واثباتا من حيث اللفظ لان معنى الاستندراك رفع توهم تولد عن كلام
سابق فاشبهه فاما ان الاستثناء يشهد كغيره بحرف الاستثناء الفع بالجاب والايجاب باللفظ والقصور والتغاير المعنوي
فقد علم ان ذلك اللفظ قد يكون متغايرا في زيد لكن محو **ويجوز** وتلك اللفظ قد يكون متغايرا في زيد لكن محو فلا يلزم ان يكون اللفظ
القول ذلك هو العلم ان اللفظ قد يكون متغايرا في زيد لكن محو **وتحقق** اي كان قلة
في اللفظ والمعنى فاجري مجرى ما في ترك العمل والاضطر ويؤيد ارجاء الالزام منقصة لا وفي اشارة الى ان الشرح
يجوز معها اي مع لكن مخففة او مشددة **الواو** وهذه الواو عاطفة للجملة على الجملة ويجوز جعلها اعتراضية اظهر ذلك الاشارة
غير المنخفضة عن العاطفة لان دخول حرف الطعن على مثلها ليس بجائزا **وليت** التخييل نحو ليت التشبيه يعود والفرق بين التخييل
والترجي ان التخييل مستحيل او مستبعد وشرعي ممكن **واجار** الفاعل ليت زيد **قائما** انما يوجب ان يتقدم برفع
من التخييل تتميم او اتمى زيد **قائما** هو مقتضى اللفظ **ولعل** للترجي نحو اصل زيد **وتشد** الجرحا
اي بلعل يجعلها من الجوار لقوله لعل اي التخييل او مستقرمب ويشكل حينئذ بيان المتعلق لا في الجار اذ المكن زيد لا لا يلزم
متعلقا ومتعلق في لعل **قائما** في بيان الجرح التشبيه بالفضل شرع في بيان الجرح العاطفة فقال **الحروف العاطفة**
الواو والقاء **وتم وحتى واو واما وام واو وبل** **ولكن** المنقصة واما قد علم الواو لو كانا أصلا
باب العطف ولو كانا مطلقا الجمع واعتقما بذكر ما يشتركا في الجمع فترده من باب القاء عطف الترخي والحدود واخفى لا يلائم
نقصها التاخير في ذكرها لظن الا مني وهي او واما وام فترادف بذكر اللفظ والاضراب والاستدراك **والوجه الاول** جمع
الاول الجمع بين المفرد في كى تامسند بن مخزوم عالم وقارى او مسند اليها مخزوم ومرو قايان او مفصولين نحو منيت زيد
ومروا ومعت يوم الخيسر ويوم الجمعة وخرجت حفافة التثنية اقفاء الجرح فتمت وزيدا ومروا او حاليين نحو جارية زيد والبا ومروا كما او قية
نحو طاب زيد ففعلوا او يكون ذلك او بين الجمليين في حصول مقبولينهما نحو جارية زيد وذهب عروفا فاذنيل يحصل حصول مقبولين
بلا عطف ايضا بان قيل **جاء** زيد ذهب وويل كجمله الثانية بلا عطف فيحصل كونها بلا وكون الاو غير مقصود او غلطا فالواو يفيد
الضرر كونها مقصودين وعدم كون الاو غلطا **والواو الجمع مطلقا** من غير تقييد بترتيب اقوال او تراخي او
تلازم **او ترتيبا** اي في الواو والفاء للترتيب مع الوصل **وتعقلها** اي مثل الفاء في الترتيب
لكن جملة وحتى مثلها اي مثل في الترتيب بهذه لكن زمان مهمتها اقوال فان مع ذلك تفرقت
الاسطر من الفاء و **ومعطوفا** اي معطوفين من قبوع اي من من المعطوف عليه نحو اكلت +

الوجه الثاني

السمكة حتى راسها فان قيل هذا متقوم من نحو غمت البارحة حتى الصباح فلا الصباح ليس جزء من البارحة قيل المراد من الجزء
 ١ من ان يكون حقيقة او حكما او الصباح وان لم يكن جزء من البارحة لكنه قريب منها والقريب من الشيء في
 حكم الجزء هذا ويقال ان كلامه محتمل على حذف معطوف اي جزء من متبوعه او قريب من متبوعه ولا يشكك في غمت البارحة
 حتى الصباح وانما اشتراط كون معطوفها جزء من متبوعه ليفيد هذا العطف **قوة** في اللطوف بخلافه المحيتر حتى
 الامير **اوضعا** بخلافه المحيتر حتى المشاة وذلك لان عطف الجزء على ما اتعلق بالصفة جدا يكون من حيث المعنى
 تأكيد او تخصيص بعض الاجزاء بالتاكيد دون بعض الا يكون الا يتحقق به من غير ان يكون من الاجزاء بوجوه احتمالا في ثبوت الحكم
 من قوة اضعف ولا استلزام الجزء وجبا احتمالا ثبوت الحكم من قوة اضعف ولا استلزام صحة عطف الجزء هذا الاعتبار لضعف
 ذلك ليفيد ما هو من لوازم محتمل وهو القوة والضعف في نفس تلك الصفة وهذا مما هو منظور في وضعه اذ حتى وضعت
 للشرح اي لعطف بها جزء من المتبوع لا فائدة هذا الغرض وهذا وان كان يتأق في الواو وغيره ايضا لكن لم يقصد في وضعها واذا
 افاد هذا المعنى ما هو جزء حقيقة افاد ما هو في حكم الجزء حكما نحو غمت البارحة حتى الصباح وقول ليفيد قوة اضعف ليعتلق
 بمفهوم الكلام كما قال يعطف بها جزء من المتبوع ليفيد قوة اضعفا **واو** اما امر مشترك في انما لاحد الامرين
 او الامور **ميم** اي غير معين وهي في غير الواو نحو كقطع ميم امما او كقور على اصلها اي لاحد الامرين ميمما والعموم
 مستفاد من وقوع الاحكام الميم في سياق النفي ثم اعلم ان او لا سؤ في المعنى الا ان او يفارق اما في انك في ما يتتق
 اول الكلام على التشكك في او بفتح الهمزة على القطع ثم يظهر التشكك وفي ان او يحكي معي الى والا ويجي ايضا للاضرب بمقوله
 تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون بخلاف ما كان قيل بل للاضرب بخلافه الغلط ولا يصح ذلك في
 احبار الله تعالى فمعنى الاضرب في كلامه تعالى قيل معنى الاضرب في كلام الله تعالى ان الاول كان اخبارا عما عندنا
 فاضرب عما يغلط فيه الناس من عدوهم وقال او يزيدون اي ارسلناه الى جماعة عدوهم عندنا سماية الف وليس كذلك
 بل يزيدون **فام المنصلة** اختر من الهمزة المنقطة **لا رقة** **المنقطة** **الاستفهام** دون ذلك لان الحقيقة
 في الاستفهام والمراد من هرق الاستفهام اعم من ان يكون لفظا او تقدير او قوله لغري ما ادري وان كنت داريا فيصبح
 رعين الكمل يتقن ان يليها اي بي ام المنقطة رة بها ويقصد بها **احد المستويين** وفي بعض النسخ احدا لا يرين
والخر اي بي للمستوي الاخر والآخر **الفرقة** اي هرق الاستفهام اي وان كان بي الامر للمنقطة اسم مفعول او
 فعلية بي الفرقة ذلك بخلافه في الدار امراة واضرب زيد امراة بخلافه او اما وامر للمنقطة فانه لا يدر ان يليها
 احد المستويين والآخر الفرقة بعد ثبوت **احدهما** او بعد ثبوت العلم بمفعول احدا لا يرين ميمما عند التشكك لا على
 التعيين **الطلب** **التعيين** الجار متعلق بقوله يليها **ومن ثم** اي ولا يرين ان امر المنصلي يليها احد المستويين والآخر
 المنقطة **لي** هذا التركيب وهو **الاي** **زيد** **امراة** **وامر** **احد المستويين** المنقطة لان المستويين زيد وعرو ولم
 بل المنقطة احدهما بل وليت وهو ليس احد المستويين **فاما** **يسوي** هو جاز حسن وازيدا امر ريت عروا حسن **ولعل**
 اعتبر المعنى اذ المعنى ريت زيدا امر ريت عروا **ومن ثم** اي ولا يرين انما الطلب التعيين بعد العلم بثبوت احدا الجنسيتين عند
 المتكلم **كان** **اي** **جواب** **المنقطة** **بالتعيين** **دون** **نمرا** **والا** **يقال** في جواب او في الدار امر
 امرامة رجل او يقال امرامة بتعيين احدا الجنسيتين ولا يقال نمرامة **والمنقطة** **اي** **المنقطة** **كيد** **والفرقة**

اي للاضرب عن الاول مع الشك في الثاني مثل انما اي هذه القطيع
شاة كان ظهر لك فابغض بعيد فقلت على تلك انما لا بل اي ان التعطيف التي تراها لا بل هذه جملة خبرية لان المتكلم لما في
تلك الشبهة اعتقد كونها لا بلا شك فاجزها فاجزا فاذا اقرب منها علم انها ليست بابل فاعرف عن هذا الاجزاء ثم شك
انما شاة امثلي لخرهان فين هذا من باب عطف الانشاء على المحقق في هي استغفارها مستانف فلا يلزم عطف الانشاء على
الاجزاء او العطف بالنسبة لانها لا تضرب من الاول وشك في الثاني كان كانه قال لا بل اي انما لا بل ليست كذلك فقال
ام شاة اي غير شاة ام شاة فيقول هذا الوجه الى المتكلم من حيث المعنى **واما قتل المعطوف عليه لانه**
مع انما قتلوه **واما مبتدأ** وقول لانه خبر وقول قتل المعطوف عليه لانه اي كذا ما لانته قتل المعطوف
مع اما العاطفة جازية **مع او** موجبة اما زيدا واما عمرو وجازي اما زيدا او عمرو وذلك لان وضع اما العاطفة
ليشاء اول الكلام على الشك واما او فيجوز ان يجعل كذلك بقصد ير اما قتل المعطوف عليها ويجوز ان يجعل ذلك
على عرض الشك وهذا هو على الفارسي الى ان اما ليست بعاطفة لتقدم الواو عليها وتقدم على المعطوف عليها
واجيب بان اما المقدمة ليست بعاطفة بل هي للشك المحض من غير معنى عطف والواو الداخلة عليها ليست للعطف
كيف وهي للجمع وللقصو واما احد الشيعيين في ذلك لا يكتفي بعطف كذا على غير عاطفة ايضا كما ان تضع كذا العاطفة كذلك الا انما
لما قاربتا العاطفة في التركيب بخلاف كون فان الواو معها جازية لعدم مقالتها من غير العاطفة في التركيب
لاويل ولكن لا حدهما اي لاحد الابدان معينا لكن لانته الحكم عن مخرج بعد ايجابه للنبوة ولا
يعطف بها الا الاسم وعطف المضارع بها نادرا قليل وتبلى الاضرب ومعنى الاضرب جعل الاول موجبا او غير موجب
كالسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه فيجوز ان يكون محجبا او غلطا كانه غير مذكور اصلا وما بعد هاتي الموجب
موجب في غير الوجوب اخلافي فلا الجهور موجب بمعنى لكن وقلا المبرح فنفه فما جاء يريد بل عمره معناه عندهم
بل جاء في عمره وعنده بل متجاني عمره ولكن للاستدراك مع مفاوئ ما قبلها لا بعد ها فنيا وانما تا من حيث المعنى
كما في لكن المشددة **ولكن لا فقه للنفه** اي لسبق النفي استعمالا نحو ما جاء في زيد لكن عمره فنفه معني زيد
باق بحاله لم يكن الحكم به غلط منك وانما وجبت بلكن دفعا وهو المنها ان عمره لم يحى ايضا للسلافة بينهما في
سبب من الاستبنا فيكون نفية لا حيث لزم سبق الاليجا موجبا في زيد لا عمره ثم لما فرغ من حرف العاطفة شرع في
بيان حرف التنبيه فقال **حرف التنبيه او اما وها** وسميت بالتنبيه لما طبعها في
واما التوكيد مضمون الجملة مبتدأ بها الكلام لا يقاها السامع وتنبيه لئلا يترك الجملة في ذهنه وتدخلان على الجملة
او طليئة امر او تعنيا او استنفها ما او تعنيا او يخر لك دول المفرد بخلاف هاتي فاما تدخل للمفرد وتكثر في اسم الانشاء
ويفضل بينهما وبين اسم الانشاء اما بالقسم نحوها واسم ذاوها العري ذاوا بالضميل فيرفع المفضل نحو قوله تعالى
ها انتم ها اولاه واما بغيرها فليلا كقول الشاعر ثم قسمنا للال نصفين بيتنا فقلت لهم هذا ذو اليا والال فقلت
ذاليا للامتناع واسم ذاوها الى والضمير في قوله لها للمادة اي هذا النصف لتلك المرأة وذلك النصف في والمراد بالاسم
المفضل بين حرف التنبيه وهو ها وبين اسم الانشاء وهو ذاوها العري وهو ذاوا بالضميل فيرفع المفضل نحو قوله تعالى
ها انتم ها اولاه واما بغيرها فليلا كقول الشاعر ثم قسمنا للال نصفين بيتنا فقلت لهم هذا ذو اليا والال فقلت
ذاليا للامتناع واسم ذاوها الى والضمير في قوله لها للمادة اي هذا النصف لتلك المرأة وذلك النصف في والمراد بالاسم

هذا هو الذي
يكون في قوله
هذا هو الذي
يكون في قوله

يا ايها اى جميع حروف النداء اى يستعمل في الغيب والبعيد وقالوا لا يستعمل في الغيب
او لا يستعمل لها في الغيب والبعيد على السواء **وايا وهيا للبعيد** اى في الغيبة **والهنة** اللفظ
واللذنية ولا يستعمل للنداء فقول حروف النداء مبتداء ويا خيرا ويا وهيا عطف على ايا وهيا
وقوله اعمها خبر مبتداء محذوف اى هي اعمها وانما محذوفة وكذا قوله للبعيد اى هي للبعيد وانما محذوفة وكذا
لغريب ثم اخرج من بيان حروف النداء مشهور في بيان حروف **الاجتناب** **وبل** اى بكسر
الهمزة **واجل وجير** بكسر الهمزة وفتحه **وان** بكسر الهمزة وتشديد النون ولقائل ان يقول لو اريد بالاجتناب
اجتناب النفي السابق لم يتناول نعم ونحوها اذ هي ليست بايجاب النفي السابق بل هي مقرر لما سبق ايجابا او نفيا ولو اريد
اثبات ما قبلها اى تقريرها قبلها وتحقيقة كما هو نفيا او اثباتا لم يتناول بل اذ هي محققة بايجاب النفي فلو قال حروف التأكيد
والاجتناب كان اولى واشمل ويمكن ان يراد به الاولي نقلها **فإن عطف** اى محققة لما سبقها ايجابا او نفيا
خبر او استنفها **في جواب** اقام زيد بمعنى قام زيد ^{في جواب الميم} **في جواب** الميم ^{في جواب الميم} **في جواب** الميم ^{في جواب الميم} **في جواب** الميم
لان التصديق ان يكون للخبر نعمهم القسمين الخ والستفهام ثم اعلم ان في نعم زيدا نعت تعرفه وتعرفه وتعرفه وتعرفه
العين ونعم بكسرتين وتعرفه النون وقلب العين حاء مهيمة **وبل** مختصة بايجاب النفي السابق اى يحذف النفي
السابق ايجابا خبر كان ذلك النفي واستنفها ما لا يقع بعد الايجاب ولا بعد النفي لتعدي النفي بل يحذف ايجابا خبر كان ذلك
النفي واستنفها ما وقع في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بل هذا غير ممكن لانه حينئذ يكون بمعنى لست
ربنا وهذا قول ابن عباس رضي الله تعالى عنه وقيل يجوز استعمال نعم هنا لمجملها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي
لان الفقرة لا تدارج دخلت على النفي فافادت الاثبات **وبل** هذا القول ما ورد في حالات الاختصاص من
بعد قوله عليه الصلوة والسلام لو كان على ايديك دين قضيته لما كان يقبل منك فانما ايجاب للقول لا تصديق النفي ولا شتمه
العرف كذا في الشرح وقد شد استعمالها لتعدي ايجاب نحو قوله وقد بعد بالوصل بيني وبينها بل ان من راي القول
ليبعد بالنون المحقيقة **واي اثبات اى حرف اثبات** او مثبت **بعد الاستنفهام ويلزمها القسم**
اى لا يستعمل الا مع القسم فيقال اى والد ^{ورق} **ولا يصح** بفعل الاتسم بعد ما قلنا فيقال اى استفت بربى وفي اى حاله
ذا اذا اخرج عن هاء التثنية وجوه احدها حذف الياء الساكنين والثاني في قول الياء لزم اجتماع الساكنين وخفة الفتح
والثالث بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاد ليصون آخرها من التحريك والحذف وان كان يلزم اجتماع الساكنين
على غير هذا لكونها في كلمتين اجزاء لها امرى كلمة واحدة فاستبد ما في اجتماع الساكنين على هذا وهذا ايضا من خصائص لغة العرب
بعضهم ان هذه الكلمة تجيء لتعدي الخ ايضا وذكر ابن مالك ان في معنى نعم بهذا مخالفا لما ذكره الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى
واجل وجير ان تصديق **للخبر** سواء كان الخبر موجبا او منفيا فلا يقع بعد الاستنفهام ومما في معنى الطلب
نحو قولك في جواب من قلنا قلنا زيد اجل وجير ان ذكر بعضهم ان ان جاء لتعدي الدعاء اليها كما جاء في قول عبد الله بن الزبير ان
وركها قضت ان امرأيا جاء هذا له شيئا فلم يحيطه فقال ذلك الاعرابي لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير اني
وركها اى لعن الله ناقة ذلك الاعرابي لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير اني
دون الذي يخبر به فلا مخالفة بين هذا وبين ما ذكره المصنف ^{ون} في قولنا العواجل في الصبح يلحني والوجه وقبل شغل

يا ايها

وركها

بيان حرفه بآداة شرع في بيان حرف التفسير فقال **حرف التفسير** سقطت فـد التثنية بالاضافة **اي وان**
فان الغاء للتفسير فان المفسر **مختصته بما في معنى القول** كالامر والنهي والكتابة ونحوها بموافق

حرف التفسير

ان يا ابراهيم وكنت اليه ان قمره وان اذهب احبنا الى ام موسى ان ارضيعه ولا يقع بعلصه القول ولا بعد ما ليس في معنى
واما نحو قوله تعالى ما قلت لهم الا ما لم تنفقه به ان اعبدوا الله فتفسير الامر لا القول، وقبيل ان يكون ما بعد ها غير متعلق بما
قبلها بخبره او عمل فقوله تعالى واخذ عودهم ان الحمد لب العالمين ليست ان خبره مستلزم لكونها جازما لما قبلها من قوله تعالى ما
حذف منه فعل عام هي تفسير او هو من ذلك منزه الا ان المحتاج الى التفسير في معنى قوله ونادينا ان يا ابراهيم هي خاصتنا
بشيء او يلفظ هو قولنا يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير للمفعول العام المحذوف وهو شئ او يلفظ اي يقال معنى نادينا
فقال او يقال معنى نادينا قولنا البناء فاحتاج الى بيان المنادي ففسر مستأنفا فقال ان يا ابراهيم وقد يذكر
مفعولا عاما فيفسر ان نحو كنت اليه ما ينفقه **اقول** ونحو دامت برحمتك بالاسم ونحو قوله تعالى واوحينا الى امك ما يو
ان اقل تفسير لكل ميم مفرد نحو قوله زيد اي ابو عبد الله او جملة لقوله وترصيف بالطرف والتمارين وتقليد لكن لا اقل في
وترصيف بالطرف كلام ميم محتاج الى تفسير بل هي انت هذا من حيث تشرن بطرفك اي انك تذهب ولكن مشددة وامها حقيق
محذوف اي لك ولولا فيها ضمير الشان **وليت** الجملة الفعلية ثم لا فرغ من بيان حرف التفسير شرعا في بيان حرف المصداق

حرف المصداق

فقال حرف المصداق الاضافة باد في ملائمتها اي حروف تجعل الجملة مصداقا **ما وان وان** وقد جاء

ولو مصدرين في بعض الاستعمالات **فالاولان** اي ما وان **للفعلية** اي للجملة الفعلية اي لجملة الجملة
الفعلية مصداقا **وان للاسمية** خاصتها اي تجعل الجملة الاسمية مصداقا وقد عرفت كيفيتها جعلها مصداقا وقيلها
في جزئي الجملة الاسمية كما امر لا اذا خففت او كفت بما فينبذ يجوز فيها الجملة الفعلية والاسمية وهذا عند سيبويه
وجوز غير بعد ما المصداقية الجملة الاسمية ايضا لقوله واملاة ام الوليدة بعد ما افان راسك كالاستغفار المخلص وان
فصلتها فعل منصرف لا غير ما عينا امضارها واجاز سيبويه كونه امرا ونهيا والفرق في قوله املانة للاستغفار وهو مصداق
محذوف العادل والشاء مخاطب به نفسه اي انت املانة اي انجبها ام الوليدة بعد ما افان راسك اي استغفار راسك
كالاستغفار المخلص للثام بالفتح ثبت في الجبل ايضا اذا يفسر يشبه الشيب به والمخلص المختلط رطب يابس يقال اخضر اليابس
اذا اختلط رطبه ويابس اخضر الشجرة اذا خالط سوادا باليابس اي انجب ام الوليدة حيا بعد الشيب ثم لا فرغ من

حرف التخصيص

بيان حروف المصدر شرعا في بيان حروف التخصيص فقال **حرف التخصيص** اي حروف تدل على التخصيص على الله تعالى

الذي نحو هلا تنوب بين الموت واذا دخلت على لاني افادت التشديد والتوكيد على ما فات نحو هلا قرأت القرآن وهي
هلا والاولو والاولو ما لها صدد **الكلام** لا تدل على احد انواع الكلام وهو التخصيص فتصير تدل

حرف التوقيع

من اذن الامر كما كون الكلام من ذلك النوع **ونيل** منها اي حروف التخصيص **الفعل** لفظا نحو هلا تنوب زيد او يناد
نحو هلا تنوب لان التخصيص والحث انما يتعلق بالفعل وقد جاء الجملة الاسمية بعد ها في الضرورة نحو قوله تعالى لي

ارسلت بشعاعة الى هلال بنسري ليل شفيها ثم لا فرغ من بيان حروف التخصيص شرعا في بيان حروف التوقيع فقال
حرف التوقيع قد في الماضي **التقريب** من الحال اي يكون ما بعد ها متوقعا كقولك ان يتوقع ركوبك

ويظن قد ركب الامير وقد يحدف القول بعينها متوقعا ان يركب عينا من احوالها وكان قد اي وادى قد اي

فقطه ان تدخل ما من علون في علم مصنفه في ان محالنا فكا فاقول ان محالنا الصفة غمنا على الان في المضاف
للتقليل اي لتقليل الفعل نحو ان الكذب قد يصدق وقد يستحق للتكثير في موضع الملاح كقول تعالى قد يصدق الله
الذين وقول الشاء قد انزل القرآن مصفرا واسمه والقرآن بكسر القاف الكفو في الشجاعة و صغر الاما من كناية عن ان
ثم لا يخرج من بيان حرف التوقع شر في بيان حرف الاستفهام فقال **حرف الاستفهام** سقطت نون التثنية
بالامتناع **وهل لها اي للمنفقة** وهذا **صد الكلام** اي لا يتقدمها ما في خبرها لانها لا بد ان تكون على
احد انواع الكلام وهو الاستفهام فصد ان الالة من اول الامر ان الكلام من ذا النوع صيد خلاص على الجملة الاسمية
والفعلية **تقول في الاسمية** **انيد قائم** وفي الفعلية **اقام زيد** وكذلك **هل** هل زيد قائم وهل
زيد **والمنفقة** **اعمر تصرفا** اي اكثر تصرفا في الاستعمال من هل من حيث ان المنفقة تدخل الاسم عند وجود
الفعل في الكلام بخلاف هل فانما لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل في الكلام لكونها في الاصل بمعنى قد لا تدخل على
تعالى هل اي على الانسان اي على ما اذا وجد الفعل تذكرت العهد السابق وهو كونها بمعنى قد لا تدخل على الفعل وحسب
ولم يقص بغيره بخلاف ما اذا لم يجد الفعل فانما تقصر وتزهد عنى غافل عنه فلا يجوز هل زيد خرج ولا هل زيد خرج كما لا يجوز
تخرج وقد زيد اسربت ويحوز ان يدرج وا زيد اسربت بخلاف هل زيد قائم فانه جاز لعله الفعل في التركيب ومن حيث انها
يستعمل للاكثار ومن هل ومن حيث انها تستعمل مع اموطح او هل لا تستعمل الاشارة او حيث انها تدخل على حروف العطف
فقد خلاها هي بخلاف هل لان المنفقة اصل في الاستفهام واخر من هل في بكثرة الاستعمال اليق و اشار الشيخ ابن الحاجب
رحم الله تعالى الى امثلة ما ذكرنا بقوله **تقول انيد اسربت** ولا تقول هل زيد اسربت حيث لا يليق الاسم مع وجود
الفعل في التركيب بخلاف هل زيد قائم فانه جاز لعدم الفعل في التركيب **واقصر بزيد** **او ذ** **اخبرك** بمعنى انما
على الاخرة وقصر بزيد **وازيد عندك امعرو** ولا تقول هل زيد عندك امعرو كان ام لا يقال
الا المنفقة **وقول تعالى انما اوقع بيدك الحق على العاقبة** ولا يجوز ان تقول اوقع بيدك الحق على العاقبة
الخطاب وقع ثم اذا اوقع اوقع تحتيد لا يفتح الايمان **وقول تعالى افهركان** على بيته من به كن يري الحيوة الدنيا
وفي مبتداء محذوف المحر بكلام سابق والجملة معطوف على مقدم اي امن كان موقعا مكن هو كاذب من كان على بيته من به
كن كان يري الحيوة الدنيا **وقول تعالى ومن كان ميتا فاحييناه** مبتداء خبر قوله كن مثل في الظلمات والجملة معطوفة
على مقدم اي امن كن لم ومن كان ميتا فاحييناه مكن مثل في الظلمات لا تقول هل من كان وهل ومن كان نقول **دون**
طرف لقوله تقول فيكون قد الكمل اي تقول باستعمال المنفقة في جميع ما ذكر دون هل وانما حملنا الامثلة المذكورة على حذف
المعطوف عليه ذهابا الى من قبل الكشاف فانه اذا دخل المنفقة على العطف حمل على حذف المعطوف عليه فقد في موقفا
او كما عاهدوا عهدا لبدة فربق منهم الكفر والوكلاء اعدوا عهدا لبدة فربق منهم وذكر الشارح انما ليست بجاطقة على
محذوف والله يجاز قومها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا على المعين على كلامه موقفا فيقول تعالى كما عاهدوا
الكية عطا على انزلنا ثم لا فرق من بيان حرف الاستفهام شر في بيان حرف الشوط فقال **حرف الشوط** **ان**
ولو وادها اي حرف الشوط **صد الكلام** لا ينادل على احد انواع الكلام فصد ان يدل من اول الامر
كون الكلام من ذلك النوع **فان لا يستتبع** **وان دخل على الماضي** نحو ان خرجت في قوله وان دخل

منه

متصلة ولو عكسه أي لو لما مضى ولا دخلت والمستقبل لو يطبع في كذا من الأمر لغتم أي لو وقع في الجهل
والملك وبلها أي أن هو الفعل لفظاً نحو أن يكون ولو طلعت الشمس أو تقدر أن يقول تعالى وأ
أحد من المشركين استجارك وقوله لو ذات سوار لطفه وقوله لو ذات سوار لطفه وقوله لو ذات سوار لطفه
بن عاب لطفها ومن ثم هو كذا لفظاً من الفعل قيل لو أنك بالقمة الجوار الجوار حال الزفاعل
فعل محذوف وهو ثبت باعتبار أن هو الفعل بعد لو فاد قيل قوله ومن ثم يقال بقوله قيل وقوله فاعل أيضاً متعلق به فيلزم
المتعلقان من جنس واحد قيل قوله لأنه فاعل حليل من ترتيب قوله قيل على أن هو الفعل بعد لو فلا يلزم ذلك وانطلقت بال
أي بصيغة الفعل عطف على قوله لو أنك أي ومن ثم قيل كذا وقيل في خبر لو أنك انطلقت بصيغة الفعل موضع منطلق
ليكون لفظ الفعل في الخبر كالعوض أي مثل العوض عن الفعل المقدر المحذوف وهو ثبت أن
لغة ذرة الله أن أعلم أن يراد الفعل في الخبر لهذا الغرض مرتب على أن هو الفعل بعد لو فلا يلزم المتعلقان من جنس واحد
وأي قوله الكريم بما ذكره لو أنما قصد موعودها ولو أن التعميم مقبول بصيغة الاسم فيحصل على تقدير ولو أن الفعل أمر مقبول فالخبر
جامد ومقبول صفة لا خبر أي أو واد على قول البصري وفيه نظر لأنه يكون حينئذ من منع التأليف لمخالفة الجمهور ومنع التأليف
يجل بالفضامة واجب بأن الكلام الواو من العرب للوثوق بحديثهم قبل وضع قاعدة النحو لا يكون منجيباً ولا فتناً وان
خالف الجمهور فأكل بل شاذ وإذا كان الخبر جامداً جاز وقوع الاسم في الخبر لم تعذر أي لن تعذر
نحو لو أنك رجل قال الله تعالى ولأن ما في الأرض من شجرة أقدم وأذا تقدم القسم أول الكلام على
الشرط متعلق تقدم وقوله ولو أن لطفه تقدم فلا يشترط ترك في في الظرف أن يكون زماناً أو مكاناً وأول ليس كذلك فكيف
يعبر في قيل هو ظرف من الخبر أي واذا تقدم القسم على شرطه اخلا أدرك الكلام لزم الماضي انصير عائد
إلى الشرط وإلى القسم أي لزم ذلك الشرط الماضي أو لزم ذلك القسم أن يكون الشرط الواقع بعد ما مضى لفظاً أو
معنى بل دخل لم على المضارع والملاحق الماضي لأن حرف الشرط لما انقطع عن عمله في الجواب لكونه جواباً للقسم لفظاً
فإنه الماضي في الشرط لئلا يجعل فيه أيضاً فتناً في عدم عمل الحرف وكان الجواب بالقسم لفظاً أو
معنى تجيباً للسابق مع كثرة الاستعمال نحو والله إن أتيتني أو أن لم تأتني لا كرهت
فعله أن أتيتني مثال للماضي وقوله أن لم تأتني مثال للماضي للعوضي وأزقسط أي توسط القسم يتقدم
الشرط أو غيره أي غير الشرط جاز أن يعبر أن يبلغ والضمير في قوله يعتبر ويبلغ يجوز أن يكون
عائداً إلى الشرط أي جاز اعتبار الشرط والفاوكة وأن يكون عائداً إلى القسم أي جاز اعتبار القسم والفاوكة أي جاز أن يجعل
الجواب جواباً للقسم ولزم حرف الشرط الماضي ويصير الشرط ملغواً جاز أن يجعل الجواب جواباً للشرط بالخبر ويصير القسم ملغواً
أنا والله أن تأتي أتت بالخبر باعتبار الشرط وأن أتيتني والله لا تفتك باعتبار القسم وأ
الشرط وتقدير القسم كاللفظ أي كتلفظ القسم أي القسم المقدر مثل القسم المفوظ في اعتبار
والعائد كما مر مثل قوله تعالى لن يخرجوا ولا يخرجون معهم أي والله لن يخرجوا ولا يخرجون فلو لا تقدير القسم قيل
الشرط لوجب الخبر في الجواب واللام في قوله ولن يخرجوا الأمر الموطنة للقسم وهي لا يدخل على الشرط جعل تقدم القسم لفظاً
أو تقديره التوثر أن الجواب كالكلام وقوله تعالى أن أطعوه منكم فشركون أي والله أن أطعوه منكم فشركون

[illegible]

عزیز

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

جدول مزيل غلط غايه التحقيق

صغير	سطر	غلط	صحيح	صغير	سطر	غلط	صحيح	صغير	سطر	غلط	صحيح
٢	٣	يتأنيث في	يتأنيث ليستمد في	١٩	١٣٨	وهو الاسم	هو الاسم	١٩	١٣٨	وهو الاسم	هو الاسم
٢	٤	معاودة	معاودة	٢٧	٢٧	في الاسم	بال اسم	٢٧	٢٧	في الاسم	بال اسم
٢	٦	فرد معين	فرد غير معين	٢٤	٥	مخصوصية	مخصوصية	٢٤	٥	مخصوصية	مخصوصية
٢	٤	ان اللام	ان يكون اللام	١٤	١٤	نحو ص	نحو ص	١٤	١٤	نحو ص	نحو ص
٥	١٦	التصغير	تصغير	٢١	٢١	اسم المفعول	اسم المفعول	٢١	٢١	اسم المفعول	اسم المفعول
١	١	ن ز نير	التصغير	٥	٥	اضافة ال نظف	امثلة المظفر	٥	٥	اضافة ال نظف	امثلة المظفر
٤	٥	وعطف عليه	والعطف عليه	٢٩	٢٩	معارض فني	معارض فني	٢٩	٢٩	معارض فني	معارض فني
٢	٢٦	غير مرادة	مرادة	٢٢	٢٨	هو	هو	٢٢	٢٨	هو	هو
٢	٢٩	اللفظ	لفظ	٢٣	٢٣	الانف	الانف	٢٣	٢٣	الانف	الانف
٢	٢٩	المهللات	المهللات	٢٦	٢٦	اوعدما	اوعدما	٢٦	٢٦	اوعدما	اوعدما
٨	١٣	احس به	احس به	٢٤	٢٤	اوعدما	اوعدما	٢٤	٢٤	اوعدما	اوعدما
١	١٣	بالتحضير الوضع	بالتحضير الوضع	٢٧	٢٧	ولانه	ولانه	٢٧	٢٧	ولانه	ولانه
١	١٣	والعزبة الدية كالمصولة	والعزبة كالمصولة	١٢	١٢	اختلاف	اختلاف	١٢	١٢	اختلاف	اختلاف
٢	٢٣	قبل	قبل	٢٥	٨	اي الكلام	اي الكلام	٢٥	٨	اي الكلام	اي الكلام
١١	٢٣	يحتاج	يحتاج	١٥	١٥	جودا	لوجودا	١٥	١٥	جودا	لوجودا
١٢	١٣	مطلق والوجه	مطلق والوجه	٢٣	٢٣	لان الياء	لان الياء	٢٣	٢٣	لان الياء	لان الياء
١	٢٣	مصدر	مصدر	٢٦	٥	الياء	الياء	٢٦	٥	الياء	الياء
١٣	٢١	للدلالة	الدلالة	١٩	١٩	فيها	فيها	١٩	١٩	فيها	فيها
١	١٣	والاقتراان بقسم	والاقتراان بقسم	٢٨	٢٨	مهدا	مهدا	٢٨	٢٨	مهدا	مهدا
١٧	٨	وهو دل	وهو ما دل	١٣	١٣	فاعطاع	فاعطاع	١٣	١٣	فاعطاع	فاعطاع
١	١٤	ما قبل	ما قبل	٢٦	٢٦	في هذا	في هذا	٢٦	٢٦	في هذا	في هذا
١	٢	علما	علما	٢٩	١٠	وفول	وفول	٢٩	١٠	وفول	وفول
١	٢٢	ان	مع ان	٢٥	٢٥	وكذلك	وكذلك	٢٥	٢٥	وكذلك	وكذلك
١٩	٢	يفيد	يفيد	٢٢	٢٢	التون	التون	٢٢	٢٢	التون	التون
١	١٠	غير مطر	غير مطر	٢٢	٢٢	يعتد	يعتد	٢٢	٢٢	يعتد	يعتد
١٤	٥	فلا قيد له يبطل	قيد له فلا يبطل	١١	١١	يصحت	يصحت	١١	١١	يصحت	يصحت
١	٦	المصنف المسند	المصنف المسند	٢٣	٢٣	غلام بالاتفاق	غلام بالاتفاق	٢٣	٢٣	غلام بالاتفاق	غلام بالاتفاق
١	٩	السائل يلحكم	السائل يلحكم	٢٢	٢٢	الى الفاعلية	الى الفاعلية	٢٢	٢٢	الى الفاعلية	الى الفاعلية
١	٢٨	التقدير	التقدير	٢٦	٢٦	في التشبه	في التشبه	٢٦	٢٦	في التشبه	في التشبه
١٨	٦	البلد	الدلالة	٢٤	٢	جبر	جبر	٢٤	٢	جبر	جبر
١	٢٣	لان الضمير	لاستقامت الضمير	١٨	١٨	خلف	خلف	١٨	١٨	خلف	خلف
١٥	٤	شك	شك	٢٣	١٢	تغير	تغير	٢٣	١٢	تغير	تغير
١	٩	شك	شك	٣٩	١٠	صحت فانه	صحت فانه	٣٩	١٠	صحت فانه	صحت فانه
١	١٢	يجعل	يجعل	٢٦	٢٦	لغرومن	لغرومن	٢٦	٢٦	لغرومن	لغرومن

To: www.al-mostafa.com